

کتابخانه جامعہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

۱۲۸۰  
۱۲۸۱

۱۲۸۰

نمبر ۱۲۸۰

تاریخ ۱۲۸۰

حاشیہ بنانی علی شرح جمع الجوامع جلد اول

نام کتاب

اصول فقہ

نمبر کتاب

۲۹

نمبر کتاب فن مذکور

23/7/11



- ٢٤ الكلام فى المقدمات
- ١٢٠ مسألة جاز نريد ليس بواجب الخ
- ١٢٦ مسألة المراد من أشياء يوجب واحد الابعينه الخ
- ١٣٠ مسألة فرض الكفاية منهم بقصد حصوله الخ
- ١٣٤ مسألة لا كثر أن جميع وقت الظهور جواز أو نحوه وقت لادائه الخ
- ١٣٧ مسألة المقدور الذى لا يتم الواجب المطلق الا به و واجب الخ
- ١٤٠ مسألة مطلق لآخر لا يتناول المذكور الخ
- ١٤٧ مسألة يجوز التكليف بالمحال مطلقا الخ
- ١٥٠ مسألة الاكثر أن حصول الشرط الشرعى ليس شرطاً فى صحة التكليف الخ
- ١٥٢ مسألة لا تكليف الا بشئ الخ
- ١٥٥ مسألة يصح التكليف بوجوده لو مالاً أموراً الخ
- ١٥٧ (خاتمة) الحكم قد يتعلق بأمرين على الترتيب الخ
- ١٥٨ «الكتاب الاول فى الكتاب ومباحث الاقوال»
- ١٧٠ (المنطوق والمفهوم)
- ١٨٤ مسألة المفاهيم الالغىب بحجة لغة الخ
- ١٨٦ مسألة الغاية قبل منطوق الخ
- ١٨٨ مسألة انما أقوال الامدى وأوحيان لا تفيد الحصر الخ
- ١٩١ مسألة من الامايف حدوث الموضوعات اللغوية
- ١٩٧ مطلب الحكم والمقتضى
- ١٩٨ مسألة قال ابن فورق والجهود واللغات توقفية
- ٢٠٠ مسألة قال القاضى وامام الحرمين والغزالي والامدى لا تثبت اللغة قياساً الخ
- ٢٠٢ مسألة اللفظ والمعنى ان اتحد افاًن منع تصور معناه الشركة بخرق الخ
- ٢٠٧ مسألة الاشتقاق رد لفظ الى آخر الخ
- ٢١٧ مسألة المترادف واقع خلافاً لتعلب الخ
- ٢٢٠ مسألة المشترك واقع خلافاً لتعلب الخ
- ٢٢١ مسألة المشترك يصح اطلاقه على تكمينه معاً مجازاً الخ
- ٢٢٦ الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداءً الخ
- ٢٣٠ (المجاز)
- ٢٥٠ مسألة المعرب لفظ غير علم استعملته العرب الخ

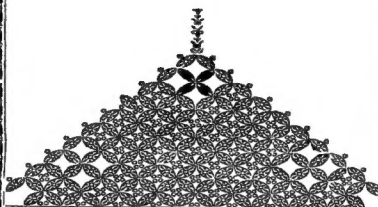


صيفة

- ٢٥١ مسألة اللفظ اما حقيقة أو مجازاً وحقيقة ومجازاً الخ
- ٢٥٥ مسألة الكتابة لفظ استعمال في معناه من ادائه لا يزم المعنى الخ
- ٢٥٧ (الحروف)
- ٢٨٢ (الامر)
- ٢٨٨ مسألة القائلون بالنفسى اختلافوا هل للامر صيغة تخصه الخ
- ٢٩٤ مسألة الامر لطلب الماهية الخ
- ٢٩٦ مسألة الرازى والشيرازى وعبد الجبار الامر يستلزم القضاء الخ
- ٢٩٨ مسألة قال الشيخ والقاضى الامر النفسى بشئ معين نهى عن ضده الرجوى
- ٣٠١ مسألة الامر ان غير متعاقبين أو بغير متماثلين غير ان الخ
- ٣٠٢ (النهى)
- ٣٠٩ (العام)
- ٣١٨ مسألة كل والذي والتى وأى وما ومتى وأين وحيتما ونحوهما لا عموم الخ
- (نعت)

الجزء الاول من حاشية العلامة البتافا على  
شرح ابي لال الهادي على جمع ابواب  
الامام ابن السبكي رحمه الله  
الجميع برحمته وأئمتهم  
جميع الجنة

کے



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) الكلام على البسملة شهر لا حاجة إلى الإطالة فيه وانما نذكر هنا تحقيق الخبر والانشاء في الجملة المقدرة بها البسملة أعني قولنا أولف مستعينا أو مستبركا بسم الله الخ فقرة ولا شك أن قولنا مستعينا أو مستبركا حال من فاعل أو فاعل وقد تقرر أن الحال قيد في عاملها فلهنا مقيد وقيد والاول خبر اصدق حدنا خبر علمه وهو ما يتحقق مدلوله بدون ذكر داله ولا شبهة ان التأليف يتحقق خارجا بدون ذكر أو فاعل والثاني انشاء اصدق حد الانشاء علمه وهو ما يتحقق مدلوله بذكر اللفظ ولا شك ان كلاً من الاستعانة والتبرك لا يتحقق مدلوله بدون ذكر اللفظ الدال عليه وهو قولنا مستعينا أو مستبركا فقد انضم محل الخبرية والانشائية في جملة البسملة وبسقط استشكال كونها انشائية بأن شأن الانشاء أن لا يتحقق مدلوله بدون ذكر اللفظ الدال عليه والامر هنا ليس كذلك فحق التأليف بدون ذكر أو فاعل وكونها خبرية بأن الخبر شأنه تحقيق مدلوله بدون ذكر اللفظ الدال عليه وما هنا ليس كذلك لان الاستعانة ممثلاً لا يتحقق مدلولها بدون ذكر اللفظ الدال عليها والقول بان الجملة بتمامها انشائية مع الانشاء المتعلق خبره سيد (قوله على افضله) لم يوافق الشارح المصنف في الجذب بالجملة الفعلية مع توجيه لها كمال التوجيه كما ساقى الاملا ما ذكره من كلف رعاية لجانب المصنف وامامنا ورد على التعبير بالجملة الفعلية كما وضحه ارباب الحواشي واما لان الجملة الاسمية هي البسمة به الكتاب

العزيز ولا صبغة تعدل ما بدئ به ووافقه في ايقاع الحمد في مقابلة نعمته لانه واجب كما  
 يقول وفي وفاقه في التعبير بالنعم بل قال على افضله لامين الاول ان ايقاع الحمد في  
 مقابلة الفعل الصادر من المجدول لا شبهة فيه اذ الحمد هو الشئ على الفعل الجبل بخلاف  
 قول المصنف على نعم فانه يحفل أن تكون النعم جمع نعمته بمعنى انعم أو بمعنى النعم به بل  
 هذا الثاني أقرب لأن المصدر جمعه قليل اذ لا يجمع الا اذا أريد به الأنواع الامر الثاني  
 الاشارة الى ان احسانه بعض الفضل من غير ايجاب ولا وجوب فقهه رد على المعقولة  
 ومن ثم أتدكر الافضال على الانعام لان الافضال هو الاحسان على وجه الفضل وقول  
 المصنف على نعم وان أقول بالانعامات ليس فيه دلالة على أنهم بعض الفضل وقوله على  
 افضله خير بعد خبراً وسأل من المستكن في متعلق الخبر وقال سم متعلق بالحمد  
 ورد من حيثنا عنى عنه بأنه يلزم عليه عدم ذكر الحمد عليه لسيرورته حيث نمن جملة  
 صبغة الحمد وقال الاحسن انه متعلق بمحذوف والتقدير وجدى له على افضله أى لاجل  
 افضله وقم أن تعلقه بالحمد لا يلزم منه ذلك كما لا يخفى على متأمل على أن الحمد عليه  
 قد يتعدان ذاتاوي مختلفان اعتبارا كما قرره غير واحد ومثال ذلك قولك زيد كرم ثناء  
 عليه لاجل اكرامه لك فالأكرام من حيث انه صفة قائمة بالحمد وباعثة له على الحمد  
 محمود عليه ومن حيث وقوع الثناء به محمود به فلا مانع من تعلقه بالحمد (قوله والصلوة)  
 هي من الله التسمية والتعظيم والتكريم ومن الأدميين والجن والملائكة الدعاء وان  
 اختلفت متعلقة اذ صلات الملائكة الدعاء بالاستغفار والرحمة لما ورد من ان الرجل اذا  
 جلس ينتظر الصلاة لم تزل الملائكة تنصلي عليه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وصالوة  
 الأدميين والجن الدعاء بالرحمة والتعظيم فاشاع من ان الصلاة من الله الرحمة ومن  
 الملائكة الاستغفار ومن الأدميين الدعاء بمناظرة خلاف ما قلناه يرجع الى ما قلناه  
 من انها من الملائكة والانس والجن الدعاء (قوله وآله) الاكل لمعنى اقرب وبعد  
 فالقريب أفاربه من بنى هاشم فقط عندنا وهم الذين تمتنع عليهم الزكاة عند الشافعي  
 أفاربه من بنى هاشم والمطلب تمتنع الزكاة على الجميع والبعده اتباعه مطلقا أي اقباه  
 أو غير اقباه على الاصح خلافا لمن خصهم بالاتباع والمراد في مقام الدعاء الثاني فلا يرد  
 على الشارح اهمال ذكر العصب لدخولهم في الاكل دخولا ولذا لا تصافهم بالتقوى بل  
 كمالها بل سأل الشارح رحمه الله وتغنى به التوريت بذكر الاكل وفيه ان كل واحد من  
 المعنيين باعتبار أحد المقامين فدعوى التورية غير ظاهرة اللهم الآن يقال انها من  
 حيث أخذ الاكل مطافعا من اعتبار كونه في مقام الزكاة والدعاء ولا شك ان المعنى  
 القرب به حيث تدأفاره على الله عليه وسلم لانه المتبادر (قوله هذا) الاشارة هذا الى  
 ما في الذهن سواء كان وضع الخطبة سابقا على الشرح أو متأخرا لان المشار اليه هو  
 المعنى لان المقصود بالذات ولا يخفى ان المعنى أمور ذهنية لا خارجية وأسماء الاشارة  
 اغايب اربها الى مشاهد محسوس بجماعة البصر فاستعمل لفظة هذا في الامور المعقولة

والصلوة والسلام على سيدنا  
 محمد وآله هذا

قوله فاستعمل الخ كذا ضبط  
 المؤلف وهو ميتة اليد كره  
 خبرهم واورا نسب كره  
 بعد قوله في نظر العقل بأن  
 يقول مجاز وهو أولى من  
 التكلف في قوله تنزيلا وتنبها

تقدير الاله اعزلة المحسوس المشاهد بالهصر فقيم اعلى كمال استحضارها في الذهن وظهورها  
 في نظر العقل ثم ان ينسأ على ان اسماء الكتب من قبيل علم الجنس كاهو الخ وعلى ان  
 الذهن لا يقوم به الا الجمل كان في العبارة حذف ضائق والاصل ومفعل نوع هذا أما  
 تقدير الاول فلان الشرح قد فصل فيه ما في الذهن وبين بابا بابا ومستهله مستله وأما  
 تقدير الثاني فلان المختبر عنه حقيقة الشرح الحكاية والمشار اليه بهذا فرد من افرادها  
 ومعلوم ان الناطق بلفظة هذا أشخاص متعددون فلو لم بقدر المضاف الثاني لزم قصر  
 الشرح على ألفاظ المؤلف دون غيرها وان ينسأ على ان المفصل يقوم بالذهن لم يمتح الى  
 تقدير المضاف الاول وان ينسأ على ان اسماء الكتب من قبيل علم الشخص كالمفصل به  
 ومعناه ان القائم بذهن الأشخاص متحد ذاتا ولا يضر تعدد محله على ما في من النظر  
 وينسأ على ان المفصل لا يقوم بالذهن كان في العبارة حذف المضاف الاول فقط وان  
 ينسأ على ان المفصل يقوم به لم يكن في العبارة حذف أصلا هذا تحرير المقام قائل (قوله  
 اشتد) يستعمل اشتد بمعنى قوى وعظم وبمعنى تها من قولهم اشتدت المطايا اذا  
 تهايت للسبر والمراد هنا الاولان فلا حاجة لدعوى ان في العبارة استعارة بالكناية  
 وتخيلا بان شئت الحاجة بالمطايا وذكر الاشتداد تخيلا (قوله المتفهمين) أي  
 المحصلين لفهم شيئا فشيئا كما تفيد الصفة (قوله بلع الجوامع الخ) ان أريده المعنى  
 كان في كل من جمع الجوامع والشرح والالفاظ استعارة بالكناية بان شبه جمع الجوامع  
 بشئ معقود عليه غيره والالفاظ بشئ معقود على غيره والشرح بانسان يحمل ذلك العقد  
 وأثبت الحل تخيلا لكل من الثلاثة وان أريده الالفاظ كان في الكلام استعارتان  
 تشبيه الشرح بانسان والالفاظ بشئ معقود على غيره وأثبت الحل تخيلا ويحتمل أن  
 لا يكون في الشرح استعارة بل اسناد الحل الى ظهره مجازا عقلي ويحتمل أن يكون في يحمل  
 استعارة تبعية بان شبه بيان الالفاظ بحل الجبل أي فل طاقاته ويحتمل أن يكون مجازا  
 مرسلان باب اطلاق المألوم على اللازم فيراد بحل الالفاظ بيان معانيها اذا الحل يلزمه  
 بيان المعنى (قوله وبين مراده) اسناد البيان الى الشرح مجازا اذا المين انما هو الشارح  
 أو انه شبه الشرح بانسان على طريق الاستعارة المكنية وأثبت التبعية لتخيلا  
 وقوله مراده يحتمل أن يكون من باب الحذف والايصال والاصل منه وأفيه ويحتمل أن  
 يكون من مجاز الحذف أي مراد مؤلفه على حذف واسال القرينة ويحتمل أن في الضمير  
 استعارة بالكناية وأثبت الارادة بتخيلا وعطف قوله وبين مراده على ما قبله قيل من  
 عطف انفاص على العام وقيل من عطف المغاير والحق أن يقال ان أريده بحل الالفاظ  
 بيان معانيها كما كان عطف قوله وبين مراده على ما قبله من عطف الخاص على العام  
 لاستلزام حل الالفاظ بيان المراد حيثئذ وان أريده بحل الالفاظ بيان الفاعل والمفعول  
 والمبتدأ والخبر مثلا كان من عطف المغاير (قوله ويحقق مسائله) التحقيق فسر تارة

قوله فلان المختبر عنه كذا يحتمل  
 والروايات الخيرية اه

فما اشتد اليه حاجة المتفهمين  
 بلع الجوامع من شرح يحتمل  
 الالفاظ وبين مراده ويحتمل  
 مسائله

بأشياء المستقلة بدلها وأخرى بذكر الشيء على الوجه الحق أي وإن لم يذكر له دليل  
وكلا المعنيين محتمل هنا وما ذكر من التحقيق بيان المراد انما هو في الجملة والافاض  
المسائل لم يستدل عليها وبعضها لم يذكر في بيانها على ما ذكره المصنف واعلم ان المسائل  
تطلق ثالثة بمعنى النسبة التامة في القضية وهو المناسب لقولهم المسئلة مطلوب خبري  
يعرف عن عليمه وتطلق على مجموع القضية فان أراد الأول فظاهر وإن أراد الثاني قدر  
مضاف في عبارته أي يحقق أحكام مسائله (قوله ويجز رد لائله) أي يخلصها مما يحل  
بوجه الدلالة من التحرير الذي هو تخلص الرتبة من الرتبة في الكلام استعارة  
انصر بحجة تبعية بأن شبهة تخلص الدلائل من الشوائب المحللة بوجه الدلالة بتخلص  
الرتبة من الرتبة بجمع ازالة النقص عن كل واقفاته الكمال ثم يشتق من تخلص الدلائل  
يتخلص ويستعار له يجوز بقية استعارة التحرير لتخلص الدليل والدلائل بجمع دلالة  
بمعنى الدليل لاجع دليل لان فعلا لا يجمع على فعالين وأما جمع فعالة على فعالين فقياسي  
قال في الخلاصة

وبشأن اجعلن فعاله \* وشبهه ذاتا وأمراله

(قوله على وجه الخ) تنازه كل من يحل وبينه ويحقق ويجز رد لقوله للمبتدئين  
قد يقال كيف ذلك مع أن شرحه هذا قد عرفت عن فهمه في قول العلماء وجوب بأنه قال  
ذلك لوضا عا منه ربه الله تعالى وقعا به كاحوشان الفضلاء من هضم أنفسهم وعدم  
اثباتهم لها الفضل أو ان المراد بالمبتدئين نوع خاص منهم وهم من له قوة كاه وقطنة  
بجست تقرب من المنتهى في فهم ما يلقي اليه وافظ المبتدئين برسمه من الأولى غير  
منقوطة لانهم امة ان كان من ابتدأ بالهمز وان كان من ابتدأ بالالف اللينة في رسمه  
واحدة (قوله حسن الناظرين) أي المتعلمين أو أصحاب النظر والاستدلال فالنظر  
اما نظر البصر أو البصيرة ويصح أن يراد بالناظرين أصحاب المناظرة والبحث (قوله نفع  
الله به أمين) جملة خبرية لفظا انشائية معنى اذ القصد بها الطلب وأمين اسم فعل بمعنى  
استجب لمن ختم الدعاء بها ولذا اخفت بها الشائكة وجاء أمين خاتم رب العالمين يختمها  
دعاء العبد (قوله أي نصفت الخ) لم ير الشارح ان ما ذكره في معنى نصفتك يدل عليه  
لفظ محمد لانه الذي يدل عليه الوصف بالجبل يعني نصفتك نصفتك بالجبل كما يدل عليه  
كلام الفائق الذي ذكره الشارح وانما ذلك يؤخذ من مقتضى خبر جعفر بن عثمان  
الشارح الى أولها بما يقوله وكل من صفاته تعالى جبل والى ثانيا بما يقوله ورعاية جمعها  
أبلغ الخ ولذا لم يكتب بايراد كلام الزنجشري وحاصل ما أشار له انه ذكر ثلاثة أمثلة في  
معنى نصفتك وهي قوله أي نصفتك بجميع صفاتك فالاولى الوصف بالجبل والثانية  
كون كل من صفاته سجلا والثالثة كون الوصف بجميعها لا بعضها ثم استدلى على ذلك  
الامور المذكورة بقوله انه الجدل الخ وكان القياس أن يقول أي نصفتك بصفتك الجملة  
جميعها بالنسب ما ذكره في الاستدلال ولكنه اختصر للوضوح (قوله المراد بجماد كره)

ويجز رد لائله على وجه سهل  
للمبتدئين حسن الناظرين  
نفع الله به أمين قال المصنف  
رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
(لحمه ذلك انهم) أي نصفتك  
بجميع صفاتك انه اذا جلد  
كما قال الزنجشري في الفائق  
اوصف بالجبل وكل من صفاته  
تعالى جبل ورعاية جمعها أبلغ  
في التعظيم المراد بجماد كره

قوله فالاولى كذا بخطه  
والناسب التذكير وكذا يقال  
فيما بعد اه

نعت للتعظيم وملأى قوله بمجاذ كرواقعة على نفسه ذلك (قوله اذ المراد به الخ) على اقوله  
 المراد بمجاذ كراي انما كان المراد بمجاذ كراي التعظيم لان المراد به انشاء الحمد لا الاخبار به  
 ولا شك ان مقام انشاء الثناء مقام تعظيم هذا فمقام الاخبار بأنه سيحمد وكان الاولى  
 تعظيمه ما شاء بدل ايجاد لان ايجاد انما يستعمل للباري جلاله وان تكلف لذلك  
 العلامة سم بما لا داعي اليه (قوله سيوجد) أي لانه لا يكون له مداد ومخبر عن ذلك  
 الحمد في آن واحد وايضا حقه أن يقال لما كان الحمد لكونه شاه غياية أدى بالسان  
 استحصال الاخبار عنه حال التلبس به اذ كل من أخبر عنه الذي هو الحمد والمخبر قول ولا  
 يصح الاخبار عنه الا بالنظر للاستقبال فلذا قال سيوجد دون يوجد أو موجود وكذا  
 القول في قوله سيوجد ان الصلوة تكون دعاء والضراعة ~~لكن~~ كونها غاية السؤال  
 يستحيل الاخبار عنه حال التلبس به اذ كل من حو من الاخبار عنه ما قول ويستحيل  
 وجود قولين من قائل واحد في زمن واحد فلا بد من تأخر زمن الخبر عنه عن زمن  
 الاخبار الذي هو الحال فاندفع ما قيل ان المضارع صالح للعال والاستقبال فلم يقتصر  
 الشارح في تقدير كونه خيرا على أحد محتمله وهو الاستقبال (قوله لاظهار مزاياها  
 الخ) حاصله أنه أطلق اللزوم هنا وهو المظنة وأريد اللزوم الذي هو التعظيم على طريق  
 الكتابة لا الجواز لعمدة ارادة المعنى الحقيقي فمعنا المعنى الكافي بأن راد هنا العظمة  
 والتعظيم معا لا يقال اظهار العظمة تركيبة النفس والله يقول فلا تزكوا أنفسكم لانا  
 نقول التركيبية انتهى عنهما كانت لرياء وجمعة ونحوه فلما كانت لتواشوا وانفسه  
 ليعلم مقامه في العلم مثلا لقصد ذلك وما نحن فيه من هذا الثاني وقوله لاظهار مزاياها  
 على لقوله أي وقوله الذي هو نعمة نعت اللزوم وقوله من تعظيم الله لبيان اللزوم  
 وقوله بتأهله متعلق بتعظيم وقوله امتثال الاعمال لاظهاره فهو على الله وذلك تدقيق ولما  
 كان اللزوم هنا مساويا للزوم صغ اثبات اللزوم به (قوله لا اخصر منه) أفعل التفضيل  
 المعروف بال كاضاف لا يستعمل في كذا ~~لكن~~ كره النعمة فيقول بأن أل زائدة وأجنسة  
 لا معرفة بأن من متعلقة باخصر مقدر امدولوا عليه بالمد كور كاي مثل ذلك في قول  
 الشاعر ولست الا كثرهم حصي البيت قال شيخنا عفا الله عنه في التأويل الاول  
 ونظرا لانه يصير حينئذ الاخصر نكرة وهو قد نعت به محمد الله وهو معرفة لان المراد لفظه  
 فيؤدي ذلك لنت المعرفة بالنكرة قلت ويمكن أن يجاب بوجه حينئذ لا انما (قوله  
 لا تلذذ بخطاب الله الخ) قلت ولعل السرفي ذلك كون حده حينئذ على وجه الاحسان  
 المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم أن تعبد الله كأنك تراه لا يقال القرب الدال عليه  
 الخطاب ينافيه البعد الدال عليه النداء في قوة اللهم لا تقول لا تتقيا لان القرب من  
 حيث استشعار الحقيقة والبعد بمكانة أو القرب بالاضافة تعالى له وهو سخن أقرب  
 اليه من حبس الوريد والبعد ضاف للبعد من حيث ~~تكملة~~ كرهه بالمكدرات البشرية

اذ المراد به ايجاد الحمد لا الاخبار  
 بأنه سيوجد وكذا قوله صلى  
 ونضرع المراد به ايجاد الصلاة  
 والضراعة لا الاخبار بأنهما  
 سيوجدان وأفي نون العظمة  
 لاظهار مزاياها التي هي نعمة  
 من تعظيم الله بتأهله للعلم  
 امتثال اقوله تعالى وأما بجمعة  
 وبك فقلت وقال ما تقدم دون  
 محمد الله لا اخصر منه للتلفيد  
 خطاب الله وندائه وعدل عن  
 الحمد لله الصيغة الشائعة للحمد

قوله قلت ويمكن الخ لا يجتنى ان  
 شرط معنى الحال من المضاعف  
 اليه غير موجود اه

(قوله اذا قصد بها الخ) علمنا تضمنه قوله الصيغة الشائعة للحمد من كونها صيغة حمد  
 ووقع في عبارة بعض من كتب أنه لهدول وهو سبق قبل (قوله بلجميع) أخذ من لام  
 الحمد التي هي للاستغراق أو للبئس مع لام الله التي هي للملك فيفيد ذلك قصر جميع افراد  
 الحمد على الله تعالى اما على الاستغراق فظاهر واما على الجنس فلانه لو ثبت فرد منه غيره  
 لوجد الجنس فيه فلا يصدق انه مالم يلبس الحمد والواقع خلافه وكذا الوجه جعلت لام الله  
 للاختصاص واحترز بقوله من الخلق عن حمد الخالق فانه قد يمتنع عن الاتصاف  
 بالملوكية ولو جعل لام الله للاختصاص حتى تدخل جميع اقسام الحمد ويستغني حينئذ  
 عن قوله من الخلق كان أحسن (قوله لا الاعلام بذلك) عطف على قوله الشئ واسم  
 الاشارة يرجع لمندول الية في قوله بانه مالم الخ لا الاعلام بانه مالم بلجميع المحامد الخ  
 وفي هذا إيحاء الى أن جملة الحمد لله اذا كانت خبرية لا تفيد الحمد وهو خلاف ما اختاره  
 جمع من المتأخرين من افادتها الحمد لان الخبر بان الله تعالى مالك أو يختص بالحمد حامدا  
 لوصفه الله بالجميل فيكون ما أتى به جدا قلت وما إشارة الشارح من أن الخبر بالحمد ليس  
 بحامد هو الذي أقوله به (قوله الذي هو الخ) نعت للاعلام وقوله من جملة الاصل الخ  
 أي ان الاعلام مضمون الخبر أصل كل شئ جوتيات منها الاعلام مضمون قولنا الحمد لله  
 ومنها الاعلام مضمون قولنا زيد قائم والاعلام مضمون قولنا جاء عمرو الى غير ذلك  
 فقوله الذي هو من جملة الاصل الخ أي ان الاعلام مضمون قولنا الحمد لله فرد من افراد  
 الاصل في القصد بالخبر وهو الاعلام مضمون الخبر وياضح هذا الذي أشاره الشارح  
 ان الخبر يقصد منه شيان افادة الخطاب بالحكم ويسمى فائدة الخبر وافادة الخطاب انك  
 عالم بالحكم ويسمى لازم القاعدة مثال الاول قولك زيد قائم ان لم يعلم قيام زيد ومثال  
 الثاني قولك ان حفظ القرآن أنت حفظت القرآن والاول من الشئين هو الاصل في  
 القصد (قوله من الاعلام مضمونه) بيان للاصل (قوله الى ما قاله) متعلق بعديل (قوله)  
 لانه شئ) علمنا تعدل (قوله برعاية الابلية) أي لا يوضع اللفظ كاتقدم ما يقيد ذلك والباء  
 في قوله برعاية للبيانية (قوله وهذا واحدة) أي بصفة واحدة أي وهي ملكية جميع  
 المحامد والاشارة بهذا الصيغة الحمد لله (قوله بان يراد الشئ بعض الصفات) قبل عليه  
 اذا انتفت رعاية الابلية احتمل ارادة الكل كالبعض فلم اقتصر على البعض وأجيب  
 بان ما ذكره اقتصار على الحق وطرح للمشكوك فتامل (قوله فذلك البعض) أي من  
 حيث اهلها أعظم مطلقة من هذه الواحدة لصدقه بها أي وجوها وجامع غيرها وبغيرها  
 مطلقة على سبيل أكثر وانما اقتصر الشارح على الكثير لانه أبلغ في رعاية الابلية  
 (قوله في الجملة) أي بالنسبة لبعض التقادير دون بعض اذ على تقدير ارادة تلك الواحدة  
 به لا ابلية (قوله أيضا) هو مصدر أن اذا رجع وهو مفعول مطلق حذف عامله  
 أي أرجع الى الاخبار بكذا رجوعا وحال حذف عاملها وصاحبها أي أخبر بكذا

اذا قصد به الشئ على الله تعالى  
 بانه مالم بلجميع الحمد من الخلق  
 لا الاعلام بذلك الذي هو من  
 جملة الاصل في القصد بالخبر من  
 الاعلام مضمونه الى ما قاله لانه  
 شئ بجميع الصفات برعاية  
 الابلية كاتقدم وهذا واحدة  
 منها وان لم تراعى الابلية هناك  
 بان يراد الشئ بعض الصفات  
 فذلك البعض أعظم من هذه  
 الواحدة لصدقه بها وبغيرها  
 الكثير فالشئ به أبلغ من الشئ  
 بها في الجملة أيضا



راجعا الى الاخباريه وانما تستعمل بنين شيعين منهم ما وافق ويفي كل منهم ما هن  
الآخر فلا يجوز جازم بد أيضا ولا جازم بدو عام عرو أيضا ولا اختصم زيد بن عمر وأيضاً ٨١  
زكريا (قوله نعم الخ) استدلنا على قوته بأبلغ دفعه فهو هم ان أوجبه الثناء به على  
الثناء به من كل وجه (قوله من حيث تفصيلها) أي تعينها بالعبارة وذكرها تضييقاً  
وهذه الحجة تعليلية ومعاولها اثبتت الاوجه للثناء به أو معنى كون الثناء بها وقع أنه  
أمكن في النفس وقد يقال الثناء بها وان كان وقع من حيث التعيين فالثناء به أبلغ  
شعرا لها ولغيرها الكثير كما ومن باب أولى الثناء به مع مراعاة الجميع أي جميع  
الصفات هذا وقد وجه أيضاً اختيار المصنف الثناء بالجلالة الفعلية بقصد الموافقة بين  
المدح والحمد وعليه أي فكأن نعمته تدل على لاتزال تتجدد وتترادف علينا وقتاً بعد وقت  
نعمته بجماله لاتزال تتجدد كذا قبل وفيه نظر بين فتأمل (قوله نعمتي انعام) أي لأن الحمد  
في الحقيقة انما هو على الانعام الذي هو من أفعال تعالى لا على المنعم به بالاعتبار كونه  
أثر من الانعام ومصادرا عنه (قوله للتكثير والتعظيم) التثنية قد يراد للتكثير كما في  
قوله ان له بالوقد يراد للتعظيم والتحقير وقد اجتمع في قوله

له حاجب عن كل أمر يشينه \* وليس له عن طالب العرف حاجب

أي له حاجب عظيم يحجبه عما يشينه وليس منه وبين طالب العرف حاجب حقير وقد يراد  
للتكثير والتعظيم معا كما في قوله تعالى وان يكذبوا فقد كذبت رسل من قبلك أي رسل  
ذو وعد كثير وآيات عظام وكأنا (قوله أي انعامات كثيرة) ان قلت انهم جمع كثرة  
والانعامات جمع قلة لكونه مجموعا بالق وبما هو من قبيل جمع القلة فلا يتناسب نفسه بر  
التميم فالحجاب ان وصف الانعامات بقوله كثيرة تصبر المرائع من الكثرة (قوله منها  
الانعام الخ) خص هذين الشئين بالذ كر دون سائر النعم لاقتضاء المقام إياهما (قوله  
صلته محمد) أي متعلقة به وهي بمعنى لام التحليل وقول بعض من كتب على الشرح أراد  
بقوله صلته محمد أنها ليست تعليلية لما فيه من سوء الادب مردودا ولا يلزم من تعليل  
حصول الشئ بعلة قصر حصره على تلك العلة بل يجوز ان يكون الشئ أسباب كثيرة وقال  
سم وانما قال وعلى صلته محمد دفع التوهم أن قول المصنف على نعم متعلق بالحمد من قوله  
يؤذن الحمد ليعبه شيئا ولا يضي بعده هذا الوهم وأنه لا معنى له (قوله وانما جعل النعم  
الخ) ظاهره أن المصنف لم يعمد الاحكام مقيداً مع أن لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون  
المصنف على الحمد أو لا بضمير الاسم الكريم ثم بقوله على ثم إشارة إلى أنه كايستحق الحمد  
لذا أن يستحق له فانه فيكون قد أتى بالحمد ونهه على الاستحقاقين كما أشار ذلك المولى  
سعد الدين في قول صاحب التلخيص الحمد لله على ما أنتم وقد بين من كلام المصنف  
جار على هذا المتوال وان عبارة الشارح لاتفي هذا بما فيه تعسف وتعمل فراجع  
فان قلت قد صرحوا بان الحمد وعليه لا بد أن يكون قد لا اختياريا ومقتضاه عدم صحة

قوله وفيه نظر وجهه أن الفعلية  
لا تقيد التجدد على وجه  
الاستقرار الا عند اختلاف  
القرائن بما اذا كانت خبرية  
لا انشائية والا فلا تقيد الا  
لجدد بمعنى الوجود بعد العدم  
وهذا اذا كانت مضارعية  
والا فالمضوية تدل على  
الانقطاع اه بعض المحققين  
اه من هاهنا

نعم الثناء به من حيث تفصيلها  
أوقع في النفس من الثناء به  
(على نعم) جمع نعمة بمعنى انعام  
والتكثير للتكثير والتعظيم  
أي انعامات كثيرة عظيمة منها  
الانعام تأليف هذا الكتاب  
والاقدار عليه وعلى صلته محمد  
وانما جعل النعم أي في مقابلتها

محمد الله ذاته وصفاته ذاته قلت أوجب عن الثاني بأن صفات الذات لما كانت مبدءاً  
 لصفات الاختيارية نزلت منزلة الصفات الاختيارية والمراد بـ **ك** كونها مبدءاً لها أن لها  
 دخلاً في حقيقة سواء كان دخل توقف أم لا فلا يرد النقض بنحو السمع والبصر والحياة  
 وصفات السلب كعدم التبرك مثلاً وعن الأول بأن ذاته تعالى لما كانت جامعة لجميع  
 صفات الكمال فالحمد عليها أحمد على الصفات فتأمل وقوله وانما أحمد على التمجيد اراد على  
 الامامات ليوافق ما قبله وانما غيره بمحاذاة الكلام المصنف ولم يله مثل ذلك قال واما أحمد  
 على التمجيد أي في مقابلته ادون أن يقول وانما أحمد في مقابلته التمجيد مع كونه أخصروقول  
 شيخنا انه اذا قدوة أي في مقابلته لان قوله وانما أحمد على التمجيد ليس مرصفاً ان الحمد  
 في مقابلته التمجيد لا يتحقق أن معنى قوله أحمد على التمجيد وقع الحمد عليها بأن صيرها محمودة  
 ليس بمراد لا يكاد يعقل ويقال له الشارح في غنية عن هذا الالهام على تسليمه وعن هذا  
 التطويل بأن يقول بدل ما قال وانما أحمد في مقابلته التمجيد بل الوجه ما ذكرناه فتأمل وقوله  
 أي في مقابلته أي لفظاً ونسبة وقوله لا مطلقاً أي لا أحد الخالعين كونه في مقابلته النعمة  
 لفظاً ونسبة اذ لو حمد احد مطلقاً لفظاً ونسبة كونه في مقابلته نعمه لكان حمداً مقيداً لا مطلقاً  
 (قوله لان الاول واجب) أي ان الحمد في مقابلته نعمة لفظاً ونسبة أو نية فقط واجب بمعنى  
 انه يثاب عليه ثواب الواجب لو وقوعه واجبا وليس المعنى أنه اذا أنعم الله على العبد نعمة  
 يجب عليه ان يحمده بالحمد الذي ذكره وهو اللفظي فانه ذكرها (قوله بماهوشاها بقوله)  
 الباء الاولى صلة وصف والثانية بمعنى في لان الموصوف مدلول التمجيد والوصف مدلول  
 قوله يؤذن فظهر وجه ما عديم صحة جعل بقوله بذلان قوله بماهوشاها كما توهمه بعض  
 أرباب الخواشي ذكر معناه العلامة هم ويمكن صحة البديل بتقدير المضاف أي مدلول  
 قوله الخ فتأمل (قوله عليها) ذكره بمحاذاة لقول المصنف على نعم وليقيد أن المؤذن بالزيادة  
 الحمد على التمجيد لا مطلق الحمد وحده المصنف اعقاد على قوله على ثم وقال شيخنا ذكره  
 ليقيد به تقدم التمجيد عليها على التمجيد الزيادة اذ المرز بدستور الوجود عن المرز يدل عليه  
 ولا حاجة الى ما قاله اذ ما كان الجمله انشائية حصول التمجيد عليها بل وكذلك  
 لو فرض كونها خبرية ولفظ الزيادة مشعر بتقدم المرز يدل عليه (قوله أي يعلم) هو تفسير  
 للفظ بحسب معناه الاصلي والافعال اذ بالابذان أن يدل دلالة التزامية على الزيادة كما  
 يشهد به قوله لانه متوقف الخ اذ المتوقف على شيء مستلزم ذلك الشيء الذي توقف عليه فقد  
 يجوز في المستند الذي هو يؤذن باستعماله بمعنى يدل لاني اسناد يؤذن الى مرفوعه كما  
 توهم بعض من حشي قاله سم (قوله لانه متوقف الخ) انظر هذا فان مفاده أن لا يوجد  
 حمد مطلق أصلاً اذ ما من حمد الا وهو متوقف على الالهام والاقادار عليه وقد يجاب  
 بأنه لا يلزم كون الحمد ملاماً حظاً ذلك بحمده (قوله ولم جرا) الاحسن في معناه انه لا يوجد  
 الحمد بل هشام بعد اطلاعه على كلام غيره فيه ووقفه في أنه عربي أن معنى لم تعالى

لا مطلقاً لان الاول واجب  
 والثاني مندوب ووصف التمجيد  
 بماهوشاها بقوله (يؤذن الحمد)  
 عليها (بازديادها) أي يعلم  
 بزيادتها لانه متوقف على الالهام  
 له والاقادار عليه ومعلم من جملة  
 التمجيد فقتضيان الحمد وهو  
 مؤذن بالزيادة مقتضية الحمد  
 أيضا ولم جراً

فلا غاية للتم حتى وقف بالحمد  
عليها وان تعدوا نعمة الله  
لا تحصوها وازدادوا للازم  
مطلوبا عازا للمتعلى قول زاد  
الله التم على فازدادت وزادت  
(وتصلى على نبيك محمد) من  
الصلاة عليه للمأمور بها وهي  
الدعاء بالسلاة أى الرحمة عليه  
أخذ من حديث أمنا الله أن  
نصلى عليك فكيف نصلى عليك  
قال قولوا اللهم صل على محمد  
الخرواء الشيخان الاصدرفلم  
والتي انسان أوحى اليه بشرع  
وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر  
بذلك فرسول أنبأ أو وأمر  
بتبليغه وان لم يمكن له كتاب  
أو نسخ ليهض شرع من قبله  
كبوشر فان كان ذلك فرسول  
أيضا قولان فالتي أعم من  
الرسول عليها وفي ثالث أنهما  
يعنى وهو معنى الرسول على  
الأول المشهور وقال تيسل دون  
رسول لان النبي أكثر استعمالا  
ولفظه بالهمز

لا يعنى النبي الحسى ولا يعنى الطلب حقيقة بل يعنى الاستمرار على الشيء ويعنى التمس  
وعبر عنه بالطلب كما في قوله تعالى ولتعمل خطاياكم وقوله عز وجل عليه ذلها الرحمن مذا  
وجر مصدر جر اذا مضى بيقائه مصدرا أو جعله حالا مؤكدا وليس المراد الجر الحسى  
بل التمس كما في السحب في قولهم هذا الحكم منسحب على كذا أى شامل له فكان له قبل هذا  
واسبق ذلك في كل جديد زيادة التمس استقرارا أو مسقرا كما يقال كان ذلك عام كذا وجر أى  
استقر ذلك في بقية الأعوام اه القاضي زكريا رحمه الله تعالى (قوله فلا غاية الخ) تفسيره  
على قوله وجر أى والتمنى كل من الغاية والوقوف أى لا غاية ولا وقوف بالحمد عليها  
أى عند هذا وأوداه ان كان المراد الاستمرار على الحمد بالتمنى لزم أن لا يتناول الشخص طرقا  
عين عن الحمد وهو لا يصح وان كان المراد استحقاق ذلك التمس الحمد وان لم يحصل بالفضل  
فقد وجد الوقوف على غاية وأجيب بان المراد ان شأن التمس ذلك أى كونه الأغاية  
للمحمد عليها وقف عندها (قوله وازداد الخ) مقابلة عبارة ان ازداد لا يكون الا بالزيادة  
فلذا لم يقيد بالزوم كما قد زار وعند غيره انه قد يكون متعديا وعليه قوله تعالى ويزاد  
الذين آمنوا أيعاوا والشايع يعربا يما يفتخرون لا عن الفعل ذكره سم عن العلامة  
قاسم الدين فاقى وأورد قوله تعالى وازداد راسعا قلت ويجيب بان تسماء منصوب على  
الزيادة عن المقول المطلق (قوله ونصلى) حقه أن يزيدون لم يخرجوا من كراهة أفراد  
أحدهما عن الاسترقاقه زكريا يمكن أن يكون نطق به لفظا ولم يشبهه خطا (قوله من  
الصلاة عليه) أى ما خوذ منها وقوله عليه قد أول مخرج للصلاة ذات الاقوال والافعال  
وقوله المأمور بها هى الدعاء الخ قيد ثان مخرج للصلاة عليه غير المأمور بها فى حقنا وهى  
صلاة الله عليه وهاتان دعوتان استدلت عليهما بالحديث الذى ذكره وهو دليل على أن  
صلاتنا عليه مأمور بها وأن معناها الدعاء لا بقيد الرحمة اذ لا يدل الحديث على أن الدعاء  
بخصوص الرحمة وان كان معناها الدعاء أى الرحمة (قوله الاصدرف) أى وهو تولى  
أمرنا الله أن نصلى عليك (قوله أو وأمر الخ) عطف على قوله وان لم يؤمر بتبليغه (قوله  
قولان) خبر مبتدأ محذوف أى هما قولان (قوله الذى أعم الخ) أى عموما بطلنا أى  
وهو بالمعنى الثانى مساو للرسول بالمعنى الاول وعلى الثانى فأن أوحى اليه بشرع ولم يؤمر  
بتبليغه فلاس غنى ولا رسول بل ولى فقط وكذا على الثالث الاق (قوله أكثر استعمالا)  
أى دورا على الالسنه وانظر هل المراد الالسنه الاصوليين أو مطلق أهل الشرع (قوله  
ولفظه) أى من حيث هو باعتبار مادته نارة يستعمل كذا وتارة كذا ولا يصح عو ضمير  
لفظه على المهموز فقط ولأعلى غير المهموز فقط لان المهموز لا يكون مهموزا وغير  
مهموز وكذا غير المهموز لا يكون غير مهموز ومهموزا (قوله بالهمز) متعلق بمحذوف  
نعت للفظه أو سأل منه عى رأى سبويه الجوز مجيى الخال من المبتدأ والأصل واشتقاق  
لفظه محذوف المضاف وأى حقه المضاف اليه فالخال انما هو من المضاف اليه

في الاصل بشرطه موجود كما هو بين وقوله من النبا خبر المبتدأ أعني انقلبه (قوله لان  
 النبي مخبر) يحتمل أن يكون على مسيقة اسم الفاعل وأن يكون على مسيقة اسم المفعول  
 لانه مخبر بالانبياء الب وواو انب ببالقول المشهور ومن الاقوال الثلاثة المذكورة وجود  
 ما أخذ التسمية في كل نبي ولغوسر رسول لان اسم لم يؤمر بالتبليغ لا يلزم أن يكون خبرا  
 لغيره اه زكريا (قوله قبل انه تخفف المهور) فعلى هذا النبي يدين المهور بما أخذ  
 من النبا وهو انبر (قوله وقيل انه الاصل) عرفه ليشيد أنه أصل للمهور ولو لو تكرمه  
 لتوهم أن كلا أصل برأسه فعلى هذا يكون المهور ما أخذ من النبوة وهو خلاف قوله  
 قبل من انبا وحاصله أن جعل المهور من النبا وضم المهور من النبوة لا يقتضي على  
 كون أحدهما أصلا لا آخر ولهذا كان الانساب أن يقول وقيل انه أصل بالتشكيك  
 لئلا يدان كلا أصل برأسه وكان الانساب أن يقول قبل وقيل انه تخفف المهور بالواو  
 ليفيدان القائل باشقاق المهور من النبا لا يقول بقرعته عن غير المهور كذا يظهر  
 فتأمل (قوله أي الرفعة) قبل علمه الذي في كلام أهل اللغة ان النبوة المكان المرتفع  
 لا الرفعة وأجيب بان الشارح حال ذلك أي قوله أي الرفعة عن صاحب القيل فهو من  
 مقول القيل فالمراد ان شدة تنوعه على صاحب القيل لا على الشارح قاله سم (قوله  
 المضعف) أي المضعف بالعين بان نقل الجرد إلى باب التضعف بل بالمضعف الذي لم يسل  
 حروف الاصول من التضعيف كس وظل فاه القاصي زكريا وحاصله أن المراد بالمضعف  
 هنا غير المعاني المتعارف عند علماء الصرف (قوله بالهسام) الباء سميعة وقوله فتأولا  
 علمه ثانية للتسمية على حذف حرف العطف ولوقدم قوله فتأولا على قوله بالهسام ليسر  
 الالهام سببا للتسمية والتأول معا كان حسنا ولا يصح أن يكون قوله فتأولا على علمه  
 أعني قوله بالهسام كما هو واضح وقبيح أن يكون قوله فتأولا على التسمية المسببة عن  
 الالهام فهو علمه للمعلل مع علمه أي تعليل الشيء المتبدي بعلمه قبل ذلك التعليل وان  
 استبعد هذا أيضا وقوله سمي به خبر بان عن قوله ومجدا وهو استئناف وهو الاحسن  
 (قوله كما روى) الكاف بمعنى اللام وقوله انه الخ يدل من ما وقوله وقد سماه جلة حالية  
 وقوله لموت أي علمه السماه وفي الحقيقة علمه لا سماء سمي الى ضمير عبد المطلب وقوله لم  
 سميت ابنتك الخ نائب فاعل قيل وقوله ابنتك ما من مجازا لحذف أي ابن ابنتك أو مجاز  
 الاستعاره بان شبه ابن الابن بالابن يجمع الجنوا والشفقة وأطلق الابن على ابن الابن  
 على طريق الاستعارة التصريحية (قوله رجاء) أي سر جوهه (قوله بلطف) قبله معنى  
 الهداية فقد فسرها الراغب بالدلالة بلطف قال وأما قوله تعالى فاه وهم الى صراط الحليم  
 فعلى التحكم (قوله يعني لادين الاسلام) أي فقد أطلق الرشاد مراد به دين الاسلام  
 اطلاقا للسبب على السبب لان دين الاسلام طريق موصل للرشاد كما أشار الى ذلك بقوله  
 الذي هو الخ وأشار بقوله لتفككه وبقوله كانه نفسه الى قوة السبب هنا وشدة العلاقة ولم

من النبا أي الخبر لان النبي مخبر  
 عن الله وبلا همز وهو الأكثر  
 قيل انه تخفف المهور بقلب  
 همز نياه وقيل انه الاصل من  
 النبوة بفتح النون وسكون  
 الباء أي الرفعة لان النبي  
 مرفوع الرتبة على غيره من  
 الخلق ومحمد علم منقول من اسم  
 مفعول المضعف سمي به نبينا  
 بالهام من الله تعالى فتأولا بانه  
 يتكرر الحد الخلق له لكثرة خصاله  
 الجلية كما روى في السير انه قيل  
 لجدد عبد المطلب وقد سماه  
 في سابع ولادته لموت أي قبلها  
 لم سميت ابنتك محمدا وليس من  
 أسماء آبائك ولا قومك قال  
 رجوت أن يصمد في السماه  
 والارض وقد حقق الله رجاءه كما  
 سبق في علمه تعالى (هادي الامة)  
 أي دالها بلطف (رشادها) يعني  
 لادين الاسلام الذي هو لتفككه  
 في الوصول به الى الرشاد وهو ضم  
 النفي كانه نفسه

بردان التجوز بما لا قياس للمبني على السبب كما هنا وعكسه يتوقف على قوة السبب اذ  
 لا قتال به بل مطلق التسبب كاف **(قوله وهذا)** أي وصفه صلى الله عليه وسلم بالهداية  
 لدين الاسلام ما خوذ من قوله تعالى وانك لن تهدي الى صراط مستقيم أي دين الاسلام فتقد  
 شبه دين الاسلام بالصراط المستقيم بجامع الايصال الى كل وأطلق الصراط على الدين  
 على طريق الاستعارة المصروفة فاجاز في الآية بجاز استعارة وفي عبارة المصنف مرسلا  
 وأيضا يمكن أن يراد بالرشاد في عبارة المؤلف حقيقة وإن كانت عبارة الشارح لا تقتيد  
 ذلك وأما في الآية الشريفة فلا يصح أن يراد بالصراط حقيقة البتة فلهذا أراد بقوله  
 وهذا ما خوذ أنه موافق له في الجمله أي من حيث مطلق التجوز وإن كان في عبارة مرسلا  
 وفي الآية بالاستعارة ويصح ارادة المعنى الحقيقي في عبارة المصنف فلا تجوز حينئذ ولا  
 يصح ذلك في الآية أو من حيث الوصف بالهداية في كل وكون المهدي له دين الاسلام  
**(قوله من بني هاشم والمطلب الخ)** قد استدلل الشارح على اثبات هذه الدعوى وهي كون  
 آله صلى الله عليه وسلم آقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب بثلاثة أحاديث أولها بقيد  
 أن خمس الخمس لأقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب وثانيها بقيد حرمة الصدقات  
 على آله وثالثها بقيد أن من لم تحمل لهم الصدقات هم الذين قسم بينهم خمس الخمس فدل  
 بجموعها على أن آله هم آقاربه من بني هاشم والمطلب ويستنبط ذلك حنيفة قياس من  
 الشكل الاول نظمه أن يقال هكذا آله صلى الله عليه وسلم من قهرم عليهم الصدقة ومن  
 قهرم عليهم الصدقة هم آقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب ينتج آله هم آقاربه  
 المؤمنين من بني هاشم والمطلب دليل الصغرى الحديث الثاني نصا وكذا الثالث بينه  
 على أن آل أمه أهل ودليل الكبرى بجموع الاول والثالث بينه أن الثالث أفاد حرمة  
 الصدقة على أهل بيته المستحقين لخمس الخمس ويعلم من ضمن أهل بيته الموصوفون  
 بجمعة الصدقة عليهم وانهم يستحقون خمس الخمس فأنه بما لا اول أن المستحق لخمس الخمس  
 آقاربه المذكورون والثالث ان المستحق للآل لهم الآل الذين قهرم الصدقة عليهم ولا  
 يصح أن يكون دليل الكبرى الاول فقط ولا الثالث فقط هذا حاصل ما أشار اليه ولأن  
 أن تقررا القياس على وجه آخر ونظمه أن تقول هكذا آقاربه صلى الله عليه وسلم  
 المؤمنين من بني هاشم والمطلب هم المختص بهم خمس الخمس ومن اخص بهم خمس  
 الخمس هم آله الذين قهرم عليهم الصدقة ينتج آقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب هم  
 آله الذين قهرم عليهم الصدقة دليل الصغرى الحديث الاول نصا ودليل الكبرى الحديث  
 الثالث وذكر الثاني زيادة ايضاح لاستتماله على ذكر الآل صريحا وقادة لافعال القيدة  
 حرمة الصدقة عليهم وهي كونها أوساخ الناس **(قوله ولا غسالة الايدي)** عطف على  
 مقدوم أي لا تكبروا ولا تغلبوا **(قوله ان لكم في خمس الخمس)** قضية الظرفية انهم لا يستحقون  
 خمس الخمس بقوله مع أنهم يستحقونه وأجيب بان معناه ان لكل منكم ولا شك أن

وهذا ما خوذ من قوله تعالى  
 وانك لن تهدي الى صراط مستقيم  
 أي دين الاسلام **(وعلى آله)** هم  
 كما قال الشافعي رضي الله عنه  
 آقاربه المؤمنين من بني هاشم  
 وأقاربه المؤمنين من بني هاشم  
 والمطلب أي عبد الله صلى الله  
 عليه وسلم قسم سهم  
 صلى الله عليه وسلم وهو خمس الخمس  
 ذوى القربى وهو خمس الخمس  
 بينهم ثلثا كمنه غيرهم من بني  
 هاشم فدل وعبد الله مع  
 سؤالهم لم يرواه البخاري وقال  
 ان هذه الصدقات انما هي  
 أوساخ الناس وانما لا تصل  
 لمحمد ولا لآل محمد وامامهم  
 وقال لا أحل لكم أهل البيت  
 من الصدقات شيئا ولا غسالة  
 الايدي ان لكم في خمس الخمس  
 ما يكفكم أو يكفكم

كلما لم يستحق بعضه وبأن خمس الخمس مفرد مضاف فيم ~~كل~~ خمس خمس فصحت  
 الظرفية قاله سم ولا حاجة الى ما قاله من أصله فإن من تأمل موارد الكلم علم أن  
 المقصود من قولنا في هذا الشيء ما ينكبك ان هذا الشيء مستقل بكفايتك واقبها  
 لا تتجاوز كفايتك الى غيره بحيث يقصر عن كفايتك وليس المراد منه أن بعضه كافك  
 على انما أجاب به فاني محض تعسف لا يكاد يتمكن تأمل (تولاه أي بل يفنيكم) هذا انما  
 يتم اذا كانت أومن كلام النبوة أنه يحتمل أن تكون من كلام الراوي شكائي الوانع  
 منه صلى الله عليه وسلم هل توله يكفيكم أو يفنيكم فتكون أو لا تكون ولعل الشارح اطلع  
 على انها من كلام النبوة (قوله والصحيح جواز اضافته الخ) لعل شبهة من منع اضافة ال  
 الى الضمير ان ال لا انما يستعمل في الاشراف وذوى النظر والمقصود عن ذلك انما هو  
 الاسم الظاهر لما فيه من اظهار المسمى والتوبيخ كره ولا كذلك الضمير لا يشتق منه  
 الاضمار وهو الاختفاء وانما يسمى كناية وقد منع المحصر بأن حكم الضمير حكم مر جبهه  
 دلالة وعدمها (قوله لصاحبه) صرح بالاضافة في المفرد نبع التصريح بما في اسم جبهه  
 لان المراد صاحب مخصوص وهو صاحب صلى الله عليه وسلم كما أشار لذلك بقوله بمعنى  
 الصباي (قوله بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) يتنازع الفعل والوصف وقوله اجتمع  
 أي ولولم يطل زمن الاجتماع بل مطلق الاجتماع ولولم يلاحظ كل خلافة في حق غيره فلا  
 يدم طول المدة والفرق ان الاجتماع به صلى الله عليه وسلم اللحظة الواحدة يؤثر ام لا  
 يؤثر الاجتماع بغيره السنين وذوات العدد وقد كان صلى الله عليه وسلم يأتيه البدوي  
 الخلف فيجتمع به بنطق بالحكمة لقوته (قوله من عطف الجزء على الكل) أي لان  
 الطرس هو الصفة وهي الكتاب قاله الجوهري وغيره فاقبل انه غلط فاحش لان  
 الطرس الوريق والسطر حال فيه والحال ليس هو المحل غلط فاحش (قوله من عطف  
 الجزء على الكل) أي وهو كعطف الخاص على العام يحتاج الى بيان نكتة في عطفه  
 فلذا قال الشارح صرح به الخ أي صرح بالجزء مع اغناء الكل عنه لدلالته على اللفظ  
 الدال على المعنى الذي هو الاصل المقصود بذات فالنصرح به للاعتناء بشأنه بسبب  
 دلالة على ما هو المقصود وهو المعنى بواسطة تضمينه النقوش الدالة على الالفاظ الدالة  
 على المعاني (قوله التي يدل عليها باللفظ) أي فاضافة عيون الى الالفاظ في كلام المصنف  
 من اضافة الدلول الى الدال (قوله ويهتدى بها الخ) فيه ايماء الى أن في التركيب استعارة  
 مصرحة حيث شبهت المعاني بالعدون الباصرة فيجامع الاهداء بشكل واستعمل لفظ  
 العيون للمعاني والقرينة اضافة العيون للالفاظ فقوله ويهتدى بها اشارة الى وجه  
 التشبيه بين المعاني والعيون (قوله وهي العلم) ضمير هي يرجع للمعاني والمراد بالعلم  
 المبعوث به النبي الكريم صلى الله عليه وسلم النسب التامة كقوله الصلوات واجبة وشرب  
 الخمر حرام والوتر سنة مثلا وليس المراد بالعلم الملكية ولا القواعد الكلية ولا الادراك لها

أي بل يفنيكم رواء الطراني في  
 محبة الكبير والصحيح جواز  
 اضافته الى الضمير كما استعمله  
 المصنف (ومعهم) هو اسم جمع  
 لصاحبه بمعنى الصباي وهو كما  
 ساقى من اجتمع مؤننا بسيدنا  
 محمد صلى الله عليه وسلم وعطف  
 الصب على الآل الشامل  
 لبعضهم لتشمل الصلاة باقيم  
 (ما) مصدرية ظرفية (قامت  
 الطروس) أي الصنف جمع  
 طرس بكسر الطاء (والسطور)  
 من عطف الجزء على الكل  
 صرح به لدلالته على اللفظ الدال  
 على المعنى (العيون الالفاظ)  
 أي للمعاني التي يدل عليها باللفظ  
 ويهتدى بها كما يهتدى بالعيون  
 الباصرة وهي العلم المبعوث به  
 النبي الكريم (مقام ياضها)  
 أي الطروس (وسودها) أي  
 سطور الطروس المعنى فصل  
 مدتي قيام كتب العلم المذكور  
 قام ياضها وسودها اللازمين  
 لها وقيامها بقيام أهل العلم  
 لا خذهم ايامها كما عهد

كما هو واضح وقوله لعين الالفاظ متعلق بقامت ومعنى قامت وجددت وقوله مقام  
 بياضها وسوادها الاصل ما قامت الطروس والسطور لعين الالفاظ قياما مثل قيام  
 بياضها وسوادها خذ في المصدر وأقيمت مشقته مقامه ثم حذفت وأقيم المضاف اليها  
 مقامها ثم أبدل بمرادفه وهو مقام وانما شبه قيام الطروس والسطور لعاني الالفاظ بقيام  
 بياض الطروس وسوادها لان قوام الطروس بهما لكونهما عرضين فاقم بهما لازم  
 لهما باقتحامهما اتفاقا وهما لان اتفاقا اللازم يستلزم اشتداد الملزوم وكذا اقوام المعاني  
 بالطروس فوجه تشبيه قيام الطروس لمعاني الالفاظ بقيام بياض الطروس ووادها لها  
~~تكون كل من القيام به قوام ماهوله وتوقف وجوده عليه وتدير كلام المصنف~~  
 ونصلي على نبيك محمد لقيام الطروس والسطور لعاني الالفاظ قياما مثل قيام بياض  
 الطروس وسوادها لتمامه في الصلاة بقاء كعب العلم كما سيأتي قولنا ارح وقوله  
 أي سطور الطروس تفسير لضمير سوادها والجامع للشارح على جعل ضمير بياضها  
 للطروس وضمير سوادها للسطور فعبير المصنف بالطروس والسطور والاقالطرس كما  
 مر اسم للصيغة المشتقة على البياض والسواد (قوله وقيامهم الى الساعة) أي فيكون  
 المصنف قد أبد الصلاة بعد قيامها قيام الساعة فكانه يقول ونصلي على نبيك محمد على  
 قيام الساعة فان قيل تأييد المصنف صلاته الى قيام الساعة غير متأت فاجاب ان  
 المؤيد بالمدح المذكور صلاة الله تعالى عليه أي رحمة له لما مر من أن الصلاة منه هنا  
 الدعاء أي طلب الرحمة من الله تعالى له صلى الله عليه وسلم فالمراد من صلاة المصنف  
 وهو صلاة الله عليه أي رحمة المطلوب منه ويمكن أن يكون المؤيد بالمدح المذكور صلاة  
 المصنف التي هي الدعاء بها لكن على سبيل الادعاء بما لا يفتقر اليه سم وانما أبد الصلاة بذكر  
 دون الحمد لان الله عز وجل هو الغني عن جميع خلقه فلا يتوقع بحمد حامد ولا بشكر  
 شاكر وانما ذلك عائدا للعبادة فلا فائدة في تأييد حده بما ذكر بخلاف الصلاة عليه صلى الله  
 عليه وسلم فإنه يتوقع بها الكونه عبد الله محمدا له تعالى وان كان المصلي عليه انما ينوي  
 بصلاته عود نفعها فكان تأييد الصلاة فائدة دون تأييد الحمد فذكره شيخنا قلت كونه  
 تعالى غنيا عن الخلق غير متوقع بحمدهم لا يتنى فائدة تأييد حمد من حيث كونه متفاع  
 العبد بذلك بل الحمد من أصله وجميع العبادات انما يعود نفعها على العبد وكيف والله  
 يقول لنشكرتم لازيدنكم وقد شاع الحمد لله حمدوا في نفسه وبكافي من مذهب ونحو  
 ذلك من صيغ الحمد فلهذا فائدة في تأييد الحمد مجموع منعا ظاهرا ولعل الوجه في جعل  
 الشارح التأييد المذكور راجعا للصلاة دون الحمد ان الحمد قد حصل تأييده بقوله يؤذن  
 الحمد بازديادها على ما وضعه الشارح هناك فتأملها فانها تذكير دقيقة (ثم ارجعنا  
 على الحق) يحتمل أن يكون قوله على الحق ضمرا بعد خبر انزال أو ظرفا لقوله امتثلنا  
 بظاهرين أي غائبين على الحق كناية عن تمكنهم منه أو حال من المستكن في ظاهرين وار

وقيامهم الى الساعة حديث  
 الجديد بطرق لا تزال طائفة  
 من أممى ظاهرين على الحق حتى  
 يأتي أممى الله أي الساعة كما  
 صرح بها في بعض الطرق قال  
 البخاري

تكون على معنى الباء وهو ظرف لغو متعلق بظاهر من أيضا (قوله وهم أهل العلم) أى  
 الطائفة المذكورة أهل العلم (قوله عما هي منه الخ) أى يكلام وهو الخطبة وخبره  
 للصلوة وخبره منه يعود إلى ما وقوله من كتب ما يفهم الخ خبران والقطعة ما وقع على فن  
 ونير به يعود إلى ما وقوله ذلك العلم أى المبعوث به صلى الله عليه وسلم وتقدير كلامه وأبد  
 الصلاة بقيام كتب العلم أن كآبه هذا المبدوء بكلام تلك الصلاة فمن كتب في يفهم  
 به ذلك العلم وتقدير ما أشار إليه المصنف إنما أيد الصلاة بقيام كتب العلم ولم يؤيدها  
 بشئ آخر كبقائه الذبيلة للمناسبة وهو أن كآبه هذا لما كان من الكتب التى يفهم بها  
 لك العلم فاسب أن يؤيد الصلاة التى اشتملت عليها خطبة كآبه هذا بقيام تلك الكتب  
 وإيضاح كون كآبه من كتب فى يفهم به ذلك العلم أن كآبه هذا المبدوء كآبه وهو المبعوث  
 به النبي الكريم عليه أشرف الصلاة والتسليم يفهم بعدة فنون كالنحو والبيان  
 والاصول ولكل كتب وكتاب المصنف هذا من جملة كتب فى يفهم به ذلك العلم وهو فن  
 الاصول هذا الإيضاح كلامه نعمنا الله به لوجه أمين (قوله بضبط المصنف) أى وليس هو  
 بالضبط المسمى بالمدغمة فيها التامر الرأى المستند إلى الأصل فتخرج أسباعا لضبط المصنف  
 وإن كان نضرب بالتشديد بالغ (قوله أى تخضع ونذل) بيان لعمدة لفظة وأتمه ناء هنا  
 قاله واليخضوع وذلك كما أشار إليه بقوله أى نسألك الخ (قوله فى منع الموانع) مصدر  
 مضاف إليه فعوله بعد حذف فاعله والاصل فى منعك الموانع (قوله أى تعوق) أشار  
 بذلك إلى أن الموانع فى كلام المصنف مضمونة معنى العوائق ولذا عديت بمنع والأفالمع  
 يتعدى بنفسه والضمين قياسي (قوله هذا الكتاب) أشار به إلى أن جمع الجوامع علم  
 لا اسم جنس (قوله تخبروا) هو غير محمول عن المضاف إليه والاصل أكل تخبر بجمع  
 الجوامع (قوله تزيئة السباق) هى ما يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام  
 المسوق لذلك ولا حقه كما هنا فان قوله الاتقى وقوله الوارد وقوله البالغ قريبة دالة على  
 أنه قدم بالفاء وان أحق أنه ومن ذلك ما تخبر به فى ذهنه لكنه خلاف الظاهر وما  
 السابق بالباء الموحدة فهو ما يتبادر إلى الفهم من العبارة وإن لم يكن مراداً (قوله الذى  
 أكله الخ) دفع به إيراد أن يقال ضمنية قوله عن أكل جمع الجوامع أن يقول أن تقع  
 المانع بالافراد لأن الأكل شئ واحد فلم يجمع المانع وحاصل الدفع أن الأكل المذكور  
 مضمن خبراً كثيرة لكثرته المنع فيه وعلى كل خير مانع فلذا عبر بصيغة الجمع وإنما  
 قال وعلى كل خير مانع مع أنه قد يكون للغير الواحد موانع اقتضاراً على التحق (قوله  
 لكثرته الاستماع به) علمه مقدمة على معاولها والاصل الذى أكله خبر وكثرة لكثرته  
 الاستماع به وقوله فيما أمه حال من كثره الاستماع وتصليفاً جواب سؤال قد دره من  
 أين جاء إليه أن فى أكله خبراً كثيرة فاجاب بأن ذلك فيما يؤمل به ويرجوه قبل الذى أمه  
 هو كثره الاستماع فالظرفية فى قوله فيما أمه ظرفية الشئ فى نفسه وأجيب بأن الذى

وهم أهل العلم أى لا يشاء  
 الحديث فى بعض الطرق بقوله  
 من يرد آبه به خيراً يفهمه فى  
 الدين وأيد الصلاة بقيام  
 كتب العلم المذكور لأن كآبه  
 هذا المبدوء بما هى منهم  
 كتب ما يفهم به ذلك العلم  
 (وفضرب) بكون الضاد  
 بضبط المصنف أى تخضع ونذل  
 (الذي) باله (فى منع الموانع)  
 أى نسألك غاية السؤال من  
 انضوع والذلة أن تقع الموانع  
 أى الأشياء التى تمنع أى تعوق  
 (عن أكل) هذا الكتاب (جمع  
 الجوامع) تخبروا بقرينة السباق  
 الذى أكله لكثرته الاستماع به  
 فيما أمه خبر وكثرة وعلى كل  
 خير مانع



بؤمله أمور كثيرة وكثرة الانتفاع ببعض منها في أن المصنف رحمه الله تعالى يؤمل في إكمال كتابه أموراً كثيرة كالقبول ودعاء الناس له وكثرة استماعهم لما يؤمله عام وكثرة الانتفاع خاص فالطريق بتفريقه الأعم للأخص (قوله الخ) إلى جمعه كل مصنف الخ) أشار بذلك إلى أن في الجوامع استغراقية وأن أجزاء هذا الجمع أفراد لا جوع (قوله فيما هو فيه) لفظة ما راد بها الفن وضمير هو يعود إلى جمع الجوامع وضمير فيه يعود إلى ما هو التقدير أشار إلى جمعه كل مصنف جامع في فن ذلك الفن (قوله فضلاً عن كل مختصر) أي إذا كان جامعاً لكل مصنف جامع فجميعه لكل مختصر أولى وقضلاً مصدر منصوب ما جعل محذوفه وحال من مصنف أو مصفة له واما على الحال هذا وفي استعماله في الاثبات كما هنا فقول ابن هشام لا يستعمل إلا في الشيء فقولان لا يملك درهمه فضلاً عن دينار أي لا يملك درهمه ولا ديناراً وإن عدم ملكه الدينار أولى من عدم ملكه الدرهم قاله القاضي ذكرنا وفي بعض التقارير إن بعضهم صرح بأنها تستعمل في الاثبات إذا كان مؤقلاً بالثبوت كما هنا فإن قوله إلى جمعه الخ في قوة قولنا أنه لا يترك شيئاً الخ لكن الذي قررناه شيئاً أنها تستعمل في الاثبات بلا شرط (قوله يعني مقاصد ذلك) دفع ما ياتوهم في بادئ الرأي أنه جمع جميع ما في تلك المصنفات ولذا أتى يعني دون أي التفسير بغير ما على عادته من الاثبات بما إذا كان ما فسر به اللفظ خلافاً للتبادر ومنه (قوله وهي أوضح) أي لأن التثنية نص في المقصود بخلاف المفرد لأنه وإن كان اسم جنس إلا على الماهية لا يقدم وحدة أو غيره فاصدق في الاثبات لكنه ليس نصاً في ذلك فيحتاج إلى تخریص نعين المقصود (قوله أصول الفقه الخ) أشار به إلى أن اللام في الأصول لتعريف العهد والمعهود هو أصول الفقه وأصول الدين (قوله الختم بما يناسبه الخ) جواب عما يقال إن القنون المشغل عليه هذا الكتاب ثلاثة لا اثنين وهي فن أصول الفقه وفن أصول الدين وفن التصوف فكيف حصرها في اثنين وحاصل الجواب أن الفن الثالث لما نسب الفن الثاني من حيث أنه علم يتعلق بالصالح النفس وتميزها كما أن الثاني علم يبحث عنه عن العقائد وهي متعلقة بالنفس فأتمها جعلها جزءاً من الفن الثاني لهذه المناسبة وهو كون كل منهما متعلقاً بالنفس كما أشار الشارح لذلك بقوله الختم إذ خاتمة الشيء جزء منه فصح الحصر في الفئتين فقط (قوله من إضافة المسمى إلى الاسم) أي فالمراد من المضاف المعنى ومن المضاف إليه اللفظ وأراد بما قاله دفع توهم أن في قولنا فن كذا إضافة الشيء إلى نفسه وما قاله غير معين بل يصح كونه من إضافة الأعم إلى الأخص (قوله ومن وما بعده الخ) فيه تساهل إذ البيان أنهما البحر ورفق فقط ومنه يقال في جمعه المين قوله بالقواعد القواطع أذهوا البحر ورفق فقط وقد يقال في الأول أن أريد بالبيان ما مدلوله حقيقة الشيء المبين بالفتح تساهل واضح وإن أريد به ما بين به حقيقة ذلك الشيء فلا يخفى أن من إهامه خلسة في ذلك لأنها الدالة على أن ما بعده

وأشار به مته بذلك إلى جمعه كل مصنف جامع فيما هو فيه فضلاً عن كل مختصر يعني مقاصد ذلك من المسائل والخلاف فيها دون الدلائل وأسماء أصحاب الأقوال الأيسر وأتم ما ذكره لنكت ذكرها في آخر الكتاب (الآتي من فن الأصول) بأفراد فن وفي نسخة بتثنيته وهي أوضح أي فن أصول الفقه وفن أصول الدين الختم بما يناسبه من التصوف والفن النوع وفن كذا من إضافة المسمى إلى الاسم ككثير رمضان ويوم الخميس ومن وما بعده ما بين لقوله (بالقواعد القواطع)

حقيقة الشيء وتفسيره قاله سم (قوله رعاية السقيم) قد يقال تأخير البيان عن المبين  
 مشتمل على نكتة الأجل ثم التبيين المقيد لذلك يمكن الشيء المميز من النفس فضل يمكن  
 بخلاف تقديمه لما تقر من أن الشيء الحاصل بعد الطلب أعز من المساوئ بلا تعجب وهذه  
 أعنى نكتة الأجل ثم التفصيل نكتة معنوية ومرادها الصريح لفظية والأولى مقدمة  
 في الثانية وقد يقال تقديم النكتة المعنوية ليس على إطلاقه بل ما لم يمارضه ما يحل  
 بحسن نظم الكلام واتساق نسيجه ولا شك أن في تأخير البيان الإخلال بذلك (قوله  
 أحكام جزئياتها) أي جزئيات موضوعها وتعرف جزئيات موضوعها هو أن تفصيل  
 القاعدة كبرى قياس وتضم إليها أخرى مبدلة للحصول لينفع المطالع بقولنا اتقوا  
 الصلاة أمر والامر واجب حقيقة فاقبوا أصالة للوجوب حقيقة (قوله نحو الأمر  
 للوجوب حقيقة) هذه قاعدة من أصول الفقه فان قيل لم تقدم عند التمثيل للقواعد  
 ما يتعلق بأصول الفقه على ما يتعلق بأصول الدين وعكس عند التمثيل للقواعد  
 بأنه قدم في الأول ما يتعلق بأصول الفقه لتقدم أصول الفقه في الكتاب ولكونه المقصود  
 الأهم منه وقدم في الثاني ما يتعلق بأصول الدين لأن القاعدة أعم كقوله أصول الدين ل  
 كلها قاعدة على ما يشير إليه قوله الآتي فان من أصول الفقه ما ليس بقسطي ولذا ذكر  
 مشتمل ثالثاً في أصول الدين اه سم (قوله والعلم ثابت لله) هذه قاعدة من أصول  
 الدين باعتبار معلته أي المعلومات إذ العلم وغيره من الصفات الذاتية أمر واحد لا أكثر  
 به كما تقرر في محله فان قيل ما الحاصل للشارح على التمثيل بتولية العلم ثابت لله الهوى  
 تأويل ما ذكره لا مثل نفس القاعدة التي هي متعلق العلم وهي قولنا كل شيء معلوم لله  
 أجيب بأن الحاصل له في ذلك التنبيه على أن المصنف كقوله أراد بالقاعدة أعم من تكون  
 قاعدة بنفسها أو بما تؤول إليه بدليل غشيه في فن أصول الدين كما سيأتي بقوله علمه شامل  
 لكل معلوم فإن هذا ليس بقاعدة بنفسه لعدم كلية الموضوع كما تبين بل باعتبار تأويله  
 بقولنا كل شيء معلوم لله تعالى سم (قوله والقاطعة بمعنى المقطوع بها الخ) إن قلت في  
 عبارة تنافي لأن قوله بمعنى المقطوع بها يفيد أنه لا تجوز في الاستدلال في المسند وقوله  
 من استناد ما لا فاعل الخ يفيد عكس ذلك من أن التجوز في الاستدلال في المسند قائم مرد  
 بقوله بمعنى المقطوع بها أنها هاتمة معاملة بهذا المعنى وإن اسم الفاعل مراد به اسم  
 المفعول حتى يحصل التنافس بل أراد بذلك نيل القواعد في الواقع من أنها مقطوع  
 بها بالقاطعة حتى يظهر التجوز في الاستدلال سم (قوله لا لبسة الفعل) أراد بالقول  
 الحدث (قوله العقل) في التمثيل به للدلالة تجوز الدليل ليس هو نفس العقل بل  
 ما يحكم به العقل كقوله في إثبات العلم مثلاً أنه إلى فاعل فعلاً متقناً وكل فاعل فعل  
 متقن عالم ينتج الله تعالى عالم ويمكن أن يكون في العبارة مضاف محذوف أي كنظر العقل  
 أو يؤول العقل بالمعقول وهو المعنى الذي يحكم به العقل وقوله المثبت للعلم وأقدرته

قد علمه رعاية للصحيح والقاعدة  
 قضية كلية يعرف منها أحكام  
 جزئياتها نحو الأمر للوجوب  
 حقيقة والعلم ثابت لله تعالى  
 والقاطعة بمعنى المقطوع بها  
 كحقيقة راضية من استناد  
 ما للفعل إلى الفعل بل لا لبسة  
 الفعل لهما والقطع بالقواعد  
 بقطعية أدائها المبنية في مجالها  
 كالعقل المثبت للعلم وأقدرته  
 تعالى

جعل اثبات العلم والقدرة لله تعالى من القواعد لان قوله كالعقل تمثيل لادلة القواعد  
فغير علمه ما ورد على قوله السابق والعلم ثابت لله ويحجب عنه بما لا يسببه عن ذلك فالحق  
كالعقل المثبت لقاعدة العلم والقدرة أى القاعدة المتعلقة بالعلم والقاعدة المتعلقة  
بالقدرة وتوهم ما قولنا كل شيء معلوم لله وكل يمكن مقدور لله تعالى (قوله) والنصوص  
والاجماع (مقاده) ان كلامهم ما قد يفيد القطع وسيأتي بيان الاول قبل بحث المنطوق  
والمفهوم والثاني في كتاب الاجماع (قوله) المثبتة للبعث والحساب أى لمضمون قولنا  
كل مخلوق مبعوث وكل مكلف محاسب واستدل ذلك الى النصوص والاجماع لانه لا حظ  
للعقل في الحكم بوقوعه وانما يحفظه الحكم بامكانه وأما وقوعه فهو كقول الى السمع  
والاجماع ولما كانت أصول الدين على قسمين عقلية ومجمعة تمثل للاول بالعقل وللثاني  
بالنصوص والاجماع ولما كان قوله واجماع الصائبة من أمثلة الادلة المثبتة لاصول  
الفقه فصله بالكاف تشبيها على أنه نوع آخر (قوله) المثبتة لطبيعة القياس وخبر الواحد  
أى لمضمون ما في قولنا القياس حجة وخبر الواحد حجة (قوله) حيث عمل الخ فيه إشارة الى  
أن هذا الاجماع مكتوف فان قبل الاجماع المكتوف ظني ولهذا اختلفت في حجيته كما  
سأقي في باب الاجماع فكيف صح التمسك به لادلة القطعية قلنا قد أشار المصنف بقوله  
متكرر راجع الى الخ الى أن هذا الاجماع ليس من المكتوف الظني لامتياز عنه بمتكرر  
العمل به وشموعه وكوز الذي سكت عنه من الاصول العامة وذلك يوجب القطعية  
فقوله وفاق عادة أى قطعا (قوله) الذي هو الخ صفة لا سكوت والضمير مبتدأ وهو عادة على  
السكوت وقوله وفاق خبره والجملة صلة الذي وقوله في مثل ذلك المشار اليه القياس  
وخبر الواحد وقوله من الاصول العامة بيان لاعتل وأراد بالمثل كالاستحسان والاستعرا  
وأراد بمثل ذلك ومثله أى الذي هو في القياس وخبر الواحد وشموعه ما الخ (قوله)  
تغليب أى غلبت القواعد بالنسبة لاصول الفقه والقواعد بالنسبة لاصول الدين وقد  
يقال ما ذكره من التغليب مبنى على ما قلناه أن قول المصنف من فن الاصول بيان لقوله  
بالقواعد القواعد كما قدمه وهو غير لازم بل هو اذن أن تكون من تبعية الجار والمجرور  
حال من القواعد والباقي بالقواعد للامانة وهو حال من ضمير الآتي والتقدير الآتي  
حال كونه مانسبا بالقواعد القواعد حال كونه لبعضا من فن الاصول وذلك لا يقتضي  
أن يكون جميع ما فيه قواعد وقواعد حتى يحتاج الى دعوى التغليب لكن ما ذكره من  
البيان هو الظاهر (قوله) كبحية الاستصحاب أى استصحاب الاصل أى التمسك به  
كاستصحاب الطهارة قلنا أيقن بها ثم شك هل أحدث أم لا فلا يجب عليه رضوخا لصحابا  
للاصل وهو الطهارة عند الثاني وأما عندنا فلا يلزم يجب الوضوء فلا كانت  
حجة الاستصحاب قطعية لم يتنازع فيها في هذه الجزئية الامام مالك (قوله) وقهوه  
الخالفه أى يجمع اقسامه العشرة وهي الصلوة والشرط والغاية والعلة والاستغناء

والنصوص والاجماع المثبتة  
للبعث والحساب واجماع  
العامة المثبت لطبيعة القياس  
وخبر الواحد حيث عمل كثير  
منهم بما متكرر راجع الى الخ  
سكوت الباقي الذي هو في مثل  
ذلك من الاصول العامة وفاق  
عادة وقيام ذكره من الاصول  
قواعد وطاع تغليب فان من  
أصول الفقه ما ليس بقطعي  
كبحية الاستصحاب وقهوه  
الخالفه ومن اصول الدين ما ليس  
بقاعدة

والطرفان والعقد والحصر واللقب كقوله صلى الله عليه وسلم في الضم السابعة الزكاة فأوجبها الخافئ رضي الله عنه في السابعة دون المعلوفة فلا يجهوم السابعة ولم يجهوم الامام مالك رضي الله تعالى عنه فأوجب الزكاة في المعلوفة كالسابعة فلو كان مجهوم الخافئ جهة قطعية لمخالف الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيه **(قوله كعبدة ان الله موجود أي فان هذه ضمة خبر كلة لعدم كية موضوعها اذا الحكم فيها على ذات معين وهو اقه عز وجل والظاهر ان الاضافة في قوله كعبدة ان الله موجود يائية وان العبيدة بمعنى المعتقد أي كعبدة هو ان الله موجود الخ والذاهي ذلك الملاية لقوله ومن أصول الدين ما ليس بشاعة أي والذي من أصول الدين المسائل المعتقدة لاقتضى الاعتقاد فليتام سم **(قوله وانه ليس بكذا) أي ليس جسيما ولا عرضا ولا مركبا ولا في جهة** ونحو ذلك **(قوله الذي هو الاصل) أي المقصود (قوله من غير الباس)** أي في التعبير بالاصلين بخلاف التعبير بالاصلين فانه ملبس بجميع الاصولي وفيه بحث لان الاصولين ياء واحدة والجمع المذكر كواي يمين فآين الالباس المهم الان يقال قد يذهل عن كونه يمين فالاس حاصل وفيه تقار اذا يمكن مثل ذلك في الاصلين اذا يمكن انه جمع أصلي ياء على الاصول عن كونه يمين **(قوله مبلغ ذوى الجسد الخ) هو صمد** معي كما اشار له الشارع بقوله أي بلوغ الخ وهو مبين لنوع عامه والاصل البالغ من الاطاعة بالاصلين بلوغا مشبلا بلوغ ذوى الجسد والتشعير خذف الموصوف ووصفه وأقيم المضاف الى وصفه مقامه ثم يدل برادفه وهو مبلغ **(قوله من تلك الاطاعة)** يستلحق بقوله بلوغ وفي عبارة المصنف حيث اشتهر ان كونه يمين يذف من كل من طرقي كلام مجادل ما ذكره في الطرف الاخر فحذف من قوله البالغ من الاطاعة بالاصلين قوله بلوغا وذكر مثله بقوله مبلغ ذوى الجسد والتشعير وحذف من قوله مبلغ ذوى الجسد والتشعير قوله من تلك الاطاعة وقد ذكر مثله في قوله البالغ من الاطاعة ثم ان من في قول المصنف من الاطاعة وقول الشارع من تلك الاطاعة بمحتمل كونها جمعي في على حذف قوله تعالى أروني ما تشاء من الارض أي فيما يصح كونها متبعية بضمه فتقر به الاطاعة بالاصلين مقولة بالتشكيك على مراتب فالكتاب بلغ من تلك المراتب بلوغ ذوى الجسد منها وهي المرتبة القصوى وقوله ذوى الجسد هو بكسر الجيم وقد تفتح الاجتهاد ومن التفتح قوله ولا يتبع ذاك الجسد من الجسد أي لا يتبع صاحب الاجتهاد اجتهاده وقوله والتشعير عطفه على ما قبله من عطف السبب أو اللان على السبب أو المألوم أو بالعكس والمرداد التسبب أو الزوم العرفي الغالبى **(قوله أي الجاني)** أراد بالجاني الحاصل فقد أطلق المألوم وهو الجاني مؤادا لزامه وهو الحصول فهو مجاز مرسل علاقته المألومية والقرينة استعماله الوجود الحقيقي **(قوله تقريرا)** انما قال تقريرا لان الزعم مضمود زهونه بمعنى حوزته والخبر انما يقيد التشريب فلزم ان يكون الزعم القدر والتقرير **(قوله قلبت الواو)****

كعبدة ان الله موجود وانه ليس بكذا اسم سابق (البالغ من الاطاعة بالاصلين) لم يقل الاصولين الذي هو الاصل اثارا للتشعير من غير الباس (مبلغ ذوى الجسد) بكسر الجيم أي بلوغ أصحاب الاجتهاد (والتشعير) من تلك الاطاعة (الوارد) أي الجاني (من زعمه) حائثه مصنف (بضم الزاي والمد أي قدره) ان زهونه أي حوزته سكاك الصافي بكذا أي حوزته سكاك الصافي قلبت الواو همزة لتطرفها اثر الصفائدة كافي كساء

(الخ) جواب سؤال تقديره قضية كونه من زهوة أن يكون زهاويا لو اولى كون فعله واويا  
 (قوله) حال من ضمير الوارد) فيه من الما لغة ما ليست في جملة معنوا لو اورد كما تقول ورد  
 المنهل وان كان الثاني أنسب بما قدمه من تقديم البيان على المبين بان يجعل من زهاء  
 مائة صنف يما للمباينة والاعنى عليه أنه وصف كتابه بأنه ورد منهل بروى وغيره  
 قريب من مائة مصنف في الاصول فروى منه وامتنار فيه الكتب التي امتنع منها  
 كتابه بمنهل بروى ويعبر من ورده وشبهه كناية لكثرة ما فيه من ورد ذلك المنهل وكل منها  
 استهارة لتحقيقه وذكر الارواو المير شريح هذا على جملة مقعولا وهو خلاف ما اختاره  
 الشارح من اعرابه حال لانه ابلغ كما تقدم عليه فيقال ش. به كناية لكثرة ما اشغل عليه من  
 الزوايا المنهل في الذي بروى ويعبر بجامع كثرة النفع بكل واستيعاف لفظ المنهل للكتاب  
 استهارة قصر بحجة وذكر الارواو المير شريح لا يقال جعل بروى ويعبر شريحا بقضى  
 كونها ماسة جليل في معناها الحقيقية وقد جاءها الشارح على الجواز بدل قوله الا ان  
 ومن استعمال الجوع والعطش الخ على ما سنبينه فلا يكون حجة. ذكر شيئا لانا نقول  
 الترشيح لا يلزم أن يكون اقباعا لمعناه بل يجوز فيه ذلك وكونه مستعادا من ملاب  
 المشبه بالامام المشبه وكونه مجازا من سلا كما تقدم ذلك عند علمه البيان ثم ان ما ذكر  
 من جعل منهل استهارة انما ينشئ على مختار السعد وعن هذا انه في مجوزهم كون  
 ائمن قوله زيد ائسا استهارة للرجل الشجاع الذي زيد حتى من جريته ان ليس في  
 التركيب اجتماع الطرفين لان المستهارة الرجل الشجاع لا يد كما ذكر في جملة واما على  
 مذهب القوم الذين يرون ذلك من التشبيه البليغ لوجود الطرفين فالجاري علمه ان  
 يكون منهل تشبيها بلفظا بصحذف الاء فلا تعارة (قوله أي كل عطشان الخ) انما قد  
 المقعول كل عطشان دون كل من وفود مثلا لانه أنسب لان معنى بروى يزل العطش  
 وقيل ان الاء العطش بالعطشان أنسب من تعليقه بضمون ورد واعم اذ يشمل غير الوارد  
 أيضا وابلغ لما فيه من الاشارة الى انه يبلغ من الكثرة الى انهم جميع البقاع بخوفضان  
 وتقل وكذا يقال في تقدير معقول غير (قوله الى ما هو فيه) تخصيص للمفعول المخذوف  
 لعدم امكان التعميم الى غير ما هو فيه واة قلعة ما واقعة على فن وفيه هو يعود الى جمع  
 الجوامع وضمير نفسه يرجع الى ما التي اريد بها القن أي فن جمع الجوامع في ذلك اثن  
 (قوله من ماراهله) أي به دلالة لقوله قبل شيع أوله واعلم انه يجوز ان يكون غير يضم أوله  
 من اعماد (قوله يعني يشبع فكل جاثع) أي يعني اشارة الى أن غير ليس مستعملا في  
 حقيقة التي هو الايمان بالميرة بل في لزمه الغالب وهو الاشباع فهو تفسير مراد لا تفسير  
 مفهوم اللفظ وقوله أي الطعام الذي من صفته الخ اشارة الى علاقة استعمال غير بمعنى  
 يشبع وهو انزوم الغالب أو البسيطة (قوله يقرينه السابق) أي سياق المدح وهو راجع  
 لقوله للتعميم (قوله نورد) هو قد قاله نورد لا تنهى مثلا (قوله ووصفه الخ) جواب

(منهلا) حال من ضمير الوارد  
 (بروى) يضم أوله أي كل عطشان  
 الى ما هو فيه (ويعبر) بفتح أوله  
 يعني يشبع كل جاثع الى ما هو  
 فيه من ماراهله انا هم بالميرة أي  
 فيهم من ماراهله من صفته انه  
 الطعام الذي من صفته انه  
 يشبع فكل جاثع  
 للتعميم مع الاختصار وشرية  
 السابق والمنهل من ما نورد  
 ووصفه بالارواء والاشباع  
 كانه زهرم فانه بروى العطشان  
 ويشبع الجوعان

عن سؤال تقديره ان الاشباع من معة الطعام لا المانع كيف وضعه النهل وحاصله  
 أنه لا يدع في ذلك اذا الاشباع قد ثبت للمعاشي الجملة لثبوته لبعض أفرادها كما زعم من قالنا في  
 قوله فانه تعليلية (قوله ومن استعمال الجوع والعطش الخ) لم يذ كر مثل ذلك في قوله  
 يروى وغير فانه ما أيضا مستعملان في غير معناهما العلم بذلك مما ذكر في الجوع والعطش  
 لانهما تابعا لذلك في المعنى ولم يكتفى في التفسير بقوله جمعت وعطشت الى انفاك أى  
 اشتقت مع افادة المعنى المقصود وكونه أخصر مما قاله لتسليته وهم رجوع قوله أى  
 اشتقت لجموع الامرين لا لكل فرد. وأن التبعو في الجموع من حيث هو مجموع كذا  
 قيل (قوله أيضا) أى كما بلغ من الاطاعة المبلغ المتقدم (قوله أى خلاصة) أشار الى أن في  
 العبارة استعارة تصريحية بأن شبه خلاصة ما اشغل عليه الشرع بالزيادة في جامع أن  
 كالا هو المقصود لما هو منه والمرغوب فيه واستعيرت الزيادة لاختلاصة استعارة تصريحية  
 بتحقيقه والقربة: إضافة الزيادة الى ما بعدها ثم يحتمل أن هذين الشرحين من جملة  
 الكتاب المذكور في قوله ما منصف وخصاصهما كالتأويل هو مجموعهما مع  
 كثرة قواتهما ويحتمل أنهما زادان عليهما وهو المناسب لقول الشارح أيضا وأورد  
 أنه لم يشرح المنهاج بكلمة بل كدل على ما شرحه والدعوى وأجيب بأنه لم يعتد بما شرحه  
 والدعوى بالتمسك بالنسبة لما شرحه هو ما أطلق أنه شرحه أو أنه غلب أحد الشرحين لقامه  
 على الآخر. وأن قولنا شرعى على كذا يصح دلالة على بعض من ذلك وما قال  
 شرعى على المختصر والمنهاج ولم يقل شرعى المختصر والمنهاج باللام يدل على مع أنه أخصر  
 تفصيلا على تمكن شرحه من ذلك التميز يمكن من استعلى على شئ منه (قوله وناهيك  
 بكثرة قواتهما) بالامتعة بمحذوف وهي مع مدحها لا خير ناهيك أى ناهيك ثابت  
 بكثرة قواتهما عن طلب غيرهما ويصح كون الباء زائدة كقوله ثم كما تقدم أو مبتدأ  
 وناهيك شيم والمعنى ان الذى اشتغل به من القوائد ناهيك وكافيك عن ان طلب  
 غيرهما يقال زيد ناهيك من رجل وناهيك به معنى الاول ان زيدا يجده وهما يتبعه بهما  
 عن طلب غيره لان فيه كفايتك معنى الثاني ان ناهيك حاصل به فلا تطلب غيره (قوله  
 يضبط المصنف) لم يرد بذلك الاتباع المروى عن المصنف لأن التنوين يقيد بخلاف  
 ما قبله الاضافة لافعال فعمله سم مما لا فائدة في ايراده فراجع ان شئت (قوله يعنى  
 المعنى المقصود منه) أحوجه الى هذه العناية وروى بطلان الجهر فهو الخطية فانها من  
 معنى الكتاب فأجاب بان المختصر فمما ذكر المعنى المقصود منه ثم ان اردنا المقدمات  
 والسبعة ككتاب الاقفاط كما هو المختار في معنى الكتب والتراجم من أنها الاقفاط  
 المختصرة المدعى المعنى المقصود كان الجهر من قبيل حصر المدلول في الدال وليس  
 من قبيل حصر الكل في أجزائه ولا الكل في جزئياته ضرورة أن الاقفاط ليست أجزاء

ومن استعمال الجوع والعطش  
 في غير معناهما المعروف كما  
 هنا قول العرب جمعت الى  
 لقاك أى اشتقت وعطشت  
 الى لقاك أى اشتقت حكاية  
 الصفا (المعجم) أيضا (زبدة)  
 أى خلاصة (ما في شرحى على  
 المختصر) لابن الحاجب (والمناهج)  
 للبيضاوى وناهيك بكثرة  
 قوائد (مع مزيد) بالتنوين  
 يسهل المصنف (كثير) على ثلاث  
 الزيدة أيضا (و ينصير) جمع  
 الجوامع يعنى المعنى المقصود  
 منه (فقد عاينا) بكسر الدال

لله في المقصود ولا جريئات له وان اراد بها المعاني كما هو قضيته قوله كثير في الحكيم  
 و أقامه جازان يكون الانحصار من قبيل انحصار الكل في اجزائه ان اراد بالمعنى  
 المقصود بوجه المعاني الخصة المعينة في الواقع وأن يكون من انحصار الكل في جريئاته  
 ان اراد بالمعنى الكلّي مفهومه (٣) لصدة على كل واحد من المعاني التي في المقدمات  
 والكتب اذا علمت هذا فما أطلقه بعض آراء الحواشي من أن الانحصار انحصار الكلّي  
 في الاجزاء اطلاقاً في محل التقييد (وهنا بحث) حاصله ان يقال ان اراد بالمقصود المقصود  
 بالذات خرجت المقدمات لانها ليست مقصودة بالذات مع أن المصنف أدخلها فيه وان  
 اراد ما هو أعم من المقصود بالذات دخلت الخطبة لانه مقصودة للتبليغ بما فيها من الهدى  
 والصلاة وما فيها من الخشوع على تعاطي الكتاب بسبب الارصاف التي وصفها فيها  
 فهي مقصودة في الجملة مع أن المصنف أخبر بها عنه ويجوز باختار الشق الاول  
 ولا يلزم خروج المقدمات وانما يلزم خروجها لو اراد بالمقصود المقصود من العلم وليس  
 كذلك بل المراد المقصود من الكتاب كما رشح السمع قوله منه أي من جمع الجوامع  
 وقد يكون الشيء مقصوداً من الكتاب دون العلم والمقدمات مقصودة بالذات من الكتاب  
 وان لم تكن مقصودة كذلك من العلم ولا ينافي هذا الجواب قول الشارح الا في أي  
 في أمور متقدمة أو مقدمة على المقصود بالذات الصريح في أن المقدمات غير مقصودة  
 بالذات لان المراد هنا بال المقصود بالذات العلم لا الكتاب كما هو بذلك يتبع آثار كلامه  
 (قوله مقدمة الجيش) أي في كونه باكسر الال وقوله للجماعة معناه في محذور صفة  
 المقدمة الجيش أو سال منها وقوله من قدم أي ما خوذ من قدم (قوله بمعنى تقدم)  
 لم يقيد باللازم لانه قد يهدي كما يقال زيد تقدمه هو وقبلنا مل (قوله لا تقدموا بين  
 يدي الله ورسوله) أي يضم الله ورسوله كسر الال ومعناه لا تقدموا (قوله كقدمة  
 الرجل) أي مثلها في الفتح (قوله في أمور متقدمة الخ) اعلم أن مقدمة الكتاب اسم  
 لطائفة قدمت أمام المقصود لارتباطها به لارتباطها به لارتباطها به لارتباطها به  
 ومقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسأله من معرفة مبدء موضوعه وما يشبهه  
 مقدمة الكتاب اسم للافتاظ الموضوعه الدالة على المعاني الموضوعه ومقدمة العلم اسم  
 للمعاني الخصة معينة مفهومها التباين وأما في الوجود فينهما العموم والخصوص  
 المطلق والاعم مقدمة الكتاب والاخصر مقدمة العلم فكلا وجدت مقدمة العلم وجدت  
 مقدمة الكتاب من غيره كس لان مقدمة الكتاب قد يكون مدلولها ما يتوقف عليه  
 الشروع في العلم لم تكون مقدمة كتاب من حيث الافتاظ ومقدمة العلم من حيث المعنى  
 ويصدق عليها تعريف مقدمة الكتاب لان ما يتوقف عليه الشروع في العلم يرتبط به  
 المقصود و يتحقق به فيه وقد لا يكون مدلولها ذلك فتكون مقدمة كتاب فقط كقدمة  
 رسالة الوضع قائم اليز كرفها تعريف الوضع ولا موضوعه ولا غايته اذا علمت هذا علمت

كقدمة الجيش للجماعة المتقدمة  
 منه من قدم اللازم بمعنى تقدم  
 ومنه تقدموا بين يدي الله  
 ويقصها على كقدمة الرجل  
 فافقه من قدم المتصدي أي في  
 أمور متقدمة أو مقدمة على  
 المقصود بالذات لا تتقاع بها فيه  
 مع توفقه على بعض التعريف  
 الحكيم وأقسامه

(٣) قوله بالمعنى الكلّي مفهومه  
 كذا بجماعه والمناسب بالمعنى  
 مفهومه الكلّي اه معصيه

أن ما هنا مقدمة كتاب فقط اذ لم يذكر فيها الامور الثلاثة أعنى الحد والموضوع والغاية  
 فجعل سم أن ما هنا مقدمة كتاب وعلم أخذ من قول الشارح كعريف الحكم فاسد  
 اذ ليس تعريف الحكم واحدا من الثلاثة (قوله اذ يثبتها الاصولي ثارة) أى كقوله  
 الاعمال قبل البعثة لا يتخلو عن حكم (٣) وسبقه أخرى كقوله الاعمال قبل البعثة لا حكم  
 فيها أراد أن الإثبات والنفي دليل التوقف اذ إثبات الشيء ونفيه فرع قصوره وفيه أنه  
 لا يحتاج في تصورهما الى التعريف المفيد للكنه بل التصور بوجهما كاف في صحة الحكم  
 ويمكن ان يجاب بان التصور بالتعريف من ماصدقات التصور بوجه ما فالتصور  
 بالتعريف موقوف علمه في الجملة (قوله وسبعة كتب في المقصود بالذات) قد شاع  
 استسكال هذه الطريقة وأمثالها اذ ليست الكتب التي هي الاقاط المخصوصة على  
 المختار مطروقة في المقصود الذي هو معان مخصوصة بل العكس أقرب لما اشتهر من قولهم  
 الاقاط قول البهائي وهي وان لم تكن طرقا حقة فهي دوال عليها والجواب من  
 وجوه الاول حل مثل ذلك على الاستعارة المكنية بأن شبه هذا الدال والمدلول وهما  
 الكتب السبعة والمقصود بالذات المذكور بالطرف والمطروفة تشبها مضرا في النفس  
 بجامع الارتباط بين شيئين في كل منهما ما لم يصرح من أركان التشبيه بسوى المشبه  
 وهو الدال والمدلول ودل على التشبيه بذكر ما يخص المشبه وهو لفظة في والثاني حل  
 ذلك على الاستعارة التبعية بأن شجعت الحالة التي بين مطلق دال ومدلول بالحالة التي  
 بين مطلق طرف ومطروفة واستعبرت الحالة الثانية للاولى فسرست الاستعارة للحالتين  
 الجزئيتين فاستعمل لفظ في الدال على الحالة الجزئية بين الطرف والمطروفة والحالة  
 الجزئية بين الدال والمدلول الجزئيتين بتعبية الاستعارة في الحالتين المطلقتين والثالث  
 حل ذلك على الاستعارة التشبيهية بأن شبه الهيئة المنتزعة من الدال والمدلول وارتباط  
 أحدهما بالآخر بالهيئة المنتزعة من الطرف والمطروفة وارتباط أحدهما بالآخر  
 والجامع شدة التقن في كل واستعمل المشبه المركب الدال على التشبيه بالآلة  
 يصرح من المركب المستعار باللفظة في استكتفا بدلالتها عليه والرابع حل على  
 التشبيه البليغ بخذف الاداة أى وسبعة كتب كما نفي المقصود بالذات لشدة ارتباطها  
 به والخامس حل على حذف المضاف والتقدير في بيان المقصود بالذات والمراد أن اللفظ  
 الخاص في بيان المقصود بالذات ولما كان سائمه مكافئ له هذه الاقاط كان البيان محيطا  
 به فجعل الشمول العمومي كاشمور الظرفي ثم ان أريد بالبيان المعنى المصدي لجعل  
 شموله لفظ المخصوص عموما ساج وان أريد بالبيان ما يميز به فلا اشكال في أن يقال  
 قد يستشكل كون الكتب السبعة في المقصود بالذات مع اشتغال السابغ على ما ليس  
 منه وهو ما خبئ به السابغ من أوصاف الكتاب والجواب ولا بد من أن ما ختم به من  
 أوصاف الكتاب من جملة السابغ وان اتصل به حسا وثانيا بان المراد من ما يقولنا الكتاب

اذ يثبتها الاصولي ثارة و يثبتها  
 أخرى كما سأتى (وسبعة كتب)  
 في المقصود بالذات

(٣) قوله قبل البعثة لا يتخلو الخ  
 كذا تبينه وفي غالب النسخ زاده  
 البعثة وهو تعليم لكنه الصواب  
 ٨١



في كذا ما أن كذا هو المقصود منه بالذات وإما أنه في كذا وما يناسبه وعلى التقديرين  
 فلا يضر اشتغال المعنى بشئ آخر من سم (قوله خمسة في مباحث أدلة الفقه) المباحث  
 جمع مبحث بمعنى محل البحث وبشر بالقضايا اذ هي محل البحث الذي هو اثبات المحمول  
 للموضوع بمعنى مباحث أدلة الفقه القضايا المشتملة على اثبات أحوال أدلة الفقه لتلك  
 الأدلة (قوله في التعادل والتراجع) انما البيانات بهما على صيغة واحدة لان الاول  
 وصفتها والثاني وصف للمرجح ولاستواء الاول واختلاف الثاني بكثرة آيائه أفرد  
 في الاول وجمع في الثاني (قوله عند تعارضها) متعلق بالتراجع وأراد بقوله بين  
 هذه الأدلة الخ بيان مناسبة ذكر التعادل والتراجع عقب الأدلة وبقوله الرابطة لها  
 بدلولها اي عند التمهيد بيان مناسبة ذكر الاجتهاد عقب ما ذكره وقوله وما يتبعه عطف  
 على الاجتهاد (قوله وما مضى اليه) اي الى الاجتهاد لا الى ما يتبعه لان الضم الى  
 المتبوع اولى منه الى التابع ولان اتحاد مرجع الضمائر اولى (قوله المفتوح الخ) قد مر  
 بيان ان ضمه اليه أي الى الاجتهاد بسبب اقتضائه بمسئلة من تابعه قيل ان مقتضى الشيء  
 منه فكون المسئلة المفتوحة ومن علم الكلام تغليب اذهي من مسائل الفقه ورد  
 بان كون مقتضى الشيء منه أغلبي لا ذاتي فقد صرح الزووي في افتتاح خطبة العبد  
 بالتكبير بأن التكبير ليس منها وان الشيء قد يشتمع على بسبب منه (قوله بمسئلة التقليد  
 في أصول الدين) هو تنوين مسئلة لانه اقتضاه بقوله مسئلة التقليد في أصول  
 الدين الخ وقراءته بالاضافة وان صح لا يتقدم هذا المعنى فما (قوله الختم بما يناسبه من  
 خاتمة التصوف) قد يقال لذكرها باللفظ خاتمة وتركها بامر وجواب بان كلامه فيما مر  
 ناظر الى المعاني وهنا الى المباني والتراجع بدليل قوله المفتوح بمسئلة التقليد تركها  
 (قوله الكلام في المقدمات) مبتدأ وشعر الكلام ان أريد به المتكلم به وبالمقدمات  
 الالفاظ الخاصة بظاهر المشهور ومن أن معنى التراجع والعكس الالفاظ الناظرية  
 من قبيل ظرفية لاشي للاعم وان أريد به المعاني غير ظرفية لال في المدلول من  
 حيث ان المعنى يؤول به ولا يؤول في الالفاظ على طبقه فاه السعد وفيه شئ أو من حيث  
 ان تلك المعاني تؤدي بهذه الالفاظ وبغيرها فنزل العموم الشمولي منزلة العموم  
 الظرفي وان أريد بالكلام التكلمي في النظرية الواجبه المتقدمة في قول المصنف  
 سبعة كتب في المقصود بالذات فراجعها هذا والجاري على قوله فيما يأتي الكتاب  
 الاول الثاني ان يقول المقدمات وما قيل من ان لو قال المقدمات لا وهم ان المذكور  
 بعد ما تقرر يف لها ليس بشئ وأضعف منه أنه انما قال الكلام الخ اشارة الى الاعتناء  
 بشأن المقدمات حتى كثر الكلام جميعه منه مصرفها (قوله اقتضاها بتعريف أصول  
 الفقه) فيه ان الاولى اقتضاه بتدكير الضمير العائد على الكلام لانه المحدث منه وقد  
 أجيب بأنه اشارة بجميع الضمير للمقدمات الى بضمية التعريف منها اقلت وفيه انه لا حاجة

نخسة في مباحث أدلة الفقه  
 ان خمسة الكتاب السنة والابحاث  
 والقياس والاستدلال والسادس  
 في التعادل والتراجع بين هذه  
 الأدلة عند تعارضها والسابع  
 في الاجتهاد الرابطة لها بدلولها  
 وما يتبعه من التقليد وأحكام  
 المقلدين وآداب القضا وما مضى  
 اليه من علم الكلام المفتوح  
 بمسئلة التقليد في أصول الدين  
 الختم بما يناسبه من خاتمة  
 التصوف

\*) (الكلام في المقدمات)  
 اقتضاها بتعريف أصول الفقه

لهذا اذ يعلم كونه من المقدمات بكونه من الكلام الذي هو عينه **(قوله)** لتصوره طالبه فيه ان هذا يحصل بذكر تعريف الاصول آخر المقدمات فانه لا تقيد المدعى واجب بان المراد لتصوره من اول الامر **(قوله)** الكثيرة أى جدا فانه مع ما قيل ان الكثيرة لتصدق بتصور العشرين ونحوها مثلا وهي ممكنة التصور بالعقدون الحسد **(قوله)** ليكون على بصيرة على لقوله لتصوره فهو على الله أو هو على العمل مع علته وأورد أنه ان أراد مطلق البصرة فهو غير متوقف على التعريف وان أراد كل البصرة فغير كاف فيها التعريف لتوقفها على بيان الموضوع والغاية أيضا وقد يقال القصة ثلاثية مطلق بصيرة وبصيرة كاملة وبصورة كل والمراد الثانية لانها المقادة بالتعريف **(قوله)** في تطلبه أى محصلها شيئا فشيئا كما تقيد البصيرة **(قوله)** قبل ضبطها أى بسبب التعريف كما هو السابق **(قوله)** لم يأت فوات ما يرجعه الخ قيل عليه كان قياس منعه ان يقول بل لم يأت فوات ما يرجعه الخ على بصيرة مع أنه لا يخسر وأجب بأنه لما كان المترتب على عدم كونه على بصيرة هو ما ذكره أثر ما ذكره كونه شرقة عدم البصرة **(قوله)** وضياغ الوقت الخ عطف على قوله فوات عطف لازم على ملزم **(قوله)** أى الفن المسمى بهذا القلب الخ أشار بذلك الى أن أصول الفقه في الامر لم يركب اضافى لقب قصده المدح ثم صار اجماعا جنسيا على ما هو المشهور بهذا الفن فالاشعار الخ كور بالنظر لهذا المركب قبل التسجيبة **(قوله)** دلائل الفقه الخ أراد بالدلائل القواعد وهو على حذف المتضاف أى مسائل الدلائل والأقوال دلائل عند الأصوليين فردات كما تقرر ودلائل على ما حللنا عليه عبارة بقوله السابق الاتي من فن الاصول بالقواعد القاطع مع قول الشارح ان فن الاصول بيان ما بعده والخاص ان أصول الفقه هي المسائل الكلية المبسووث فيما عن اصول أدلتها بان تجعل تلك الأدلة المفردة كالامر والنهي وما ذكره موضوعات لقضايا وتجعل تلك الاحوال مجولات لها كقولنا الامر للوجوب والنهي للتصريم وعلى هذا القياس فالامر والنهي وما بعدهما موضوع علم الاصول لاقصده وعقرورناه انضغ لاقوله هم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عرضه الذاتية وانما قال دلائل الفقه ولم يقل دلائل مع كونه اخضر لان الضمير حتم لا يصح عودها لفقه لانهم علم لان هذا المركب الاضافى قد صار علما لاصول الفقه ولا لاصول الفقه لفساد المعنى فتعين الانطوار **(قوله)** أى غير المعينة تفسير باللائم اذ الاجال لغة الاختلاط وعرفا عدم الايضاح وكلاهما يان مع عدم تعيين ولا شك ان الأدلة الاجامية فخره من فيها الجزئيات لعدم اشعارها الكلي يجزى مع هذا **(قوله)** كطلق الامر من اضافة الصفة الى الموصوف **و** كما ما بعده وأراد بذلك القاعدة المشقة على مطلق الامر أى التي جعل موضوعها مطلق الامر ومجولها كونه للوجوب والقاعدة التي جعل موضوعها مطلق النهي ومجولها كونه للحرمة وعلى هذا القياس فيما بعده من دليل قوله المبسووث عن اولها الخ أى انه يجرى عن اولها بكونه للوجوب الخ اذ

لتصوره طالبه بما يضبط  
مسألة الكثيرة ليكون على  
بصيرة في تطلبها اذ لو تطلبها قبل  
ضبطها لم يأت فوات ما يرجعه  
وضياغ الوقت فيما لا يمتنع  
فقال (أصول الفقه) أى  
الفن المسمى بهذا القلب الشعر  
بمعناه باقتناء الفقه عليه اذ  
الاصول ما يثبت عليه فخر (دلائل  
الفقه الاجالية) أى غير المعينة  
كطلق الامر والنهي وفصل  
النهي والاجماع والقياس  
والاستصحاب المبسووث من  
اولها بانه للوجوب حقيقة  
والثانية بالحرمة كقولنا  
والباقي بالنهي

البحث الاخبار والجل فسقط اعتراض بعضهم بان التثنية عطلق الامر ومأمعه غير جيدة  
 لانهم قد ردت وموافقة شيخنا له محتجبان ما ادقوله الصواب فقيد الامر ومأمعه يكونه  
 مجوعا فانه سبحانه كرهى مقررات مقيدة لا قضايا (قوله وغير ذلك) عطف على الامر  
 والاشارة ترجع لذلك كور من الامر ومأمعه وأراد بالغير هو المطلق والمقيد والظاهر  
 والمقول والعام والخاص (قوله مع ما علق به) متعلق بياق وأراد بذلك كونها  
 مجوعا عنها بنحو قولنا المطلق يعمد على المقيد والعام يقيد التقصيص وقول شيخنا  
 ان قوله مع ما علق به يرجع للجمع أى للامر ومأمعه ولهذا يرد ذلك فيه أن الامر ومأمعه  
 المحصور عنه بما تقدم غير محتاج في كونه قضية لما يتعلق به على أنه لم يقين بعد فالصواب  
 ما قلناه أولا (قوله نحو أقوموا الصلاة الخ) لم يقيد لادلة التثنية بما يشهد أنها قضايا  
 مع أنه المراد اعتقاد على ما قبله الاجابية كما هو واضح فاندفع قوله شيخنا عندنا  
 كلامه ان الدلائل التفصيلية مقررات لا قضايا (قوله فليست أصول الفقه) كان  
 المناسب أن يقول فليست من أصول الفقه ~~لأنه~~ حاذى عبارة المصنف في قوله  
 أصول الفقه دلالة الاجالية وقال هم قولنا فليست من أصول احتقار شيئين كونها  
 ليست بعضها من أصول الفقه ولا كونها ليست بعضها منه بل هي أصوله وأما قولنا  
 فليست أصول الفقه فغناه ليست أصوله كالأول بعضا قلت وكذا قوله فليست أصول  
 الفقه صادقة بأن يكون المعنى فليست أصول الفقه كالأول هي بعض أصوله على أن  
 الاحتقار الثاني الذي ذكره لا يكاد يتوهم في المقام فالصواب ما قلناه أولا (قوله وقبل  
 معرفتها) أي معرفة تلك القواعد الاجالية أي التصديق بوقوع نسبة تلك القضايا أي  
 ادراك وقوعها وهي في قولنا الامر لا وجوب حقيقة ادراك وقوع ثبوت الوجوب  
 حقيقة لطلق الامر والادراك وقوع ثبوت التصريح لطلق النهي وعلى هذا القياس واعلم  
 أن معنى كل علم يطلق على مسأله التي هي القواعد الكلية ويطلق على ادراك تلك  
 القواعد وعلى الملكية الحاصلة من ادراكها فن عرف بالعرفه نظر الى الثاني وأما الثالث فلا وجه له هنا فقد علمت أن  
 نظري الاول ومن عرفه بالمعرفة نظر الى الثاني وأما الثالث فلا وجه له هنا فقد علمت أن  
 كل تعريف من التعريفين صحيح وصواب لما أفهمته عبارة المصنف من أولوية الاول  
 على الثاني غير مسلم (قوله اذا الأصول له) الادلة قبل عليه ان الاصل افهم ما دعى عليه  
 غيره سواء كان دليلا أو غيره فالدليل فرد من أفراده فكيف هذا المحصر وأوجب بأنه  
 لما كان فردا من أفراد صرح اطلاقه عليه والمحصر اضاف أي بالنسبة لعدم اطلاقه على  
 المعرفة أي الأصول الادلة لا المعرفة وقد يقال الأصول المحصنة عنه الأصول المضافة  
 للفقه في قولنا أصول الفقه لا مطلق الأصول وهي بمعنى الادلة اذا أصول الفقه ما يستند  
 اليه الفقه واستند اليه انما هو الدليل اه مم (قوله أي المتلبر به) أشار بذلك الى أن  
 نسبة الشخص الى اصول من حيث تلبره به لا من حيث ما هو متلبر به من حيث ذلك مثلا وأورد

وغير ذلك مما يأتي مع ما يتعلق به  
 في الكتب الخمسة نخرج الدلائل  
 التفصيلية نحو أقوموا الصلاة  
 ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى  
 الله عليه وسلم في الكعبة كما  
 أخرجه الشيخان والاجماع  
 على أن لذت الابن السلس  
 مع غف الصلب حيث لا عاصب  
 لهما وقياس الارز على البري  
 امتناع مع بعضه بعض الامتلا  
 يشل يد ايد كإرواء مسلم  
 واستصحاب الطهارة من شك  
 في قائمها فليست أصول الفقه  
 وانما ذكر بعضها في كتابه  
 للتبيل (عقيل) أصول الفقه  
 (معرفتها) أي معرفة دلالات  
 الفقه الاجالية وروح المصنف  
 الاول بأنه أقرب الى المدلول  
 لغة اذا الأصول لغة الادلة كما  
 في تعريف جميعهم الفقه  
 نالها بالاحكام لانفسها اذا الفقه  
 لغة الفهم (والاصول) أي  
 المراد المتسوب الى الأصول أي  
 المتلبر به (العارفين بها) أي  
 بدلائل الفقه الاجالية (وبطرق  
 استقانتها)

بان هذا الحق يتشبه على تعريف أصول الفقه بصفة الادلة لا بالادلة اذ هي التي يتلصق بها  
 الشخص وواجب بان المراد بالتبليس ما يشبه التبليس بلا واسطة وهو التبليس بالمعرفة  
 والتبليس بالواحدة وهو التبليس بالتقوى واسطة التبليس بغيرها فانه سم قلت فالتبليس  
 بالتقوى بعد مجازي لاحتمال فالحجاب ليس بالقوى واعلم ان معنى الاصولي هو العارف  
 بالادلة الاجالية وبالمرجحات وبصفات الجهد واما الجهد وهو المستفيد لاحكام  
 النفس من الدلائل فهو العارف بالادلة الاجالية وبالمرجحات التي بها يعرف ما هو  
 الدليل المقيد للحكم الفقهي من الادلة التفصيلية عندته ارضها ويكون مستفاد بصفات  
 الجهد المعبر عنها بشروط الاجتهاد ففرق بين الاصولي والمجتهد من حيث الصفات  
 المذكورة فان المعبر في معنى الاصولي معرفته او معنى المجتهد قيامه به لاستنباطه  
 بها الاحكام بخلاف الاصولي (قوله يعني المرجحات الخ) اتي بالناية لان حقيقة الطرق  
 هي المسائل وقد اريد بها هنا المرجحات تشبها بالمسائل بجمع التوصل بأكمل الى  
 المقصود واستبراهها لفظ الطرق استعارته من حركات القرينة الاضافة وكذا يقال في قوله  
 الا في معنى صفات الجهد كذا بعضهم وهو - ون لاجل ان قول شيخنا الاول ان يقال  
 انما اتي بالناية لان المتبادر من طرق استفادة الادلة الاجالية انها الكتاب والسنة  
 فلما كان جلها على المرجحات خلاف المتبادر منها احتج الى العناية واما كون المراد  
 بالطرق المسائل فغير متوهم هنا ولا ينبغي أن توجهه الانسان بالناية بكون المعنى الذي  
 حمل عليه اللفظ مجازيا احسن مناسبت في المحل بخلاف ما قاله فانه وان صح في الاول لم يصح  
 في الثاني اعني قوله وبطرق مستفادها تتأمل (قوله وبطرق مستفادها) اشار  
 بذلك الى أن مستفادها عطف على استفادتها واعلم ان الطرق تارة تضاف الى الفاعل  
 وهو الشخص الذي يتوصل به الى محل قصده كما يقال طريق الحاج وتارة تضاف الى  
 المفعول اي محل القصد كما يقال طريق مكة وتعرف الاولى بانها التي يتوصل به الى  
 المطلوب والثانية بانها التي يتوصل الى المطلوب وتقول المصنف وبطرق استفادتها من  
 الثاني وقوله ومستفادها بالعطف على المضاف اليه كما قال الشارح من الاول فقول  
 الكتاب ان جعل الشارح مستفادها عطف على المضاف اليه فيه تكلف والجاء الى ذلك  
 عدم تكرار المصنف الباء والاولى كونه عطف على المضاف وهو طرق غير جيد ولعل وجه  
 التكلف الذي اشار اليه ان المفهوم من قولنا طرق المستفاد الطرق الموصلة اليه  
 وهو فاسد وقد عرفت دفعه بما سلفناه وعلى ما قاله يصير التقدير والاصول العارف بطرق  
 استفادتها وبمستفادها فان ادما يقبضه ظاهر العبارة من العلم بذات المستفاد فهو  
 واضح الفساد وان اراد العلم بها من حيث مقامها او كان الكلام على حذف المضاف اي  
 بصفات مستفادها فقد رجع الى ما قاله الشارح الحق فاما هو والتكلف لما ذكره  
 اشارح بهم (قوله وبالمرجحات الخ) متعلق بتستفاد قدم عليه الجهر لان استناده

يعني المرجحات المذكورة  
 مغلطها في الكتاب السادس  
 (و) بطرق (مستفادها) يعني  
 صفات الجهد المذكورة في  
 الكتاب السابع ويعبر عنها  
 بشروط الاجتهاد وبالمرجحات

تعيين ماهو الدليل للحكم الشرعي الذي يراد اثباته دون غيره من الأدلة التفصيلية عنه  
تعارضا انتهى معنى معرفة المرح الذي قام به دون غيره مثال ذلك ان يدل دليل على وجوب  
الوقر وآخر على سنيته وأحد هاتين والآخر ظاهر فالدليل هو الاول لترجيحه بكون دلالاته  
أصا وإيضاح ما أشاره الشارح يتوقف على ذكر مقدمة يتضح بها ان شاء الله المقام وهي  
أن يقال العلم بالأحكام الشرعية الذي هو الفقه مستفاد من الأدلة التفصيلية كما  
سبقه قول المصنف واستفادته منها يتوقف على أمور ثلاثة الأدلة الاجالية والمريجات  
وصفات المجهد أما الاول فلان الدليل التفصيلي إنما يستعمل به على الحكم الذي أقاده  
بواسطة تركبه مع الدليل الاجالي الذي هو كلي لا يجعل الدليل التفصيلي مقدمة صغرى  
ثم يبنى بالدليل الاجالي ويجعل كبرى لهذه المقدمة فينتظم من ذلك قياس من الشكل  
الاول منتج لحكم التفصيلي كما اذا أردنا الاستدلال بقوله تعالى أقيموا الصلاة على وجوبها  
فنهقول أقيموا الصلاة أمر والامر للوجوب حقيقة فينتج أقيموا الصلاة لوجوبها حقيقة  
وقدم ذلك في تقرير قول الشارح والقاعدة أمر كلي يعرف منه أحكام موضوعه أي  
بوجوب موضوعه وأما الثاني فلان معرفة المريجات بها يعلم ماهو دليل الحكم دون غيره  
من الأدلة التفصيلية عند تعارضها كما تقدم بيانه وأما الثالث فلان المستفيد للأحكام  
من الأدلة التفصيلية وهو المجهد إنما يكون أهلا لاستفادتها منها اذا قامت به صفات  
الاجتهاد التي ستأتي فقد علم بناء الفقه على هذه الثلاثة فهي أصوله فان قيل مقتضى  
ما قرره كون الدلائل التفصيلية من أصوله أيضا لا يتناء الفقه عليها كما هو بين قلنا سلم  
ذلك لكن لما كانت افرادها غير متحصرة لم يحسن جعلها جوازا من معنى الأصول وفي  
الاجالية غنى عنها الكون كما يتبين من الكليات حكم الجزئيات والتعريف إنما  
يكون بالكليات دون الجزئيات فسمى أصول الفقه هذه الثلاثة أعني قواعد الاجالية  
والمريجات وصفات المجهد والأصولي من يعرف ذلك وأما المجهد فهو من يعرف الدلائل  
المذكورة والمريجات وقامت به الصفات المذكورة هذا ما ذهب اليه جمهور الأصوليين  
من أن أصول الفقه تلك الأمور الثلاثة وان المريجات وصفات المجهد طريق لاستفادة  
الدلة التفصيلية لا الاجالية وان المعبر في معنى الأصولي معرفة تلك الأمور الثلاثة  
وأما المستفيد للأحكام وهو المجهد فالمعبر في معناه معرفة تلك الدلائل ومعرفة  
المريجات وقيام الصفات المذكورة كما تقدم كل ذلك وذهب المصنف رحمه الله تعالى الى  
أن أصول الفقه دلائل الفقه الاجالية فقط كما صرح به هنا وان المريجات وصفات  
المجهد طريقان لاستفادة الدلائل الاجالية وليست من معنى الأصول كما قال في منع  
الموانع وأجاب عما ورد عليه من ان المناسب حينئذ عدم ذكرهما في تعريف الأصولي بأنه  
تابع القوم في ذكرهم في تعريف الفقيه ما يتوقف عليه الفقه نذكره في تعريف الأصولي  
ما يتوقف الأصول عليه إشارة للتوقف المذكور وسيأتي تفصيل ما ذهب اليه مع رده

فقول الشارح والمربحات الخ تحقيق يتضمن ما ذكرناه وتهدد بالاعتراض على المصنف بقوله الاتي وانت خبير بالخ وورد له ادعاء المثار اليه بقول الشارح واسقطها المصنف الخ وحاصل ما ادعاه المصنف في منع الموانع أمور أربعة الأولى ان المستفاد بالمربحات وصفات المجتهد الدلائل الاجالية كما يؤخذ من ظاهره تفرقه بينه للاصول هنا وصريحه في منع الموانع كما يأتي الثاني ان المربحات وصفات المجتهد ليست من معنى الاصول الثالث انما ذكره في كتب الاصول لتوقف معرفة الاصول على معرفتها الرابع ان القوم ذكروا في تعريف الفقه ما يتوقف عليه الفقه ففسح المصنف على منوهم في تعريف الاصول بما يتوقف عليه الاصول وقد ذكرها الشارح بقوله واسقطها المصنف الخ ويردها جميعها كما سنذكر عليه في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله أي يعرفها الخ) انما يقبل بمعرفة المربحات يستفاد ما يدل على الفقه الخ مع كونه الاخصر والادعوى محذورة وبجوارق لكلام المصنف لانه اضاف المعرفة الى المربحات في قوله وبطرقا منه اذ بها الخ أي العارفي بطرق استفادته اوضح بالذات ذكره في استفادته (قوله أي ما يدل عليه) لما كان في قوله دلائل الفقه اجال ان ياد ما يدل على الفقه أو ما يدل عليه الفقه (٣) وكان المراد الاول احتياج الى بيان ذلك بقوله أي ما يدل عليه وقوله من جهة دلائله الخ سال من ما في قوله أي ما يدل عليه أي حال كون ما يدل عليه بعضا من جهة دلائله وقوله عند تعارضها متعلق بديل واعترض قوله من جهة دلائله بان الدال عند التعارض واحد لرجائه فكيف أطلق على البقية أدلة وأجيب بان تسجيها أدلة بمجاز ويعني أن من شأنها أن تكون أدلة لصلاحيتها لذلك لولا الدليل الرابع أو أشار بقوله من جهة دلائله لتقصيها الى رد الدعوى الأولى من الدعوى الأربع (قوله أي بضمها بالمرة) انما قال بالمرة لانه قبل قيامها به لا يسمى مجتهدا ولذا لم يقل به مع كونه اخصر وأشار بهذا الى رد الدعوى الثالثة التي مفادها اعتبار المعرفة في المربحات والصفات مع أن المعرفة في الصفات القيام بالمعرفة (قوله يستفيد) منصوب بان مضمره جواز العطف على اسم خالص وهو استفادة أي أهلا لان يستفيد الادلة يستفيد أي يستفيد بالفضل ولا يصح رفعه عطفًا على يكون لعدم صحة الترتيب ثم ان أريد يستفيد بفتح أن يستفيد وليس المراد أنه يستفيد بالفضل مع الرفع بالعطف المذكور (قوله ولتوقف الخ) على تقصص على معلولها وهو قوله ذكرها (قوله التي هي الفقه) في تفسير الاستفاداة الفقه نظر لانها طلب الفائدة والفقه العلم بالاحكام الشرعية فان جعلت السين فادعوا ريد بالفائدة الادوات مع الجملة المذكور (قوله على المربحات) متعلق بتوقف (قوله على الوجه السابق) أي من أن المتعبر في المربحات معرفتها وفي صفات المجتهد بضمها بالمرة (قوله في تعريف الاصول) أي تعريفه باعتبار اطلاقيه المتقدمين من كونه القواعد الكلية أو معرفتها وقوله الموضوع الخ نعمت للاصول وفيه

أي يعرفها تستفاد دلائل الفقه  
أي ما يدل عليه من جهة دلائله  
التقصيها عند تعارضها و بصفات  
المجتهد أي بضمها بالمرة يكون  
مستفيد الدلائل أي أهلا  
لاستفادتها بالمربحات يستفيد  
الاحكام منها ولتوقف استفادة  
الاحكام منها التي هي الفقه على  
المربحات وصفات المجتهد على  
الوجه السابق ذكره وهما في  
تعريف الاصول الموضوع لبيان  
ما يتوقف عليه الفقه من أدلته  
لكن الاجالية كانت عدم دون  
التقصيها لكثرتها اجدا

٣ قوله ما يدل على الفقه أو ما  
يدل عليه الفقه كذا في  
المؤلف وفي بعض النسخ ما يدل  
على الفقه تفصيلا وما يدل عليه  
اجالا ولعله فليسلج لكونه  
الانظر اه

أن المراد بالموضوع لفظ الأصول والمراد من الأصول المتعوت معناه لا تظلم فلا يصح  
 التعت ولا يصح أن يراد من الأصول لفظه لأن العرف معناه لا تظلم وبالحجة فبين قوله  
 الأصول وقوله الموضوع تناف وجواب أن المراد بالموضوع المصطلح ولأن لسان  
 تعليلية فاندفع الاشكال **(قوله ومن المباحث الخ)** عطف على قوله من أدلته فتكون  
 الأمور الثلاثة بياناً لما يتوقف عليه الفقه الأصولي وضع له علم الأصول وأشار الشارح  
 بقوله واتوقف الخ إلى مورد الدعوى الثانية التي مقادها أن المباحث وصفات المجهت بل ستا  
 من معنى الأصول **(قوله وأسقطها المصنف)** أي المباحث وصفات المجهت بل وقوله  
 كما عت أي من اقتضاه في التعريف على قوله أصول الفقه دلالة التقه الاجمالية  
**(قوله لما قاله)** أي في منع المواضع جواباً للاسئلة التي وردت على جمع الجوامع **(قوله)**  
 من أنها ليست من الأصول بيان لما قاله وهذه ثالثة الدعوى الاربعة المتقدمة **(قوله)**  
 واتخذ كراخ عطف على خبر أن من قوله من أنها ليست الخ وقوله لتوقف معرفته أي  
 الأصول الذي هو الدالة الاجمالية وقوله على معرفتها أي معرفة المباحث وصفات  
 وصفات المجهت بطريق معرفة الدلائل الاجمالية وهذه أولى الدعوى **(قوله)** ودكرها  
 حيث أخذ الخ هذه رابعة الدعوى وقد قدم ان هذا جواب من المصنف عما ورد عليه من  
 أن الظاهر حيث قدم ذكرها أي المباحث والصفات المذكورة أنه لا فائدة من ذكرها  
 في تعريف الأصول وسيأتي في الشارح رد هذا الجواب كغيره **(قوله من شروط الاحتجاج)**  
 بياناً لتوقف عليه الفقه **(قوله وهو ذو الدرجة)** الضمير للفقهاء كما هو مضمونه  
 ويصح عوده للمجهت لا يقال فالتعريف حيث للمجهت دلالة فقيه لا نقول الفقيه قد  
 عرف بالمجهت فتعريف المجهت قد عرف لفقهاء حيث **(قوله وما قالوا الفقيه الخ)** أي  
 لم يعرفوه بفقههم وهو قولهم الفقيه العالم بالحكام **(قوله هذا)** أي المذكور من  
 ادعاء هذه الأمور الاربعة المتقدمة **(قوله لظاهر المتن)** إنما قال لظاهر لا مكان الجواب  
 عن الذي في المتن يصحله على حذف المضاف والأصل بطرق استفادة جزئياتها ومنه يستفاد  
 جزئياتها فوافق الجمهور **(قوله الذي يبنى عليه الخ)** تأمل هذا البناء فانه لا يلزم  
 من توقف الدالة الاجمالية عليها عدم كونها من معنى الأصول اذ لا محذور في توقف  
 بعض أجزاء التعريف على بعض فلهذا البناء فغير مسلم وإن سلمه الشارح المحقق  
**(قوله)** وأنت تخبر بما تقدم أي من قولنا وبالمرجحات أي بعرفتها الخ وهذا شروع  
 في الاعتراض على المصنف **(قوله وكان ذلك الخ)** اعتمد من المصنف والاشارة  
 إلى جعل المباحث وصفات المجهت بطريق الاجمالية **(قوله جزئيات الاجمالية)**  
 أي وجزئيات الكل عينه بدليل صدقه عليها فثبت لها ثبت له وقد ثبت  
 للتفصيلية التوقف على المباحث وصفات المجهت فيثبت ذلك للاجمالية أيضاً

ومن المباحث وصفات المجهت  
 وأسقطها المصنف كما عت لما  
 قاله من أنها ليست من الأصول  
 واتخذ كراخ في كسبه لتوقف  
 معرفته على معرفتها لأنها  
 طريق إليه قال ودكرها حيث  
 في تعريف الأصول كذا كرههم  
 في تعريف الفقيه ما يتوقف  
 عليه الفقه من شروط الاحتجاج  
 حيث قالوا الفقيه المجهت وهو  
 ذو الدرجة الوسطى عربية  
 واصولاً إلى آخر صفات المجهت  
 وما قالوا الفقيه العالم بالحكام  
 هذا كلامه الموافق لظاهر  
 المتن في أن المباحث وصفات  
 المجهت بطريق الدلائل الاجمالية  
 الذي في عليه ما لم يسبق اليه  
 كما قال من اسقطها من تعريف  
 الأصول وأنت تخبر بما تقدم  
 بأنها طريق للدلائل التفصيلية  
 وكان ذلك سري اليمين كون  
 التفصيلية جزئيات الاجمالية

(قوله وهو) أي ما سري إليه (قوله على ما ذكر) أي من المربحات وصفات المجتهد (قوله)  
 من حيث تفصيلها) أي أن توقف التفصيلية على المربحات وصفات المجتهد ليس هو من  
 حيث كونها جزئيات الاجابة المنتزعة توقف الاجابة ايضا على ما ذكر بل من حيث  
 تفصيلها أي خصوص موادها المقتضية للحكام لانه متبنا الدلالة لظهور أن وجوب  
 الصلاة انما يستفاد من خصوص مادة اقيمو الصلاة وهو متعلق بهذا الامر الخاص وهو  
 اقامة الصلاة لا من كونه أمرا وان تفصيلية من هذه الهيئة مغايرة للاجالية وهذا  
 اعترض على الدعوى الاولى (قوله على أن توقفها الخ) لما رواه الجرجوري ومعلق بمحذوف  
 جواب بشرط محذوف والتقدير ولو لمنا أن توقف التفصيلية على ما ذكر من حيث  
 كونها جزئيات الاجالية المنتزعة ذلك توقف الاجالية على ما ذكر جرجوري في الاعتراض  
 على ان الخ والضمير في توقفها للاجالية وقوله من ذلك حال من صفات المجتهد والمشار إليه  
 المربحات وصفات المجتهد أي حال كون صفات المجتهد بعض ذلك وهي حال لازمة  
 أي هي رابط الكلام لا يخرج شي (قوله من حيث حصولها) أي قيامها بالمرء كما تقدم  
 في التوطئة لا من حيث معرفتها كما زعم المصنف وهذا أعنى قول الشارح على أن توقفها  
 الخ اعترض على الدعوى الثالثة المتقدمة وهي قوله وانما ذكر في كتبه لتوقف معرفته  
 على معرفتها بينه أن قوله لتوقف معرفته على معرفتها غير صحيح بالنسبة لصفات المجتهد  
 فان التوقف المذكور عليها من حيث قيامها بالشخص المستفيد وهو المجتهد لا من حيث  
 معرفتها (قوله والمعتبر في معنى الاصول في معرفتها الاصول) هذا اعترض على ما  
 تضمنته الدعوى الرابعة من التسوية بين الاصول والاصول في أن كلام توقف على  
 صفات المجتهد من حيث معرفتها بينه أن قوله وانما ذكر في تعريف الاصول لتوقف  
 معرفة الاصول عليها غير قوم فان المعتبر في تعريف الاصول الصفات من حيث المعرفة  
 وللتوقف عليه الاصول الصفات من حيث حصولها للشخص قيامها به وقد تقدم  
 ما يفيد ذلك في الفرق بين الاصول والمجتهد (قوله وبالجملة الخ) الزاوية لما بعده  
 على جملة محذوفة والشاوية الواقعة في جواب اما المحذوفة بعد العاطف والاصل هذا القول  
 في الاعتراض على سبيل التفصيل وما بالجملة تظاهر الخ أي وأما "قول الملتبس بالجملة"  
 فاليه الملازمة متعلقة بمحذوف (قوله لكونها من الاصول) على لقوله المتعقود لها  
 الكتابان أي انما عقدا لهما لكونها من الاصول لا لكون الاصول يتوقف عليها وليست  
 منه بما زعم المصنف (قوله كأن يقال الخ) أو رد عليه ان ما صنعوا قدم مضى فالتناسب  
 كأن قيل حيث تبدل كأن يقال وأجيب بأن ليس المراد من قوله كأن يقال حكايته انظر  
 القول الصادر عنهم بل ذكر معنى ما قالوه في الاتيان بالكاف ايها الثالث (قوله ولا لاجبة  
 الى تعريف الاصول) أي بأنه العارف بما ذكر من الدلائل ادجالية والمربحات  
 وصفات المجتهد (قوله من ذلك) أي من تعريف الاصول (قوله وأما قولهم المتقدم

وهو من دفع بان توقف التفصيلية  
 على ما ذكر من حيث تفصيلها  
 المقيد للحكام على أن توقفها  
 على صفات المجتهد من ذلك من  
 حيث حصولها للمرء لا معرفتها  
 والعنصر في معنى الاصول  
 معرفتها الاصول كما تقدم كل  
 ذلك وبالجملة فظاهرها من معرفة  
 الدلائل الاجالية المذكرة  
 في الكتب الخمسة لا لتوقف على  
 معرفة شيء من المربحات وصفات  
 المجتهد المتعقود لها الكتابان  
 السابقان لكونها من الاصول  
 فالصواب ما صنعوا من ذكرها  
 في تعريفه كأن يقال اصول  
 الثقة دلائل الثقة الاجالية  
 وبارق استفادة ومستفيد  
 جزئياتها وقيل معرفة ذلك لا  
 ملية الى تعريف الاصول العلم  
 به من ذلك وأما قولهم المتقدم



(الخ) هذا رد للتعوي الرابعة للتعديمة (قوله) بان المصدق (أى بان الأفراد  
والمصدق مجرور بإضافته لما قبله وهو مركب من ما وصدق فعلا مضاعفاً تركيباً جدياً  
مجمعوا لاسماء الأفراد التي يصدق عليها الكل (قوله والعكس) مبتدأ خبره محذوف  
أى ثابت والمراد به الغوى وهو قولنا ما يصدق عليه المجتهد يصدق عليه الفقيه (قوله)  
لا بان المفهوم) أى حتى يكون تعريفاً (قوله وان كان هو الأصل في التعريف)  
أى الكثير والغالب وقضية عبارة هذه ان بان المصدق من أقسام التعريف وهو  
غير صحيح ويمكن أن يجاب بجمع التعريف على المعنى الغوى أى البيان لا الاصطلاح  
لأنه لا يكون الا لبيان المفهوم (قوله لان مفهومهما مختلف) على لقوله لا بان المفهوم  
أى احتمال يصح أن يراد منه بان المفهوم لان مفهومهما مختلف اذ مفهوم الفقيه العالم  
بالاحكام الشرعية العملية الخ ومفهوم المجتهد المستقرخ وسعه في تحصيل ظن بصح  
فلا يصح تعريف أحدهما بالأخر لان التعريف يستلزم اتحاد المفهوم نقول المصنف  
كذلك هي تعريف الفقيه الخ غير جيد لان ما ذكره بان المصدق لانه تعريف كما تقرر  
(قوله ذلك) أى لعلم من تعريف الفقه (قوله على ان بعضهم الخ) أى بعض الأصوليين  
كـ الشيخ أبى نصر السيرازى ومزاد الشارح. هذا النقض على المصنف بهذا  
الاجاب الجزئى فيما اعده من السلب الكل (قوله وما قالوا الفقيه الخ) اذ معناه ما قال  
أحد الخ (قوله تصر بها علم التزاما) على لقوله قاله (قوله والفقه الخ) أو رده عليه  
ان قوله دلائل الفقه أو بدنه المعنى العلمى لا الاضافى فلا يصح تعريف الفقه لعدم صحة  
أرادة معناه الاصلى بكونه غير علم أو ما بين ما يجب فقد ذكر مراد منه المعنى الاضافى  
الدوقوف على معرفة أى الاضافة وقد يجب بان لا حظ المعنى الاضافى فيما للنفادة  
(قوله أى بجميع النسب التامة) يطلق الحكم ويراد به المحكوم عليه وبه وقوع  
النسبة أو لا وقوعها وخطاب الله المتعلق بعمل المكلف والنسبة التامة بين الطرفين أى  
هى ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه والمراد هنا هذا فقوله بجميع النسب الخ احتراز  
عن الحكم بالمعنى المتقدمة غير النسبة التامة والتعديد بالتامة احتراز من الناقصة  
التي لا يحسن السكون عليها كالتسبة الاضافية في قولنا غلام زيد والتوصيفية في قولنا  
الحبوان الناطق وقوله بجميع اشارة الى أن اللام في الاحكام للاستغراق ولو جري بك  
بدل جمع كان أخصر وأوضح أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان الجميع كثر ما يستعمل  
بمعنى المجموع بخلاف كل فإن الكثير استعماله في الصكك الجبى وأما استعماله في  
المجموع فنادر (قوله أى الماخوذ من الشرع) بين به ان التسبة من حيث الأخذ  
وأورد ان الشرع هو التسب التامة فيلزم اتحاد الماخوذ والماخوذ منه وأجيب بان  
في العبارة مضافاً محذوفاً أى الماخوذ من أدلة الشرع فان قيل فعلى هذا يلزم اتحاد  
المسبوب والمسبب اليه في قوله لنزاع قولنا جواب أن الشرع المتدوب السيرة ارادة

الفقيه المجتهد وكذا عكسه  
الا حتى في كتاب الاجماع فالمراد  
به بيان المصدق أى ما يصدق  
عليه الفقيه هو ما يصدق عليه  
المجتهد وله عكس لا بان  
المفهوم وان كان هو الأصل  
في التعريف لانه مفهوم  
مختلف ولا حاجة الى ذكره لعلم  
به من تعريفى الفقه والاجتهاد  
تامة تقدم من أنهم ما قالوا الفقيه  
الصالح بالاحكام أى الخ لذلك على  
أن بعضهم قاله تصر بها علم  
التزاما (والفقه العلم بالاحكام)  
أى بجميع النسب التامة  
(الشرعية) أى الماخوذ من  
الشرع

المشروع مجازاً أو قصد بالنسبة المبالغة (قوله النبي الكريم) أثر التعبير بالنبي على  
 الرسول لما يلزم على التعبير بالرسول من التكرار مع المبعوث ولأن النبي أكثر استعمالاً  
 (قوله أي المتعلقة بكيفية عمل الخ) أي بصفة عمل أي النسب التي متعلقة بمصنعة عمل  
 أي معمول قلبي أو غيره فالعمل هو المحكوم عليه ومتعلق النسبة التي هي الحكم هنا  
 صفة فلا قولنا للنية في الموضوع وجبة المحكوم عليه فيه هو النية التي هي عمل قلبي  
 والمحكوم به الوجوب والحكم بثبوت الوجوب للنية ومتعلقة الذي هو الوجوب وصف  
 للنية وكذا القول في قولنا الوتر مندوب فالحكم فيه هو ثبوت الندية للوتر ومتعلقة  
 الندية التي هي صفة للوتر الذي هو عمل غير قلبي والفقه العلم بذلك الحكم أي ادراكه  
 المسمى تصديقا للفقه في المثالين المذكورين أدراك ثبوت الوجوب للنية وأدراك الثبوت  
 الندية للوتر ثم إن كون الأحكام الفقهية عملية أعلى والأحكام ما ليس علما كطهارة التمر  
 إذا تخلل وكنع الرق الأرض وغير ذلك (قوله للأحكام) متعلق بالأدلة وأشار بذلك إلى أن  
 الإضافة في قول المصنف من أدلتها بمعنى الإلام (قوله فخرج بقيد الأحكام) قضيته أن  
 المراجع العلم العلم التصوري مع أن المراجعة التصديقي لاضافته إلى الأحكام فالإخراج  
 بجميع العلم والأحكام أي بالمقيد وقيد خلاف ما هو منه تعبير الشارح (قوله من  
 الفوائد) المراد بها ما لو وجد خارجا كان قائما بنفسه فتدخل المباحات فخرج قوله  
 كالإنسان وسقط ما قيل إن التمثيل للذوات بقوله كالإنسان وهو ما به لا يصح إلا بوجود  
 لها في الشارح بل ولا في ذهن على ما فيه وقوله والصفات المراد بالصفة ما لو وجد خارجا  
 كان قائما بغيره فتدخل الوجودية وغيرهما (قوله العقلية) أي التي يحكمهم العقل أي  
 يستقل بذلك من غير استناد إلى حس وقوة والحسية أي التي يكون حكم العقل فيها  
 مستند إلى الحس فالحكم في الجميع هو العقل لكن إن كان بواسطة أدلة الحس سميت  
 القضية حسية وإن لم يكن بواسطة ذلك فعقلية فأن دفع ما قيل من أن القبول بقوله والنار  
 محرقة للعالمية سمعة مناسب لأن الحكم بأن النار الكلية محرقة هو العقل لا الحس  
 ولا حاجة إلى الجواب بأن الإلام في ذلك العهد الذي فتكون جرئية (قوله كالعالم بأن  
 الله واحد) لا شأن بالحكم هنا وهو ثبوت الوحدة انية غير متعلق بكيفية عمل إذ  
 متعلقه وهو الواحدانية صفة للذات العلية ومعنى كونها اعتقادية أن متعلقها حصول  
 علم بخلاف العملية فإن متعلقها كيفية عمل وإن كان ذلك علما حاصل في القلب أيضا  
 فله في الحكم قسمان كيفية عمل وحصول علم والحكم الذي متعلقه الأول يسمى  
 علما والذي متعلقه الثاني يسمى اعتقاديا وانما في المثال الثاني أعني قوله وأن الله يرى  
 في الآية إشارة إلى أن المثال الاعتقادية قسمان ما ليس له العقل كالمثال الأول وما  
 دليله السمع كالثاني (قوله علم الله وجوب الخ) أما علم الله فلا يوصف بأنه مكتسب  
 ولا ضروري أما الأول فلا شعرا لا كساب بسبق الجهل الخال عليه تعالى وأما الثاني

المبعوث به النبي الكريم  
 (العملية) أي المتعلقة بكيفية  
 عمل قلبي أو غيره كالعالم بأن النية  
 في الموضوع واجبة وأن الوتر  
 مندوب (المكتسب) فلا العلم  
 (من أدلتها التفصيلية) أي من  
 الأدلة التفصيلية للأحكام  
 فخرج بقيد الأحكام العلم بغيرها  
 من الذوات والصفات كصور  
 الإنسان والبيض وبقيد  
 الشرعية العلم بالأحكام العقلية  
 والحسية كالعالم بأن الواحد  
 نصف الاثنين وأن النار محرقة  
 وبقيد العملية العلم بالأحكام  
 الشرعية العلية أي الاعتقادية  
 كالعالم بأن الله واحد وأنه يرى  
 في الآية عزه وبقيد المكتسب  
 علم الله وجوب النبي

فلا تضر وري يطلق على ما لا يقتصر الى نظر واستدلال وعلى ما قارنه الاحتياج اليه  
وهو بالحق الاول لا ضرر في اطلاقه على علم الله تعالى لكن لما كان يطلق على الشاى  
المقتضى عنه علمه تعالى كان اطلاق الضرر وري على علمه تعالى محوفا ارادة الحق الشاى  
قامت مع اطلاقه لذلك واما علم جبريل بما يلقى اليه من الله فهو محقق علم ضرر وري يستفيد  
به احكامه منه لا واسطة النظر والاستدلال وكذا علم النبي صلى الله عليه وسلم بالاحكام مما  
يوحى اليه وهذا واضح بما على أنه صلى الله عليه وسلم لا يجتهد واما على أنه يجتهد فيحصل  
أن يقال ان العلم بالحاصل باجتهاده فقه بناء على أن ذلك عن النظر في الأدلة ويحتمل عدم  
تعميمه فقهيا بناء على أن الله يخلق له علما ضروريا يدرى به ما اجتهد فيه قولان (قوله بما  
ذكر) أى بالاحكام الشرعية وهو راجع لعلم الله وجبريل أيضا تخفف من الاول  
والثاني دلالة الثالث عليه (قوله للشافعي) المراد به ما يأخذ من اجتهاد الحكم بدليل  
غير خاص بل بدليل اجمالى كأن يقول الامام مالك لأن القاسم لذلك في الموضوع الفصل  
واجب لو جرد مقتضى مثلا يقول الشافعي المرفى ذلك المذكور ليس بواجب  
لو جرد المتناهي وسمى المذكور خلافا لما أخذ من امامه خلاف ما أخذ الآخر عن  
امامه وقوله من المقتضى والثاني متعلق بالمكتسب وقوله المكتسب بهما نعت للشافعي  
وضرر التفتية يعود على مقتضى والثاني وقوله ليحفظه علمه لقوله المكتسب بهما أى اثباته  
ما يأخذ من علمه لاجل حفظه ما يأخذ من ابطال خصمه ما أخذ من امامه وهذا مبني  
على أن الخلاف في استفيد بذلك علما وأنه يسل بذلك ما يقوله خصمه والحق أن ذلك لا يفيد  
علما ولا يصح أن يجتهد به على خصمه وانما يستفيد علميا من الدليل فالحق أن قصد  
التفصيلية لبيان الواقع ويمكن أن يحتز به عن العلم الذي يستفيد المقتضى من التفتية  
المجرد عن الدليل فان ما يستفيد ليس فقها وان كان هو الحكم الشرعى في حقه بواسطة  
قيام قطعه أن يقال هذا أدناه مقتضى وكل ما اقتضاه مقتضى فهو حكم الله في حقه ينتج  
هذا حكم الله في حقه (قوله لظنية أدلته) علمه مقدمة على ما علمها بالاصل وان كان ظنا  
ظنية أدلته (قوله لانه ظن الجتهاد الخ) علمه لقوله وعبروا وأشار بذلك الى أن اطلاق العلم  
على الظن من قبيل الجاهل المرسل الذي علاقته المجاورة كما يفيد مقتضى وقوله من العلم وأمن  
قبيل مجاز الاستعارة التصريحية بأن شبه لظن لقوله بالعلم ويحتمل أن تكون علاقة  
الجاهل المرسل هنا الضدية كذا قال سم وهو بعيد من ضيق المشرح رحمه الله تعالى  
وأورد الحكم المجمع عليه فانه قطعى وأجيب بأن كون الأحكام الدينية ظنية أغلبي  
وبأن المجمع على غنى بحسب دليله صلى الله عليه وسلم مستند الاجماع (قوله يعاودة النظر)  
اللام في النظر ليس لاله هذا لظهور رأيه لدية تقدم له نظري التي لا يجب عنها والمراد  
بالعود العسيرة على حدة قوة تعالى ولتعود في ملتصاع أنه لم يكن فيها قاطع فالعق  
أو لصير في ملتصاع (قوله اطلاق العلم الخ) أى العلم الذي اريد به الظن فالمراد بالظن

بما ذكره ويقتضى التفصيلية العلم  
بذلك المكتسب للشافعي من  
المقتضى والثاني المكتسب بهما  
فما يأخذ من الفقه ليحفظه عن  
ابطال خصمه فله مثلا وجوب  
النسبة في الموضوع وجود المقتضى  
أو عدم وجوب الوتر لو جرد  
الثاني ليس من الفقه وعبروا  
عن الفقه هذا بالعلم وان كان  
ظنية أدلته ظنا كما سبق في  
التعبير به عنه في كتاب الاجتهاد  
لانه ظن الجتهاد التي هو لقوله  
قريب من العلم وكون المراد  
بالاحكام جمعها لا يتأخره قول  
مالك من تأخر الفقه في ست  
وثلاثين مسألة من أربعين مثل  
عنها لا أدري لانه متعين للعلم  
باحكامها اجماعا ودة النظر واطلاق  
العلم على مثل هذا التفسير شائع  
هو يقال فلا يعلم التصور لاراد  
أن يجمع مسائله حاضرة عند  
على التفصيل بل أنه متعين لذلك  
وما قيل من أن الاحكام الشرعية  
قد وجد اجمع الحكم الشرعى  
المعرف بخطاب الله الاتي

أما التمسك بالظن المذكور فمستطاع قبل أن في كلامه تدافعا حيث ذكر أولاً أن العلم مراد  
 به الظن ثم ذكر ثانياً أن المراد به التمسك (قوله بخلاف الظاهر) فضية أن اللازم على  
 وجهه قيدا واحداً بخلافه الظاهر فقط لأن الظاهر اعتبار كل من الأحكام والشرعية  
 على حدته مع أنه يلزم عليه حيثما استدرك قوة الشرعية وقوة العملية (قوله  
 المتعارف الخ) أشار به إلى أن الأدم في الحكم للعهد الخارجي عند البيانيين والذي عند  
 الخصاة وهو المشار به إلى المتقرر في علم المتصاطبين كقولنا جاء التناضي إذا لم يكن في البلاد  
 الأفاضل واحد والحاصل أن العهد قسمان خارجي وذخفي والاول أقسام ثلاثة عند  
 البيانيين لأن المعهود إما أن يتسدم ذكره مصرحاً كما في قوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون  
 رسولاً فنعصى فرعون الرسول أو كناية كما في قوله تعالى وليس الذكر كالاتي فالأدم في الذكر  
 للعهد الخارجي لتقدم المعهود كناية وهو لفظ مامن قوله أو تدرت لك ماني بطنى محرراً  
 فانها كناية عن الذكر لانهم كانوا لا يعمرون نعمة بيت المقدس الا ذكر كوا أو يكون  
 معلوماً بين المتكلم والمخاطب كقولنا جاء القاضي إذا لم يكن في البلد الا قاض واحد  
 والخاصة بتخصيص العهد الخارجي بالقسمين الاولين ويسمى الثالث بالذخفي وأما الذخفي  
 عند البيانيين فهو المشار به إلى الحقيقة في ضمن فرد معين كقولنا ادخل السوق  
 واشتر القمح حيث لم يقصد إلى سوق ولعلم بعينه ما الحكم في كلام المصنف أشير بالأداة  
 فيه إلى معهود تقرر على ما في الأذهان فالأداة للعهد الخارجي عند البيانيين والذي عند  
 الفقهاء وليس للمعهود المتقدم في قوله والفقهاء العلم بالأحكام الشرعية الخ كما توهم وأثر  
 التعبير بالمتعارف على التعبير بالمعروف مع كونه أخصراً إشارة إلى أهمية المعرفة لما في  
 زيادة البناء من زيادة المعنى أي المعروف أتم المعرفة (قوله بالاثبات الخ) الباء المالئة  
 متعلقة بمحذوف حال من ضمير المتعارف أي حال كون الحكم ملبساً بالاثبات تارة ولتنقي  
 أخرى والاثبات فيما بعد البعثة والتي فيما قبلها أو والاثبات باعتبار بعض الأحوال  
 والتي باعتبار بعض آخر لما في كلام الشارع من قوله ولا يتعلق الخطاب بفعل  
 كل بالغ وفي كلام المصنف من قوله والصواب امتناع تكليف القائل الخ وقال ناصر الملة  
 والدين الباء في قوله بالاثبات الخ للسببية والمتعارف في الحقيقة هو التنقي والاثبات  
 لا الحكم التنقي والمنبت لكن الاثبات والتي فرع المنبت والتنقي فهو يستلزمه فلهذا أهم  
 بذلك أي أن تعارف الاثبات والتي يستلزم تعارف الحكم المنبت والتنقي فلا يتصور  
 أن يكون اثبات الشيء أو نفيه متعارفاً وذلك الشيء متعارف والمراد بقوله والمتعارف  
 في الحقيقة هو التنقي والاثبات المتعارف أو لا بالذات فاهم وفيما ذكرناه عن هذا  
 كله ولا يصح أن يكون الباء للتعدية كما هو ظاهر (قوله أي كلامه الخ) لما كان الخطاب  
 لكونه مصدراً معناه توجه الكلام نحو الغير لا لفهام أمراً اعتبارياً لا بصرف الوجود  
 فلا يصح تعريف الحكم به فبره بالكلام لا يقال كان المتكلم حيثما التفسير يعني

بخلاف الظاهر وإن آل إلى  
 ما تقدم في شرح كونهما قهدين  
 كما لا يخفى (والحكم) المتعارف  
 بين الأصوليين بالاثبات تارة  
 والتي أخرى (خطاب الله) أي  
 كلامه النفسى

لازل المسعى في الازل خطا  
حقيقة على الاصح كاسم  
المتعلق بفعل المكلف أي  
البالغ العاقل تعاقبا مع ما قبل  
وجوده كاسم في تخصيصه به  
وجوده بعد البعثة

لا بآي لانه حمل الخطاب على الخطاب به وهو مجاز مرسل علاقته التعلق لانا نقوش  
الخطاب صار حقيقة عرفية في الخطاب به وبهذا يجاب عما حمله أن المقصود تعريف  
المكلف المصطلح عليه وهو ما ثبت بالخطاب كالأوبوب والحرمة مما حوصلة لفعل  
المكلف لان نفس الخطاب، الذي هو صفته تعالى، فان قيل أخذ الخطاب بنفس الحكم يفيد  
أن ما ثبت: فهو القياس ايس من الحكم مع أنه منه فالجواب أن نحو القياس كاشف  
ومظهر لخطابه تعالى وهو معنى كونه دليل الحكم (قوله الازل) نسبة للازل وهو عدم  
الاولية أي الذي لا ابتداء له وهو أعم من القديم لانه الذي لا ابتداء له لو وجوده فيضن  
بالوجود بخلاف الازل وقيل هما بمعنى واحد وهو المعنى المذكور للازل وفي  
الكلام بالازل بعد وصفه بالنسبة من قبيل الوصف بالازم وهذا أولى من جعله صفة  
كاشفة لانها التي بينهما حقيقة الموصوف وما هنا ليس كذلك سم (قوله في الازل) لا يصح  
تعلقه بالمسعى ولا كونه حالاً من المستكن فيه لاستلزامها وجود التسمية في الازل بل  
وجود الاستعمال فيه لقوله حقيقة اذهي اللفظ المستعمل فيما وضع له أو لا يقتضي ذلك  
ان التسمية والاسم قديمان وليس كذلك وأجاب عن بأنه يمكن جعله حالاً من الضمير لكن  
على معنى المسعى فيما لا يزال ملحوظا وجوده في الازل أي يطلق عليه الآن هذا اللفظ  
اطلافاً حقيقة باعتبار تلك الحالة ولا حظ في أي باعتبار تقدم وجوده وعدم أوليته اه  
كلامه ولا ينبغي ما قيس من البعدو التسف (قوله حقيقة) أشار به الى دفع ما قيل يقال  
اطلاق الخطاب عليه مجاز والحدود تصان عنه (قوله أي البالغ العاقل) الأولى الايمان  
بمعنى بدل أي لان المعنى الحقيقي للمكلف هو الشخص المزمع فيه كلفة وقد يقال انه صار  
حقيقة عرفية في البالغ العاقل فلذا أنى بآي أن يقال لم نسره هنا بالبالغ العاقل وفيما  
بآي بالمزمع ما فيه كلفة وهذا في الموضوعين بالمزمع ما فيه كلفة بل هو الأولى كما علمت  
فالجواب أن يقال اهل السر فيما سلكه كونه أقعد لاسلامه من نوع التسكر أو في المعنى  
اذ من جهة التعلق الاوامر فيه حاصل معنى قوله المتعلق بفعل المكلف المزمع بالفعل  
على صيغة اسم الفاعل لانه وصف الخطاب المزمع ما فيه كلفة على صيغة اسم المفعول لان  
المراد به المكلف ولسلامته من الإيهام في محل الفعل القابل للتعلق اذ لو نسر بالمزمع  
ما فيه كلفة لم يبين ذلك الهمل اذ لا يتميز بمجرد ذلك من يتعلق الخطاب بفعله من غيره بخلاف  
تفسيره بالبالغ العاقل مع موافقته لاستعمال الفقهاء والاصوليين فالسم (قوله تعلقا  
معنويا) أي صلوحا بمعنى أنه اذا وجد مستحسنا لشر وط التكليف كان متعلقا به على  
ما سيأتي بيانه وهذا التعلق قديم بخلاف التعلق التمييزي وهو تعلقه به بالفعل بعد  
وجوده فغاد في الكلام المتعلق بفعل المكلف تعلقان صلوحا وتمييزا والاول قديم  
والثاني حادث بخلاف المتعلق بذات الله وصفاته فليس له الاتعلق تمييزي قديم (قوله  
قبل وجوده) أي متصفا بصفات التكليف فخرج عن ذلك ما لو وجد غير متصف بذلك

• كونه صيا أو مجنونا أو مكرها أو لم تعلقه الدعوة فقوله قبل وجوده أي وكذا بعد  
وجوده غير متصف بصفات التكليف (قوله اذ لا حكم قبلها) ساقى في قول المتن ولا  
حكم قبل الشرع قول الشارح وانتهاء الحكم باتقائه لمنه وهو التعلق التصريحي به  
بوجه كلامه هنا وهذا مبني على أن التعلقين معناه متيران في مفهوم الحكم كما هو صريح  
كلامه لا يفتى عليه فالحكم حادث لأن المركب من القديم والحادث حادث كما تقرر  
وقال المصنف في أهمية الكلام في الأزل خطأ بخلاف وهو مبني على تفسير الخطأ فان  
قلنا انه الكلام الذي علم أنه بفهم فيسمى وان قلنا انه الكلام الذي أفهم لم يكن خطابا  
و يفتى عليه أن الكلام حكم في الأزل أو بصريحه كما فيها لا يزال اه فانتظر مع كلام  
الشارح المتقدم من اختياره أن الكلام يسمى في الأزل خطأ حقيقة فان الجارى  
عليه أن يكون الحكم قدما غير معتبر فيه التعلق التصريحي فتأمل (قوله فتناول) أي  
التعريف لا الفعل لأنه يمنع منسوبة قوله لا في والتعلق بأوجه التعلق اذ لتعلق هناك  
صفة الخطأ سمى (قوله الاعتقادي) فيه نسايل اذ ليس بفعل بل هو كصفة وقد يجاب  
بان المراد بالفعل ما به قد لا عرفا فيشمل الاعتقاد وقوله الاعتقادي أي كما اعتقاد ان الله  
واحد وقوله وغيره أي كانية في الوضو ومثلا وقوله والقول أي كسكير القصر ومثله  
وغيره أي كاذب الزائف والحج (قوله والكف) عطف على الفعل من عطف الخاص على  
العام دفعنا المتوهم من أنه غير فعل (قوله والا كثر من الواحد) فيه ما مر في قوة المتقدم  
في الخطئية الأصغر من أن اسم التفضيل المعنى بال لا يفتقر بن وتقدم الجواب عنه  
بان آل زائدة وجنسمة لا معرفة وأن من متعلقة بمحذوف مفعول عليه المذكور  
فراجع (قوله والتعلق بأوجه التعلق) أي والخطأ التعلق لا الفعل التعلق وقوله  
بأوجه التعلق لمن خبره التعلق بالباء الملازمة والملازمة هنا ملازمة الكلى  
لجزئياته وليست صلة كما قد يتبادر قبل التأمل حتى يكون متعلقا بالخطأ نك الأوجه  
أما أولا فلان المصنف جعل التعلق به فعل المكلف لا تلك الأوجه وأما ثانيا فلان معنى  
تعلق الخطأ بشئ بان حاله من كونه مفعولا أو غيرا والاقتضاء وغيره محاذ كرم تعلق  
به الخطأ على هذا الوجه بل الخطأ متصف به سمى (قوله لتناول حجية التكليف  
للاخير بن) أي الاقتضاء غير الجازم والتصريح به هذا تناول كون الحيلة مستعملة  
في معنيها من التقييد والتعليل فمن حيث كونها التعليل لتناول الفعل الاقتضاء  
غير الجازم والتصريح بفعل المكلف ومن حيث كونها التقييد فتعلق الاقتضاء الجازم  
فقط بفعل المكلف ووضح هذا أن قولنا من حيث كذا قدر اديه بان الإطلاق وأنه  
لا قيد هناك كما في قولنا الإنسان من حيث هو إنسان قابل له لم والموجود من حيث  
هو موجود يمكن الاحتساس به وقد يراد به التقييد كما في قولنا الإنسان من حيث  
انه يصغر وقوله ولعنه العصة موضوع عمل الخطأ وقد يراد به التعليل كما في قولنا التار من  
حيث انها حارة فنحن نقول المصنف من حيث انه مكلف معناه أن يكون التعلق على

اذ لا حكم قبلها كما ساقى (من)  
حيث انه مكلف أي ما لم يفتى عليه  
كافة كما به لم يحاسبنا في تناول  
الفعل القطعي الاعتقادي وغيره  
والقول وغيره والكف والكف  
الواحد كلتي صلى الله عليه وسلم  
في خصائصه والا كثر من  
الواحد والتعلق بأوجه التعلق  
الثلاثة من الاقتضاء الجازم وغير  
الجازم والتصريح الاية تناول  
حجية التكليف للاخير بن منها  
كالاول الظاهر فانه لولا وجود  
التكليف لم يوجد

وجه الازام وهو معنى التقيد أو يكون اسبب وجود الازام ولاجل تحقيقه وهو معنى  
 التعديل فتناولت الحفظة الاقتضاء بالخازم باعتبار معنى التقيد وتناولت الاقتضاء غير  
 الخازم والتغيير باعتبار معنى التعديل لان تعلقي الخطاب بفعل المكلف بالنسبة اليهما  
 موقوف على تعاقب الخطاب بفعله على وجه الازام كما ذكره الشارح فاندفع قول بعضهم  
 ان تناول الحقيقة الاخيرة من أى الاقتضاء غير الخازم والتغيير محل تأمل لانه معنى على  
 جعلها للتقيد فلا تتناول حيثما لا تعلقي الخطاب بالخازم بفعل المكلف وقد علمت أنها  
 غير قاصرة عليهم وجعلها على المعنى ظهر اعتبارها فمما ذكره وقول العلامة ناسر الملة  
 والذين انهم لا تتناول الازام بنفسه لان ما كان لاجل الازام لا يتناول الازام ضرورة  
 أزالة غير المعلول مندفع ووجه اندفاعه أنه معنى على قصر الحقيقة هنا على التعديل  
 وليس كذلك بل هي شاملة وللتقيد فتناول الازام باعتبار كونها للتقيد وغير الازام  
 باعتبار كونها للتعميل كما تقدم فتأمل (قوله الا ترى الى שתافتم صالح) اعترض بأن  
 الاشتراك في الاستفاء قبل البعثة والوجود بعد اهل البعثة كون خصوص بعضهم أنه في  
 البعض الاستفاء قائم وجودا وأوجب بأن تعين خصوص التكليف للبعثة دون  
 العكس ليكون خطاب التكليف هو الأصل وكونه المقصود بالذات من المبعثوه وذا بين  
 (قوله ثم الخطاب الخ) كانه اشارة لدفع الاعتراض بخرج الحكم الثابت بنحو  
 القياس قال في التلويح الثالث أى من الاعتراضات أن التعريف غير متناول الحكم  
 الثابت بالقياس لعدم خطاب الله تعالى وأجاب بأن القياس منظر لتكم لا مثبت له  
 ولا يحق أن السؤال وارد فيها ثبت أيضا بالسنة والاجماع والجواب بما تقدم أن كلا  
 كاشف عن الحكم لا مثبت له وهذا معنى كون أدلة الاحكام اه (قوله ونخرج بفعل  
 المكلف) ان قلت لم يكتفى عن المتعلق قلنا لانه ليس للاحتراز لانه صفة لازمة لخطاب  
 ان خطابا فعلى لا يخلو عن المتعلق بشئ فأول القصول قوله بفعل المكلف فانه ناصر  
 الملة والذين قاله سم (قوله المتعلق بذاته وصفاته الخ) كان عليه أن يزيد المتعلق  
 بصفات المكلفين والمتعلق بذوات غير المكلفين وبقية الحيوانات وبصفتها وأفعالها  
 وقد يقال لا يجب في بيان الانحاج بالقبول التمسك على كل ما خرج بل التمسك بذكر  
 البعض كاف مع أنه لا حصر في عبارته (قوله ولقد خلقناكم) قد يقال يغنى عن هذا  
 ما قبله وهو قوله خالق كل شئ فانه شامل لذوات المكلفين ويجب بأه ذكره تنصيصا على  
 ما تعلقي بذوات المكلفين بالخصوص وقوله خالق كل شئ انتماسا قملما يتعلق بصفته تعالى  
 وان كان متعلقا بذوات غير الله تعالى وبصفتها وأفعالها (قوله فانه متعلق بفعل  
 المكلف من حيث انه مخلوق لله تعالى) قد يوهم أن الاستدلال بالآية الشرعية على  
 أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى موقوف على جعل ما مصدرية لا موصولة وليس  
 كذلك لان المراد بالافعال في قولنا أفعال العباد مخلوقة لله تعالى الحاصلة بالصدر أى  
 ما يشاهد من الحركات والسكنات لا المصدر بنفسه الذى هو اليجاد والابقاع لانه

الارى الى استقامتها قبل البعثة  
 كانته التكليف ثم الخطاب  
 المذكور يدل عليه الكتاب  
 والسنة وغيرهما وخرج بفعل  
 المكلف خطاب الله المتعلق  
 بذاته وصفاته وذوات المكلفين  
 واليجادات كمدلول الله لانه لا  
 هو خالق كل شئ ولقد خلقناكم  
 ويوم نسير الجبال وسيعا ليه  
 مدلول وماتعه بلون من قوله  
 تعالى والله خلقكم وما تمهلون  
 فانه متعلق بفعل المكلف من  
 حيث انه مخلوق لله تعالى

أمر اعتباري وهو تعلق القدرة بالمقدور المعبر عنه في جانب الحادث بالمقارنة وظاهر أن هذا لا يتعلق به الخلق لكونه ليس أمراً وجودياً ولا يتعلق به الخلق لذلك فهو كذلك لا يتعلق به التكليف ومن هنا يضح قولهم المكلف به الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وإيضاح المقام أن يقال إذا فعل الإنسان فعلاً كضربك بدمشك فلا يملك أمراً أربعة أمراً مخلوقاً لله تعالى في آن واحد وهما الحركة أعني الهيئة المشاهدة والقدرة الحادثة للعبد وهذا أمران وجوديان مخلوقان لله تعالى معاً في آن واحد وأمران اعتباريان لا يتعلق بهما خلق لكونهما ليسا وجوديين وهما تعلق القدرة القديمة بتلك الحركة وهو إيجادها ومقارنة قدرة الصمد المخلوقة لله تعالى لتلك الحركة وهذا هو المعبر عنه بالمعنى المصدرى وبالكسب فالحركة مخلوقة لله تعالى كسبها للعبد لا تصانها بكسبه وهو مقارنته قدرته المخلوقة لله تعالى لها المعبر عنه بتعلق القدرة الحادثة بالمقدور والموجود يصح اتصاله بالأمور الاعتبارية كوصف الله جل جلاله بكونه قبل العالم وبعدمه وغير ذلك هذا بخلاف المقام على وجه الاختصار وحيث لا فرق بين جعل مافى قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون مصدرية أموصولة (قوله ولا خطاب يتعلق الخ) ظاهراً من غير البالغ لا يتعلق بفعله خطاباً أصلاً سواء كان الخطاب خطاب تكليف أو وضع وليس كذلك أساساً من أن الثاني يتعلق بفعل غير البالغ كالبالغ فيجب أن المتنى في كلامه هو خطاب التكليف بقرينة أن الكلام فيه لأنه المعرّف به - فقدم لكن كان المناسب في التعبير أن يقول وغيره بالخلاف معناه المذكور وغير البالغ فلا يتعلق به الخطاب المذكور أو يقول ولا يتعلق الخطاب المذكور بفعل غير البالغ (قوله وولى العبي والمجنون الخ) قصده دفع ما يتوهم من أن وجوب الزكاة في مالهما ووجوب غريم بدل ما أنلفاه مقتضى لتعلق خطاب التكليف بهما وحاصله أن ما يتوهم تعاقبه بفعل العبي والمجنون انما هو متعلق بفعل وليهما (قوله في مالهما) متعلق بوجوب أن كان بمعنى ثبت وإن كان من الوجوب الشرعى فالجهر ومعلق باستقرار محذوف حال من ما الواقع على المؤدى أى ما وجب أدائه كما تنافى مالهما وقوله وضعان المتلف معطوف على اداء والمراد بالضعمان الغرم وفي العبارة مضاف محذوف أى غرم بدل المتلف من مثل أوقية ولا يصح عطفه على الزكاة لأن المراد بهما القدر المؤدى لادفعه وإن كانت الزكاة تطلق بالاشتراك عليهما والمراد بالضعمان الغرم كما تقدم لإبالة الذي يغرمنه حتى يصح عطفه على الزكاة ثم يصح عطفه على الزكاة كما يتأويل الضمان بالمضمون أى مضمون المتلف ولا يتم حذف حيث شذأى الضمون عن المتلف (قوله كما يخاطب الخ) تنظيرى قبله بجماع تعلق ضمّن المتلف بغيره من صدر منه الاتلاف في كل (قوله حيث فرط) ظرف ليخاطب ويصح كونه ظرفاً لا تعلقه وقوله لتزل الخ عليه إيضاح (قوله المناب عليها) يحتمل كونه نصلاً للعبي رافعا الضمير ويحتمل كونه نصلاً

ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وولى العبي والمجنون يخاطب بأداء ما وجب في مالهما منه كالزكاة وضعان المتلف كما يخاطب صاحب البهائم ووضعان ما أنلفته حيث فرط في حفظها لتزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة العبي كماله وصومه الشاب عليها



للمبادئة ان كان نائب القاعد ضمير الصبي فهو سبي فكان الواجب الابرار لوجود  
القبس باحتساب كونه نعمتا للصبي وقد يقال بحمل الواجب اذا اختلف المعنى في  
التقديرين أما اذا كان ما لهما واحدا كما هنا فلا وان كان نائب القاعد الحاد والجورور  
فالتفت تحقيق لان التفت حيث مجموع قوله المثاب عليها بخلافه على الاول فانه المثاب  
فقط ويحمل كونه نعمتا للصبي فيكون مر فوعا وضمير عليها للصبي فيه ما تقدم وقد بقوله  
المثاب عليها بما بالوجه الشبهة في توهم تعلق الخطاب بالصبي والا فالصحة تحقق باستجماع  
ما يعتبر في الفعل شرعا وان لم يتعلق الطلب به **كالمباح** (قوله ليس لانه ما مور بها  
كالبالغ) اعترض بأنه مشعر بأن أمر البالغ بها على للصبي وقته نظر وكذا قوله ليعتادها  
قضىته أن الاعتداع على للصبي وقته نظر أيضا وجواب عن الاول بأن صحة العادة  
تنوقف على الامر بها في الجملة لا دليل أنه لا يصح التعدي بما يؤمر به رأسا ولهذا لو أعاد  
الظاهر منفردا لغيره في فعله أو لا كانت باطلة فيصعب تعليل الصحة للعبادة بالامر بها  
وعن الثاني بأن الاعتداع على ثابتة على الشريعة أي العلماء على الحكم بالصحة والا  
فأحكام الباوي منزوعة عن الحامل والباعث وقوله كصلاته وصومه هذا على مذهب  
الشارح وهو مذهب الامام الشافعي وأما عندنا فاعاشر المالكية فالصبي انما يثاب  
على الصلاة دون الصوم ووفق بشكر والصلاة كل يوم فثب أمرها بخلاف الصوم (قوله  
ويرجع ذلك الخ) يعني أن الظاهر من قول المصنف الاتي والصواب امتناع تكليف  
العاقل الذي هو في قوة الاستئناس من عموم المكلف للعلل للام لا دخله عليه أن ذلك  
تخصيص في عموم الأشخاص وفي التحقيق يرجع الى امتناع تكليف البالغ العاقل في  
بعض أحواله فهو راجع الى التخصيص في عموم الاحوال كذا قرر وقته ان مقام هذا  
ككون اللام في المكلف للاستقرا وقد ذلك موجب لاختلال التعريف الذي يصدق  
حينئذ الاعلى الخطاب المتعلق بفعل كل مكلف ما عدا ما وقع به التخصيص ولا يصدق  
على الخطاب المتعلق بفعل المكلف الواحد كالنبي صلى الله عليه وسلم في خصائصه فالوجه  
جعل آل في المكلف على الجنس ويكون مراد الشاوش بيان الواقع ودفع ما توهم من  
التعريف قصدا الى زيادة القاطنة والافلاش ورواى بيان ذلك هنا لانه استقدم  
التعريف ان كل خطاب تعلق بفعله على جنس المكلف فهو حكم قاله سم (قوله زاد في  
التعريف السابق الخ) اعترض ذلك من وجهين الاول أن من جملة التعريف السابق  
الخليفة السابقة أي قوله من حيث انه مكلف وليست بعد كونه في كلام ابن الحاجب  
كما ترى في قوله في التعريف السابق تسامح الثاني ان هذه الزيادة لا تلزم من جملة  
منه قال الضعيف بعض من يجهل منه خطاب الوضع يرجع الى الاقتضاء والتضييق  
معنى جعل الشيء بمثابة مقتضاء العمل به عنده لجعل الزمان سببا لوجوب الحدو  
ايجاب الحد عند وجوب العمل بها فشرط الصحة البيع جواز الاقتضاء ما يبيع عندها  
وحر منه عند عدمه وعلى هذا القياس فالجواب ان المراد بالاقضاء ما يبيع الصريح

ليس لانه ما مور بها كالبالغ بل  
ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه  
ان شاء الله تعالى ولا يتعلق الخطاب  
بفعل كل بالغ عاقل كما يعلم مما  
سبق من امتناع تكليف  
العاقل والمجاور المكروه ويرجع  
ذلك في التحقيق الى اتفاق تكليف  
البالغ العاقل في بعض أحواله  
وأما خطاب الوضع الاتي  
فليس من الحكم المتعارف كما  
مشى عليه المصنف ومن جعله  
منه كما اختاره ابن الحاجب زاد  
في التعريف السابق ما يشبهه  
فقال خطاب الله المتعلق بفعل  
المكلف بالاقتضاء أو التضييق  
أو الوضع

والضيق والجواب عن الأول أن المراد بالجمعية الواقعة في كلام المصنف وبقول ابن  
الحاجب بالافتقار والتقدير واحد قعر يف المصنف وقعر يف ابن الحاجب مؤداهما  
واحد فماتمر يف واحد لا شأن فصيح قول الشارح زائد في التعريف السابق على أن  
دعوى الزيادة في التعريف لا تنافي النقض منه وعن الثاني بأن مراد الشارح ما يدل عليه  
بجسبه الظاهر من غير احتياج إلى التكلف الذي لا يليق بالحدود (قوله) لكنه لا يشمل  
الح) أجب عن ذلك بأن المراد بالعلق الوضعي أهم من أن يجعل فعل المكلف سببا أو  
شرطا لشيء أو يجعل شيئا سببا أو شرطا لفعل المكلف فدخل ما متعلقه غير فعل المكلف  
كطهارة الميعب سبب لجواز الانتفاع به وكذا والسبب لوجوب الظهور فيه أنه لا يتم في  
الزوال فإنه ليس سببا لفعل المكلف إذ هو سبب لوجوب الظهور لأن يقال أنه سبب له  
بواسطة كونه مما المتعلق به وهو الوجوب ولا يفتي ما فيه من التكلف فتأمل (قوله)  
واستعمل المصنف) السبب ليست للطلب بل مجرد التاكيد أي جعل المصنف بمعنى أطلق  
وقوله كغيره تقوية وسند للمصنف وهو ما على حذف ضاف متعلق بمحذوف صفة  
لمصدر محذوف أي استعمله لا كاستعمال غيره وما حال من المصنف أي استعمل المصنف  
حال كونه مشابها لغيره قاله الأصغر القاني (قوله) للمكان المجازي) افتعاض عن استعمال  
باللام ما لا يتم بمعنى في كماله ناصروا ما لا يتم ضمن استعمال معنى استعمال كالمشابه وأعلم أن  
ثم موضوعه للمكان الحسي البعيد والمصنف قد استعملها في المكان المعنوي القريب  
فيكون فيها تقوي ومن وجهين أما الأول وهو استعمالها في المكان المعنوي فجاء استعماله  
تقريها أن يقال شبه المعنى المقاد من التمر يف المذكور وهو كون الحكم خطابا  
إليه الذي هو له لئلي الحكم عن غير الله تعالى بالمكان بجامع أن كلا محل للكون فيه  
والتردد إليه فإن المعنى محل للتفكير وتردده إليه بلاحظته المرة بعد المرة كما أن المكان  
محل للجسم وتردده إليه بآتيانه المرة بعد الأخرى وطوى ذكر المشبه وذكر اللفظ الدال  
على المشبه به وهو ثم على طريق الاستعارة المصروفة والقرينة اتصال كون المعنى مكانا  
حقيقيا وأما الثاني فجاء مرسل ثم لا يفتي أن تفسيره الشارح لها جها الذي هو من  
اشارات القرية ببيتاني تفسيره لها بعد ذلك الذي هو من اشارات البعيد ويمكن أن  
يقال: أما إذا ولا يهنا إلى قرب المشار إليه لقرب محله ومقامه ثم لا يفتي بذلك إلى بعده واعتبار  
أن المعنى يقتضي بمجرد النطق باللفظ الدال عليه أو باعتبار أن المعنى غير مدرك حسا  
فكانه بعيد (قوله) وبين في كل محل الح) أشاء بذلك أني ثم لا دلالة لها على أن يمين  
مشار إليه بعيد وأما بيان ذاته وحقيقته فبقرينة خارجة تختلف باختلاف المقامات  
مثلا نقول على زيد العلم ومن ثم كرمته فالمشار إليه تعلم العلم ونقول كرمته زيد  
ومن ثم عظمي فالمشار إليه الأكرام وعلى ذلك نفس (قوله) كما سياتي) لا يقال ما هنا من  
جمله الكل ولا يصدق عليه أنه سياتي لأنه يمين هنالا فيمأسيا لأننا نقول ما هنا انما يمين فيما

لكنه لا يشمل من الوضع ما  
متعلقه بغير فعل المكلف كالزوال  
سببا لوجوب الظهور واستعمل  
المصنف مصنفه ثم للمكان  
المجازي كثيرا ومنه في كل محل  
بما يناسبه كما سياتي

يأتي أيضا ضرر ومناخيب ياتيه من هذا الكلام المشغل على الخواثة أعني قوله وبينه في  
 كل محل الخ (قوله فقوله هنا ومن ثم أي من هنا) قوله سبند أو هو يعني، وقوله فأصدر  
 يعني المقبول وقوله هنا متعلق به ومن ثم عطف بيان لقوله يعني مقوله إذا انقسم عن هنا  
 لعظم من ثم لا التعلق به والخبر محذوف بقوله أي من هنا معمول لذلك الخبر المحذوف  
 والتقدير ومقوله الذي هو ومن ثم يقال في بيانه أي من هنا أي يقال في بيانه هذا اللفظ  
 ويصح أن يكون الخبر قولها أي من هذا الصيغ أي مقام قولنا معناه هنا والافتدخول أي  
 في الأصل عطف بيان لما قبلها والتقدير قوله الذي هو ومن ثم معناه هنا والاول  
 أوجه اهم (قوله أي من أجل ذلك) قال العلامة الماصرحل من على التعليل والظاهر  
 عدم تعينه وصحة كونها ابتداءية بل هو أظهر لأن للمكان فيكون من الداخلة عليه  
 لا ابتداء الغاية أظهر من كون التعليل ونسبه أنه مخالف لما أطلق عليه سراح كناية ابن  
 الحاجب من حملها على معنى التعليل في قول ابن الحاجب ومن ثم أخذت في رجن  
 وأطابقهم على ذلك يدل على أنه الأرجح والمعين له لـ الحرف ذلك ما ذكره لا لم يرض  
 رضى الله عنه وسمعه ونسبه من قوله المقصود ومن معنى الابتداء في أن يكون الفصل  
 المتعدي بها شيئا محمدا كالمير والمشي ونسبه وما يكون الجرو وبها الشيء الذي بدأ منه  
 ذلك الفعل فهو سرت من البصرة أو يكون الله محل المتعدي بها أصلا لشيء المتعدي  
 خرجت من الدار إذا يقال خرجت من الدار إذا انفصلت عنها ولو بأقل من خطوطه ولا  
 يعني أن تقول في قول الشارح تقول لاحكم الخ يعني الاعتقاد وان لا يعتقد ليس أمر  
 محمدا ولا أصلا لشيء محمدا لا يتكلم لاداعي اليه فظاهر أن كون ما تيسل هو أظهر  
 (قوله لاحكم الآله) فيه أن يقال إن التعريف المتقدم ليس للحكم على الإطلاق بل  
 نوع منه وهو التكليفي كما أشار به الشارح أو لا وحيد فالتدني تضمنه التعريف أن  
 الحكم الخ وهو هو خطاب الله لأن الحكم مطلقا هو ذلك وهو ما لم يكن له معرفة  
 تقدم هو الحكم الخصوص لا ينتج اعتقاد أن لاحكم على الإطلاق لا يفتقر إلى الذي أفاده  
 قوله فتقول لاحكم الآله الأهم لأن يقال ليس المقصود بديقه ولا حكم الآله سلب الحكم  
 على الإطلاق عن غير الله بل سلب الحكم الخصوص وحيد بديقه ما ذكره المصنف  
 أن سلب الحكم الخصوص عن غير الله يعلم من كون الحكم الخصوص خطاب الله  
 المذكور ويدفع النظر المذكور بديقه في دفعه أيضا لا فاعل بالفرق بين حكم وحكم  
 فإذا اختص به تعالى هذا الحكم الخصوص فكذلك المطلق يختص به أيضا (قوله فلا  
 حكم الخ) أشار بذلك إلى أن مقصود المصنف بقوله ومن ثم لاحكم الآله التمهيد لخلاف  
 المعتزلة بصحيم العقل والرد عليهم وفيه أن يقال إن راد بديقه ولا حكم الآله في الحكم عن  
 غير الله وثابتة بمعنى أن لاحكم الآله فهذا محل اتفاق بين الفريقين إذا المعتزلة لا يوجبون  
 العقل هو الحاكم بل يوافقون تعالى أن الحاكم هو الله تعالى وانما محل النزاع بيننا وبينهم

فقوله هنا (ومن ثم) أي من هنا  
 وهو أن الحكم خطاب الله أي  
 من أجل ذلك تقول (لاحكم الآله)  
 فلا حكم للعقل بشئ

فإن العقل هل يدرك الحكم من غير إرادة الشرع أو لا فنعنيهم نعم لقولهم أن  
 الأفعال في حد ذاتها تقطع النظر عن أوامر الشرع ونواهيهم يدرك العقل أحكامها  
 وتستفاد منه ونعم بالحق الشرع مؤيد لذلك فهو كائناً تلك الأحكام التي أنبأها  
 العقل فلا يصح التمسك بحسنه ذواناً وأدب قوله لا حكم إلا لله في إدراك العقل كما هو المراد  
 فهذا لا يتفرع على ما ندله فلا يقصده قولهم من ثم وإن صح التمسك وقد يجب باختیار الشق  
 الثاني وهو أن المراد بقوله لا حكم إلا لله في إدراك العقل لا حكم أي لا يدرك الحكم  
 إلا من جهة الله وبواسطة خطاب ويدل لهذا قول الشارح في شرح قول المصنف الآتي  
 شرعي أي لا يؤخذ إلا من الشرع ولا يدرك إلا به لحمل حكم الشرع في محل النزاع على  
 الإدراك به فينبغي أن يكون في التمسك بهذا المعنى وسنثبت فلا إشكال في التمسك وكذا في  
 التفرع يجعل المقصود عليه وهو كون الحكم هو خطاب الله على أن معناه لا يدرك الحكم  
 إلا بالخطاب المذكور ولا يؤخذ إلا منه وإنما قال فلا حكم للعقل ولم يقل فلا حكم لغيره  
 مع أنه مفاد المصنف في قوله لا حكم إلا لله تخصيصاً على محل النزاع وإن ذلك الغير مخصص  
 في العقل في الواقع **(قوله مما ساقى عن المعتزلة)** أي من ترتيب المدح والذم عاجلاً  
 والثواب والعقاب أجلاً ومن وجوب شكر المنعم ومن الحظر والاباحة عقلاً في الجميع  
 فيما قبل ورود الشرع **(قوله المجمع)** يعني بعضه أي وهو ترتيب المدح والذم عاجلاً  
 والثواب والعقاب أجلاً وقوله المجمع بالمرتبة لما قال في عن المعتزلة بعضه ببعضه  
 بالحسن والقبح وهو الترتيب المذكور وبعضه لا يعبر عنه بذلك كوجوب شكر المنعم  
 والحظر والاباحة هذا مفاد كلامه ويرد عليه أن كلاماً من الوجوب والاباحة عبراً بالمعتزلة  
 عنه بالحسن وإن الحرمة عبروا بالقبح قال السيد ذهب المعتزلة إلى أن الأفعال في  
 ذاتها مع قطع النظر عن أوامر الشرع ونواهيهم متصفة بالحسن والقبح وأرادوا بالقبح  
 كون الفعل بحيث يستحق فاعله الذم عند العقل والحسن كونه يستحق المدح عنده ثم  
 القبح هو معنى الحرمة والحسن معنى خلافها وهو متفاوت في مراتبه فإن كان بحيث  
 يستحق فاعله المدح وتاركه الذم عند العقل فهو الوجوب والافان استحق فاعله المدح فقط  
 فهو التذنب واستحق تاركه المدح فقط فهو الكراهة أو لا يتعلق بفعله ولا تركه مدح ولا ذم  
 فهو الاباحة اه فاعل المراد بقول الشارح المبرع عنه أي في كلام المصنف **(قوله وما**  
**شارك الخ)** الضمير في شاركه عائد إلى البعض وكذا ضمير عنه وقوله ما يحكم به العقل فاعل  
 شاركه وضميرهم ما يعود إلى الحسن والقبح واعتراض هذا التمسك بأنه يجب حذف قوله  
 عنه لأن التمسك به ما عنه لا يشارك فيه غيره كما هو واضح ويمكن أن يجاب بأن الضمير عائد  
 إلى البعض لا من حيث خصوصه وخصه بل من حيث عمومته أي كونه شيئاً موصوفاً  
 بالحسن والقبح والحكم على حقيقة الصفة لا خصوصها كما يقال علامة الرجل حسنة أي  
 حقيقة الصفة ولو قالوا شارك في الانصاف به ما سلم من هذا التكلف **(قوله للشي)**

مما ساقى عن المعتزلة المعبر عن  
 بعضه بالحسن والقبح ولما شاركه  
 في التمسك بهما عند ما يحكم به  
 العقل وقائلاً به فغير بالحق  
 النزاع فقال (والحسن والقبح)

العمل يقبل والحسن للشيء والقبح لمعه انه المراد اختصار الوضوح المقام واجبا الى آتية  
 قد وصف الشيء الواحد بالحسن والقبح باعتبارين كما يأتي قرينة في الصدق الضار  
 والكذب النافع فان الاول حسن من جهة كونه صدقا فيجب من جهة اضراره والثاني  
 قبيح من جهة كونه كذبا حسن من جهة نفعه (قوله بمعنى ملاعبة الطبع الخ) من اضافة  
 المصدر الى مفعوله أى ملاعبة الشيء الطبع واطافة معنى الملاعبة بيانية أى معنى هو  
 ملاعبة الطبع وكذا القول في قوله ومنافرة فاذا قيل هذا الشيء حسن فعناء الملام الطبع  
 واذا قيل هذا الشيء قبيح فعناء منافرة الطبع ثم ان الباء في قوله بمعنى للملاعبة متعلقة  
 بمحذوف حال من المبتدأ وهو قوله والحسن والقبح على رأى سيبويه والتقدير والحسن  
 ملتبأ بمعنى هي ملاعبة الطبع عقل ومثل ذلك يقال في القبح أو حال من الضمير في المنبر  
 وهو عقل على رأى من لا يجوز شيىء والخال من المبتدأ (قوله وبمعنى صفة الكمال) في  
 الباء واطافة معنى الى صفة ما تقدم في قوله بمعنى ملاعبة ويراد هنا ان اضافة صفة الى  
 الكمال بيانية أيضا أى صفة هي الكمال فالصفة نفس الكمال فنقولنا العلم حسن أى كمال  
 وقولنا والجهل قبيح أى نقص وجمعا يندفع اعتراض العلامة الناصرية بقوله والمراد  
 بالصفة المعنى القائم بالغير لحسن العلم لا لاهو كونه صفة كمال والعلم نفسه صفة كمال فلو  
 قال وبمعنى كونه صفة كمال كان أوفق (قوله وبمعنى ترتب المدح الخ) في الباء واطافة  
 معنى لما بعد ما تقدم في قوله بمعنى ملاعبة الطبع الخ وان أريد بالترتيب سموه بالفعل  
 كان في الكلام مضاف محذوف أى استحقاق ترتب الخ لان اللازم استحقاق الترتب  
 لا نفس الترتب اذ قد يضاف وان أريد به بحيث يستحق ذلك فلا حذف وقوله عاجلا  
 وأجلا ظرفان للمدح والذم والنواب والعقاب الاول والاولى والثاني والاخيرين ويصح  
 جعل الاول دون الثاني ظرفا للترتيب ان أريد به كون الشخص بحيث يستحق النواب  
 على الفعل والعقاب على الترتب أو كان على تقدير المضاف كما تقدم لمصطلح استحقاق  
 الترتب أو الترتب بالمعنى المذكور وهو كون الشخص الخ الا ان واما ان أريد بالترتيب  
 الحصول بالفعل فلا يصح حينئذ كون عاجلا ظرفا له واما الظرف له هو قوله آجلا لان  
 ذلك انما يكون في الآخرة (قوله المبعوث به الرسل) فيه ان هذا القيد مستند لمع ذكر  
 الشرع ولا يصح أن يريده الكشف والبيان لان الشرع أعظم من المبعوث به الرسل لما مر  
 في تعريف النبي والرسول ولأن يريده الاحتراز لان الشرع كما ذكره ذلك سواء كان رسول  
 أو نبي فالوجه ترك هذا التقييد وقد يجاب بان التقييد المذكور جرى على الغالب وبأنه  
 يصح تخصيصه على القول الثالث لما راعى استواء النبي والرسول في أن كلا يعرف بأنه  
 انسان أوحي اليه بشرع وأمر بتبليغه وفي هذا الجواب الثاني نظر فامله (قوله أى  
 لا يؤخذ ولا يدرك الآبه) عطف قوله ولا يدرك على ما قبله من عطف التفسير وحينئذ ففي  
 قوله لا يحكم به الا الشرع مجاز في المسند وهو محكمكم اذا المراد به يدرك الحكم وهو

للشيء (بمعنى ملاعبة الطبع  
 ومنافرة) بحسن المدح وفتح  
 المراد (و) بمعنى (صفة الكمال  
 والنقص) بحسن العلم وفتح  
 الجهل (عقل) أى يحكم به العقل  
 اتفاقا (وبمعنى ترتب) المدح  
 (والذم عاجلا) والنواب  
 (والعقاب آجلا) بحسن الطاعة  
 وفتح المعصية (شره) أى  
 لا يحكم به الا الشرع المبعوث  
 به الرسل أى لا يؤخذ ولا يدرك  
 ذلك ولا يدرك الآبه (خلافه)  
 لامتعة

هر سئل علاقته الزوم وانما يقبل أى لا يدرك الامن الشرع يدل ما قاله جرياعلى  
 ما يقتضيه سياق كلام المصنف (قوله) فى قوله انه على (متعلق بالعامل فى خلافا المحذوف  
 والاصل تخالف خلافا يقولنا انه شرعى المعتبرة فى قولهم انه على (قوله) لى الفعل من  
 مصلحة أو متسدة) فذهب الى حكم العقل على الفعل بالحسن أو القبح لاجل استقلاله على  
 مصلحة أو متسدة حكم بذلك لوسط فنظام ذلك قياس وهو ان يقال مثلا هذا الفعل  
 مشتق على مصلحة وكل فعل اشقل على مصلحة فهو حسن ينتج هذا الفعل حسن فيكون  
 هذا الحكم نظرا بانه سيجب بعد ذلك الحكم المذکور الى نظرى وضرورى من تقسيم  
 الشئ الى نفسه والى غيره والجواب ان الحكم لوسط لا ينافى الضرورة مطلقا وانما  
 ينافى اذا كان بترتيب المقدمات والانتقال منها الى المطالب المقتضى ذلك تأخر العلم  
 بالمحكّم المطالب عن القياس وأما ما لا يكون كذلك بان كان معلوما بدون الترتيب  
 والانتقال المذکورين فلا كالضروريات التى قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج  
 الا ترى الى هذا فانه حكم ضرورى مع أنه بوسط وهو انقسامه بمساويين وينتظم ذلك  
 قياس هو قولنا الاربعة متعددة منقسم بمساويين وكل عدد منقسم بمساويين زوج  
 وقد صرحوا بان الضروريات قد تقتاج الى وسط بدون حركة وفكر فلهذا جع (قوله) أى  
 يدرك العقل ذلك تفهيمه بانه حكم العقل (قوله) كس الكذب النافع وقبح الصدق  
 انصار) أى نظرا الى الاول لجهة النفع دون الكذب وفى الثاني لجهة الاضرار دون  
 الصدق وقوله وقبح العكس أى قبح الكذب النافع وحسن الصدق الضار أى نظرا الى  
 الاول لكونه كذا بدون جهة النفع التى اشقل عليها وفى الثاني لكونه صدقا قاصح قطع  
 النظر عن الذى اشقل عليه من الاضرار (قوله) وباستعانة الشرع) عطف على قوله  
 بالضرورة أى قادر ان الحسن والقبح فى هذا القسم موقوف على كشف الشرع عن  
 الحسن والقبح بأمر من وجهه وأما كشفه عنهم فى القسمين الاولين فهو مويد لحكم  
 العقل بهما اما بالضرورة والنظر فلهذا يدرك ذلك باستعانة الشرع مراده ادراكه  
 بعد مجيئ الشرع ان فى الفعل جهة حسن أو جهة قبح فقد استعان بالشرع فى  
 ادراكهما التوقف ادراكهما على ورود الشرع (قوله) خبر مبتدأ محذوف (الخ) انما  
 جعله خبر مبتدأ محذوف لكونه لا يصح كونه خبرا عن الحسن والقبح لعدم التظاير  
 بين المبتدأ والخبر لكونه مفردا والخبر عنه شيئا من وقوله كل منهما أو كلاهما أشار  
 بالماثلين الى تقدير المبتدأ مفردا والفظا ومعنى وهو قوله كل منهما أو مفردا فى اللفظ فقط  
 وهو قوله وكلاهما (قوله) الانسب كما قال) بيان حكمه الاقتصاد على هذا التقابل دون  
 عكسه (قوله) فان العقاب منهم (الخ) لا يضى أن هذا التقابل انسيب لتقابل الثواب  
 دون مقابل المدح فلا يضى في تميم ما شارف من ملاحظة انما تناسب ايثاره مقابل الثواب  
 بالتركيب انما يناسبه وهو مقابل المدح الذى هو القم المناسبة بينهما (قوله)  
 لا يضل ولا يقبل الزيادة) فهو اخصر بهم والصدق فكان الانسب عند ادراكه الاقتصار

فى قوله علم انه على أى يحكم به  
 العقل لى الفعل من مصلحة  
 أو متسدة بهما حسنا وقبحه  
 عند الله أى يدرك العقل ذلك  
 بالضرورة كحسن الصدق  
 التافع وقبح الكذب الضار  
 أو بالنظر كحسن الكذب التافع  
 وقبح الصدق الضار وقيل  
 العكس وبجمل الشرع مؤكدا  
 لذلك أو باستعانة الشرع فيما  
 شئ على العقل كحسن صوم آخر  
 يوم من رمضان وقبح صوم آخر  
 يوم من شوال وقوله كغيره على  
 وشره خبر مبتدأ محذوف أى  
 كل منهما أو كلاهما وتركه كغيره  
 المدح والثواب للعلم بهما من  
 ذكرهما بل هو الانسب كما قال  
 بأصول المعتزلة فان العقاب  
 قد هم لا يفضل ولا يقبل الزيادة  
 والثواب بقليلها وان لا يفضلية  
 أيضا

على أحد الأمرين إثباته بالذات كمنزته باعتباره معتمد (قوله) وشكر النعم واجب  
بالشرع هذه المسئلة ذكرها أهل السنة بعد التي قبلها على سبيل الترتيل مع المعئلة أي  
تترتبا معكم إلى أن العقل يدرك الحزن والقيح بالمعنى المتقدم لكن يلزم أن لا يكون  
الشكر عقليا فان العقل اذا خي وقفته لم يدرك فيها حسن بالمعنى المتقدم لان المسئلة  
المشغل عليها الشكر اما أن تكون راجعة لثمت شكره الى الشاكر والاول باطل لان  
الرب قدس من وقع الى عن أن يتنفع بشكرنا كراه عبادته بما يكف وقد ثبت له الغنى  
المطلق ولو كان يتنفع بذلك لزم انتقاره الى ذاته والزم بحالة كذا المزوم واما الثاني  
فان النعمة الواصلة الى الشاكر بالنسبة لمسه وهو لله تعالى من ان الدنيا  
يخافها لا يتاوى عند قلبه جناح بعوضة كما ثبت في الحديث لا شيء في الدنيا  
شكر ابل بالقياس على الشاهد بما وجب الشكر عليه سرور لنا كرا ترف ان تحو  
السلطان لو أعطى شخصا فلسا فتمسكه في ذلك بما من الناس كان شكره في ذلك  
موجبا له فوبته لمانه من الازدياد بالمعنى فلو ان الله امرنا بالشكر على النعم مطلقا  
لم يكن الشكر واجبا فهو انما وجب بالشرع لا بالعقل وقد ترو هذه المسئلة من الحنوب  
على أتم وجهه واما المصنف لها على هذا الوجه لا تظهر لفائدة لانهم اعتادوا كروا هذه  
عقب التي قبلها على سبيل الترتيل على طريق أهل الجدل وكلام المصنف لا يعتمد ذلك وقد  
أجاب العلامة سم عن المصنف بما أطال به بلاطائل بقته (قوله) وهو الشاكر (الخ) أشار  
بذلك الى أن موضع المسئلة الشكر العرفي لا قاله المسئلة الكلية من أنه العرفي راد  
بذلك على الشارح وحمل الشهاب كلام الشارح على العرفي رد بان الشارح اعتبر كون  
الثناء لاجل الانعام والشكر العرفي لا يعتبر فيه ذلك لا يقال اطلاق الثناء على فعل غير  
الإنسان مجاز والحدود من عنه لا نقول الحق أن الثناء لا يخص بالإنسان تعبر به  
بالإنسان بما يشمر بتعظيم المنعم لاجل انعامه ولحق سلم اختصاص الثناء بالإنسان فنقول  
انما يمنع العرفي في الحدود اذا لم يقترن بالقرينة الواضحة وقد اقترن به هنا وهي تقسيم  
الثناء الى هذه الاقسام ذكرها الجواب الآخر سم والاول هو الاول فتأمل (قوله)  
لانعامه لتبيل للثناء قال الشهاب أخذ من تعليق الحكم بالمشق في قول المصنف  
وشكر النعم واجب وهو يشمر بعلية الوصف للحكم كما تقرر وقال سم لاحاجة الى ذلك  
لان الانعام معتبر في مفهوم الشكر فهو مأخوذ من لفظ الشكر من غير حاجة الى اثباته  
الى الترتيب المذكور وهو حسن (قوله) بالخلق اعترض بأن حقيقة الخلق لايجاد وهو  
نوع من الانعام فلا يصح أن يتعلق به وأجيب بان الخلق بمعنى الخلق وعلمه فالزلف في  
كلامه بكسر الراء وفيه أن الاعتراض وجوابه صبيان على أن الباطنة الانعام حتى  
يكون الخلق بمعنى الابداء منعما به مع أنه فرد من افراد الانعام وهو غير متعين لخواص  
كونها الملازمة أي لانعامه الملابس لايجاد ملازمة الكلية لمنزته فاندفع ما يقال ان

(وشكر النعم) أي وهو الثناء  
على الله تعالى لانعامه بالخلق  
والزلف والصلة وغيرها بالقلب

الإيجاد نفس الانعام والنشئ لا يلبس نفسه أو للسمية والمعنى لانعامه بسبب الإيجاد  
 أي لاجل أنه أنعم بسبب أنه أوجد فإيجاده سبب تحقق انعامه أي يحقق هذا الخبر فان  
 تحقق الخاص سبب تحقق العام ولأن تحقق النوع سبب في تحقق الحقيقة الكلية وعلى  
 هذا يضبط الرزقي بفتح الراء مصدر كالتعلق إلا أن هذا لا يناسب قوله والعصاة فاما أن يحصل  
 قوله والعصاة على حذف المضاف أي واعطاء العصاة أو رادها التصحيح على أنه يصح كون  
 البناء صلة معضاً للتعلق على مصدرية وكذا ما بعده على أن يراد بالمصدر الحاصل به  
 واستعمال المصدر في الحاصل به شائع كثير وسينفذ لا إشكال في صحة التعلق (قوله)  
 بأن يعتقد أنه تعالى وليها أي مولع استعمال الفعل بمعنى اسم الفاعل والمراد أنه مولعها  
 لا غيره بمعية القيام أو رديان الاعتقاد من مقولة الاتعمال وهو اضطراب في فلا يخلق به  
 الحكم الذي هو الإيجاب لأن الأحكام انما تعلق بالافعال الاختيارية فالحكم هنا ما  
 يتعلق بأسباب الاعتقاد المذكور كالنظر في كلامه المقتضى تعلق الإيجاب بالاعتقاد  
 المذكور تاسع وفيه نظير بين فاء القول المنصور أن الاعتقاد من مقولة الكيف لا من  
 مقولة الفعل ولا الاتعمال ولا الإضافة كما قيل بكل وقد صرحوا بأن المراد الفعل في  
 قوامه لا تكليف الإفعال اختيارياً ما قابل الاتعمال فيدخل الاعتقاد حينئذ في الفعل  
 بقى أن يقال إن في قوله بأن يعتقد الخ إشعاراً بأن المنعم عليه إذا أنعم على المنعم بغير ما يفهم  
 صدور تلك النعمة عنه لا يكون ذلك شكراً أو في قوله بأن يتحدث بها إشعار بذلك أيضاً  
 وهو خلاف ما يفهمه تعريهم الشكر بأنه فعل بقى عن تعظيم المنعم بسبب انعامه من أن  
 المعترف بالشكر كون الشئ لاجل الانعام وإن لم يكن فيه دلالة على صدور تلك النعمة  
 من المنعم ولذا قال الثوري وإدلهيهم صرحوا بأن الشكر بالجنان اعتقاد انصاف المنعم  
 بصفات الكمال أو اعتقاد أنه صفة الانعام وأنه وفي التمتع بمقابله انعامه وجوابه  
 حل قوله بأن في الموضوعين أي قوله بأن يعتقد وبأن يتحدث على الفعلين كما هي قاعدة  
 بعض مشايخ الشارح من التامعة وسينفذ فة الأساليب في الموضوع الثالث أي  
 قوله كان يخصص لغير التقين لانه لما كان التمام للقلب واللسان منحصراً فحذف ذكره أي  
 بما التصويراً بقية ذلك ولما كان التمام لا كان غير منحصراً في الموضوع أي بالكاف  
 المفيدة لذلك كقولها التفتيل وهو سبق الإشكال بقى شئ آخر وهو أن يقال كل شئ يشاء فعل  
 خضوع لله تعالى إذا لا يكون شئ إذا كان خدمة لله تعالى وكل خدمة خضوع فما  
 اقتضته الكاف من أن فعل الأركان لا يخصص في الخضوع ممنوع ويمكن أن يجاب بعمل  
 الخضوع على نوع خاص منه وهو سكونه امتلا كما يشاء ليدعى المولود من تكسيف  
 اليدين والأطراف بالراحي والعينين أو يقال المكاف استقصائية وهذا غاية ما ياتى  
 في الجواب (قوله واجب الخ) فيه أن مقتضاه أن ترك الشكر بالمعنى المتقدم يأثم  
 وهو صريح الشارح أيضاً بقوله لم يسلطه دعوة أي هو خلاف ما يفهم من القروع

بأن يعتقد أنه تعالى وليها  
 بأن يتحدث بها أو غيره كان يخصص  
 له تعالى (واجب بالشرع  
 لا العقل)



بل المقهور منها انه لا اثم على من ترك السكر وغفل لمطلقا عن كون الله مولد الذم ولم يتحدث بها ولا لاحظ الخوض فيه تعالى (قوله دعوة تبي) الانسب بالدعوة كذا الرسول لانه الذي يدعو وان اخاذ كذا الدعوة في الكلام في قوله بهد الرسول مع ان البعثة تنبيهه والمجواب بأنه تفقن ليس بذلك (قوله ولا حكمه ووجود الخ) لما كان متعلقا بالخبر يحتمل انه من مادة الوجوه فيقيدنا بغيره نفس الحكم قبل الشرع وانه من مادة تبي الوجوه كالمعلم فلا يقيد ذلك بل يحتمل معه وجود نفس الحكم قبل الشرع لان المتني علمه فقط فلا يتم الرد على الممتزة كان محتاجا الى بيان ذلك المتعلق ولا يقال المتعلق اذا كان كوننا ما يجب حذفه لانه قول الشارح انما اشار الى ان المتعلق هذا فهو اشارة الى تقديره لان مراده ان هذا المتعلق يذكو ولا يذف فهو بمنزلة ان يقول وان لم يمتنع عليه محذوف تقديره موجود وفي تقدير الشارح المتعلق المذكو وقبل الطرف اعمى قول المصنف قبل الشرع دليل على ان الطرف متعلق بانتهى المحذوف لا يذكو الحكم ويدل على ذلك انه لو تعاقبه كان منصوبا من الاله عليه بالاضافه حينئذ مع ان المعروف في لغة المتن يثاره على الفصح اللهم الا ان يكون جاريا على رأى البغداديين المجوزين نسب الشبهة بالاضافه مع اسقاط تنوينه وجعله ظاهرا لما عطي ولا معطى لما منع وعلى هذا يصح التعلق المذكو ويقدروا متعلقا بالخبر ونحوه عن الطرف (قوله) انما البعثة لاحد من الرسل صفاته وصورا المشتهة بما قيل جميع الرسل ومن ثم قيل تقديره التبرع بذلك تقديره على وجود الحكم في شرعي لم يوجد قبله رسول ويجب بان اول الرسل آدم على نبينا وعليهم افضل الصلاة والسلام (تنبيه) قوله ولا حكم قبل الشرع ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الاصول والفروع فمن لم يسمع دعوة تبي لا يجب عليه توحيد ولا غيره واختلف في اهل الفترة كالعرب من امة طاع وسلمة سيدنا اسمعيل عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام الى زمن نبينا صلى الله عليه وسلم هل هم مخاطبون في هذه الملة التي هي مدة الفترة بعقائد التوحيد ام لا واما عدم تكليفهم بالفروع فمحل اتفاق ذهب الى الاول جماعة قائلين انهم وان لم يبلغهم دعوة تبي مرسل لهم فقد بلغتهم دعوة من ارسل اليهم كسيدنا موسى وهررون وسليمان وداود وغيرهم صلوات الله عليهم اجمعين فمن كان منهم مذابى ونظروا ولم يتقدم دينافه وكافروا ذابوا دعوة كانت الى الله وتركوا ان يستدل بحقه على صحتها وهم من اهل الاستدلال والنظر كان معراضا عن الدعوة فهو كافروا وهذا صريح في ثبوت تكليف كل احدا بالايمان بعد وجود دعوة لاحد من الرسل وان لم يكن مرسل اليه وفي تعذيب اهل الفترة بترك الايمان والتوحيد وهذا اعقده الثوري في شرح مسلم حيث قال في حديث مسلم ان من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الاوثان فهو في النار وليس في هذا مأواخذة قبل بلوغ الدعوة فان هؤلاء هم سكانا بلغتهم دعوة سيدنا ابراهيم وغيره عليهم الصلاة

فمن لم تبلغه دعوة نبي لا اثم  
بتركه خلافا لامة تبي (ولا حكم)  
موجود (قبل الشرع) اي البعثة  
لاحد من الرسل

والسلام وإلى الثاني جمهور الاشاعرة من المتكلمين والاصوليين والفقه الشافعية  
وأجابوا عما يحسم من تعذيب جماعة من أهل الفترة بأنه خبر آحاد لا يعارض القطع بعدم  
تعذيبهم وبأنه يجوز أن يكون تعذيب من صح تعذيبه منهم لأمر يختص به بقضي ذلك  
عليه الله ورسوله نظير ما قيل في الحكم بكفر الغلام الذي قتله الخضر عليه السلام مع صباه  
ولمادات القواطع على أنه لا تعذيب حتى تقوم الحجة علمنا أن أهل الفترة غير معذبين  
(قوله لا تنفاه لازم حيث قد) أي حين لا شرع فهو ظرف للاستفهام وعلمنا واستفهام لازم  
يوجب استفهام المازوم وقوله من ترتب الثواب والعقاب بيان لازم وأورد أن ترتب  
الثواب والعقاب ليس لازما لكم لأنه ينفك عنه إذ قد يتحقق الواجب بعد البعثة  
ولم يتحقق الثواب والعقاب كأن يدخل وقت الظهور مثلاً ولم يتلبس الشخص بصلاته بعد  
فقد يتحقق الحكم وهو وجوب الظهور ولم يتحقق ثواب ولا عقاب وإضافه هذا الدليل  
بتقدير علمه أعماقاً يعني لنفي ما كان ملزوماً للثواب والعقاب دون غيره كالإباحة مع أن  
المقصود نفي الجميع وإضافه معتلة أن يعنى كون ما ذكرنا ملزماً لمطلقاً لجواز أن يكون  
لازماً بشرط وجود البعثة فلا بدليل استفاده قبلها على استفاه الحكم وأجيب عن الأول  
بأن المراد ترتب استحقاق الثواب والعقاب في العبارة حذف المضاف وذلك لازم لتحقق  
الحكم أو يراد بالترتب الاستحقاق بمعنى أنه يلزم من تحقق الواجب مثلاً كون الفاعل  
بحيث أن فعل استحق الثواب وإن ترك استحق العقاب وهذا متحقق بعد البعثة غير  
متحقق قبلها وعن الثاني بأنه لا قائل بالترقب فاذا اتفق ملزوم الثواب والعقاب اتفق غيره  
وإضافه قد تقدم أن الطلب غير المأزوم والتخصيص تابعان في الوجود للطلب المأزوم  
وفي الاستفاه أيضاً وعن الثالث بأن المعتلة لزعموا أن ذلك لازم مطلقاً حيث أثبتوا  
الاثم قبل البعثة على ما دل عليه قول الشارح لا ياتهم بتركه خلافاً للمعتلة وإذا كان لازماً  
مطلقاً عندهم فاستفاده قبل البعثة كادلت عليه الآية يدل على استفاه ملزومه وهو الحكم  
قبلها (قوله بقوله تعالى وما كنا معذبين إلخ) قال الأصمعي في شرح الحصول وإعوان  
الاستدلال بالآية يتم إذا كان مقصودنا غلبة الظن في المسئلة فإن كانت المسئلة علمية  
فلا يمكن اثباتها بالدلائل الظنية ثم أورد أن المراد من الرسول في الآية العقل للمالكين  
الآية ذات على نفي تعذيب المباشرة ولا يلزم منه نفي مطلق التعذيب للمالكين  
ليس في الآية دلالة على نفي التعذيب قبل البعثة عن كل الذنوب للمالكين لا يلزم من نفي  
المؤاخاة قبل البعثة استفاه الاستحقاق لجواز سقوط المؤاخاة بالمعصية ثم أجاب عن  
الأول بأن حقيقة الرسول النبي المرسل والاصل في الكلام الحقيقة وعن الثاني بأن  
شان العظيم التقدير تعبير عن نفي التعذيب مطلقاً بنفي المباشرة وعن الثالث بأن تقدير  
الكلام وما كنا معذبين أحداً يلزم من ذلك استفاه تعذيب كل واحد من الناس قبل  
البعثة وذلك هو المطلوب لأن انحصار لا يقول به وعن الرابع بأن الآية تدل على استفاه

لا تنفاه لازم حيث لم ترتب  
الثواب والعقاب بقوله تعالى  
وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا  
أي ولا نميتهم فاستغنى عن ذكر  
الثواب بذكر مقابله من العذاب

التعذيب قبل البعثة وانهاء التعذيب قبل البعثة ظاهر ايدل على عدم الوجوب قبل  
 البعثة في ادعى ان الوجوب ثابت وقد وقع التجاوب وزعم الذنب بالمغفرة فعليه البيان  
 (قوله الذي هو اظهر في تحقق معنى التكليف) أى لأن دلالة العقاب على وجود معنى  
 لفظ التكليف ان لم تكن الاضافة بيانية ومعنى هو التكليف ان كانت بيانية اظهر من  
 دلالة التواب عليه لأن العقاب لا يكون الا عن ترك شيء ملازم به من فعل أو تركه والتواب  
 يكون على فعل ذلك تارة وعلى غيره التابع في الوجود للملازمة أخرى وما يدل على شيء  
 بلا واسطة اظهر مما يدل عليه تارة بلا واسطة وتارة بما (قوله وانقاء الحكم الخ) هذا  
 جواب عما يقال كيف يقال لاحكم قبل الشرع مع أن خطاب الله الذي فسر به الحكم  
 قديم فاجاب بأن الحكم خطاب الله الخ فهو مركب من أمور فاذا اتفقت واحدتها اتفقت  
 هو والتعلق التخييري برسمه وهو منتقب قبل الشرع فثبت الحكم فانه العلامة  
 الناصر أى والحكم على هذا احداث لان المركب من القديم والحادث حادث (قوله  
 بل الامر اى الشأن الخ) قال العلامة الناصر الشأن والقصة هو الحديث المطابق  
 لما في نفس الامر ولا يخفى برهن الشأن ولا يفسر الا بجملة صادقة عليه فقول المصنف  
 موقوف لا يصح أن يكون خبرا عن الشأن حيث ذيل هو خبره بخلاف أى الشأن في وجود  
 الحكم هو موقوف أى الوجود موقوف وهو صادق على الشأن فيصح أن يكون خبرا به  
 بخلاف مجرد قوله موقوف الى الوجود لا يصح أن يقال الشأن موقوف بل الموقوف  
 وجوده لا نفسه اهـ (قوله اشارة بهذا) أى بقوله بل الامر موقوف أى في حال  
 بالوقف لم يرد معنى لا تدري هل الحكم ثابت قبل البعثة أو لا بل اراد أن وجوده متوقف  
 على ورود الشرع (قوله اذ توقف الحكم على الشرع) قيل عليه ان هذه العبارة  
 تضمنت توقف الشيء على نفسه لان الحكم عام فهو شامل لجميع الاحكام والاحكام  
 هي الشرع واجيب بان المراد بالشرع هنا البعثة كالتوقف على الشرع ففسره بها  
 (قوله مشتمل عليه) أى محتو عليه احتواء المزمع على لازمه لا احتواء الكل على  
 أجزاءه اذ من البين ان الانتفاء قبله والوجود بعده خارجان عن مفهوم توقف الحكم  
 على الشرع لا زمانه (قوله وحكمت المعتزلة العقل) فعل بالي للتصديق كقولنا حتررت  
 العبد أى صيرته سراو يأتى لنسبة الفاعل الى الفعل كقولنا فسقته أى بسببه لا فسق  
 والمخفى الا قوله ههنا لا يصح قطعان المعتزلة لم يصروا العقل كما اذنا فثان منا ومنهم  
 ان الحكم هو الله لا غيره كما تقدم والمعنى الثاني يصح هنا ويكون نسبة العقل الى الحكم  
 من حيث كونه مدركا له والحاصل ان ما يفهم من ظاهر قوله وحكمت المعتزلة العقل غير  
 مراد قطعاً وانما المراد انهم جعلوا العقل مدركاً للحكم وقد يقال ان هذا اعمى قوله  
 وحكمت المعتزلة العقل مكرر مع قوله الماروي بمعنى ترتب الهم عاجلا والعقاب اجلا لشرعي  
 خلافاً لمعتزلة فانه ينضم تحكيم العقل عند المعتزلة وترتيب بان هذا اعم مما تقدم لشموله

الذي هو اظهر في تحقق معنى  
 التكليف وانتفاء الحكم الذي  
 هو الخطاب السابق بانتفاء قد  
 منه وهو التعلق التخييري (بل  
 الامر) أى الشأن في وجود الحكم  
 (موقوف الى وروده) أى الشرع  
 اشارة بهذا كما قال في انه مراد  
 من خبرنا في الافعال قبل البعثة  
 بالوقف فليس غنائها لمن في منا  
 الحكم فيما قبل هذا الانتقال  
 من غرض الى آخر وان اشتمل  
 على الاول اذ توقف الحكم على  
 الشرع مشتمل على انتفاء قبله  
 ووجوده بعده (وحكمت  
 المعتزلة العقل)

جميع الأفعال واختصاص ما تقدم بالواجب والمستدوب والهرم فإله العلامة الناصر  
 وأيضا فقيل هذان يادة على ما تقدم من وجه آخر وهو تفصيل مذهبهم بقوله فان لم يقض الخ  
 فإله سم (قوله في الأفعال) المراد بالأفعال ما يعم فعل اللسان والقلب كالاعتقاد والجوارح  
 لما تقدم من أن المراد بالفعل الذي هو مناط التكليف ما يقابل الأفعال (قوله فاقضى  
 به) ما واقعه على الحكم ثم يعمل كونه ما هو موصوفه لا كونه شريطة والمعنى على الأقل  
 فالحكم الذي قضى به العقل وعلى الثاني فأى حكم وقوله فاقضى به مبتدأ وقوله لا في  
 فامر قضائه الخ خبر أو خبر وجزاء شرط على احتمالي ما وساقى فجملة ذلك والمراد بالقضاء  
 ادراك ثبوت ذلك الحكم كالأباحة والوجوب لذلك الشيء فالجواب في الحكم الذي  
 أدركه العقل بثبوت ذلك الشيء أو فأى حكم أدرك العقل بثبوت ذلك الشيء (قوله في شيء  
 منها) أى فعل من تلك الأفعال (قوله ضر وري) يطلق الضرورى على المكروه عليه وعلى  
 ما لا قدرة على فعله و تركه على ما ذهبوا إليه المدعى تاما ومن المعلوم ان الضرورى  
 بالمعنيين الاوّل لا يتعلق به حكم البتة كإساقى في قول المصنف والصواب اشتاع  
 تكليف العاقل والمباح الخ فليس الا للمعنى الثالث وظاهره تشبهه بالتنفس في الهواء ارادته  
 وحديثه فهو ضرورى معه فروع اختيار حتى يصح تعلق الحكم به ولا ينصرف حكمه  
 في الإباحة بل يكون واجبا كما اذا ترتب على تركه هلاك أو شدة أذى بل هذا مقتضى  
 كون الضرورى المراد هنا مبدءا والحاجة المدعى تاما وقد يكون مندوبا اذا ترتب  
 عليه مصلحة أى على فعله ولم ترتب مشقة على تركه فالمراد بالإباحة في كلامه حينئذ الاذن  
 الصادق بالوجوب لجعل الشارح المنقسم الى الاقسام الاختيارى دون الضرورى الذى  
 ذكره غير صحيح بل جعله مبالا للاختيارى ممنوع لما تقدم والحاصل أنه يقال للشارح  
 ان أردت بالضرورى المكروه عليه أو ما لا قدرة على فعله وتركه فلهذا لا يتعلق به حكم أصلا  
 لان الحكم لا يتعلق بالإبادا لأفعال الاختيارية كما هو مقرر وكإساقى في كلام المصنف أيضا  
 وان أردت به ما تدعو الحاجة إليه دعاء تاما فخص حكمه في الإباحة ومقابلته  
 بالاختيارى كل منهما غير صحيح لما تقدم من أنه ينقسم الى الإباحة وغيرها وأنه اختيارى  
 فأصواب عدم ذكره الضرورى لانه الاوفق بقصرهم الاحكام على الأفعال الاختيارية  
 ولما لا يدرك قسم الضرورى العسدى في كفايه الموافق وشرح ابن الحاجب فإله العلامة  
 الناصر مع زيادة ابضاح يقتضيه المقام (قوله لخصه وسمه) أى لخصه ذلك الاختيارى  
 لا لكونه من جملة الاختيارات فقط بل لأمر اختصاصه به وهو متعلق بقضى والمعنى عليه  
 حيث أن منشأ فضائمه لا حيلة أمر يختص بذلك الشيء من مصلحة أو مقسدة أو إتمام ما  
 وليس متعلقا بقوله اختيارى كما جوزه بعضهم مستدلا بقول الشارح بعد الاختيارى  
 لخصه ولا دلالة له على ذلك بل قوله لا في لخصه وسمه يتعلق بقوله ينقسم للاختيارى  
 وهو موافق للمعنى لثبوت بقضى تأمل (قوله فامر قضائه فيه ظاهر) فغير قضائه

في الأفعال قبل البعثة الخاقضى  
 به في شيء منها ضرورى كالتنفس  
 في الهواء واختيارى لخصه  
 بأمر أدرك فيه مصلحة أو مقسدة  
 أو إتمامه فامر قضائه فيه  
 ظاهر وهو ان الضرورى مقطوع  
 بإباحته والاختيارى لخصه  
 ينقسم الى الاقسام الثلاثة  
 الحرام وغيره

يعود الى العقل والضمير المحرور وبقي يعود الى الشئ والمراد بالامر التفصيل بليل قوله  
بعده وهو ان الضرورى الخ فانه بيان للامر وفي الكلام مضاف محذوف أى مقضى  
قضاؤه والتقدير حينئذ تفصيل مقضى قضاؤه فيه ظاهر وهذه الجملة خبر عن اسم الشرط  
الرافع مبتدأ أو جوازاً أو خبر عن المبتدأ وهو قوله بمقتضى الخ وعلى كل فالجملة خالية من  
ضمير يربط الخبر بالمبتدأ فان ما في قوله بمقتضى الخ عبارة عن الحكم كما ترى ولا ضمير في الجملة  
الرافعة خبراً وأما قوله فأمر قضاؤه الخ، ودان الحكم فيقدر في الجملة ذلك ليحصل الربط  
والتقدير حينئذ فأمر قضاؤه فيه وبه يستقيم الكلام (قوله) لانه ان اشقل على مقسدة  
فعله الخ لا يخفى أن الضمير المضاف اليه في قوله فعله عائد على الفعل لكن المراد من  
الفعل المضاف المعنى المصدرى ومن المضاف اليه الحاصل به فلا اشكال حينئذ في إضافة  
انفعل الى ضمير الفعل لاختلاف معنى المضاف والمضاف اليه لكن في عبارة تيسر لانه  
جعل المشغل على المصلحة والمفسدة الفعل المضاف الذى أريد منه المعنى المصدرى كما  
هو صريح قوله لانه ان اشقل الخ مع أن المشغل على المصلحة والمفسدة هو الفعل بالمعنى  
الحاصل بالمصدر الذى هو متعلق المصدر وهو المضاف اليه لانه الذى يتصف بالاشتمال  
المذكور ولكونه وجودياً بخلاف الفعل بالمعنى المصدرى فلا يتصف بذلك لعدم كونه  
وجودياً بل هو اعتبارى لانه عبارة عن تعلق القدرة بالقدر كما تقدم بيان ذلك بآتم  
وأوضح مما هنا فرأى أنه ورد على هذا التقسيم أن تعريف كل من المندوب والمكروه  
غير مانع لصدق تعريف الأول بما اشقل على مصلحة فعله على الواجب لاشتمال فعله على  
المصلحة وصدق تعريف الثانى بما اشقل على مصلحة تركه على المحرم لاشتمال تركه على  
المصلحة وأورد أيضاً على تعريف المباح بقوله وان لم يشغل الخ أنه ان أعاد ضمير يشغل على  
الفعل الذى الطرفين كما هو الظاهر كان صادفاً على المكروه لأن المكروه لم يشتمل فعله على  
مصلحة ولا على مقسدة وان أعاد على أحد الطرفين المتعاطفين باقى كلامه وهما الفعل  
والترك فان كان العائد عليه الضمير الطرف الاول أعنى الفعل كان صادفاً على المكروه كما  
تقدم لا ترى كيبه حينئذ وان لم يشغل فعله على مصلحة ولا مفسدة فمباح والمكروه كذلك  
لم يشغل فعله على مصلحة ولا مفسدة وان كان العائد عليه الضمير الطرف الثانى أعنى الترك  
وكان الترك كيباً هكذا وان لم يشغل تركه على مصلحة ولا مفسدة فمباح كان صادفاً على  
المندوب لانه لم يشغل تركه على مباح هذا أيضاً ما أشار به العلامة الناصر وعلامة  
التهامى في هذا المقام وأجاب العلامة تميم عن اليراء الاول بأنه قد حذف من تعريف  
كل من المندوب والمكروه قيد لا يقتضيه مستفاد من ذكر مقابله لأن وصف أحد المتقابلين  
بشئ في مقام تعيينه قرينة ظاهرة في اختصاصه به واختاره عن المقابل الآخر والمحذوف  
بقرينة كالتأنيث فقولنا في أحد المندوب أى وعلى مصلحة فعله أى ولم يشغل تركه على مقسدة  
تخرج الواجب وقوله في تعريف المكروه أى وعلى مصلحة تركه أى ولم يشغل فعله على

لانه ان اشقل على مقسدة فعله  
تغريم كالتلم أو تركه واجب  
كالمندوب أو على مصلحة فعله  
كالمندوب كالأحسان أو تركه مكروه  
وان لم يشغل على مصلحة أو  
مقسدة فمباح

مفسدة تفريح الحرام وأجاب عن الإراد الثاني بأن الضعيف قوله وإن لم يشغل يعود على كل من الفعل والترك أي وإن لم يشغل كل من فعله وتركه على مصلحة ولا على مفسدة فباح وحينئذ فلا يشغل الإباح ولا يحق أن كلام الجوابين تكلف في موضع مقام التعريف المبني على البيان والإيضاح (قوله فإن لم يقض العقل الخ) قال الشهاب هو سبب جزئي لأن ليس بعض سبب السلب الجزئي وقال العلامة الناصر المراد منه السالبة الجزئية لاما يؤخذ من ظاهر العبارة من العموم وقوع النكرة وهي بعض في سياق النفي (قوله بخصوصه) متعلق بيقض أي فإن اتفق قضاء العقل في شيء لأجل خصوص ذلك الشيء أي اشتبه على خصوصية هي المصلحة أو المفسدة أو اتفقا وهما بأن لم يدرك فيه شيئا من ذلك فالنفي الحكم المتعلق بالخصوص لا يطلق الحكم فلا ينافي وجود الحكم من حيث العموم أي عموم الدليل لذلك الشيء الذي يراد الحكم عليه ولغيره فأراد الشارع بقوله بخصوصه دفع ما يتوهم من التناقض في ظاهر عبارة المصنف لأن قوله فإن لم يقض يفيد نفي الحكم وقوله فثالثها يفيد إثباته (قوله بما تقدم) أي وهو المصلحة والمفسدة في الفعل والترك أو اتفقا وهما بينهما (قوله في قضائه فيه لعموم دليله) أي قضائه في ذلك البعض لعموم دليله أي دليل المقضي به إذا الدليل اعتمادا لمقتضى به الذي هو المدرك بالعقل وقضائه إدراكه قاله الثاني دليله للتضاد بمعنى المقضي به وألحقه به المقدرا ضاقته للقضاء ولا بد من مضاف آخر محذوف أيضا والأصل في تعيين مقضي قضائه فيه إذا الاختلاف في تعيين المقضي به كما هو بين (قوله لعموم دليله) متعلق بقضائه أي دليل لا يرجع بخصوصه بل بعينه وغيره (قوله على أقوال) قد يشك كل جعل الثالث مقضاه مع أنه لا قضاء فيه لما قدمناه من أن الخلاف في تعيين المقضي به فعمل في العبارة تغليباً أو أراد بالقضاء أعم مما هو على وجه التفصيل كما في غير الثالث وعلى وجه الإجمال كما في الثالث إذ فيه قضاء بأحد الأمرين من غير تعيين (قوله ذكرها) أي ثلث الأقوال بمعنى المقولات ووجه أنه ذكرها أن الهام في قوله فثالثها عائدة للأقوال ففيه تصريح بأن في المسئلة ثلاثة أقوال وصريح بتعيين الثالث بقوله الوقف الخ وأشار إلى تعيين الأول والثاني بقوله الخطر والاباحة (قوله مع أنه لا يتخلو عن واحد منهما) المقصود من كلامه أن المراد من الاباحة استواء الفعل والترك وحينئذ فدعوى عدم الخلوع بينهما محمولة على كونه واجبا ومندوبا مثلاً لكن خفيت المفسدة في تركه والمصلحة في فعله على العقل فلم يدرك فيه شيئا قاله سبب وقال ومن هنا ينظر في اقتصر استنباط العلامة في توجيه قول الشارع مع أنه الخ على قوله إشارة إلى أن القضية مانعة للجميع والخلو معاً لأن ظاهر قوله أنه محذور وأباح يصدر بآتيانها معاً (قوله وهما القولان المطويان) أي المحذور والمباح القولان المطويان أي لازم المحذور ولازم المباح اللذين هما الخطر والاباحة في كلامه تسامح قاله العلامة الناصر (قوله أن الفعل تصرف الخ) ههنا مفسر قياس من الشكل

(فإن لم يقض) العقل في بعض  
منها لخصوصه بأن لا يدرك فيه  
شيئاً مما تقدم كما كل القاكوة  
فاختلف في قضائه فيه لعموم  
دليله على أقوال ذكرها بقوله  
(ثالثها) القسم الوقف عن الخطر  
والاباحة) أي لا يدرك أنه محذور  
أو مباح مع أنه لا يتخلو عن واحد  
منهما لانه إما ممنوع منه محذور  
أو لا يباح وهما القولان المطويان  
دليل الخطر أن الفعل تصرف  
في ملك الله بغير إذنه

الاول حذف كبراه وتبجته وقامه وكل تصرف في ملك الغير بغير اذنه ممنوع فاقنع  
ممنوع وقوله اذ العالم الخ دليل للصغرى (قوله فاولم يبع له كان خلقه ماعبأ) هذه كبرى  
قياس شرطى حذف صغرا هو اى الاستثانة وتبجته وقامه هكذا فاولم يبع له افعال كان  
خلقها ماعبأ لكن خلقها مالم يس بعث فالفعل لما بعث وعلم ان الصغرى في القياس  
الشرطى هي الثانية والكبرى هي الاولى بعكس القياس الخلقى (قوله اى خالبا عن  
الحكمة) تبسلا بعث هنا لان لمعنى آخر (قوله ووجه الوقت) لم يقل ودليل الوقت  
كما قال في الاول ان اذ لا حكم فيه معين بخلاف الاولين فانه فيما هو ولا يكون الا عن دليل  
(قوله في الافعال قبل الشرع) يتنازع الحظر والاباحة (قوله انما هو لغفلتهم  
الخ) قد يقال ان ذلك لا يمنع كون ذلك القول منسوب الى البعض المذكور واقول يقرب  
اقله وان اعتد غره غلظه فيه فكيف يدان ان تبجته عن ذلك البعض بقوله لهم ويمكن  
ان يجاب بانهم لم يرد التي حقيقة بل حكما اى انه في حكمكم المنع عن ذلك البعض لان  
صدوره عنه في حكم غير الصادر عنه لعدم جوازه على قواعد (قوله عن تشعب ذلك عن  
أصول المعتزلة) فيه بحث لان الكلام فيما يقض العقل فيه تلصصه بان لا يدرك فيه  
صلصة ولا قدس بل قضى فيه لئلا يسل عام فكيف يتفرع ذلك عن أصول المعتزلة  
اى الحسن والقبح العقليين مع أنهم ما يبايعان الصلصة والمنسدة والقرض استأنوهما  
الآن يقال المراد باصولهم هنا مجرد ثبوت الحكم قبل ورود الشرع (قوله اى  
كما تقدم) اى في قوله بل الامر موقوف الى ورود (قوله اما الاول الخ) في العبارة  
حذف لا بد منه والاصل اما امتناع تكليف الاول الخ (قوله فلا تنقض التكليف  
الخ) المراد بالنقض ما يطلب بالتكليف وليس المراد به ما يستلزمه التكليف وان كان  
الاقضاء يستعمل كثيرا في كلامهم بمعنى الاستلزام اذ لا يصح ذلك هنا لظهور ان  
التكليف لا يستلزم الاتيان بالمكلف به (قوله امتناعا) حال او دعوى لاجله وعلى كل  
فلا يمنع حذف اى قصد الامتناع وكان الاولى للشرح ان يذكره فيقول لقصد الامتناع  
واما ان لم يراع الحذف المذكور فهو متكرر مع ما قبله فان الامتناع قد فسر بالاتيان  
بالتى على الوجه المأمور به وذلك صفا قوله الاتيان به وقول سم الاتيان بالتى مطلق  
فيمصدق بالاتيان به على الوجه المأمور به بالاتيان به على غير الوجه المأمور به وقوله  
امتناعا اذا قد قيده بكونه على الوجه المذكور فالتكرار من دفعه بان مقتضى  
التكليف بالتى الاتيان به على الوجه المذكور لا مطلقا فامل (قوله لا يعلم ذلك)  
الاشارة الى التكليف (قوله فيجتمع تكليفه) غير محتاج اليه لاجزاء الايضاح والتوطئة  
لما بعده اعمى قوله وان وجب الخ (قوله لوجوده) ما قد تبجته منه ان وجوبه غرم  
يدل ما نقله ووجوب قضاء الصلاة من خطاب الوضع مع انه ليس كذلك وقد يجاب بان  
هنا شيئين اشتغال ذمته بالبدل المذكور والصلاة لا تحصل مع الغفلة وهو من خطاب

اذ العالم اعبأه وما نفعه ملكه  
وعلى دليل الاباحة ان الله  
تعالى خلق العبد وما يقع به  
فاولم يبع له كان خلقه ماعبأ اى  
خالبا عن الحكمة ووجه الوقت  
عنهما قمارض دليلهما واثار  
بقوله لهم اى المعتزلة الى ما نقله  
عن القاضي اى بكر الباقلاني  
من ان قول بعض فقهاءنا اى  
كان اى حرية بالحظر وبعضهم  
بالاباحة في الافعال قبل الشرع  
انما هو لغة لهم عن تشعب ذلك  
عن أصول المعتزلة العلم بانهم  
ما اتوا مقاصدهم وان قول  
بعض ائمتنا اى كاشعري فيها  
بالوقف مراده به نفي الحكم فيها  
اى كما تقدم والصواب امتناع  
تكليف الغافل والجاهل اما الاول  
وهو من لا يدري كالتام والساهى  
فلا ينقض التكليف بالتى  
الاتيان به امتناعا وذلك يتوقف  
على العلم بالتكليف والغافل  
لا يعلم ذلك فينتج تكليفه وان  
وجب عليه بعد بطلته ضمان  
ما تلزمه من المال وقضا ما فاته  
من الصلاة في زمان غفلته لوجود  
سببها

الوضع وهو المشار اليه بقوله لوجود سيدهما الثاني وجوب أداء المبدل ووجوب الفعل  
للسلابة فضاء وهما حاصلان بعد زوال الغفلة وهذا من خطاب التكليف وهو المشار اليه  
بقوله وإن وجب الخ (تتم) قوله في تعريف العاقل وهو من لا يدري كالتامر والساهي  
يدخل فيه المجنون وعدم تكليفه محل اتفاق وكذا يدخل السكران حيث لم يعد  
في سكره بل ولو كان متديافيه لأن الكلام في عدم تعليق التكليف به حال السكر  
وإن وجب عليه بعد إفاقته ضمان ما تلقه وقضاماته من السلابة وكذا يدخل  
فيه المغمى عليه وقد يجاب بأن من في قوله وهو من لا يدري الخ عبارة عن البالغ  
العاقل بقرينة قوله في التعريف المتقدم للحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف فإن  
المراد به البالغ العاقل فقام له (قوله وهو من لا يدري) اتفاقه بتم المقابلة بينه وبين  
العاقل والأفلا حاجة إلى ذلك التقيد باعتبار مفهوم المضافات مفهومة من لا مندوحة له  
وإن كان لا يدري في نفسه وبين الضايف العموم والنصوص المطلق (قوله ولا مندوحة  
له عما يلحقه الله) أي لا سعة في التفكك عنه لا يتركه الجلي في تعريف الجلي  
فيه دور لا فائدة أن الجلي فعل يتوقف فهمه على فهم المشتق منه وهو المصدر أي الإلهاء  
لا على فهم الوصف أعني الجلي فليس قوله الجلي متوقفا فهمه على الجلي بل على المصدر  
المشتق منه وأنه أن الإلهاء معتر في مفهوم الوصف فالجواب وأحسن منه أن يقال  
الجبار اسمه المعنى الاصطلاحي أي الشخص المعروف بهذا الاسم وأبلى مراد منه  
المعنى القوي وأن هذا التعريف لفظي (قوله يقتله) صفة لشخص جرح على غير من  
هي له إذ فاعل يقتله هو الملقى فكان الواجب الإبراز وقد يقال ليس مأمون هنا للظهور  
أن القاتل هو الملقى ويمكن أن يجاب أيضا بأن جله قوله يقتله حال من مرفوع الملقى وهي  
حالة مقدرة حينئذ لا مقارنة كما هو واضح (قوله ينام على جواز التكليف الخ) الأولى  
أن يقول ينام على التكليف الخ لأن النام معناه هنا النسيان ومن المعلوم أن الجواز حكم  
الأصل وهو التكليف بما لا يطاق والمقدس عليه محل الحكم لا الحكم ثم مقتضى قوله ينام  
الخ أن التكليف الجلي ليس منه وفيه نظر لأن الطاقة هي القدرة على الإتيان لا تتعلق به  
القدرة الحادثة سواء امتنع لنفسه مفهومه كخلق الأجسام أو امتنع لنفس مفهومه  
كالجمع بين الضدين وسياق جواز التكليف بالهال مطلقا أي سواء كان متعاضدا أنه أي  
ممتنعاعلا كالجمع بين السواد والبياض وهو الحال إذ أنه أو ممتنعاعادة لا عقلا كالنسيان  
من الزمن والطيران من الإنسان وهو الحال للجمع وأن القادة في جواز التكليف بالهال  
وهي الاختيار هل يأخذ في الأسباب جارية فيه أي الجبابرة تكليفه بالتقيض أي يقتض  
ما يلحقه الله بأن يضع يده على صدره كأنه يريد منع نفسه عن الوقوع في ما حذر الشارح  
من استقاء القادة في تكليف الجبار مردود وما صرح به المصنف هنا من امتناع تكليف  
الجبابرة لما يأتي له من جواز التكليف بالهال مطلقا ثم فرق بين تكليف العاقل

وأما الثاني وهو من يدري ولا  
مندوحة له عما يلحقه الله كالملقى  
من شأقه على شخص يقتله  
لا مندوحة له عن الوقوع عليه  
القاتل له فامتناع تكليفه بالجبار  
إليه أو يقتضيه لعدم قدرته على  
ذلك لأن الجبار إليه واجب الوقوع  
وقضيه ممتنع الوقوع ولا قدرته  
على واحدا من الواجب والممتنع  
وقيل يجوز تكليف العاقل  
والجبار ينام على جواز التكليف  
بما لا يطاق تحمل الواحد العشرة  
الخطية وقد بان القادة في  
التكليف بما لا يطاق من  
الاختيار هل يأخذ في القدمات



والتكليف بالمال حيث منع الاول وأجزأ الثاني بانتقاله القائدة المذكور في الاول دون  
 الثاني وإن كنا نشترط تكليف محال وتكليف بالمال لأن الغلط أن كان راجعا للمكلف  
 به فالثاني وإن كان راجعا للنفس التكليف فالاول وتكليف الغافل منه فهو تكليف  
 محال لا تكليف بالمال وظاهر امتناع الاول لعدم حصول العلم بالتكليف المتوقف  
 عليه الاتيان بالتكليفه (قوله في تكليف الغافل والمجلب) انتقاه في الثاني قد عات  
 سقوطه عما قرأناه أيضا (قوله وكذا المكره) الاشارة الى الغافل والمجلب والافراد في اسم  
 الاشارة بتاويل المذكور (قوله يمتنع تكليفه بالمكره عليه أو بتقصيه) المراد يمتنع  
 تكليفه بكل منه ما ولا ينافيه التعبير بالإنها إذا وقعت في حيز النفي ولو معنى كافي  
 الامتناع هنا كان النفي لكل من المتعاطفات كما ذكره الرضى وغيره وعليه قوله تعالى  
 ولا تطع منهم أعمأ أو كفورا وأورد الكمال هذا من عين الاول أن دعوى الخلاف في تكليف  
 المكره بتقصي ما كره عليه ممنوعة فقد حكى امام الحرمين وغيره الاتفاق على جواز  
 تكليف المكره بترك ما كره عليه الثاني أن قوله لا يمكن الاتيان معه بتقصيه وقوله  
 في المكره على القتل أنه يمتنع تكليفه حال القتل الصادر لا كراه بتركه يقتضي كل منهما أن  
 موضع النزاع تعلقي التكليف بفعل المكره حال المباشرة مع أن الخلاف مع المعتزلة وهو م  
 فالتون باقتطاع التكليف حال المباشرة مطلقا من غير فرق بين فعل المكره وغيره فلا معنى  
 تخصيص فعل المكره إلى آخر ما طال به والجواب عن الاول أن ما قاله امام الحرمين محمول  
 على التكليف به من حيث الايثار لا من حيث الاكراه كالشيخ الاسلام وهو معنى ما أجاب  
 به المصنف بعد بقوله وأما القاتل الخ وأما الثاني فإن ما قاله الشارح من نسبة تعلقي  
 التكليف بالفعل حال المباشرة فهو قول لبعض المعتزلة وسببنا في فهم ذلك وأما الثالث  
 وهو تخصيص المكره بالذ كر فلو قوع ان الخلاف بالفعل مع المعتزلة فيسه لا تخصيص تعلقي  
 التكليف بالفعل حال المباشرة وقد جرت العادة بأنهم يرضون النزاع في بعض  
 الجزئيات وإن كان الحكم عاما (قوله فإن الفعل لا كراه الخ) قد يقال يجوز هذا لا يدل  
 على عدم القدرة لأنه يمكنه أن يقصد بالفعل دأه الشرع كما سيأتي في المقابل والجواب  
 أن سبب هذا القول أن التكليف إنما يتعلق بالفعل حال المباشرة فلا ينافي ما ذكر (قوله  
 لا يحصل به الامتنال) قوله متعلق بجعل والضعية في برجع بالفعل فالامتنال هو  
 المجوز عنه وإن وجد الفعل بدونه وأما النقيض فهو مجوز عنه بنفسه لوجود الفعل  
 المكره عليه ولا يمكن الاتيان بالنقيض مع الفعل لما ينافي عليه من الجمع بين النقيضين  
 المحال (قوله ولا يمكن الاتيان معه الخ) ذكر الطرف وهو قوله لمعه اشارة إلى أن  
 امتناع التكليف بالنقيض أعمأ هو حال القتل كما صرح بذلك قوله فإنه يمتنع تكليفه حال  
 القتل (قوله لمساكنته) قال شيخ الاسلام وغيره احترام المقتوم بالاولى لأنه إذا امتنع  
 التكليف في المكلف الذي يجب القود بقشة في غيره أولى وقال العلامة الناصر وأما

منقضية في تكليف الغافل  
 والمجلب أو إلى حكاية هذا ورقه  
 أشار المصنف بتعبيره بالصواب  
 أشركا (المكره) وهو من  
 لا مندوحة عما كره عليه إلا  
 بالصبر على ما كره به يمتنع تكليفه  
 بالمكره عليه أو بتقصيه (على  
 الصحيح) لعدم قدرته على امتثال  
 ذلك فإن الفعل لا كراه لا يحصل  
 بتقصيه (ولو) كان مكرها (على  
 القتل) لمساكنته

قوله بخصوصه لان المبالغة المستقد من لو أظهر فيه اذ ربما يقال في غير المكاني يكلف  
 بالمكره عليه او تركا لاخف الضررين اه قال سم وهذا اذا كان المقتول غير مكاني  
 للمكره وأما اذا كان المكره غير مكاني لم يقتول فعلى قياس ذلك يقال وربما يقال يكلف  
 بتقيض المكره عليه صابر اعلى العقوبة ارتكابا لاخف الضررين لان قتل المكره أخف  
 يعني أن يقال ان هذا كله واضح اذا كان كل من المكره به والمكره عليه القتل أما اذا كان  
 المكره عليه القتل والمكره به القطع مثلا فلا يظهر هذا التوجيه فتأمل (قوله بتركه) لم  
 يقل بالمكره عليه وبتركه بل اقصر على انقضاء المبالغة انما تظهر فيه كذا اقروه العلامة  
 الناصر (قوله واثم القاتل الخ) جواب سؤال تقديره اذا كان المكره على قتل المكاني  
 ليس يكلف بالقتل ولا بتقيضه كما قام فلا يثنى تعلق به الاثم فأجاب بما جاءه ان الاثم  
 تعلق به من حيث الاشارة أى تقديره نفسه بالبقاء على مكانته لثمة عليه وعلى تركه  
 بسبب ان المكره له غيره بين قتله لمكانته وبين أن يقتله المكره ان لم يقتل ذلك المكاني  
 وقد به بال قضية كون التكليف انما يتعلق بالعدم المباشرة لعدم القدرة على الاشارة  
 المذكورة فاعلم الاثم بالاشارة بمعنى جواز تركه بالبقاء وكلام الشارح لا يفي ذلك  
 (قوله الذى هو جمع عليه) ذكر ذلك لانه انما يخص الابرار اذا كان الاثم المذكورة متفقا  
 عليه بين الخصمين (قوله بالاشارة نفسه بالبقاء) هذا الاتيان اذا كان المكره به غير القتل  
 كاقطع مثلا لا لا يتحقق الاشارة بالبقاء الا اذا كان المكره به مقتول النفس المصكوه  
 اذا لم يقتل الا أن يجاب بأن هذه مهمة بالاولى فتأمل قاله سم (قوله الذى غيره بينهما  
 المكره) أى بين نفسه ومكانته فالهاتفي قوله بينهما تضمن عائد الموصول الواقع صفة  
 لمكانته لرجوعه الى وغيره والمطابقة بين الموصول وعائده افراد وتنبه لاشتراط بل  
 الادار على وجوده اذ لا فقط وجعل شيخ الاسلام الذى سقى في المعنى نقلا بقا المذكور  
 والمقدرة ما لمكانته والاصل على بقاء مكانته قال بدليل اتيناه بالعائد معنى في قوله بينهما  
 واستدل على استعمال الذى انفع المفرد بقوله تعالى ونضمت كذا في خاضوا وقول الشاعر  
 وان الذى حانت بفتح دماؤهم \* هم القوم كل القوم يام عامر  
 ناقلا ذلك عن الزحشرى (قوله فيما تم بالقتل من جهة الاشارة) الصواب أن يقول فيما تم  
 بالاشارة لان القتل على ما تقدم له لا دخل له لكونه غير مكلف به أصلا لعدم القدرة عليه  
 لانها انما وجد حال المباشرة وهو اذا التزم المكلف بالقتل ولا يتركه كما قاله الشارح  
 والمكلف به حينئذ انما مكانته بالبقاء أى العزم على ذلك لعدمه عليه وهذا كما تقدم  
 انما يتشبه على أنه مكلف بالتقيض وأيضا انما يتشبه على أن التكليف يعتبر بقلعة قبل  
 المباشرة وكلام الشارح لا يفيده الاول كما مر ولا الثاني (قوله على امتثال ذلك) الاشارة  
 للتكليف بنوعه (قوله كن أكره على أداء الزكاة فنواها الخ) راجع لقوله يجوز تكليف  
 المكره بما أكره عليه وقوله كن أكره على شرب الخمر الخ راجع لقوله أو بتقيضه فهو شر على

فانه يمتنع تكليفه حالة القتل  
 الاكراه بتركه لعدم قدرته عليه  
 (واثم القاتل) الذى هو جمع عليه  
 (لا يشارة نفسه) بالبقاء على  
 مكانته الذى غيره بينهما المكره  
 بقوله اقتل هذا والاقتل  
 نياهم بالقتل من جهة الاشارة  
 دون الاكراه وقيل يجوز تكليف  
 المكره بما أكره عليه أو بتقيضه  
 اقتد به على امتثال ذلك بان يأق  
 المكره عليه لداوى الشرع كن  
 أكره على أداء الزكاة فنواها  
 اضد أخذها منه أو بتقيضه  
 ما أكره على ما أكره به

ترتيب القلب وقوله فترواها أي الزكاة الاوضح أن يقول فترواها بكبر الضمير الراجع الى الاداء  
 وهذا أي القول يجوز التكليف المكروه بما كره عليه او بتقيضه ناظر الى ثبوت التكليف  
 قبل مباشرة الفعل اذ مع المباشرة لا تكليف بواحد منهما لعدم القدرة على ذلك كما قدمه  
 الشارع (قوله وان لم يكلفه الشارع الصبر عليه) فيه أن يقال مقتضى كونه مكلفا  
 بالتقيض كون الصبر المذكور واجبا اذا لا يحصل التقيض الا بالصبر وما لا يتوصل الى  
 الواجب الا به فهو واجب اللهم الا أن يكون قوله وان لم يكلفه الشارع الصبر باغلة على  
 قوله أن ياتي بتقيضه مجردا عن النظر الى التكليف به قال العلامة الناصر ويمكن أن  
 يجاب بأن قوله وان لم يكلفه الشارع الخ اخبار بحسب الواقع ولا شك أن الشارع لم يكلفه  
 الصبر على ما كرهه والجواز المذكور به وقيل يجوز الخ على لا وافي فتأمل (قوله)  
 والقول الاول للمعتزلة فيه نظر فان لاصل عندهم ثبوت التكليف قبل المباشرة  
 وانقطاعه حال المباشرة ومقتضى توجيه الشارع القول الاول بما مر من قوله لعدم قدرته  
 على امتثال ذلك فان الفعل لا كراه الخ المقتضيان هذا القول تطر في التكليف الى حال  
 المباشرة تصانف ذلك لاقتضائه أنهم قائلون بأن التكليف منطوق به لحال المباشرة فهذا  
 التوجيه مصنف لاصحهم اذ هو عكس أصلهم المذكور من أن الاعتبار في التكليف بما  
 قبل حدوث الفعل لا بحال حدوثه اذ التكليف عندهم انما يتعلق قبل الحدوث وبقية قطع  
 تعلقه حال الحدوث ويمكن أن يتكلف في الجواب عن الشارع باحتمال أن يراد بالمعتزلة  
 بعضهم وبوجه تقييد السديد للمعتزلة في قول المواقف وقالت المعتزلة القدرة قبل الفعل  
 بقوله أي كرههم وان ذلك البعض خالف بقية المعتزلة في قوله اذ التكليف انما يتعلق  
 حال المباشرة (قوله والثاني الاشاعرة) أي لجمهورهم والافسائي ما يعلم منه أن من  
 الاشاعرة من قال أن التكليف انما يتعلق حال المباشرة (قوله ورجع اليه المصنف آخر)  
 فيه أنه لا معنى لرجوعه اليهم مع نفي الخلاف بين الفريقين على ما ادعاه الشارع اذ قضية  
 انتهاء الخلاف بينهما المتبادر قول ما لا معنى للرجوع من أحدهما الى الآخر فالرجوع  
 واتقاء الخلاف بينهما نفيان (قوله ومن توجيههما الخ) أي فان توجيه الاول بقوله فان  
 الفعل لا كراه لا يحصل الامتنال به الخ يدل على فرض كلامه في حال المباشرة وتوجيه  
 الثاني بقوله لقدرة على امتثال ذلك بان ياتي به لداي الشرع الا بعد سبق طلب منه هم (قوله يعلم أنه)  
 لا خلاف بينهما أي لعدم تواردهما على محل واحد اذ القائل بالمنع ناظر الى ان التكليف  
 انما يتعلق بحال المباشرة والقائل بالجواز ناظر لتعلقه قبل المباشرة وتوجيه ان الخلاف بينهما  
 حقيق لان هذا التكليف عند المعتزلة ممنوع حال المباشرة وقبلها وهذا الاشاعرة ثابت  
 قبلها واستمر عندها كما سبق في محله فقد سمع في نفي الخلاف بين الفريقين بناء على مجرد  
 عدم تواردهما على محل واحد (قوله وان التحقيق مع الاول) هو ما سجد كره فيما ياتي

وان لم يكلفه الشارع الصبر عليه  
 كن كره على شرب الخمر فامتنع  
 منه صابرا على العقوبة والقول  
 الاول للمعتزلة والثاني للاشاعرة  
 ورجع اليه المصنف آخر ومن  
 توجيههما يعلم أنه لا خلاف  
 بينهما وان التحقيق مع الاول  
 قلنا مل

من ان التكليف انما يوجد مع الفعل فقولهم وان التصديق الخ يكسر همزة ان فالجمله  
مستأنفة لا يعضها اذ لم يعلم ذلك من التوجيه المذكور . واعلم ان تقرير القول في هذا  
المقام ان كل من اهل السنة والمعتزلة قائل بتعلق التكليف بوجوده قبل المباشرة ولا  
خلاف في ذلك بين الفريقين وانما الخلاف في وجود القدرة الحادثة قبل المباشرة وعدم  
وجودها قبلها بل اتفقوا جميعا مع الفعل وفي استقرار التكليف حال المباشرة وعدم استقراره  
فعند المعتزلة كل من التكليف هو القدرة على الفعل موجود قبل الفعل لان القدرة منطوق  
التكليف فلا بد من وجوده عنده والارزوم تكليف العاجز وهو باطل . ويقطع التكليف  
عندهم حال المباشرة وعندنا لا يوجد القدرة الحادثة الا مع المباشرة وهو معنى قولنا القدرة  
العمدة ان الفعل وهو المراد بالكسب . اورد حجة . نلزم تكليف العاجز . واجب بان  
مناط التكليف سلامة الاكالات والاسباب ويستقر التكليف حال المباشرة هذا هو  
التصديق وما اشارة الشارح خلاف التصديق (قوله) ويتعلق الامر بالمعذوم الخ) سياتي  
ان الامر هو الايجاب والتدبير هو ما نواف من الحكم الذي هو الخطاب المتعلق تعلقا  
معنويا وتقييديا معا فالامر حينئذ تعبيرى فلا يمكن تعلقه بالمعذوم وان امكن ان يتعلق  
به نفس الخطاب فانه العلامة الناصر . واجب بان المراد بالامر الامر المعنوي الذي  
يشبه المصنف الى ان الاصح تنوع الكلام في الازل اليه والى غيره لا بالتمييز الذي  
هو قسم من الحكم المتعارف كاشبه الى ذلك قول الشارح وسياتي تنوع الكلام  
في الازل الخ (قوله) يعني انه الخ) أي فمضى التعلق المعنوي هو كون الشخص اذا وجد  
بشروط التكليف يكون مأمورا بذلك الامر التقضي (قوله) بشرط التكليف قال  
العلامة الناصر ومنها البعثة فلا حاجة الى زيادة بعد البعثة كما هو لكن يجب كون الباء  
في شروط المعية لا للملابسة اهـ أي لان من جهة الشروط البعثة ولا تصح ملازمة  
الشخص لها فلذا تعين كون الباء للمعية أي اذا وجد مصاحبا لشروط التكليف المعية  
مصاحبة الشخص البعثة اذا علمت هذا علمت سقوط ما اطلب به سم من قوله بعد فنقل  
ما تقدم من العلامة وأقول ان كان وجه وجوب ما ذكرناه لا يصدق الوجود الا على  
ابتدائه فلا يصدق الوجود المتساها للزوم تقدم الوجود عليها فبعبارة نظرية ان بضاع على  
هذا لا يصدق الوجود مصاحبا لها للزوم . ومعها فان قلت على تقدير كون الوجه  
ما ذكرتم لا يجعل القرف من قبيل الحال المقدرة وحسب ذلك يمكن الملازمة قلت يلزم عدم  
توقف كونه مأمورا على وجود شروط التكليف بل يكون مأمورا قبل وجودها كقوله  
تقدير وجودها والاتساع بها ويعبري ذلك في المعية فهو مجموع وبالجملة فذهوى الوجوب  
غير نظرية بل يصح حملها على كل من الملازمة والمعية مع حل وجد على معنى ثبت أو وقع  
وجوده فليست امه . وانه يجوز ان مراد العلامة وان ما قاله تصف لاداعي اليه الاشقة  
بالاعتراض على شيء وعلى تسليم ما تقدمه مما هو غير مراد للعلامة قطعنا على صحة بقوله

(ويتعلق الامر بالمعذوم تعلقا  
معنويا) . يعني أنه اذا وجد  
بشروط التكليف يكون مأمورا  
بذلك الامر التقضي الازل

وبالجهة الخ غير مخلص فتأمله (قوله بان يكون حالة عدمه) أى ولو كان بان يوجد صغير  
متصرف بمقتضى التكليف (قوله لتفهم الكلام النفسي) أى الموصوف بقوله أى  
الامر وغيره ونفى الموصوف يستلزم نفي صفة قال سم واباحت أن يقول هذا النفي  
لا يقتضى ذلك النفي لماسا بان ان الامر عندهم معنى الارادة بل هو ازان بية واتعلقا  
معنويا بمعنى ارادة الفعل منه اذا وجد بشرط التكليف اه وقد يقال المتنى تعلق الامر  
الفنى هو نوع من أنواع الكلام فالاقضاء المذكور سلم (قوله وانتهى وغيره) انتهى  
يشمل غير الجازم كما يشمل الامر غير الجازم فيجوز قوله وغيره فى الاباحة وقوله كالا مرأى  
فستعلقان بالمعدوم تعلقا معنويا بخلاف المعتزلة (قوله وسبب تنوع الكلام الخ) اشارة  
الى الاعتذار عن المصنف فى ترك ذكر التامى وغيره بانه مفهوم محاسباتى ولا يرد ان تعلق  
الامر مفهوم أيضا محاسباتى فلا حاجة لذكره لان وجه ذكر التامى عليه وعلى مخالفة  
المعتزلة لا يزيل عن ذلك هـ (قته) هـ أورده هنا ما حاصله ان تكليف الغافل أقرب من  
تكليف المعدوم فكيف يجوز تم تكليف المعدوم ومنه تم تكليف الغافل والجواب  
ان المعدوم قلنا يكلف بمعنى انه تعلق به الخطيب فى القول على تقدير وجوده وبعبارة الرسل  
اليه وعلمه خطاب الله تعالى ومرا دنا هنا ان الغافل لا يخطب فى زمن غفلته خطأ باعتبار  
أى لا يكون تركه الفعل زمن الغفلة موجبا للمواخذة كغير الغافل وما وزانه الاتكليف  
المعدوم حالة العدم ويكون الترك حالة العدم موجبا للعقوبة ولا فائز بذلك فتعلق  
التكليف بالمعدوم تعلق معنوى والغافل يشترك فى ذلك والتعلق المعنوى المنفى عن  
الغافل هو التعلق التصبرى الفنى هو مناط الثواب والعقاب فهما مسئلتان متباينتان  
لا تشبه احدهما بالآخرى حتى يرد الاشكال المتقدم (قوله فان اقتضى الخطاب الفعل  
الخ) قال الكمال لا يصح ان اسناد اقتضى الى الخطاب النفسى مجازا ذ كل من الاقتضاء  
والتصريح النفسين خطاب نفسى لأمر يترتب على الخطاب النفسى مغاير له والحاصل  
انه جعل للاقتضاء اسندا اليه على حد قولهم جدد حديث جعلوا الحديث جذا اه  
أى فالقياس أن لو قال فان كان الخطاب اقتضاء للفعل يلزم على ما سلمه المصنف من  
اسناد الاقتضاء الى الخطاب التصبرى فى الاسناد حيث اسندا حقيقة أن يسند الى الفاعل  
الى المصدر والتعريف بمان عن الجواز بلا قرينة واضحة ويمكن أن يجاب بان التعاريف  
الضمنية يتسامح فيها سم (قوله من المكلف لشي) هذان الطرفان متعلقان بالفعل  
لكن قوله لشي تمازيره ان المكلف به هو الفعل بالمعنى المصدرى الذى هو لا يجاد مع  
ان المكلف به هو الحاصل بالمصدر الذى هو أثر ما تقدم فى عبارته تسمح ويمكن  
الحاصل للشارح على ذلك مقابله المصنف الفعل بالترك لكن المراد بالترك الكف فتعصم  
المقابلة بينه وبين الفعل الذى هو اثره فالعلامة الناصر بالمعنى (قوله أى فهو هذا  
الخطاب يسمى ايجابا) فالاجاب عبارة عن الكلام النفسى وكذا الوجوب فهو ما واحد

لا تعلق بتصريح بان يكون حالة  
عدمه ما مورا (خلاف المعتزلة)  
فى نفي سم التعلق المعنوى أيضا  
لتفهم الكلام النفسى والنهى  
وصغيره كالا مر وسبب تنوع  
الكلام فى القول على الاسم الى  
الامر وصغيره (فان اقتضى  
الخطاب) أى طلب كلام الله  
النفسى (الفعل) من المكلف  
لشي (اقتضاء مجازا) بان لا يجوز  
تركه (فاجاب) أى فهذا  
الخطاب يسمى ايجابا (أو) اقتضاء  
(غير جازم) بان يجوز تركه فندب

بأذات محتقة فان بالاعتبار فالحكم اذا نسب الى الحاكم معنى إيجابا واذا نسب الى ما قبله  
الحكم وهو الفعل معنى وجوب بالافذا تراهم يجعلون أقسام الحكم تارة الوجوب  
والحرمة وتارة الإيجاب والتعريم (قوله أو اقتضى الترك) اعترضه العلامة الناصر  
بأنه مرد عليه كعب عن كذا أو نحوه فلا يكون تعريفا انتهى ما نفعنا على تعريف الوجوب  
بما هو فلا يكون تعريفا جمعا لان المعبر بالفعل العرفي كما سبق قول الشارح (قوله  
ولا يخرج عن المخصوص) جواب سؤال تقديره أن يقال الكراهة الحقيقة حيث كان  
دليل المكروه أجمعا أو قياسا لا يصدق عليها الحد المستفاد من التقسيم فتعريفها غير  
جامع حيث ذاب أن ذلك أنه اعتبر في حد الكراهة المستفاد من التقسيم كون الاقتضاء  
نهي مخصوص وكل من الإجماع وقياس ليس نهي أصلا فقوله عن المخصوص أي عن  
النهي المخصوص فليس منشأ السؤال مجرد أن كلانهم ما غير مخصوص والافلاجماع على  
المخصوص وقياس المخصوص بمخصوص (قوله أجمعا أو قياسا) قال شيخ الاسلام  
تميز دليل المكروه العائد عليه الضعيف لانه اه والظاهر جواز الحالية من دليل أيضا  
لأنه معمول لأجله من المكروه سم (قوله وذلك من المخصوص) فيه بحث اذا لازم  
للاجماع مطلق المستند أما كونه نهي مخصوصا في أن يلجوز أن يكون مستند مقيد  
المخصوص فان قيل الاجماع على الكراهة لا يكون الاستناد المخصوص قلنا نفوع  
ذلك لا دليل عليه سم وتخصيص الكراهة بما كان نهي مخصوص اصطلاح حادث متأخر  
عن عصر الصحابة ونحوهم من أهل الاجماع وقد يجاب عن هذا بان حدوده لا ينافي  
اعتبار الخصوصية في الكراهة بله على أن الاصطلاح القديم اعتبار الخصوصية في  
الكراهة أشد من التي قصر الاصطلاح الحادث اسم الكراهة عليها فليست اه  
سم (قوله المستفاد من أو امرها) أي القلبية وجعل المستفاد منه أو امر متعدد  
والمستفاد شيئا واحدا ما نفسير الغير مخصوص على وفق ما يأتي في قوله لا في أي  
العام نظر الى جميع الأوامر اه سم (قوله فان الأمر بالنهي الخ) المراد بالأمر والنهي  
في كلامه اللغويان لا النفسان وأما الأمر النفس بالنهي فهو عن النهي عن ضده على  
ما هو التحقيق كما سبق (قوله المدلول عليه بغير المخصوص) قديس تشكل ذلك  
لاقتضائه أن لغير المخصوص صبغة الداعي طلب الترك المسمى بخلاف الأولى مع اقتضاء  
الصبغة عن هذا القسم قطعا إذ ليس فيه الصبغة الأمر الداعي طلب الفعل اللهم الا  
أن يدعى ان فيه صبغة مقدرة ونهية نظر سم (قوله كما يسمى متعلقه بذلك الخ) اعترضه  
العلامة الناصر فقال لاشك أن الخطاب المذكور متعلق بترك الشيء المسمى بذلك  
الشيء لا الترك الذي هو متعلق الخطاب وأجاب سم بأن المراد بالمتعلق المتعلق بالواسطة  
والشيء المذكور متعلق بالخطاب بواسطة تعلقه بمتعلقه الذي هو الترك فالشيء متعلق  
المتعلق ومتعلق المتعلق بشيء متعلق بذلك الشيء بواسطة كونه متعلقا بمتعلقه وبأنه

(أو اقتضى الترك) الشيء اقتضاء  
(جائزا) بأن لم يجوز فعله (فتعريف  
(أو) اقتضاه (غير جائز) نهى  
مخصوص) بالشيء كالنهي في  
حديث العيصين إذا دخل  
أحدكم المسجد فلا يجاس حتى  
يصل ركعتين وفي حديث ابن  
ماجه وغيره لا تصلا في أعطان  
الابل فانم اخلفت من الشياطين  
(فكرهه) أي فان خطاب المدلول  
عليه بالمخصوص يسمى كراهة  
ولا يخرج عن المخصوص دليل  
المكروه أجمعا أو قياسا لانه  
في الحقيقة مستند الاجماع  
أو دليل المقدس عليه وذلك من  
المخصوص (أو بغير مخصوص)  
بالشيء وهو النهي عن ترك  
المندوبات المستفاد من أو امرها  
فان الأمر بالشيء يقيد النهي عن  
تركه (بخلاف الأولى) أي  
فالخطاب المدلول عليه بغير  
المخصوص يسمى بخلاف الأولى  
كما يسمى متعلقه بذلك فعلا كان  
كقطر مسافر لا يتضرر بالصوم  
كما في أو تر كما تترك صلاة  
الضحي

الامر انه أطلق المتعلق بالمتعلق بلا واسطة وبالمعلق بالواسطة وأراد الشافعي  
والقرينة على هذه الإرادة قوله فلا كان الخ فثبت بهذا الذي هو متعلق المتعلق  
دليل على أنه المراد بالمعلق وقد نقل مضمون هذا الجواب عن العلامة المذكور في درسه  
حيث قال أراد الشارح بالمعلق متعلق المتعلق وأنه لا يصح كلامه إلا بهذا التأويل وان  
تخصيه بشرارادته وهو اعلم ان الترتل في قول الشارح أو تر كالممثل به متعلق المتعلق غير  
الترتل الذي هو متعلق الخطاب فالامر بسلاة الضمى يدل على النهي عن تركها والنهي  
معناه طلب الترتل فاصل معنى النهي عن تركها حينئذ طلب تركها فالترتل الاول هو  
المتعلق بلا واسطة والثاني هو المتعلق بالواسطة وقد علم أن المتعلق بلا واسطة لا يكون  
الا تركا كان المتعلق بالواسطة قد يكون تركا كما في ترك الضمى وقد يكون فعلا كما في فطر  
مسافر لا يتضرر بالصوم ٨١ سم (قوله والفرق الخ) بمعنى الفارق وعلى ظاهره وقوله  
انه على حذف حرف الجر وهو الباء فانه العلامة الناصر (قوله قسمي الخصوص وغيره)  
يحمل أن يريد قسمي الخصوص وغيره الشيئين المطلوبين بالخصوص وغيره ويدل على  
ذلك ما بعده من قوله ان الطلب في المطلوب الخ وقوله فالاختلاف في شي الخ كذا أفاده  
الشهاب وعليه فالإضافة في قسمي الخصوص حقيقة ويحمل أن يريد بهما القسمي  
الخصوص والنهي غير الخصوص كما أفاده العلامة الناصر وحينئذ يشكك بأنه لا حاجة  
للفظة قسمي ويمكن الجواب بان فائدتها الاجمال والتفصيل وعليه فالإضافة سببية  
واختيارية (قلت) الاظهر كون المراد بالقسمين اقتضاء الترتل غير الجازم  
ينهي بخصوص واقتضاء الترتل غير الجازم ينهي غير بخصوص وهما الكراهة وخلاف  
الاولى الا ان هذا قسمان من الاقسام الستة الحكم التي ذكرها المصنف وحينئذ قد ذكر  
لفظة قسمي واضح وقوله ان الطلب في المطلوب الخ يدل لما قلناه دلالة يتقن تأمل (قوله  
في المطلوب الخ) متعلق بحذف أي ان الطلب الكائن في ترك المطلوب تركه بالخصوص  
(قوله وقسم خلاف الاول زاد المصنف الخ) اعترضه العلامة الناصر بما قصده أخذ  
السمي صحيح وأما أخذ الاسم فلا لان تسمية الشيء المطلوب تركه كذلك لا تستلزم تسمية  
طلب تركه كذلك وفيما شاع ظاهره وقلة الاسماء الحسنى والصفات الا ٨١ وأجاب به بما  
حاصله ان اطلاقهم اسم خلاف الاول على الخطاب مجاز من باب اطلاق المتعلق بالكسر  
على المتعلق بالفتح أو هو على حذف المضاف أي ذو خلاف الاول وان الشناعة فيه يصفق  
أمرها ان الاسماء الاسطلاح لا يلزم فيها ملاحظة معانيها اللغوية التي هي منشأ  
الحذور قال ولا ينبغي صعوبة هذا الاسم على القلوب وقال شيخ الاسلام تسمية الخطاب  
بمخلاف الاول يعني أنه مثبت بخلاف الاول كأن تسميته بالكراهة كذلك وهو قريب  
من جوابي سم (قوله من متأخري الفقهاء) هو على حذف المضاف أي من كلام متأخري  
الفقهاء من حيث ظرف الحذف أي الصادر حيث قال العلامة الناصر وليس هو ظرفا

والفرق بين قسمي الخصوص  
وغیره ان الطلب في المطلوب  
بالخصوص أشخص منه في المطلوب  
غير الخصوص فالاختلاف في  
شيء مكرره هو أم خلاف الاول  
اختلاف في وجود الخصوص  
فيه كموم يوم حذف السابغ  
مخلاف الاول وقيل مكرره  
تعديث أبي داود وغيره أنه صلى  
الله عليه وسلم نهى عن صوم  
يوم عرفة بعرفة وأوجب بضعه  
منه أصل الحديث وقسم  
مخلاف الاول زاد المصنف  
على الاصوليين أخذ من  
متأخري الفقهاء حيث قالوا  
المكرره بخلاف الاول في  
مسائل علمية وقرروا بينهما  
وهم اعمال الحرمین

للاخذ سم (قوله في النهاية) متعلق بمحذوف أى فرق أو عارفاً في النهاية وهو انما نقل  
 الفرق لكن لما أقره مكاناً ثالثاً به فأنشأ ما في أنه لم يفرق وانما نقل  
 الفرق فله سم (قوله المقصود وغير المقصود) فسر المقصود بالصريح وغير المقصود بغير  
 الصريح فراراً بما يقتضى غير المقصود من كون الشارع لم يقصد النهي في ضمن الأمر  
 وقد يقال المراد بالمقصود المقتضى بالمقصد الأول وبغير المقصود ما لم يقصد بالمقصد الأول  
 بل بالمقصد الثاني سم (قوله أى العالم الخ) قال الشهاب معناه ان النهي المستند من  
 الأمر وان كان في نفسه خاصاً لا يرتبط به شئ خاص لكن لتوقف طلبه لتلك الشئ  
 على شئ عام وهو ان الأمر بالشئ نهى عن نفسه بخلاف ان يقال انه عام بسبب توقفه على  
 أمر عام وصاحبه ان الأمر بصلاة الضحى مثلاً نهى عن تركها وهذا النهي خاص بخصوص  
 متعلقه لكن هذا النهي انما يثبت اذا ثبت ان كل أمر بشئ نهى عن نفسه فلما توقف  
 ثبوته على ثبوت هذا العام وصف انه عام ويمكن أن يؤخذ من هذا دفع ما أورده بعضهم  
 حيث قال الظاهر انه لو ورد نهى عام متعلق بأشياء كثيرة كانت من المكروه لان دلالة  
 العام كلية فهو متعلق بكل فرد منها واثباته بالنسبة اليه وان أمر التدبى عنى خاص  
 بالنسبة الى ضده سبحانه قلنا انه عينه فالاصوب تعبیر امام الحرمين بالمقصود وغير  
 المقصود أى بالذات وان كان مقصوداً بالتبع ألا يوجب نفي قصد الشارع لبالكلية  
 ووجه الدفع أن المواد العموم ما تقدم لا كون النهي متعلقاً بأشياء كثيرة فالنهي  
 الصريح وان كان عاماً من حيث شموله لا فرداً كتمنع الأندلس هو عاماً بالمعنى المتقدم  
 لثبوته لكل فرد منها بمجرد الصفة من غير توقف على شئ آخر بخلاف الضمى فانه انما  
 يثبت متعلقه بواسطة ثبوت ذلك الأمر العام المتقدم وهو قولنا كل أمر بشئ نهى عن  
 ضده والحاصل ان المراد بالعموم والمخصوص وتوقف ثبوت النهي متعلقه على قاعدة عامة  
 وعدم توقفه لا الشمول لا فرداً كثيرة وعدم الشمول فله سم مع زيادة ابصار (قوله نظراً)  
 متعلق بقوله العام فهو عينه كما هو قضية تقرير العلامة الناصر يلزم عليه خلق قوله  
 وعدل عن التعليل وبه تتشكل حيث ذهبان مجرد الاختيار بالعدول لا فائدة فيه موصى به  
 تقرير شيخ الاسلام كونه تعليلاً للعدول فهو متعلق بعدل وفيه انه انما يصح كونه تعليلاً  
 للعدول بالنظر للمعطوف دون المعطوف عليه ونه فكلف ويمكن أن يختار الأول ويمنع  
 ما تقدم من عدم الفائدة بان تعليل العام بما ذكر تضمن تعادل العدول بذلك (قوله يذکر  
 التفسير مـ و الخ) قلنا يقال لاسم ولا به يقال اقتضى معنى أعلم ومعنى أدنى فغايته ان  
 المصنف استعمل المشترك في معنيين وذلك جائز كما ساقى وقال العلامة الناصر يجوز  
 أن يقال انه على تضمن اقتضى معنى يصلح لان يقع على التفسير أيضاً أى أفاض الخطاب  
 التخيير على حد علمها تارة وما جاز على ما عليه المحققون اه وتعبه سم بان ذلك من  
 خصائص الواو وفيه ان الذى هو من خصائصها عطف العامل المحذوف الباقي معموله

في النهاية بالنهي المقصود وغيره  
 المقصود وهو المستفاد من  
 الأمر وحصل المصنف الى  
 الخصوص وغير الخصوص أى  
 العام نظراً الى جميع الأوامر  
 النسيية وأما التقصير من  
 فيطلقون المكروه على نهي  
 النهي الخصوص وغير الخصوص  
 وقد يقولون في الأول مكروه  
 كراهة شديدة كما يقال في قسم  
 التدبى سنة وكذا هو على  
 هذا الذى هو مبنى الأصوليين  
 يقال وغير جائز فكذا (أو)  
 اقتضى الخطاب (التفسير) بين  
 فعل الشئ وتركه (فأما) ذكر  
 التفسير هو ألا اقتضى في  
 الإباحة والصواب وأخيراً  
 المتابع عطفاً على اقتضى وفابل  
 الفعل بالتدليل نظر العرف



على العامل المذكور كما يشهد من كلامهم وهو مقدم قول الخلاصة وهي ان فردت بعظمه  
 عامل من القديم معموله لا للتضييق المذكور (قوله والافا ترك الخ) أي فلا تصح  
 المقابلة في كلامه لان الترك فعل أيضا فالمقابلة انما تتم اذا أريد بالفعل المعنى العرفي  
 وقوله والافا شرط أي وان لم تقبل ان المقابلة المذكورة بالنظر للعرف وجواب الشرط  
 محذوف تقديره فهي غير صحيحة وقوله فالترك الخ على الجواب المحذوف ولو قال المصنف  
 فان اقتضى الخطاب فيه لا غير كلف اقتضا مجازا فاجاب وغير جازم فتدبر او كنا اقتضاه  
 جازما فتعبرم الخ لوافق ما سألني به وسلم من الاعتراض المتقدم للعلامة الناصر (قوله  
 الخطاب النفسي) قبله بالنفس دفعه لما يتوهم من أنه اللفظي لانه الشائع اسناد الوجود  
 اليه دون النفس كما قال وان كان الاسناد الى كل مجازا (قوله وهي فيه أبعاد الخ) أي  
 لانهم الجمع في الحكم فهي أنسب لانها تبايع افراد المقسم وهو هنا الشيء في الحكم  
 وهذا في تقسيم الكل الى جزئياته كما هنا وأما في تقسيم الكل الى جزئياته فالواو متعينة  
 قاله شيخ الاسلام واعترض جعل الواو لتقسيم هنا العلامة الناصر بأنه يقتضي ورود  
 الخطاب بكون الشيء المذكور منقسم الى هذه الاقسام وان الوضع هو الخطاب الوارد  
 بذلك ولا يخفى في بطلانه اذ الوارد بكون الشيء أحدها وضع وان لم ير دغيرة فالصواب  
 بشهادة الذوق ان الواو بمعنى او فليست تاملة اه واجاب سم بحاصله ان كون المعنى على  
 جعل الواو لتقسيم ما ذكر ليس بلام بل يجوز ان يكون المعنى حيث ذكر وان ورد باحده  
 الاقسام أو بكون الشيء واحدا منها قلت كون المعنى ما ذكره العلامة واضحا لشيء فيه  
 اذ المعنى في قولنا مثلا الكلمة اسم وفعل وحرف أنهم منقسمة لثلاثة المذكورة وكذا  
 الحال هنا في قولنا الشيء سبب وشرط الخ معناه منقسم الى هذه الاقسام فالخطاب  
 الوارد بكون الشيء سببا شرطا الخ معناه الخطاب الوارد بكونه منقسما الى هذه  
 الاقسام وأما كون المعنى ما ذكره سم فغير صحيح لان ذلك مفاد أو لا الواو كما هو ظاهر على  
 ان حاصل ما طالع صحة كون المعنى وان ورد الخطاب بكون الشيء منقسما الى هذه الاقسام  
 وكون الشيء وان ورد الخطاب بكون الشيء أحدها هذه الاقسام وعليه ففي الواو اجمال  
 واهتمام خلاف المراد فلا يصح كونها أبعاد من أو بل الاجود أو وهذا على التسنل لصحة  
 كون المعنى ما طالع والا فهو ممنوع كما قلنا وبالجملة فطواه غير محم عليه شأ الا المسكرة  
 والتسفي ثم قال سم وتطير عبارة المصنف هذه قوله سم في تعريف الحكم خطاب الله  
 المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء او التحيير ولما أورد المعتزلة عليه أن أو للتدبير وهو ينافي  
 التصديق اجاب الامام واسأله عما حاصله ان أو للتخيير فلو صح اعتراض الشيخ لزم  
 بطلان هذه الجواب الذي أطبقوا على قوله لان المعنى حيث ذكر الحكم هو الخطاب  
 المتعلق بافعال المكلفين المنقسم لتعلقه الى الاقتضاء والتخيير مع أن الخطاب المتعلق  
 بافعال المكلفين باحسب الوجهين حكم مع قطع النظر عن ثبوت التعلق بالوجه الآخر

والافا ترك المتقضى في الحقيقة  
 فصل هو الكلف كما سألني أنه  
 لا تكليف الا بفعل وان في المعنى  
 المستعمل (وان ورد) الخطاب  
 النفسي بكون الشيء (سببا شرطا  
 وما نفعنا وصحبا وفاسدا) الواو  
 لتقسيم وهي فيه أبعاد من أو كما  
 قاله ابن مالك

فقل هذا الصنيع منهم على أنه ليس المعنى على التقسيم كما ادعاء الشيخ اه قلت هذا  
 أعجب من حوايه الأول عما أشق عليه من القلظ الذي لا يليق بشئ أمافوه ان عبارة  
 المصنف هذه نظيره قولهم في تعريف الحكم خطاب الله الخ فواضع القصاد اذا الواقع في  
 عبارة المصنف الواو وفي قولهم المذكور أو وفريق بين المعنى على الواو والمعنى على أو وما  
 ذكره بقوله لان المعنى حيث الخ هو المعنى على الواو لا على أو والمعنى على أو ان الحكم  
 هو الخطاب المتعلق بأنعمال المكلفين ملتبساً بذلك المتعلق بأحد هذه الاقسام وهو  
 الاقتضاء أو التضيير أو الوضع وقد عرفت ان الواقع في تعريف الحكم أو الواو وحيث  
 فالمعنى على التقسيم كما هو صريح قول الامام في جوابه ان أو للتنويع فتقوله فقل هذا  
 الصنيع منهم الخ ممنوع منعاً مبيناً وكذا قوله فلو وضع اعتراض الشيخ لزوم بطلان هذا  
 الجواب فان اعتراض الشيخ يكون المعنى ماذ كرهه في عبارة الواو وأما على عبارة أو  
 فليس المعنى كذلك ولا اعتراض حيث ذكروا كان المعنى واحداً على كل من عبارة الواو  
 وأولاً كان لعله الصواب كون الواو بمعنى أو معنى وبالجملة فكلام العلامة سم هنا  
 بما لا معنى له ولاداعي اليه الاشارة التعصب (قوله أي كون الشئ) فيه تساهل بحذف  
 الجارحه عليه حكاية المصنف عبارة المختصر قاله الكمال وشيخ الاسلام وفي كلام سم  
 نفسه لا حاجة اليه (قوله الله عليه معنى) أي لانه من العلوم أن الخطاب النفسي لا يكون  
 سبباً ولا شرطاً انما هو محل شئ سبباً لشيء آخر أو شرطاً له الخ (قوله مجاز) أي مجزئ  
 من باب الاسناد الى السبب فان الخطاب النفسي المذكور سبب لورود الرسول مجاز كـ  
 ويصح جعل الجواز مرسل من المطلق الملزوم على اللازم فان من لازم الوجود بالشئ  
 المتعلق به فالمراد بالورود المتعلق بمجاز العلاقة الزوم كما تفردوا القرينة استعانة الحقيقة  
 (قوله وغير فله) معناه شيان ما ليس فعلاً أصلاً وما ليس فعلاً للمكلف بل لغير المكلف  
 فلهذا امثل الشارح بأمثله ثلاثة الأول لما هرقه للمكلف والثاني لما ليس فعلاً أصلاً  
 والثالث ما فعل غير المكلف وهو الصبي (قوله لوجوب الضمان) المراد بالضمان المضمون  
 من قيمة أو ممثل والمراد بالوجوب المضاف لقضمان الثبوت لا الطلب الجازم لانه بهذا  
 المعنى لا يتعاقب الفعل المكلف كما هو ظاهره بالوجوب المضاف لقوله واداء الولى المقدر  
 بالعطف الطلب الجازم في اطلاق الوجوب على الثبوت والطلب الجازم شبه استعمال  
 المشترك في معنييه فانه العلامة التامر وانما قال شبه الخ ولم يجعله من استعمال  
 المشترك في معنييه لان المشترك المستعمل في معنييه لفظ واحد استعمال في معنييه  
 الموضوع لهما وهما الوجوب ذكره من بسبب تقديره في المعطوف أعني قوله واداء  
 الولى ان تقديره وجوب واداء الولى الخ (قوله لان متعلقه) أي وهو كون الشئ سبباً أو  
 شرطاً الخ فخطاب الوضع هو الخطاب المتعلق بكون الشئ سبباً أو شرطاً الخ (قوله لما  
 تقدم) أي من قوله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف (قوله ومن خطاب الوضع)

وحذف ما قدره كما عبر به في  
 المختصر أي كون الشئ للعلم به  
 مع في مع رعاية الاختصاص ووصف  
 النفس بالورود مجاز كوصف  
 النفس به الشائع والشئ يتناول  
 فعل المكلف وغيره فله كازما  
 سبباً لوجوب الحد الزوال سبباً  
 لوجوب الظهور وانلاف الصبي  
 مثلاً سبباً لوجوب الضمان في  
 ماله واداء الولى منه (فوضع)  
 أي فلهذا الخطاب يسمى وضماً  
 ويسمى خطاب وضع أيضاً لان  
 متعلقه بوضع الله أي يجعله كما  
 يسمى الخطاب المقتضى أو المخر  
 الذي هو الحكم التعاريف كما  
 تقدم خطاب تكليف لما تقدم  
 (وقد عرفت حدودها) أي  
 حدود المذكورات من أقسام  
 خطاب التكليف ومن خطاب  
 الوضع فحد الأيجاب خطاب  
 المقتضى للفعل اقتضاء جازماً  
 وعلى هذا القياس وسباق  
 حدود السبب وغيره من أقسام  
 متعلق خطاب الوضع

به تكرير من على أن مقصود المصنف بالنسبة للوضع حد خطاب الوضع لاحدود  
 أقسامه أيضا لأنه انما تعرض لخطاب الوضع والتقسيم المذكور بعد ليس انفس الخطاب  
 بل يتعلق متعلقه فان السبب وماده أقساما للشيء وهو متعلق السكون المذكور الذي  
 هو متعلق الخطاب ومن ذكر أقساما متعلقا لمتعلق تعرف أقساما المتعلقة وأقسام  
 الخطاب المذكور (قوله وكذا أحد الحد) الحد المضاعف مصدر بمعنى التعريف بدليل  
 البناء المتعلقة به والمضاف اليه بمعنى المعرفة وقوله المدافع للاعتراض بالرفع نعمت لحد  
 المضاعف ووجه الرفع أن الحد عند الأصوليين بمعنى المعرفة سواء كان بالذات أم لا  
 (قوله لأن الميزان) المراد بالميزان هو مقتضى الفعل لا مقتضى اجزاء من قولنا في تعريف  
 الإيجاب هو الخطاب المقتضى للفعل الخ والمقتضى للترك الخ من قولنا في تعريف  
 الحرمان الخطاب المقتضى للترك الخ وعلى هذا القياس وفي جعل الاقتضاء نفسه شارحا  
 عن الماهية نظر بين لما يأتي من أن الاقتضاء هو نفس الخطاب كما يفيدته والشارح  
 نعم يحصر الخ اذ لو كان الاقتضاء غير الخطاب لم يكن ما ذكره اختصارا له ولما تقدم من  
 أن اسناد الاقتضاء إلى الخطاب مجاز من قبيل الاسناد إلى المصدر نحو قولهم جددته  
 لأن الاقتضاء هو الخطاب كما عليه جمع منهم إلى سبب الدارين في حواشي العبد وجواب  
 سم بعد ذكره ما تقدم بقوله ويمكن الجواب باحتمال أن الشارح ثبت عنده بنقل أن  
 الميزان شارح وبأنه أجاب بذلك على سبيل التعليل مع المستعرض فلا ينافي انما يفيد  
 حدودا لا رسوم بعد (قوله وسيأتي حد الأمر الخ) يعني أنه لما حدد الأمر والنهي بالاقتضاء  
 المذكور والحدود به ما عدا الاباحة وحد أيضا بالقول المقتضى أي الخطاب المقتضى  
 كان المعبر عنه بما عدا الاباحة هنا هو المعبر عنه فيما يأتي بالأمر والنهي نظرا الخ واعتراض  
 ذلك العلامة حفظه الله تعالى حيث قال عقب ما تقدم يعني فيكون الأمر والنهي  
 مراد من ما عدا الاباحة هو العلم أن الماهية قد توجب بشرط شي أو بشرط لا شيء تارة ولا  
 بشرط شي أخرى والثالثة أعين من الأولين مفهومها ونسأولان صدقها كطبيوع  
 الماخوذ تارة بشرط الناطق أو بشرط عدم الناطق وتارة لا بشرط واحد منهما وكالطلب  
 الماخوذ في الإيجاب والحرمان بشرط الجزم وفي التسبب والكونا بشرط عدمه وفي  
 الأمر والنهي لا بشرط واحد منهما فغايتها أنهما مساويان للإيجاب وما عطف عليه  
 صدقا وأما أن مفهومهما ومفهوم الأربعة الذي هو معنى الترادف فلا اه ونعته  
 سم بأن الاعتراض المذكور مبني على أن الشارح بقوله فالمرع منه الخ اتحاد  
 الأمر والنهي مع ما عدا الاباحة مفهومها وليس في كلامه ما يدل عليه ولا ضرورة فتخرج  
 إليه بل يجوز أن يرد بالمعبر عنه الذات المعبر عنها فيكون المقصود من ذلك الاتحاد في  
 المسند في المفهوم اه بمعناه قلت تقرير الشارح قوله فالمعبر الخ على قوله  
 وسيأتي حد الأمر الخ المقصود أن ما عدا الأمر والنهي هو عين ما عدا الإيجاب وما  
 معه صريح أو كالصريح في أن المعنى على الترادف اذ الحدان هما عينيه المفهوم اذا مات

وكذا أحد الحد بالمجامع المانع  
 الادفع للاعتراض بأن ما عرف  
 رسوم لاحدود لأن الميزان  
 خارج عن الماهية نعم يحصر  
 فقال الإيجاب اقتضاء الفعل  
 الجازم وعلى هذا القياس  
 وسيأتي حد الأمر بالاقتضاء  
 الفعل والنهي بالاقتضاء اه لك  
 كما يبيد بالقول المقتضى  
 للفعل والكف فالمعبر عنه هنا  
 بما عدا الاباحة هو المعبر عنه  
 وهو سيأتي بالأمر والنهي

تظروا هنا الى أنه حكم وهذا الى

أنه كلام (والقرض والواجب

مترادفان) أي احسان لمعنى

واحد وهو كما علم من حد الإيجاب

القطع هل المطلوب طلباً جازماً

(خلافاً لابي حنيفة) في نفسه

تراءى فها حيث قال هذا الفعل

ارتدت بدليل قطعي كما قرآن

فهو القرض كقرائة القرآن في

الصلاة الثابتة بقوله تعالى

فاقرؤا ما تيسر من القرآن أو

بدليل قطعي كتبه الواحد فهو

الواجب كقراءة الفاتحة في

الصلاة الثابتة بجهد الصالحين

لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة

الكتاب فثبت بتركها أو لا تفسد

به الصلاة بخلاف ترك القراءة

(وهو) أي الخلاف (القطعي)

أي عائد الى اللفظ والتسمية إذ

حاصله ان ما ثبت بقطعي كما

يسمى فرضاً هل يسمى واجباً وما

ثبت بقطعي كما يسمى واجباً هل

يسمى فرضاً فعندنا لا أخذنا

للفرض من فرض الشيء بمعنى

حز أو قطع بعضه ولو واجب

من وجب الشيء وجبة سقط وما

ثبت بقطعي ساقط من قسم العلوم

وعندنا لم أخذنا من فرض الشيء

قلبه ووجب الشيء وجوباً ثابت

ذلك فنقول سم بعد جوابه المذكور على سبيل الخط على شبه العلامة المذكورة ما  
نصفه في عبارته الشارح على المفهوم ثم الاعتراض عليه لاحمل عليه لا مجرد محبة  
الاعتراض كيف كان وذلك لا يُلحق بالإنسان ٨١ وقوله في صدوره لا يلحق سقوط  
ما أورده من الاعتراض لأنه بناء على ما تعلقه عليه ونسبه اليه من ارادة الترادف الخ من  
التجسيم وسو الادب الذي يرتفع عنه مقام مثله مع شيقه (قوله تظروا هنا الخ) مفهولة  
المعبر بمعنى أن المعبر عنه في الموضوعين واحد واختلفت العبارة فيهما للمناسبة فغيره  
هنا بالاجاب وغيره نظراً الى أنه حكم والكلام في بيان الاحكام والواجب وغيره مطلوب  
لحكم وغيره فيما يأتي بالامرو والنهي نظراً الى أنه كلام والكلام متاسبه الامرو والنهي  
لانهم نوعان منه على ما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله والقرض والواجب الخ) أي  
لفظهما مترادفان اذ الترادف من صفات الالتقاط وقوله مترادفان أي اصطلاحاً وأما  
لفظهما فهو مما يختلف لان القرض معناه التقدير أو الحز والواجب معناه الثابت أو  
الساقط كما سيأتي ومترادفان تسمية مترادف بمعنى مرادف وقوله المعنى واحد أي المفهوم  
واحد اذ الترادف يعتبر فيه الاهداف في المفهوم وقوله هو أي ذلك المعنى الواحد لا يوصفه  
بكونه معي بذات المقطعين اذ الذي علم ما تقدم ذاته فقط وقوله كما علم من حد الإيجاب  
الكاف تعليلية وما صدر به من التسمية وهو لعله من حد الإيجاب وليست الكاف  
تسمية لتلاين كل بأن ذلك المعنى هو الذي علم من حد الإيجاب لاني آخر يشبه العلوم  
منه (قوله في أي أثر كما الخ) مفرع على قوله بدليل قطعي وليس مفرعاً على التسمية أي  
قوله فهو الواجب لأنه يقتضي حثنا على التسمية دخلاً في عدم القصد فلا يكون الخلاف  
لفظياً ولا يصح قول الشارح إلا في ما تقدم من ترك النافعة الخ (قوله كما يسمى  
الخ) العامل في هذا الحارو والمبرور ما به دخل وانما علم ما به دها فيما قبلها وان كانت  
ادوات الاستفهام لا يعمل ما به دها فيما قبلها لانها متعلقة في الاستفهام لأصلية فيه  
كالهمز وتوابعها لا تستفهام هنا تقرير لا لشيء (قوله أخذنا الخ) معمول لما تضمنه لا  
أي اتفقت التسمية عندهم أخذوا والظرف وهو قوله عندهم متعلق بالانضمام مع الفعل  
المذكور وقوله بمعنى حر أي قطع الخ أي فالقرض بمعنى المنع من أي المقطوع به  
وأورد أن القطع بالدلول انما يكون بقطعية دلالة الدليل لا بقطعية منه فقط والدليل  
الذي ذكره هو الآية التريفة لا قطعية فيه من جهة الدلالة وأيضا فانقطع بالاحكام  
ليس من الفقه المعروف بالعلم أي الظن كما تقدم وأجيب عن الاول بأن القطعي عند  
الحنفية يباح مطلق الاحتمال وهو ما لا يكون احتماله ناشئ عن دليل كإين ذلك في  
اصولهم وعن الثاني كما في اصولهم أيضاً بأن من جهة تقاسيرهم الفقه ما يتناول القطعي  
سم (قوله ساقط من قسم العلوم الخ) أي لأن العلوم خاص بالمقطوع به ولذا يسمون  
ما ثبت بقطعي بالواجب علوماً وما ثبت بلفظ بالواجب علواً فقط (قوله وعندنا لم

الطرف متعلق بشئ لتضمنها معنى يسمى كما مر نظيره (قوله وكل من المقدر والثابت الخ)  
 حاصل القول في هذا أنه لا نزاع في تفاوت مفهومي القرض والواجب لغيره في تفاوت  
 ما ثبت بقطعي وما ثبت بنظري وإنما الخلاف في التسمية فخص نقول أن القرض والواجب  
 لفظان مترادفان اصطلاحاً لهما من معناه التقوي إلى معنى واحد وهو الفعل المطلوب  
 طلباً جازماً سواء ثبت ذلك بدليل قطعي أو ظني وأبو حنيفة رحمه الله يخصص كلامهما بضم  
 ويجعله اسماً له وقد يوهم أن من جعلهما مترادفين جعل خبر الواحد بل القياس المبني  
 عليه في مرتبة الكتاب القطعي حيث جعل مدلوله مارة داره وعلط ظاهر (عنه)  
 وما أخذنا أكثر استماعاً لبيان دفع التعارض بين المأخذين وسأله أن كلامهما استند  
 في دعواه إلى امر أو قرض متعارض مأخذ أحدهما فلا بد من مرجع والمرج لنا ككثرة  
 الاستعمال هذا مع أن الحنفية قد نقضوا أصلهم هذا واستعملوا القرض فيما ثبت بنظري  
 والواجب فيما ثبت بقطعي كقوله في الوتر فرض وتعديل الأركان فرض وكثرة تولم  
 الصلاة واجبة والزكاة واجبة (قوله أمر فقهي) هذا يدل على أن الأحكام الوضعية من  
 الفقه فانه الشارح في تعريف الفقه عن بعضهم من جعل الأحكام الشرعية فيه  
 قد أو احدهما جمع الحكم الشرعي المعروف بخطاب الله الخ وهو الخطاب التكملي في غير  
 صحيح لاخرجه الأحكام الوضعية مع أنها من الفقه وقول الشارح هنا في دفعه خلاف  
 الظاهر غير سديد لأن الاقتصار على خلاف الظاهر يقتضي حصته (قوله لا مدخل له في  
 التسمية) أي لا نه نأثري عن الدليل الذي دلل المجهد على الحكم لأن التسمية وقديرة  
 ظنية الدليل لما كانت سبباً للتسمية بالواجب ولعدم القصد بالترك كاتمه عليه الشارح  
 بقوله فيما يترى كمال الخ كان لعدم الفساد مدخل في التسمية باعتبار سببه وأن لم يكن له  
 مدخل باعتبار نفسه والجواب أنه لا يلزم من مدخلية سبب شئ في شئ آخر مدخلية ذلك  
 الشئ المسبب في ذلك الشئ الآخر والحاصل أن ظنية الدليل تسبب عنها امران  
 التسمية بالواجب وعدم الفساد ولا يلزم من سببية شئ لا من سببية أحد الأمرين  
 لا آخر كما هو واضح على أن سببية الظنية للتسمية ليست على حقيقة السببية لأن هذه  
 التسمية أمر اصطلاحى غاية الأمر أنه لو حظ فيها مناسبة الظنية (قوله والمدوب الخ)  
 مثلها الحسن والنقل والمرغب فيه وقوله مترادفة أي عرفاً لأنه كما مر نظيره في قوله  
 والقرض والواجب مترادفان وقوله هو أي ذلك المعنى أي المفهوم الواحد وقوله كمال  
 أي أعلم من حد التذب أي علم ذاته لا باعتبار أنه معنى لتلك الأسماء إذ لم يعلم ذلك من حد  
 التذب كما تقدم نظيره ذلك في شرح قوله والقرض والواجب مترادفان (قوله حدث قالوا)  
 هذه الحنية كالتى تقدمت في شرح قوله والقرض والواجب الخ تعديلية (قوله هذا  
 الفعل) الإشارة ليست للفعل الجزئي إذ لا يتصور المواظبة عليه ولا فعله مرتين إذ  
 لا يتصور تعدده وإنما يتصور تعدد الجنس بل للفعل المطلوب وفائدهما بيان أن التفتيل  
 في الفعل المطلوب لا في غيره ولا في مطلق الفعل فإن قيل هذا التفسير لا يتصور مع

وكل من المقدر والثابت أعين من  
 أن ثبت بقطعي أو ظني وما أخذنا  
 أكثر استماعاً لهما متقدم من  
 أن ترك الفاقعة من الصلاة  
 لا يفسدها عنده أي دونها لا يضر  
 في أن اختلاف لفظي لأنه أمر  
 فقهي لا مدخل له في التسمية  
 التي الكلام فيها (والمدوب  
 والمستحب والتطوع والسنة  
 مترادفة) أي أحسنها في واحد  
 وهو كمال من حد التذب الفعل  
 المطلوب طلباً جازماً (خلافاً  
 لبعض أصحابنا) أي القاضى  
 الحسن وغيره في فهم ترادفها  
 حيث قالوا هذا الفعل أن  
 وانطب عليه التي صلى الله عليه  
 وسلم

فانقل عن بعضهم أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه إذا فعل مندوباً واجب عليه المداومة عليه فالجواب أن كلام الفقهاء صريح في رد هذا المنقول عن بعضهم لانهم فرقوا في رواتب الصلاة بين المداومة والمداومة على كدبها وامتدحوا على الله عليه وسلم وعدها وهذا صريح منهم في عدم مداومتها صلى الله عليه وسلم ولأن في القمذنى كان يدع الضحية حتى تقول لا يصلح ما بقي شيء آخر وهو أن يقال ما أمر به صلى الله عليه وسلم صريحاً ولم يفته في أي الأقسام المذكور فيدخل قال بعضهم الظاهر دخوله في المستحب لانه محبوب للشارع بطلبه صريحاً لم يأمر به صلى الله عليه وسلم على فعله ومنعه منه مانع كصوم ناسواً فيجتمل أن يلحق بما فعله ثم إن دل الحال على أنه لو تمسك منه واطلب عليه ألحق بالقسم الأول والاقتباس الثاني بخلاف ما رغب فيه ولم يأمر به صريحاً ولا فعله فهو محمل القسم الأخير سم باختصار (قوله فهو السنة) وجه المناسبة في تسمية ما ذكر بالسنة أن السنة هي الطريقة والعادة وما تكرر فعله من الشخص صار طرية لموعظة قوله كان فعله مرة أو مرتين دللت الكفاية على عدم الاقتصار في المرة والمرة ولعل الضابط أن لا يصل إلى حد المواظبة وبين الكلام في ضابط المواظبة ولعله أن لا يترك الألفاظ (قوله لعموم الأقسام الثلاثة) أي لعمدة جملة على كمال منها ومثله الحسن والنقل والرغب فيه وليس المراد أنه صادق على الأقسام الثلاثة وغيره ما حاق لاوقتها إذا لعم بهذا المعنى لا يوافق الاخص أي يردفه والمقصود أنه مرادف لكل من الثلاثة (قوله والمستحب المحبوب) أي وما فعل مرة أو مرتين محبوب للنفس لعدم تكرره وكثرته أدل كثره بما حصل له من المثل والسمعة (قوله والتطوع الزيادة) أي على ما فعله الشارع (قوله والاكثر) أي وقال الاكثر ثم وقوله ويصدق الخ في معنى العلة لتسمية المستفاد مما تضمنه قوله نعم (قوله ومحبوب للشارع بطلبه) أي مطلوب له طلباً نفسانياً بسبب طلبه القلبي فليس المحبوب هنا بالمعنى المتقدم كما هو بين وأيضاً فله هنا وصف للشارع وفيما تقدم وصف للمكلف (قوله ولا يجب المندوب بالشروع) الباء للسببية أي بسبب الشروع فيه أي لا يكون الشروع فيه سبباً لجوب اتقائه وفيه بعد هذا أن يقال ان كان محل الخلاف مطلقاً المندوب كما هو الظاهر أو الصريح من المتن فلم يقتصر الشارح في المعارضة على ذكر الصوم والصلاة وهما جعل المقيس ماعدا الصوم لا الصلاة فقط وان كان محل الخلاف الصوم والصلاة فقط فلم قال الشارح فيما يأتي فتناقض الحج والعمره فغيرهما من باقي المندوبات ويجب اختيار الأول ولعل اقتصار الشارح في المعارضة على ما ذكرناه الذي تعرضوا للصريح بما في نصه علم به بالصريح بما لم يصرح به (قوله أي لا يجب اتقائه) بين به أن المندوب في قوله لا يجب المندوب مجاز من إطلاق الكل على البعض والقرينة في الشروع بالشروع إذا الجزء الذي به الشروع غير واجب لانه سبب في الواجب والسبب مقدم على المسبب وفيه أن يقال ان السبب يتقدم على

فهو السنة ولم يواظب عليه كان  
فعله مرة أو مرتين فهو المستحب  
أول بقوله وهو ما يشتهه الانسان  
بانتشاره من الأوراد فهو  
التطوع ولم يتعمدوا المندوب  
لعموم الأقسام الثلاثة بالإشك  
(وهو) أي الخلاف (القلبي) أي  
عائد إلى القلب والتجربة إذ  
حاصله أن كلا من الأقسام  
الثلاثة كما يسمى باسم من الأسماء  
الثلاثة كما ذكره في بعضه  
منها فقال البعض لا إذا السنة  
الطريقة والعادة والمستحب  
المحبوب والتطوع الزيادة  
والاكثر ثم ويصدق على كل من  
الأقسام الثلاثة أنه طريقة  
وعادة في الدين ومحبوب للشارع  
بطلبه وزائد على الواجب  
(ولا يجب) المندوب (بالشروع)  
فيه أي لا يجب اتقائه

المسبب بالذات ويقاونه في الزمان حركة السدحركة الخاتم وقد يقال ليس في العبارة ما  
 يعني كون السبب نفس الجزء بل يحتمل كونه جعل الجزء وثبوته بمعنى كونه حاصلًا ثابتًا  
 ولا يخاف في مقارنفة هذا الكون الباقي قاله سم وقد يجب أن يضاهيان الجزء بسبب وجوب  
 المندوب جميعه للاثامه فقط والسبب يجوز أن يقارن بعض الحب في الزمن (قوله)  
 لأن المندوب الخ) أن أريد أن يقاس من الأول صغره قوله وترك اتصافه المبطل لما  
 فعل منه تركه هو كبراه قوله لأن المندوب يجوز تركه فقد قدم في عبارته كبرى القياس على  
 صغره وانظمه حيث ذكره كذلك اتصاف المندوب المبطل لما فعل منه تركه وتركه جزاء  
 فينتج ترك اتصاف المندوب المبطل لما فعل منه جزاء ونوقش بأنه لا يخلو أمان أن يراد بالترك  
 الذي هو موضوع الكبرى عدم الاقدام على فعل المندوب ابتداء أو ما هو أعم من عدم  
 الاقدام ومن الاعراض بعد الشروع عن الاتصاف فإن أريد الأول لم يقصد الوسط إذ  
 الترك الذي هو محمول الصغرى بمعنى الاعراض عن الاتصاف بعد الشروع والترك الذي  
 هو موضوع الكبرى بمعنى عدم الاقدام على فعل المندوب ابتداء أو اتحاد الوسط شرط  
 الاتصاف وإن أريد الثاني فلا يسلم جواز الترك بمعنى عدم الاتصاف بعد الشروع لأن العبادة  
 بعد التأسيس هاهنا الحرمه ما ليس لها قبله وحقيقة فيحتاج إلى اثبات كلية الكبرى  
 بأشياء حكمها بالنوع الثاني وهو الترك بمعنى الاعراض عن الاتصاف بعد الشروع الذي  
 هو محل النزاع فيثبت ذلك بالحديث المذكور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الصائم الخ  
 فثبت القياس حيث ذكروا وسيأتي الكلام على الحديث المذكور (قوله حتى يجب الخ) هو  
 برفع يجب لأن حتى بمعنى الفاء التقرية وقوله منه ضميره يعود لتركه وهو حال من  
 الصلوة والصوم (قوله يحدث الصائم الخ) قال العلامة القنصم أن يجعل الصائم على  
 مرید الصوم والفائدة في النص على ذلك حيث أن النسبة بمجرد حاله لا يلزم بها في البقاء  
 فيكون الصائم مجازًا لا تاقول هو أيضا مجاز قبل تمامه ان حقيقة الصوم الامسالك من  
 طالع الفجر إلى الغروب ويترجم المجاز الأولى بصام في قوله ان شام صام على حقيقة  
 على الأول دون الثاني اه وحاصل ما أشار إليه ان في الحديث مجازين على كل من قولي  
 الخصين فعلى قول من يجعل الصائم على مرید الصوم يكون في الصائم مجاز في أفطر  
 مجاز أيضا لأن معناه استمر على افطاره وعلى قول من يجعل الصائم على التلبس بالصوم  
 يكون مجاز في صام لأن معناه استمر على صومه ومجاز في الصائم أيضا لأن الصائم حقيقة  
 هو المسلم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لأن حقيقة الصوم شرعا الامسالك من  
 طلوع الفجر إلى غروب الشمس فاطلاق التلبس على التلبس بالامسالك بعض المسئلة  
 المذكورة مجاز من اطلاق البعض حتى لكل ويترجم الجمل الأول بقام صام على حقيقة  
 بفسلته على الجمل الثاني وتابعه سم فالتلات الا لازم على جعل الصائم على التلبس  
 بالصوم مجاز واحد وهو في صام فقط بخلاف جله على مرید الصوم فاللازم مجازان قطعاً

لأن المندوب يجوز تركه وترك  
 اتصافه المبطل لما فعل منه ترك  
 له (خلافاً لابي حنيفة) في قوله  
 بوجوب اتصافه أقوله ته الى  
 ولا تطلوا اعمالكم حتى يجب  
 تركه اتصاف الصلوة والصوم  
 منه قضاء وصحاحا وعروض في  
 الصوم يحدث الصائم المتطوع  
 امره بتركه ان شام صام وان شاء  
 افطره الترمذي وغيره وقال  
 الحاكم صحيح الاسناد

مجاز في الصائم ويجاز في أفطر ولا شك أن تقليل الجواز أقرب إلى الأصل وتكثيره أبعد عن  
 الأصل ودعوى أن الصائم مجاز فيما قبل الأتمام عنوة قطعاً بل إطلاق اسم الفاعل  
 على المتلبس بالحدث قبل تمامه حقيقة كما ينص عليه كلامهم إلا أن في محله وقد قال  
 الفقهاء ولو حلف لا يصلي حنث بالشروع الصحيح ولو أفسد الصلاة صدق اسم الصلاة  
 عليه ويلزم على ما قاله أن اسم الفاعل لا يكون حقيقة إلا بعد الأتمام ولا يقوله أحد بل  
 هو مجاز حينئذ اه كلامه (قلت) حيث نقرر أن الصوم حقيقة يقتضيه الشرعية الأصل  
 من طلوع القمر إلى غروب الشمس كيف نصم دعوى أن استعمال الصائم فيما قبل  
 الأتمام حقيقة مع أنه إنما يتلبس ببعض الحقيقة لا بكليها وأما ما أسنده بقوله كما ينص عليه  
 كلامهم فمحمول على حدث يساوي بعضه كله في الإطلاق والتسمية كالضرب مثلاً أو  
 كالصوم حيث يراد منه معناه لغة وهو الأصل مطلقاً لا ما لا يساوي بعضه كله في ذلك  
 كالصوم حيث يراد منه معناه شرعاً كما هنا فإن المتكلم به صاحب الشرع فهو محمول على  
 المعنى الشرعي كما هو بين ويؤيده أن فعله حنث من حلف لا يصلي بالشروع يصدق  
 اسم الصلاة على البعض الذي حصل به الشروع ويلزم على ما قاله حصه الطلاق القائم  
 حقيقة على نحو الرأى الكع مثلاً وهو فاسد وأما قوله ويلزم على ما قاله أن اسم الفاعل  
 لا يكون حقيقة إلا بعد الأتمام الخ فجاوبه أن ذلك غير لازم من كلامه كلياً أصلاً وهو واضح  
 ولا فائدة من فيه وهو الصائم بل هو حقيقة في حال التلبس الحاصل عند آخر جرس من النهار  
 أفبه يقتضي التلبس بالحقيقة على أنه لا مانع من أن نلتزم أن اسم الفاعل الذي هو من  
 قبيل ما نحن فيه لا يكون حقيقة إلا بعد الأتمام وقوله ولا يقوله أحد ممنوع بالنسبة  
 لخصم الصائم لجل قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال على اسم الفاعل من غيره هذا القبيل  
 فتأمل (قوله) ويقاس على الصوم الصلاة الأولى أن يقول ويقاس على الصوم غيره  
 ليسهل على المتدبرين وأما اقتضاء ضيقه من أن يخرج من الأعمال أعماها الصلاة  
 والصوم فقط فيفيد أن غيره من الخدوبات متناول للأعمال في الآية حكماً لأن العام  
 الخاص صفة في الباقي وقد يجب أن الاقتصاد على الصوم والصلاة مع عدم  
 اختصاص الحكم بهما لأنهما اللذان تعرض لهما النص في كلامه فإي الماشرح أن  
 يتصرف عليه بالتصريح بغيره ما قد تقدم ذلك (قوله) فلا تتناولهما الأعمال أي من  
 حيث الحكم وإن تناولتهما من حيث اللفظ لما يأتي من أن العام الخاص مجموع مراد  
 تناولاً لا حكماً (قوله) لا نقله الضمير عائلاً للجمع المطلق عن كونه فرضاً ونقلاً للجمع النقل  
 لئلا يلزم اتحاد المضاف والمضاف إليه وحينئذ في كلامه استخدام حيث أطلق الجمع أولاً  
 في قوله وجوب أتمام الجمع مراد به المتدبر وأعاد عليه الضمير في قوله نقله مراد به  
 ما هو أعم ومن المعلوم أن المعنى الأعم مغاير للمعنى الأخص فقد ذكر الجمع بمعنى وأعيد  
 عليه الضمير بمعنى آخر وهو ضابط الاستخدام فقط ما قبل أن هذا شيء استخدام  
 لاستخدام لأن معنى الأول بعض معنى الثاني (قوله) أي التلبس) فهو بالمرتبس

ويقاس على الصوم الصلاة فلا  
 تتناولهما الأعمال في الآية  
 جميعاً بين الأدلة (وجوب أتمام  
 الجمع) المتدبر (لأن نقله) أي  
 الجمع (كفرضية) فانهم في كل  
 منهما قصد الدخول في الجمع أي  
 التلبس به (وكفارة) فانها تجب  
 في كل منهما بالجماع المنفصلة  
 (وغيرهما) أي غير التنية  
 والكتابة كالشقاء المنسرج  
 بالفساد فإن كلامهما لا يحصل  
 الخروج منه بفساده بل يجب  
 المضى فيه بعد فساد العرف  
 كالجمع فمما ذكره غيرهما ليس  
 نقله وفرضه سواء فيما ذكر  
 فالنية في نقل الصلاة والصوم



للدخول وإشارة إلى أنه مجاز لان الدخول حقيقة هو العبور في الجسم (قوله غير هائي  
 فرضهما) خبر غير هائي وقوله في فرضهما حال من خبر غير هائي العائد للنسبة (قوله  
 بشرطه) أي وهو كون الصوم في فرض رمضان حاضر وكون القطر متبعا جاعا أشد  
 فقط هذا الشافعية وبتعمد مطلق القطر عند ثمانية عشر المالكية وقوله والكفارة في  
 فرض الصوم مبتدأ وخبر (قوله ودون الصلاة مطلقا) أي فرضاً أو تفصيلاً (قوله في  
 وجوب اتقاهما بالمشابهة ما القرضها فمما تقدم) اعترضه العلامة الناصر بأن التبرك  
 في الحكم بالمشابهة إنما يصح مع الاشتراك في علم الحكم كما هو منصوص عليه في  
 القياس وما تقدم من النسبة والكفارة وغيرهما ليس علمه لوجوب الاتمام في الفرض ولا  
 من وجبات علمه حتى يكون من قياس الدلالة وهو ما يجمع فيه بلازم العلم أو أثرها أو  
 حكمها إذ علمه لوجوب الاتمام في الفرض إنما هي كونه فرضاً وظاهر أن ما تقدم من  
 الكفارة وما معها ليس علمه لوجوب الاتمام في الفرض ولا لازماً لعلمه والامكان لازماً  
 للصلاة كالطبخ مع أن الصلاة لا كفارة فيها أصلاً وأجاب سم بأه القياس الذي أشاره  
 المصنف من قياس النسبة وحاصله أن نقل الطبخ فرع تردد بين أصلين أحدهما فرضه  
 والاخر نقل غيره فالطبخ بأكثرهما شبهاً وهو فرض الحج (قوله والسبب الخ) اللام فيه  
 للعهد الذي كرى لتقدم ذكره في قوله وإن ورد سبب الخ ثم كان الأولى أن يذكر قوله وقد  
 عرفت حدودها قبل قوله وإن ورد سبب الخ ويؤخر قوله وإن ورد سبب الخ عن المباحث  
 المتقدمة المتعلقة بالقرض والواجب والمنذور والخلاف فيه الذي ذكره ما يكون الكلام  
 خبر يتابعه بعض والأمر في ذلك سهل (قوله أي مؤثر في الخ) تنبيه لغرضه وقوله مؤثر  
 فيه بذاته هو قول المعتزلة وقوله أو بأذن الله هو قول الغزالي رحمه الله تعالى وقوله أو  
 بأذن علمه هو قول الأسمدي فالأقوال أربعة الأول للمعرف الشيء أي الذي جعل  
 علامة يعرف بها الشيء وهو قول جمهور أهل السنة والله أشار المصنف بقوله من حيث  
 أنه معرف السكك والثاني المؤثر في الشيء بذاته والثالث المؤثر فيه بأذن الله تعالى والرابع  
 الباعث عليه وأشار المصنف إلى هذه الأقوال الثلاثة بقوله وأخبرنا أي غير معرف فدخل  
 فيه الأقوال الثلاثة (قوله الأقوال الأربعة) خبر مبتدأ محذوف ومبتدأ والخبر  
 محذوف أي هذه الأقوال الأربعة أو الأقوال الأربعة هذه أو بدل وأعطف بيان على  
 ما قبله من قوله أنه معرف الخ وقول شيناً أو لأقوال مبتدأ أو لتعريفه قوله تعرض لها الخ  
 بعد (قوله معزواً أو لها) حال من الأقوال أو من خبر هائي الأربعة (قوله تعرض لها  
 الخ) جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله تنبيه الخ) اعترضه العلامة الناصر بقوله لا ينبغي  
 أن المعبر عنه بالمعلم من المعارف أو غيره قد أخذ عارضا للمعبر عنه بالسبب حيث قيل  
 ما يضاف الحكم إليه للتعلم من حيث أنه معرف فكيف يتعد لمعبر عنه بهما أه  
 وحاصله أن العلم هي نفس المعارف أو المؤثر الخ والمصنف قد جعل المعارف أو المؤثر  
 وصفا للسبب لأنه عين السبب فلا يصح قول الشارح تنبيه على أن المعبر عنه بالسبب

غير هائي فرضهما أو الكفارة  
 في فرض الصوم بشرطه  
 دون نفسه ودون الصلاة  
 مطلقا بتسداد الصلاة والصوم  
 يحصل الخروج منهما مطلقا  
 فتأخر الحج والمعمور غيرهما  
 من باقي المنسوبة في وجوب  
 اتقاهما بالمشابهة القرضهما  
 فيما تقدم (والسبب ما يضاف  
 الحكم إليه) كذا في المستعني  
 زاد المصنف لبيان جهة الإضافة  
 قوله (اللتعلق) أي لتعلق الحكم  
 (به من حيث أنه) معرف (السكك  
 أو غيره) أي غير معرفه أي  
 مؤثر فيه بذاته أو بأذن الله تعالى  
 أو بأذن علمه الأقوال الأربعة  
 في معنى العلم أي حيثما أطلقت  
 على شيء معزواً أو لها أهل الحق  
 تعرض لها هنا تنبيه على أن  
 المعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر  
 عنه في القياس بالعلم كالزنا

هو المعبر عنه في القياس بالعلّة وأجاب سم بأن المعبر عنه هنا بالسبب هو ذات العلّة  
 بعميقها والمتخوذ عارضاً للمعبر عنه بالسبب هنا هو مفهوم تلك الذات وحاصله أن الذي  
 يصدق عليه السبب هو الذي يصدق عليه العلّة (قوله لوجوب الجلد) لمعبر بالجلد كان  
 أولى لشموله الجلد وغيره وذكر المثال الأول والثاني للإشارة إلى أن السبب يكون مفصلاً  
 وغير فعل وذكر الثالث مثلاً لسبب التصريح لأن الأولين مثلاً لأن سبب الوجوب (قوله  
 وإضافة الاحكام اليها كما يقال) مستنداً وخبراً للكاف بمعنى مثل ونبه بيلتغي عن أن المراد  
 بالاضافة في قول المصنف ما يضاف الحكم اليه الاضافة الغورية وهي التعلق والارتباط  
 المتبادر بلام التعليل أو بياته أو ما يقوم مقامها لمعنى في قوله السبب ما يضاف الحكم  
 اليه ما يتعلق به الحكم ويستند اليه (قوله الذي هو الحق) ان قيل أي ساحة إلى هذا مع  
 قوله سابقاً معزواً ولها لاهل الحق أجيب بأنه لا يلزم من عزوه لاهل الحق كونه هو الحق  
 (قوله معين تخصته) اعترضه العلامة بأن المعين عند القوم هو الماهية المعينة به قد يكون  
 ذاتياً للماهية وقد يكون عرضياً لها وخاصة من خواصها فكان الأولى أن يقول معين  
 للماهية بخلافها وأجاب سم بأن المراد بالتخصص في كلام الشارح الماهية العرضية  
 وايضا أنه أن الماهية هي ذاتية وعرضية والأولى هي التي يوفق في تعريفها بالجلد  
 والثانية هي التي يوفق في تعريفها بالرمم فعول الشارح معين تخصته معناه معين الماهية  
 السبب العرضية لأن ما ذكره المصنف في تعريف السبب رسم لاجد وقول شيفنا يمكن  
 تصحيح عبارة الشارح بضم قوفه معين بصيغة اسم المفعول وجعل اللام في تخصصه بمعنى  
 الباقية ان ما في قوله وما ذكره المصنف واقعة على التعريف وهو معين بصيغة اسم  
 الفاعل لا اسم المفعول (قوله الظاهر) احتراز به عن التلقي كالمعلق بالنسبة للعدة فلا  
 يكون سبباً لها لاختلافه بل السبب الطلاق لظهوره وقوفه المنضبط أي الموجود في جميع  
 المراد كسفر أربعة بردقائه سبباً لتصدر دون الشقة لظفها في بعض الصور دون السفر  
 المذكور لعدم تخطفه (قوله المعروف الحكم) اعترضه العلامة بقوله سابقاً أن العلّة قد  
 تكون حكماً شرعياً وما عداها أمر حقيقي كحل الشعر بالكاح وسرته بالطلاق علّة تلبات  
 كاليد والعلّة هي السبب كما قال الشارح فيرد ذلك على تعريف اللامى والمصنف اه  
 وحاصله أن قيد المعرفة للحكم بوجوب عدم انعكاس التعريف المعرفة للأمر الحقيقي  
 من جهة السبب والعلّة ولا يصدق عليه المعرفة للحكم إذ ليس ذلك الأمر الحقيقي من  
 الحكم الشرعي ويجب منع أن المراد بالحكم الحكم الشرعي المعرفة بالتطابق المتقدم  
 بل المراد به النسبة التامة التي هي ثبوت أمر لا رمى أو تقيده عنه فيم الحكم الشرعي  
 وغيره والأمر الحقيقي فيا تقدم المعلل هو ثبوت نفسه كما هو ظاهر ضرورة أن حل الشعر  
 بالكاح وسرته بالطلاق أمما هو علّة لثبوت الحياة فلا ذات الحياة إذ لا معنى لتلك قال  
 في المحصول فرع إذا جوزنا تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي فهل يجوز تعليل

لوجوب الجلد والزوال لوجوب  
 التلهر والاسكار لحركة الخمر  
 وإضافة الاحكام اليها كما يقال  
 يجب الجلد الزوال والظهور الزوال  
 وتقوم التلهر والاسكار ومن قال  
 لا يسمى الزوال وتقوم من السبب  
 الوقفي علّة تنظر إلى اشتراط  
 المتاسبة في العلّة وسابقاً أنها  
 لا تشترط فيها بناء على أنها بمعنى  
 المعروف الذي هو الحق وما عرف  
 المصنف به السبب هنا معين  
 لتخصصه وما عرفه به في شرح  
 المختصر كالأمدى من الوصف  
 الظاهر المنضبط المعروف للحكم  
 معين لمفهومه والقيد الأخير  
 للاحتراز عن المانع

الحكم الحقيقي بالحكم الشرعي ومثاله أن يعلى اثبات الحياة في الشعر بأنه يجعل النكاح  
 ويعبر بالعلاق فيكون حياً كالبدن والحق أنه جائز أنه فقد جعل المعلل هو الحكم الحقيقي  
 وفسره بالنسبة قاله **سبح** **(قوله)** ولم يقيد الوصف بالوجودي كما في المانع قد يظلم  
 الفرق بينهما من حيث المعنى حيث اعتبر ذلك القيد في المانع دون السبب **اه** **(قوله)**  
 أخره إلى هناك **(الخ)** قال العلامة استعمل لفظة هنا ولا يجوز والحل وثانها صرّح برفع المحل  
 بدلا من محل اسم لامعها فان محلها مرفوع لا يتقدم أن يكون بدلا من اسم لا وحده  
 لأنه معرفة ولا لا تعمل في المعارف وقوله الاتي المناسب هنا في معنى المناسب هذا  
 الموضع فهو مقول به فقد أخرج هنا عن الظرفية فجعلها من الظروف المتصرفية وفي  
 كونها من الظروف المتصرفية نظرو ووقفه وأجاب **سبح** بأنهم قد صرحوا بان هنا من  
 الظروف التي لا تصرف بأنها تخرج عن الوحدة فلا اشكال في جواز الأولى بآي وأما  
 الثانية فصح جعلها استثنائا مفرغا من ظرف محذوف متعلق بذكرها والمعنى لا يحل  
 ذكرها في محل من المحلات الا هناك أي في ذلك المحل فهي باقية على ظرفيتها وأما الثالثة  
 فهي ظرف محذوف أي المناسب ذكرها ثم ما حذف المضاف أي ذكر ان فصل الضمير  
 واستمر في المناسب فلم يخرج عن الطريقة أيضا **اه** ولا يخفى ما فيه من التكلف **(قوله)**  
 من أقسامه) حال من قوله اللغوي أو صفة وقوله أي الحقائق نسبة بذلك على انه انما كان  
 شخصا لكونه في معنى الصفة وقوله لان اللغوي من أقسامه ضعي أقسامه يعود للشرط  
 لا يقال الشرط في كلام المصنف مراد به الشرعي لانه انما يتكلم على ما وقع في قوله وان  
 ورد سببا وشرطا **(الخ)** فلا يصح جعل اللغوي منه لاننا نقول الحصر المذكور مجموع اذ لا دليل  
 عليه ووقوع الشرط على وجه خاص في قوله وان ورد سببا وشرطا **(الخ)** لا يقتضي الاقتصاد  
 في الجواز على ما وقع فيه ولا يمنع الجواز على وجه أعم فانه يتضمن ما تكلم عليه وزيادة  
 القادة **(قوله)** ومساائله **(التي)** بالنسب عطفًا على اسم ان وبالرفع مبتدأ والخبر على  
 الاحتفالين قوله لا يحل **(الخ)** قال بعضهم ضعي مسأله يعود على الشرط لا بقية اللغوي لان  
 اللغوي لا يكون الامتناع فيه نظير بل اللغوي ينقسم الى المتصل وغيره ثم المتصل هو  
 المتصل منه **(قوله)** ثم الشرعي المناسب هنا كالطهارة) الشرعي مبتدأ وقوله المناسب نعت  
 له وقوله كالطهارة خبره والكاف بمعنى مثل ويصح أن يكون الشرعي مبتدأ والمناسب  
 خبره وقوله كالطهارة خبر ثان أو خبر مبتدأ محذوف أي وذلك كالطهارة وتوجيه  
 كونه مناسبًا هنا انه يتكلم على أقسام متعلق بكتاب الوضع المار في قوله وان ورد **(الخ)**  
 والذي من متعلقه هو الشرعي لاقيم **(قوله)** كالطهارة للصلاة) أي بدو افعالها اذ الطهارة  
 لا توقف عليها اذات الصلاة وهذا مبني على أن الحقائق الشرعية تطلق على القاسد  
 كالصحيح وأما ان قلنا ان الحقائق الشرعية لا تطلق الا على الصحيح فلا يحتاج الى تقدير  
 المضاف **(قوله)** المراد منه الاطلاق) أي فلا يرد ان منه مائع السبب والعلّة والتعريف

ولا يقيد الوصف بالوجودي كما في  
 المانع لان العلة قد تكون  
 علمية كما في ساق (والشرط باق)  
 في مجبب المفضل أخره الى هناك  
 لان اللغوي من أقسامه شخص  
 كما في كرم ربيعة ان جاء أي  
 الحاتين منهم ومساائله لا يتضمن  
 الاتصال وغيره لا يحل ذكرها الا  
 هناك ثم الشرعي المناسب هذا  
 كالطهارة للصلاة والاحسان  
 لوجوب الرحيم (والمانع المراد  
 عند الاطلاق وهو مانع الحكم  
 الوصف بالوجودي الظاهر  
 المنضبط

لا يسميه فيكون قاسداً (قوله المعروف تقيض الحكم) اعترضه العلامة الناصر بقوله  
 تقيض الحكم رفعه لكن أزيد به هنا حكم معين مضاد لحكم السبب لوصف المانع  
 اشعاره وهو حرمة القصاص المراد من في وجوبه لا شعار الابوة فيها فيصدق حينئذ على  
 المانع حد السبب قطعا ولا ينافي ذلك الصدق اعتبار وجودية الوصف في المانع دون  
 السبب لان السبب أعم فيصدق بالوجودي فيقتل المحدث ذلك لأن يلزم ان المانع سبب  
 لحكم ومانع لحكم اهـ وحاصله أن يقال ان الابوة تمن حيث تنفت وجوب القصاص  
 مانع ومن حيث أثبت حرمة سبب (قوله فلا يكون الابن سببا في عده) أو رده عليه  
 العلامة ما لم تزل القصاص تلج به فقال قد يعترض هذا بأن السبب في عده هو القتل  
 الذي هو فعله لا الابن فلا ينتقض ذلك بحكمة اهـ وأجاب سم بأن المراد هنا السبب البعيد  
 فان الوالد سبب بعيد في القتل اذ لو لم يتصور قتله لانه لم يدخل في القتل لتوقفه عليه  
 (قوله واطلاق الوجودي الخ) يطلق العدمي بمعنى العدم ويقابله الموجود ويطلق بمعنى  
 العدم المطلق ويقابله الوجود المطلق ويطلق على العدم المضاف الى الوجودي كقولهم  
 العدمي عدم البصر ويقابله الوجود المضاف ويطلق على ما يدخل العدم في مقفه وهو  
 ككون الشيء بحيث لا يقبل الشبهة فاطلاق الوجودي على الابوة فالعني الثالث وهو  
 المراد بقوله نظر الى أنها ليست عدم شيء ويصح اطلاق الوجودي عليها بالعلمي الرابع  
 وهو ما لم يدخل العدم في مفهومه كما هو ظاهر ويكون عبارة الشارح حذف والتقدير  
 نظرا الى أنها ليست عدم شيء ولا داخل العدم في مفهومها وفي الوجود عنها المشار اليه  
 بقوله وان قال المتكلمون الخ بالعلمي الاول فلم يتوارد الاثبات والتفي على معنى واحد  
 (قوله امر اضافي) أي لانها نسبة يتوقف ثبوتها على نسبة أخرى وذلك معنى الاضافي  
 سم (قوله والصحة الخ) أو رده عليه ان جعله قبيحا تقدم الصحيح ومقابلهما من أقسام منعت  
 خطاب الوضع بفساد أن معرفة الصحة توقيفية لان معناها حيث تدون وخطاب يكون  
 الشيء موافقا للصحة هي الموافقة وهو خلاف ما لابن الحاجب والعرض من أن معرفة  
 الموافقة المذكورة عقلية لا نقلية إلا أن يراد بورد خطاب بالموافقة ورودها بالقوة  
 لان ورودها بالمعيار في الصحة في قوتها بورد بان يلزمها موافق فلنأمل (قوله وقوعا)  
 غير محمول عن فاعل المصدر والاصل موافقة وقوع الفعل ذي الوجهين الشرع (قوله  
 أي الفصل الذي الخ) مبدا خبره جلة المبدا أو خبره من قوله الصحة موافقة الشرع  
 (قوله اذ لو وقعت مخالفة) ضمير وقت يعود على المعرفة لا بمعناها المار لحكمه عليها  
 بانها لا تقع الاموافقة فلا يصح الحكم عليها بمعناها المتقدم بوقوع مخالفتها لما يلزم  
 على ذلك من التناقص في كلامه بل يعني مطلق الادلال في عبارته استخدام وانما اقتصر  
 على ذكر الموافقة بقوله بخلاف ما لا يقع الاموافقا ولم يرد قوله وبخلاف ما لا يقع  
 الاموافقا نظرا لانه لا يكون صحيحا وكلامه هنا انما هو في الصحة وسبب الكلام على

المعرف تقيض الحكم) أي  
 حكم السبب (كلا بوق في باب  
 القصاص) وهي كون القاتل  
 أبا القاتل فانها لعنن وجوب  
 القصاص السبب عن القتل  
 لحكمة وهي أن الأب كان سببا  
 في وجود ابنه فلا يكون الابن سببا  
 في عده واطلاق الوجودي على  
 الآوة التي هي امر اضافي صحيح  
 عند الفقهاء وغيرهم نظر الى  
 انها ليست عدم شيء وان قال  
 المتكلمون الاضافات أمور  
 اعتبارية لا وجودية كما ساق  
 قصصه في أواخر الكتاب اما علم  
 السبب والعلة ولا يذكر الامتداد  
 بأحد هاتين في صحت العلة  
 (والصحة من حيث هي الشاملة  
 للصحة العبادية وصحة العقد  
 موافقة) (قوله ذي الوجهين)  
 وقوعا (الشرع) والوجهان  
 موافقة الشرع ومخالفته أي  
 الفعل الذي يقع تأدية موافقا  
 للشرع لاستصحابه ما يصير فيه  
 شرعا وتارة مخالفا له لا تناف ذلك  
 عبادة كان كالصلاة أو عبادة  
 كالبيع والصحة موافقة الشرع  
 بخلاف ما لا يقع الاموافقا الشرع  
 كحرفة الله تعالى اذ لو وقعت  
 مخالفتها أيضا كان الواقع جهلا  
 لا معرفة فان موافقة الشرع  
 ليست من معنى الصحة فلا يسمى  
 هو صحيحا فصحة العبادة

البطلان (قوله أخذ عهده) أي مأخوذ وهي حال مقدمة على صاحبها وليس  
مفعولاً من أجله فله التاصر قال سم أي لتقدم شرط المفعول من أجله كما يعرف بالاصل  
أه قلت له لا اختلاف شرط الاتفاق في الفاعل إذا فاعل الموافقة الفعل وفاعل الأخذ  
الشخص المعروف للموافقة (قوله وإن لم تسقط القضاء) أورد أن قوله فيما تقدم  
لاستجماعه ما يعتبر فيه شرعاً بقيد أن الصفة تستلزم إسقاط القضاء لأن القضاء إنما  
يكون مع عدم اجتماع الفعل ما يعتبر فيه شرعاً كما هو بين فقوله وإن لم تسقط القضاء  
مناف لقوله لاستجماعه الخ والجواب أن المراد بالاستجماع المذكور أنهم من الاستجماع  
بحسب نفس الأمر ومن الاستجماع بحسب ظن الشخص كصلا من ظن أنه متطهر ثم  
تبين له حديثه فانه مخاطب بالقضاء مع أنه محصية لاستجماعه ما يعتبر فيه شرعاً بحسب  
ظن الشخص المذكور كما يقول الشارح وعما قررناه يندفع إيراد العلامة بقوله تفسير  
الموافقة باجتماع الفعل ما يعتبر فيه شرعاً يقتضي انتفاء ما عن صلا من ظن أنه متطهر  
ثم تبين له حديثه فتنتفى محصية على هذا القول وسيأتي أنها محصية عليه (قوله أي اغناؤها)  
دفع به ما يتوهم من التفتن في ثبوت القضاء ثم سقوطه وبينه أن المراد أن يكون على وجه  
يتم ثبوته ولما كان المراد بالقضاء هنا فعل العبادة ثانياً في الوقت لا القضاء بالمعنى الاتي  
في قوله والقضاء الخ احتاج إلى قوله بمعنى أن لا يحتاج الخفة وط القضاء عبارة من عدم  
الاحتياج إلى فعل العبادة ثانياً في وقتها فإن قيل هلا قل بدل قوله أي اغناؤها الخ أي أن  
لا يحتاج الخ مع كونه أخصر ولم احتاج إلى قوله أي اغناؤها ثم تفسيره بقوله بمعنى  
الخ أجيب بأن اغناؤها أقرب إلى مدلول الاسقاط من عدم الاحتياج إلى الفعل ثانياً  
في الوقت فلذا قسمه أولاً ثم أردفه بمجاز يلإهما معاً قائل وقوله بمعنى أن لا يحتاج بالية  
الضامتين تحت وضعه يعود للمكلف المعلوم من المقام واعترضه العلامة بأن المناسب  
بقوله اغناؤها أن يقول بأن لا يحتاج أي العبادة لأن الاحتياج وصف للمكلف  
والاحراج وصف للعبادة والناسب هنا الثاني لكون الكلام على نسق واحد فكأن  
الاغناء وصف للعبادة يكون الاحراج وصفاً لها أيضاً وأجاب سم بأن غاية ما يلزم على  
ما سلكه الشارح تفسير الشيء بلامه إذا الاحراج يستلزم الاحتياج وتفسير الشيء  
بلامه سائغ شائع وهذا كله إذا كان يحتاج في عبارة الشارح بالمتانة الصفة المفتوحة  
والمالوئى بالقومية المفتوحة أي بأن لا يحتاج العبادة في آخرها مع هذه  
التكليف بها إلى ما ذكرنا لرد ما تقدم له صفة العبادة بالاحتياج حديثاً لا يقال  
استناد الاحتياج إليها بما لا نناقول واستناد الاحراج إليها بما لا يضا (قوله التي هي  
أخذ عهدهم موافقة الشرع) أورد عليه العلامة فقال هذا التعريف يعبر عنه في عكسه  
الطلاق في الحبض فانه صحيح غير موافق للشرع فإن قيل الطلاق حل عقد قلت فريد  
حينئذ على التعريف المتقدم لطلاق الصيغة واجاب سم بأن المراد بموافقة الشرع

أخذ عهدهم موافقة العبادة  
ذات الوجهين وقوعاً للشرع  
وإن لم تسقط القضاء (وقيل)  
الصحة (في العبادة إسقاط القضاء)  
أي اغناؤها عنه بمعنى أن لا يحتاج  
إلى فعلها ثانياً فوافق من عبادة  
ذات وجهين الشرع ولم يسقط  
القضاء كصلا من ظن أنه متطهر  
ثم تبين له حديثه يسمى محصية على  
الاول دون الثاني (ويصح العقد)  
التي هي أخذ عهدهم موافقة  
الشرع (ترتب أثره) أي أثر العقد  
وهو ما شرع العقيدة كسبل  
الاتصاف في البيع والاستمتاع  
في النكاح

اجتماع الفعل ما يعتبر فيه شرعا واجامه استجماع أركانه وشروطه والطلاق المذكور  
قد استجمع ما يعتبر فيه شرعا من كونه صادرا من زوج مكلف إلى آخر ما يعتبر فيه مما  
فصله الفقهاء وأما مخلوق من الحيض فلم يعتبر فيه لأركانه ولا شروطا وإن كان واجبا في نفسه  
وفرق بين ما يعتبر في الشيء بأن يكون ركائله وشروطه وما يجب معه من غير اعتبار فيه  
كذلك والحاصل أن هنا أمرين أحدهما حيل الطلاق والاعتداد به والآخر هو من الحيض  
معتبر في حله لا في الاعتداد به كما أن الصلاة لا يعتبر في الاعتداد بها اجتناب غصب سقرها  
أو مكانها وإن اعتبر ذلك في حالها ١١ وحاصله أن المراد بالموافقة موافقة خاصة وهي  
اجتماع الشيء ما يعتبر فيه ركائلا وشروطا لا مطلق الموافقة وهي اجتماع الشيء ما يعتبر  
فيه على وجه الركبة أو الشرطية وغيرهما (قوله فالصحة مشأ الترتيب) وأورد عليه  
العلامة أن في كلام المصنف تناقضا لأنه جعل الأثر مسببا عن الصحة كما هو قضية الباقي  
قوله وبصحة العقد وجده له مسبا عن العقد كما هو قضية إضافة إليه إذ لا معنى لأثر الشيء  
إلا ما يترتب عليه ويتبني عنه ثم أجاب بأن الصحة هي السبب والمؤثر حقيقة ولما كانت  
صفة العقد وصفة الشيء تعتمد على الواحد أضيف الأثر للعقد مجازا شأنهما ١١ أي  
مجازا عقابا حيث أضيف ما حقه أن يضاف للسبب للعمل قال سم ويمكن أن يجاب أيضا  
بجمع ما يفي عليه هذا الأثر من أن إضافة الأثر إلى العقد تقتضي أنه مسبب عنه بل قد  
يكون معنى الإضافة مجرد تبعية ذلك الأثر للعقد في الحصول وإن كان السبب شيئا آخر  
أذا جتمع أن يكون الشيء سببا في تبعية أحد شيئين فلا تحرق في كون حل الانتفاع أثرا  
للعقد أنه يتبعه في الحصول وإن كان سبب التبعية هو الصحة ويمكن أن يجاب أيضا بأن  
السبب التام مجموع العقد وصحته والعقد بشرط الصحة فكل منهما مسبب ناقص أو  
أحدهما شرط في سببية الآخر وجبت فلا يتوهم التناقض في التعبير لأن إضافة الأثر  
باعتباره سببا في الجمله ودخول الباء على الصحة ليس بمتأنيف في الجمله ولا اشتراطها  
في سببية العقد بشرط السبب سبب في الجمله ١١ (قلت) بما قاله من كونه متصفا لا يفهم من  
اللفظ يتوهمه ظاهر كلام الشارح أو صرحه فيما بعد بقوله فالصحة إلى آخر ما ذكره  
فالجواب السديد ما أجاب به العلامة (قوله بمعنى أنه جملته) اعترضه العلامة  
حيث قال لا ريب في أن كلاما من الصحة والرتب من الأمور الاعتبارية التي لا وجود  
لها في الخارج فوجود المستند اليها في كلام الشارح أن كان الخارج لم يصح وإن كان  
الذهني فالمكلمون لا يثبتونه وإن أثبتته الحكماء ١١ وأجاب سم بأن من المقرر المشهور  
أن الأمر الاعتبارية له معنيان أحدهما ماله تحقق في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار  
معتبر إلا أنه ليس من جملة الأعيان والآخر ما يكون تحققه باعتبار الاعتبار ولو قطع النظر  
عن الاعتبار المذكور لم يكن له تحقق وإن الخارج أيضا معنيان أحدهما ما يردف  
الأيان والآخر خارج النسبة الذهنية بمعنى كون الشيء محققا في نفسه وهو معنى

فألفه عن الترتيب لا نفسه كما  
قبل قال المصنف بمعنى أنه حينما  
وجد فهو ناشئ عن الأفعى أنها  
حينما وجدت نشأ عنها حتى يرد  
البيع قبل انقضاء خيار فانه  
صحيح ولم يترتب عليه أثره

الواقع ونقص الامر وهو أعم من الاول فحقه يكون الشيء موجودا في الخارج على  
الاولى انه من جملة الاعيان المحسوسة ومعنى كونه موجودا في الخارج على الثاني انه  
محقق في حد نفسه وان لم يكن من جملة الاعيان اذا علمت ذلك فنقول ان كلامه العصة  
والترتيب موجودان في الخارج بالمعنى الثاني للخارج لانهما متحققان في حد أنفسهما  
وان لم يكونا من جملة الاعيان وهما اعتباريان بالمعنى الاول للاعتباري الذي ذكرناه  
فان أراد الشيخ بالاعتبارية في قوله انهم ما من الامور الاعتبارية المعنى الثاني للاعتباري  
ففسر مسلم قطع الماتين وان أراد الاول فالترديد المشار اليه بقوله ان كان الخ متصفا بانه  
الشيء الاول وقوله لم يصح ان أراد الخارج بمعنى الاول فسلم عدم العصة لكن الشارح  
لم يرد هذا المعنى فلا وجه للاعتراض وان أراد الخارج بمعنى المعناه الثاني فقوله لم يصح غير  
جميع اسماؤه وما ذكره في معنى نفس الامر والواقع هو الرابع كما ذكره السيد في كون  
الشيء موجودا في نفس الامر انه موجود ومحقق في نفسه فالامر في قوله لم نفس الامر  
بدل عن العجز أي نفسه وقيل المراد بنفس الامر علم الله تعالى وقيل الارشاد هو (قوله)  
كلا لا يقدح الخ اعترضه العلامة بقوله قد يقرق منه وبين عصة العقد بأنه مستقر الوجود  
حال وجوده الثمرات وهي حالة وجود المانع منعدمه لانعدامه موجودا وهو العقد  
فكيف يكون السبب المعروف للحكم بجهة وجوده معرقا وهو معدوم اهـ واجاب بـ  
بأنه يكفي في كون السبب معرقا بجهة وجوده في أحد الزمان وقد وجد في هذا  
وعرف بذلك الوجود الماضي فقوله بجهة وجوده قلنا ولو في الجملة وقوله معرقا وهو  
معدوم قلنا معرق بل انما عرف باعتبار وجوده السابق بل نقول انما عرف السبب هنا  
بجهة وجوده حال وجوده وتحقيقه ان العقد الصحيح حال وجوده قد دل على أن أثره يقع  
بعدمه متصلا حيث لا خيار ومنه متصلا عنه باننا عند وجود الخيار لان الشارع جعله  
أما وعي وقوع اثره بعده كما أنه جعل الخيار علامة على تأخر الاثر مادام الخيار لم يعرف  
السبب هنا الا بجهة وجوده حال وجوده لا حال عدمه فتأمل فانه حسن دقيق اهـ (قلت)  
ما ذكره من الجوابين غـ يمسح علمه شيئا اذا السبب يعتبر فيه مقارنته لسميه زمانا وما  
هذا ليس كذلك قطعا وهو محقق قول العلامة فكيف يكون السبب المعروف للحكم بجهة  
وجوده معرقا وهو معدوم أي فجعل العصة سببا غير صحيح لان علمها اسماها انما يكون  
بتعريفها ان الحكم بجهة وجوده حال الحكم وليس الامر هنا كذلك كما هو (بين قوله)  
ليتنا في الاختصار فيما يليهما اعترضه العلامة بأنه لزم على ذلك العطف على معمول  
عامين مختلفين والجهل وعلى منعه اهـ واجاب بـ باننا لان لزم العطف المذكور  
لان لتأتان فجعل هذا العطف من قبيل عطف الجمل بان تقديره انما هو الجمل المجرود  
بعد العاطف لتتم الجملة المعطوفة والتقدير وبوصحة العبادة اجر اوها وانظر يجوز ذقه  
لدليل وهو هذا ذكر تفسيره في الجملة الاولى أعني قوله وبوصحة العقد الخ ويؤيد ذلك أن

وقوف الترتيب على انقضاء الخيار  
للمانع منه لا يقدح في كون العصة  
منها الترتيب كما لا يقدح في سببية  
ذلك انه سبب واجب الزكاة  
توقفه على حلول الوقت  
لتبطله على التبدل الثاني في الاختصار  
فيما يليهما والاصل وترتيب اثر  
العقد بعصته وعند التقديم غير  
الضحية بالظاهر والعكس

الجهود وردوا ذلك في صور الامتناع لتخرج عن الامتناع فالتقدير في قولهم في القدر  
 ز يدوا الخجرة عمو وفي الخجرة عمو وحذف الجاروا بقا محموره سائق اذ دل على الحذف  
 دليل واذا جاز حذف الجار مع الدليل جاز قياسا حذف الجار والمحرو وذلك بل ان  
 حمل الجار في كلامهم على الجنس الشامل للواحد والاكثر مثل ما نحن فيه وكان من افراد  
 ما ذكره لاشغاله على جارين أحدهما الباء الجار لصحة والثاني صحة الجار للعبادة اه  
 وقال السكال قوله ليتأتى له الاختصاص لا لافادة المحصر كما ظنه في منع الموانع لانه  
 مستفاد من تقديم المبدأ اه ووجه الاستفادة المذكورة هو عمومه وخصوصه المحصر فان  
 ذلك مقيد للمحصر كما في الاغم من قر يش والكرم في العرب وقيل ان استفادته  
 من عموم المبدأ الثاني استفادته من جهة أخرى فيجوز ان يقصد المصنف بتقديم  
 الخبر ان يصير المحصر مستفاداً من جهتين اه كما يملك الحكم لا يقال قوله التقديم لافادة  
 المحصر يقتضي توقف المحصر عليه لا فانقول ذلك منوع لجواز ان يريد ان التقديم لافادة  
 المحصر من تلك الجهة ايضا قاله سم قلت لتعليل تقديم الخبر بمآذ كرهه الشارح أولى من  
 تعليله بافادة المحصر المقاد مع تأخير الخبر الذي هو الاصل لان التأخير خبر من التأكيد  
 (قوله ليتقدم مرجع الضمير) قال العلامة هذا التقديم للمرجع غير لازم لان مع التأخير  
 متقدم رتبة وهو كاف في الجواز اه وتعبه سم بأن هناك مستثنى واحد اسمان  
 يلتبس الخبر المتقدم بضمير المبدأ المتأخر نحو في داره زيد وهذا جائز قال ابن مالك اجماعا  
 وان نازحه ابو حيان في دعوى الاجماع والثابت ان يلتبس الخبر المتقدم بضمير ما أضف  
 اليه المبدأ المتأخر نحو في داره جلاوس زيد وفي داره غلام هند وفي جواز هذا اختلاف  
 وقضية كلام ابن مالك ان الجهود على المنع فانه اقتصر على نقل الجواز عن الاختصاص  
 حيث قال في تسهيله ويجوز في داره زيد اجماعا ولكن في داره قيام زيد وفي داره عبد  
 هند عند الاخفش اه لكن فوشر بان المنقول عن البصريين هو الجواز كالاختصاص  
 بخلاف الكوفيين فانهم على المنع ولا يخفى ان ما نحن فيه من المسئلة الثانية ولا شأن  
 تقديم مرجع الضمير فيما نحن فيه فيه احتراز عن الوقوع فيما منعه الكوفيون والجميع  
 الاالاختصاص على ما لا ين مالك والظاهر ان الشيخ اشتهر عليه المسئلة الثانية بالاولى  
 (قوله أي بالعبادة لا يتجاوزها الى العقد) قال العلامة اشارة الى أن القصر اضافي  
 لاحقيق اه واراد بالمطلوب المطلوب اصاله فلا يراد ان العقد قد يطلب وجوباً وانما  
 فيكون عبادة وقوله والمعنى اشارة الى أن القصر قصر الصفة على الموصوف وقوله  
 وتنصف به العبادة اعترضه العلامة فقال هذا أحسن من مدي المصنف لان مراده  
 اختصاص فقط الاجزاء بالعبادة سواء كان بالاثبات فتتنصف بمعناها وبالنفي فلا يشهد  
 له قول الشارح قربا فاستعمل الاجزاء الخ اه وأجاب سم بأنه لا داعي لجل الانصاف  
 في عبارة الشارح على خصوص الانصاف في الاثبات بل المراد به أعم من الاثبات والنفي

لتقدم مرجع الضمير عليه  
 (و يخصص العبادة) على القول  
 الرابع في معناها (اجزاءها أي  
 كذا في سقوط التعبد أي  
 الطلب وان لم يسقط القضاة  
 (وقيل) اجزاءها (اسقاط القضاء)  
 كصحتها على القول المرجوح  
 فالصفة مشأ الاجزاء على  
 القول الرابع فمعها ومرادفها  
 المرجوح فمعها ويتنصف الاجزاء  
 بالمطلوب) من واجب ومنه واجب  
 أي بالعبادة لا يتجاوزها الى العقد  
 المشار لها في العصة (وقيل)  
 يقتصر (بالواجب) لا يتجاوزها الى  
 المندوب كالعقد والمعنى ان  
 الاجزاء لا يتنصف به العقد وتنصف  
 به العبادة الواجبة والمنسوبة  
 وقيل الواجبة فقط



كما صرح به قوله ومنشأ الخلاف (قوله) ومنشأ الخلاف (الخ) معنى كونه منشأ لما من  
قال يتنب ما وصف فيه بالأجزاء قال لا يوصف به الواجب والمندوب ومن قال لا يوصف به قال  
لا يوصف به إلا الواجب وأشار بقوله مثلا إلى أن منشأ الخلاف ليس هذا الحديث فقط بل  
هو وغيره من الأحاديث التي في معناه فانه شيخ الاسلام (قوله) ومن استعماله في الواجب  
أي لأن المراد بالصلاة في الحديث المذكور صلاة الفرض وقد يقال الصلاة المذكورة  
نكروية في سياق النفي فتم الواجبة والمندوبة فاستعمال الأجزاء فيها على القول الأول  
لا الثاني فتأمل فانه شيخ الاسلام وفي جوابه بما سطه لا أنسلم أن استعمال الأجزاء في  
الواجب في الحديث المذكور انما هو معنى على كون المراد بالصلاة الفرض بل هو باو على  
كون المراد به ما يعم الفرض والمندوب أيضا وتوقف فتأمل (قوله) ويقابلها البطالان فهو  
مخالفة (الخ) التقابل على هذا تقابل الضدين بخلافه على القول الثاني المشار إليه بقوله  
وقيل في العبادة عدم اسقاط القضاء فهو تقابل لعدم والمسك وأورد على الأول أن  
الضدين يشترط كونهما وجوديين كما قرئ في محله وأجيب بأن الوجودي يطلق كما صرح على  
الموجود وعلى الوجود المطلق وعلى الوجود المضاف وعلى ما لا يدخل لعدم في مفهومه  
والمراد ههنا المعنى الثالث والرابع يعني كونهما وجوديين انهما ليسا بعدم شيء ولادخلا  
العدم في مفهومهما (قوله) الذي علم أنه مخالفة (الخ) فيه أن يقال لا وجه تخصيص  
المخالفة الا بكونها الرابع في معنى البطالان والافتقار إلى علم أنه في العبادة عدم اسقاط  
القضاء هو الفساد فيها أيضا ويمكن توجيه التخصيص أيضا بأنه انما اقتصر على المخالفة في  
معنى البطالان بغير الحمل النزاع لأن البطالان بمعنى عدم اسقاط القضاء لا يجري فيه قول  
أي حنفية لأن الفاسد عنده يسقط القضاء كما بين فانه العلامة (قوله) فكل منهما مخالفة  
مأذكر الشبرج اعترضه العلامة بقوله سبحانه في بحث النهي تفسير الفساد بعدم الاعتداد  
بأشئ اذا وقع أي عدم ترتيب أحكامه عليه وهو أخص من المخالفة للبيوتها دونه في قولك  
لا تفعل كذا فان فعلته اعتدت به واذا ثبت هذا فالعصية القابلة له بخلافه أي الاعتداد  
بمعنى ترتيب الاحكام اه وأجاب مسم بما حاصله ان دعوى ثبوت المخالفة دونه المقيد  
كونها أخص منه ممنوعة وسنده أن المخالفة لا يقدمه الشارح عدم اجتماع الفعل  
ما يعتبر فيه شرعا وهذا المعنى غير متحقق في المخالفة التي مثلها بما ذكره من قوله فان  
فعله اعتدت به صريح في أن ترك النهي عنه غير معتبر في الاعتداء بالفعل وان طلب  
معه وجود أو لا وبمقتضى قولك لا تفعل في المكان المنصوب فان حصلت فيه اعتدت  
بصلاته كقولك فيه فان حصلت الخ على أن الاحتراق من اتباع الصلاة فيه غير معتبر  
في الاعتداء بالصلاة وان وجب سدا الاحتراق في الصلاة والفرق بين المطلوب في الشيء  
والمطلوب معه من كون الأول يتوقف عليه الاعتداد دون الثاني واضح وقد عرفت  
الإشارة إلى ذلك وكان الشيخ سري الأودنه أنه أن إطلاق المخالفة المنهى عنها يتحقق

ومشأ الخلاف حديث ابن ماجه  
وفيه مثلا أربع لا تجزئ في  
الاضاحي فاستعمل الأجزاء في  
الاضحية وهي مندوبة عندنا  
واجبة عند غيرنا كما هي حنفية  
ومن استعماله في الواجب انما هو  
حديث الدارقطني وغيره لا تجزئ  
صلاة لا يقرأ إلا بجل فيها يام  
القرآن (ويقابلها) أي الصحة  
(البطالان) فهو مخالفة الفعل  
ذي الوجهين وقوعا للشرع وقيل  
في العبادة عدم اسقاطها القضاء  
(وهو) أي البطالان الذي علم أنه  
مخالفة ذي الوجهين الشرع  
(الفساد) أيضا فكل منهما  
مخالفة مأذكر الشبرج

الخاتمة المفسر بها البطلان والتمس ادوليس كذلك بل المخالفة المفسر بها ما ذكرنا  
من مطلق المخالفة فتدبر اه (قوله بان كان منبها عنه) اعترضه العلامة بأن المخالفة  
هي عدم استجماع الفعل ما يعتز به شرعا أخذنا تقدم وذلك لا يتوقف على وجود  
شئ بل لأن خطاب الوضع يكون الذي شرطاً وانما مع العلم باتفاقه أو وجوده كاف  
في تحقق المخالفة اه وجوابه ان الشارح انما يفسر مخالفة ما ذكر للشرع بكونه منبها عنه  
ليصح كونه مقسماً ما كان النهي فيه لاصله وما كان النهي فيه لوصفه لانه في تقرير مذهب  
الحنفية وهكذا مذهبهم فسقط الاعتراض بعدم التوقف على انه لا يمتنع أن الضرورة  
لا اعتبار النهي بثبوته في الواقع بعموم أو خصوص وهو حاصل لتحقيق النهي العام عما  
اشل بعض معتبراته وان لم يقع شئ من خصوص اخلال اه سم (قوله ان كانت  
لكون النهي الخ) اعترضه العلامة بأنه يجعل هذه المخالفة كون النهي عن الفعل لاصله  
أو لوصفه وقد جعلها قل ذلك كونه منبها عنه وذلك تناف وأوجب يمنع الثاني المذكور  
اذ حاصل المعنى أن مخالفة ما ذكر للشرع بسبب كونه منبها عنه تارة تكون لكون  
ذلك النهي راجعاً لاصله وتارة تكون لكونه راجعاً لوصفه فتعيل المخالفة بالكون  
منبها عنه ثم تفصيل هذا الكون الى الكون منبها عنه لاصله والكون منبها عنه لوصفه  
وتبين حكم كل منهما واما حال الشئ ثم تفصيله لا يتوهم فيه محذور وجه أصلاً كما هو  
واضح اه سم (قوله كافي الصلاة الخ) أي كالمخالفة التي في الصلاة ملتبسة بدون بعض  
الشروط والتعيل للمخالفة لاصله بما اخل منه بعض الشروط فيه فليس لان الشرط  
خارج عن الشروط وبسبب بان المراد بالاصل ما يتوقف عليه وجود الشئ وكما كان  
أو شرطاً قاله العلامة (قوله وهي مافي البطون من الاجته) فيه ان الاخصران يقول  
وهي الاجتهاد لاسلام الجنين كونه في البطن الا أن يقال تبس في ذلك عبارة القوم (قوله  
أي المبيع) تفسير للركن (قوله نهى الفساد) قال العلامة قد يعارضه نقل المصنف في  
بحث النهي أن النهي عنه لوصفه يقيد العصة الا أن يراد الفساد هنا الوصف والصحة  
هناك للموصوف صك ما يشترط به تعميم بالنهي دون النهي اه وفيه أن هذه المعارضة  
لا توهمها الامن بل لا حظ قواعدها الحنفية الذين هذا كلامهم والافاق لسانعدهم  
يستلزم العصة فلا يعجز عنه لا ينافيها وإذا قال صدر الشرع في تنقيحه وان دل أي  
الدليل على ان النهي لغية فذلك الغيران كان وصفه لا يطل عنده أي عند الشافعي  
ويفسد عندنا أي معاشرة الحنفية أي يصح باسائه لا لوصفه اذ العصة تتبع الاركان  
والشرائط فيصنع لعينه ويقبح لغوه لا لتاريخ المعارض على الاصل اه ففسر الفساد  
بقوله أي يصح اه سم (قوله لا اعراض) بان لا وصف الراجح له النهي وهو وصف لازم  
للمصوم (قوله فيان به) أي بالبيع وقرره الملك الخبيث أي الضيف (قوله مع تدره لان  
العصبة الخ) فيه أن يقال لتعيل العصبة بقاء العصبة مقتضاه انتفاء العصبة مع العصبة

(مخالفاً لا لحيثية) في قوله  
مخالفة ما ذكر للشرع بان كان  
منبها عنه ان كانت لكون  
النهي عنه لاصله فهي البطون  
كافي الصلاة بدون بعض الشروط  
أو الاركان وكافي بيع الملاحق  
وهي مافي البطون من الاجته  
لا لعدم ركن من البيع أي  
المبيع أو لوصفه فهي الفساد  
كافي مصوم يوم النحر لا اعراض  
بصومه عن ضافة الله للناس  
بعدم الاضاحي التي شرعها فيه  
وكافي بيع الدرهم بالدرهمين  
لا تخالفاً على الزيادة فيان به  
ويقيد بالتبض الملك الخبيث  
ولو تدر مصوم يوم النحر صريح تدره  
لان العصة في نفسه دون تدره  
وتدريس بغير موقضاته ليتفصل  
من العصة وتبطل بالذم ولو صامه  
نرجح من جهة تدره

وهو خلاف ما صرح به عنهم بقوله ولو صام مخرج من عهده قال العلامة وقد يقال  
 المطلق به صحة التذرع بمعنى صيغته هو اقتفاء المعصية عن صيغته لأن فعله ومقتضاه  
 اقتفاء المعصية عن المعصية فيه لا في فعله فلا يخالفه فتأمل (قوله كما التزمه) أي على الوجه  
 الحق التزمه (قوله فقد اعتد الخ) بالنسبة للفاعل وضمه يعود على أي حقيقة وكذا قوله  
 أما الباطل فلا يعتد به ضمير يعتد يعود إليه أيضا لا في قرئ بالشأن المعقول لا يقتضي أن  
 عدم الاعتدال بالباطل متفق عليه مع أن بعض الحنفية يعتد بالباطل أيضا لا يقال قول  
 الشارح فقد اعتد بالقاسد متناقض الطرفين إذ من لازم الفساد عدم الاعتدال فلا يصح  
 جمع الشارح بينهما حيث وصف القاسد بالاعتدال لا نقول تناقضهما إنما هو مذهب  
 غير الحنفية وأما مذهب الحنفية فلا تناقض بينهما فيه لما صرح من أن القاسد عندهم صحيح  
 بأصله تقترب عليه قوائد والشارح في مقام بيان مذهبهم فلا يصح دعوى التناقض  
 حدثني كلامه (قوله وفات المصنف أن يقول واختلف لفظي) فيه أن الشارح فاته  
 أيضا أن يبين أن الاعتدال بالقاسد دون الباطل لا ينافي كون الخلاف لفظيا كما فعل مثل  
 ذلك في القرض والواجب (قوله يعني مع فعل البعض الآخر الخ) دفع به فساد  
 التعريف من أوجه ثلاثة الأول أن المراد البعض المأخوذ في التعريف بعض معين  
 يكونه ركعة الثاني كون ذلك في الصلاة لا في الصوم الثالث أن ذلك أي فعل البعض  
 إنما هو مع وقوع الباقي في الوقت وبعد ذلك لا قبله والتعريف لم يقده أحد من الثلاثة كما  
 ترى ولا يقتضي أن المعتبر في صحة التعريف صدق اللفظ دون عناية القرآن فلا فائدة لدفع  
 الشارح بقوله يعني الخ ولا يعتد به عن المصنف بقوله كما هو معلوم من محله أي كتب  
 الفقه لأنه إذا فرض أن الخطاب بالتعريف يعلم أن المراد البعض المميز بعض معين وأنه  
 في الصلاة فقط وأنه مع فعل الباقي في الوقت أيضا وأما جرحه كما لم يقده التعريف شيئا  
 والعلامة مم في هذا المقام تعسف في الانتصار للمصنف لا طائل تحتسه ولا داعي إلا  
 التعصب (قوله لكن بشرط الخ) فيه أن كون المقتول من الضلابة وقتها ركعة كما كثر  
 معتبر في مفهومه إذا تمها بغيره بشرط غير صحيح قاله العلامة الناصر وأجاب سم بأن الشارح  
 لم يجعله شرطاً في الاداء بل جعله شرطاً لفعل البعض الآخر بعد الوقت وذلك لا ينافي أنه  
 معتبر في مفهوم الاداء ولو سلم أن الشارح جرى على عرف الفقهاء واستعملهم فأنهم  
 يطلقون الشرط على ما لا يمتنه فيشمل الاركان كافي قولهم بشرط الصوم النية اه قلت  
 لا يقتضي عدم صحة جوابه الأول وبعد الثاني (قوله أي مثل ماضيف إليه المعطوف)  
 يريد بالمعطوف لفظ كل وفي كونه معاً عوفاً على بعض تفسير لأنه مجرور بمضاف مماثل  
 للمضاف الأول بمحذوف وقد بقي عمله وهو خبر مبتدأ محذوف والجمله مقول قبل المعطوف  
 على الجمله الاسمية قبلها والتقدير وقد قيل هو فعمل كل الخ فالمعطوف هو جملته قوله وقيل  
 الخ على جملة قوله والاداء الخ وقد يقال تسميته معطوفاً نظراً للمعنى لأن الكلام في معنى

لأنه أدى الصوم كما التزمه فقد  
 اعتد بالناسد أما الباطل فلا  
 يعتد به وفات المصنف أن يقول  
 واختلف لفظي كما قال  
 في القرض والواجب إذ حاصله  
 أن مخالفة ذي الوجهين للشرع  
 بالتمسك به لا أصله كما تسمى بطلانا  
 هل تسمى فساداً أو بوضعه كما  
 تسمى فساداً هل تسمى بطلانا  
 فعبارة لا وجه لها (والاداء)  
 فعل بعض وقيل كل ما دخل وقته  
 قبل خروجيه) واجبا كان  
 أو مندوباً بقوله فعل بعض يعني  
 مع فعل البعض الآخر في  
 الوقت أيضا صلاة كان أو صوما  
 أو بعباده في الصلاة لكن بشرط  
 أن يكون المفعول فيه صلوة ركعة  
 كما هو معلوم من محله لحديث  
 العيصين من أدراك ركعة من  
 الصلاة فقد أدرك الصلاة وقوله  
 بعض بالتأنيين لا ضائقه إلى  
 مثل ما أضيف إليه المعطوف  
 حذف اختصاراً كقولهم نصف  
 وربع وهم وكذا قوله كل في  
 تعريف القضاء (والأدوى ما فعل)  
 من كل العبادة في وقتها على  
 القوانين

ان يقال والاداء فعل بعض في القول الراجح وكل في القول المرجوح واتكالا على  
 وضوح التراد والامر سهل (قوله أوفيه وبعده على الاول) دفع لما يتوهم من قوله  
 ما فعل من أن المؤدى فيما اذا فعل البعض فقط في الوقت هو المفعول في الوقت فقط فان  
 قيل من أين يستفاد ما قاله من كلام المصنفات من عموم ما في قوله ما فعل فافهم (قوله  
 لما فعل كالمخ) ما عابره عن المؤدى كما يقول الشارح وفعل مبتدأ وقوله اذا ما خبره  
 والجملة صلة ما لانها بمعنى الذي وهي صفة للمؤدى ٢ (قوله أى للمؤدى) ان قلت لم يقل  
 الشارح بدل قوله المخ أى للمؤدى مع كونه الاخير قلت انما أفى بقوله لما فعل المخ  
 للاشارة الى أن اللام في الوقت للمعنى الذي كرى وهو المار في قوله في التعر بف فعل بعض  
 ما دخل وقته وأورد العلامة أن في تعريف الاداء والوقت بما ذكره وادخلوا في الاشذ  
 كل منهما ما في تعريف الآخر أى لاخذ الوقت في تعريف الاداء المقضى توقف  
 الاداء على الوقت وأخذ الاداء بسبب كرمؤدى المشتق من الاداء في تعريف الوقت  
 المقضى توقف الوقت على الامر يمكن الجواب بيجعل الضمير في الراجع للمؤدى في  
 تعريف الوقت راجعا للمجردا عن وصفه بكونه مؤدى بل بمعنى الفعل المطلوب كما  
 ذكر وامثل ذلك في جواب الدور في تعريف العلم معرفة المعلوم وبأن الوقت الماخوذ في  
 تعريف الاداء يؤخذ صافا لا شئ مجردا عن وصفه بكونه مؤدى وتصوره بدون تصور  
 معنى المؤدى يمكن فساد دور ويمكن ان يجاب بان كلام التعريفين انقضى وكثيرا  
 ما يرتكب حمل التعريف على ذلك لدفع الدور والسدوا السيد قاله سم (قوله موسعا المخ)  
 المراد بالموسع ما يزيد على مقدروا مابعد وقوع العبادة وبالمضيق ما كان يقصد ذلك  
 (قوله كالقفل والنذر المطلقين) أو رد العلامة أن النذر المقدر زمن كقولنا مشلاقه  
 على أن أصلي غدا بين الظهر والعصر كعتين من المقدر ولزمن في الشرع ولا يخفى ان  
 زمنه مقدور جعل لا شرعا وان وجب الشرع الوفاء به وان الفعل فيه آداء فقدر وقته على  
 عكس تعريف الوقت بما تقدم اه وقد يجاب بأنه ليس المراد بقوله في التعريف المذكور  
 المقدر بشرعا أن الشارع بأشتر تقدير بل المراد كون تقديره معتبرا في الشرع سواء كان  
 المباشر لتقديره الشارع أو غيره ويجاب أيضا بالتزام كون المراد بالمقدّر شرعا أن  
 الشارع بأشتر تقدير ولا يضر هذا فيما نحن فيه لأنه كما أنه مقدور جعل لا مقدّر شرعا أيضا  
 لان الشارع حدد وقته بالوقت المقدور الذي التزمه الناظر وأوجب مراعاته ولولا ذلك  
 لم يلزم الناظر ولا معنى لكون الوقت مقدرا شرعا الاعتبار بالشرع اما ذلك العمل قاله  
 سم (قوله لا يسمى فعله) ضمير فعله عائدا على ما من قوله فلم يتقدروا المخ وإضافة فعل الضمير  
 بيانية فلا يقال أنه أثبت لفعل فعلا ٥ بقى أن يقال ان التعبير عن الإيمان بالفعل لا يخفى  
 عن تساهل اذهو التصديق الخصوص والحق أن التصديق ليس من مقولة الفعل  
 والجواب انه فعل اصطلاحا لما مر من أن المراد بالفعل عند الأصوليين والتفهاما ما قبل

٢ قوله صفة للمؤدى هكذا في  
 نسخة المؤلف وفي بعض النسخ  
 صفة للوقت والاولى والجواب  
 والجمهور صفة للوقت اه

أوفيه وبعده على الاول  
 (والوقت) لما فعل كدفعه أوفيه  
 وبعده آداء أى للمؤدى (الزمن)  
 المقدر له شرعا مطلقا أى  
 وسما كزمن الصلوات الخمس  
 وسننها والضحى والعباد ومضيقا  
 كزمن صور رمضان وأيام  
 البيض فمال يقدر فزمن في  
 الشرع كالنقل والنذر المطلقين  
 وغيرهما وان كان فورا كالإيمان  
 لا يسمى فعلا ٥ كان فورا كالإيمان  
 كان الزمن خبرا وبالفعله

الاتصال فشمع التصديق وان كان عند الحكماء ليس فعلا بل كيفية (قوله والقضاء  
فعل كل الخ) لما كان الرابع في الاداء انه فعل بعض ما دخل وقته كما يشتر به تقديم  
المصنفه على القول الثاني اللازم منه ~~كون~~ القضاء فعل كل ما خرج وقته فيمقد  
أرجسته على القول الثاني في القضاء مقدمه عليه (قوله والحديث المتقدم الخ) وهذا  
وارد على القول الثاني المشار اليه بقوله وقيل بعض الخ وحاصله ان الحديث واردة على  
بيان القدر الذي يجب الصلاة بأدراكه لا في بيان القدر الذي تكون الصلاة بأدراكه  
أداء كما يقول صاحب القول الاول الرابع وقد يقال الظاهر الذي يدل عليه ذوق العبارة  
من الحديث الشريف أنه واردة على بيان القدر الذي تكون الصلاة بأدراكه إذا دلوا كان  
المراد منه بيان القدر الذي يجب بأدراكه الصلاة لتلك كانت العبارة في ذلك من أدركه وكعة  
من الصلاة فقد وجبت عليه الصلاة لا قلت ويلزم حينئذ الجواز في أدركه في الموضعين  
لحل الاول على امكان الادراك للزومه فهو محل الثاني على الوجوب الزومه للادراك  
أو تنسبه عنه ولا ينبغي أن الجواز لا يسهل اليه مع امكان الحقيقة (قوله ولو قال وقته الخ)  
قد يقال انما قال المصنف وقت أدائه ليكون التعريف الاول للقضاء هو قوله فعل كل  
الخ شامل لصورهما اذا وقع أقل من ركعة في الوقت والباقي خارجة فان هذا يصدق عليه  
فعل كل ما خرج وقت أدائه ولا يصدق عليه فعل كل ما خرج وقته اذ الزمن للمفعول فيه  
البعض المذكور وقت فعل ذلك البعض كما هو ظاهر وحينئذ لا حاجة لقول الشارح  
الآتي ولما أطلق البعض الخ (قوله لان فعله) أشار بذلك إلى أن المراد بالفعل المعنى  
المصدرى لان القاعدة أن المصدر اذا فسر بان والفعل فالمراد نفسه لا الحاصل به وانما  
كان المراد به هنا المعنى المصدرى دون الحاصل به الذي هو المفعول لانه يتكرر حينئذ  
مع قوله الرابع ضمير ملما الواقعة على الحاصل بالمصدر كما أن كلا وبهذا الواقعين  
في التعريف واقعا على الحاصل بالمصدر ويدل وقوعهما متعلق الفعل المصدرية  
التعريف المراد به المصدر (قوله فان الصلاة للتدوية تقضي) هذا على مذهب الشارح  
لا على مذهبه معلمي المالكية (قوله ويقاس عليها الصوم الخ) مقتضى قياس الصوم  
عليها وجود الغليل على قضاء الصلاة للتدوية واصل الشارح لم يذكره لانه ليس بهدده  
كذا قيل وفيه نظر (قوله أحسن من قول ابن الحاجب) فيهما ابن الحاجب الغائب  
بوجوب جريا على مذهبه من اختصاص القضاء بالواجب الا للغير فانه يقضى الى  
الزوال فبطل حقيقة وقيل بما زاله العلامة وتوقعه سم بان هذا لا ينبغي أولوه بما قاله  
المصنف على ما قاله ابن الحاجب اذ شمول التعريف لسائر المذاهب أحسن من  
اختصاصه بمذهب بل هو مختص على نفس مذهبه بالغير نظر للغير بل أولوه بما قاله  
المصنف على ما قاله ابن الحاجب بناء على القول بجواز التعريف بالآخر وعدم  
اشتراط الجمع والمنع في التعريف اما على القول باشتراط ذلك فالتعريف يقتض متعين اه

(والقضاء فعل كل وقيل بعض  
أخرج وقت أدائه من الزمان  
لمذكور مع فعل بعضه الآخر  
بمخرج الوقت أيضا صلاة  
كان أو صوما وقيل في الصلاة  
وان كان المفعول منها في الوقت  
ركعة فأكبر والحديث المتقدم  
فيها فحين زال عنه كالخبرون  
وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة  
فوجب عليه الصلاة ولو قال وقته  
كما قال في الاداء كنى (استدراكا)  
بذلك الفعل (لما) أي انتهى  
(مبنى مقتضى الفعل) أي  
لان يفعله وجوبا أو نهيًا فان  
الصلاة المندوبة تقضى في الاظهر  
ويقاس عليها الصوم المندوب  
فقد لمقتضى أحسن من قول  
ابن الحاجب وفيه وجوب  
لكن لو قال السابق لفعله مقتضى

قلت) أما قوله أذهب عن التعريف الخ فقد يقال عليه هو متعبد بشرط الأصول على  
 مذهبه لا على مذهب غيره الاتجار بأقوله بل أولوية ما قاله الخ فقيل عليه ان الصورة  
 النادرة لا يتعبر بالنقص بها كما تقرر فسقط حينئذ ما ادعاه من أولوية أو تعيين ما قاله  
 المصنف فتأمل (قوله كان أَوْضَحُ وَأَخْصَرُ) أما الاختصارية فظاهرة وأما الاختصارية فما  
 في تعلق قوله له وقوله لا تفعل بقوله مقتضى الموجب لجعل المتعاقب الثاني بدلًا من الأول ليدل  
 الاشتغال من الثاني بالنسبة لقوله لو قال لما سبق لفعله مقتضى وهذا مبني كما علمت على جعل  
 قوله له مقتضيا بمقتضى وهو غير متعين بل يجوز كإحوا الظاهر تعلقه بسبق ويكون حينئذ  
 فيما قاله المصنف من الاشتغال بآثار ذلك الفعل المستدرك يجب تعلق قوله له بسبق  
 وتعلق الفعل بمقتضى من تكرار الاستدلال ليس في قوله لو قال لما سبق لفعله مقتضى كذا  
 قرره سم (قوله مطلقا) مفهول مطلق للفعل أو حال منه (قوله وان انفسد سبب  
 الوجوب) أي وهو دخول الوقت والسكليف (قوله وخرج بقيد الاستدراك الخ) قال  
 العلامة استدراك الشيء وادراك الوصول اليه ولا يفتي أن فعل الصلاة جماعة في وقتها  
 مطلوب وقيل جماعة بعد وقتها المؤداة فيه لاجتماعه في ماسبق لمقتضى فالحج  
 صادق عليه وليس قضاء فهو غير مطرد واخرجه منه بالقيد المذكور كما علمت الشارح  
 محل نظر ثم انه لا يصدق على فعل الصلاة بعد وقتها المؤداة فيه بطهاره مغلوبة تبين فيها  
 لسقوط مقتضى الفعل الأول فلم يتوصل بالفعل الثاني الى ماسبق لمقتضى وهو قضاء  
 بل ازاع فمكون أحد غير متعكس فلستأمل وقد يجاب عن الأول بأن المراد بسبق مقتضى  
 لفعله سبق مقتضى لفعل الشيء نفسه وفعل الصلاة في جماعة بعد الوقت وتوصل به الى  
 ماسبق لمقتضى بحسب وصفه وهو كون الصلاة جماعة في الوقت لا بحسب ذاته لانه فعل  
 واجاب سم أولا بما صله أن المراد بسبق مقتضى لفعله سبق مقتضى لفعل الشيء في  
 خصوص الوقت فقط والصلاة جماعة اعتبارا بالوقت على القول بها والافني طليها بل  
 جوازها اختلاف عند تأملي سبقها لمقتضى لان تفعل في خصوص الوقت فقط بل هي  
 هي المطلوبة في الوقت وبعدمه فإذا وقعت بعد الوقت كانت من العمل بالمقتضى لامن  
 قبل الاستدراك لما سبق لمقتضى وانما بانا لثبوتنا من ذلك فلنا أن نقول المفهوم من  
 كلامهم أن الاستدراك ليس مجرد الوصول الى ماسبق لفعله مقتضى بل لا يدمع ذلك من  
 كون الوصول اليه مطلوباً على وجه الجمعية للثقل الواقع أو لا ما يترك الفعل رأسا  
 وأما بعده على غير وجه الصفة وحينئذ فلا نسلم أن الاعادة جماعة مطلوبة كذلك واجاب  
 عن الثاني بجمع عدم الصدق عند القضاء على الصلاة المقعولة بعد الوقت للمؤداة فيه  
 بطهاره مغلوبة تبين فيها بل هو صادق عليها وبأن ذلك انه يتبين انتفاء الطهارة تبين  
 طلب الفعل مرة أخرى بدليل آخر فاذا فعله مرة أخرى بعد خروج الوقت صدق عليه انه  
 استدراك لما سبق لمقتضى للفعل وهو الطلب الذي تبين بانتفاء الطهارة وهو معنى

كان أوضح وأخصر (مطلقا)  
 أي من المستدرك كما في قضاء  
 الصلاة المتروكة بلا عذر ومن  
 غيره كما في قضاء النائم الصلاة  
 والحائض الصوم فانه سبق  
 مقتضى لفعل الصلاة والصوم  
 من غير النائم والحائض لانهما  
 وان انفسد سبب الوجوب  
 أو التبدل في حقهما لوجوب  
 القضاء عليهما وأنه لما خرج  
 بقيد الاستدراك إعادة الصلاة  
 المؤداة في الوقت بعلمه في جماعة  
 مثلا

قولهم القضاء بأمر جديد فقولنا سقوط مقتضى بالفعل الأول قلنا الساقط مقتضى  
الدليل الطلب بالفعل الأول ولكن هناك دليل آخر عام طالب بالفعل ما وقع على خال  
مرة أخرى كما قلناه اه (قلت) مقتضى قوله في الجواب عن الاعتراض الأول المراد بسبق  
المقتضى لفعله سبق مقتضى لفعله في خصوص الوقت بعدم صحة هذا الجواب الأخير  
لأن الصلاة المذكورة لم يسبق لفعلها في خصوص الوقت مقتضى لسقوط مقتضى  
بالفعل الأول كما هو واقع منه بقوله قلنا الساقط الخ وحسن ذلك الصلاة المذكورة إنما  
استدرك بها ما سبق مقتضى لفعله بعد الوقت إذا الطلب إنما يتعلق بفعلها ثانية عند سبق  
انتهاء الطهارة وذلك بعد الوقت لأنه فتأمل وقد يقال لعل صدق حد القضاء على  
ما ذكره صريح على القول المرجوح في صحة العبادة من أنها اسقاط القضاء وحسن ذلك  
قد توصل بالفعل الثاني إلى ما سبق لمقتضى لعدم سقوط مقتضى بالفعل الأول  
فتأمل (قوله) ولما أطلق البعض في تعريف الاداء الخ) أشار بذلك لدفع ما يقال من  
أن تعريف القضاء بأنه فعل كل ما خرج وقت أدائه غير متعكس لعدم ثبوته بصورة  
ما إذا فعل أقل من ركعة في الوقت والباقي خارجه وقد قدمنا أن هذه الصورة أشبه  
في التمرين المذكور وأنه لا حاجة لقول الشارح ولما أطلق الخ (قوله) لعل مقتضى  
المتقدم) أي وهو كون ذلك البعض ركعة فأكثر لا أقل من ركعة (قوله) من أن فعل  
الخ) فيه أن الذي خرج بالقديم المتقدم فعل أقل من ركعة في الوقت والباقي خارجه لأن  
ذلك قضاء فكان الأفعلى التعيين حذفاً أن رخص قضاءه العلامة ويمكن الجواب  
بأنه مضاف في الجاهلين أي فيضاف إلى حكمه أي الكل حكم ما خرج بالقديم الخ  
أو بأن من في قوله من أن فعل الخ تعاليمه لا ياتسمة طاله سم وقوله فيما تقدم وخرج  
بقيد الاستدراك العبادة الصلاة المؤدات في الوقت بعده في جماعة مثلاً فيه أن قضية قوله  
مؤدات جواز العبادة بعد الوقت فرادى وهو خلاف المذهب من القرو عن امتناع ذلك  
إذا جرى خلاف في صحة ما وقع في الوقت فتبين العبادة مطلقاً لكن إذا أعاد بعد  
الوقت فظاهر وصحة حينئذ القضاء لأنه استدراك جراحته القول بعدم صحة الواقع  
في الوقت وبحقيل أنه إشارة إلى جواز الفرادى على سبيل القرض أو لعل فيه خلافاً  
فلا يرجع قاله سم قلت وما ذكره الشارح من قوله وخرج الخ المقيد جوازاً إعادة الصلاة  
المؤدات في الوقت بعده في جماعة على أحد قولين وجوازاً عادتهم بعده فرادى على ما فيه  
لا يتبين واحدهما على مذهبه ما عاشر المالكة فان ذلك غير ما نزعنا كما هو مقرر  
في القرو (قوله) والفرق بين هذا) الإشارة إلى فعل أقل من ركعة في الوقت والباقي  
خارجه وقوله ذي الركعة أي الفعل ذي الركعة في الوقت والباقي خارجه (قوله) على  
معظم) أحسنه بالمعظم عن التشهد والسلام (قوله) كالسكر) الخ لعل يجعله كسكر  
حقيقة لأن السكر هو الايمان بالشيء ما يماز اداه كما كبداً الأول وهذا ليس كذلك  
إنما بعد الركعة مقصوداً لأنه كالأولى قاله العلامة (قوله) مقتضى المفعول) ليس هذا

ولما أطلق البعض في تعريف  
الاداء المقتضى المتقدم  
على الكل في القضاء فضم اليه  
ما خرج بالقديم من أن فعل أقل  
من ركعة في الوقت والباقي  
بعدم قضاء الفرق بين هذا وبين  
ذي الركعة أنم اشتمل على معظم  
أفعال الصلاة إذ معظم الباقي  
كالسكر يراد بها جعل ما بعد  
الوقت فاداءه بخلاف ما دونها  
(والمقتضى المفعول) من كل العبادة  
بعد خروج وقته على القولين أو  
بغيره بعده على الثاني وإنما عرف  
المصدر والمفعول المستغنى  
بأحد هاتين لأن المؤدى ما فعل

تعريفًا كاملاً بل هو من الأكتفاء أي المقضى المفعول السابق الذي علم من تعريف  
 القضاء وهكذا قوله المزدى قاله العلامة (قوله الذي صدر به) نعت لقوله ما فعل (قوله  
 قال إشارة الخ) فديقال هذه الإشارة لتتوقف على الجمع بين تعريف المصد والمفعول  
 بل يكفي فيه الاختصار على تعريف المزدى بقوله ما فعل ويجيبان المسألة إذاً إشارة على  
 الوجهة الأولى أن لا يفهم من الاختصار المذ كور وأداة الاعتراض عليه بل مجرد الإشارة  
 إلى الاختصار بأداة أخرى مساوية لعبارة ابن الحاجب فلي تأمل سم وانما استند ذلك إلى  
 المصنف بقوله قال إشارة الخ تنبها على أن ذلك لا يتخلو عن نظر كما قال الكلبلي بذلك  
 ما قاله شيخه البرماوى من أن إطلاق الأداة القضاء في عبارة الأصوليين والفقهاء على  
 المزدى والمقضى قد صار حقيقة عرفية إما أى حيث إذا أطلق المصد والمذ كور  
 لا يفهم منه إلا المفعول كالخلق إذا أطلق لا يفهم منه إلا الخلق إذا علمت ذلك فلا حاجة  
 إلى ما أطال به سم (قوله وان كان إطلاق الخ) إشارة إلى أن شيوعه لا يدفع الاعتراض  
 وقد علمت أن الدافع للاعتراض كونه حقيقة عرفية لا مجرد شيوعه دون صيرورته  
 حقيقة عرفية بحيث يكون الحق الحقيقي مهجوراً فيه (قوله أى بكامة) أى وان كان  
 ما فعل أخصر منه حر وطاؤه إشارة إلى أن الاختصار كما يتعلق بالحروف يتعلق  
 بالكلمات فإن قبل الاختصار الغرض منه تصغير الجمل وهذا انما يكون في الاختصار  
 باعتبار الحروف والتلفظ يتعلق الاختصار بتصغير الجمل في الجملة وهذا لا يتنافى مع رعاة  
 الاختصار باعتبار الكلمات في بعض المواضع لبعض الأغراض سم (قوله اذلام  
 التعريف الخ) اعترضه السلامة بقوله وفي كونها لام التعريف نظر بل الصحيح انما  
 موصولة وأجاب سم بأن المفعول في كلام المصنف اسم جنس لما يتعلق به الفعل واللام فيه  
 إشارة لما فهم من تعريف القضاء انتهى مصرفة لا موصولة ويؤخذ بذلك من اقتصار  
 المصنف على قوله المفعول اذلواراد به اسم المفعول لاحتاج إلى أن يقول المفعول خارج  
 الوقت اه (قلت) ونه نظر لأن المتعلق بحذف اختصار العلم به فلا دليل في حذفه على  
 أن المفعول اسم لصفة (قوله كالجز من مدخولها) فيه تساهل اذ ليست كالجز من  
 مدخولها كاهو بين الآن يريد أنها كالجز من مدخولها معاً أى أنها كالجز من المجموع  
 كذا قيل وفيه أنم ليست جزاً ولا كالجز حيثئذ (قلت) مراده أن المجموع بعد الكلمة  
 الواحدة من حيث اتصال حرف التعريف بمدخوله حيثئذ لجعل حرف التعريف  
 كالجز ظاهر (قوله فلا تصدق به كلمة) يريد أن حرف التعريف المشابه أحد حرف  
 المباني لشدة امتزاجه بمدخوله بعد المجموع كالكلمة الواحدة قبل بعد حرف التعريف كلمة  
 لا قبل ذلك وان كان في نفس الأمر كلمة ولا خلاف في أن مجموع الكلمتين إذا كان يصح أن  
 ينزل منزلة الكلمة الواحدة يكون أخصر باعتبار الكلمات من مجموع الكلمتين الذى  
 لا يصح فيه ذلك فاندفع قول العلامة أن في استنتاج عدم العد كلمة من كونه كالجز بل من

الذى صدر به ابن الحاجب  
 تعريف الأداة القضاء وإعادة  
 قال إشارة إلى الاعتراض عليه  
 في ذلك أي المخرج لتعديه إلى  
 تأويل المصدر بأنه أول وأن كان  
 الخلافة عليه شاملاً ومعد في  
 القضية مما فعل إلى المفعول  
 قال لأنه أخصر منه أى بكامة  
 اذلام التعريف كالجز من  
 مدخولها فلا تصدق به كلمة



كونها جزأً نظراً وكونه يشير بالثاني إلى أن أحرف المضارعة جزء من الفعل المضارع وهي  
 تعديده كقولهم أنه خلاف المعروف في اصطلاحهم (قوله وزاد مسئلة البعض الخ)  
 اعترضه العلامة بأن التعريف في الاصطلاح ليس من المسائل لأنه مركب تعديدي  
 والمسئلة كما تقرر وهي القضية أو نسبتها التامة فاطلاق المسئلة على التعريف يتجاوز  
 وأجاب بسم بان الاطلاق المذكور باعتبار لازم التعريف فإنه يستلزم مسئلة وحكما  
 (قلت) هذا لا يغير قول العلامة فاطلاق المسئلة الخ فإن التصور المذكور باعتبار ذلك  
 الاستلزام واحد حسن منه أن يجاب بان اطلاقه بالنظر للمعرف مع التعريف أي قوله  
 والاداء فعل بعض الخ وقوله في القضاء وقيل بعض الخ المقدر بقوله وقيل القضاء فعل  
 بعض الخ ولا يخاف أن أن المعرفة مع التعريف قضية والمركب التعديدي هو التعريف  
 فقط كما تقرر فتأمل (قوله لذات الركعة) أي العبادة لذات الركعة وقوله لم يأى بالاداء  
 والقضاء أي بعضهم بصحتها بالاداء وبعضهم بالقضاء وحاصل ما أشار إليه أن الاقوال  
 ثلاثة ظاهر كلام الفقهاء وتحقيق الاصوليين وتحقيق بعض الفقهاء وقد وجه الشارح  
 زيادة البعض بعبده المسمى على الظاهر كما قال باشتغال الركعة على معظم بفعل ما بعد الوقت  
 فابعد وهو التحقيق المخطوط للاصوليين فإذن اتحاد القول الاول والثاني فاه العلامة وقد  
 يجاب بالفرق بينهما بأنه على ظاهر كلام الفقهاء يكون الجميع أدا حقيقة اكتفا في وصفه  
 بالاداء حقيقة باشتغال الواقع في الوقت على معظم افعال الصلاة وعلى التحقيق المخطوط  
 للاصوليين لا يكون الجميع أدا حقيقة بل على جهة التوسع والتجوز فالبيعة مختلفة  
 على القولين فإنها على الاول تابعة تقضي وصف الجميع بالاداء حقيقة وعلى الثاني تابعة  
 تقضي وصفه بها إجمالا لكن ينبغي أن يقال بشكل علمه أن مقتضى كلامه أن الاصوليين  
 صدر منهم وصف الجميع بالاداء وعكسه مع أن ذلك غير معروف عنهم وهو الذي يقبده  
 أيضا قوله وزاد مسئلة البعض اذ هو صريح في أنهم لم يصدروا وصف المذكور في  
 كلامه تناف وكون الاصوليين لم يذكروا الوصف المذكور وهو مفاد قول الزركشي هذا  
 الذي زاده المصنف هو قول الفقهاء دعاهم إلى ذلك ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم من  
 أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وعلى الاصوليين لا يوافقونهم على تسمية أدا  
 وعباراتهم طائفة بذلك اذ قول العراقي هذا الذي اعتبره في الاداء من فصل البعض  
 لا يعتبره الاصوليون والظاهر أنهم لا يسمون فصل البعض أدا ولو كان ركعة وتبع  
 المصنف الفقهاء وما كان ينبغي في اصطلاح الاصوليين اذ هو يمكن أن يقال في دفع  
 الاشكال ان وصف ذات الركعة بما بالبيعة المذكور ليس داخل في مفهوم التحقيق  
 بل ليس التحقيق الا مجرد اتقاء الاداء الآن الفقهاء لما أنشأوا الاداء أخذوا من الحديث  
 المتقدم كان بالنظر إلى التحقيق تعبلا لأصلها والحاصل حينئذ أن الفقهاء قالوا بالاداء  
 نظر العدد وان كان بالنظر إلى التحقيق تعبلا وان الاصوليين نظروا إلى مجرد التحقيق

وزاد مسئلة البعض على  
 الاصوليين في تعريف الاداء  
 والقضاء جريا على ظاهر كلام  
 الفقهاء الواصفين لذات الركعة  
 في الوقت به ما وان كان وصفها  
 لاصوليين بتعبية ما بعد الوقت  
 لما فيه

فلم يقلوا به مطلقا وان بعض الفقهاء حقق فلا اشكال حينئذ في بيان الاقوال الثلاثة  
ولاني قد علمت نسبة الوصف بالاداء الى الاصوليين فانه سمى (قوله والعكس) هو معطوف  
على قوله تبعيتو يصح عطفه على ما (قوله بذلك) أي بالاداء والقضاء أي لم يال في وصف  
بعض العبادات بالاداء وبعضها بالقضاء مما يلزم على ذلك من تبع بعض العباد وقوله الذي  
فر منه غيره نعت للبعيد ووجه القرار من ذلك أن وصف بعض العبادات بوصف وبعضها  
بوصف الآخر بضمة غير معهود بخلاف وصفها كلها بوصفين باعتبارين مختلفين فهو ورد  
في الشرع كما سبقت في الصلاة في المكان المصوب فقط ما قيل من أنه لا وجه للقرار  
المذكور لأن وصف العبادات بوصفين باعتبارين معهودا لم يعلم من الفرق بين المستثنين  
كذا فتر وأيضاً الوصفان هاتمان متضادان وفي الصلاة في المكان المصوب غير متضادين  
(قوله وعلى هذا) الإشارة الى ما حققه بعض الفقهاء وقوله والقضاء بالمرعطف على  
هذا (قوله نظير التصديق) أي المعلوم للاصوليين (قوله نظير الظاهر) أي ظاهر كلام  
الفقهاء الواضحين لذات الركة المذكورة بالاداء حقيقة واعلم ان هذا الذي ذكره من  
عدم انهم من آخر الصلاة الى أن وقع ركة منها في الوقت والباقي خارج لا يجري على  
مذهبنا معاشرا للملكية فان التأخير المذكور حرام عندنا قولا واحدا وان كانت أداه  
بل تأخيرها عن وقت الاختيار إلى وقت الضروري بحيث يقعها كما قد سبق كذلك  
أيضا بالإخلاف ثم تأخيرها عن وقت الاختيار الى الضروري بحيث يقع ركة منها  
في الاختيار والباقي في الضروري جائز وهذا أي تقسيم وقت الاداء الى الاختيار  
والضروري لا تقول به الشافعية (قوله أي المعاد) أي فعل الشيء أشار بقوله أي المعاد  
الى أن ضمير فعله لما يفهم من الاعادة وأشار بقوله أي فعل الشيء الى دفع اعتراض  
رارين على جعل الضمير للمعاد الاول لزوم الدور في أخذ المعاد في تعريف الاعادة  
لتوقفه عليها من حيث انه مشتق منها ومعرفة المشتق فرع معرفة المشتق منه وتوقفها  
عليه من حيث كونه معارفا لها والثاني كون مسمى الاعادة فعل الشيء نال الشرح كما هو  
مفاد قوله فعل المعاد ثانيا وليس كذلك وحاصل الجواب الذي أشار اليه الشارح أن  
يلاحظ المعاد مجردا عن الوصف أي فعل الشيء فان قيل لم يفسر الشارح مرجع الضمير  
بالمعاد ثم فسر ما بالشئ أولا قال من أول هذه أي فعل الشيء مع كونه المراد بالاختصار  
قلنا أشار بالتفسير الاول الى بيان أن الضمير لما يفهم من الاعادة ثم بالتفسير الثاني دفع  
الاعتراضين المتقدمين ولو قال من أول الامر أي فعل الشيء لفتاها التنبه على مرجع  
الضمير وانه من المتقدم معنى فان قيل لوجعل الضمير عائدا الى المفعول من قوله  
والمضى المفعول ففعل والاعادة فعلا أي المفعول أي فعل الشيء ثانيا كان أولى لوجهين  
أحدهما وضوحه لظهور كون فعل المفعول بمعنى فعل الشيء ثانيا بخلاف فعل المعاد  
فانه لا يكون بمعنى فعل الشيء ثانيا الا اذا أريد به الفعل الذي يصير به الشيء معادا واللفظ

والعكس وبعض الفقهاء حقق  
فوصف ما في الوقت منها بالاداء  
وبما يلزم القضاء ولم يال ببعض  
العبادات الوصف بذلك الذي ذكره  
منه فغير وعلى هذا والقضاء  
بأثم المعنى بالتأخير وكذلك على  
الاداء نظير التصديق وقيل لا تنظرا  
للاظهار المستند الى الحديث  
(والاعادة فعله) أي المعاد أي  
فعل الشيء ثانيا

(في وقت الاداء) (قيل لخلل)  
 في نفسه اولاً ومن فوات شرط أو  
 ركن كالمصلا مع الغيبة  
 أو بدون الفاتحة هموا (وقيل  
 لغذر) من خلل في فعله أولاً  
 أو حصول فضيله لم تكن  
 في فعله أولاً (قاله الصلاة المكررة)  
 وهي في الاصل المعهولة في وقت  
 الاداء في جماعة بعد الانفراد  
 من غير خلل (معادة) على  
 الثاني حصول فضيله الجماعة  
 دون الاول لا تشاء الخلط والاول  
 هو الشهور الذي حرمه الامام  
 الرازي وغيره ورجحه ابن  
 الحجاب وانما هو المصنف  
 فيه قيل فطر الاستعمال الفقهاء  
 الاوفى له الثاني ولم يربح اشياء  
 لترده في شعوره لاحد قسمي  
 ما أطلقوا عليه الاعادة من فعل  
 الصلاة في وقت الاداء في جماعة  
 بعد أخرى الذي هو مستحب  
 على الصحيح استوت الجماعةتان  
 أم زادت انسانية بفضيله  
 من كون الامام أعلم أو أودع  
 أو أجمع أو أكثر أو المكان أشرف  
 فقسم استوائهم بحسب الظاهر  
 المحتمل لا يقال الثانية فيه على  
 فضيله هي حكمة الاستصحاب  
 وان لم يطلع عليها قد يقال  
 باعتبار احتماليتها والتعريف  
 وقد يقال لا فلا

محتمل هو لفعل الشيء ثالثاً بل ظاهر في الثاني وهو خلاف المراد ثانياً ما ان التصريح  
 يرجح الصغير هو الكثير الشائع بخلاف الالفة عليه لزوم اقلنا بعرض الوجهين كون  
 المقبول في عبارة المصنف مقبداً بكونه فعل بعد خروج الوقت وهو يستعمل فعله غالباً  
 في الوقت فيحتاج في صحة الكلام الى عود الصغير عليه بدون قتده ومثل ذلك وان عهده  
 خلاف الظاهر سم (قوله في وقت الاداء) اعترضه العلامة بأن الارض والآخر  
 أن يقول في وقته وأجيب بأنه لو عبر بذلك لكان المبدأ منسه أنه لا بد من وقوع جميع  
 المعاد في الوقت فلا يشعل ما لو وقع ركعة عنه في الوقت والباقي خارجة فان الظاهر  
 جوازه وكونه اعادة مع أنه لا يصدق عليه فعله في وقته ويصدق عليه فعله في وقت أدائه  
 قاله سم وقد قدمنا نحوه في قول المصنف والقضاء فعل كل الخ (قوله كالصلاة  
 مع الجماعة) كان الاقصد أن يقول بدون الطهارة ليكون أنسب بقوله من فوات شرط  
 قاله العلامة (قوله سهواً) قيد في المستلزم وقيد به للاحتراز عن العمدة فان الفعل معه  
 كالحكم لفساده فالفعل بعده ليس ثانياً ليس اعادة (قوله وهي في الاصل) أراد بالاصل  
 القول المتفق عليه بدليل قوله الا في في القسمين الاخرين على الاصح وليس المراد  
 بالاصل الحقيقة الشرعية للتأبضي أن اطلاق المكررة على القسمين الاخرين مجاز  
 وليس كذلك في مذهب الشارح نعم هي مضمرة بمعنى مذهبة بالانقضاء في وقت الاداء  
 في جماعة بعد الانفراد من غير خلل (قوله الاوفى له الثاني) فيمرفع الفعل التفضيل  
 الظاهر مع عدم معاقبة الفعل وهو نادر كأشاره صاحب الالفية بقوله  
 ورفعه اظهر نزولاً عاقب فعله لا كثيراً  
 وقضية قوله الاوفى له الثاني موافقة الاول ايضاً وهو مقتضى ذلك ان الفقهاء يطابقون  
 الاعادة على فعل الشيء ثالثاً لخلل وفيه نظر سم (قوله من فعل الصلاة الخ) بيان لما وقوله  
 الذي هو مستحب نعت للفعل (قوله استوت الجماعةتان) هذا هو القسم المتقدم المقترن  
 في شعور التعريف له وهو المراد بقول الشارح لاحد قسمي الخ وقوله لم زادت هو  
 القسم الثاني المختلف فيهما والاصح اطلاق الاعادة عليهما كما أشاره الشارح بقوله على  
 الاصح (قوله قسم استوائهما) مبتدأ خبره قوله لا يشعل الخ وقوله المحتمل بالرفع نعت  
 قسم وضمير فيه يعود للقسم وقوله هي حكمة الخ نعت لفضيله (قوله باعتبار احتمالها)  
 ضمير احتمالها يعود للقسم واطافة احتمال ضمير القسم من اضافة المصدر الى الفاعل  
 والمفعول محذوف للملح والتقدير قد يعتبر احتمالها للاشتغال المذكور وأما جعل ضمير  
 احتمالها للاشتغال وهو من اضافة المصدر الى المفعول فيلزم عليه خلو الجملة الواقعة خبراً  
 من ضمير المبتدأ كما قاله بعض من حشى الكتابين أن ضمير احتمالها للاشتغال غير صحيح  
 (قوله وقد يقال لا) أي لا يعتبر احتمالها وقوله فلا يشعل التعريف وأشار بقوله  
 قد يقال الخ الى وجهه تردد المصنف المتقدم في شعور تعريف الاعادة لهذا القسم

أى قسم الاستواء (قوله الشامل) أى الشامل لقسم الاستواء (قوله لهذا وغيره) أى  
 وقسم الاستواء داخل في الغير قال بعض الفضلاء لكنه يشمل حينئذ صلاة الرجل منفردا  
 بعد صلاته جماعة مع أنه غير جائز اهـ فالأولى أن يقال أنه حذف من التعريف قد  
 ظهر وهـ أو دعوى ظهوره وهو كون الثانية جماعة فله سم (قوله وهو كما قال مصطلح  
 الأكثرين) قال السلامة هو ترتيب من قول العضد الاعادة قسم من أقسام الاداء  
 في مصطلح القوم وإن وقع في عبارة بعض المتأخرين خلافاً له وكأنه أشار بقوله قال إلى  
 مخالفة غيره قال التقاضي في ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين أنها أقسام متباينة  
 وإن ما قبل ثانياً في وقت الاداء ليس أداء ولا قضاء ولم نطلع على ما وافق كلام الشارح  
 بمعنى العضد صريحاً اهـ وبه يعلم أن قوله وقيل إنها قسم ليس على ما يقين اهـ أى لانه  
 الرابع فلا يناسب حكمه بقيل (قوله فاداه) فيه أخذ الاداء في تعريف الاداء حيث  
 قال العبادة أن وقعت في وقتها ولم تسبق باداه فتسبب فاداه وذلك وبظاهر وجوبه  
 أن الاداء المعروف رده المؤدى (قوله والاغادة) قضيه أنها ان وقعت بعد الوقت  
 وكانت قد سبقت باداه فتسبب فاداه تسبب إعادة لدخول ذلك تحت الاويس كذلك قطعاً اذ  
 هذه قضاء والاعادة مخصوصة بما قبل في الوقت كما مر للمصنف والجواب أن قول الشارح  
 أن وقت لم يمتد ولا حترز به اعتبره هو القسم والموضوع والمعتبر للاحتراز هو قوله  
 ولم تسبق باداه فتسبب ولو قال العبادة الواقعة في الوقت أن لم تسبق الخ كان أوضح  
 (قوله أى المأخوذ من الشرع) أشار به إلى أن النسبة للشرع من حيث الأخذ منه  
 فإن قبل الشرع عبارة عن الأحكام المعهودة بها النبي صلى الله عليه وسلم فيلزم اتحاد  
 المأخوذ والمأخوذ منه فالجواب أن المأخوذ الحكم المعروف بالخطاب المذكور هو المأخوذ  
 منه الأحكام بمعنى النسب التامة ثم أن قسم الشرع في كلام المصنف غير محتمل اليه  
 لأن الحكم إذا أطلق في عرف الأصوليين انصرف للشرع المذكور (قوله من حيث  
 تعلقه) أشار بذلك إلى أن تغيير الحكم بسبب تغييره وهو التعلق التفضيزي ولا خفاء  
 في غير المركب بتغييره فتقول الكمال وشيخ الاسلام في قول الشارح من حيث تعلقه  
 أشار بذلك إلى أن التغيير حقيقة اتحاد التعلق بالحكم اذ تغيير الحكم محال لأنه خطاب  
 الله أى كلامه الذي انشأه من غير ظاهر فإن الحكم عند المصنف والشارح عبارة  
 عن مجموع الخطاب والتعلق التفضيزي كما مر في أن يقال ظاهر الاضافة في قولهم من حيث  
 تعلقه أن التعلق وصف عارض للحكم وليس داخل في مفهومه وهو خلاف ما مر فتجعل  
 الاضافة المذكورة من اضافة الجزء إلى الكل لا المصداق إلى الفاعل (قوله كان تغيير من  
 الحرمة الخ) فغير تغيير يعود إلى الحكم والحرمة والحل حكمان مجاهدين فينبغي التركيب  
 إلى أن الحكم تغيير من حكم إلى حكم ولا يتحقق ما فيه قلنا الحكم المتغير بالكسر مطلق  
 والمتغير إليه خاص كما يفيد قوله من الحرمة الخ والمعنى كان تغيير الحكم الكلى أى اتقل

ويكون التعريف الشامل حينئذ  
 فعل العبادة في وقت أدائها ثانياً  
 لهذا وغيره ثم ظاهر كلام المصنف  
 أن الاعادة قسم من الاداء وهو كما  
 قال مصطلح الأكثرين وقيل إنها  
 قسم له كما قال في المنهاج العبادة  
 أن وقعت في وقتها المعين ولم تسبق  
 بأداء فتسبب فاداه وإذا غاداة  
 (والحكم الشرعي) أى المأخوذ  
 من الشرع (أن تغيير) من حيث  
 تعلقه من صعوبة على المكلف  
 (السهولة) كان تغيير من الحرمة  
 لقوله أو التعل

من تحققة في جوف الى تحققة في جوف آخر فقول المصنف والحكم ان تغير الخ تغيره  
والحكم من حيث هو ان اتقل من تحققة وتغيره في جوف صعب الى تقريره في جوف سهل  
فذلك المنقول اليه رخصة وأشار المشرح بالكافي في قوله كان الخ الى عدم المصادر المتغير  
في التغير من الحرمة الى الحل بل مثله التغير من الكراهة الى الحل كما سيذكره فخر رخصة  
فردان (قوله الى الحل) أي المذكور من الفعل والتوكيد أقرد الضمير ان العطف بأو  
(قوله مع قيام السبب) قال العلامة عندي ان هذا التوكيد مستردك لان التغير مع فقد  
لسببه لا للعذر وما زعمه المشرح من أنه لا احتراز بينهما ذكره بعد فيه نظر اه  
وأجاب سم بما حاصله ان كلام من فقد السبب ووجود العذر يصح استناد التغير اليه  
واستناد العذر لأولى لان العذر المعين يكفي في انتفاء الحكم بخلاف فقد السبب المعين  
فلا يلزم كفايته فيه بل واز أن يخلفه سبب آخر حيث يصدق التغير بالعذر بوجود السبب  
واتنائه فيحتاج للتقيد بوجود السبب ليخرج التغير للعذر مع انتفاء السبب فانه ليس  
من الرخصة فليس قوله مع قيام السبب مسترد كما لم اعلم قلت المراد بالسبب جنس  
السبب لا المعين كما دعي فاذا اتى سببه معين وخلفه غيره فلا يقال ان الحكم وجد بدون  
سببه وسببه انتفاء السبب يؤذن بانتفاء السبب اذ لا يصح وجود السبب بدون سببه  
(قوله المتعلق عنه) هو على صيغة اسم المفعول والجبرور نائب الفاعل وتغير عنه  
الحكم الاملي ويصح كونه بصيغة اسم الفاعل وقاعله ضمير مستر يعود على الحكم المنتقل  
اليه وعنه حيث يتعلق به كذا قرر شيخنا وفقه ان الواجب حيث ابراز الضمير وقد يقال  
اللس مأمون لوضوح المقام وفيه تأمل (قوله فالحكم التغير اليه) المتغير بصيغة اسم  
المفعول والجبرور بعده نائب الفاعل وقوله السهل المذكور نعمتان أيضا للحكم وأشار  
بذلك الى أن الضمير الذي أشبه عنه بالرخصة لا يصح أن يعود للحكم الشرعي الذي تغير  
لان الرخصة هي الحكم المتغير اليه لا الحكم المتغير بالكسر (قوله وهي لغة السهولة) فيه  
أن يقال الشأن والغالب كون المعنى الاصطلاحي فز من افراد المعنى الأقوى وما هنا  
ليس كذلك فان المعنى بالسبب بالرخصة وهو الحكم المذكور لا يطلق عليه سهولة بل سهل أي  
ذو سهولة الا أن يجعل قوة والرخصة لغة السهولة على تقدير المضاف أي ذو السهولة  
(قوله والسلم) أو رده عليه أن السلم لا يصدق عليه تعريف الرخصة لانه لم يتعلق به حرمة  
أصلا حتى يتحقق تغير الحكم منه الى حله فانه العلامة ويمكن أن يجاب بأنه ليس المراد  
بالتغير التغير بالفعل بان ثبت الصعوبة بالفعل ثم تنقطع تعلقه الى السهولة بل المراد  
ما يشعل ويورد السهولة ابتداء لكن على خلاف مقتضى الدليل الشرعي كما يشهد بذلك  
كلام الأئمة ولهذه العبر غير المصنف كالبيضاوي بقوله الحكم ان ثبت على خلاف الدليل  
لعذر فرخصة وظاهر ان السلم وارد على خلاف مقتضى الدليل الفطري سم (قوله واجبا)  
أي قيام بترك الا كل منها فلو ترك الا كل حتى مات يموت حيث دعا صيا (قوله ومن قال

الى الحل له (لعذر مع قيام السبب)  
الحكم الاملي المتعلق عنه  
لعذر (فرخصة) أي فالحكم  
التغير اليه السهل المذكور  
يسمى رخصة وهي لغة السهولة  
(سكا كل الميتة) للمظفر  
(والقصر) الذي هو ترك اقام  
للمسافر (والسلم) الذي هو بيع  
موصوف في الغنة (وفطر مسافر)  
في رمضان (لا يجبهه الصوم)  
يقع اليه رخصتها لا يثبت عليه  
مشقة قوية (واجبا) أي كل  
المسنة وقيل هو مباح (ومندوبا)  
أي القصر لكن في سنة ربيع  
ثلاثة أيام فصاعدا كما هو معلوم  
من صحيحه فان لم يبلغها فالإتمام  
أولى من وجوبه من قول أبي حنيفة  
بوجوبه ومن قال

القصر مكره (الخ) و ارد على ما تضمنه قوله فالاعتمام اولى لا فادته ان التصرف في هذه الحالة  
 خلاف الاولى فتقوله ومن قال القصر الخ في هذه الحالة وهي عدم بلوغ السقر ثلاثة  
 أيام (قوله وخلاف الاولى) اي يخالف الاولى فالسقر موقوف بلوغ السقر الى اوقات  
 الاحوال التي قبله كذا قال العلامة وكانه يشعر بذلك الى ان يقام على مصدرية يلزم عليه  
 كون خلاف الاولى ومقتضى الحكم وهو الفعل لانه حال من فطر مسافر وخلاف  
 الاولى اسم للحكم نفسه لا لتعلقه وجوابه ان خلاف الاولى كما يطلق على الحكم يطلق  
 على متعلقه كما تقدم ذلك (قوله وفي هذه الاحوال اللازمة) جواب سؤال تقديره  
 ان الحال اللازمة الشأن عدم الاتيان بها فلم افي المنصب بهذه الاحوال اللازمة فاجاب  
 بأنه انما افي بها لبيان اقسام الرخصة وقوله لبيان اقسام الرخصة اي استلزاما لا يصح  
 لان اقسام الرخصة الوجوب والنسب والاباحة وخلاف الاولى كما قال والمذكور  
 في عبارة المنصف الواجب والنسب والمباح وهي اقسام متعلق الرخصة لا الرخصة  
 اوفي العبارة متصفاً بمحذوف اي اقسام متعلق الرخصة (قوله يعني الرخصة كل  
 المذكورات) الرخصة مبتدأ وقوله كل الخ خبره والجملة في محل نصب يعني ومنه نصب  
 يعني العمل وهو خلاف المعروف من نصبها المقررات قرره شيئاً قلت لم يقل أحد أنها  
 لاتنصب الا المقررات (قوله لانه نسب لوجوب الصلاة تامة والصوم) اي وذلك لا تنضم  
 لحرمة القصر والفطر فاذنع ما يقتل ان الكلام في سبب الحرمة لا الوجوب (قوله  
 والحاجة الى غن الغلات) اقتصار على ما هو الاغلب في السلم والافتقار يكون المسلم فيه  
 حيواناً واعرضاً (قوله وسهولة الوجوب الخ) جواب سؤال تقديره بين (قوله وهو  
 الانفراد فيما يطلب فيه الاجتماع) اعترضه العلامة بما قصه هذا لا يصح لان الانفراد هو  
 ترك الجماعة فهو متعلق الكراهة ومتعلق الحكم لا يكون سبباً له وايضا فطلب الاجتماع  
 في شيء منى عن ضده وهو الانفراد فيه فهو متعلق النهي اي الكراهة لاسبابها على ان ابن  
 الحاجب وشاويه عرفوا الرخصة بما نزع من الاحكام لعذوة قيام المانع لولا العذر  
 وفسر المانع بالحرمان اي دليل التحريم ومن الواضح خروج الاباحة بعد الكراهة من ذلك  
 اه واجاب سم بما حاصله ان ههنا من نفس الانفراد او كونه ذلك الانفراد فيما يطلب  
 فيه الاجتماع والاول هو متعلق الكراهة ومتعلق النهي وهو مراد الشارح بترك  
 الجماعة والثاني هو سبب الحكم وسبب الكراهة وهو مراد الشارح بقوله وهو الانفراد  
 الخ وهذا واضح لا يحتمل التوقف وبغيب خفاء ذلك على الشيخ حتى لم يميز بين الامرين  
 على ان قوله الانفراد هو ترك الجماعة ممنوع بل ترك الجماعة اعم وأما العلوة التي ذكرها  
 فلا ينبغي الالتفات اليها لقطع بان الشارح والمنصف غير مقتدين لابن الحاجب وشراحه  
 الى آخر ما طال به من مجازفة التي لا طائل منها (قلت) قوله ههنا امر ان نفس الانفراد  
 وكون ذلك الانفراد فيما يطلب فيه الاجتماع الخ مردان المكره وهو الانفراد بخصوص

القصر مكره كالموردى أراد  
 مكره كراهة غير شديدة وهو  
 بمعنى خلاف الاولى (ومباحا)  
 أى السلم (وخلاف الاولى) أى  
 فطر مسافر لا يجبه له الصوم فان  
 جهله فالفطر أولى وفي هذه  
 الاحوال اللازمة لبيان اقسام  
 الرخصة يعني الرخصة كل  
 المذكورات من وجوب ونسب  
 واباحة وخلاف الاولى وحكمها  
 الاولى الحرمة اقسامها الخ  
 في الميتة وخول وقى الصلاة  
 والصوم في القصر والفطر لانه  
 سبب لوجوب الصلاة تامة  
 والصوم والغرر في السلم وهو  
 فاقعة حال الخ واعذار الاضطرار  
 ومشقة السقر والحاجة الى غن  
 الغلات قبل ادراكها وسهولة  
 الوجوب في كل الميتة لموافقته  
 لغرض النفس في بقائها وقبل انه  
 مزيج لصعوبة من حيث انه  
 وجوب ومن الرخصة اباحة ترك  
 الجماعة في الصلاة فرضاً ولو نحوه  
 وحكمه الاولى الكراهة  
 الصعبة بالنسبة الى الاباحة وسبب  
 طارئ حال الاباحة وهو الانفراد  
 فيما يطلب فيه الاجتماع من  
 شعائر الاسلام

أى الاتقاراد فيما يطلب فيه الاجتماع لامطلاق الانفراد والكون المذ كور علمته كآزحه  
وهو من الوضع يمكن فقوله الاول الخ ممنوع منعينا وقوله على أن قوله الاتقاراد هو  
ترك الجماعة ممنوع جوازه ان المراد به في هذا المقام ترك الجماعة هذه امر اذ التناهي فقد  
علمت صحة ما قاله الناصر من البعث وسقوط ما قاله سم مدعيها كمال ظهوره ووضوحه مع  
انه واضح النساد وأما العلادة التي ذكرها العلامة فلا يرتاب عاقل في حسن موقعها بعد  
تقرر البعث المذ كور فعمدوا عرض بمخالفة الشارع لابن الحاجب وشارحيه بمجرد  
عن البعث المذ كور لكان الرد عليه بان الشارع غمير مقلدان ذكروجه في الجمله على  
أن مخالفة الشارع لابن الحاجب وشراحه يعترض به عليه حيث لم يذكر سندها اذ من  
المعلوم الذي لا شبهة فيه تقديم قولهم على قوله وقول المصنف أيضا بلوغهم في هذا العلم  
والاحاطة به ما لم يبلغه المصنف والشارح على أن الشارع هناك خالف ظاهر المصنف  
أيضاً من قصر الرخصة على ما تقتضيه من الحرمة الى الحل فعليه بالانصاف ولا تفتري بما  
هو عليه سم فانه يحضن التصيب والاعتفاف (قوله كوجوب الصلوات الخمس) قال  
العلامة في نفسه نظراً لسقوطه عن الحاقض والثام وقائد الطهورين عند جمع من العلماء  
فان قيل المراد عدم التقدير العام والتقدير المقروض به خاص قلت فاباحة الاصطيداد  
حينئذ كالوجوب المذ كور اه وأجاب سم بما لا يتخلون تصيب فلا تفتري اي رآه  
(قوله بمعنى أنه خلاف الاولى) راجع لقوله كحل ترك الوضع الخ (قوله لما كثروا)  
قال العلامة في معني وهو ان المشقة في الثبات المذ كور ثابتة قبل الكثرة وبعدها اه  
وأجاب سم بما حصله ان المراد بالمشقة مشقة خاصة بعندها وهي التي لا تسكن النفس  
عندها ولا تطيب بصلها وهذه حاصلة بعد الكثرة لا قبلها وذلك لانهم حال المشقة  
مفتقرون الى ثبات القليل منهم لعدم من يقوم بذات غير ذلك القليل فتكون المشقة عليهم  
ونعيب بها قسوم فالمشقة الخاصة اذ ذلك كالمشقة ولا كذلك حال الكثرة لعدم  
الافتقار الى ثبات القليل اليكتر ممن يقوم بذلك فيضعف الشايط وتصعب المشقة وتشتد  
قوتها وكان الشارع رمز الى ذلك بقوله لما كثروا اه وقول المصنف والافقرة في تحقوه  
في النص فقال التقنا في معناه وان لم يكن كذلك فقرة وظاهره ان الحكم مخصص في  
الرخصة والعزيمة والحق ان الفعل لا يصح بالعزيمة ما لم يقع بمقابلة الرخصة بل تمام  
الوقوف في مقابلة الرخصة وهل يطرد في أمثلهم فالة العلامة قاله سم (قوله لانه مزم  
امر الخ) على لقوله يسمى عزيمة وقوله وهي لغة القصد اعترض بين المعلل وعلمته وفي  
قوله لانه عزم الخ اشارة الى أن العزيمة بمعنى المعزوم فهي فعل بمعنى مفعول ان كانت صفة  
مشبهة أو مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الذي يدل عليه قوله وهي لغة القصد وقوله صعب  
على المكلف أي كوجوب الصلوات الخمس وسحوة الاصطيداد بالاحرام وقوله وأسهل أي  
كحل ترك الوضع وان لم يحدث واباحة ترك ثبات الواحد من المسلمين للعشرة من الكفار

(والا) أي وان لم يتغير الحكم كما  
ذكر بان لم يتغير أصلاً كوجوب  
الصلوات الخمس أو تقديرياً كوجوب  
سحوة الاصطيداد بالاحرام بعد  
كثرة الاصطيداد لا لعدم  
إباحته بل لأنه أولى سهولة لا لعدم  
كحل ترك الوضع لثباته مثلاً  
لمن لم يحدث بعد حرمة بمعنى أنه  
خلاف الأولى أو لعدم راع قيام  
السبب للحكم الأصلي كما أنه ترك  
ثبات الواحد لثباته من المسلمين  
للعشرة من الكفار في القتال  
بعد حرمة وسببها في المسلمين  
ولم يبق حال الإباحة لكثرة من  
سقطت وعندها مشقة الثبات  
المذكور لما كثروا (فقرينة) أي  
فالحكم غير المتغير أو المتغير إليه  
الصعب أو السهل المذ كور يسمى  
الصعب وهي لغة القصد المعجم لانه  
عزيمة وهي لغة القصد المعجم  
عن أمره أي قطع وحسم صعب  
على المكلف أو سهل وأورد على  
التعريفين وجوب ترك الصلاة  
والعزم على الجائز فانه عزيمة

(قوله) ويصدق عليه تعريف الرخصة أي دون تعريف العزيمة وذلك لأنه يصدق مع وجوب ترك الصلاة والصوم أن الحكم تغير من صعوبة وهي وجوب الفعل إلى سهولة وهي وجوب الترك لعدمه وهو الجبر مع قيام السبب وهو دخول الوقت فيكون تعريف الرخصة غير مانع لمصدقته على ترك الصلاة والصوم البائن مع أنه عزيم ولا يصدق على وجوب الترك أن الحكم لم يتغير أصلاً ولأنه تغير إلى صعوبة ولأنه تغير إلى سهولة لعدمه لأنه تغير إلى سهولة لعدمه (قوله) ويجاب (الخ) حاصله أن الحيفين لهجهتان جهة كونه عذراً في الترك وجهة كونه مانعاً من الفعل وجوب الترك ثامن الجهة لثانية المورد تماماً لاحظ الجهة الأولى كذا اقتره شيخنا وفيه أن الترك المذكور حينئذ يوصف بكونه عزيماً ورخصة باعتبار جهتي الحيفين المذكورين وليس كذلك والحق أن مراد الشارح أن وجوب الترك المذكور خارج عن تعريف الرخصة بقولنا العذر لأن التعريف المذكور مانع لانه قد وداخل في تعريف العزيمة لأنه تغير من صعوبة إلى سهولة لعدمه بل المانع وشرط العذر المأخوذ في تعريف الرخصة أن لا يكون مانعاً كامراً من أمثلتها الجهة العذر في الحيفين مغلغة حينئذ (قوله) أقرب إلى اللغة أي المعنى القوي ووجهه أن وصف الفعل الذي هو متعلق بالحكم بالسهولة وكونه مقصوداً قصداً مذهباً انما هو باعتبار وصف ما تعلق به وهو الحكم فانه الموصوف بذلك حقيقة وأشار بقوله أقرب إلى أن في تقسيم الفعل لما تعلق به المعنى القوي وهو كذلك أي من حيث أن الفعل متعلق بالحكم نقره باعتبار الحكم المتعلق به (قوله) أي الوصول بكافة) محل صعوبة التفعل على التكلف ومعناه معاناة الشيء أي أن الفاعل يعاني الفعل ليحصل وهذا متحقق في كل دليل إذ لا بد من ملاحظة الصغرى والكبرى ووجه الدلالة الذي هو الحد الأوسط وملاحظة الترتيب الخاص وذلك معاناة بلا شبهة وإن اختلفت بالقوة والضعف في أفراد الأدلة فأنفع ما قبله قد لا يكون في الدليل تكلف كالعالم بالنسبة للصانع ولكن سلم ذلك فيمكن في صحة التعميم بصيغة انتقل المقيدة للتكلف كون الشأن والكثرة ذلك فلا يضر خروج بعض أفراد الدليل عن ذلك واعلم أن الدليل عند المناطقة اسم لمجموع المتقدمين الصغرى والكبرى وأما عند الأصوليين فالشيء الذي يتوصل بالنظر في حاله ووصفه إلى المطلوب فهو مقدر بخلافه عند المناطقة فركب في قولنا العالم حادث وكل حادث له صانع الدليل النطقي هو مجموع هذا القياس والدليل الأصولي هو العالم فقط المتوصل بالنظر في وصفه وهو الحدوث إلى المطلوب وهو ثبوت الصانع وعلى هذا القياس في قولنا النار شيء محرق وكل محرق له دخان وقولنا أقموا الصلاة أمر والأمر للوجوب حقيقة وحينئذ يقول المصنف بصح النظر فيه على تقدير المضاف أي النظر في حاله ووصفه بل لا بد من حذف إضافي عبارة يتعين اعتبارها والتقدير بصح النظر فيها مع غيره أي مع النظر في غير الحال وإذ لا التوصل إلى المطلوب المعبر يتوقف على القياس

ويصدق عليه تعريف الرخصة  
ويجاب بجمع الصديق فإن الحيفين  
الذي هو عذر في ترك ما مانع  
من الفعل ومن ما عيشه نشأ  
وجوب الترك وتقسيم المصنف  
كالبيان وغيره الحكم إلى  
الرخصة والعزيمة أقرب إلى اللغة  
من تقسيم الإمام الرازي وغيره  
الفعل الذي هو متعلق بالحكم  
اليهما (والدليل ما) أي شيء  
(يمكن التوصل) أي الوصول  
بكلية (بصحيح النظر فيه إلى  
مطلوب خبري)



بأن تكون النظر فيه من الجهة التي من شأنها أن يتقلل الذهن بها إلى ذلك المطلوب المماثلة له الدلالة والتجربة ما يتغيره ومعنى الوصول إليه مما ذكره وأولنه فالنظر هنا الفكر لا يقيد المؤدى إلى علم أولنه كما سبق حذرا من التكرار والفكر حركة النفس في المقولات وشمل التعريف الدليل القطعي كالعالم لوجوده الصانع والظن كالنار لوجوده الدخان وأقيموا الصلاة لوجوبها بالنظر الصحيح في هذه الأدلة أي بركة النفس فيما تعقله منها مما علم شأنه أن يتقل به إلى تلك المطلوبات كالحديث في الأول والأخرق في الثاني والأمر بالصلاة في الثالث فصل إلى تلك المطلوبات بأن ترتب هكذا العالم حادث وكل حادثه صانع فالعالم صانع النار شيء محرق وكل محرق له دخان فالنار لها دخان أقيموا الصلاة أمر بالصلاة وكل أمر يثي لوجوبه حقيقة فالأمر بالصلاة لوجوبها وقال يمكن التوصل دون يتوصل لأن الشيء يكون دليلا وإن لم يتفرقه النظر التوصل به وقيد النظر بالصحيح لأن القاسم لا يمكن التوصل به إلى المطلوب

الموقف على النظر الصغير والكبير والحد الأصغر والأكبر والوسط والترتيب في المقدمات (قوله بان يكون النظر في الخ) بيان النظر الصحيح المشار إليه بقول المصنف بصحيح النظر (قوله كما سبق) متعلق بالنقطة الثانية (قوله حذرا من التكرار) أي لأنه إذا أريد بالنظر معناه المعروف الآخر وهو التكرار المؤدى إلى علم أولنه المثل الكلام إلى قولنا الدليل ما يمكن علم المطلوب التجري وأولنه بصحيح الفكر فيه المؤدى إلى علمه وأولنه وهو تكرر ظاهر وهذا كما ترى معنى على قصر العلم المأخوذ في تعريف النظر على العلم التصديقي ولاداعي له بل يصح وهو الظاهر بقاء العلم على إطلاقه من شموله العلم التصديقي والتصديقي إذا النظر طريقه لا يتصور والتصديق ويكون سابقا كلامه هكذا الدليل ما يمكن علم المطلوب التجري وأولنه بصحيح الفكر فيه المؤدى من حيث هو إلى علم مطلقا وأولنه ومقادير هذا حيث أن النظر الذي هو في نفسه مقيد بالعلم مطلقا والظن مقادير في الدليل العلم التصديقي فقط أو الظن وهذا لا تكرر فيه العلم والظن أن الحقيقة التكرار ذكر الشيء على وجهه تقدم ذكره عليه وذلك مستفادنا كاعتل حاله العلامة وقيد يقال النظران كان معناه الفكر المؤدى إلى علم مطلقا المراد به هذا المؤدى إلى علم تصديقي فقط لا شذو في تعريف الدليل وحيث أن التكرار واضح ودفعه بما فاهه الشارح (قوله كالعالم الخ) ذكر أمثلة ثلاثة الأول مثال الدليل العقلي والثاني الحسي والثالث الشرعي والأول قطعي والثاني والثالث ظنيان كما أشاره الشارح (قوله فيما ينظر الخ) متعلق بقوله فصل الخ الآتي بعده والباقي قوله فيما ينظر الصحيح سببية أولا ذكره على أنه لا دلالة في التركيب استعارة ممكنة وتحميل حيث شبه النظر بالآلة الحسية بجماع التوصل بكل إلى المطلوب وطوى ذكر التشبيه ودل عليه بالباء التي هي من ملامح الآلة الحسية فاستبعدت الآلة للنظر في النفس ودخول الباطن عليه تفصيل وقرينة تلك الاستعارة (قوله أي بركة النفس الخ) فيه أن يقال إن كلام من هذه المذكورات التي تقع حركة النفس فيها وهي الحدوث في المثال الأول والأخرق في الثاني والأمر في الثالث مفرد تفصيل الحركة التي هي الانتقال نفسه بل هي واقعة في الحدود أي من الأصغر الذي هو الدليل إلى الوسط وهو ما تعقله النفس منه ثم منه إلى الأكبر الذي هو المطلوب فاه العلامة ويمكن أن يجاب بان في العبارة حذرا فدل عليه قوله بأن ترتب الخ والأصل أي بركة النفس فيما تعقله منها مع غيره بأن يقتل من الحد الأصغر إليها ثم منها إلى المطلوب وقد تقدم هذا في قول المصنف بصحيح النظر فيه الخ غايته أن في العبارة تساهلا بغير مثله مع وضوح المقام ودلالة القرينة قال معناه سم (قوله بان ترتب الخ) تصوير للنظر الصحيح وهو بصيغة المبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير يعود على الأدلة وما تعقله النفس من أحوالها والمطلوب ويصح كونه مبنيا للفاعل وهو ضمير يعود للنفس والمفعول محذوف أي بأن ترتب لنفس هذه المذكورات من الأدلة وما معها (قوله فالأمر بالصلاة لوجوبها) صوابه

فأقيموا الصلاة لوجوبها كما هو ظاهر قال العلامة ويمكن الجواب بجعل الاسم في الامر  
 العهد أي فالامر المذكور هو أقيموا الصلاة قاله سم ولا يخفى ما فيه من البعد  
 (قوله لا استقام وجه الدلالة عنه) لتعليل لعدم التوصل بالقاسد وهو في معنى التعريف  
 للقاسد جاري على تعريف العصة بما مر من قوله بأن يكون النظر فيه من الجهة التي من  
 شأنها الخ فصحة الدليل أن يتطرق من الجهة التي شأنها أن يتنقل منها إلى الدواب  
 وفساده استقام النظر فيه من تلك الجهة هذا ما قد كلامه ويرد عليه استقام القريب المسمى  
 بالخطا في البرهان أصوره فانه فساد فيه وبصدق عليه تعريف العصة دون الفساد قاله  
 الناصر وقوله بصدق عليه تعريف العصة لانه قد تطرق من الجهة المذكورة وقوله  
 دون الفساد أي لعدم استقام النظر فيه من تلك الجهة عنه والجواب أن الكلام في العصة  
 والفساد من حيث المادة لا من حيث الصورة اذ هو الذي يتعلق به غرض الاصول وان  
 كان ترتيب المقدمات الذي هو العصة من حيث الصورة لا بد من اعتباره أيضا كما يشير  
 اليه قول الشارح فيما تقدم بان ترتيب هكذا قاله سم (قوله من حيث البساطة الخ)  
 اعلم أن من العالم ما هو مركب من العناصر الاربعة الماء والنار والهواء والتراب  
 كالحيوان والنبات والمعادن ومنه ما هو بسيط كالعناصر المذكورة وهذا أي القول  
 بالتركيب المذكور غير مضر في العقيدة انما المضرة اعتقاد تأثير العناصر المذكورة  
 في المركب منها كما هو معلوم ولو اُبدل لشارح البساطة بالوجود كان احسن لانها صفة  
 تم لجميع العوالم بخلاف البساطة كما تقرروا وانما كان وجه الدلالة منتقبا عن النظر في نحو  
 الوجود من صفات العالم لتصفقه في الباري جل جلاله فلو كان النظر في العالم من هذه  
 الجهة موقفا لثبوت الصانع لزم حدوث الباري جل وعلا وانما محال وانما كان وجه  
 الدلالة منتقبا عن النظر في نحو التخصن من صفات النار لتصفقه في الشمس فليزمن أن  
 يكون له دخان وهو باطل (قوله ولكن يؤدي الخ) ولا عبرة بهذه التأدية لانها  
 اتفاقية (قوله من اعتقد الخ) على الاعتقاد في دليل العالم بكل من المتقدمين وفي دليل  
 النار على الظن بالعكس فقط اشارة الى أن المصنف في الثاني مسلة فلذا على الظن  
 بالكبر فقط ولما كان كل من المتقدمين موافق للدليل الاول على الاعتقاد به مما عا  
 قتا مل (قوله ما المطلوب غير الخ) هذا محتمل قول المصنف الى مطلوب خبري  
 (قوله أي تصور) نفسه بقرينه يتوصل وقوله بما يسمى حدا متعلق يتوصل وقد فصل  
 بين المتعلق ومتعلقه بتفسير المتعلق وقوله بان يتصور بان قوله بما يسمى حدا اشارة  
 الى أن الموصل هو تصور واحد لا ذات واحد وهو واضح (قوله بما يسمى حدا) فيه ايهام  
 ان التوصل للمطلوب التصوري بالحد ليس من التوصل بالنظر مع انه منه قاصو  
 يشاؤك انظر في أن كلامه ما يتوصل اليه بالنظر وبخالفه في أن الموصل اليه يسمى  
 حدا وقولنا لشارح كما يسمى هو تصور او الموصل الى التصوري يسمى حدا كما يسمى انطوري

لاستقام وجه الدلالة عنه وان  
 أدى اليه بواسطة اعتقاد أو  
 ظن كما اذا نظر في العالم من حيث  
 البساطة وفي الناصر من حيث  
 التخصن فان البساطة والتخصن  
 ليس من شأنهما أن يتنقل بهما  
 الى وجود الصانع والذات  
 ولكن يؤدي الى وجودهما  
 هذان النظران من اعتقاد أن  
 العالم بسيط وكل بسيط له صانع  
 وعن ظن أن كل مسنن له ذات  
 أي المطلوب غير انطوري وهو  
 التصوري فيتوصل اليه أي  
 يتصور بما يسمى حدا بان  
 يتصور كالحيوان الساطق حدا  
 للذات

المذكور قصد يقاها لقابله في عبارة الشارح غير تامة وكان الاوضح ان لو قال اعلما يتوصل  
 به جميع النظرية الى المطلوب تصوري فليس دليل بل هو الحد مقابل بين الحد والدليل  
 لتباينهما في المدلول اليه فافها العلامة والعلامة تسمي هنا كلمات واحدة رديها على العلامة  
 لا فائدة لا يراها **(قوله وسأني حد الحد)** جواب سؤال تقديره ان الحد الذي احلت  
 عليه لم يعم بعد فاجاب بانه سأنفي تعريف الحد وقوله الشامل بالجرمفت للحد المضاف اليه  
 واسم الاشارة راسع للحد الذي ذكره وهو الحد وان التاطق **(قوله واختلفت اقتضائا)**  
 ذكره هذا لتعلقه بالعلم المذكور في تعريف الدليل **(قوله الحاصل عندهم)** تقدير  
 الحاصل ليس يلزم بل وان تعلق عقبيه بالعلم لم يمتلئ بقدره اوضح **(قوله عادة الخ)** اعلم انه  
 اختلف في حصول العلم عن النظر على اقول اربعة الاول انه عادي ومعناه ان الله اجري  
 عادة بمخلق العلم عقب النظر بخلاف الاخر اقول عند مجاسة الشارع جواز  
 تختلف حصول العلم عن النظر بخلاف الاخر اقول عند مجاسة الشارع جواز  
 الامام الاشعري الثاني ان الحصول المذكور عقي أي لازم عقل فلا يجوز انفسا كما  
 كوجود الجوهر لوجود العرض فلا يصح أي يستحيل تختلف العلم عن النظر فلا يصح ان  
 يخلق الله تعالى أحد هما بدون الآخر بل ما ان يوجد هما معا أو بعدهما معا كما تقول  
 في الجوهر مع العرض وهذا قول الامام الرازي وهو المختار عند الجمهور والثالث انه  
 تولد أي ان العلم المذكور متولد عن النظر كولد حركة الفتحة عن حركة البدن ومعناه  
 أن القدرة الحادثة أو وجدت النظر فتولد عنه العلم وهذا التولد عادي يصو وتختلفه فالنظر  
 مقدور للعبد وجود قدرته الحادثة والعلم تولد عن مقدوره فيصعب وصفه بكونه  
 مقدورا للعبد أيضا باعتبار حصوله عن مقدوره وهذا قول المعتزلة أصلهم الله الرابع انه  
 حاصل بالتعليل ومعناه أن النظر علم مؤثر فبالذات في حصول العلم عقبه وهذا قول  
 الحكماء فقد علمت الاقوال الاربعة والفرق بينها على أتم وجه **(قوله ولا انفكاك عنه)**  
 قد يقال انه يمكن الانفكاك عنه بان يغفل عن النظر ويعتقد ما ينافيه والجواب عن  
 ذلك من وجهين الاول أن الكلام في حصوله عقب النظر بان يتصل به من غير فاصل وهذا  
 لا ينافي امكان طرقه وتخله بعتقه بسببها ما ينافيه فليس المدعى دوما بل حصوله متصلا  
 بالنظر وان انقطع بعد ذلك لعارض والثاني أن المراد لا قدرة على الانفكاك عنه حيث  
 لا مانع كافتقاره لضرورة أن حصول الشيء مشروط بعدم المانع **(قوله فلا خلاف)**  
 الا في التسمية أي واقفة الاول والثاني في حصول العلم عقب النظر الصحيح اضطراري  
 والثاني للاول في أن حصوله عن نظر وكسب **(قوله وهي بالكتب أنسب)** أي وتسمية  
 العلم الحاصل عقب النظر بالكتب لكون سببه وهو النظر مكتوبا وان كانت تسمية  
 مجازية من اطلاق السبب على المسبب أنسب من تسميته ضروريا لما يتوهم من تسميته  
 بالضروري أن أسبابه ضرورية أيضا وليس كذلك كذا قرر رونه تأمل واليه في قوله

وسأني حد الحد الشامل لذلك  
 وغيره (واختلف اقتضائا العلم)  
 بالمطلوب الحاصل عندهم  
 (عقبه) أي عقب جميع النظر  
 عادة عند بعضهم كالاشعري  
 فلا يتصل الاخر فالعادة كفضل  
 الاخر عن مجاسة الشارع أو  
 لزوما عند بعضهم كالامام الرازي  
 فلا ينفك أصلا كوجود الجوهر  
 لوجود العرض (مكتسب)  
 للتأخر قبل الجهور ثم لان  
 حصوله عن نظره المكتسبة  
 وقيل لان حصوله اضطراري  
 لا قدرة على دفعه ولا انفكاك  
 عنه فلا خلاف الا في التسمية  
 وهي بالكتب أنسب

بالحكسب متعلقة بضمير التسبعية وعمل المصدر كما هنا شاذ فالة العلامة ويجوز  
 الجواب بأنه لا يجب تعلق الجواب بالتسبعية بل يجوز تعلقها بحذف حال من ذلك الضمير  
 على رأى سيويه أو من ضمير التبرؤ وهو أنسب على قول الجبيع (قوله وعدمه) فيه أن  
 يقال بقدر على الاتسكال عنه بنظر آخر فيسقط ما لا يجمع الظن الاول من علم متعلقة أو علم  
 أو ظن بخلافه فالة العلامة والجواب أن عدم الاتسكال باعتبار حصوله عن ذلك النظر  
 الذي هو سببه مع عدم المنافع ولا شأن أنه في هذه الحالة لا قدرة على الاتسكال عنه وليس  
 المراد عدم الاتسكال مطلقا بمعنى استقرار ذلك كيف والشارح قد صرح بأنه قد يزول بعد  
 حصوله بقوله فانه مع بقاء سببه الخ سم (قوله لانه لا ارتباط الخ) اعترضه الكمال وشيخ  
 الاسلام بأنه لما تبينه كون هذا دلالة على عدم ثبات الظن بعد حصوله لا على اتساق حصوله  
 عقب النظر الصحيح فان القياس إذا كان صحيح الصورة لا يضاف عنه حصول الظن أى  
 قيامه بالنظر عقب نظره ويجرى فيه سم حيث قد قولا للزوم والعادة وتختلفه بمعنى تبين أن  
 المظنون غير واقع من قبل الظن بعد حصوله فيظهر به عدم ثباته لانه لم يحصل عقب النظر  
 الصحيح اه واعترضه العلامة أيضا بقوله في نظر اذا السبب الذي قرره لزوم العلم جاري  
 الظن وأما استدلاله بنوال الظن مع بقاء سببه لمعارض خارج فلا ينقض لان لزوم الشيء  
 لسببه لا يتأنيه تختلف عنه بخارج من اتساق شرط أو وجوده مانع ويكفي ان النظر سبب  
 للمعاوب من علم أو ظن والسبب ما يلزم من وجوده الوجود من علمه المعدم لذاته اه  
 وأجاب سم عن الاول بان وجه استدلال الشارح بما ذكرناه لما يمكن زوال الظن بطرق  
 المعارض أمكن عدم حصوله ابتداء بمقابلة المعارض لان المعارض إذا كان منشأ  
 لسقوط الظن بعد حصوله كان منشأ لعدم حصوله ابتداء كما هو ظاهر قال ثم رأيت  
 السيد السهمودي أجاب بذلك فقه الحنفي على موافقة هذا الامام وقول الكمال فان  
 القياس الجوابه ان هذا مسلم عند اتساق المعارض وما هنا قد وجد المعارض وعن  
 الثاني بما خلاصه أن اللزوم الذي أئتم له العلم ونفاؤه عن الظن هو اللزوم الاسبقاري ولا شأن  
 انه ثابت للعلم دون الظن هذا كلامه باختصار (قلت) لا يخفى ان مقادير جوابه عن الاول  
 جاري في قول الشارح المتقدم وعدمه من قوله والظن كالمعلم في قول الاكتساب  
 وعدمه فلا تصح دعوى كون الظن الحاصل عن النظر اضطراريا لا قدرة على الاتسكال  
 عنه وان مقادير جوابه عن الثاني رد جوابه المتقدم عن الاشكال الوارد على قول الشارح  
 وعدمه الذي يحصله كون المراد بعدم اتسكال الظن عن النظر ان الظن الحاصل عن نظر  
 باعتبار ذلك النظر الذي هو سببه ومع عدم المنافع كالمعارض لا قدرة على دفعه ولا  
 الانفكالك عنه وهذا لا ينافي انه يمكن الانفكالك عنه لمعارض وبالجمله فان مع ما ذكره  
 في قول الشارح وعدمه بطل ما ذكره ههنا من الجواب وصح قول الشارح وعدمه وان  
 صح ما ذكره ههنا من الجواب صح قول الشارح هنا لانه لا ارتباط الخ وبطل قوله فيما تقدم

والظن كالمعلم في قول الاكتساب  
 وعلمه دون قول اللزوم  
 والعادة لانه لا ارتباط بين  
 الظن وبين أمر ما بحيث يتبع  
 تخلفه عنه عقلا وعادة فانه مع  
 بقاء سببه قد يزول لمعارض كما  
 اذا اخبر على حكم وآخر نقضه  
 أو ظهر خلاف المظنون كما  
 اذا ظن أن زيد في الدار لكون  
 من كبه وخدعه يابا ثم  
 شوهه بخارجها

وعنده وبطل جواب سم عن الاشكال الواردة عليه والاول حتى دون الثاني فقد عنت  
 أن ما عترض به الكمال وشيخ الاسلام والعلاء وآورد والجواب عن ذلك غير مسديد  
 فتأمل (قوله) وأما غير أئمتنا فالمعتزلة قالوا (الح) ظاهره أن هذا مقابل لقولي السكيب  
 وعنده وليس كذلك لما علمته مما تقدمه من أن العلم الحاصل عن النظر وصف عندهم  
 بالسكيب لكونه متولدا عن كسب العبد وإيجاد بل هو مقابل لقولي الزوم والعادة أما  
 مقابله للاول فن جهتم الاول كون كل من النظر والعلم الحاصل عنه غير مخلوق بالله تعالى  
 والثانية كون الحصول المذكور عاديا وأما الثاني فن الجهة الاولى فقط كذا قرره شيخنا  
 (قلت) بل الظاهر أن قوله وأما غير أئمتنا فالمعتزلة قالوا غير مبتدأ وقوله فالمعتزلة قالوا اجمله من  
 أئمتنا غير معتقده واني أنه كسبي وأضروري بل قالوا بأنه كسبي فقط كاعتكاف بالمقابلة صحيحة  
 فتأمل وقوله وأما غير أئمتنا فالمعتزلة قالوا غير مبتدأ وقوله فالمعتزلة قالوا اجمله من  
 مبتدأ وخبر لا يصلح أن تكون خبرا عن غير لعدم الرباط فقد راخبر محمد وثقه بدرو  
 فاختفوا كذا قرره شيخنا وفيه أن الشارح لم يفصل الخلاف بعد ذلك فهذا التقدير  
 لا يصح ولا حاجة للتقدير من أصله فانه مبنى على جعل قوله فالمعتزلة قالوا اجمله من مبتدأ  
 وخبر فلا يصح حينئذ الاخبار به عن غير فيحتاج الى تقدير خبر لها وليس كذلك بل لئلا  
 يجعل قوله فالمعتزلة خبرا عن غير وقوله قالوا استئناف ياتي أحوال من المعتزلة أى قائلين  
 ولئن لم كون قوله فالمعتزلة قالوا اجمله من مبتدأ وخبر فيجوز كونها خبرا عن غير ولا حاجة  
 الى الرباط لان المعتزلة عبارة عن ذلك الغير (قوله) متولين النظر عندهم وان لم يجب  
 عنه) وأوردان التوليد ان يوجب القعل لقاعله فعلا آخر فلا يصدق على افادة النظر الحسن  
 اذ لم يجب عنه وأجب بيان المراد بواجب الفعل فعلا ثانيا حصوله بالوجوب في قوله وان لم  
 يجب عنه الزوم وعدم التخطف عنه فلا منافاة (قوله) والحد عند الأصوليين (الح) أى وأما  
 عند المناطقه فالحد ما ذكر كسب من ذاتيات الشيء أى بنسبه ونفسه كالحیوان الناطق حدا  
 للانسان وأما التعريف بالركيب من الذاتي والعرضى كتعريف الانسان بالحیوان  
 المكتاب بالفعل أو بالعرضى فقط كتعريفه بالكاتب بالفعل فيسمى رجما لاحدا فالحد  
 عند الأصوليين مرادف التعريف عند المناطقه (قوله) ما عني (الح) أعاده) وأورد عليه  
 ان هذا التعريف غير مطرد وغير منعكس أما الاول فلانه صادق على العقل والعلم اذ كل  
 منهما ما عني الشيء أعاده) وأما الثاني فلا شبهة ان المراد بالشيء الماهية وهي غير أقرادها اذ  
 الجزئي غير الكلوى اذ الجزئي لا يقبل الشرح والكلوى ليس كذلك فالأفراد المذكورة من  
 جملة ما عني ذلك الشيء ومن البين أن الحد لا يعم الماهية عن افرادها فلم يصدق قوله ما عني  
 الشيء أعاده على فرد من أقراد الحد اذ لا فرد منه يميز الماهية عن جميع ما عنيها لان  
 افرادها من جملة ما عنيها وهو لا يعمها عن أفرادها فالسلامة والجواب عن الاول ان ما في  
 قولنا ما عني (الح) كناية عن المحمول بقدر شدة اعتبار صحة الحمل في التعريف كما هو المشهور

وأما غير أئمتنا فالمعتزلة قالوا  
 النظر هو العلم كتوليد حركة  
 اليد لحركة المفتاح عندهم  
 وعلى وزانه يقال الفطن الحاصل  
 متولد عن النظر عندهم وان لم  
 يجب عنه وقوله عقبيه بالياء لغة  
 قاطبة جرت على الالسنه والكثير  
 ترك الياء كما ذكره النورى في  
 تحريره (والحد) عند  
 الأصوليين ما عني الشيء عما  
 عناه كالمعرف عند المناطقه

فقوله ما عير أي محمول عير الشيء فاندفع إيراد العلم والعقل اذ لا يصح حملهما على الشيء  
 المميز بهما كما هو واضح وعن الثاني بان المراد بما عدا ما نخرج عنه مطلقا وهو ما ليس  
 نفسه ولا فرد هو يدل على ذلك قوله ولا يميز كذلك الا ما لا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود  
 ولا يدخل فيه شيء من غيرها فانه قريبة نظاها على ارادتها ذكر اذا عير اعدم خروج شيء  
 من أفراد المحدود صريح في أن المراد بالغير الممتنع دخول ماعدا الماهية وأفرادها فانه  
 سم (قوله الا ما لا يخرج عنه الخ) ضمير عنه يعود الى ما في العيار مضاف محذوف أي  
 عن مفهومه لان الخروج المذكور انما هو عن مفهوم المحدود لان نظمه المراد بها  
 وكذا القول في ضمير منه من قوله ولا يدخل فيه لما علت (قوله ولا يدخل فيه شيء من غيرها)  
 قال العلامة رد عليه أن الماهية المحدودة مغايرة لأفرادها وهي من غيرها وادخلته في  
 الحد قطعاً فلو قال من غيرها بما يتبين الضمير يعود على طرفي أفراد المحدود كان حسناً  
 وقد يدعى أن الضمير في غيرها بالارادتها تدعى ما بناه ويل الجماعة فلا يراد ما ذكر اه  
 وقد يقال اذا كانت الماهية داخلة في الحد قطعاً كان ذلك دليل على أن المراد بالغير  
 ماعداها وعدا أفرادها اذ الماهية موجودة في أفرادها كما هو الحق (قوله والاول) أي  
 قولنا ما يميز الشيء عما عداه وقوله والشأن هو قوله الا ما لا يخرج عنه شيء الخ وقوله هو  
 يعني الخ الضمير عائد للثاني (قوله لا فرد المحدود) قال العلامة يلزمه الدور بل جعل المحدود  
 المشتق من الحد قد اشتهر وأنه لا يطرد لصدقه على كل انسان من قولنا الانسان حيوان  
 ناطق بل كل انسان كاتب بالقوة اه والجواب عن الاول أن الشارح أراد بقوله لا فرد  
 المحدود بيان المعنى لأنه من جهة التعريف وقع تقطيع ذلك في كلامهم قال السيد  
 الجرجاني في شرح قول السكاكبة الاسم ما دل على معنى في نفسه ما انصه أي نفس الاسم  
 قال السيد الصقوي هذا بيان للمعنى لبيان المرجع اذ لا وجه لرجوع ضمير في  
 التعريف الى المرفق لزوم ذكره فيه فيدور وهو فائد بل الضمير الى ما لكن لما كانت  
 ما عبارة عن الكلمة وكله كذا الاسم عبر عنه بالاسم اه وعلى قياسه يقال المراد  
 الجامع لا فرد امداد سانه لكن لما كانت في الواقع أفراد المحدود غير ذلك ووجه  
 بعضهم كلام الشارح بأنه قصد بيان متعلق الجامع بحسب الواقع لظهور المراد الا ما  
 يعتبر ملاحظته في التعريف حتى يلزم الدور فاحفظ ذلك فانه يتبعك في مواضع كثيرة  
 وعن الثاني بان المراد بالجامع لا فرد المحدود من حيث كونها محدودة قلما استمر من أن  
 قيد بالحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار وان حذفه كذا هو ظاهر  
 أن جميع أفراد الانسان المتبادر قولنا كل انسان كاتب ليس من جهة كونها محدودة  
 بالحيوان الناطق فتأمل سم (قوله فيكون مانعاً) ينبغي أن لا يمنع على أن المنع لازم لمفهوم  
 الاطراف فتفسر بالطرد بالمانع الجاري في العبارات تفسيره باللازم وكذا القول  
 في قوله في المنع فيكون مانعاً به على أن الجمع لازم لمعنى الانعكاس فتفسر  
 المنعكس بالجامع تفسيره باللازم (قوله مفودى العبارتين) أي عبارة الجامع المانع

ولا يميز كذلك الا ما لا يخرج عنه  
 شيء من أفراد المحدود ولا يدخل  
 فيه شيء من غيرها والاول مبين  
 لفهم الحد والثاني لخاصته  
 وهو بمعنى قول المصنف  
 كالتقاضي أي بكر الباقلاني الحد  
 (الجامع) أي لا أفراد المحدود  
 (المانع) أي من دخول غيرها  
 فيه (وبية ل) ايضاً الحد (المطرد)  
 أي الذي كلما وجد وجد  
 المحدود ولا يدخل فيه شيء من  
 غير أفراد المحدود فيكون  
 مانعاً (المنعكس) أي الذي كلما  
 وجد المحدود وجد هو فلا يخرج  
 عنه شيء من أفراد المحدود  
 فيكون جامعاً مفودى العبارتين  
 واحد والاولى أوضح قصد فان  
 على الحيوان الناطق حداً  
 للانسان

وعبارة الطرد المتعكس وقوله والاولى اوضح اى لاثباته على الجمع والمنع صريحا بخلاف  
 الثانية **(قوله بخلاف حده بالحيوان الكاتب بالفعل الخ)** اعترضه العلامة بان مقتضاه  
 أن الحد بالمعنى المصدرى من جنس المعرفة وأن عدم جمعه سبب لكونه غير معرف  
 وفيه نظر اذ المعرفة هو المحدود وبه لا الحد مصدر اذ كان قبل يعود الضمير من قوله فانه  
 على الحيوان الكاتب لا على حده قلنا فكان الواجب حينئذ أن يقول بخلاف الحيوان  
 الكاتب بالفعل حد الانسان اذ ذكر الحد والمخالفة منه وبين ما قبله لا فائدة له والجواب  
 أن الاعتراض المذكور مبني على جعل الباء في قوله بخلاف حده بالحيوان للتعديفة صلة  
 للحد وليس ذلك لازم بل لنا أن نريد بالحد المحدود وبه الباء للعلانية أى بخلاف حده  
 ملازمة للحد وان الخ لا يقال حده هو ما ذكرنا من آخر ملتبس به لا تأقوله ذلك ممنوع  
 بل حده أعم فالأبسية ملازمة للاخص والكلى يلزمه التحقق ذلك الكلّى فيه  
 سم **(قوله وتفسير المتعكس الخ)** مبتدأ خبره قوله الا فى أظهر فى المراد الخ وقوله  
 المراد بالجزئية المتعكس وبه متعلق بالمراد وقوله عكس المراد الخ نائب فاعل المراد  
 وقوله عكس كمتعلق بتفسير وما ذكره وقوله الذى كذا يوجد المحدود وجد الحد وقوله  
 المأخوذ وقوله الموافق بالجزئية لما ذكره يصح رفعه ما على أنهم ما نعمتان لقوله وتفسير  
 المتعكس والاولى والى تذكر الضمائر كلها على وتبرؤ واحدة لان ضمير عليه من قوله  
 فى اطلاق العكس عليه لما ذكره فلو جعل ضمير المأخوذ والموافق للتفسير لم تثبت الضمائر  
 فى العبارة **(قوله الموافق فى اطلاق العكس عليه المعرفة)** أى موافقة ما ذكره فى اطلاق  
 المعنى عليه المعنى القوي المتعارف فى المعرفة ومعنى موافقة ما ذكره المعنى القوي  
 أنه فرد من أفراد المعنى القوي صادق عليه المعنى القوي صادق الكلّى على جزئياته  
 اذا علمت هذا فصول قول الشارح للعرف زيادة النسبة فى المعرفة اذا ألوانقصة  
 كما علمت على المعرفة لا للعرف ويمكن أن يجعل الكلام على حذف المضاف أى متعارف  
 المعرفة **(قوله أظهر الخ)** لعل وجه الاظهرية أن مفهوم الجامع نبوى واستنتاج  
 النبوى من نبوىة له وهو قولنا كلى لوجود المحدود وجد الحد اولى من استنتاجه  
 من النبوى وهو قولنا كلاً اتنى الحد اتنى المحدود وقول بعض من حشى الكتاب وجه  
 الاظهرية ما قدمه من قوة الموافق الخ فوجه الاظهرية الموافقة المذكورة غير ظاهر  
 وغير صحيح بل تأمل **(قوله اللازم ذلك)** انما كان لازماً لانه عكس تقيضه الموافق فان  
 قولنا كلى لوجود المحدود وجد الحد يعكس بعكس التقيض الموافق الى قولنا كلاً اتنى  
 الحد اتنى المحدود وعكس التقيض الموافق تبديل كل من الطرفين بتقيضه مع جعل كل  
 موضع الاخر **(قوله نظر الخ)** على تفسير ابن الحاجب المتعكس بما قاله واعلم أن  
 العلامة قد رد ما قاله الشارح مستصراً واختار للمالين الحاجب بما صاغه اعلم أن الاطراد  
 والانعكاس افعال واقفال من الطرد والعكس والطرد ذكرنا تبنى على ترتيبه الاصل

بخلاف حده بالحيوان الكاتب  
 بالفعل فانه غير جامع وغير  
 متعكس وبالحيوان الماشى فانه  
 غير مانع وغير مطرد وتفسير  
 المتعكس المراد به عكس المراد  
 بالحد ويعاد كالمأخوذ من العكس  
 الموافق فى اطلاق العكس عليه  
 لا عرف حيث يقال كل انسان  
 ناطق وبالعكس وكل انسان  
 حيوان ولا عكس أظهر فى المراد  
 أى معنى الجامع من تفسير ابن  
 الحاجب وغيره بأنه كلاً اتنى  
 الحد اتنى المحدود اللازم لذلك  
 التفسير نظر الى أن الانعكاس

مفرداً أو مركباً أو له عكس الابتداء بخلاف الشيء من كلمة أو حرف ثم بما يليه إلى أوله  
ومنه النوع للمسمى بقلب الكل في البديع وقد يقال لتبديل طرفي القضية مع بقائه الكتم  
والكيف صادقاً أو كاذباً وهذا هو المسمى في الشرح بالعرف ويقال أيضاً لتبديلهما  
على وجه يصح وهذا المعنى لازم لكل قضية وهو المسمى في المنطق بالعكس المستوي  
وقد يقال للآلزام الشيعيين في الاتفاء كالمطر دلت لازمه في الثبوت وهذا النوع  
هو المسمى في القياس بالمطر دوالعكس بين العلة والحكم إذا علم هذا فقولهم الحد المطرد  
المنعكس المستند فيهما الأطراد والانعكاس إلى ضمير المعرف لا يصح فيه المسمى الأول  
لأنه غير مراد ولا العرف والمنطقي لأن الموصوف بهما القضية والمعرف ليس منها فتعين  
الآخر وهو مدعى ابن الحاجب وهو الحق أذهو المعنى الثابت لنفس الحد وقول الشارح  
الموافق للعرف في إطلاق العكس عليه يعني باعتبار جملته صلة الموصول انما يلزم منه أن  
ما فسر به الانعكاس عكس ما فسر به الأطراد لا عكس الحد الذي هو المدعى على أن العرف  
انما يقع في جملة على أن ما ذكر مبين لذات التعريف فلا يصح أن يكون عكسه عرفاً  
وإن لم يتقيد بالجملة وبالجمله فهو من اشتباه عكس تفسير وصف شيء بعكس ذلك الشيء  
فتدبر وأعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال اه وقوله يعني باعتبار صلة الموصول أشار به  
إلى أن في قول الشارح في إطلاق العكس عليه تساهلاً والمراد في إطلاق العكس على  
ما تضمنته فان تفسير المنعكس هو قوله الذي كلاً الخ وهذا ليس هو العكس الموافق  
للعرف لأن هذا مفرد والعكس المذكور قضية بل العكس المذكور هو قوله كلاً يوجد  
الحدود وجد الحد الواقع صلة له وصول في التفسير وقوله على أن ما ذكر الخ يريد والله  
أعلم ان ما ذكر جزء من التعريف لأن التعريف بمجموع قولنا المطرد المنعكس والجزء  
مباين للكل فلا يصح أن يكون العكس المذكور عكساً للحد بل هو عكس لجزء الحد أي  
المطر د فان معنى المنعكس عكس معنى المطر د فتفسيراً حد جزأى التعريف عكس تفسير  
جزءه الآخر كما أشار به العلامة بقوله انما يلزم منه الخ وقوله فهو من اشتباه الخ المراد  
بالوصف هو قولنا المطرد وبالشئ الحد الموصوف بذلك ومعنى ما أشار إليه أن ما ذكره  
الشارح في معنى المنعكس هو عكس معنى المطر د الذي هو وصف للحد لأنه عكس للحد  
نفسه وبجعل ذلك عكساً للحد من اشتباه تفسير عكس وصفه بعكسه وانما كان ذلك  
اشتباهاً بناءً على ما يفيد كونه المنعكس نعتاً للحد كالمطر د المقيد بأن المنعكس هو الحد  
لا وصفه وحاصل كلام العلامة قدس سره أن ما فسر به الشارح المنعكس نعتاً للحد  
وغيره غير مناسب لأنه عكس لجزء الحد وهو المطر د لا الحد نفسه مع أنه المراد اذ هو  
عقاد كون المنعكس نعتاً للحد رافقاً لضميره كالمطر د وانما المناسب في تفسير المنعكس  
ما فسر به ابن الحاجب وغيره وليس اعتراض العلامة متعلقاً بالشارح فقط كما توهم  
فاجيب بأن الشارح تابع في ذلك لعدة من الفضلاء بل اعتراضه في الحقيقة على أولئك



كما هو قضية قوله واعرف الرجال بالخلق الخ قلت ومع كون تقسيم المنعكس بما قاله الشارح  
 تعالوا ولست خلاف الظاهر مؤيد للتجوز في التعريف بدون قرينة اذا منعكس وصف  
 التعريف لاهو فوصف الحد بالمنعكس في تعريفه بقولنا الحد هو المنعكس معناه  
 فيه بلا قرينة فليست امل وحيث كان الامر كما عرفت فلا داعي للشارح الى اخراج عبارة  
 المنصف عن ظاهرها الظاهر فيها لاین المجاب لوقوع المنعكس في المنعكس في الحد  
 واقعين فبضمير وجهها على ما لا ولست الجامعة مع امكان ~~كون~~ المنصف ووافق ابن  
 الحاجب في التفسير الذي فسره به بل الظاهر ذلك اذ لو خالفه في ذلك لكانت تفسير العضد  
 المذكور منها يخل على عدم اختياره لاین المجاب كما هو عادته في مثل ذلك غير سائق  
 ويجرد كون ما ذكره العضد من التفسير طريقة الا كذا في تسليحه غير مفيد في حل العبارة  
 عليه اذ ليس التقليد واجبا في مثل ذلك على اننا لنسلم ان التفسير المذكور طريقة الا كذا  
 بل كل من التفسيرين قال به جمع كما يفيد كلام التنازلي في تلويحه حيث قال واما  
 العكس فاختصه بعضهم من عكس الطرد بحسب متفاهم العرف وهو هل الخ - مول  
 موضوعا مع رعاية الكمية بهتم ايقال كل انسان ضاحك وبالعكس أي كل ضاحك انسان  
 وكل انسان حيوان ولا عكس أي ليس كل حيوان انسانا فلذا قال أي كل ماصدق عليه  
 المحدود ماصدق عليه الحد عكسا لقولنا كل ماصدق عليه الحد ماصدق عليه المحدود فصار  
 حاصل الطرد حكما كليا بالمحدود على الحد والعكس حكما كليا بالحد على المحدود وبعضهم  
 أخذ من أن عكس الایات ثنی ففسره بأنه كلما اتقى الحد اتقى المحدود أي كل عالم  
 يصدق عليه الحد يصدق عليه المحدود فصار العكس حكما كليا بالحد على المحدود على ما ليس  
 بجود والحاصل واحد وهو أن يكون الحد جامعا للآخر المحدود كالأحد أو يتأمل ما ذكرناه  
 تعلم سقوط ما أحال به سم رحمه الله تعالى (قوله التلازم في الانتفاء الخ) اعترضه العلامة  
 بأن المناسب للتعريف بذلك التطارد والنعا كس لا الاطراد والانعكاس المناسب لهما  
 الملازمة اه وأجيب بأن ما عبر به الشارح عبارة القوم فلذا أثرها غاية ما يلزم عليه  
 مسامحة في التعبير غير مضرة مع وضوح المقام (قوله والكلام في الازل) الطرف طالع من  
 الكلام على رأي سيبويه او حال من الضمير في سمي أي حال كونه ملحوظا في الازل أي  
 لا يطلق لفظ الخطاب فيما لا يزال على الكلام النفسي باعتبار ملاحظة كونه في الازل ولا  
 يجوز وتعلقه يسمى اذ التسمية حادثة فلا يتصور كونها في الازل (قوله حقيقة) بيان لحل  
 النزاع من أنه التسمية الحقيقية (قوله اذ ذلك) مبتدأ خبره محذوف تقديره موجود  
 والاشارة راجعة للازل (قوله عند وجود من يفهم) أي متفاهم في شروط التكليف بعد  
 البعثة كما تقدم (قوله باللفظ) أي اللفظ الدال عليه وقوله كالقرآن مثال للفظ الدال على  
 الكلام النفسي المذكور أو أدخل بالكافي التوراة وغيرهما من الكتب السماوية (قوله  
 خروفا للعادة) حال من فاعل وقع مسؤول باسم الفاعل ولا داعي لجملة متعلقة بمحذوف

الاسلام في الانتفاء كالاطراد  
 التلازم في الثبوت (والكلام)  
 التنسي (في الازل قبل لا يسمى  
 خطبا) حقيقة لعدم من مخاطب  
 به اذ ذلك و تعابها حقيقة  
 فهو لا يزال عند وجود من يفهم  
 وجميعا ما باللفظ كالقرآن أو  
 باللفظ واقع لم يسم عليه الصلاة  
 والسلام كما اختاره الفراء في خروفا  
 للعادة وتيسل سم باللفظ من  
 جميع الجهات على خلاف ما هو  
 العادة

كما قال شيخنا أي وانما وقع كذلك خرقا للعادة (قوله وعلى كل) أي من سمعها نفس الخطاب وسماعه اللفظ الدال عليه ووجه الاختصاص على الأول ظاهر كاللاني اذ لم يقع له به انه سمع اللفظ الدال على الكلام النفس من جميع الجهات كما أن كون كل شارعا للعادة كذلك اذ سماع ما ليس بحرف ولا صوت غير ممكن عا دقو كذا سماع الاقطن من جميع الجهات (قوله يستلزم بل المعدوم الخ) اعترضه العلامة بقوله هذا ساقى أن التسمية حقيقة بل هي مجاز حتمت لعللاقة الأولى واطلاق ما بالفضل على ما بالقوة بل ان الصريح ما قاله العاضد من أن معنى الخلاف نفسه الخطاب فان قلنا انه الكلام الذي علم أنه يفهم كان خطابا وان قلنا انه الكلام الذي أفهم لم يكن خطابا اه وجواب الأول كما نقل عن تقريره أنه ليس كذلك بل هو حقيقة لانه ترلهم منزلة الموجودين وخطابهم فوقع الخطاب بهـ د التزويل المذ كور فالجواز في الخطاب لا في الخطاب وكون الخطاب حقيقة لا يستلزم وجود الخطاب حقيقة أي بالفعل وأما جواب سم عن الثاني بما حمله أن قوله والصريح ما قاله العاضد فان كان مقتده هذا الصريح نقلا لم يأت به وان كان مجرد استحكال ما قاله الشارح فقد أنزلنا اشكاله بما بيناه وانه قصد بيان الاشكال بيان كون التجوز في التزويل المذ كور لا في الخطاب فانه اجاب بذلك ثم نقل عن العلامة فلا يخفى ما فيه (قوله لعدم من تتعلق به هذه الاشياء) المراد بالتعلق التعليل التمييز أي لعدم من تتعلق به هذه الاشياء تعلقا تمييزا وقامه وعدم من تتعلق به هذه الاشياء يستلزم عدم تعلقها وهو يستلزم عدمها لان الامر والنهي منها استعانة من الحكم المعنوي به فهو التعلق المذ كور وبما قررنا من أن المراد بالتعلق التعليل التمييزي اندفع ما يقال ان اريد بعدم التعلق عدم مجموع التعلقين المعنوي والتمييزي صغ قولنا وعدم من تتعلق به هذه الاشياء يستلزم عدم تعلقها وبطل قولنا وهو يستلزم عدمها بثبوت الامر في الازل متعلقا تعلقا معنويا بالمعدوم وان اريد به عدم جميعها أي كل منهما انعكس الامر أي صغ قولنا وهو يستلزم عدمها وبطل قولنا وعدم من تتعلق به هذه الاشياء يستلزم عدم تعلقها بما اقتضت من ثبوت الامر في الازل متعلقا بالمعدوم متعلقا معنويا (قوله) والاصح تنوعه في الازل اليها بتزويل المعدوم الخ) مقتضاه وجود الامر والنهي متعلقا كل منهما التعلق المعنوي والتمييزي في الازل وأن الكلام تعلقا تمييزيا قديما ووجود ذلك يستلزم لوجود الحكم في الازل ووجوده فيه نقض قوله فيما مر ولا حكم قبل الشرع وقوله وتعلق الامر بالمعدوم متعلقا معنويا أي لا تعلقا تمييزيا قاله العلامة وأجاب سم عما لمسه أن الاقتضاء المذ كور ممنوع أما أولا فالتنوع المذ كور لا يتوقف على التعلق التمييزي بل يكفي فيه المعنوي كما صرح به المصنف فيلزم بقوله وتعلق الامر بالمعدوم الخ وأما ثانيا فنقد كرا العلم هنا أن التعلق الناشئ في الازل هو المعنوي ويتوابع ذلك دفع التناقض بين ما هنا وبين قولهم السابق ولا حكم قبل الشرع بأن الذي

وعلى كل اختص بأنه كلام الله  
والاصح أنه بسماء حقيقة بتزويل  
المعدوم الذي سمي حجة منزلة  
الموجود (و) الكلام النفس  
في الازل (قبل لا يتنوع) الى امر  
ونهي وشبر وغيره لعدم من  
تعلق به هذه الاشياء اذ ذلك  
وانما يتنوع اليه اذ لا يزال عند  
وجود من تتعلق به فتكون  
الانواع حادثة مع قدم الامر  
ينها والاصح تنوعه في الازل  
اليها بتزويل المعدوم الذي  
سمي بمنزلة الموجود

(٣) قوله قد تفتت عند التعلق هكذا في نسخة المؤلف ونسخ الشرح التي بأيدينا تفتت بحسب العلاقات فلم يعللها بنسخته اهـ

وما ذكر من حدوث الأنواع مع عدم المشترك بينها يلزمه محال من وجود النفس مجردا عن أنواعه إلا أن يراد أنها أنواع اعتبارية أي عوارض لا يجوز خلقها عنها فتحدث بحسب العلاقات كأن تنوعها الياء على الثاني بحسب العلاقات أيضا لكونه صفة واحدة كالمه وغيره من الصفات فمن حيث تعلقه في الازل أو فيما لا يزال انتهى على وجه الاقتضاء لعله يسمى أمرا أولئك كنهه يسمى بها على هذا القياس وقدم هاتين المستلتين المتعلقةتين بالدلول في الجملة على النظر المتعلق بالدليل الذي الكلام فيه لاستنباعه ما يطول (والنظر ~~المتعلق~~) أي حركة النفس في المعقولات بخلاف تركها في المحسوسات فتسمى تخيلا

هنا المتعلق الاحكام لا ذواتها والمدعى هنا في الازل ذواتها ومن المعلوم أن الثاني هو المتعلق التخييري ومن هنا يظهر أن الأمر والنهي أهم من الحكم هذا كلامه (قلت) وفيه أن دفع التناقض بما ذكرنا انتهى على كون الحكم قديما غير معتبر في مفهومه المتعلق التخييري بل المعنوي فقط وهو خلاف ما نرى عليه الشارح وأن المتعلق المعنوي غير محتاج للتزويل المذكور فتأمل (قوله) إلا أن يراد أنها أنواع اعتبارية فيه أن مجرد ذلك غير محقق مع تسليم أن الكلام جنس للمفرد من تسليم وجود النفس مجردا ذاته محال وانما المخلص ملاحظة كونه ليس جنسا بل هو صفة واحدة كالمه كما سبقول وهذا وإن كان مراده هنا إلا أن عبارة غير موفية بذلك وحمل العلامة الأنواع فيه على أنها أنواع التعلق وبسط بيان ذلك في راجعه والحاصل أن الاوضح أن لو قال والجواب أن جعلها أنواعا وجعل الكلام جنسها ليس على الحقيقة لأن الكلام صفة شخصية لا تعدد فيها كالمه وهذه عوارض ترضي لها عند التعلق أو أنها أنواع التعلق لا للكلام كما قال العلامة (قوله) تفتت عند التعلق (٣) الأولى تصد لان الأمور الاعتبارية لا توصف بالحدوث لأنه الوجود بعد العلم والأمور الاعتبارية لا وجود لها ويطبق عليها التجدد كما يقال أنه تعالى تفقد له المعبية مع العالم والبعدي ولا يقال حدثت لأن المعية والبعدي أمران اعتباريان فاه العلامة (قوله) كانت تنوعها الياء الخ) أي فهي أمور اعتبارية على القولين إلا أنهم اعلى الاصح أمور لازمة فيرد مقارفة بخلافها على الآخر سم (قوله) وقدم هاتين المستلتين الخ) جواب سؤال تقديره ان هاتين المستلتين متعلقتان بالدلول وهو المطلوب الخبري فلهما أن ذكر بعده الدليل وما يتعلق به وهو النظر لان الدليل وما يتعلق به مقدم على الدلول وما يتعلق به تقديم الاصل على فرعيه وحاصل الجواب أنه لو ذكرهما بعد التفرع مع طول الكلام عليه لم يفهم منه ارتباطهما بالدليل من حيث تعلقهما بالدلول بخلاف تقديمهما وجعلهما أو الدليل للدليل وبهذا يسقط ما اعترض به شيخ الاسلام وما اعترض به الكمال ويستغنى عما أطالب به سم في توجيه ما قاله الشارح وقوله في الجملة تنبه على أن الكلام النفس وان كان من جملة الدلول إلا أن هاتين المستلتين وهما قول المصنف والكلام في الازل الخ غير متعلقين به من حيث كونه مطلوبا خيرا كما هو ظاهر (قوله) أي حركة النفس في المعقولات) أطلق الحركة مرادها مجازيها إذ المراد مجموع الحركتين أي الحركة من الطالب الى المبادى ثم من المبادى الى الطالب كما هو رأى القدماء لا الثانية فقط كما هو رأى المتأخرين إذ المطلوب انما يحصل بالجموع لا بالثانية فقط وياضاح كون الحركة الأولى من الطالب الى المبادى والثانية من المبادى الى الطالب أن الشخص أول ما ينظر به الطالب كوجود الصانع مثلا فبدأ الاستدلال عليه فينظر فيما يقل منه الهك حدوث العالم في هذه الحركة الأولى ثم يأخذ ذلك من تالعه فير ما خلا ذلك دلائلا موصلا للمطلوب أي صفة كلامه الى المطلوب وهذه الحركة الثانية (قوله) بخلاف تركها في المحسوسات الخ) تبع الشارح في

في هذا الاقبحين القائلين بأن العقل لا يدرك المحسوسات أصلاً وانما تدركها الحواس  
والعقل انما يترك الامور الكلية وأما على طريق المتأخرين القائلين بأن العقل يدرك  
المحسوسات أيضاً لكن بواسطة الحواس فيبغي أن تسمى حركاتها في المحسوسات فكراً  
أيضاً (قوله المؤدى الى علم أو ظن) ينبغي أن يراد بالظن ما يشبه الاعتقاد لان الفكر قد  
يؤدى اليه (قوله بطلوب خبري فيما أو تصوري في العلم) قوله فيما خبر مبتدأ محذوف  
والنقدور وهذا الى التقيد بالخبري جازعاً فيما الى في العلم والظن لان كلاهما يصح أن  
يتعلق بالمطلوب الخبري وقوله أو تصوري عطف على خبري وقوله في العلم خبر مبتدأ  
محذوف والتقدير وهذا الى تقيد المطلوب بالتصوري جازعاً في العلم دون الظن اذ الظن  
لا يتعلق بالمطلوب التصوري (قوله بواسطة اعتقاد أو ظن) قال السلامة في جمل  
التعريف المذكور شاملاً للمؤدى بواسطة اعتقاد نظراً ليعني لان المؤدى اليه في  
ذلك هو الاعتقاد لا العلم الذي هو شخص منه اذ هو اعتقاد مطابق لموجب أي برهان من  
حسن أو عقل ولنتيجة تابعة في الادراك لتقديمات البرهان اهـ وأجيب بأن المراد بقوله  
فانه يؤدى الى ما ذكر أي جنس ما ذكر الصادق بعينه وهو المراد انه وانما يؤدى الى  
أحد الآخرين وهو الظن فقط وعما وضع هذا المراد أن قولهم الى العلم والظن ليس  
المراد به الا أحدهما اذ لو كان المراد الى كل منهما لم يصدق التعريف على شيء مطلقاً اذ  
ليس لتأخير يؤدى الى كل منهما اذ المؤدى الى الظن لا يؤدى الى العلم والعكس كذلك  
فانه سم وفي جوابه نظراً ليعني على متأمل (قوله والادراك بلا حكم مع تصور) قال  
العلامة يخرج به ادراك النسبة وطرفها أو أحدهما مع الحكم مع أنه تصور فهو غير  
منعكس ويدخل الحكم نفسه بنام على انه ادراك مع أنه ليس بتصوره فهو غير مطرد اهـ  
وجوابه أن المعنى في قوله والادراك بلا حكم الخ الادراك الذي لا يقاوم الحكم دائماً  
بحسب الزمان تصور وهذا شامل لتصور المحكوم عليه أو به مع الحكم أو النسبة مع  
الحكم كالأصني والتصدقين هو الادراك الذي يكون حصوله دائماً مع الحكم ولا يخاف أن  
هذا انما يصدق بالجموع المركبين التصورين الثلاثة والحكم وأما دخول الحكم  
نفسه بنام على نفسه بالادراك فقد أزم التظلم صاحب المطالع بمثل ذلك وأورد عليه  
لزوم كتاب التصورين الخجة وعمل ذلك بأن الحكم لابد أن يكون تصوراً عند صاحب  
المطالع أو كتابه من الخجة ووجه السيد قوله لابد أن يكون تصوراً بقوله لان الحكم  
ادراك كما عرفت وليس عند السيد بقا لابد أن يكون تصوراً ساذبا اهـ فجعل المحذور  
لزوم كتاب التصورين الخجة لا بمجرد كون الحكم تصوراً فيصور أن يلتزم المصنف كونه  
من التصور فيندفع ذلك الاعتراض وأما كتاب التصور من الخجة فتشأن آخر غير ما  
اعتراض به العلامة ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المصنف أو ادراك الادراك الخ التصور الذي لا  
يتناول الحكم كما يتبادر من تقيد الادراك بكونه بلا حكم فالمراد الادراك الذي ليس حكماً

(المؤدى الى علم أو ظن) بمطالع  
خبري فيما أو تصوري في العلم  
نفرج الفكر في المؤدى الى  
ما ذكر كما كتبه حديث النفس  
فلا يسمى نظراً وشم التعريف  
النفس الصريح القطعي والتلفي  
والقاسد فانه يؤدى الى ما ذكر  
بواسطة اعتقاد أو ظن كما تقدم  
بيانه في تعريف الدليل وان كان  
منهم من لا يستعمل التاديب الا  
فما يؤدى بنفسه (والادراك)  
أي وصول النفس الى المعنى  
بما منه من نسبة أو غيره (بلا  
حكم) معناه إيقاع النسبة أو  
انقراضها (تصور) ويسمى علماً  
أيضاً كما علم مما تقدم ما وصل  
النفس الى المعنى

قاله بسم وفيه تأمل (قوله بتمامه) هو مناسب لعنى الادراك لغة اذ هو بلوغ غاية الشئ  
ومنتهاه ومنه القوة والحدك الاسفل قاله العلامة (قوله فيسمى شعورا) هذا طريق  
لبعض المناطقة وهو ان التصور ادراك الشئ بتمامه اى كنهه فتصور الشئ بوجه ما يسمى  
شعورا والطريق الاخر لهم ان التصور ادراك الشئ مطلقا اى سواء كان بكنهه او بوجهه  
تاما فتصور بوجه ما فربما من أفراد التصور المطلق (قوله بعنى والادراك الخ) عبر بعنى  
دون اى لان ظاهر المتن يفيد ان ادراك البعض المذكور ان من النسبة وطرفها مع الحكم  
كافى في التصديق وليس كذلك فلما كان المتن ظاهرا فى خلاف المراد عبر بعنى واغاد  
بمذاكره ودفع ذلك الوارد على التعريف من ظاهر عبارة المصنف وفيه ان مفاد ما ذكره  
كون التصديق عبارة عن مجموع التصورات الثلاثة المحصورة بالحكم فالحكم مأخوذ  
قيدا فيها وليس بمرأى من معنى التصديق وليس كذلك فان التصديق عبارة عن مجموع  
التصورات الثلاثة والحكم فالحكم شرط لا شرط فالتصديق عبارة عن تصور المحكوم  
عليه وتصور المحكم كونه وتصور النسبة بمعنى خطوطها بالبال وهى ثبوت المحمول  
للموضوع والحكم هو ايقاع تلك النسبة وانتزاعها وادراك انها واقعة او ليست  
بواقعة (قوله وكون الكاتب الخ) فيه ان النسبة ثبوت الكاتب للانسان لا كون  
الكاتب ثابتا له ولعل راعى المعنى وكذا قوله وايقاع ان الكاتب ثابت للانسان الحكم  
فيه هو ايقاع ثبوت الكاتب للانسان (قوله الصادق فى الجمله) اى بان رادى الانسان  
فى القضية الاولى زيد وفى الثانية عمرو مثلث لا حاجة لقوله الصادق الخ فان الكلام  
فى التصديق ولا مدخل فى الصدق قاله العلامة وقد يقال مراد الشارح ان فى تسمية  
الادراك المخصوص بالتصديق مناسبة للتصديق متعلقه فى الجمله ولم ير دأنا التسمية بذلك  
من حيث صدق المتعلق المقيد لا مدخلية المذكورة (قوله وقبل الحكم الخ) ظاهره  
ان تفسيره مما تقدم من الايقاع والانتزاع مبنى على انه فعل للنفس وليس كذلك بل هو  
صالح لكونه فعلا وكونه ادراكا بمعنى ايقاع النسبة ادراكا وقوعها واهذا ترى كثيرا  
عن ذهب الى انه ادراك عرفه بالايقاع والانتزاع قاله العلامة وقد يقال ما يقتضيه  
ظاهر الشارح هو الظاهر الذى ذكره غيره واقتصر على ذلك لا ينافى احتمال غيره وهو  
صاحبة تسمية الحكم بالايقاع لكونه ادراكا كالافعال للنفس واختلاف فى الادراك فقبل  
هو افعال بناء على تفسيره باستقاس الصورة فى الذهن وقيل هو كيفية بناء على تفسيره  
بالصورة الخاصه فى الذهن من توجه النفس الى تحصيل الشئ وهذا هو الرابع ويمكن  
رد الاول لهذا ان يجعل الاضافة فى استقاس الخ من اضافة الصفة للموصوف وقوله قال  
بعضهم وهو التحقيق ووجهه انهم يجدون صلا لتسمى العلم من التصور والتصديق الا  
شيئين القول الشارح للتصور واجبة للتصديق وايستلجته موجهة للتصديق لا بعنى  
الحكم لا بعنى مجموع التصورات والحكم ووجه كون الحكم هو الادراك كالتصديق

لا بتمامه فيسمى شعورا (ويعلمكم)  
يعنى والادراك النسبة وطرفها  
مع الحكم المسبوق بالادراك  
لذلك (تصديق) كادراك  
الانسان والكاتب وكون  
الكاتب ثابتا للانسان وايقاع  
ان الكاتب ثابتا للانسان او  
انتزاع ذلك اى نفسه فى التصديق  
بان الانسان كاتب او انه ليس  
بكاتب الصادق فى الجمله وقبل  
الحكم ادراك ان النسبة واقعة  
او ليست بواقعة

وغيره انا اذا ارجعنا وجدنا انهم لا يجدون النفس بعد تصور الطرفين فعلا لها بل ادعاء وقبول  
 للنفس وقيل كصفة لها وهو الرابع لانه صفة وجودية قائمة بالنفس وقصة نفس  
 الادراك وصول النفس الى المعنى انه انفعال كما هو ظاهر فتأمل ومعنى ادراكه ان النسبة  
 واقصة ادراكه انهم مطابقة لواقع اى النسبة التى فى الواقع **(قوله)** قال بعضهم وهو  
 التصديق قال العلامة كون الحكم هو الادراك المستلزم استحالة حكم النفس بغير  
 مدركها فلا يكون فى الكذب محدا حكم فلا يكون قسم من الخبر وهو ظاهر البطلان  
 اه وفيه ان يقال الخبر لا يتوقف صحته على تحقق حكم فيه بل كلام السائل فانه خبر  
 كما صرح به فى المطول حيث قال فى مصب الصدق والكذب ما نفسه لا يقال المشكوك  
 ليس بغيره لكون صادقا او كذا باذلاح حكمه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به  
 ارباب المعقول لانقول لاحكم ولا تصديق فالتصديق انه لم يدرك وقوع القضية ولا  
 وقوعها وذهنه لم يحكم بشئ من التيق والاثبات لكنه اذا تلفظ بالخبرية فقال زيد  
 فى الدوام مثلا فكلما خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيد ليس فى الدوام فكلما خبر وهو  
 الظاهر اه سم باختصار **(قوله عبارات)** اى عبارات لا يراد بظواهرها **(قوله)** ومن هذا  
 الاطلاق قول المصنف وجاهزه اى فيه ككون فى عبارة المصنف استفهام حيث ذكر  
 التصديق اولا يعنى المركب من الامور الاربعة المذكورة واعاد عليه الضمير يعنى الحكم  
**(قوله من حس الخ)** ويعنى الحكم الحاصل من الحس حكما بالمشاهدات فان كان الحس  
 من الحواس الظاهرة سميت حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس  
 الباطنة سميت وجدانيات كالحكم بان لنا جويا وعطشا وقوله وعقل اى وحده وقوله  
 او عادة اى بدون اقتضاه عقل لكن لا بد من انضمام الحس اليها لانه لا تستقل بايجاب  
 الحكم وحده وقد ظهر به هذا ان قول الشارح من حس او عقل او عادة متصلة حقيقة  
 لا مانعة خلوها فانه العلامة اى لان هذه الموجبات الثلاثة وهى الحس والعقل  
 والعادة المستتر معها الحسن لا يمكن اجتماعها ولا اثنين منها لانه اشترط فى الحسن ان  
 يكون وحده وفى العقل كذلك فلا يصح اجتماعهما ولا اجتماع العقل مع العادة والعادة  
 مع الحس لا يصح اجتماعهما مع الحس نفسه المنضم اليها وهو القسم الاول ومن العلوم  
 انه لا يصح ارتفاع هذه الموجبات الثلاث وقصد العلامة بما قاله الرعدى شيخ الاسلام  
 حيث جعل قول المصنف من حس الخ مانعة خلوها بالجمع قال اذ قد يكون الواجب  
 مركبا من حس وعادة كالتواتر من حس وعقل كالحكم بان الجبل يجر وقد يقال لا مانع  
 من صحته قاله شيخ الاسلام وعبارته بخلافه لكون المتصلة حقيقية وكونها مانعة خلو  
 سم باختصار **(قوله او عادة)** لا يقال العلوم العادية تحتل التقويض لموازخرق العادة  
 كما يتقلب الحجر ذهابه قابلية للتغير لا ما تقول احتمال التقويض بمعنى انه لو فرض وقوع  
 التقويض بان يصير الحجر ذاهبا لم يلزم منه محال لانه لا يعنى انه يحتمل الحكم بالتقويض

قال بعضهم وهو التصديق والابتناع  
 والانتزاع ونحوهما كالايجاب  
 والسلب عبارات ثم كثيرا ما يطلق  
 التصديق على الحكم وحده كما  
 قيل ان سمعته ذلك على القولين  
 فى معنى الحكم ومن هذا  
 الاطلاق قول المصنف كغيره  
**(ويجزمه)** اى جازم التصديق  
 يعنى الحكم انه هو التقسيم الى  
 جازم وغيره اى الحكم الجازم  
**(الذى لا يقبل التغير)** فان كان  
 موجب من حس او عقل او عادة

في الحال كما في ظن أو في المسألة كما في الجمل المركب والتقليد قاله سم (قوله فيكون مطابقا للواقع) أشار بذلك إلى أن حكمة تقسيم المصنف الاعتقاد إلى مطابق وغيره دون العلم أن العلم لا يكون الامطابقا واعتراض العلامة بنسبة المطابقة للحكم بان المطابق للواقع وغيره إنما هو الحكم بمعنى النسبة التامة لا الحكم بمعنى الإيقاع أو الانتزاع الذي ليس في الواقع شيء وافقه تارة ويخالفه أخرى إذا الذي في الواقع هو النسبة التامة التي هي ثبوت المحمول للموضوع أو نفسه عنه فإذا يعدم مطابقة له أو يعدم مطابقته هو النسبة الدال عليها الكلام الخفري وابتدأ ما قاله أن إذا قلنا لا زيد قائم فلا شك أن بين هذين الشيئين معنى زيد وقائم حالة ونسبة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر وخبر غير وثق النسبة اما الثبوت أو الاستفاد وهذه هي النسبة الخارجية والنسبة الكلامية المشتغل عليها قولنا زيد قائم المتقدم التي هي عبارة عن النسبة الذاتية أي القائمة به عن الغير ذلك وهي ثبوت القيام لزيد مطابقة للنسبة الخارجية الواقعة التي بين زيد وقائم إن كانت تلك النسبة الخارجية ثبوت القيام لزيد فيكون قولنا زيد قائم صدقا مطابقة للنسبة المشتغل عليها الكلام النسبة الخارجية وغير مطابقة للنسبة الخارجية إن كانت النسبة الخارجية غير مبنية فيكون كذبا هذا حاصل كلام العلامة وروايت قول التلخيص لأن الكلام إما خبر أو استفادة إن كان نسبته خارجا مطابقة أو لا مطابقة منقورة أو افتشاء اهـ حيث جعل المطابقة بين النسبة الكلامية والخارجية لابين الحكم والنسبة الخارجية وأجاب سم بما حصل بعد كلام نقله عن السيد الصفي أن المشهور عندهم اعتبار المطابقة بين الحكم بمعنى الإيقاع أو الانتزاع وبين النسبة الواقعة وإن تلك المطابقة معناها توافقهما في كونها ثابتين أو ليسين وهذا المعنى محقق في الحكم بمعنى الإدراك اهـ وفيه ان دعوى المشهورة المذكورة غير مسئلة كما لا يخفى (قوله علم) قال العلامة إطلاق العلم على الإيقاع والانتزاع الذي هو فعل لا إدراك كما عليه الشارح لم يعرف لاحد فعلم في العلم الإلهامي كعلم الملائكة والانبيا يتفاوت تعريف الحق لولا زيادة الشارح قوله بأن كان موجب الخ فتركها أصوب ثم كل علم قابل للتغير أي الزوال بما يضافه كالزوم والفعله فان لم يزد في التعريف قولنا بالتشكيك لم يصدق على علم أصلا اهـ ويمكن أن يجاب عن الأول بأن الشارح حاش على أن الحكم ادراك بقرينة قوله قال بعضهم وهو التحقيق وليس المقصود من حكاية القول بأنه ادراك بصيغة التبريض تضعفه بل بمجرد الذكر كما عهد ذلك كثيرا في كلامهم وعن الثاني بأن قول الشارح بأن كان موجب ليس زياد في المسد بل بيان لسبب عدم قبول التغير والمراد السبب الغالب وكثيرا ما يأتي الشارح بالباء وضع كاف التمثيل كالراعي والوروى وعن الثالث أن المراد عدم قبول التغير حقيقة أو حكما والعلم مع فهو الزوم والفعله في حكم الثابت كالأيمان مع ذلك فهو غير قابل للتغير ولا تكون الفعله والنوم مغيرين سم (قوله كاعتقاد المقلد الخ) قال العلامة في جعله التقليد

فيكون مطابقا للواقع (علم)  
 كأنه صدق أي الحكم بان زيدا  
 مشرك بمن شاهدته من غير كالأول  
 الصالح حدث أو أن الجبل هجر  
 (و) التصديق أي الحكم بالانزاع  
 (و) القابل للتغير إن لم يكن موجب  
 طابق الواقع أولا إذ يتغير الأول  
 بالتشكيك والثاني به أو بالإطلاع  
 على ما في نفس الأمر (اعتقاد)  
 على ما في نفس الأمر (معيان مطابق)  
 وهو اعتقاد كاعتقاد المقلد أي الضم  
 الواقع كاعتقاد المقلد أي الضم  
 مندوب (فاسدان لم يطابق) أي  
 الواقع كاعتقاد القلاصة  
 إن العلم القديم

يتلبد المقلد الاعتقاد والدليل بقيد المجهود الظن الذي هو أضعف من الاعتقاد اشكال  
 لا يتجنى وجهه اه اى ومع كون اعتقاد المقلد المذكور تابعا لظن المجهود الذى استقاده  
 من الدليل وجوابه ان المقلد لئلا من المزاوجات بخلاف المجهود فانه يتطرق في الالة التي  
 تتعارض وتترادف عنده فغاية ما يتم له ترجيح أحد الجانبين على الآخر بخلاف المقلد فانه  
 لا شغل له بالترادف فلا يزال يأنس بمعتقده ويقوى عنده ومن ثم قال في الاحياء بعد ادان  
 بسط مضرة الجدل نفس عقيدة أهل الصلاح من عوام الناس بمعتقد المذمومين  
 والمبطلين فترى اعتقاد العاصي كالطود السامع في الثبات لا تحركه الدواهي والصواعق  
 وعقيدة المتكلم الحارس اعتقاده بتسميات الجدل كخبط مرسل في الهوا عليه الرياح موزة  
 هكذا ومرتهكذا اه (قوله) بان كان معه احتمال نقض المحكوم به (ظاهره) ان الظن معه  
 احتمال النقض بالفعل فيكون الظن مركبا من اعتقادين مع ان المأخوذ من المختصر  
 وشرحه انه لا يشترط في الظن خطور النقض بالبال لكن يفنى ان يكون بحيث لو خطر  
 بالبال بلونه وقال السيد في حاشية المضد المذكور في عبارة القوم ان الظن هو الحكم  
 بأحد النقيضين مع تجوز الآخر وبقايد منه انه مركب من اعتقادين فأنشأ به في ابن  
 الحاجب الى انه بسيط وان خطور النقض لا يتجوز لا يجب ان يكون بالفعل على واحد  
 مرادهم هو هذا لكن التصريح به اولى اه وحينئذ فالشارح تابع في هذه العبارة  
 للقوم ويمكن الجواب بان المراد بقوله بان كان معه احتمال الخ كون الاحتمال اعم مما  
 بالفعل وما بالقوة (قوله) رجحان المحكوم به على نقيضه (قال العلامة) اعلم ان المحكوم به  
 ونقيضه لا يرجحان لواحد منهما على الآخر بالنظر في آمله السابق من ان أحد طرفي الممكن  
 ادس اولى به من الآخر فان اريد به هذا فقط ظهر بطلانه وان اريد به الرجحان من حيث  
 الدليل فرجحان الدليل انما يقدر برجحان الحكم لا المحكوم به فلو قال رجحان دليله لكان  
 صوابا اه وقد يجب ان في العبارة حذف المضاف اى رجحان دليل المحكوم به بل  
 مضافين اى رجحان دليل حكم المحكوم به لان وصف المحكوم به بالرجحان تابع لوصف  
 الحكم بذلك والمماسل ان وصف الحكم ورجحان المحكوم به وليس كذلك وكلام سم  
 هنا متعسف لافادته نفسه (قوله) انقيضه اى بالنسبة لنقيضه (قوله) فهو بخلاف ما قبله  
 حكاه (هو) مبتدأ وحكاية خبره والظرف حال من المبتدأ والياء للابسة اى فهو حال  
 كونه ملابا بخلاف ما قبله حكاه ويبحث في ذلك العلامة بقوله ان قوله مساو بكر  
 الواو يستلزم مساوى بقضها وان الشك بسيط هو احدهما على البطل وقوله فهو حكاه  
 صريح في ان الشك مركب منهما فالعبارة ان متافقتان فكيف يكون مدلول احدهما  
 لازما لمدلول الاخرى كما هو قضية التقرير اه وحاصله ان مفاد قوله مساو لمساواة  
 المحكوم به الخ ان الشك ادراك واحد النقيضين المساوى للآخر فيكون بسيطا ومفاد

(و) التصديق اى الحكم (قوله)  
 الخاتم بان كان معه احتمال نقض  
 المحكوم به من وقوع النسبة او لا  
 وقوعها (ظن) وهو هم وشك لانه  
 اى غير الجازم (اما راجع) لرجحان  
 المحكوم به على نقيضه فالظن (او)  
 صريح لمرحبة المحكوم  
 به بالنقيضه فالوهم (أو مساو)  
 لمساو اما المحكوم به من كل من  
 النقيضين على البطل الآخر  
 فالشك فهو بخلاف ما قبله  
 حكاه



قوله فهو حكمان ادراك التضمن معافلا يصح تفرع العبارة الثانية على الاولى لتناهيها  
مدلولها وقد يجب بان المراكب المساوي مجموع العارفين وهما الحكمان الغير المتمايزين وقوله  
على البديل لا يتأني ذلك لانه متعلق بالحكم به لا بالمساواة فله فهو حكمان تفرع على  
ما قبله باعتبار المراد منه حيثئذ وبالطبع ان الشاك كما يحتمل مجموع الامرين أي مدرك  
لهما ومقتضى لهما اعتقاد غير لازم وان كان وقوع كل من متعلق بالحكم وهو الحكم  
به على البديل (قوله) اعتقادان يتقاربان سميما أي اعتقادان غير لازم فالمراد حكمان  
وقد يقال الاعتقاد بطلن عند المناطقة على مطلق الادراك الشامل للتصور فيمكن  
جعل عبارة الامام والغزالي على ذلك بأن يراد بالاعتقادين الادراك كان مطلقا فلا يصح  
حينئذ الاستنباط به على أن الشك حكمان لا احتمال ان يكون مرادهما بالاعتقادين  
حينئذ التصورين ويجب بان الجمل المذكور خلاف الظاهر لانه خلاف معلوم  
الاصوليين على ان ارادة مطلق الادراك من الاعتقاد خلاف الظاهر حتى عند المناطقة  
(قوله) مجموع قال العلامة وهذا المتعقبات لا شك فيه اذ الحكم هو ادراك ان النسبة  
واقعة أو ليست واقعة وهذا الادراك مختلف في الشك والوهم قطعا واغنى عن أن  
يتسع وأجاب سم بأنه ان اراد الادراك بالخازن فسلم ولكنه لا يفيد لأن المصنف لم يحكم  
بان فهم صاحب كازما بل حكما غير لازم وان اراد ان الادراك مطلقا منتفيا فسماعه نوع  
قال الاصفهاني في شرح المصنوع ما نصه فان قيل قول المصنف ان لم يكن جازما فالتردد  
بين الطرفين ان كان على السوية فهو الشك ثم الاقرار بغير علم والرجوح فهم فيه  
اشكال وساته ان مورد التقسيم هو حكم الذهن بنسبة امر الى آخر فيجب ان يكون  
مشترا كائنا في الاقسام كلها والام يصبغ التقسيم وحكم الذهن بنسبة امر الى آخر غير  
موجود في الشك والوهم ضرورة ان الشاك غير حاكم وكذا الواهم بل الشك والوهم  
ينافيان الحكم بالشيء قلنا لان لم مورد التقسيم غير متعلقين بالوهم والشك بل الواهم  
حاكم وكذا الشاك وساته ان القائل كما قيل لازم منه وجود الوهم وحكمه بالطرف الآخر  
حكمهما جوا وما الشاك له حكمان متساويان بمعنى انه كما يجوز وقوع هذا التقيض  
بدلا عن الآخر وبالعكس ٥١ ومنه يظهر مقصود هؤلاء الاغتم من الحكم في الشك  
والوهم واتهم لم يردوا به ما هو المشهور والمبادر والافهم اجل من ان يردوا ما لا يتحقق له  
فيما قلناه سم (قوله) أي القسم المحمي بالعلم) اشارة الى ان الكلام في العلم والتصديق  
لا العلم الشامل له والتصوري فاللام في العلم عهدي وهو العلم المتقدم في تفسير الحكم فهو  
المشار اليه بقوله وجازمه الذي لا يقبل التغير علم (قوله) من حيث تصور حقيقة  
اشارة الى ان يحصل التزاح التصوري بالحقيقة لا مطلق التصور وقوله بقرينة السياق أي  
وهو كراخلاف في كونه ضروريا او نظريا وهل يحد ام لا (قوله) أي يحصل بمجرد  
التفات النفس اليه الخ) أي فيكون بدعيها واعلم ان الضروري يطلق على البدعي وهو  
خارج للنفس بمجرد تصور الطرفين كادراك ان الاثنين نصف الاربعة وعلى ما لا يتوقف

كما قال امام الحرمين والغزالي  
منهما الشك اعتقادان يتقاربان  
سبب ما قيل ليس الوهم والشك  
من التصديق اذ الوهم للاخطة  
الطرف المرجوح والشك التردد  
في الوقوع واللا وقوع قال بعضهم  
وهو التصديق كما يريد ان يقدم  
من ان العقل يحكم بالمرجوح  
او المساوي عنده مجموع على هذا  
(والعلم) أي القسم المحمي بالعلم  
من حيث تصوره بحقيقة بقرينة  
السياق (قال الامام) الرازي في  
المحصل (ضروري) أي يحصل  
بجرد التفات النفس اليه

على نظر واستدلال لكن يتوقف على نحو التجربة كادراكه أن السقم ويتأصل منه لا صفراء  
فإن الحكم بكونه مأملاً أي ادراكه ذلك متوقف على التجربة فقد عرفت به. لذا أن  
الضرورة أي عدم البداهة فيقول الشارح من غير نظر أو كسباب هذه قوله بعد التثنية  
النفس اليه من ذكر العام بهد الانحاص فلا فائدة فآله العلامة وقد يقال فائدة بيانه المراد  
بالضرورة هنا هو أنه الضروري والمفني الاعمال بالاعتقالات وفيه أنه يقال كان  
يكفيه حينئذ الثبات بالضرورة الثانية ويمكن الجواب بأنه أشاد بذلك إلى أن من عبّر  
بالاولى فإدراكه الثانية فالسقم (قوله بجميع أجزائه) أي التي هي تصور والطرفين والتسمية  
والحكم وما شابه ما أشار إليه من الدليل أن قول الشخص أنا عالم بأنني موجوداً أو متأملاً أو  
ملتذ قضية مشتركة على محكوم عليه ومحكوم به ونسبة وحكم وقد علم أن التصديق عبارة  
عن مجموع التصورات الثلاثة والحكم فهو عبارة عن تصور الشخص ذاته وتصوره  
علمه بأنه موجود أو متأملاً أو ملتذ وتصوره بثبوت علمه بذلك وإيقاع ثبوت علمه بذلك  
أي بهد حاصله لنفسه وأدراكه كون ذلك الثبوت حاصلها وهذه التصورات الثلاثة  
ضرورية ومن جملة تصورات العلم بأنه موجود أو متأملاً أو ملتذ فيكون ضرورياً وهو علم  
تصديقي خاص به لثبته بمعلوم خاص وهو كونه موجوداً أو متأملاً أو ملتذاً جزئياً لطلق العلم  
التصديقي فنظم أن يكون مطلق العلم التهديضي ضرورياً بالاندراج الكلّي في رتبته لأن  
الكلّي جزئياً رتبته تتركب منه ومن غيره كالاندراج فانه مركب من الحيوان والناطق كما  
تقرر فثبت المدعى وهو أن مطلق العلم التصديقي ضروري هذا أيضاً عبارة شارح  
وفي كلام شيخ الاسلام تخطيط في هذا المقام ومحصل الجواب الذي أذناه الشارح عدم  
تسليم أن التصديق يعتقد التصور بالكلية والحقيقة بل الله ووجه ما كفى فيه فلا  
يتعين أن يكون تصورا علمياً بأنه موجود الخ الذي هو من أجزائه التصورات المتقدمة  
تصوراً بالحقيقة بل يكفي كونه تصوراً بوجه ما فيكون الضروري تصور مطلق العلم  
التصديقي بالوجه لا بالحقيقة الذي هو محل النزاع (قوله حكم الذهن الخ) أو رد هذا  
التعريف صاحب المواقف وقال أنه لا غبار عليه غير أنه يخرج عنه التصور لعدم  
اندراجها في الاعتقاد ١٥ وأورد على الحد المذكور أن قوله لوجب أن أراد به لوجب  
صحيح ففعله مطابق مستدرك لأن ما كان لوجب صحيح لا يكون الامطابقاً وإن أراد  
ما هو أهم من العيص كان غير مانع لثبوت الاعتقاد الجازم المطابق لوجب فاسد مع أنه  
ليس علماً واجباً باعتبار الاول والفيد لا يجب أن يكون الاستدلال قبل قد يكون التحقق  
المناهية لما قبل أن ذلك هو الأصل فيه رتق تقرير هذا التعريف أن يقال قوله حكم الذهن  
مخرج به الشك والوهم شاعلى انه ما لا حكم فيها وقوله الجازم مخرج به الظن وقوله المطابق  
مخرج به الاعتقاد التهديضي الغير المطابق وقوله لوجب مخرج به الاعتقاد التقليدي  
المطابق سقم (قوله لكن بهد حده) أي أن الواقع في كلام الامام أنه حد أو لا العلم

من غير نظر واكتساب لأن علم  
كل أحد حق من لا يتأني منه  
النظر كالبله والاصيبان بأنه عالم  
بأنه موجود أو متأملاً أو ملتذ  
ضروري بجميع أجزائه ومنها  
تصور العلم بأنه موجود أو ملتذ  
أو متأملاً بالحقيقة وهو علم تصديقي  
خاص فكون تصور مطلق العلم  
التصديقي بالحقيقة ضرورياً  
وهو المدعى واجب بالانضمام  
أنه يتعين أن يكون من أجزائه ذلك  
تصور العلم المذكور بالحقيقة  
بل يكفي تصوره بوجه فيكون  
الضروري تصور مطلق العلم  
التصديقي بالوجه لا بالحقيقة  
الذي هو محل النزاع (ثم قال في  
المعقول أيضاً (هو) أي العلم  
(حكم الذهن الجازم المطابق  
لوجب) وقد تقدم شرح ذلك  
لخذه مع قوله أنه ضروري لكن  
بهد حده فتم هذا الترتيب المذكور  
لا المعنوي (وتقبل هو ضروري  
فلا يجد)

ثم قال انه ضروري خلاف ما تقدمه ثم في كلام المصنف من انه حده بعد ذكره انه ضروري  
 فثم حينئذ في كلامه للترتيب الذي لا ترتيب المعنوي وقول الشارح فيه مع قوله بانه  
 ضروري اشار به الى بيان مقصود المصنف من قوله قال الامام ضروري ثم قال الخ وهو  
 الاعتراض على الامام بتنافي كلامه حيث جمع بين دعوى ضروريته وحده لان حده ينافي  
 ضروريته ثم اجاب الشارح بقوله لا في وضع الامام الخ مع تأييد جوابه بكلام  
 الامام في المحصل (قوله اذا فائدة في حد الضروري) أي وهي علم الحقيقة من ذلك الحد  
 فالمراد فائدة خاصة بما يقصده المقام فلا ينافي أنه يحد لأفاده العبارة عنه كما سيأتي (قوله  
 وضع الامام) أي في المحصول (قوله لا يخالف هذا) أي القول بانه ضروري لا يحد  
 (قوله وان كان سياق المصنف بخلافه) إضافة سياق لما بعده من إضافة الحدود لقوله  
 ومفعوله محذوف تقديره وضع الامام وبما بخلافه لانه لا يحد وضمر يعود للمشار إليه  
 أي وان كان سياق المصنف وضع الامام ملائماً بخلاف هذا أي خلاف القول بانه  
 ضروري لا يحد أي ان الامام يقول بانه ضروري ويحد (قوله لانه الخ) علمه لثني المخالفة  
 المذكورة في قوله بناء على قول غيره الخ قال شيخ الاسلام فيه انه لا يتعين تناوؤ على ذلك  
 بطور انبائه على ان المقصود بهذه العبارة عنه اه (قلت) ويحجب بان اقتصار  
 الشارح على البناء المذكور لانه الذي يقتضيه منعه في المحصول حيث حده وألا ثم ذكر  
 انه ضروري وذلك ظاهر في أن المقصود من الحد بيان حقيقة الحد ولا بيان العبارة عنه  
 فيحصل الحد المذكور على أنه على قول غيره لا على قوله وفاته ضروري لا يحد عنده كما يدل  
 عليه كلامه في كتابه المحصل ولو كان ذكر حد في المحصول لقصد إفادة العبارة عن الحدود  
 لذكره بعد ذلك كحتماره من كون العلم ضروريا بما يقيد أن المقصود به بيان التبعين  
 المحدود مع أنه لم يذكر بهذا العنوان اذ لو ذكر به لما ألزمه المصنف التنافي في كلامه فتأمل  
 (قوله مع سلامة حده عما ورد الخ) تقديره عليه ما ورد صاحب المواقف على الحد  
 المذكور من أنه مخرج للتصور لعدم ادراجها في الاعتقاد وبين السيد درجة الله تعالى أن  
 هذا الايراد رد على بعض التعاريف المنقولة في المواقف أيضا عن بعض المستشرقين وقد  
 يجاب بان المراد عن مجموع ما ورد على حدودهم (قوله اختلفوا في حد العلم) يحتل أن  
 المعنى اختلفوا في حد العلم وعدم حده أو أن المعنى اختلفوا فيها بحيث العلم فيكون الحد  
 في كلامه بمعنى الحدودية والثاني هو المراد بديل قوله وعندى أن تصويره ضروري فانه يشيد  
 انفرادها بالقول بانه ضروري فيكون اختلاف غيره انما هو في القول الذي يحد به العلم مع  
 الاتفاق على أنه نظري بخلاف الاحتمال الاول فانه يقيد اختلاف غيره في أن العلم نظري  
 أو ضروري فيكون البعض قائلا بانه ضروري وهو خلاف مقاد قوله وعندى الخ من  
 انفرادها بالقول بانه ضروري كذا قرره العلامة (قلت) دعوى انفراد الامام بالقول بان  
 العلم ضروري مجموعة لقول المصنف وقيل ضروري فلا يحد ودعوى أن قوله وعندى

اذا فائدة في حد الضروري  
 لمصوله من غير حد وضع الامام  
 لا يخالف هذا وان كان سياق  
 المصنف بخلافه لانه حده وألا  
 بناء على قول غيره من الجمهور  
 انه نظري مع سلامة حده عما  
 ورد على حدودهم الكثيرة ثم  
 قال انه ضروري اختار ادل  
 على ذلك قوله في المحصل اختلفوا  
 في حد العلم

محمد للإقرار بالمدكور لأدليل عليا بل لتأني استعمل الشخص قوله عند كذا  
 فيما اختاره من قول غيره وفيما قال من عند نفسه إذا تقرر هذا فالاحتمال الأول هو المراد  
 لا الثاني فتأمل **(قوله)** لأفادة العبارة عنه مصدر مضاف لمفعوله وقاعله محذوف أي  
 لأفادة الجدل العبارة عنه ومعنى هذا أن الشخص قد يعرف حقيقة الشيء ولا يحسن  
 التعبير عنها فيؤتي بالجلد يستفيد بذلك التعبير المذكور فليس الجدل المذكور حقيقيا  
 لأن الحقيقة معلومة بذاته فلا يكون مناقيا للبداهة **(قوله)** لراي الخ قضية قول شيخ  
 الاسلام فيه ميل لقول امام الحرمين اه أنه من كلام المصنف وفيه أن قول الشارح  
 الا قال الخ صريح أو كالصريح في أنه من جهة كلام امام الحرمين **(قوله)** المسبوق بذلك  
 التصور العسر فيه أن يقال ان التصور متأخر عن التعريف لاستفاد منه فهو فرع  
 فلا يصح قوله المسبوق بذلك التصور وأجيب بأن سبق التصور المذكور بالنسبة للمعريف  
 يكسر الرأى وتأخره بالنسبة للمعريف لا يفيغ الرأى فصحة قوله المسبوق بذلك التصور الخ  
**(قوله)** تابعا له أي امام الحرمين فان القرأى تليد له كما هو معلوم **(قوله)** من أقسام  
 الاعتقاد من تعينية متفطنة للبيان وليست للبيان فقط لانتضائه أن العلم لا يطلق  
 عليه الاعتقاد وهو خلاف قوله بأنه اعتقاد الخ **(قوله)** فليس هذا حقيقة الخ أي لان  
 حقيقة متعينة بل هذا اسم يحصل به التغير لاحد **(قوله)** ثم قال المحققون لا يتفاوت  
 الخ اعلم أن علم الله تبارك وتعالى صفة واحدة لا تعدد فيها ولا تفاوت فيها بحسب  
 منه لقلتها اتفاقا أو ما علم المخلوق فاختلف فيه فقال قوم انه لا يتفاوت في جزئياته فالعلم  
 القائم بذيد والقائم بعمر وغيرهما لا يتفاوت فيهم من حيث يلزم فهو من قبيل المتواطئ  
 وقال آخرون انه يتفاوت في جزئياته ثم انشأوا لعدم تفاوته في جزئياته ذهب بعضهم الى  
 أنه لا تعدد في العلوم بل هو صفة واحدة كما على علم الله تعالى وانما يتفاوت حيث  
 بكثرة المعلومات في بعض الجزئيات دون بعض كما في العلم بانه أشياء والعلم بشيئين وهذا  
 قول بعض الاشاعرة وبعضهم ذهب الى أنه يتعدد بتعدد المعلومات فالعلم بهذا الشيء غير  
 العلم بذلك الشيء وأجاب عن القياس المذكور بانه خال عن الجامع لان علم الله قديم وعلم  
 المخلوق حادث وعلى هذا لا يمكن تفاوت العلم بكثرة المتعلقات اذ القرض ان كل معلوم  
 يتعلق به علم يخصه نعم يمكن حصول التفاوت في المعلومات من حيث قلته العقلية وكثرتها  
 وهو المعبر عنه في قول الشارح الا في باب النفس باحد المعلومين دون الآخرو وهذا قول  
 الاشعري وكثير من المعتزلة يقول المصنف ثم قال المحققون لا يتفاوت أي سواء قلنا بانحد  
 العلم أو بتعدد كماله بمآقر زمانه وقول الشارح يتأني اتحاد العلم متعاقب بقول المصنف  
 وانما التفاوت الخ دون ما قبله كما علم بمآقر زمانه أيضا **(قوله)** فليس بعضها وان كان  
 ضروريا أقوى في الجزم الخ فان قيل من أين يستفاد من عبارة المصنف أن المراد التفاوت  
 في الجزم قياسا من إطلاق التفاوت واسناده الى ضمير العلم لان المتبادر منه التفاوت في نفسه

وعندى أن تصور بدوى أى  
 ضرورى نعم فليجد الضرورى  
 لأفادة العبارة عنه (وقال امام  
 الحرمين) هو نظرى (عسر) أى  
 لا يحصل الا بتقدير دقيق لخلافه  
 (قال رأى) بسبب عسر من حيث  
 تصوره بحقيقته (الامساك عن  
 تعريقه) المسبوق بذلك التصور  
 العسر صونا للنفس عن مشقة  
 الخوض في العسر قال كما افسح  
 به الفز الى تابعا له ويعزى فيه  
 الملبس به من أقسام الاعتقاد  
 بانه اعتقاد جائز مطابق ثابت  
 فليس هذا حقيقة عندهما  
 وظاهر ما تقدم من صنيع الامام  
 الرازى أنه حقيقة عنده (ثم قال  
 المحققون لا يتفاوت) العلم في  
 جزئياته فليس بعضها وان كان  
 ضروريا أقوى في الجزم من بعض  
 وان كان نظريا



وشأننا أن تعلم ونشعر ما شأنه أن يعلم فيما تحت الأرضين فإن شأنه أن يعلم وليس شأنه أن يقصد له علم ونشعر ما شأنه أن يقصد له علم في ذات الله جل وعلا فإن شأنه أن يقصد له علم وليس شأنه أن يعلم في ذاته علم حقيقة أو اتقاء العلم بعاشائه أن يقصد وليس من شأنه أن يعلم كذا نهائي جهل بسيط يصدق عليه الحد الأول وأدراكه على خلاف ما هو به جهل مركب لا يصدق عليه الحد الثاني فلا يكون منكم ما هذا حاصل كلامه وإيضاحه وأجيب بجمع أن ما يتعدى علمه شأنه أن يقصد له بل لا يتصور من العقل طلب علم ما يتعدى علمه والذي يفهمه النظرة أن الذي يتم ما العموم والخصوص بالطلاق وأن ما من شأنه أن يعلم أعم من شأنه أن يقصد لا تفرد فيه ما تحت الأرض فإن شأنه أن يعلم وليس شأنه أن يقصد كذا فقرر شمسنا (قلت) قضيت أن دور ما تحت الأرض على خلاف هيئته جهل مركب لا يخوله في العلوم المفسر بقول الشارح ما من شأنه أن يعلم وليس كذلك كجهل واضح والظاهر أن المراد بما من شأنه أن يقصد وما من شأنه أن يعلم في كلام الشارح شيء واحد واختلاف التعيين تبعاً لعمارة المصنف حيث عبر أولاً بالقصود وثانياً بالعلوم وانظر إلى قول الشارح ما من شأنه أن يقصد له علم حيث زاد له علم فأنهم تشبهوا ذلك بأنه لا معنى لكون الشيء شأنه أن يعلم إلا كونه يقصد له علم به فيكون الشيء شأنه أن يعلم مستلزماً لأن يقصد له علم والمعكس كذلك ودعوى أن ما تحت الأرضين شأنه أن يعلم عنوة صفة متاخرها فتأمل (قوله على خلاف هيئته في الواقع) كادرك الإنسان بأنه حيوان ماضل مع أنه جهل قطعاً ولو قال على خلاف ما هو به لكان أشغل أه وأجيب بأنه يمكن تأويل العبارة في نسبة حقيقة الشيء إليه أه (قوله والقولان مأخوذان من قصيدة ابن مكي في العقائد) عبارة تلك القصيدة

وان أردت أن تصد بالجهل • من بعد هذا العلم كل مهلا  
وهو اتقاء العلم بالمقصود • فاحفظ هذا أجزاً الحدود  
وقبل في صديده ما ذكر • من بعد هذا والحدود كثر  
نصور العلوم هذا جزؤه • وجزؤه الآخر يأتي وصفه  
مستوعباً على خلاف هيئته • فافهم فهذا القيد من قننه

وهذه القصيدة تسمى بالصلاحيية لتعيب السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب فيها وهي من أحسن تصانيف الأتمة في العقائد وكتاب السلطان صلاح الدين المذكور يأمر بتقليدها الأولاد في المكاتب (قوله عما من شأنه العلم) قال العلامة المقام بن دون ما الآن وصفه بعدم العلم قربه إلى غير العقل أه (قلت) هي نكتة أبداهما العلامة بلغت الغاية في الطائفة والتأيد للشارح بقول سم متعقباً عليه

(على خلاف هيئته) في الواقع  
فالجهل البسيط على الأول  
ليس جهلاً على هذا والقولان  
مأخوذان من قصيدة ابن مكي  
في العقائد واستغنى بقوله  
اتقاء العلم عن التفسير بقول  
غيره علم العلم عما من شأنه العلم

وأقول فما أطلق أيضا هل العاقل وإن كان قليلا لعل وجهه يشاد ما تفل اجتماع جمع  
 حرف الجر المائل لها ولا يعنى عليه أن الشارح ناقل لهذه العبارة عن غيره اه كلام  
 من لم يعرف مواقع الكلام (قوله لا تخرج الجهاد واليهيمة عن الانصاف بالجهد-ل)  
 كما تخرج الجهاد واليهيمة بقوله استثناء العلم بخرج التام والفعل ونحوهما كما قال  
 في شرح المواظف نقلا عن الآملي وليس الجهد البسيط ضد الدرك ولا الشك  
 ولا الظن ولا النظر بل يجمع كلامه لكنه ايضا التوم والغفلة والموت لانه عدم العلم  
 عما من شأنه أن يقوم به العلم وذلك غير معتبر وفي حالة النوم واخواتها ما العلم فانه يضاد  
 جميع هذه الامور المذكورة اه ومقتضاه سلب الادراك عن نحو التام والغافل وهو  
 الارضى عندهم قال له ضد في بحث المشتق قالوا لم يصح اطلاق المشتق حقيقة وقد  
 انقضى المعنى لم يصح مؤمن لتام وغافل لتامهما قريب مباشرين وانه باطل الاجماع على  
 أن المؤمن لا يخرج عن كونه مؤمنا بومه وعقلته وتقرى عليه أحكام المؤمنين وهو تام  
 وغافل الجواب أنه يجاز لا متناع كافر المؤمن باعتبار كفر تقدم قال السد قوله لم يصح  
 مؤمن لتام وغافل حقيقة بل جزا السلب لانه ما ع-ير مباشرين لليمان سواء فسر  
 بالتصديق أو بغيره وانه باطل للاجماع المذكور وكذا الحال في عالم فانه يصح لتام وغافل  
 ولا يخرج عن كونه عالما بومه وعقلته الجواب أن مؤمن وكذا عالم يجاز في التام  
 والغافل والاجماع انما هو على اطلاق المؤمن عليه في الجملة وأما طريق الحقيقة فلا  
 واجرا أحكام المؤمنين على التام مثلا لا يستلزم كون اطلاقه عليه حقيقة لغوية اه اه  
 سم (قوله وتخرج بقوله المقصود ما لا يقصد الخ) مقادني كل من قسمي الجهد البسيط  
 والركب عنه لانه فسر استقاء العلم في كلام المصنف بما يشهد ما فتشكون المقصودية شرطا  
 فيه ما قاله سم (قلت) وهو يؤيد ما قلناه أقام أن عبارة ما من شأنه أن يقصد العلم وما  
 من شأنه أن يعلم متساويان (قوله بمعنى مطلق الادراك أي الزايل للتصور والتصديق  
 (قوله خلاف سابق) حال من معنى في قوله بمعنى مطلق الادراك وقوله صحيح خبر قوله  
 استعماله (قوله ويقسم حيث دل الخ) اعترضه العلامة قدس سره بانه إن أراد بالحكم  
 الايقاع والانتزاع فالقسم حاصر صحيح والانفلاخر وجهه عنه وهو قسم من مطلق  
 الادراك كما مر ثم على كذا التقديرين لا يصح جعل معنى التصديق التصور والمقصود  
 بالحكم والحكم خارج عن حقيقة كاهو قضية عبارته اه وايضا ح-ر تقسيم التصور  
 بمعنى مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق الى تصور لا حكم معه بمعنى ايقاع الغيبة  
 أو اقترانها والى تصور معه حكم بالمعنى المذكور صحيح حاصر لام قسم في ذلك القسمين  
 لان مطلق الادراك لا يخرج عنهما اذ ليس ثم قسم ثالث يطلق عليه الادراك غيرهما وهذا  
 واضح وأما تقسيمه الى القسمين المذكورين مع كون الحكم بمعنى ادراكه أن النسبة  
 واقعة أو ليست الواقعة تغيير صحيح لانه غير حاصر نظروا الحكم نفسه وهو قسم من

لان اخراج الجهاد واليهيمة من  
 الانصاف بالجهد لان استقاء العلم  
 اطلاقا فيا من شأنه العلم بخلاف  
 عدم العلم وتخرج بقوله المقصود  
 ما لا يقصد كسفل الارض وما فيه  
 قد يسمى استقاء العلم به جهلا  
 واستعماله التصور بمعنى مطلق  
 الادراك بخلاف ما سبق صحيح  
 وان كان قليلا ويقسم حيث دل  
 الى تصور سابق أي لا حكم معه  
 والتصديق وهو

الأثر المذكور فادرك الحكم وحده لا يصدق عليه قسم من القسمين المذكورين إذ لا يصدق عليه تصور لاجتماعه ولا تصور معه حكم وهو من الواضح عكس أن جعله مسمى التصديق في التصور المحضوب بالحكم لا يصدق لاقتضائه أن الحكم خارج عن مسمى التصديق مع أنه عبارة عن مجموع التصورات والحكم عند الامام الجاهلي على مذهبه كل من المصنف والشارح هذا البياض ما أشار به العلامة رحمه الله تعالى وأجاب سمع عن الأول بأن مختار الشارح أن الحكم هو الإيقاع والانتزاع كما أفاده تصديريه أولاً وفيما تقدم وحيثما تقسيم صحيح حاصر وعن الثاني بأن الضمير في قول الشارح وهو التصديق راجع لمجموع التصورات والحكم لا للتصورات بالحكم كآلته العلامة فاعتراض فهو كقول الشيخية ويقال للمجموع تصديق اه (قلت) أما جوابه الأول فهو متعين في هذا المقام غير أنه ذكر فيما تقدم جوابين عن اعتراض العلامة عند قول المصنف وجاز به الذي لا يقبل التغير علم بقوله إطلاق الحكم على الإيقاع والانتزاع التي هو فعل كما عليه الشارح لم يقبله أحد إذ الشارح يمتار أن الحكم هو الإدراك لا الإيقاع والانتزاع وأن حكايته قبيل لا فائدة منه وقد نقلنا عنه ذلك فيما تقدم وهو يخالف لما نسبته للشارح هنامن اختياره أنه الإيقاع ولعل الحق هو الثاني دون الأول وأما جوابه الثاني ففساد مغنى عن البياض أنه هو محض المكابرة (قوله) والسو والذهول (الخ) أصل أن السو هو زوال الشيء عن المدركة مع بقائه في الحافظة وأما الذهول والفسقه فيقالان على ذلك وعلى عدم حصول الشيء فيهما أصلاً أو أما التسيان فهو زوال الشيء عنهما مع بقاء حصوله فيهما فالذهول والفسقه مترادفان وهما أعم مطلقاً من السهو ومباينان للتسيان كما أن السهو مباين له أيضاً هذا تقرير كلام الشارح الذي أشار به وفي كلام غيره ما يخالف ذلك راجع حاشية العلامة (قوله) الحاصل (أى) في الحافظة قد مر الأشارة إليه فائدة ما يقال أن وصف المعلومات المحصول مع الذهول عنه تناقض (قوله) أحوال لازمة لما أدون (الخ) معنى لزومها كون أقسام الحسن لا يخرج عنها أو أن الجميع لازم للجميع على التوزيع على حد قوله هم بهذا المال فضة وذهباً وبقيده هذا قول الشارح أن في البيان أقسام الحسن فالسنة ادمنه حينئذ أن كل قسم من أقسام الحسن موصوف بقسم من الأقسام المذكورة أعني الواجب والمندوب والمباح ولا شبهة أن وصف كل قسم من الأقسام المذكورة بواحد من الأقسام المذكورة التي هي الواجب والمندوب والمباح غير مرتفق عنه وليس المراد أنها لازمة لمفهوم الحسن حتى يرد أن كل من الواجب وغيره يتفكك عن المأذون بأن يتصور بواحد من الآخرين فاللازم واحد منها لا ينعينه لا كل واحد منهما ولا مجموعهما كما أنه العلامة فاعتراض بما تقدم (قوله) وفعل غير المكلف فعل غير المكلف كالصبي يتناول ما أدن في نوعه كعبادته وما نهى عن نوعه كسكرانه ومزقه ومن أبعد البعد ذهاب أحد إلى وصف الثاني

(والسهو والذهول) أى العقلية

(عن المعلوم) الحاصل في تنبيهه

بأن في تنبيهه خلاف التسيان فهو

زوال المعلوم فيسياناً لنفسه

عليه (مسألة الحسن) فعل المكلف

(المأذون) فيه (واجباً ومندوباً)

ومباحاً) الواو للتقسيم والمنصوبات

أحوال لازمة لما أدون أفهامها

لبين أن أقسام الحسن (قبل وفعل)

غير المكلف (أي) أيضاً كالحق

والسالم والسالم والبهمة نظراً

إلى أن الحسن مالم ينه عنه



(والقيح) فعل المكلف (التي)

منه (ولو) كان متباعد عنه (بالصوم)

أي بصوم انتهى الستة ادمن

أو امر الندب كما تقدم (فدخل)

في القيح (خلاف الاولى) كما

دخل فيه المرام والمكروه

(وقال امام الحرمين ليس

المكروه) أي بالمعنى الشامل

تلايف الاولى (قيحا) لانه لا يذم

عليه (ولا حسا) لانه لا يسوغ

اذا علمه بخلاف المباح فانه

يسوغ التنازع عليه وان لم يؤمر

به على ان يهضم به له واطمة

أي انظر الى ان الحسن ما أمر

بالتنازع عليه كما تقدم في ان الحسن

والقيح يعني ترتيب المدح والذم

مرحلي (مسألة جازت ترك) (و)

كان جازا لفسله أيضا أم تمتعه

(ليس بوجوب) والامكان تمتع

ترك وقد فرض جازره وقال أكثر

لنفعه يجب الصوم على الحائض

والمرضى والمسافر) لقوله تعالى

عن ثم - ليلة كرم الشهر فليصمه

وهو لا يشهد ويجوز تركه لهم

لعدمهم أي لبعض المانع من

العمل أيضا والمرضى والمسافر

الذين لا يجتمع منه ولا يجب

عليهم التذمة بقدر طاقتهم فكان

الحاق به بدلا عن الفائت

بالحسن فالوجه تخصيص فعل الصبي الموصوف بالحسن بالاول (قوله) والقيح فعل

المكلف انتهى عنه (الخ) أراد بالمكلف المزمع به كانه لا البالغ العاقل بقدرية قوله

انتم في عنه وقوله كادخل الحرام والمكروه (تلا) لانه لا يذم عليه) أي وانما يلام عليه

فقط (قوله) وان لم يؤمر به) أي بانشاء عليه (قوله) كما تقدم في ان الحسن والقيح (الخ)

ادعوى العلامة بقوله الترتيب لزوم شيء على آخر وقوله المدح والذم ليس لازما للحسن

والقيح فالأردن ترتيب طلبه أو جوازهما وترتيب المدح والذم محقق لما فاقوه كما تقدم الخ

ليس بظاهرا وأجاب سم بحاجته أن المسئلة ما سأل أن الأمر بالشاء على الشيء تابع

لأمر به كما هو متفق عليه يسوغ التنازع عليه وان لم يؤمر به ثم قوله نظر الى ان الحسن

ما أمر بالتنازع عليه فانه دال على ان عدم الأمر بالتنازع على المباح لدم الأمر به وعليه

يكون المراد بقوله السابق والحسن والقيح في ترتيب المدح والذم شرطي أن الحسن

بالمعنى المذكور هو ما أمر بالتنازع عليه لكونه أمرا به بدليل ذكر ترتيب الثواب عليه

لانه انما يكون للمأمور به وغاية الأمر أن ما ذكره هنا يفهم مما تقدم وان لم يصرح به

والحواجة كما تكون على المصرح به تكون على ما به هو يراد من الكلام وان لم يصرح به

اه ولا يخفى ما فيه من البعد (قوله) سواء كان جائزا لعل أيضا أم تمتعه) أشار بذلك

الى ان الجواز في قول المصنف جازا لترك ليس بواجب أي فعله به في الامكان العام

وهو سلب الضرورة أي الوجوب عن الجانب المتخالف لعدم أن يكون جائزا فيكون

الجانب الموافق كذلك أو مع ما فيكون الجانب الموافق واجبا مثال الاول ترك الصوم

للمسافر فان الصوم جائزا لعل والترك للمسافر ومثال الثاني ترك الصوم للحائض فان

الصوم واجب الترك تمتع لعل للرائض فقول المصنف ليس بواجب أي فعله لعدم

وجوب الفعل فيه صادق بغيره فيكون تركه كذلك باصناعه فكذلك تركه المذكور

واجبا كما قدمنا (قوله) والامكان تمتع الترك وقد فرض جازره) أي فيكون قدس حنن

اجتماع لثمة ضيق وهذا الدليل يسمى عند الناطقة بقياس الخلف يقع الحائض بها

واسكان الام وهو اثبات الذي يثبت له قسه كانه وفي الآس تدلال على ان الحائض مثلا

ليس بانسان لو كان انسا نال كالحياض انما لا يكون انسا وانما لا يقال

هنا كما وأما ليه الشارح لو كان واجب الفعل كما تمتع الترك لكنه ليس بمتنع الترك

لانه فرض جازره لا يكون واجب الفعل فلا يجمع النقض ان هذا وتفيدع التناقض

المذكور بان شرطه التحاذية وهو منتهى هنا لان الجواز اذا كور انما هو في حال

لعدمه لا مطلة والمنافي للوجوب والجواز المطلق دون القية مدفون في الاثبات والنفي

مختلفان وفي قول الشارح الاتي وجوز تركه لهم لعدمهم اشارة الى انه ذو حنن

فالدليل المتقدم لا يتم (قوله) وقالوا كراهية قوله (الخ) من ابل قوله ليس بواجب

(قوله) قوله تعالى عن ثم - ليلة كرم الشهر فليصمه) أي لان فيه تعليق الحكم

بالشئ المؤذن بعلية مبدأ الاشتقاق لان الموصول مع صلتة في معنى المشتق فيستفاد منه حيث نفي عن عمله وجوب الصوم ثم هو الشهير رأى حضوره (قوله) وأجيب بان شهود الشهر الخ) يعني ان وجوب الصوم لم يمسب وما منع ولا يتحقق الوجوب المذكور الا بوجوده واستفاء مانعه وهو العذر فلا يستدل بالآلة الشرعية على الوجوب حال العذر فيصح قائله العلامة (قوله) وبأن وجوب القضاء الخ) حاصله أن وجوب القضاء انما يتوقف على وجود سبب الوجوب لا نفس الوجوب فلم يكن القضاء بغيره الفائق مقتضيا لتحقيق الوجوب حال العذر اذا لا يلزم من تحقق سبب الوجوب تحقق الوجوب أى وجوب الاداء كما في المعسر اذا اشترى في ذمته فقد تعلق به سبب الوجوب دون وجوب الاداء لعصره بالاداء وكما في النائم أيضا فانه تعلق به سبب الوجوب وهو البلوغ دون وجوب الاداء وهذا اصل جواب الشارع وفيه أنه غير ملائم لما أجيب به عنه وهو الدليل الثاني أعني قوله ولازم يجب عليهم القضاء الخ اذا حاصله أن وجوب القضاء بغيره والفائت يدل على أن القضاء يدل عن الفائت وكونه بدليل على أن الفائت واجب كبده والالم يكن القضاء بدله بل هو فعل مقتضب فلا يستدل به من حيث ان جعل القضاء بدله عن الفائت يقتضي كون الفائت واجبا كبده وأما كون وجوب القضاء يرتب على تحقق السبب لا وجوب أو يقترب على نفس الوجوب فتعني آخر لاتعلق به ولا تعرض له فيه بوجه قائله العلامة مع زيادة ايضاح وجواب سم بعد فاعه البعد بل لا يكاد يصح فلا فائت في ابراده فراجع ان ثبتت تعمله حقيقة ما قلناه (قوله) لا على وجوب الاداء) قال العلامة فيه بحث لان وجوب الاداء ان أريد به الوجوب في الجملة أى أعمن الوجوب على القاضي أو غيره منعت الملازمة في قوله والالخ وان أريد به الوجوب في حق القاضي كابدل عليه آخر كلامه أى قوله وجوب الاداء في حقه لم يلزم من ذلك أن لتوقف انما هو على السبب بخلافه اذا توقف على الوجوب في الجملة كما مشى عليه ابن الحاجب وغيره في تعريف القضاء حيث قالوا استندوا كلنا سبقه وجوب مطلقا له وأجاب سم بما حاصله اختيار الشئ الثاني فانه قد فحق الوجوب في الجملة يجب القضاء كما اذا عزم العذر في جميع الخلق فانه لا وجوب حيث نفي مطلقا مع وجوب القضاء على من أدرك السبب بخلاف الوجوب في الجملة اذ قد يوجد ولا يجب القضاء لعدم ادراك السبب وقد فحق بأن عم العذر في جميع المكلفين ويجب القضاء على من أدرك السبب (قوله) في الجملة) أى لافي التفصيل لان المريض قد يمكنه الصوم لكن بمشقة تبيع القطر وقد لا يمكنه الصوم بعجزه عنه فلا تصح نسبة العجز له حقا فتصلا شيخ الاسلام (قوله) وقال الامام الخ) قال بعضهم يمكن أن يقال بذلك في المريض أيضا فيكون تحسيرا كالسائر الا أن يفرض ذلك في مريض يفرض به الصوم الى هلاك نفسه أو عضوه فيعصر عليه الصوم حينئذ ولو صام في هذه الحالة فهل لا يجوز له لأنه حرام

وأجيب بان شهود الشهر واجب عند استفاء العذر ولا مطلقا بأن وجوب القضاء انما يتوقف على سبب الوجوب وهو هنا شهود الشهر وقد تحقق لا على وجوب الاداء والاما وجوب قضاء الظهر مثلا على من قام جميع وقت العدم فتحقق وجوب الاداء في حقه لفصلته (وقيل) يجب الصوم على (المافر دونها) أي دون الحاضر والمريض اقدرة المسافر عليه وبهز الحاضر عنه شرعا والمريض حاضرا في الجملة (وقال الامام الرازي) يجب (عليه) أي على المسافر دونها (أحمد الشيرازي) الحاضر أو آخر بعده فاجبما أن فيهما فقد أتى بالواجب كافي خصال كفاة العين

أو يحز بقصره على الصلاة في اداء المصنوعة وهو الظاهر قاله شيخ الاسلام (قوله)  
 والخلف انقضى الخ قد ظهر بهذا الخلاف فائدة وهي كون القضاء بامر حديد وبالاول  
 وفائدة أخرى وهي هل يجب التعرض للاداء أو القضاء في النية هذا وقصة قول الامام  
 عليه أحد الثميرين وجعل ذلك من الواجب الخبر أنه اذا صام شهر بعد رمضان انه يكون  
 اداء القضاء واعلم ان معنى الخلاف الذي ذكره المصنف في قوله جاز التارك ليس بواجب  
 وقال أكثر الفقهاء الخ هل بين الوجوب ووجوب الاداء فرق أم لا ذهب قوم الى الاول  
 قالوا الوجوب هو اشتغال الذمة بالشيء ووجوب الاداء تفرغها من ذلك هل قام به  
 العذر كالخافض والمسافر تعلق به الاول دون الثاني لتوقفه على زوال العذر وذهب قوم  
 آخرون الى الثاني قالوا لا معنى لوجوب الشيء الا لوجوب ادائه فقام به عذر أخر عنه  
 الوجوب الى زوال العذر ولما ورد عليهم ان تسمية ما فعل بعد العذر قضاء مقتضى لكون  
 الفعل حال العذر واجبا والا لم يكن المأني به بمدى قضاء عنه أبا جابا بان القضاء انما يعقد  
 بتقديم سبب الوجوب لا وجوب الاداء على ما تقدم والقول الاول هو المشار اليه بقوله  
 وقال أكثر الفقهاء الخ والثاني هو قوله جاز التارك ليس بواجب (قوله أي سمي بذلك  
 حقيقة) أشار بذلك الى أن موضع الخلاف كونه يسمى مأمورا به تسمية حقيقة أو  
 لا يسمى من غير نظر لكونه متعلق الامر أي صيغة افعال ذكره مأمورا به من هذه الجهة  
 لا خلاف فيه كما يقول وهو واضح (قوله معنى على أن أم ر الخ) المراد بقوله أم ر  
 هذه المادة قسمل فعل والوصف والمصدر رهنما وتم كتب في عبارة الشارح معكسكة  
 الحروف كما ترى ليقيد ما تقدم من ان المراد المادة المذكورة (قوله خلاف ياتي) خبر  
 مبتدأ محذوف أي هو خلاف ويأتي نص لقوله خلاف (قوله أي الاصح ايس مكلفا به)  
 مقتضاه ان مقابل الاصح القول بان المباح مكلف به من حيث فعله مع أنه لا فائل بذلك  
 اذ القائل بأنه مكلف به أراد أنه مكلف به من حيث وجوب اعتقاده كونه مباحا كما يقول  
 وخلاف القاضي المشار الى مقابله بالاصح انما هو في المندوب ومثله المكروه بقسمة  
 والحاصل أن المباح لم يقل أحد انه مكلف به من حيث ذاته كما قيل بذلك في المندوب  
 والمكروه وعبارة المصنف وان كان ظاهرا وجود اختلاف فيه يمكن توجيهها على وجه  
 لا يفيد ذلك بان يجعل التشبيه في قوله وكذا المباح في قوله ليس مكلفا به بقطع النظر عن  
 وصفه بالاصح فوجه التشبيه بين المندوب والمباح كون كل ايس مكلفا به وان كان في الاول  
 على الاصح وفي الثاني اتفاقا نعم كان لا بعد أن لو قال والمباح ليس مكلفا به وكذا المندوب  
 على الاصح ليكون الاصح واجبا للمندوب فقط ويكون قد شبهه باختلاف فيه بالمعنى عاميه  
 كما هو الشأن من تشبيه الاضعف بالاقوى وبما قرأنا يسقط قول سم فان قيل هلا عبر  
 بقوله والاصح ليس هو المباح مكلفا به أنه أخصر (قلت) ذكرهما جملتين انصحن  
 الاشارة بقوله ومن ثم الخ الى أولاها لانهما حينئذ كالاصل ولوجههما كانت الاشارة الى

(والخلف انقضى) أي راجع الى  
 الحفظ دون المعنى لان ترك الصوم  
 حالة العذر جاز اتفاقا وان شاء  
 بعد زواله واجب اتفاقا (وفي  
 كون المندوب مأمورا به) أي  
 مسمى بذلك حقيقة (خلاف)  
 معنى على أن أم ر حقيقة في  
 الإيجاب كما صيغة افعال فلا يسمى  
 الإيجاب الامام الرازي وفي القدر  
 المشترك بين الإيجاب والذنب  
 أي طلب الفعل فيسمى وجهه  
 الامدى أما كونه مأمورا به  
 بمعنى أنه متعلق الامر أي صيغة  
 افعال فلا نزاع فيه سواء قلنا  
 انها مجاز في الذنب أم حقيقة فيه  
 كالإيجاب خلاف ياف (والاصح  
 ليس المندوب مكلفا به وكذا  
 المباح) أي الاصح ليس مكلفا به  
 (ومن ثم) أي من هنا

وهو أن المندوب ليس مكلفاً به

أي من أجل ذلك (مكان

التكليف الزام ما فيه كلفة) من

فعل أو ترك (لا طلبه) أي طلب

ما فيه كلفة على وجه الإلزام

أولاً (خلافاً للقاضي) أي يكر

الباقين في قوله الثاني فعنده

التم كدوب والمكروه بالعمى

الشامل في آلاف الأولى مكلف

بهم كما كانوا واجبوا الحرام وزاد

الاستاذ أو ما معنى الإضرائين

على ذلك المباح فقال أنه مكلف

به من حيث وجوب اعتقاد

أباحته تبعاً للأقسام والا

فغيره مثله في وجوب الاعتقاد

(والاصح أن المباح ليس بجنس

لواجب) وقدل أنه جنس له

لأنهم ما أدون في فعله كما

واختص الواجب بفصل المنع

من القول قلنا واختص المباح

أيضا بفصل الإذن في الترك على

السواء فلا خلاف في المعنى إذ

المباح بالمعنى الأول أي المأذون

فيه جنس الواجب اتفاقاً

وبالمعنى الثاني أي المخير فيه وهو

المشهور غير جنس له اتفاقاً

(و) الاصح (أنه) أي المباح

(غير مأور به من حيث هو)

فليس بواجب ولا مندوب وقال

الكعبي أنه مأور به أي واجب

بعض الجمله وليس به حسن اه لأنه مبني على أن الاصح متعلق بكل من الجمله وقد  
علت أنه متعلق بالاولى فقط وحل عبارته على ذلك صحيح بما قلناه فينتهي عنه الاعتراض  
المتقدم بخلاف ما لو عر بقره قوله الاصح ليس هو والمباح مكلفاً به فإنه صريح في تعلق  
الاصح بكل من المندوب والمباح فتسويجه عليه الاعتراض المذكور لا يمكن دفعه بالجل  
المذكور لعدم صحته في عبارته هذه وحيث قد فوجهم ما قد ادون أن يقول والاصح ليس  
هو والمباح مكلفاً به رجوع التشبيه الى قوله ليس مكلفاً به يقطع النظر عن كونه الاصح  
فقول الشارح أي الاصح ليس مكلفاً به خلاف مراد المصنف وإن كان ظاهر عبارته لأن  
قوله والاصح مقابل لقول القاضي أي يكر المذكور وليس هو قائلاً بأن المباح مكلفاً به  
فلا يصح ادخال كونه غير مكلف به في الاصح فتأمل وانما أقصر المصنف على المندوب  
مع أن مثله المكروه وشذوذاً في كونه المنصوص عليه بخصوصه في كلامهم فلم  
يتصرف عليهم من باده ذكر المكروه بقصمه (قوله وهو المندوب الخ) لم يدرج معه  
المباح كما هو قضية صنيعه قبل لأن انتفاء التكليف بالمباح لا يدخله في العدول عن  
التعريف بالطلب الى التعريف بالإلزام فله العلامة (قوله أي من أجل ذلك) قال  
العلامة مقتضاه أن انتفاء التكليف بالمندوب على تعريف التكليف بالإلزام ومقتضى  
كلام العدول عكسه اه وفي الكمال مثل ذلك وقد قال إن الأمرين متلازمان فصم  
تفرع كل منهما ما على الآخر فكما يقرب على انتفاء التكليف بالمندوب في نفس الأمر  
تعريف التكليف بما ذكر كذلك يقرب على تعريف التكليف بما ذكر انتفاء التكليف  
بالمندوب وفي كلام شيخ الاسلام التصريح بصحة كل من الأمرين كما ذكرنا وأن العكس  
الذي هو مقتضى كلام العدول أحسن (قوله كالواجب والحرام) انما ذكرهما وإن كان  
التكليف بهما على اتفاق لأجل قوله لا في جميع الأقسام (قوله تبعاً للأقسام) أي لا  
لأن كونه مكلفاً به بهذا المعنى يختص به اذ غيره يشترك في ذلك كما قال الشارح والافغره  
مثله (قوله لأنهم ما أدون في فعله ما الخ) الأولى أن يقول لأن المباح ما أدون في فعله ونحوه  
أنواع واجب ومندوب ومكروه وبغيره لأنه إن منع تركه فواجب وإلا ما رجع فعله  
فمندوب أو تركه فمكروه أو سوى ذلك فغيره فله شيخ الاسلام وحاصله أن اللائق بالمذمى  
أعني مكون المباح جنس الواجب هو الاستدلال بصدق الجنس على النوع وغيره  
لا يصدق شيء على الجنس والنوع كما فعل الشارح فإن استفادته كون المباح والواجب  
نوعين بجنس وهو المأذون لأن المباح جنس الواجب الذي هو المذمى (قوله قلنا  
واختص المباح الخ) أي فلا يصح كون المباح جنس الواجب بل هما نوعان لفعل  
المكلف المأذون فيه (قوله على السواء) أي حال كون المباح والواجب مستويين في  
اختصاص كل منهما بقيدناه شيخ الاسلام (قوله أي واجب) أنه ليس بالمراد بقوله  
مأور به لأنه يشمل المندوب والواجب وأراد بالواجب الواجب المخير يعني أن الواجب

في ترك الحرام هو ذلك المباح أو غيره مما يتحقق به ذلك الترك فذلك المباح واجب من حيث أنه أحد الامور التي يتحقق بها أي بكل منها الواجب الذي هو ترك الحرام لأن حيث خصوصه بالكف عن نحو الغيبة لا يتحقق الوجود سوى من الزايات كالسكوت أو التسكلم بغيرها ولو كان حراما ومكروها أو يكون حبيثا أمورا به ما عنه باعتبار جهتين مختلفتين فظهر أن كف النفس عن الحرام يتوقف على التلبس بمباح أو غيره إذ لا يمكن تحققه إلا به (قوله أذا من مباح) إلى قوله وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب إشارة لقياس من لشكل الأول نظمه هكذا المباح لا يتم الواجب إلا به وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب يفتج المباح واجب ولما كانت الكبرى مسلسلة ذكرها ولما كانت الصغرى محتاجة لقائمة الدليل علم إذ كره بثلاث مقدمات واستغنى بذلك عن ذكرها المقدمة الأولى قوله أذا من مباح أو يتحقق به ترك حرام ما أو الثانية قوله وما يتحقق به الشيء لا يتم إلا به والثالثة قوله وترك الحرام واجب إلا أنه كان لا يعد أن يقدم المقدمة الثالثة على الثانية لتعلقها بالموصوف وتعلق الثانية بالصفة والتعلق بالموصوف مقدم على ما يتعلق بالصفة لتقدم الموصوف على صفته والمراد بالموصوف والصفة هنا الفعل مع فعله في قوله يتحقق به ترك حرام فإن الفعل أي الحدث الدال عليه وصف لفعله فالموصوف هنا ترك الحرام وصفته تحقيقه بالمباح ويمكن أن يقال راعى هنا تقديم الصفة على الموصوف فجاء على ذلك في تقديم ما يتعلق به على تقديم ما يتعلق به فتأمل (قوله) وبأي ذلك في غيره أي أن تحقق ترك الحرام كما يكون بالمباح يكون غيره وقد قدمنا ذلك (قوله) والخلف لفظي يصح رجوعه للصغرى وإن كان صريح الشارح رجوعه للصغرى التي قبله فقط أعني قوله وأنه غيره ما مורה (قوله قد صرح) أي في بعض كتبه (قوله أذهى اتفاق المخرج) قال العلامة أي الائم وهذا الخذل لا يطر لدفعه على المكره والمنفوب مع ما فيه من تعريف الاباحة التي هي أفعال بالاتقاء الذي هو انفعال اه وفيه ان يقال لعل صاحب هذا الحديث يريد بالمخرج الأثر بل أراد به مطلق الموم أو ان هذا تعريف لا ملام وهو جائز وقوله مع ما فيه الخ فنه ان هذا أمر اصطلاح لا لغوي ولا مانع من الاصطلاح على تعيين اللفظ الدال في الأصل على الأفعال للمعنى الذي هو من قبيل الانفعال سم (قوله) وهو ثابت قبل ورود الشرع الخ حاصل معنى ما أشاره لشارح في هذه المسئلة أن الاباحة المستعملة في عرف الشرع تطلق على معنيين أحدهما الاباحة الأصلية الثابتة قبل الشرع اتفاقا والثاني تغيير الشارح بين الفعل والتترك فاختلغا فيها إذا أطلقت في لسان الشرع هل المراد منها المعنى الأول أو الثاني وما بقية الأحكام فليس لها معنيان حتى يختلف فيها في لسان الشرع فسقط قول العلامة هذا الدليل بعينه جاز في غير الاباحة من الأحكام الأربعة أذهى ما به عندهم قبل ورود الشرع مستمرة بعده كما مر اه ومما يؤيد ما ذكرناه نسبة مقابل الاصح لبعض المعتزلة ولو كان

أذا من مباح الاباح لا يتحقق به ترك حرام ما فيتحقق بالسكوت ترك القذف والسكوت ترك القتل وما يتحقق بالشيء لا يتم إلا به وترك الحرام واجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما ساق فالإباح واجب وبأي ذلك في غيره كالمكره والخلف لفظي أي راجع إلى اللفظ دون المعنى فإن السكوت قد صرح بما يؤخذ من دله من أنه غير ما مורה من حيث ذاته فلم يخالف غيره ومن أنه مأمور به من حيث ما عرض لمن تحقق ترك الحرام به وغيره لا يخالفه في ذلك كما أشار إليه المحقق بقوله من حيث هو (و) الاصح (ان الاباحة حكم شرعي) أذهى التغيير بين الفعل والتترك المتوقف وجوده كغيره من الحكم على الشرع كما تقدم وقال بعض المعتزلة لا أذهى اتفاق المخرج عن الفعل والتترك وهو ثابت قبل ورود الشرع مستمرة بعده

المراد الاختلاف في الإباحة هل هي ثابتة بالشرع أو بالعقل لم يتجه نسبة ذلك لبعض  
المعتزلة فان محكم العقل ثابت عن جميعهم لا بعضهم سم ثم ان تعليل الاصحاب بان  
الإباحة هي التصيير ومقابلها بأنها استثناء المخرج عن الفعل والترك يقتضي أن القولين لم  
يتواردا على محل واحد فان قلت لفظي أيضا فلو أخر المصنف قوله والخلف لفظي الى هنا  
لم يعود الى المسائل الثلاث كان أولى كآب عليه الزركشي وغيره (قوله) كان قال الشارع  
نسخت وجوبه أي ولم يسن الحكم بالسبح فان يسه كان قال دخلت وجوبه بالتصريح  
اقصر عليه جزم الشيخ الاسلام (قوله) بنى الجواز بقائه الجواز يقتضي النسخ لا ينافيه  
أه قد يمنع العمل به عند المعارض له كما في نسخ استقبال بيت المقدس فان الجواز لا ينافي  
معه لاخذ استقامته من دليل آخر لا من مجرد النسخ فلا بد أن يقال نسخ الوجوب قد لا ينافي  
معه الجواز فلا يصح قوله بنى الجواز (قوله) من الأذن في الفعل بيان للجواز وقوله من  
الأذن في الترك بيان لما في قوله بما يقتضيه (قوله) اذ لا قوام أي لا وجود للبس بدون فصل  
لاستحالة وجوده مجردا عن فصل بناء على أنه عليه كما ذهب اليه في الشافعي الجنس هنا هو  
الأذن في الفعل فانه قد مر استترك بين الإيجاب والنسب والإباحة وكل منها انما يوجد  
بقضائه وفصل الإيجاب المنع الجازم من الترك فاذا ارتفع خلفه فصل آخر يقوم به الجنس  
والارتفع الجنس والقرض خلافه شيخ الاسلام (قوله) ولا راد ذلك الخ قال العلامة  
أي ولا راد أن الجواز السابق هو الأذن في الفعل بما يقتضيه من الأذن في الترك قال  
ولا راد ذلك ولا ينافي على ذي لب أن الكراهة يصدق عليها عدم المخرج دون الأذن في  
الفعل والترك لانها تنهى ومن ثم كان المكروه من التصيير المعرف بالتمنى عند دون الجنس  
المعرف بالمأذون فيه كما مر جميع ذلك فكيف يصح أن يراد إحدى العبارتين بالأخرى اه  
وأجاب سم بما حاصله أن المراد بالأذن في الفعل والترك عدم المنع منهما على سبيل التعميم  
مجازا للعلاقة الزور فان عدم المذ كور لازم للأذن المذ كور وقدرته هذا المجاز للتصيير  
المذ كور أعني قوله أي عدم المخرج فان المتبادر من المخرج الآثم فالتفسير بعدم الآثم  
دال على أن المراد بالأذن في الفعل والترك استثناء الآثم عنه ما وحيث كان المراد من الأذن  
معناه المجازي المذ كور فهو مصادق على الكراهة وصح حينئذ أن يراد إحدى العبارتين  
الأخرى (قوله) أي عدم المخرج الخ وجه هذا القول أن الوجوب هو الأذن في الفعل مع  
المنع من الترك فاذا استق هذا القيد الذي تحقق به الوجوب اللازم منه استثناء الوجوب  
ثبت تنقصه وهو عدم المنع من الترك المنفصل للأذن في الترك كالفعل وهذا جار على  
القاعدة المقررة من أن التي الواردة على كلام مقيد بقيد يتوجه لقيد فقط (قوله)  
وقيل (الإباحة) وجه هذا القول أن الوجوب هو الطلب بارتقاعه يرتفع الطلب وإذا  
ارتفع الطلب ثبت التصيير وهذا غير جار على القاعدة المذكورة من وجه التي الواردة  
على كلام مقيد بقيد القيد اذ قياس ذلك أن يتوجه للعازم المقيد به الطلب

(و) (الاصح) أن الوجوب (الشرعي)  
(اذ) (نسخ) كان قال الشارع  
نسخت وجوبه (نق الجواز)  
له الذي كان في ضمن وجوبه من  
الأذن في الفعل بما يقتضيه من  
الأذن في الترك الذي خلف المنع  
منه اذ لا قوام للجنس بدون فصل  
ولا راد ذلك قال (أي عدم  
المخرج) يعني في الفعل والترك  
من الإباحة أو النسب أو  
الكراهة بالمعنى الشامل  
خلاف الأولى اذ لا دليل على  
تعيين أحدها (وقيل) الجواز  
السابق بقومته (الإباحة) اذ  
بان نفع الوجوب يقتضي الطلب  
فيثبت التصيير

(وقيل) هو (الاستصحاب)

إذا لم يتحقق بارتضاع الوجوب  
اتقاء الطلب الجائز فيثبت  
الطلب غير الجائز وقال الغزالي  
لا يبقى الجواز لأن نسخ الوجوب  
يجعله كأن لم يكن ويرجع الأمر  
إلى ما كان قبله من تحريم  
أو إباحة أي لكون الفعل  
مضرة أو منفعة كما سيأتي في  
الكتاب الخامس (مسئلة)

الأمر الواحد منهم (من أشياء)  
معينة كافي كفاية اليمين كافي

أيها الأمر بذلك تقديرًا يوجب

واحدًا منها (لا يعبئه) وهو  
القدر المشترك بينها في ضمن  
أي معين منها لأنه المأمور به

(وقيل) يوجب (الكل) تثاب

بفعلها أو ب فاعل واجب

و يعاقب بتركها عقاب ترك

واجبات (ويستقط) الكل

الواجب (واحد) منها حيث

اقتصرت عليه لأن الأمر تعاق

بكل منها بخصوصه على وجه

الاكتفاء بواحد منها قلنا إن لم

ذلك لا يلزم منه وجوب الكل

المرتب عليه ما ذكر (وقيل)

الواجب في ذلك واحد منها

(معين) عنده تعالى إذ يجب

أن يعمل الأمر المأمور به لأنه

طالبه ويستحيل طلب الجهول

(فان قيل) المكلف المعين فذلك

وان فعل (غيره) منها (سقط)

إذا لوجب هو الطلب الجائز وجوابه أن تلك القاعدة أغلبية لا كلية فقد يتوجه الثاني  
إلى المقيد المستلزم لنفي القيد كما قلنا (قوله) وقيل الاستصحاب وجهه أن المرتفع  
باتقاء الوجوب هو الطلب الجائز فيثبت الطلب غير الجائز وهذا على القاعدة  
المدكور من أن الثاني إنما يتوجه للقيد دون المقيد كقول الأول (قوله) وقال الغزالي  
لا يبقى الجواز الخ) هو معنى على أن الثاني يتوجه إلى المقيد وقيد معاً أو على أن الثاني  
يتوجه إلى القيد وقيد فنفي المقيد أيضاً على القاعدة والحاصل أن الثاني إذا ورد على مقيد  
بقيد فالأغلب أن يتوجه الثاني إلى القيد فقط وقد يتوجه إلى المقيد فقط وقد يتوجه  
إليهما معاً (قوله) مسألة الأمر الواحد الخ) المراد بالأمر في كلامه القفلي بدليل قوله  
وجب لا النفس لثلاث بعد الوضع والاحتمال والأمر المدكور أهم من المقفول به  
والمقيد بدليل ما يأتي قريبا (قوله) معنية أي النوع لا بالخص فان الأعلام والكسوة  
والحرير والمذكورات في كثرة العين قد عرفت بوجهها لا بالخص كما هو ظاهر (قوله)  
فان في أيها الأمر بذلك تقديرًا أي فان جملة قوله تعالى نكفوا عنه إلهام الخ وان كانت  
خبرية اللفظ فهي انشائية المعنى فهي في قوة أن يقال مثلاً فليكفر باطعام الخ (قوله)  
بوجوب واحد لا يعبئه) ظاهره أن الواجب ذات الواحد غير المعين وليس كذلك بل  
الواجب هو القدر المشترك بين تلك الأشياء وهو المفهوم الكلّي لأن من حيث تحققه في  
جزئ معين وان كان ذلك من ضرورياته إذا لوجب له إلى ضمن جزئ بل من حيث تحققه  
في جزئ فغير معين فقول الشارح وهو القدر المشترك الخ على حذف مضاف أي مفهومة  
أي مفهوم الواحد لا يعبئه فحذف المضاف فاقصّل الضمير وقوله هو القدر المشترك  
أي سواء كان متواطئاً أو متشككاً كما سيأتي ما يتيمده خلافاً لمن قصر على الثاني وقروفاً  
مع آية الكفاية وليس بشئ كما هو ظاهر (قوله) لأنه المأمور به) أشار بذلك حيث أورد  
على سبيل المصير إلى رد ما قاله ابن الحاجب من أن الأمر بالكلّي أمر يميزه بقدرته  
السيد في حواشي العقد (قوله) قلنا إن سلم ذلك الخ) أي لا نسلم أن الأمر يتعلق بكل واحد  
منه بخصوصه على الوجه المذكور فان ذلك خلاف موضوع المسئلة من أن الأمر يتعلق  
بواحد منهم من أشياء معينة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم أن ذلك يستلزم وجوب الكل المترتب  
عليه ما ذكر من أنه تثاب على فعله أو ب فاعل واجب يعاقب على تركها عقاب ترك  
واجبات (قوله) معين عنده أي لا يختلف بالنسبة للمكلفين بخلافه على القول الآخر  
شيخ الإسلام (قوله) إذ يجب أن يعلم الأمر المأمور به الخ) أشار بهذا إلى صغرى قياس من  
الشكل الأول استدله صاحب هذا القيل وهو المأمور به يجب أن يكون معلوماً للأمر  
وقوله لأنه طالبه الخ بدليل هذه المقدمة الصغرى وكبرى هذا القياس وكل ما يكون معلوماً  
للأمر يلزم أن يكون معيناً عنده فنتج المأمور به يلزم أن يكون معيناً عنده الأمر ولما  
كانت هذه الكبرى غير مسلمة ليدكرها الشارح بل أشار إلى ردّها بقوله لا في قلنا لا يلزم

الخ فان قيل لم حمل كون الواجب معينا عند هذا القائل وجوب العلم المذكور فعمل  
التعين لازما لوجوب العلم مع أن التعين لازم للعلم عند القائل باللزوم وجوب العلم أم لا قلنا  
لان المطلوب وهو كون الواجب معينا عند الله تعالى انما ثبت على تقدير وجوب العلم  
المذكور ولا يكتفى في ثبوته بمجرد لزومه للعلم فانه ان لم يجب العلم فقد لا يوجد فلا يلزم كون  
الواجب معينا عند الله فان قيل لكن قوله الاتي بل يكتفى في علمه بالخ يختلف ذلك لانه  
يقضي اعتبار العلم دون وجوبه قلت لا يختلف لانه معناه بل يكتفى في علمه الذي يجب أن  
يكون بقرينة ما صدر به واذا علمت هذا علمت اندفاع ما أورده العلامة حيث قال اعلم أن  
القائل باللزوم يرى التعين لازما للعلم وجوب العلم أم لا ويرى وجوب التعين لازما لوجوب  
العلم حصل العلم أم لا والشارح جعل التعين لازما لوجوب العلم عند هذا القائل مشيرا  
الى رده بقوله لا يلزم وقد علمت ما فيه وقوله بل يكتفى في علمه رجوع الى ماحقة قتاده الا فقال  
في وجوب علمه اه قاله سم (قوله قلنا لا يلزم الخ) هذا رد للكبرى المتقدمة القائلة وكل  
ما يكون معلوما لا يلزم أن يكون معينا عنده وحاصله أنه لا يلزم من وجوب علم  
الآخر بالأمور تعينه عنده بل يكتفى في علمه بقرينة عن غيره وذلك حاصل على قولنا فان  
الأمورية وهو الواحد المهم متغير عن غيره وهو ما عدا تلك الافراد الشانم ذلك الأمورية  
فما لا افتاق في مثالي آية الكثرة متغير عما عدا الاطعام والكسوة وكذا الكسوة متغيرة  
عما عدا الاطعام والاعتاق وكذا الاطعام متغير عن غير الاعتاق والكسوة فهو أي  
الأمورية عين من حدث كونه واحدا من تلك المعينات المتغيرة عن غير هوان كان بهما  
من حيث التخصص فتعينه من حيث النوع وابهامه من حيث الشخص (قوله على  
قولنا) أي وهوان الواجب واحد لا يعينه (قوله من حيث تعينها) متعلق بغير (قوله  
أي الواجب في ذلك ما يختاره المكلف الخ) يعني الواجب المعين عند الله ما يختاره المكلف  
بقرينة ما ذكره بعين أن الاقوال غير الاول متقدمة على في ايجاب واحد لا يعينه مع  
كون القول بذلك من تفاريع القول بأن الواجب واحد معين عند الله كما أفاده كلام  
العضد وغيره وان أوهم كلام كثير كالصنف خلاف هذا وكلام الشارح فيما يأتي في قوله  
ويجوز تخريم واحد لا يعينه يقتضي موافقة الكثير فانه شيخ الاسلام قلت جعل  
ما سبذ كره الشارح من قوله الاقوال غير الاول الخ قرينة على ما ادعاء محل نظر وكذا  
دعوى اقتضاه كلام الشارح في تخريم واحد لا يعينه موافقة الكثير المفيدة مخالفة كلام  
الشارح هنا لما يأتي مع أنه لا يخالف بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتي وكلامه في الموضوعين  
ظاهري موافقة المصنف كالكتب وليس في كلامه هنا ما يدل على موافقة العضد كما يوجه  
كلام شيخ الاسلام فتأمل (قوله ان يفعله) أي ان مافعله هو الذي كان واجبا الا أن  
الفعل هو الذي أوجب لانه واجب قبل أن يفعله المكلف وانما يظهر بفعله وجوبه (قوله  
للافتاق الخ) عمله لكون الواجب ما يختاره المكلف وقوله ان يروج به أي ما يفعله

قلنا لا يلزم من وجوب علم الآخر  
الأمورية ان يكون معينا عنده  
بل يكتفى في علمه به أن يكون متغيرا  
عنه من غيره وذلك حاصل على  
قولنا اختيار أحد المعينات المهم  
عن غيره من حيث تعينها  
(وقيل هو) أي الواجب في ذلك  
(ما يختاره المكلف) للفعل من  
أي واحد منها بأن يفعله دون غيره  
وان اختلف باختلاف اختيار  
المكلفين لا اتفاق على الخروج  
من عهدة الواجب بأي منها  
يفعل قلنا ان يروج به من عهدة  
الواجب لكونه أحدها  
لاتخصوصه للقطع باستواء  
المكلفين في الواجب عليهم



(٢) قوله تعين المفسدة كذا

بجمله وصوابه تنتفي كافي بعض  
القبح وكذا تعين الآتي بعد  
قائلوالاقوال غير الاول للمعتزلة  
وهي متفقة على فني الجواب  
واحد لا بعينه كنعيم تحريم  
واحد لا بعينه كاسيا في لما قالوا  
من أن تحريم الشيء أو إيجابه  
لما في فعله أو تركه من المفسدة  
التي يدركها العقل وانما يدركها  
في المعين وتعرف المسئلة على  
جميع الاقوال بالواجب الغير  
لتصير المكلف في الخروج عن  
عهدة لواجب بأى من الاشياء  
يقع وان لم يكن من حيث  
خصوصه واجبا عندنا (فان

فعل) المكلف على قولنا

(الكل) ونها على ثوابا عقابا

وآدى كذلك (فقبيل الواجب)

أى المناب عليه ثواب الواجب

الذي هو كثواب سبعين مندوبا

أخذنا من حديث رواه ابن

خزيمة والبيهقي في شعب الايمان

(أصلا) ثوابا لأنه لو اقتصر

عليه لائب عليه ثواب الواجب

فضم غيره اليه معاً ومرباً

لا ينقصه من ذلك (وان تركها)

بأن يأتى بواجبها (فقبل

يعاقب على اذاعها) عقابان

عوقب لانه لو فعله فقط لم يعاقب

فان تساوت ثواب الواجب

والعقاب

المكلف وقوله لكونه أى تنازل المكلف وقوله لانخصومه أى كونه مختاراً له (قوله)  
والاقوال غير الاول للمعتزلة فيه تساهل فان الاستدلال بقابل والثالث يسمى قول التزام  
لان كلامنا من الاشاعة والمعتزلة يفسبه لادخرا فائق القربان على بطلانه قاله شيخ  
الاسلام (قوله لما قالوا الخ) علة لثني ايجاب واحد لا بعينه وتحريم واحد لا بعينه وقوله  
من أن تحريم الشيء وإيجابه بيان لما قالوا وهو نشر على غير ترتيب الف من قوله على نفي  
ايجاب واحد الخ وقوله لما في فعله الخ نشر على ترتيب الف من قوله من أن تحريم الشيء  
أو ايجابه الخ (قوله وانما يدركها في المعين) فيه نظر بين لانه قد تكون المفسدة في فعل  
الجميع من أشياء معينة دون كل واحد منها فلا يتبع تحريم واحد منها لابعينه اذ يتربط  
أى واحد منها (٢) تعين المفسدة حيث قد تكون المفسدة في ترك الجميع دون ترك  
كل واحد منها فلا يتبع ايجاب واحد منها لابعينه اذ فعل أى واحد منها تعين المفسدة  
فالمفسدة في الفعل أو التركة لا تتوقف على التعين بالمعنى الذي ادعوه (قوله وتعرف  
المسئلة على جميع الاقوال بالواجب الغير) استنادا لغيره في حيز الواجب مجازى لان  
التصديق متعلق بانفراد ذلك الواجب لا بالواجب بالغير وصف لافراد الواجب لانه لما معنى  
الغير في افراده فليس معنى قولهم الواجب الغير انه غير في نفس ذلك الواجب كما يتبادر الى  
القه من هذه العبارة اذ الواجب وهو القدر المشترك لالتصديق فيه وانما التصديق افراده  
فالتقدير المشترك موصوف بالوجوب دون التصديق وافراده بالعكس (قوله ونها على ثوابا  
الخ) أى كالا طعام في مسئلة الكفارة عنه نامة عاشر المالكية والاعتنا عند الشافعية  
(قوله أى المناب عليه الخ) انما قصر الواجب في كلام المصنف به ذام كونه متخالف  
الظاهر لانه المراد هنا وما يتبادر منه غير مراد اذ الواجب على قولنا هو واحد لا بعينه  
فكان المناسب حينئذ يعنى دون أى (قوله أخذنا من حديث رواه ابن خزيمة الخ) لا يضر  
ضعف هذا الحديث في حرم الشارح بهذا الحكم لان ذلك من قبيل الترخيص في الفضائل  
والحث على الاحكام الواجبات ولا نسلم تفهيد صحة الاستدلال على مثل ذلك بصحة  
الحديث بل يسوغ الاستدلال عليه بالضعف قاله سم وأشار بذلك لما قاله شيخ الاسلام  
من أن هذا الحديث يستأنس به كما عرفت ذلك انورى ولا يستدل به لانه ضعف (قوله لانه  
لو قصر عليه لائب عليه ثواب الواجب) أى ثواب الاكل والاشغال جاز فبما لو اقتصر  
على غير الاعلى فانه يثاب عليه ثواب الواجب أيضا وحاصلها أن أى فرد اقتصر عليه أئيب  
عليه ثواب الواجب الآن ثواب الواجب في الاعلى أكل منه في غيره (قوله لا ينقصه)  
بفتح الياء وضم القاف متعدد كتونه تعالى ثم لم ينصوكم شيئا وفيه لغة أخرى ضعيفة  
وهي ضم الياء وكسر القاف مشددة وأحاضم الياء وكسر القاف مخففة فليس بلفظ أصلا  
(قوله ان عوقب) قيد بذلك لان العاصي تحت المشيئة قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن  
يشاء (قوله لانه لو فعله فقط لم يعاقب) أى فانضمام غيره اليه لا يدره عقوبة (قوله فان

على فاعلمت فعلت معاً وم تاء وقد في المرتب الواجب فواباً أولها تفاوتت أو تساوت لتأدى الواجب به قبل غرضه ثانياً  
 ثواب التدبوع على كل من غير ما ذكر ثواب الواجب وهذا كله مبنى على أن محل ثواب الواجب والعقاب أحدهما  
 من حيث خصوصه الذي يقع نظر التأدي الواجب به والتحقق ١٢٩ المأخوذ مما تقدم أنه أحدهما من حيث

أنه أحدهما لا من حيث ذلك  
 انصوص والا كان من تلك  
 الحقيقة واجبا حتى ان الواجب  
 ثواباً في المرتب أولها من حيث أنه  
 أحدهما لا من حيث خصوصه  
 وهكذا يقال في كل من الزائد  
 على ما تأدى به الواجب منها أنه  
 يناب عليه ثواب التدبوع من  
 حيث أنه أحدهما لا من حيث  
 خصوصه (ويجوز قصر واحد  
 لابعينه) من أشياء معينة وهو  
 القدر المشترك بينها في ضمن أي  
 معين منها فعلى المكلف تركه في  
 أي معين منها وله فعله في غيره اذ  
 لا مانع من ذلك (خلافاً للمعتزلة)  
 في منعهم ذلك كمنعهم إيجاب  
 واحد لابعينه لما تقدم عنهم  
 فيما (وهي كالخير) أي والمسئلة  
 كسئلة الواجب الخيرة فيما تقدم  
 فيما يقال على قياسه النهي عن  
 واحد منهم من أشياء معينة  
 نحو التناول السمك أو اللبن  
 أو البيض يرم واحد منها  
 لابعينه بالعضي السابق وقيل  
 يجرم جميعها فعقاب بقعها عقاب  
 فعل محرمان وثواب تركها  
 امتثالاً لثواب ترك محرمان  
 ويسقط تركها الواجب بتركها

تساوت هذا مفهوماً قوله وفيما ألقى ثواب الخ (قوله على واحد منها) متعلق بقوله فثواب  
 الواجب بقوله والعقاب وقوله على واحد أي فعلاً بالنظر لقوله فثواب الواجب وتر كا  
 بالنظر لقوله والعقاب (قوله وقيل في المرتب الخ) هذا مقابلاً لاعتبار التفاوت  
 والتساوي كما يقول الشارح فتفاوتت أو تساوت (قوله أولها) أي من حيث أنه أولها  
 (قوله من غير ما ذكر ثواب الواجب) الذي ذكر ثواب الواجب هو أعلاهما في التفاوت  
 وأحدهما في التساوي على القول الأول وأولها مطلقاً على القول الثاني فعوله الثواب  
 الواجب صفة تولد كركا فترنا (قوله من حيث خصوصه) أي خصوص كونه أعلى  
 أو أدنى أو أول وليس المراد بالخصوص الذات كما هو ظاهر (قوله الذي يقع) حقيقة لاحد  
 (قوله نظر الخ) على أنه لا يكون محل ثواب الواجب والعقاب أحدهما من حيث خصوصه  
 (قوله والا كان من تلك الحقيقة واجبا) أي واللازم باطل فكذلك المزموم وقد يقال لا يلزم  
 من تعيينه بعد الإتيان تعيينه في أصل التكليف والحذور هو الثاني فانه العراق فانه شيخ  
 الاسلام وفي السكال منه بآتم ايضاً حاشيته حيث قال يقال عليه لانتم أن حصول ثوابه  
 انما يصح به بعد ايقاعه يستلزم كون ثقل الإيجاب السابق به من حيث خصوصه اذ لا  
 مانع أن يقال أقول أحدهما الأمر أو أيا ما فعلت منها سقط عنك الطلب وإن فعلت منها  
 كذا فذلك كذا وإن فعلت كذا فذلك كذا (وهو حاصله ان المتظرف به للنصوص هو تفاوت  
 الثواب لا الإيجاب فانه منظر ربه للقدر المشترك وهذا ظاهر وإن فاز عنه سم (قوله  
 وكذا يقال الخ) راجع أقوله ويناب على كل من غير ما ذكر ثواب الواجب (قوله فعلى  
 المكلف تركه) أي ترك القدر المشترك (قوله وله فعله في غيره اذ لا مانع من ذلك) أشار به الى  
 دفع ما يقال من أن الكف عن أحد المعينات الذي هو قد مشترك بينهما يقتضي الكف  
 عنها كلها فيقتضي اطعام الخمر كاقبل به وحاصل الدفع المذكور أن يقال القدر المشترك  
 بينهما انما هو جدي في ضمن أي معين منها كاختياره فالإتيان به في ضمن واحد منها لا ينافي  
 الكف عنه في ضمن آخر كما أشار به الشارح عما ذكره بقوله فعلى المكلف ترك الخ (قوله  
 وهي كالخير) أي اختلاف فيما كان اختلاف في مسئلة الواجب الخير (قوله فيقال الخ)  
 تفصيل لاجل قوله فيما تقدم (قوله النهي عن واحد الخ) قابل للأمر بالنهي لا بالتعريض  
 كما فعل المصنف لانه أنسب كالألحني (قوله بالمعنى السابق) أي وهو القدر المشترك بينهما  
 في ضمن أي معين منها (قوله امتثالاً) قيد الترك بالامتثال لان الثواب نفسه يتوقف على  
 قصد الامتثال به وإن كان الخروج من هذه النهي حاصل بغير الترك (قوله وعلى

١٧ بنا ل واحد منها وقبل الحرص في ذلك واحد منها معين عند الله تعالى  
 ويسقط ترك الواجب بتركه أو ترك غيره منها وقبل الحرص في ذلك ما يختاره المكلف الترك منها بأن يتركه دون غيره وإن اختلف  
 باختلاف إختياره بالكيفين وعلى

أخف عقابا أو بأفعل فواب  
الواجب والعقاب في التساوية  
على ترك وفعل واحد منها وفي  
المتفاوتة على ترك أشدها وفعل  
أخفها سواء فعلت معاً أو غيرتاً  
وقس على العقاب في المرتب على  
فعل آخرها تفاوتت أو تساوت  
لا ارتكاب الحرام به ويناب فواب  
المنسوب على ترك كل من غير  
ما ذكره تركه لثواب الواجب  
ولتحقق أن ثواب الواجب  
والعقاب على ترك وفعل أحدها  
من حيث أنه أحدها حتى أن  
العقاب في المرتب على آخرها  
من حيث أنه أحدها ويناب  
ثواب المنسوب على ترك كل من  
غير ما يتبادى بترك الواجب منها  
من حيث أنه أحدها (وقس على)  
زيادة على ما في الخبر من طرف  
المسئلة (لم تركه) أي بغير  
ما ذكره (اللفظ) حيث لم تركه بغيره  
من النبي من واحد منهم  
من أشياء معينة كما وردت بالامر  
بواحد منهم من أشياء معينة  
وقوله تعالى ولا تطعمهم أمراً أو  
كفوراً عن طاعتهم أجمعاً  
قلنا الإجماع لمستنده صرفه عن  
ظاهرة (مسئلة فرض الكفاية)  
المتقسم اليه والفرع العين  
مطلق الفرض المتقدم حده  
(مهم يقصد حصوله من غير  
ظهور الذات إلى فاعله) أي يقصد

الاول) أي أن التحريم لو اختلف لابينه (قوله) وهي متساوية أو بعضها الخ) (الواو) حالية  
والجمله حال من ضمة تركت وضمة فعلت على التنازع وفيه أن الحال لا يتنازع فيه أمّا الأولى  
أن الجمله حال من ضمة فعلت وحذف مثله من قوله تركت فهو من باب الحذف من الاول  
للدلالة الثاني عليه (قوله) على ترك وفعل (نشر مرتب فالترك راجع لثواب والفعل  
للعقاب وقوله سواء فعلت الخ تعميم في الشئين معاً أمّا قال فعلت ولم يقل تركت لأن  
الترك لا ترتب فيه (قوله) من حيث أنه أحدها) أي لأن من حيث خصوص كونه آخرها  
(قوله) حيث لم تركه بغيره) نية ذلك على أنه لا يثبت للغة أن يحرم ولا غيره من الاحكام  
الشريعة تقيماً أو اثباتاً لأن ذلك من وظائف الشرع لكمنا كانت واردة بطريق  
الاحكام من الالفاظ الدالة عليها الجري الشرعية المظهر على الأسلوب العربي نسب عدم  
ورود تحريم ما ذكره كراهي للغة فالمراد بانطبق الصيغة التي يفهم منها النبي عن واحد منهم  
من أشياء معينة (قوله) وقوله تعالى الخ) جواب من طرف المعتزلة على سؤاله بقدر تقديره  
ظاهراً وجواب هذا الجواب قول الشارح قلنا وحاصله أن هذه الصيغة يفهم منها النبي  
المذكور في طريق ذلك ولا ينافي ذلك صرفها عن ظاهرها بالاجماع (قوله) لمستنده  
عليه مقدمة على معاليلها وهو قوله صرفه يعني أن الإجماع انما صار في اللفظ المذكور عن  
ظاهرها بسبب مستنده لأنه لا يثبت من مسند من كتاب أو سنة (قوله) مهم الخ) قال  
الملاحمة هذا الحد يتناول مطلق الفرض فلا يرد وقد يجاب بأن النظر إلى الفاعل في  
فرض الكفاية وقع التقييد بتركه في مطلق الفرض وقع ترك التقييد به ولذا صدق على  
قسميه اهـ قال سم ويجاب أيضاً بأن الفرض يميز فرض الكفاية عن فرض العين لأن  
مطلق الفرض على قياس ما أجاب به الشارح عن إيراد مسئلة الكفاية وبأننا لا نسلم تناول هذا  
الحده مطلق الفرض اذ لا يصدق على مطلق الفرض هذا السلب الكلي أعني مضمون  
قوله من غير نظر بالذات إلى فاعله لثبوت الإيجاب الجزئي وهو النظر بالذات إلى فاعله في  
الجملة في بعض أفرادها (قوله) المتقدم حده) يصح رفعه نعماً لمطلق وجوه نعماً الفرض والاول  
هو الذي يدل عليه كلام الشارح الآخر في قول المصنف وسنة الكفاية كقوله حيث  
قال المتقدم انما والى سنة العين مطلق السنة المتقدم حده (قوله) يقصد أي يطلب من  
الاطلاق اسم السبب على المسبب بقرينة قول الشارح ولم يقيد بالقصد بالجزم اذ  
الموصوف بالجزم هو الطلب ولو كان القصد هو ادائته معناه الحقيقي الذي هو الإرادة لم  
يختلف الواجب عن الوجود اذ الكلام في قصد الشارع وعبر بالحصول دون التخصيص  
لأن الحصول هو المقصود بالذات والتخصيص مقصود تبعاً لاجل الحصول لأنه سببه  
وان كان الذي يترتب عليه الطلب هو التخصيص لكون الطلب تعميماً يتعلق بفعل المكلف  
ويمكن أن يجعل الحد مستعملاً في التخصيص مجاز العلاقة التعلق فاندفع ما أورده  
العسامة هنا (قوله) بالذات الخ) أي من غير اعتبار بالاصالة والولاية إلى الفاعل وانما

المنظور إليه أولاً بالذات هو الفعل والفاعل انما يستلزمه تعالى ضرورة توقف الفعل  
 على فاعل كما تأمل الشارح (قوله في الجمل) هو معنى قول المصنف من غير نظر بالذات الى  
 فاعله وقوله فلا يستلزم الى فاعله الا بالتبع مفرغ على قوله في الجمل الذي معناه عدم النظر  
 بالذات الى الفاعل ولا يربط بفتح كونه النظر الى الفاعل انما هو بالتبع على عدم  
 النظر بالذات ولا فيه غاية المفرغ المفرغ عليه وليس في قول الشارح في الجمل الخ  
 ما يدل على أن قوله في التعريف من غير نظر الخ زائد على الحد خارج عنه وليس قدما  
 منه للاستغناء عنه بانه نادى القصد الى الحصول المشهور عرفا بقصر القصد على  
 الحصول بل المقهور من تعبير الشارح أنه قد من جملة أجزاء التعريف وقوله الا في  
 وخرج فرض العين الخ صريح في ذلك انما اعتاد ما قلناه على سقوط كلام العلامة هنا  
 وأنه خرج عن الظاهر لغير ادعاء اليه (قوله كالخرف) جمع حرفة وهي كالبعضم  
 ما يعمل باليد والصنائع جمع صنعة وهي العلم الحاصل من القرن على العمل هكذا  
 بعضهم فالخرفة عبارة الصنعة على هذا وفي شيخ الاسلام معناها لغة العمل  
 واصطلاحاً العلم المذكور وحسب قال ما نصه قوله كالخرف والصنائع العطف فيه  
 تفسيرى فقد قال الجوهري الخرفة الصناعة وحرفة الصانع وعمله اه وفسر  
 العلامة نفس الصناعة بأنهم امكنة تسمية بقصدوم على استعمال موضوعات  
 ما وغيره بأنهم العلم الحاصل من القرن على العمل وهكذا من التفسيرين اصطلاح  
 فظاهرا ان الخرفة كالصناعة فيما فالعطف بماله اه كلام شيخ الاسلام وهو بقيد  
 زاد في صالحة واصطلاحاً به يعلم أن البعض المتقدم ذكره فسر الخرفة بمعناها  
 اللغوية والصنعة بمعناها الاصطلاحية والمحول عليه ما ذكره القاضي رحمه الله (قوله  
 وخرج فرض العين) عطف على تناول (قوله حدث قصد الخ) هي حنيفة تعليل (قوله  
 أي واحد) إشارة الى أن المراد بالعين الذات (قوله استقرنا) على ما عني وهو قوله  
 يقيد وقوله لان الفرض على التثنية وهو ترك التقيد (قوله لان الفرض الخ) قال  
 العلامة هذا العذر يخرج قوله فهم الخ عن كونه حداً أي معرفاً فهو ما يميز الماهية  
 عن جميع ما عداها باقرب شئ تعرفه بالخامع المانع وبالطرد المنعكس اه وجوابه  
 أن صكون التعريف بغير نفسه تميز المانع عن جميع ما عداه انما هو على طريقة  
 المتأخرين اما المتقدمون فلا يعتبرون ذلك فيه ولذا جوزوا التعريف بالاعم وتعرف  
 المصنف المذكور على طريقة المتقدمين بل في كلام السيد التصريح بان الصواب  
 ما عليه المتقدمين راجع ميم (قوله الكافي) نعم اقسام (قوله عن عهدته)  
 اضيف والتكليف والاضافة يلية أي عهدته هي التكليف وقوله جميع نائب فاعل  
 يسان وقوله عن الاتم متعلق بيسان (قوله وان لم يتعرضوا له) أي صريحاً وان أخذ  
 من عباراتهم ضمناً (قوله بقصد) أي طلبه (قوله في الغلب) احترازاً عن مثل  
 النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ولما عارضته هذا) الإشارة الى شدة اعتنا الشارع وقوله

في الجمل فلا يستلزم فاعله الا  
 بالتبع للفعل ضرورة انه لا يحصل  
 بدون فاعل فتناول ما هو يفي  
 كصلاً للجائز واللام بالمعروف  
 ويؤيد كالخرف والصنائع  
 وخرج فرض العين فانه منظور  
 بالذات الى فاعله حيث قصد  
 حه وله من كل عين أي واحد  
 من المكاتب ومن عين مخصوصة  
 كالنبي صلى الله عليه وسلم  
 فيما فرض عليه دون أمته ولم  
 يقيد قصد الحصول بالقرن استقرا  
 عن السنة لان الفرض يميز  
 فرض الكفاية عن فرض العين  
 وذلك حاصل بما ذكر (وزعمه)  
 أي فرض الكفاية (الاستدلال)  
 أو اسحق الاسفرايين (وامام  
 الحرمين وأوه) الشيخ أبو محمد  
 الجويني (أفضل من) فرض  
 (العين) لانه يسان بقيام البعض  
 به الكافي في المنسوخ عن  
 عهدته جميع المكاتب عن الاتم  
 المرتب على تركهم له وفرض  
 العين انما يسان بالقيام عن  
 الاتم القائم به فقط والتميز الى  
 الأذهان وان لم يتعرضوا له فيما  
 علمت أن فرض العين أفضل  
 لشدة اعتناء الشارع به بقصد  
 حصوله من كل مكاتب في الغلب  
 ولعلاوة هذا

دليل الاول اى وهو قوله لانه يسان الخ (قوله وان اشار) مبالغة على اشارة الاول  
(قوله المصدق) بالجرف لغيره (قوله واجب) اى من طرف الاول وفيه ان مضنون  
هذا الجواب هو الذى يقمده التعريف المتقدم وهو مهم يقصد حصوله الخ وفيه كما قال  
الكامل ان يقال عليه من طرف الجهور وهذا حق بالاستعداد اى ان طائفة بترك  
اخرى فعلا كانت به اه وقد يجاب بان هذا انما يأتى لو انبطا التركيب تلك الطائفة  
بغيره او حدها وليس الامر كذلك بل كانتا طائفتين مستويتان في احتمال الامر لهما  
وتعاقبهما فليس في التأميم المذكور تأنيب طائفة بترك اخرى فعلا كانت به بل اذا  
قلنا بالاختيار الا فمن ان البعض منهم آل الامر الى ان المكلف طائفة لا يعلم ان يكون  
المكلف به القدرة المشتركة بين الطوائف الصادق بشكل طائفة على المبدل فجميع  
الطوائف مستوون في تعلق الخطاب بهم بواسطة تعاقبه بالقدرة المشتركة فلا اشكال  
في اسم الجميع م (قوله وبدل لما اخترناه الخ) فيه ان يقال ان القائل بانه على البعض  
بشكله حتى بالواحد لصدق البعض بولا يشترط ان يكون القائم به جماعة كما تنفيه  
الاشارة الشريفة اذ الامة الجماعة فالدليل اخص من الدعوى ويجب بان ليس المقصود  
تمام الاستدلال على المدعى المذكور بل القصد ان الاشارة تعاقب واختصاص بهذا  
تمام الاستدلال على المدعى من جهة ما صدقات المدعى المذكور وفيه حينئذ  
المدعى من حيث ان مادته علمه من جهة ما صدقات المدعى المذكور وفيه حينئذ  
مقصود علمه لا تصاوعا الى الاستدلال بها على المدعى الاخر اى كون فرض  
الكفاية على السكوت لادلائها في خلافه وهذا هو السرف في تعبير الشارح باللام في قوله لما  
اخترناه دون على التقي للاحاطة والاستعلاء على الشيء حقيقة او حكما المستفاد  
منه حينئذ مطابقة الاشارة للمدعى مع انه ليس كذلك كما علمت واما اللام فاعلمت على  
الاختصاص باللام من منتهى مقدم دون الاحاطة هذا حاصل ما قاله العلامة هذا وقد  
استدل بالاشارة المذكورة لقول الجهور لانه مخاطب الجميع بالامر على وجه الاكتفاء  
بفعل البعض كما ذكره الشافعي في تفسيره وهو يقدم فيما تقدم على ان الاشارة  
المذكورة معارضة بالاشارة فانها لا يؤمنون باقها ولا باليوم الاخر ولذا اجاب الكامل  
عن الاستدلال بالاشارة المذكورة بما نصه قد يجاب عنه بان الاشارة ونحوها كقوله تعالى  
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة الا يمتروا ولي السقوط بفعل الطائفة جمعيا منه وبين  
قوله تعالى فانها الذين لا يؤمنون باقها ولا باليوم الاخر ونحوه اه وهو تابع لابن  
الحاجب حيث قال قالوا فلولا نفر فانا يجب تأويله على السقوط لجمعين الادلة اه وتاخر  
سم بان تأويل ادلة المصنف الظاهرة في معطوفه الجميع بينها وبين ظاهر قوله تعالى فانها  
الذين لا يؤمنون الاية ونحوه ليس اولى من العكس قلت الاصل في الخطاب بالاحكام  
الشريعة ان يكون عاما لا يختص به مكلف دون مكلف اعم موجب القصد من والاشارة  
الذاتية على كون فرض الكفاية على الكل جارية على الاصل بخلاف الاشارة الذاتية على  
كونها على البعض فهي على خلاف الاصل فلذا وجب تأويلها اليوانى الاصل فان

دليل الاول اشارة المصنف الى  
التعريف بقوله زعمه وان اشار كما  
قال التقي به بعض زعماء طائفة  
الاشارة المذكورين القصد ان  
للإمام سلطة عظيمة فانه المشهور  
عنه فقط كما اقتصر على عزوه  
اليه التوروى والاكثر (وهو)  
اى فرض الكفاية (على البعض  
وقال الامام) الرازي لادكتفاء  
بجميعهم البعض (لا) على  
(الكل) خلافا للشيخ الامام) والد  
المصنف (والجمهور) في قواهم  
انه على الكل لانهم يتركوا ويسقط  
بفعل البعض واجب بان  
إعهم بالترك لتقويهم ما قصد  
حصوله من جهة م في الجملة  
لا لوجوب علمهم قال المصنف  
ويدل لما اخترناه قوله تعالى  
ولكن منكم امة يدعون  
الى الخير ويأمرون بالمعروف  
وينهون عن المنكر وذكر  
والد مع الجهور ومقدماء عليهم  
قال تقويهم فانهم اهل لذلك  
(والختم) على الاول

ما خالف الأصل وأمكن رجوعه إليه بالتأويل وجب تأويله لذلك وأما الآيات الدالة على الوجوب على الكل فهي على الأصل فلا يصح تأويلها لتوافق ما هو على خلاف الأصل كما لا يخفى على كل عاقل فسقط ما قاله سم سقوطاً وانصافاً بالجملة قالوا بل بأنه واجب على الكل هو المعنى لا ما قاله المصنف (قوله البعض بهم) مبتدأ وخبره وبالجملة خبر عن قوله المختار ولم يفتح إلى الواجب لأنه من المبتدأ في المعنى (قوله ثم مداره) أي مناه على القولين أي على الظن من حيث التعلق أو السقوط ~~كما~~ أشار الشارح إلى ذلك بالتقرير وقوله في الأول ومن لا فلا يشمل من ظن أن غيره فعله ومن لم يظن شيئاً أصلاً إذ الأصل براءة التامة وقوله في الثاني ومن لا فلا صادق بمن ظن أن غيره لم يفعله ومن لم يظن شيئاً أصلاً لا يخفى مناسبة السقوط لقول الكل والوجوب لقول البعض وقوله وجب عليه استشكله بعضهم بالاجتهاد فإنه من فروض الكفاية ولا يتم في تركه إلا بالزم تأنيب أهل الدنيا حال غلب الغلبة التي لا يمكن أن لا يكون فروضاً وقد يقال الوجه حيث استفت القدر حتى قدرة التوصل إليه انتزاعاً أنه ليس بفرض (قوله أي يصير بذلك الخ) هو بيان المعنى القوي وقد عبر فيه بأي ولم يكن هذا امراداً لما يلزم عليهم من قاب الحقائق أو دفعه بالقصد منه بقوله يعني مثله وقد أفى يعني (قوله يجمع الفرضية) قال العلامة قد يعترض كونه جامعاً بأنه لو صح لزم اشتراكهما في وجوب الشروع والالزام منتفاه وقد يجب أولاً لجمع المسالمة في قوله لم اشتركا كما لا يستلزامهما حالان الكلام ليس في الشروع في الجملة لوجوبه قطعاً كما هو ظاهر سيل في الشروع بالنسبة إليهم بل لوجوب كان فرض عين وهو خلاف المقرض والحاصل أنه قام به مانع من وجوب الشروع بخلاف وجوب الائتمام وثباتاً بتسليم الملازمة ولكن لا نسلم انتفاء الالزام لأن الشروع المعتبر الواجب هو شروع من لا يهتبه في أداء الفرض لكنه في فرض العين هو الجميع وفي فرض الكفاية هو البعض فان شروع طائفة وقيامهم به أمر لازم بحيث لو اتقى أعواق قد شتركت الفرضان في أن الشروع واجب فيهما من يتأدى به فرض وان اختلف من يتأدى به الفرض فغير ما فظهر بهذا ثبوت الالزام وعدم انتفائه فتأمل قاله سم (قوله في صف القتال) أي في الكون في صف القتال ان فرض الكفاية هو الكون فيه لا هو أو يراد به المصدر أي الاصطفاً (قوله لأن كل مسألة الخ) يؤخذ منه أن المسئلة الواحدة تقعين بالشروع فيها لا ارتباط بعضها ببعض وهو كذلك والمسئلة تطلق على النسبة التامة وعلى القضية تمامها وصحت مسألة لانها يسئل عنها وتجب بمجانبة الكون بها بصحت عم (قوله في باب الودعة) يدل من قوله في مطلبه بدل البعض من الكل (قوله بالنظر إلى الأصول) أي لفادته قاعدة كلمة تناسخ فرض الأصول لان غرضه البحث عن الكلمات فالمناصب أن يجعل التعيين بالشروع قاعدة وان استغنى منها نحوه فلم يعلم وقوله وان كان أي ما ذكره البارز بالنظر إلى القواعد اضبط أي من جهة افادته ما يتعين وما لا يتعين

بالنظر إلى القواعد اضبط (وسبب الكفاية) المنقسم إليها إلى سنة العين مطلق التسبب المتقدم جبر (كفرها) فيما تقدم وهو

نصوه من غير نظر بالذات الى  
فعله كابتداء السلام وتثبيت  
العاطس والتسبحة لاذ كل من  
جهة جماعة في الثلاث مثلاً  
ثانيها أنها افضل من سنة العين  
عند الامتداد ومن ذكره معه  
لسقوط الطلب بقيام البعض بها  
عن الكل المطالبين بها ثالثها  
أنها مطلوبة من الكل عند  
الجهور وقيل من بعض مهم  
وهو المختار وقيل معين عند الله  
تعالى يسقط الطلب بفعله ويسفل  
غيره وقيل من بعض عام بها  
وابداً ثم اتعين بالشروع فيها  
اي تصير به سنة عين بمعنى مثلها  
في تأكد طلب الانعام على الاصح  
(مسئلة الاكثر) من الفقهاء  
ومن المتكلمين على (أن جميع  
وقت الظهر جوازاً ومضوءاً) أي  
نحو الظهر كأي الصلوات الخمس  
(وقت لادته) في أي جزء منه  
او وقع فقد اوقع في وقت ادائه  
الذي يسعه وغيره وذلك يعرف  
بالواجب الموسع وقوله جوازاً  
يراجع الى الوقت لبيان ان الكلام  
في وقت الجواز لا في الزائد عليه  
أي ما بين وقت الضرورة وان  
كان الفعل فيه اداء بشرطه  
(ولا يجب على المؤخر) أي حريد  
التأخير عن أول الوقت (العزم)  
فيه على الفعل بعد في الوقت  
(خلاف القوم) كالفاضل أبي بكر  
بالاflان من المتكلمين وغيره في قولهم وجوب العزم ليقضيه الواجب الموسع عن المنذر

على وجه المحصر وقوله الاجتهاد وصلاة الجنازة أي والجم والعمرة أيضاً (قوله من حيث  
التبرع عن سنة العين مهم الخ) ذكر الخليفة دفعا لما قيل وقال انه عرفها بما عرف به  
المصنف فرض الكفاية فيمن اختلأ أحد التعريفين (قوله من جهة جماعة) متعلق  
بقوله كابتداء السلام وما عطف عليه وقوله مثلاً متعلق بالثلاث أي فغيرها مثلها  
في اعتبار الجماعة (قوله لسقوط الطلب الخ) فيه دفع لما قيل من انه قد تنازع في كون  
سنة الكفاية افضل من سنة العين لاقتفاء الفقه وهي السبي في اسقاط الاثم من الامة  
وحاصل الدفع المذكور انه كما يسقط الاثم عنهم ثمة يسقط الطلب عنهم هنا ومع هذا  
فالوجه افضلية سنة العين على سنة الكفاية فتنظر ما مر للشارح قاله شيخ الاسلام (قوله  
ومن المتكلمين) أعاد من اشابة الى ان المراد الاكثر من كل من القريتين اذا الكلام  
مع اسقاطها لما سبق بدون الاكثر من كل القريتين لكن المجموع أكثر من المقابل  
فيصدق بكثير من الفقهاء وقيل من المتكلمين ومعه (قوله على أن جميع الخ) قد ورد  
لفظ على ليصح الحديث في قوله لا أكثر الخ فالتقدير حينئذ الاكثر تنفقون أو يبرأ أو  
نحو ذلك (قوله جوازاً) تفسير بمحول عن المضاف والاصل وقت جواز الظهر لحذف  
المضاف ثم ان في تميز الاجمال التسمية للحاصل بذكره (قوله في أي جزء منه الخ) تنزيح  
على ما دل عليه التاكيد بجمع مع استغراق أجزائه المتركز وهو مجموع وقت الظهر  
كما يفيد وقوله الذي يسعه وغيره الواقع فصلا للوقت المذكور فكانه يقول بجمع مجموع  
وقت الظهر وقت لادته أي كل جزء من أجزائه المجموع وقت للاداء وبما قرناه  
يسقط اعتراض العلامة هنا على الشارح فراجعوا والتعبير بالجواز المراد به ما ذكره  
الشارح فيهم منه أن وقت الاداء يخرج اذا لم يبق من الوقت ما يسع الصلاة فنزوح  
وقت الجواز حينئذ هو طريق الاصوليين فان كلامهم انما هو فيما يكون الفعل فيه اداء  
انماها بينهم وبين الفقهاء وهذا يدفع ما يقال من ان هذا يرد على المصنف حيث ذكر  
مسئله البعض فيما تقدم فان ذلك يثبت ان وقت الاداء يعتمد الى أن يبق من الوقت ما يسع  
الصلاة بتمامها بل ركعتيها على ما مر ايضاحه لا ما ذكره فيما تقدم ليس من محل الاتفاق  
بل هو زيادة جرى فيها على طريق الفقهاء كما أشارة الشارح ثمة وأشارهنا لما قلناه بقوله  
ليبيان الكلام في وقت الجواز الخ (قوله ولذلك يعرف الخ) صغير يعرف يرجع للمؤدى  
المذكور عليه بذكر الاداء وقوله الموسع أي الموسع وقته فاستدالم الموسع الى ضمير الواجب  
مجاز (قوله وان كان الفعل فيه اداء) أي عند الفقهاء لا عند الاصوليين كما قد عدا  
وقوله بشرطه أي وهو كون المفعول منه في الوقت وكعة لا أقل كما تقدم في تعريف الاداء  
(قوله أي مراد التأخير) فيه بذلك على أن المؤخر مجاز في مراده (قوله العزم نفسه) أي  
في أول الوقت وقوله بعد أي بعد أول الوقت أي لا يجب على مراد التأخير عن أول  
الوقت العزم في أول الوقت على أن يفعل العبادة بعد أول الوقت في اثنته أو آخره  
(قوله في قوله هو وجوب العزم) أي قالوا يجب عند هذا القائل الفعل أول الوقت

في جواز الترك واجب يحصل  
 التميز فيه وهو أن تأخير الواجب  
 عن الوقت يؤثم (وقيل) وقت  
 أدائه (الأول) من الوقت لو جوب  
 الفعل بدخول الوقت (فإن آخر)  
 عنه (فقتضاه) وإن فعل في الوقت  
 حتى ياتم بالتأخير عن أوله كما  
 نقله الإمام الشافعي رحمه الله  
 من بعضهم وإن نقل القاضي أبو  
 بكر الباقلاني الإجماع على نفي  
 الأثم ونقله قال بعضهم أنه قضاء  
 بسد السد (أو قيل) وقت  
 أدائه (الآخر) من الوقت لقتضاه  
 وجوب الفعل قبله (فإن قدم)  
 عليه بأن فعل قبله في الوقت  
 (تجهيل) أي فتقديمه تجهيل  
 للواجب سقطت كجهيل الزكاة  
 قبل وجوبها (و) قالت (الحنفية)  
 وقت أدائه (ما) أي الجزء الذي  
 اتصل به الأداء من الوقت (أي)  
 لأداء الفعل بأن وقع فيه (والأ)  
 أي وإن لم يتم الأداء يجوز من  
 الوقت بأن لم يقع الفعل في الوقت  
 (فإن آخر) أي فوق أدائه الجزء  
 الآخر من الوقت لتعني الفعل  
 فيه حيث لم يقع فإقبله (و) قال  
 (الكرخي أن قدم) الفعل على  
 آخر الوقت بأن وقع قبله في  
 الوقت (وقع) ما تقدم (واجبا)  
 بشرط بقاءه أي بقاء المقدم  
 له (مكلفا)

أو العزم فيه على الفعل إتمامه وأخره واعلم أن هذا القول هو الرابع عند الأصوليين  
 وعند الفقهاء من المالكية والشافعية (قوله في جواز الترك) صفة للمندوب متعلق  
 بعد وفاء أي المشاركة في جواز الترك أي مطلقه أنه هو في الواجب مضافا دون المندوب  
 (قوله وأجب يحصل التميز الخ) قال الصك مال الجب بثلث هو المستثنى في شرح  
 المختصر وهو محل مناقشة أذا لم ادق جوابه التأخير عن جله الوقت المقدّر وكلامهم  
 انما هو في التأخير عن زمن تعلق الوجوب وهو أول الوقت وهو ادعاهم الدليل التميز  
 الحاصل بغير المكلف وهو أن عجز المكلف تأخير الجائز عن غيره بأن يقصد تأخير  
 الفعل في الوقت (قوله الأول) أي الجزء الأول من الوقت أي أن وقت الاداء هو القدر  
 الذي يسع فصل العبادة من أول الوقت دون ما زاد على ذلك فافعل في ذلك الزائد قضاء  
 عند هذا القائل (قوله وإن فعل في الوقت) أي عند غير هذا القائل والافتمد هذا  
 القائل لا يسمي ما زاد على ما يسع العبادة من أول الوقت وقتا أصلا إذ هو مخصوص عنده  
 بالجزء الأول لا غير (قوله حتى الخ) حتى هنا بمعنى القاء التقريرة فالفعل بعدها  
 صرف (قوله ولنقله) أي القاضي المذكور قال بعضهم أنه الخ ضمير أنه يعود للمفعول  
 بعد أول الوقت (قوله وقيل الآخر) أي الجزء الآخر من الوقت وقوله لا تسفاه وجوب  
 الفعل قبله أي الوجوب المصحب (قوله وقالت الحنفية) أي بعضهم ولا فالجواب ورويتهم  
 قائل بما قلناه من إثبات الواجب الموسع قاله شيخ الإسلام (قوله ما اتصل به الأداء الخ)  
 أي ما اتصل به فعل العبادة أي وقع فعله على ما سألني بيانه (قوله من الوقت) أي على قول  
 غيرهم إذ الوقت عندهم شيء واحد لا يتبعه وهو ما فعلت فيه العبادة (قوله بأن وقع  
 نفسه) لما كان التقدير الأول موها كونه قبله أو بعده وليس بمراد دفع ذلك يجعل  
 الملافة بمعنى الوقوع فيه وانما تفسر الاتصال بالملافة تبيين للملافة بما ذكر ولم يفسر  
 الاتصال من أول الأمر بقوله بأن وقع فيه ويحذف قوله أي لا فاعلم أنه الاختصار لأن  
 الملافة أقرب للدلول الاتصال لغة (قوله وقع واجبا الخ) قوله واجبا حال ضمير وقوع  
 ثم لا يتخلو ما أن تكون مقارئة لعاملها ومقدرة فإن كانت الأولى لزم أن شرط الوجوب  
 وهو البقاء متأخر عنه والشرط انما يتقدم أو يتأخر مشروطه وإن كانت مقدرة لزم  
 أن صفة الفعل وهي وجوبه توجد بعد انعدامه وقد يجب اختيار الشق الثاني ومعنى  
 وقع واجبا ليس وقوعه واجبا فالبقاء شرط لتبين الوقوع واجبا وهو مقارن لأن  
 زمانها آخر الوقت (قوله بشرط بقاءه مكلفا) أي بصفة التكليف فليس المراد به هنا  
 المزم ما فيه كافة كالأصلي وقضية قوله بشرط بقاء مكلفا وقول الشارح فشرط  
 الوجوب عنده الخ أن صفة التكليف لو زالت بعد الفعل وعادت في آخر الوقت لم يكن  
 واجبا وقد قال الأنصاري في شرح أمتناج ما نهى والثالث وهو رأي الصكرخي من  
 الحنفية أن لا في الصلاة في أول الوقت أن أدرك الوقت وهو على صفة التكليف كان  
 مانعه واجبا وإن لم يكن على صفة المكلفين بأن كان مجنونا أو سافها أو غير ذلك كان



ما فعله نقلا كذا في المحصول والمتنب وغيرهما ومقتضى ذلك أن صفة التكليف لو  
 زالت بعد الفعل وعادت في آخر الوقت يكون أيضا فرضا وكلام المصنف يأباه لانه شرطا  
 بقاءه على صفة الوجوب الى آخر الوقت وسبقه الامدى وصاحب الحاصل وابن  
 الحاجب الى هذه العبارة اه قاله سم قلت ويمكن تأويل عبارة المصنف والشارح هنا  
 بما وافق ما في المحصول بأن يراد ببقائه بصفة التكليف الى آخر الوقت وجوده بصفة  
 التكليف آخر الوقت سواء استمرت موجودا من أول الوقت الى الآخر زالت بعد الفعل  
 ثم عادت آخر الوقت فتأمل (قوله الى آخر الوقت) أي والغاية دأله هنا عند هذا  
 القائل كما هو ظاهر وان كان الاصح أن الغاية بعد الى خارجة فهي هنا مؤدية معنى حتى  
 فان ما بعد هذا دخل فيها ليلها كما تنقروا قد ضعف الزر كنس طريق الكرخي المذكورة  
 بأن كون الفعل حالة الايقاع لا يوصف بكونه فرضا ولا لالة الاخلاف القواعد  
 وأجاب سم بمنع ذلك لان المتنع عدم اتصافه في نفس الامر بأحدهما اما عدم  
 الحكم بأحدهما والتوقف في الحكم الى التسليم فلا فان الموقوفات كذلك في الشرع  
 كثيرة (قوله المتبين به الوجوب) المتبادر أن هذا اقتل لا آخره الضمير في به لا آخر  
 وهذا صحيح ولا يرد عليه أن التبيين بالقيام بالاخر لان الاخر مقيد بقرينة السياق  
 بصحصول البقاء اليه أي المتبين بالآخر الذي جعل البقاء اليه وبهذا يدفع تعيين  
 العلامة كون هذا التمتع والضمير لقوله ان يبقى (قوله فوق أدائه الخ) وقت مبتدأ  
 وقوله كما تقدم الخ خبره وما تقدمه وان وقت الاداء ما اتصل به الاداء من الوقت أي  
 ما وقع فيه المؤدى كما مر (قوله فذكره) أي ما شرطه الكرخي (قوله المعلوم عما قدمه)  
 في موضع التعليل لقوله دون الاول (قوله لا يفضل عن الواجب) أي لا يزيد عليه بل هو  
 بقدره فقط (قوله ومن آخر الخ) من تفاريع القول الاول فقط كما هو ظاهر (قوله بأن لم  
 يشتغل به أول الوقت مثلا) أي وأما به وحاصله أنه ترك الاشتغال به مع ظن الموت سواء  
 كان ترك الاشتغال به مع ذلك الظن في أول الوقت أو تأنيه وهكذا في ترك الاشتغال به  
 في الجزء الاول وهو مقدار ما يسع العبادة من أول الوقت مع ظن الموت عقب ذلك الجزء  
 كان عاصيا بذلك التأخير ومنه لو ترك الاشتغال به في الجزء الثاني مع ظن الموت عقبه  
 وكذا القول في الجزء الثالث وغيره والى هذا أشار بقوله مثلا وأشار بقوله مثلا الثاني  
 الى أن ظن غير الموت من قبلة الموانع كالتنوين والانغماس بالمحض كلوت قاله شيخ الاسلام  
 قال سم ولم تعرضوا لمحض قوله يسعه منه ومعقومه أنه لو أخر مع ظن الموت عقب  
 ما لا يسعه منه لم يأثم وليس بعد الممكن لم أفت على نص فيه (قوله انتم فوات الواجب  
 بالتأخير) قال العلامة الباسميين متعلقة بظنه في فقد ان علل العصيان الظن المتسبب  
 عن التأخير ولا يلزم منه وقوع شيء من الفوات والتأخير بل الظن وحده كاف في العلة  
 وليس كذلك انه وجوبه أن القرض وقوع التأخير بالفعل فقوله بالتأخير أي المشروع فيه

الى آخر الوقت فان لم يسبق  
 كذلك كان مات أوجن  
 وقع ما قدمه نقلا بشرط الوجوب  
 عنده أي من سبق أدركه الوقت  
 بصفة التكليف الى آخره المتبين  
 به الوجوب وان آخر الفعل به  
 ويؤمر به لانه لان الاصل بقاؤه  
 بصفة التكليف بحيث وجب  
 فوق أدائه عنده كما تقدم عن  
 المصلحة لانه منهم وان خالفهم  
 فمناشره فذكر المصنف دون  
 الاول المعلوم عما قدمه والاقوال  
 غير الاول منكرة فالواجب الموسع  
 لا تنفكها على ان وقت الاداء  
 لا يفضل عن الواجب (ومن  
 آخر) الواجب المذكور بأن لم  
 يشتغل به أول وقت مثلا (مع  
 ظن الموت) عقب ما يسعه منه  
 مثلا (عسى) لظنه فوات  
 الواجب بالتأخير (فان عاص  
 وقعه) في الوقت (فالجمهور)  
 قالوا فعله (اداء) لانه في الوقت  
 المقدرة شرعا (و) قال (القاضيان  
 أبو بكر) الباقلاني من  
 المتكلمين (والحسن) من الفقهاء  
 فعله (فأما) لانه بعد الوقت الذي  
 قضى عليه بظنه وان بان خطوه

بمعنى حتمه لتعليل العسبان بأنه ظن القوت بسبب هذا التأخير الذي شرع فيه  
وحاصلها أنه شرع في شيء يظن أنه يترقب عليه فوات الواجب والشروع فيها يظن به  
فوات الواجب شروع فيما يقوت الواجب عند انكسار معصية لان العسبان يكفي فيه  
الظن قاله سم (قوله مع ظن السلامة) بقى الكلام فيما إذا شك هل يلحق بظن الموت  
أو بظن السلامة الظاهر الثاني كما قال شيخ الإسلام لان الأصل السلامة فقوله هنا مع  
ظن السلامة أي ومع الشك فيها (قوله إلى آخر الوقت) متعلق بقوله السلامة ولا يصح  
تعلقه ماخر لاستلزامه استدراك ومات فيه قبل الفعل لما إذا مونه فيه لغرض تأخيره  
إلى آخر الوقت سم (قوله وجواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة) قال العلامة أن  
قلت هي متأخرة عن جواز التأخير فلا يصح أن يكون مشروطاً بطلها قلت هي على حذف  
مضاف أي يعلم سلامتها اهـ ونه أن هذا غير مخلص إذا علم متعذر في الحال فهو متأخر  
أيضاً عن جواز التأخير قاله سم (قوله بعد أن أمكنه الخ) المراد بالامكان هنا  
الاستطاعة المقررة في الفروع بخلاف قوله لا في يمكن فعله فيه فان المراد أن تكون  
مدة تبعه (قوله مع ظن السلامة من الموت) مثله بل أولى منه مع الشك في السلامة  
أومع ظن عدمها كما هو ظاهر سم (قوله الحضي الخ) متعلق بالسلامة وحاصل ما أشار  
له أن ما وقته العصر كالخج يحالف غيره من الواجب الموع فان غيره إذا أخره التخص عن  
فعله أول الوقت إلى آخره مع ظن السلامة من الموت إلى آخر الوقت ومات في الوقت قبل  
الفعل لم يكن عاصياً على الأصح وأما الخج فان التخص إذا أخره بعد القدوة على فعله مع  
ظن السلامة من الموت إلى مضى وقت يمكنه الفعل فيه ومات قبل الفعل يكون عاصياً  
والمراد بالوقت في قوله إلى مضى وقت المدة التي يمكنه فيها فعل الخج من عمره بخلافه في  
قوله بخلاف ما وقته العصر فان المراد به كما قال جميع عمر الشخص ومعنى كون العصر كله  
وقتا الخج كون الشخص محتاطاً به في جميع عمره من البلوغ إلى آخره فإذا عاش الشخص  
خمس سنة مثلاً بعد بلوغه وأمكنه الفعل في خمسة أعوام ولم يفعل فاه يكون عاصياً  
وهل عصبه يا خرسى الامكان وهي الخاصة في مثل الجواز التأخير إليها أو بأولها  
لاستقرار الوجوب حينئذ والعسبان غير مستند إلى سنة معينة من سنن الامكان أقوال  
أرجحها أولها (قوله لجواز التأخير) قضيتها صاحب القول الأول يقول بالجواز  
الذي ذكره واللام يمكن للتعليل بها فائدة وقوله بذلك يناق قوله بالعسبان وجوابه أن  
الجواز نظر الظاهر والعسبان نظر المانع نفس الامر وقوله شيء (قوله من آخر سنن  
الامكان) قال العلامة وصف لعام مقدر رأى من عام آخر سنن الامكان ولو كان وصفاً  
لسنة لقال أخرى اهـ قال سم ويمكن جعله وصفاً لسنة لتأويلها بعام فان الموت قد  
يقول بالذ كر فعله حكمه اهـ وقوله سنن الامكان بخفيف الماء لا يشهد به لان  
اصه سنن حذفت النون للإضافة (قوله الواجب المطلق) المراد بالمطلق ما لا يكون  
مقيداً بما يتوقف عليه وجوده وان كان مقيداً بما يتوقف عليه وجوده كقوله تعالى

(ومن آخر) الواجب المذ كوف  
بأن لم يشتمل به أول الوقت مثلاً  
(مع ظن السلامة) من الموت إلى  
آخر الوقت ومات فيه قبل الفعل  
(فالعصم) أنه (لا يصح) لان  
التأخير جائز له والقوات ليس  
بأختياره وقبل بعض وجواز  
التأخير مشروط بسلامة العاقبة  
(بخلاف ما) أي الواجب الذي  
(وقته العصر كالحج) فان من  
أخره بعد أن أمكنه فعله مع ظن  
السلامة من الموت إلى مضى  
وقت يمكنه فعله فيه ومات قبل  
الفعل بعض على الأصح واللام  
يصدق الوجوب وقيل لا يصح  
لجواز التأخير وعصبه في  
الخج من آخر سنن الامكان  
لجواز التأخير إليها وقبل من  
أولها لا استقرار الوجوب حينئذ  
وقيل غير مستند إلى سنة  
بعضها (مستله) الفعل  
(القدور) للمكلف (الذي  
لا يتم) أي يوجد (الواجب  
المطلق الإلهي واجب)

أقم الصلاة لدلوك الشمس فإن وجوب الصلاة مقيد بما يتوقف عليه ذلك الوجوب وهو  
 الدولوك وليس مقيد بما يتوقف عليه وجود الواجب وهو الوضوء والاستقبال  
 ونحوهما (قوله بوجوب الواجب) بيان فصل النزاع وهو واجب في نفسه اتفاقا وانما  
 اختلاف هل وجوبه بوجوب ذلك الواجب المتوقف عليه أو وجوبه متعلق من دليل  
 آخر غير دليل الواجب المذكور (قوله اذ لو لم يجب لم يترك الواجب المتوقف عليه) أي  
 واللازم باطل لان جواز ترك الواجب يقتضي أنه غير واجب وقد فرض واجبا وهذا  
 محال واعترض هذا الجليل العلامة بقوله الوجوب الذي وقع مقدما ان كان هو المقصد  
 بوجوب الواجب كما مر فالتالي غير لازم بل هو ان يكون واجبا لدليل آخر غير دليل  
 الواجب فلا يثبت له الجواز المستلزم لجواز ترك الواجب وان كان هو الوجوب المطلق  
 فاللازم حينئذ من الدليل وجوب الفعل المقدور بوجه ثان وهو غير محل النزاع أي لان محل  
 النزاع كونه واجبا بوجوب الواجب لانه لفظا كما أفاده قول الشارح السابق بوجوب  
 الواجب هذا حاصل اعتراض العلامة قدس سره وأجاب سم بقوله يمكن أن يجب  
 باختصاصه ان في الاول ويوجبه لزوم التالي بان المراد جواز ترك الواجب باعتباره هذا  
 الإيجاب فلا يكون هذا الإيجاب إيجابا وذلك لانه اذا كان القرض ان إيجاب الشيء ليس  
 إيجابا لما يتوقف عليه فلا جاز ان يثبت إيجاب ذلك الشيء بدون ما يتوقف عليه اذ لا يمتنع  
 الشيء بدون ما يتوقف عليه والمحال أنه يلزم من كون إيجاب الشيء ليس إيجابا لما يتوقف  
 عليه عدم كون ذلك الإيجاب لذلك الشيء إيجابا لذلك الشيء لان الشيء لا يمتنع بدون ما يتوقف  
 عليه فاذا لم يكن الإيجاب لذلك الشيء إيجابا لما يتوقف عليه لم يثبت إيجاب ما يتوقف عليه  
 بطريق آخر فلا يقدح كون الإيجاب المستعمل في ذلك الشيء إيجابا لذلك الشيء فليست أم  
 قلت هذا الجواب مع ما أطال به فيه من التعققات لا طائل يهتد فان ما ادعاه من أنه يلزم  
 من كون إيجاب الشيء ليس إيجابا لما يتوقف عليه عدم كون ذلك الإيجاب لذلك الشيء  
 إيجابا لذلك الشيء ممنوع فإن الواجب المذكور انما يتوقف على مطلق الوجوب لما يتم به  
 ويتوقف عليه لا على الوجوب الخاص وهو المستند لإيجاب الواجب المذكور ولا يلزم  
 من نفي الوجوب الخاص وهو كونه واجبا بإيجاب ذلك الواجب نفي مطلق الوجوب بل هو ان  
 كونه مستندا للدليل آخر وانما يصح ما ادعاه من كون وجوب ما يتوقف عليه الشيء  
 الواجب مستندا للدليل إيجاب ذلك الشيء وليس الامر كذلك فاقابل (قوله أشد  
 اعتباطا) أي لانه يلزم من وجوده وجود المسبب بخلاف الشرط فانه لا يلزم من وجوده  
 وجود الشرط فالشيخ الامام (قوله فلا يجب بوجوب مشروطه) أي بل يجب بوجه  
 آخر كما اشار له بقوله اذ لا وجود الخ (قوله فلا يقصده الشارع بالطلب) أي لانه لا يقصده  
 بالطلب الا ما يمكن حصول صورة الشيء بدون كونه صورة الصورة المستقصا بدونه  
 بخلاف غسل بر من الرأس فان غسل الوجه لا يحصل بدونه وكذلك ترك الواجب

بوجوب الواجب سببا كان أو  
 شرطا (وقالوا لا كثر من العلماء  
 اذ لو لم يجب لم يترك الواجب  
 المتوقف عليه ونيل لا يجب  
 بوجوب الواجب مطلقا لان  
 الدال على الواجب ما كانت  
 منه (ونالهما) أي الاقوال يجب  
 ان كان سببا كالنار للاحراق  
 أي كسائر النار فانه  
 سبب للاحراقه عادة بخلاف  
 الشرط كالوضوء للصلاة فلا  
 يجب بوجوب مشروطه والفرق  
 أن السبب لاستناد المسبب اليه  
 أشد ارتباطا به من الشرط  
 بالمشروط (وقال امام الحرمين)  
 يجب (ان كان شرطا مشريا)  
 كالوضوء للصلاة (لا عقليا) تركه  
 ضد الواجب (أو عابدا) كغسل  
 بر من الرأس لغسل الوجه فلا  
 يجب بوجوب مشروطه اذ لا  
 وجود لشرطه معضلا أو عادة  
 بدونه فلا يقصده الشارع بالطلب  
 بخلاف الشرعي

كأنه قد مدنا لا يحصل الواجب كالقيام مثلاً بدونه (قوله) فإنه لو لا اعتبار الشرع له لوجد  
 مشروطه بدونه) قال العلامة فيه نظر لأن اعتباره أن كان باشتراطه لم بقداً للدليل وجوبه  
 بوجوب الواجب الذي هو مطلوب الدليل وإن كان بإيجابه بوجوب الواجب منع الزوم  
 لأن مجرد اشتراطه كافٍ في انتفاء وجود مشروطه بدونه ٥١ وجوابه أن الشارع ليس  
 بصدد الاستدلال على أن الشرط المذكور واجب بوجوب مشروطه بل بصدد الفرق  
 بين الشرط الشرعي وغيره من حيث أن الأول يتصور حصول فعل الشيء بدونه فكان  
 مقصوداً بالطلب من الشارع بخلاف الثاني فإن الفعل لا يمكن بدونه فلا يصح وجبه  
 الطلب إليه لأنه حاصل بحصول الفعل وأما الاستدلال على أن ما يتوقف عليه الشيء  
 واجب بوجوب ذلك الشيء فقد قدمه في قوله اذ لو لم يجب الخ وحيث قد اختلفنا من تركه فهو  
 الأول وقوله لم بقداً للدليل وجوبه الخ قلنا ليس المقصد الاستدلال على أنه واجب بوجوب  
 مشروطه بل على إمكان وجود المشروط بالنظر إذاً بدون ذلك الشرط ولا مبرر في أنه لو لا  
 جعل الشرع له شرطاً لم يمكن وجود المشروط بدونه لعدم التلازم بينهما كالوجود مثلاً  
 فإنه لا يتوقف وجود ذات الصلة عليه وحيث قد اختلفنا في لزوم كونه بقوله فإنه لو لا اعتبار  
 الشرع الخ صحيحة لا غيراً عليها (قوله) لا اعتبار بالمسبب إليه) علمه مقدمة على معاليلها وهو  
 قوله كالذي نقاه والذي نقاه هو الشرط العقلي والعادي (قوله) فلا يجب) أي بوجوب  
 الواجب أي لا يكون مطلوباً بطلب الواجب لكفاية حصول الواجب في وجوبه (قوله) كما  
 أفهمه) أي بما ذكر من أنه لا اعتبار بالمسبب إليه كالشرط العقلي والعادي فلا قصد  
 بالطلب (قوله) في دفعه) أي دفع ما أفهمه ابن الحاجب (قوله) أولى بالوجوب) أي لأنه  
 يؤثر بطريقه بخلاف الشرط فإنه يؤثر بطرف واحد (قوله) يؤيد المنع) وجه التأييد أن  
 المسبب إذا كان يتقسم كالشرط إلى شرعي وعقلي وعادي فالمسبب العقلي والعادي  
 كالشرط العقلي والعادي بل أولى فلا يطلق القول بأن المسبب أولى كما فعل المصنف  
 (قوله) كالنظر لعلم عند الامام) أي لما مر من أن حصول العلم عقب صحيح النظر عند  
 الامام عقلي (قوله) أم قال بعضهم الخ) هذا استدلال على قوله ممنوع فيكون التصديقه  
 تأييداً دفع المصنف وأورد على قول البعض المذكور أنه يقتضي إخراج الأسباب عن  
 كونها وسائل فلا تكون مقدمة الواجب بل هي الواجب عينها بالمسببات والحوادث  
 أن مقصود ذلك البعض أن أسباب هي المقصود بالباشرة لأنها التي يمكن مباشرتها  
 وهذا لا يشافي أن المقصود بالذات حصول مسبباتها سم (قوله) بما يتوقف عليه) أي  
 بسبب أو شرط يتوقف وجوبه عليه وعلم أن الواجب قد يكون مطلقاً بالنظر إلى مقدمة  
 ومقيداً بالنظر إلى أخرى كالزكاة وجوبها مقيد بالنظر للملك والتمتع بل توقعه عليه  
 ومطلق بالنظر إلى إقرارها أي إقرار القدر الواجب فإن وجوب ذلك الواجب غير  
 متوقف على الإقرار المذكور وكالعادة فإنها بالتسبب تدخل وقتها واجب مقيد

فإنه لو لا اعتبار الشرع له لوجد  
 مشروطه بدونه وسكت الامام  
 عن السبب وهو لا يستند المسبب  
 إليه في الوجود كالذي نقاه فلا  
 يقصده الشارع بالطلب فلا يجب  
 كما أفهمه ابن الحاجب في  
 مختصره الكبير مختاراً لقول  
 الامام وتولى المصنف في دفعه  
 السبب أولى بالوجوب من الشرط  
 الشرعي ممنوع يؤيد المنع أن  
 السبب يتقسم كالشرط إلى  
 شرعي كصيغة الاعتاق له وعقلي  
 كالنظر لعلم عند الامام الرأى  
 وغيره وعادي كحر الرقبة القتل  
 نعم قال بعضهم المقصد بطلب  
 المسببات الأسباب لأنها التي في  
 وسع المكلف وأحقرها بالمطلق  
 عن المقصد وجوبه بما يتوقف  
 عليه كالزكاة وجوبها متوقف  
 على ملك التصاب

فلا يجب تحصيله وبالقدور من

غيره قال اللمدى كحضور العدد  
في الجمعة فانه غير مقدور ولا حاد

المكلفين أي ويتوقف عليه

وجود الجمعة كما يتوقف وجوبها

على وجود العدد (قوله قد ترك

الحرم الآية كغيره) من الجائز

كما قيل وقع فيه بول (وجب)

ترك ذلك الغير وتوقف ترك الحرم

الذي هو واجب عليه (أو

اختلط) أي اشتبهت (منكوسة)

لرجل (باجنية) منه (حرمتا)

أي حرم قربانها عليه (أو طاق

معينة) من زوجته مع فلا (ثم

نسبها) حرم عليه قربانها أيضا

أما الأجنبية والمطلقة فظاهر

وأما المنكوسة وغير المطلقة

فلا شبهة هما بالأجنبية والمطلقة

وقد يظهر الحال فيرجح أن

ما كانا عليه من الحل فلم ينعذر

في ذلك ترك الحرم وحده فلم يفتلوه

ما ذكر قبله وترك جواب مسئلة

الطلاق (عليه من جواب

ما قبله ولو آخره عن احتياج

الذكر كرازته بعد قوله معينة

كما لا يخفى فيغوث الاختصار

المقصود (مسئلة مطلق

الامر) بما به من جرحها منكره

كراهة تحريم أو تزويج بان كان

متباعنه (لا يتناول المكره)

منها (خلافا للحنفية) لئلا يتناولوه

لكان الشيء الواحد مطلوب

العمل والترك من جهة واحدة

وبالتسوية للظهار مطلق وبالجملة فالطلاق والتعدد أمران إضافيان فلا بد من اعتبار

الحقيقة في حدود الانسداد التي تختلف بالإضافة فلذا قال السيد مانصة قال الشارح

الواجب المطلق هو ما لا يتوقف وجوبه على مقلعة وجوده من حيث هو كذلك اعتبر قيد

الحقيقة بل واز أن يكون واجبا مطلقا بالنسبة إلى المقدمة ومقيدا بالنسبة إلى أخرى فإن

الصلا ليل التكليف بأسرها موقوفة على البلوغ والعقل فهي بالقياس إليها مقيدة وأما

بالقياس إلى الظاهرة فواجبة مطلقا راجع (قوله فلا يجب تحصيله) أي النصاب

(قوله في الجمعة) أي في محل فعلها أي المجدد قوله كما يتوقف وجوبها على وجود العدد

أي وجوده في البلد وبما أنه أن الجمعة واجب مقيد باعتبار توقف وجوبها على وجود

العدد المستبرضا في البلد وواجب مطلق باعتبار توقف وجودها على حضور العدد

المدكور في محل فعلها لذلقة الآية لكنه غير مدور عليه فعنه احتراز التوافق بقوله

المقدور والذي لا يتم الواجب المطلق الآية الخ فقول الشارح كما يتوقف وجوبها على

وجود العدد قطع للصحة زعمه لأنه منه كاعلم (قوله كما قليل الخ) تنوع القنصل به

المحصل وتوقفش بأنه إنما يقتضي على مذهب الحنفية من أن الممايق على ظهوريته لأنه

جوهر والأصناف لا تقبل وانما تعدد استعماله لأنه إنما يمكن استعمالها باستعمال

الخاصة لا على مذهب الشارح أي ومثله مذهب المالكية من نفس الجميع ومن ثم

مثل بعضهم اشتباه طاهر يقتضيه وفيه ان هذا الإنساب التذويل هو من قبيل المسئلة

الائتية في قوله وأختلطت منكوسة الخ فانه شيخ الاسلام وقد يجاب عن الشارح بأنه

قد اشبههم أن المثال يتساع فيه ويكتفي فيه بالقرض فضلا عن كونه على قول فانه (ثم

(قوله أي اشتبهت) أشار به إلى أن اختلطت ليس مستعملا في معناه الحقيقي بل في معناه

عنه وهو الاشتباه وذلك لأن اختلاط هو تدخل الأشياء في بعضها بحيث لا يمكن تعيين

بعضها عن بعض ويتسبب عن ذلك الاشتباه فاستعماله فيه مجاز مرسل من إطلاق السبب

على السبب (قوله حرمتا) أي مادام الاشتباه قوله أي حرم قربانها معاملة أشار به إلى

أن استناد حرم إلى ضمير المنكوسة والأجنبية مجاز لأن الحرمة إنما تصفها الفعل

لا الذات (قوله وقد يظهر الحال الخ) دفع لما يقال كان الأولى حذف قوله وأختلطت

لتناول ما قبله أو يدل أو بكان ليكون مدخولا أمثلة لما قبلها شيخ الاسلام (قوله

في ذلك) أي في صورتي اشتباه المنكوسة ونسبان المطلقة (قوله وترك جواب مسئلة

الطلاق) أي وهو قوله حرمتا (قوله ما زدت) أي وهو قوله من زوجته (قوله بما بعض

الخ) ما عبارة عن الماهية أي بما به بعض جرحها منكره ولأن الأمر كما ساقى اطلب

الماهية (قوله لا يتناول المكره) المراد بالتناول التعلق أي لا يتعلق بالماهية المتحققة

في ذلك الخزفي المكره وأراد بالمكره المصكر وملاذته وأما لوصفه فتتناوله وأورد

العلامة أن المكره يمكن من جملة الجزئيات المكره وهو يساقى أنه صحيح فيتناوله الأمر

فلا يصح العموم ثم أجاب بأن الكراهية في ذلك ليست للتعامل بل لكونه في ذلك المكان  
فالمكر ومذلة الكون لا الفعل والحز في الفعل لا الكون اه وفي هذا الجواب نظر لان  
النهي انما يتعلق بالافعال والكون المذكور ليس منها فالوجه استثناء ما ذكرنا وتقيده  
القاعدة ثم رأيت شيخ الاسلام يقيدها فقال وكل ما ذكر في المكر ومنها اذا كان لهجة  
أوجهة ثم انهم مالزوم اه سم وقد قلنا اشارة الى هذا (قوله) وذلك تناقض فنقص الشيء  
ورفعه هذا معناه لغة فالنقص لغة الرفع واما اصطلاحا فالتناقض هو اختلاف قضيتين  
بالاجاب والسبب فالتناقض في كلامه يصح أن يراد به المعنى القوي وهو طلب فعل  
الشيء وعدمه وطلب ترك الشيء وعدمه ويصح أن يراد به المعنى الاصطلاحي بأن يقال  
هذا الشيء مطلوب الفعل هذا الشيء غير مطلوب الفعل وهذا الشيء مطلوب الترك هذا  
الشيء غير مطلوب الترك وعلى التقديرين فالتناقض المشار اليه ضمني لا صريح كما لا يخفى  
(قوله) فلا يصح الصلاة الخ قال العلامة ما نصه اعلم أن ابن الحليج وغيره عرفوا الحصة  
عند المتكلمين بأنها موافقة أمر الشارع فالحصة تستلزم كون الصبي مأمورا به فيصير  
الاستدلال ببقية على قهولان نفي اللازم يستلزم نفي المأمور وأن المصنف عرفها بموافقة  
الشرع التي تستلزم الامر لوجودها في العقود المباحة فلا يلزم من بقية فيها فاستنتاج  
بقية من بقية قوله فلا تصح اشياء اه وجوابه ان الذي لا يستلزم الامر مطلق الحصة  
وليس الكلام فيه بل في حصة خاصة وهي حصة العباد وهي تستلزم الامر بها في الجملة اذ  
لو لم يصر بها لما لم تكن موافقة للشرع ولا مستعمدة لما يقتضيه من عدم وقوعها  
في هذا الوقت المخصوص وانما كان يتم اعتراضه لو كان المصنف قد استدلى بنفي الامر على  
نفي مطلق الحصة وليس كذلك بل انما استدلى ببقية على نفي حصة الصلاة قاله سم وقبه ان  
الحصة كما مر استجماع الشيء ما يقتضيه من شروطها وركانه وليس كون العباد  
مأمورا بها واحدا منها فلا يلزم من بقية نفي حصة العباد كما لا يلزم من النهي عنها قضاها  
فالتوقف على الامر والنهي حكمها لا هتافا فقد اشبهه على سم الحكم بالعصم فظهر  
الفرق بينهما ما هو قد اراد التخلص من الاشياء فوقع فيه وبهذا علمت أن الحق ما قاله  
العلامة فأنقل (قوله) في الاوقات المكرهه أي المكرهه الصلاة فيها فهو مجاز على  
من انما دال المنظر وفي الظرف (قوله) وان كان كراهة تنزيه عطف على ما قدره الشارع  
بقوله ان كان كراهتها فيها الخ وذكر الضمير العائد على الكراهة باعتبار أنها نهى والافكان  
اللازم التاء كما نرى في العربية (قوله) بأن تناوله الامر قال العلامة فصر به موافقة  
الشرع وهي أعم منه اذ هي كما مر استجماع ما يقتضيه شرعا أي من الاركان والشروط  
اه وجوابه كما مر أن الكلام في حصة الصلاة لا في الحصة مطلقة أي أن هذا ليس تفسيره  
للموافقة بل بيان لاسيما ان الموافقة تتوقف على تناول الامر وليست عنه قاله سم  
وفيه ما مر من أن الامر بالعبادة أي كونه مأمورا بها ليس من معنى هتافها كما أن النهي

وذلك تناقض (فلا تصح الصلاة  
في الاوقات المكرهه) أي التي  
كره فيها الصلاة من النافلة  
المطلقة كعند طلوع الشمس  
حتى ترتفع كرح راسها حتى  
تزل واسفر راسها حتى تغرب  
ان كان كراهتها فيها كراهة تعميم  
وهو الاصح عملا بالأصل في النهي  
عنها في حديث مسلم (وان كان  
كراهة تنزيه) وصححه النووي  
أيضاً في بعض كتبه فلا تصح  
أيضا (على الصبي) اذ لو صحت  
على واحدة من الكراهتين  
أي وافقت الشرع بأن تناولها  
الامر بالنافلة المطلقة

عنه ليس من صهي فسادها اذ صحتها استجوابها شر وطها وأركانها وقساها عدم ذلك  
وقد ثبتنا ذلك قريبا بأوضح من هذا (قوله المستقدم من أحاديث الترمذي) جواب  
سؤال قائل ان النافذة لم يؤمر بها فكيف قولكم الامر بالخ واصل الجواب ان  
المراد بالامر الامر الضيق لا الصريح (قوله مع جوازها فاسدة) أشار بذلك الى رد  
الاستشكال بأنه اذا جاز الاقدام عليه فكيف لا تصح وبوجه الرد ما قرره من لزوم التناقض  
(قوله دل على ذلك حديث مسلم) أي فانه روى حديث النبي عن الصلاة بعد الصبح حتى  
تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب وقسمه فانه تطلع وتغرب بين قرني شيطان وحيتند  
فيصعب عليها الكفار شيخ الاسلام (قوله وسأقن ان النبي الخ) قال العلامة سيأتي في بحث  
النهي أن النبي طارح أي غير لازم كذا اقتضاه الشارح قال المصنف والشارح هناك  
كل موضوع جامع مقصوب قال الشارح لا تلازم مال الغير الحاصل بغير الوضوء أيضا وكما ليس  
وقت اداء الجمعة لتقويمها الحاصل بغير البيع أيضا كالصلاة في المكان المكروه أو  
المقصوب اه وأنتم تعلم أن لازم الشيء ما يلزم من وجود الشيء وجوده وقيل بالزمن من  
وجوده وجود ذلك الشيء لحواله كونه أهم من المزموم وكل من الالتفات والتقويت  
والتعرض بالصلاة كاذ كره الشارح هنا لازم لقوموا ببيع والصلاة وان تحقق بغيرها  
أيضا والحكم بأنه في ذلك غير لازم من اشتباه اللازم بالمزموم فتدبر اه وجوابه ان  
ما ذكره بقوله وأنت تعلم الخ اصطلاح المناطقه وأما الأصوبون فلا يطلقون اللازم الا  
على المساوي فيريدون يلزم الشيء ما لا يتقنه عنه ولا يوجد في غيره وبالخارج عنهما يوجد  
مع غيره وان لم يتقنه عن ذلك الشيء هذا اصطلاح الأصوليين كما أفصح به غير واحد منهم  
فسيقط الاعتراض المذكور لانه مبني على مصطلح المنطق كما تقدم (قوله انفسه  
الحنفية) أي تخلصوا من استشكال كونها مصحفة كون النبي للتحريم ومثله  
الحنفية في ذلك المالمكة فانهم قالوا بالصحة مع كون الكراهة المذكورة  
للتصريح وبوجه ذلك الرجوع النبي الى خارج الى ذات الصلاة وقوله أيضا أي كما انفصل  
الشافعية بكون النبي راجعا الى خارج لكن في كراهة التنزيه كما تقدم (قوله أما  
الصلاة في الامكنة المكروهة) مقابل اقول المصنف في الاوقات المكروهة (قوله  
ويشوش الغشوع) أي يذهب به أو يضعفه (قوله فالتنهي في الامكنة ليس لنفسها)  
قال العلامة أي لنفس الامكنة وهو قضية الكمال أيضا وفي شيخ الاسلام أن غير  
نفس الصلاة تحب قال يعنى ليس لنفس الصلاة ولا لانها بخلافه في الازمنة اه  
ولعله أقرب معنى واذا غير دني كونه لنفس الامكنة لا يفيد الابهان بان لزومها الصلاة  
مع أنه لازم كما سيأتي بخلافه كونه لنفس الصلاة فانه يفيد لان كون النبي لنفس  
الصلاة يفيد فسادها ونفي كونه لنفسها يفيد صحتها وكنفسها لازمها واعلم ان معنى  
قوله نهي عن كذا نفسه أو لازمه بان مرجع النبي فليست اللام للتعليل والمعنى  
أنه نهي عنه باعتبار نفسه أو باعتبار لازمه (قوله بخلاف الازمنة) أي فالتنهي عن

المستقدم من أحاديث الترمذي  
فيها الزم التناقض فتكون على  
كراهة التنزيه مع جوازها فاسدة  
أي غير معتد بها لا يتناولها الامر  
فلا يناب عليها وقبل انها على  
كراهة التنزيه صريحة يتناولها  
الامر فيناب عليها والنهي عنها  
راجع الى أمر خارج عنها كوافقة  
عماد الشمس في سجودهم عند  
طلوعها وغروبها دل على ذلك  
حديث مسلم وسأقن أن النبي  
طارح لا يفيد الفساد ويرجع  
النهي فيها الى خارج انفصل  
الحنفية أيضا في قولهم فيها بالصحة  
مع كراهة التحريم كالصلاة في  
المقصوب أما الصلاة في الامكنة  
المكروهة فصحة والنهي عنها  
طارح يزعم كالتعرض بها في  
الجاهلوسوسة الشياطين وفي  
اصطن الابل لغارها وفي قاعة  
الطريق لمروا التامر وكل من  
هذا الامور ويشغل القلب عن  
الصلاة ويشوش الغشوع  
قالت في الامكنة ليس لنفسها  
بخلاف الازمنة على الاصح  
فاقتصرنا واحتجنا بطلان الامر  
عن المقصد بغير المكروه فلا  
يقنأه قطعا

المصلاة فيها لشعر تلك الاوقات وهي لازمة للصلاة بفعالها فهو واجبه لزوم الاوقات للصلاة دون الاماكن مع أن الفعل وهو الصلاة كما لا يربى زمانه ولا يبس مكانه أنه يمكن ارتفاع النبي عن الامكنة بأن يجعل الجماعات محاسن ومثلاً ولا يضر زوال الاسم لان الامكنة باقية بمجالها وأنه يمكن حال ايجاد القبلة في لسان ذلك المكان الى مكان آخر ولا يمكن واحد من هذين الامرين في الزمان سم **(قوله)** أما الواحد الشخص قال شيخ الإسلام هو ما يتجسم تصور من جملة على كثيرين كالصلاة في مقصوب **هـ** وهو نص في ارادة الجزئ الحقيقي ولا يشابهه انهم قالوا الواحد الجنس بالواحد الشخص كما يحبره البعض ومقابل الواحد الجنس لا ينصرف في الواحد الشخص بل يشمل الواحد النوع بلوازانهم ارادوا بالواحد الجنس ما يشمل الواحد النوع ويدل عليه ان بعضهم كالاصفا في شرح المختصر يعبر بالواحد الجنس بالواحد النوع وهي ما ذكره المصنف فلا بد في المثال الذي ذكره بقوله كالصلاة في المقصوب من التقييد بكونها صلاة معينة بشخصها وكون المصلئ تلك الصلاة زيادة مثلاً وكون المكان المقصوب معينة أيضاً بكونه بتحريراً ومثلاً ولعل أن يقول أي حاجة لقرن هذا الكلام في الواحد بالشخص وهذا فرض في الواحد النوع كما هو ظاهر عنوان المسئلة بقوله لهم الصلاة في المقصوب فانما تقطع بان كل فرد من أفراد الصلاة في المقصوب يجري فيه هذا الخلاف فيصح فرضه في النوع الكلي الشامل لهذه الافراد **(قوله)** فالجمهور من العلماء قالوا الخ **ب** الجملة من المستد وانما خبر الذي قدره الشارح بقوله قالوا خبر عن قوله الواحد والربط محذوف والاصل قالوا فيه **ب** الجملة مفرعة على محذوف هو خبر قوله أما الواحد والاصل أما الواحد الشخص ففيه خلاف فالجمهور قالوا الخ **(قوله)** ولا يثبت فاعلمها محققة الخ اعلم أنه من الجائز أن لا يثبت هذا المصلئ في المكان المقصوب أصلاً ويكون تركه اقامة عقاباً على الغيب وان يشبهه على الصلاة أو كلاً ولا يعاقبه على الغيب أصلاً وان يشبه ذلك الثواب الكامل على الصلاة ويعاقبه على الغيب بدخول النار وان **(٣)** يعاقبه على الغيب بجرمان بعض الثواب لا بالنار فهذه احتمالات أربع أشاء المصنف لا قولها وله ولا يثبت ولا بعده قوة وقيل يشك كأفاد ذلك الشارح وبيان دخول الاحتمالات الثلاثة في قوة وقيل يثبت أنه ما دقاً يثبت الثواب الكامل مع عدم المعاقبة أصلاً ومعها بدخول النار ومعها بجرمان بعض الثواب وانما يثبت بعضه والانه لا يقصد بقا البعض والكل وبهذا اظهر ان قوله وان عوقب من جهة الغيب الخ استئناف لا مبالغته **(قوله)** قريب أي تسهيل للفهم حيث اقتصر على احتمال واحد كما بناه قوله راع أي حكمه بعدم الثواب أصلاً معقوبة على الغيب وبيان كون الثاني هو التصديق استقضاء الاحكام وقصصها للتبيين في المقام دون الاول المبني على الاجال هذا وقد يعارض هذا التصديق ما تقر في القرو عن سقوط الثواب في الصلوات المكروهة كالصلاة حائناً وحائلاً الى غير ذلك فانه اذا سقطت راحة التزبي

(أما الواحد بالشخص فيجتهان)  
لازوم بينهما (كالصلاة في) المكان  
لازوم بينهما

(المقصوب) فانها صلاته وغيب

أى شغل ملك الغير عدواً أو  
منها يوجد بدون الآخر

منها يوحنا ١٠: ١٠  
(فالجهور) من العلماء قالوا

(نصح) تلك الصلاة التي هي  
للشخص المفروض كانت

وأحدنا الشخص الخ

المأمور بها (ولاي شأب) فاعلمها

عقوبة له عليا من جهة العقاب  
(مقتضى) من جهة الصلاة

وان عوقب من جهة الغصب

فقد يعاقب بغدير حرمان التواب  
أ. حرمان بعضه وهذا هو

أوجهرمان يفتد  
التمشي والاول تقرب رادع  
التمشي والاول تقرب رادع

عن إتياع الصلاة في المعصوب  
بما لا يفى في المعنى (و) قال

(القاضي) أبو بكر الباقلافي

(والامام) الرازی

(۳) قولہ وان یعاقبہ الخ کذا

(٣) المؤلف والمصنف وأبواب  
مخط المؤلفات وأبوابها

يشبه على الصلاة ولو باليد  
ومعاقبه الخ كافي بعض الفسخ اهـ

ويعاد بهاج

100



(لا تصح) الصلاة مطلقا نظرا

لجهة الغصب النهي عنه (ويستقط  
الطلب) للصلاة (عندها) لان  
السلف لم يأمروا بقضائهم بل  
عليهم بها (و) قال الامام (أحمد  
لا تصح) لها (ولا سقوط) للطلب  
عندها قال امام الحرمين وقد  
كان في السلف متعمقون في  
التقوى يأمرون بقضائهم

(والخارج من) المكان المصوب

ثابتا أي نادما على الدخول فيه  
عائنا على أن لا يعود إليه (أن  
بواجب) لتعقّب التوبة الواجبة  
بما أتى به من الخروج على الوجه

المذكور (وقال أبو هاشم) من

المعتزلة هو أن (يصرام) لأن ما في

به من الخروج يشغل بغيره لأن

كالمكث والتوبة إنما تصح

عند انتهائه إذا اقلام الاحتياط

(وقال امام الحرمين) متوطئا

بين القولين (هو مرتبك) أي

متشكك (في المعصية مع انقطاع

تكليف النهي) عنه من طلب

الكف عن الشغل بخبر وجه

ثابتا لما مور به فلا يخلص بها

ليقام ما سبب فيه بدخوله من

الضرر التي هي حكمة النهي

فاعتبر في الخروج جهة معصية

وجه طاعة وان لم تزل الأولى

الثانية

الثواب فلا يرى كراهة التصريح اللهم الآن يجعل السقوط في هذه المكروهات على  
الزهد والخروج ويقتصر حصول الثواب على ما هنا أو يرد ما قاله الشارح من التصديق  
فلينأمل سم (قوله لا تصح الصلاة مطلقا) أي فرضا كانت أو نقلا (قوله ويستقط  
الطلب عندها) أي لا يجب اغتصاب سقوط الطلب لأجل المعصية عند القاضي والامام بل أعم  
منها لوجود دفع فساد العبادة كما هنا وقوله لان السفلة لتسقوط الطلب عندها والمراد  
بالسلف غالبهم بدليل قوله لا في وكان في السلف متعمقون في التقوى الخ (قوله  
وقد سكن في السلف الخ) دليل للامام أحمد وقوله مستمعون أي مشددون في الدين  
أي والماسب ترك هذا التشديد في الخارج في الدين (قوله من المكان المصوب) أي  
سواء كان هو الغاصب له أو غيره فيخرج على الشخص المكث والدخول للمكان مفسوب  
ويؤلفه ومن ذلك دخول الميت الظلة التي يعلم أنها مفسوبة بالضرورة فتدبرها (قوله  
أي نادما الخ) اقتصر في تفسير التوبة على جرائن وترك الثالث وهو الإقلاع أي الكف  
امتناعا لان حقيقة غير متصورة من الخروج لانه انما يتم باتهامه بالخروج (قوله  
لتعقّب التوبة) أي لوجود حقيقتها (قوله على الوجه المذكور) أي ثابتا (قوله لان  
ما أتى به الخ) أي وذلك عند أي هاشم فجميع لعمري كما كتبه فمومني عنه لذلك وما مور به  
لانه انفصال عن المكث وهذا بناء على أنه الفاسد وهو القبيح العقلي لكنه أحل بأصله  
لا آخر وهو منع التكليف بالمال فانه قال ان خرج عصى وأن مكث عصى فخرم عليه  
الضدين فانه شيخ الاسلام (قوله الاحتياط) أي حين تعلم الخروج (قوله من طلب  
الكف الخ) بيان لتكليف النهي وكان الأولى بإدخال طلب بالزام ليوافق ما مر من أن  
التكليف الزام مانه كلفة لا طلبه شيخ الاسلام (قوله بخبر وجه) متعلق بانقطاع وقوله  
الأمور به نعت للخروج (قوله فلا يخلص الخ) مفرغ على قوله صرتك في المعصية كما هو  
واضح لا على قوله مع انقطاع تكليف النهي حتى يقال المتفرع هو انخلوص لا علمه  
كما هو (قوله فاعتبر) أي امام الحرمين (قوله جهة معصية) أي وهو شغل ملك الغير  
وقوله وجهة طاعة أي وهي الخروج على الوجه المذكور وقوله وان لم تزل الأولى  
الثانية أي وان كانت جهة المعصية هنا وهي الشغل المذكور لازمة طاعة الطاعة وهي  
الخروج المذكور بجهة الطاعة هاهنا مستزمنة بجهة المعصية دون العكس قال العلامة  
قوله وان لم تزل الخ تنبيه على فساد هذا الاعتبار بان لزوم المعصية للطاعة يصير الفعل غير  
مقدور على الامتناع به قال العبد فان قيل فيه الجهتان فتعقل الامر بانراغ ملك الغير  
والنهي بالغصب كالصلاة في الدار المعصية سواء قلنا انه غلط لانه لا يمكن الامتناع فلازم  
تكليف الحال بخلاف الصلاة في المصوب فانه يمكن الامتناع وانما الحاجة لاتحاد اختيار  
المكلف ٥١ وفيه ان ما قاله من أن قول الشارح وان لم تزل الخ تنبيه على فساد ما اعتبره  
الامام بمنع بل هو توجيه لكلام الامام وتنبيه على أن هذا الزوم لا يضره ولا يوجب

كون ذلك تكليفا بالاحمال وانما يكون منه لو كانت المعصية هنا معصية حقيقية وهي فعل الممنهي عنه مع قيام النهي عنه وعدم انقطاعه لانه حينئذ يكون مأمورا بفعل ما الزم بتركه وليس الامر هنا كذلك بل انما هي معصية حكيمية بمعنى انه استحباب حكم السابقة تغليظا عليه لاضراره الا ان بالنسبة لاضرارها تاشاعن تعديه السابق مع انقطاع النهي عنه الا ان وعدم الزامه بالترك فالفعل مقدور له لمكانته منه مجرد استحباب عصيانه السابق تغليظا لا يقتضي مجزؤه من الفعل حتى يكون ذلك من التكليف بالاحمال فانه مما (قوله الاشد) نعم لاضرر (قوله) حيث استحباب المعصية مع استفاء تعلق النهي (الخ) أي والمعصية انما تكون بفعل منهي عنه أو ترك مأمور به وإذا سلم الامام انقطاع التكليف النهي لم يبق للمعصية جهة وجوبه ان الامام لا يسلم ان روام المعصية لا يكون الا بفعل منهي عنه أو ترك مأمور به بل يخص ذلك ابتداء المعصية ولا يحكم ابن الحاجب وغيره على مذهب الامام بانه بعيد لانه محال وهم اذا سقط اعتراض العلامة على قول الشارح السابق لبقاء ما استحب فيه الخ بقوله بقاء الضمير بمجرد الاستقلال يكون الفعل معصية بل لا بد فيه من وجود نهى أو أمر بضده اذ هي فعل منهي عنه أو ترك مأمور به وقد سلم انقطاع التكليف النهي عن الخروج وتعلق الامر به فيكون طاعة محضه من وجه ومعصية من وجه آخر اه قاله سم (قوله) وبدنح استيعاده (الخ) وجهه ان حاصل الاستبعاد المذكور دعوى التوافق بين اثبات المعصية بالفعل وعدم التكليف بتركه وقد وجد نظيره في قضايا من جن بعد ارتداده ثم افاق وأسلم صلوات زمن الجنون المذكور حيث خوطب باداء صلوات زمن جنونه مع كونها ساقطة عن الجنون ويحصل عاصيا بتركها استصحابا للمعصية الرقعة فيكون دافعا للاستبعاد المذكور (قوله وخمسة) أي بعناها اللغوي وهي التسهيل بالعرف الذي هو تغيير الحكم من صعوبة الى سهولة نعم قيام السبب الخ كما هو واضح (قوله) اما الخارج غير نائب الخ) محتمل زقول المصنف والخارج من المنصوب نائباً وكان الجار على تقرير كلام المصنف ان يقول بل قوله فخاص فقعداً أو واجب والامر سهل (قوله والساقط) يستند وخبره قوله قيل يسقر الخ (قوله) على بريح بين حرمي) هو مثال لقوله مرض بين مرضي وصحيح بين أصحاء والظرف المذكور متعلق بمحذوف نعم بل بريح وكذا جمل قوله يقتله ويرفع يقتله غير الساقط وكان الاولى اظهار القائل بأن يقول يقتله الساقط (قوله) يقتله أي كفه الجرح لا كفه الساقط اذ لو سقط عبد على حرق يقتله ان اسقر ويقتل عبدا ان اسقل عنه وجب الاتقال وليس من محل الخلاف ولو سقط عبد على حرق يقتله ان اسقر وعيدا آخر ان لم يسقر فن محل الخلاف ومثله لو سقط عبد على حرق يقتله ان اسقر وسوا آخر ان لم يسقر لان الامر الآخر يكتفى بالامر الاول فهو من محل الخلاف أيضا (قوله) في صفات القصاص أي من حربه واسلامه وهذا شامل لما اذا كان أحدهم اماما أعظم أو عالما

والجهور أو الفواجة المعصية  
من الضرر رادفعه ضرر المكث  
الاشد كما ان ضرر زوال العقل  
في اساقطة القصة المقصود بها  
بغير حيث لم يوجد فيه رادفعه  
ضرر تلف النفس الاشد (وهو)  
أي قول امام الحرمين (دقيق)  
كاتبين وان قال ابن الحاجب انه  
بعيد حيث استحباب المعصية  
مع استفاء تعلق النهي ويدفع  
استبعاده قول الفقهاء ان من  
جن بعد ارتداده ثم افاق وأسلم  
يجب عليه قضاء صلوات زمن  
الجنون استصحابا للحكم معصية  
الرقعة لان اسقاط الصلاة عن  
الجنون رخصة والمراد ليس من  
أهل الرخصة اما الخارج غير  
نائب قخاص قطعا كما لا شك  
(والساقط) بالخيار أو بغير  
الخيار (على بريح) بين حرمي  
(يقتله ان اسقر) عليه (و) يقتل  
(كفاه) في صفات القصاص  
(ان لم يسقر) عليه عدم موضع  
يعتمد عليه الاين كف

وقضيته أن في انتقاله عن الامام أو العالم انخلاف المذكور لتكافؤ الجميع في صفات  
 القصاص والوجه الذي تقتضيه القواعد استثناء الامام اذا ترتب على قتله مفسد في  
 الدين فيجب الانتقال عنه ويحرم الانتقال اليه وكذا في العالم اذا ترتب على قتله وهن في  
 الدين أو ضياع العلم وأما اذا لم يرتب على قتلهما ذلك لوجود من يقوم مقامهما فما محل  
 نظرنا من ثم ان محل هذا الخلاف حيث يمكن الساقط الانتقال كما لا يخفى والادعوى غير  
 مكافئة كما تقدم **(قوله قيل يسمي)** قال شيخ الاسلام أي وجوب ما ينبغي ترجيحه ان كان  
 السقوط بغير اختياره لان الانتقال استئناف فعل بالاختيار بخلاف المكث فانه يقبضه  
 ويفتقر فيه مالا يفترق في الابتداء اه ولا يعد ترجيحه اذا كان السقوط باختياره أيضا  
 لان الانتقال استئناف قتل بغير حق وتكميل القتل أهون من استئنافه سم **(قوله)**  
**لتساويهما** أي الجوع وكفته وثان تقول كما تقدم ان في الانتقال ابتداء قتل  
 وفي الاستمرار دوامه والثاني يفترق فيه مالا يفترق في الأول فلا مساواة **(قوله أو)**  
**أحدهما** أراد به الاستمرار أي وجوبه لا الاحداثا لثاملا للانتقال ان لم يزل أحد  
 بوجوب الانتقال وقوله لان الاذن في الاستمرار والانتقال أشار به الى القول بالتحضير  
 وقوله أو أحدهما أشار به الى القول بالاستمرار فهو شرعي على غير ترتيب القلب في قول  
 المصنف قيل يسمي وقيل يحضر **(قوله ولا يمنع منهما القدرة على امتثاله)** يحتمل أن هذا  
 مبني على عدم وقوع التكليف بالمال العادي بناء على إمكان الامتناع منه معاملة  
 قاه سم **(قوله)** واختار الثالثة في المتحول منعه الجمل وشيخ الاسلام بان قوله في  
 المتحول المختار أن لا حكمه مقول على لسان الامام فان المتحول في الحقيقة فله نص  
 البرهان للامام بما يدل عليه تسعته بالمتحول من تعليل الاصول وتصريح الغزالي في آخره  
 بأنه لم يرد على ما في البرهان وقد أعاد بهجته الاسلام المذكور للمقالة الثالثة آخر الكتاب  
 واعتراضها اه وقد يقال اقراره الامام عليه اختيارها وان اعترضها بعد في محل آخر ولو  
 كان اختصاره كلام امامه ما نفع من نسبه اليه لزم أن لا يوجب اليه شيء من جميع  
 اختصاره الا اذا صرح بأنه يقول به والتظاهر أن ذلك لا يقوله ما قل **(قوله ولا ينافي الخ)**  
 أي ولا ينافي اختياره المقالة الثالثة فتعذر على سافي ضمير يعود على الاختيار المذكور  
 وفي بعض النسخ ولا تنافي بانه المختار من فوق والقاعل حينئذ ضمير يعود على المقالة  
 الثالثة ووجه المناقاة المذكور دون كانت منقضة أن قوله لا يتناول واقعة عن حكمه  
 معناه أن كل واقعة فيها حكم فهو لا يحيل على وقوله هنا لا حكم فيه سلب برزني وهو  
 يناقض الإيجاب الكلي بناء على اتحاد الحكم في القضيةين **(قوله لان مرادهما)** علته  
 لعدم المناقاة **(قوله فيه)** أي في قوله لا يتناول واقعة عن حكم **(قوله بالحكم المتعارف)**  
 أي الذي هو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف الخ **(قوله وباتفاقه)** أي اتفاقا للحكم  
 المتعارف أي فالمراد بالحكم في قوله لا يتناول واقعة عن حكم الله الحكم بالمعنى الاعم وهو

**(قيل يسمي)** عليه ولا يقتل الى  
 كفته لان الضرر لا يزال بالضرر  
**(وقيل يغير)** بين الاستمرار عليه  
 والانتقال الى كفته لتساويهما  
 في الضرر **(وقال امام الحرمين)**  
 لاحكم فيه من اذن أو وضع لان  
 الاذن في الاستقرار والانتقال  
 وأحدهما يؤدي الى القتل  
 المحرم والمنع منهما لا قدرة على  
 امتثاله فالمراد مع استمراره  
 ببقاء ما تسبب فيمن الضرر  
 بسقوطه ان كان اختياره والا  
 فلا يصحان **(ووقف الغزالي)**  
 فقال في المستصحب يحتمل كل من  
 المقالات الثلاث واختار الثالثة  
 في المتحول ولا ينافي قوله كاما  
 لا يتناول واقعة من حكمه لان  
 مرادهما بالحكم نوعا يسدق  
 بالحكم المتعارف وباتفاقه  
 أقول امامه ما سألوه وأول من  
 ذلك

ما يتصور يشبه الشيء في نفس الامر سواء كان الحكم المتعارف أو قبيح فبقوله  
 لا تخالوا واقعة الخ أي برؤية من جريئات الواقع عن أمر يشب لها ويتحقق أفعالها به  
 في الواقع أهم من أن يكون هو الحكم المتعارف أو قبيح وقوله حكم الله هنا أن لا حكم  
 أي أمر الله الثابت لهذه الجزئية على ما تقدم عدم الحكم المتعارف فثبت بقوله حكم  
 الله هنا غير النقي بقوله لا حكم (قوله على أنه) أي الغزالي نقل عنه الخ قال شيخ الاسلام  
 استظهره لقوله لا من ادعاهما بالحكم الخ اه وفيه نظرا فلا استظهار في ذلك على  
 ما ذكر الوجه به استدراك على ما فهمه عما قبله من أن الامام لم يختص من المقاتلات  
 المذكورة فلتأمل سم (قوله لا تقاتله أخف مقسدة) قال شيخ الاسلام أو لا مقسدة  
 فيه اه يشير بذلك إلى أن الشارح أراد بالكاثر قوله لا تقاتله الذي يدل عليه  
 مقسدة إذا لم يبق لا مقسدة في قتله أصلا ويصح أن يريد به الاعم من الذي والحربي وترك  
 التعليل المتعلق بالحربي وهو أن يقول أو لا مقسدة فيه (قوله يجوز التكليف بالهال  
 الخ) خرج التكليف بالهال التكليف بالهال فلا يصح والفرق بينهما أن الأول يرجع  
 للمأمورية والثاني للمأمور كسكته تكليف الغافل والساقط من جبل ونحوهما وقضية  
 التعيين بالتكليف اختصاص هذا الخلاف بالوجوب ولا يعمير بأنه في السدب أيضا  
 وهل يصور ذلك في الحرمة والكرهية بان يطلب منه ترك ما يستحيل تركه طلبا بيازا أو  
 غير جائز فيه فنظروا على أن يتكلف تصويره بقسم فهو المكنت تحت السماء (قوله سواء  
 كان محالاً لأنه) أي أن استحالة النظر لذاته أي نفس مفهومه بمعنى أن العقل إذا  
 تصور حكمه بامتناع ثبوته كالجمع بين السواد والابيض فإن العقل يحكم بامتناع ذلك  
 لما يلزم عليه من الجمع بين النقيضين كما هو بين (قوله أو عقلا لعادة كالأيمان الخ)  
 قال شيخ الاسلام لأن العقل يحيل إيمانه لاستلزامه انقلاب العلم القديم جهلا ولو سئل  
 عنه أهل العادة لم يحيلوا إيمانه كذا جرى عليه كثيرا الذي عليه الغزالي وغيره من المحققين  
 أن ذلك ليس محالاً عقلا أيضا بل يمكن مقطوع بعدم وقوعه ولا يتجزئه القطع بذلك  
 عن كونه محالاً بحسب ذاته قال التقاضي في كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينكس اه وقد  
 يواجه ما قاله الشارح بأن الاستحالة انما هي باعتبار ملاحظة لزوم انقلاب العلم جهلا  
 وهذا الاعتبار أمر عقلي لا يدخل في العادة به لأننا انما ننظر فيه الظاهر المحال فله سم  
 باختصار (قوله أي منعوا المنتفع بغيره تعالى العلم) أي فالتأني لا يجوز التكليف به  
 من المحال عندهم فسمان المحال لذاته والصلح عادة الذي هو أحد قسمي المحال لتفسير  
 (قوله لا فائدة في طلبه الخ) يراد بالفائدة الحكمة والمنفعة الرجعة إلى الخلق بالنظر  
 لقول الغزالي ومن معه من أهل السنة والعلم والباعث بالنظر لقول المعتزلة فائدة  
 قول العلامة فليقال انتفاء الفائدة في طلبه لا ينفعه لأن أفعاله تعالى لا علم ولا فرض  
 اه لأن أهل الحق مع تضييم العلم والفرض من أفعاله تعالى لا ينقون عنها التصواب بمعنى

حكم الله هنا أن لا حكم  
 نقل عنه أنه اختار في باب الصيد  
 من النهاية الملة الأولى على  
 الثالثة وأحد المصنف بقوله  
 كفاء عن غير الكفاء كالكاثر  
 فيجب الاستفال عن المسلم إليه لأن  
 قتله أخف مقسدة (مسئلة)  
 يجوز التكليف بالهال مطلقا  
 أي سواء كان محالاً لأنه أي  
 ممنعا عادة وعقلا كالجمع بين  
 السواد والابيض أم لغيره أي  
 ممنعا عادة لا عقلا كالمشي من  
 الرمن والطران من الانسان أو  
 عقلا لعادة كالأيمان عن علم الله  
 أنه لا يؤمن (ومنع أكثر المعتزلة  
 والشيخ أبو حامد الاسفرايني  
 والغزالي وابن دقيق العبدما)  
 أي المحال التي (ليس ممنعا  
 لتعلق العلم بعدم وقوعه) أي  
 منعوا المنتفع بغيره تعالى العلم لأنه  
 لاهو وامتناعه للمكلفين لا فائدة  
 في طلبه منهم

وأجيب بأن فائدته اختصارهم

هل يأخذون في المقدمات فترتب

عليها الثواب أو لا فالجواب أما

المتنع تتعلق علم الله بعدم

وقوعه فالتكليف جائز وواقع

اتفاقاً (و) منع (معتزلة بغداد

والأشعري المبالغة) دون

المحال لغيره (و) منع (امام الحرمين

كونه) أي المحال يعني غير متعلق

العلم بالسبق (مطوياً) أي منع

طلبه من قبل نفسه أي لاستحالة

فهي عند ما نعمة من طلبه

يضلها على القول الثاني

فاختلفا كما قال المصنف سأخذ

لاحكام (لا ورود وصيغة الطلب)

لغير طلبه ثم ينهه الامام كالم

بينه غيره فانه واقع كما في قوله

تعالى كونوا فردين خاشعين والامام

ردد بما قاله فيما نسب الى

الاشعري من جواز التكليف

بالمحال فكذلك المصنف يشقه

ولو ترك ذكر الامام مع ذكره

في القول الثاني كما فعل في شرح

المنهاج فاقامته الإشارة الى اختلاف

المأخذ المقصوده (والحق وقوع

المتنع بغير لا بالذات) أما وقوع

التكليف بالاول فسلانه تعالى

كلف التقين بالايان وقال وما

أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين

فامتنع ايمان أكثرهم لعله تعالى

بعدم وقوعه وذلك من المتنع

لغيره وإمامهم وقوعه بالثاني

فلا استقرار

الحكم والمصالح الراجعة الى الخلق (قوله) وأجيب بأن فائدته الخ) هذا جواب

أي تسليم أنه لا يتحقق أفعاله تعالى من ظهور الفائدة مع أن الانسليم أنه لا بد من إشغال قلبه

تعالى على فائدة مع أنه لا يستلزم مما يفعل وإثن سلماً ذلك لأن الانسليم أنه لا بد من ظهورها

اذ لا يلزم الحكم اطلاع من دونه على وجه الحكمة كما قاله التتقال في محاسن الشريعة

وأورد العلامة على جواب الشارح أن هذه الفائدة ينبغي أن يكون المستدل الظهور

استماعه للمصنفين ٨١ وقد يجب أن يأخذ في الأسباب باعتبار أن المكلف يجوز

ترك العادة فيما أخذ حيث يذ في المقدمات وفيه أن هذا التمايز في التحصيل عادة لافي

التحصيل لذاته فالأحسن أن يجب أن يأخذ في الأسباب ما يشغل قلبه من طيب النفس

وإدعائه بالتكليف بذلك ولا شك أنهما يتصوران معاً فها بالممتنع قاله سم ولا ينبغي ما فيه

(قوله فيترتب) بالرفع على الاستئناف وبالنصب بأن مضمر بعده الاستفهام (قوله دون

المحال لغيره) أي بضمه (قوله أي المحال يعني الخ) الجاهل على إعادة الضم على كونه

على مطلق المحال ثم تقييده بالمحال لغير متعلق العلم بعدم إرادته ولا على ما ليس بممتنع أو توسط

المحال لذاته بينهما ولا يصح عود الضمير عليه لعدم إرادته ولا على ما ليس بممتنع أو توسط

فتعين عود مطلق المحال وتقييده بما ذكر لأن المعنى عليه واتجاهه يدرج الامام مع أصحاب

القول الثاني ثلاثون الإشارة الى اختلاف المأخذ كما سيقول الشارح (قوله السابق)

أي من أن التكليف بالمحال يتعلق العلم بعدم وقوعه جائز وواقع اتفاقاً (قوله من قبل

نفسه) أي حكم بمنع طلب المحال المذكور من أجل أنه محال وهو معنى قول الشارح

لاستحالة وإيضاحه أن الطلب مع العلم بالاستحالة لا يتصور كونه طلب حقيقة أو طلب

الشيء محسنة فرع عن إمكان حصوله والامكان هنا (قوله فاختلفا مأخذاً) أي لأن

مأخذ الامام الاستحالة وما أخذ أهل القول الثاني عدم الفائدة في الطلب (قوله لا ورود

مسغة الطلب لغير طلبه الخ) قوله لم يتعلق الطلب وقوله لغير طلبه متعلق بورد (قوله

والامام رددياً قاله الخ) أي كآفته عنه في شرح المختصر بقوله أن أريد من التكليف

بالمحال طلب الفعل فهو محال من العالم باصطلاح وقوع المطلوب وان أريد ورود الصيغة

وليس المراد بها طلب الفعل مثل كونوا فردين تقديراً مجموع ٨١ والمصنف قاله هنا على

وجه التردد (قوله فكذلك المصنف بشقيه) أي حكم ما قاله الامام بشقيه وهما كونه

مطلوباً وورد وصيغته لغير طلبه (قوله المقصوده) بالرفع نصب للإشارة (قوله والحق

وقوع المتنع بغير لا بالذات) أي وقوع التكليف بالمتنع بغير وهو المتنع عادة

فقط والمتنع عقلاً فقط وهو المتنع لتعلق العلم بعدم وقوعه (قوله أما وقوع

التكليف بالاول) أي المتنع بغير وهو قسمان كما تقدم ممنع لتعلق العلم بعدم وقوعه

وممنع عادة لا عقلاً لكن لدليل الشارح الذي ذكره ما يدل على وقوع التكليف

بالمتنع لتعلق العلم بعدم وقوعه الذي هو محل اتفاق كما مردون القسم الأخير أعني

المتنع

والقول الثاني وقوعه بالثاني

أيضا لأن من أنزل الله فيه أنه لا يؤمن بقوله مثلا أن الذين كفروا ساء عليهم أئذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون كما يؤمنون به ولهم وغيرهما مكلف في جهل المكلفين بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله ومنه أنه لا يؤمن أي لا يصدق النبي صلى الله عليه وسلم - لم يثنى عما جاء به عن الله فيكون مكلفا بتصديقه في خبره عن الله بأنه لا يصدق في شيء مما جاء به عن الله وفي هذا التصديق تناقض حيث اشتغل على إثبات التصديق في شيء وتنبه في كل شيء فهو من المنتفع بإثباته وأجيب بأن من أنزل الله فيه أنه لا يؤمن لم يقصد إبلاغه ذلك حتى يكلف بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيه دفعا للتناقض وانما قصد إبلاغ ذلك لغيره وعلام النبي صلى الله عليه وسلم ليس من إيمانه كما قيل لنوح عليه السلام أن يؤمن من قولك الأمن قد آمن فتكلفه بالإيمان من التكليف بالمنتفع لغيره والثالث وهو قول الجمهور عدم وقوعه بواحد منهما إلا في المنتفع لتعلق العلم بعدم وقوعه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها والمنتفع لتعلق العلم في وسع المكلفين ظاهرا

المنتفع عادة لإعقابه لدليله أخص من مدعاه وفي جواب كل من شيخ الإسلام ومنه نظر فراجعهما قوله والقول الثاني أي المقابل لقول المستنف والحق الخ (قوله وقوعه بالثاني) أي وقوع التكليف الثاني وهو الحال لقائه (قوله لأن من أنزل الله فيه الخ) ايضاح ما أشار إليه أن من أنزل فيه الآية المذكورة قد حكم عليه فيها بأنه لا يصدق النبي صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاء به على سبيل السلب الكلي لأن قوله لا يؤمنون أي لا يصدقون بشيء مما جئت به كما يفيد حذف المعمول في قوله سالبة كلية فائدة لا تصديق لهم بشيء مما جئت به وهم مكلفون من جهة المكلفين بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به الذي من جهته لدول هذه السالبة الكلية وهو عدم تصديقهم بشيء مما جاء به وتصديقهم هذا الذي متعلقه عدم التصديق بشيء مما جاء به فرد من أفراد التصديق المتني الواقع موضوعا للسالبة الكلية المتقدمة فهو لا يجب الجزئ في قوة قولناهم مصدقونه في أخبارناهم لا تصديق لهم بشيء مما جاء به وقد علم أن الإيجاب الجزئي ناقض السلب الكلي فيكون قد كلفوا بهذا التصديق الذي متعلقه عدم التصديق الكلي مع كون ما كلفوا به من هذا التصديق الجزئي متوقفا لكونه فردا من أفراد التصديق المتني الواقع موضوعا للسالبة المتقدمة فقد زعم من تكلفهم بهذا التصديق إجماع النقيضين وهو اللازم على التكليف بالهال لأنه فيكون التكليف به من التكليف بالهال لأنه وهذا معنى قول الشارح وفي هذا التصديق تناقض أي وفي هذا التصديق الجزئي وهو تصديقه في خبره عن الله بأنه لا يصدق في شيء فالإشارة إلى قوله بتصديقه في خبره ما الخ وقوله حيث اشتغل على إثبات التصديق في شيء أي في خبره عن الله بأنه لا يصدق في شيء فالمراد بالشيء هو خبره عن الله بما ذكر والمراد بالشيء في قوله وتنبه في كل شيء الذي هو متعلق التصديق المتني يقولنا لتصديق لهم في شيء كما تقدم والحاصل أن مضمون ذلك السلب الكلي وقع متعلقا بذلك التصديق الإيجابي الجزئي فيلزم التناقض لأن التصديق بامتناع التصديق في كل شيء فرد من أفراد التصديق المتني بجميع أفراد قبيلته الانتفاء وقد جعل واجبا وحاصل الجواب أن من أنزل فيه أنه لا يؤمن لم يقصد إبلاغه ذلك أي أنه لا يؤمن فلا يكون مكلفا بتصديقه فيه فلا يلزم التناقض المذكور (قوله حتى يكلف) على المعنى وقوله دفعا للتناقض على التقي (قوله وانما قصد إبلاغ ذلك) أي إبلاغ أنه لا يؤمن وقوله لغيره أي غير من أنزل فيه أنه لا يؤمن (قوله من التكليف بالمنتفع لغيره) أي وهو المنتفع لتعلق العلم بعدم وقوعه (قوله والثالث الخ) صريح أو كالصريح في أن اختيار المصنف شامل لقسمي المنتفع لغيره مع أنه صرح في شرح المنهاج بأنه مختص بالمنتفع لتعلق العلم بعدم وقوعه وبأن الحال عادة كالحال لقائه أنه جائز وقوعه فله شيخ الإسلام قلت كلام المصنف صريح في شمول اختياره لقسمي المنتفع لغيره فلا وجه للاعتراض على الشارح ويمكن أن يكون المصنف

**(مسئلة الاكثر من العلم)**

على ان حصول الشرط الشرعي

ليس شرطاً في صحة التكليف

بشرطه فبمع التكليف

بالمشروط حال عدم الشرط

وقبل هو شرط فيها فلا يصح ذلك

والا فلا يمكن امتثاله لو وقع

واجب بامكان امتثاله بان يوق

بالمشروط بعد الشرط وقد وقع

وعلى الصفة والوقوع ما تقدم

من وجوب الشرط بوجوب

المشروط وقاطع الا اكثر يعنى

من الاكثر هنا (وهى) أى

المسئلة (مفروضة) بين العلماء

(في تكليف الكافر بالقرع)

أى هل يصح تكليفه بما سمع

انتفاء شرطها في الجملة من

الايان لتوقفها على التوبة التى

لم تصح من الكافر الا اكثر على

صحة ويمكن امتثاله بان يوق

بها بعد الايمان (والصحيح

وقوعه) ايضاً فيعاقب على تركه

امثاله وان كان يسهل بالايان

ترغيبه فيه قال تعالى يتساءلون

عن الذين آمنوا وهم في سقر

قالوا لم نلن من المسلمين وويل

للمشركين الذين لا يؤمنون بالركاة

اختارهنا خلاف ما اختلفوا في شرح المنهاج (قوله الاكثر على ان حصول الشرط الشرعي  
الخط) هذا بخلاف ما ذكر في المسئلة الاكثر من العلم من ان التحقيق ان الامر لا يتوجه الى الاعتد  
المباشرة قاله سم (قوله ليس شرطاً في صحة التكليف) أى جواز وقوعه فلا فارق اذ بالصفة  
الجواز بل اذ لا يستلزم على الوقوع قوله والصحيح وقوعه (قوله حال عدم الشرط)  
ظرف للتكليف (قوله فلا يصح ذلك) أى التكليف بالمشروط حال عدم الشرط (قوله  
والاكثر) مر تب على قوله هو شرط فيما اعلى قوله فلا يصح ذلك لانه ضروري الحصول  
عاقبه فلا يقيم عليه الدليل فهو حينئذ مر تب على القرع عليه والتقدير والا يمكن  
شرطاً فيها وأشار بقوله فلا يمكن امتثاله لوقوع الى استدلال صاحب هذا القول بقياس  
شرطى منعه قوة لوقوع وتاليه قوة فلا يمكن امتثاله فنظمه هكذا لوقوع التكليف  
بالمشروط حال عدم الشرط لم يمكن امتثاله والتالى وهو عدم امكان الامتثال باطل لان  
التكليف يعقد امكان امتثاله بالادان بالمكلف به فيقبل المقدم وحاصل جواب الشارح  
منع الزوم المذكور بامكان الامتثال بان يوق بالمشروط بعد شرطه والامتنال كما  
يكون بفعل المكلف به في الحال يكون به مع التراخي وبمضى المازنة في كلام  
الاستدل على ان الامتنال انما يتحقق بفعل المكلف به في الحال وليس كذلك واعلم ان  
هذا الجواب من الشارح على التزويل وتسليم ان صحة التكليف تنوق على امكان  
المكلف به بناء على امتناع التكليف بالحال والافان ان لا يسلط لان الاذن المتقدم وان  
صحة التكليف تنوق على امكان المكلف به لما مر من جواز التكليف بالحال فلذا اقتصر الشارح  
قاله سم قلت لعل هذا القائل من لا يرى جواز التكليف بالحال فلذا اقتصر الشارح  
على الجواب الذى ذكره (قوله وقد وقع) هذا ترويضاً لزيادة في الجواب عما حصل به  
المقصود من ثبوت الجواز فلوقوع على أنه قد وقع لكان أقعد (قوله وعلى الصفة  
والوقوع ما تقدم الخ) ما تقدم فاعل بفعل محذوف يتعلق بقوله على الصفة والوقوع  
تقدير هو ويل أو ويتفرع على الصفة والوقوع ما تقدم الخ ووجه ما قاله أنه اذا كان  
وجوب الشرط بوجوب المشروط كان مقارناً له في الزمان وان تأخر عنه في الفعل كما  
هو شأن العلول مع علته يقارنهما زماناً وتأخر عنها عقلاً ومعه لوم أن وجود الشرط  
متأخر عن وجوبه المقارن لوجوب المشروط فيسبغ تأخر وجود الشرط وحصوله عن  
وجوب المشروط وهو معنى وجوب المشروط حال عدم الشرط (قوله يعنى من الاكثر  
هنا) قال سم لعل هذا بناء على ما فهمه من خارج والافوق في حد ذاته غير لازم لجواز ان  
يكون الاكثر هنا هو الاكثر هنا فيكون مقابل الاكثر هناك مقابلهم هنا (قوله وهى  
مفروضة الخ) يعنى ان محل النزاع أمر كلي وهو صحة التكليف بالمشروط ووقوعه حال  
عدم الشرط لكن فرض العلماء ذلك في أمر جزئى وهو تكليف الكافر بالقرع  
تقريباً لنتهم (قوله في الجملة) انما قال في الجملة لان المتوقف على التوبة انما هو بعض

والذين لا يدعون مع الله الها  
آخرا لا ينفكوا عن الصلاة  
بالإيمان لانهم اشعروا  
بكلمة التوحيد وذلك لاخراده  
بالشرك فقط كما قيل خلاف  
الظاهر (خلافا لابي حامد

الاسفرائيني وأكثر الحنفية)  
في قولهم ليس ~~مكنا~~ بها

(مطلقا) اذا المأمورات منها  
لا يمكن مع الكفر فعلها ولا  
يؤمر بعد الإيمان بقضائهما

والمنيات بمحوه عليا احذر ان  
تبعيض التكليف وكثير من

الحنفية وافقونا (و) خلافا  
(اقوم في الاواخر فقط) فقالوا

لاتعلق به لما تقدم بخلاف  
النواهي لامكان امتثالها مع

الكفر لان متعلقاتها تترك  
لاتتوقف على النية المتوقفة

على الايمان (و) خلافا (لاخرين  
فين عددا المرتد) أما المرتد

فوافقوا على تكليفه باسقرار  
تكليف الاسلام (قال الشيخ

الامام) والله المصنف (واتخلاف  
في خطاب التكليف) من

لايجاب والتعريم (ومارجع  
اليه من الوضع) ككون

الطلاق سببا لحرمه الزوجية  
فالخصم يخالف في سببته

المأمورات كالصلاة ونحوها دون البعض الآخر كالعتق والجهاد ونحوهما ودون  
المنيات مطلقا ولان الايمان شرط في النية فهو شرط الشرط فلذا كان شرطاً في الجملة  
لان شرط الشرط شرط (قوله) والذين لا يدعون مع الله الخ) وجه الدليل منه أن قوله ولا  
يقفلون النفس الخ عطف على صلة الذين مشاركت في الحكم وهو لفظ الامام ومضاعفة  
العذاب فيكون ذلك من قوله تعالى ومن يفعل ذلك اشارة الى الصلة وهو الاشرار وما  
عطف عليه فيستفاد منه أن الكافر مخاطب بالنهي عن قتل النفس والزنا لتقريب  
العذاب المذكور عليه مامع الشرك (قوله) لانها شعاره (أي علامته وقوله) والذين لا يدعون  
على الصلة وقوله بكلمة التوحيد أي لانهم اتفقوا عليها وتطهر وقوله وذلك عطف على  
الصلاة أي وتفسر بذلك من قوله ومن يفعل ذلك بالشرك لكونه مقرا أي موضوعا  
للاشارة الى المفرد وقوله خلاف الظاهر خبر المبتدأ وهو تفسير وجه ذلك في الصلاة  
أن عطف الزكاة المراد من الاطعام في قوله ولم نك تطعم المسكين عليها فيفسد المراد  
بالصلاة حقيقتها الشرعية ووجهه في الزكاة أن حل الاطعام في الآية السابقة على  
الزكاة فيفسد. ير الزكاة في هذه الآية بحقيقتها الشرعية لان الآيات يفسر بعضها  
بعضا ووجهه في ذلك أن تفسيره بالشرك خاصة يصير معه ذكر القتل والزنا شامعا بالنسبة  
للعبد (قوله مطلقا) أي مأمورات أو منيات (قوله) اذا المأمورات منها أي المتوقفة  
على النية كما يرشده اليه قوله السابق لتوقفها على النية وقوله هنا مع الكفر فعلها (قوله)  
محوه عليها أي مقيسة عليها (قوله) وخلافا لقوم في الاواخر فقط (لاحاجة الى الجواب  
عن الشق الثاني لرافقتهم لذافيه) وأما الاول فيجيب عنه بما مر من أن الامتثال يمكن  
وبأن فائدة التكليف لا تنصرف الى امتثال فله شيخ الاسلام (قوله لما تقدم) أي من  
قوله اذا المأمورات من الخ وقد علم جوابه (قوله من الايجاب والتعريم) أحسن من قول  
غيره من الامر والنهي لان التكليف كما مر الزام ما فيه كافة وهو خاص بالايجاب  
والتعريم وما نقله المصنف عن والده من التفصيل الذي ذكره تبعه فيه البرماوى  
واستحسنه لكن رده شيخه الزركشي بأنه لا وجه له وأنه لا يصح دعوى الاجماع في  
الاتلاف والجبالية بل الخلاف جار في الجميع وأطال في ذلك وقول المصنف لاالاتلاف  
والجبانات قصد به الايضاح لتعديده المثال والا فاحدهما عن الآخر ومنه قول  
الشارح متلفه ومجنبه شيخ الاسلام (قوله) وما يرجع اليه أي بان يكون متعلقه سببا  
لخطاب التكليف أو شرطاً له وإنا نعلقه العلامة (قوله) ككون الطلاق سببا لحرمه  
الزوجة) مثال لما يرجع من خطاب الوضع الى خطاب التكليف وفي العبارة تساهل  
وحقيقة التعسير أن يقال كالخطاب الوارد بكون الطلاق الخ اذا الوضع هو الخطاب  
الوارد بالكون المذكور لا الكون الذي هو متعلقه كاتقدم ذلك في الشرح في تعريف  
الوضع ومعنى رجوع الخطاب المذكور هنا الى خطاب التكليف كونه متعلقا معه ذاتا



وان اختلفا بالاعتبار اذا الخطاب يكون الطلاق سببا لتصريم الاستمتاع هو الخطاب  
 بتصريم الاستمتاع بسبب الطلاق كما أوضحه العلامة رحمه الله تعالى **(قوله لا ما يرجع اليه)**  
**(اليه)** أي بان يكون متعلقه سببا لغير خطاب التكليف كالخطاب بكون الاتفاق سببا  
 للضمان فان الضمان ليس من خطاب التكليف اذ ليس هو واجبا ولا لتصريم عا ولا غيرهما  
 قال سم وقد يستشكل بأن الاتفاق والجنابات أسباب لوجوب أداء بدل المثلف  
 وأرض الحناية مطلقا أو عند المطالبة فقد رجعت الى خطاب التكليف فلم يصح هذا  
 الذي الآن يجب بما أشار الشارح الى التقييد به من قوله من حيث انها أسباب للضمان  
 أي شغل الذمة أي وأما من حيث انها أسباب لوجوب أداء ما ذكره في قوله وما  
 يرجع اليه من خطاب الوضع وقبه نظرا لاستلزام موافقة النظم على سببية الاتفاق  
 لشغل الذمة ومخالفته في سببية وجوب أداء ما من الذمة وهو من أبعد البعيد ان لم يكن  
 غير معقول لان صاحبه التزام شغل الذمة وعدم وجوب أداء ما من بها وان التزم الاتفاق  
 على سببية الاتفاق لكل من شغل الذمة ووجوب الأداء أشكل بالاختلاف في سببية  
 الطلاق لتصريم فان التصريم هناك تقييد وجوب الأداء هنا فليأمل اه **(قوله وترتب)**  
**آثار العقود الصعبة)** قال العلامة هو مثال ايضا للوضع غير الراجع في كونه من  
 الوضع أو متعلقه نظرا اذا ترتب بسبب من الصفة للمقتضى أي متعلق الوضع اه  
 وحاصله أنه ان مقادير العتبات العتبات المذكور من الوضع الذي متعلقه سببا لغير  
 خطاب التكليف مع أنه ليس من الوضع ولان متعلقه ولا هو سبب أصلا لشيء أما  
 الأول فواضح وأما الثاني فلا متعلق الوضع المذكور كون العقد صعبا وأما الثالث  
 فلا ان الترتب المذكور بسبب من التعلق المذكور كما تقدم له صنف بقوله وبصفة  
 العقد ترتب أثره وقد يجب بان في العبارة تساهلا والمراد كون العقود صعبة ترتب  
 عليها آثارها والاصل أن يقول وصحة العقود المترتبة عليها آثارها بل لأحاجتنا زيادة  
 قوله المترتبة الخ الالاجل إيضاح كون هذا الوضع سببا لغير خطاب التكليف وهو  
 الترتب المذكور قاله سم مع زيادة إيضاح له بنوع مخالفة لتقريره **(قوله كسلك المبيع)**  
 أي في عقد البيع الصحيح وقوله وثبوت النسب أي في عقد النكاح كذا في قوله  
 والعوض في الذمة لانهما **(قوله نعم الخ)** استدراك على قوله قال كافر في ذلك كالسالم  
 وتنبه على أن المراد بالكافر الملتزم لاحكام **(قوله لا تكليف الا بفعول الخ)** قد سبق  
 ما يدعي منه هذا وأعاد من زيادة لبيان لعله قال المكلف في النهي الخ والمراد بالفعول أثره  
 الحاصل به لا المعنى المسدود لانه أمر اعتباري لا يتحقق له سببا فلا يصح التكليف به  
 كما مر **(قوله وذلك ظاهر في الأمر)** نبيه أنه لا يظهر في شروعه وذروعه وقد يجب  
 بان الظهور باعتبار الغالب في الأوامر أو بان الظهور والمذكور في غيرهما يكون في  
 معنى النهي بقريضة المعنى ويؤيد هذا قول الشارح الآتي في شرح هذا الأمر بانه

**(لا) ما لا يرجع اليه** نحو  
**(الاتلاف) للمال (والجنابات)**  
 على النفس وما دونها من حيث  
 انها أسباب للضمان وترتب  
 آثار العقود الصعبة كسلك  
 المبيع وثبوت النسب والعوض  
 في الذمة فالكاثر في ذلك كالسالم  
 اتفاقا نعم الحرف لا يضمن متاقه  
 ويحتمل وقيل يضمن المسلم وله  
 يتابع على أن الكافر مكلف  
 بالفرع ويرد بان دار الحرب  
 ليست دار ضمان **(مسئلة)**  
 لا تكليف الا بفعول وذلك ظاهر  
 في الأمر لانه مقتضى الفعل وأما  
 في النهي فالمقتضى للترك فنبهه  
 بقوله **(فالمكلف به في النهي)**  
**(الكفاي الانتهاء)** عن المنهي  
 عنه **(وقال الشارح الامام)** أي  
 والده

اقتضاء فعل غير كلف مدلول عليه بغير كلف مافيه معنى مدلول كلف أمر الانتهاء موافقة  
 له الى اسمه اه فان فيه أشعارا بموافاقته في المعنى انتهى فيوجه هذا القسم هنا بما  
 يوجه به انتهى قاله سم (قوله) وذلك فعل الخ) فيه أن يقال هو وان كان فعلا إلا أنه من  
 الأمور الاعتبارية التي لا تحقق لها خارج فلا يصح التكليف لانه غير مقدور لكونه  
 عدما فان أوجب بأنه مقدور باعتبار حصوله بشغل الضد الذي هو مقدور قلنا لا حاجة  
 حينئذ الى العدول في المكلف به في انتهى عما يشاهد من كونه الشيء الى كونه الانتهاء  
 بل كان يمكنه التزام كونه الشيء وهو مقدور باعتبار ما يتحقق به من الضد فليست له وفيه  
 أنه قد لا يحصل مع الانتهاء المذكور ففعل الضد فان انتهى عن شرب الخمر مثلا اذا ترك  
 الشرب وسائر الأفعال كاللاكل وشرب الماء وغير ذلك أي ضد شرب الخمر فافهم يحصل  
 هنا الا الانتهاء عن شرب الخمر ولم يحصل هنا أي وجودي مضاد لشرب الخمر حتى يتحقق  
 وجود ضد يحصل به الانتهاء المذكور إلا ان يراد بالضد ما يشمل التقيض فليست له  
 سم قلت كون المراد بالضد ما يشمل التقيض غير مخلص فيما يظهر (قوله) وذلك مقدور  
 للمكلف بأن لا يشاء فعله الخ) جواب عما ورد على هذا القول من أن الاقتضاء عدم  
 والعدم غير مقدور فكيف يصح التكليف به وحاصل الجواب أن تعلق القدرة به باعتبار  
 تعلق سببها به وهو الإرادة (قوله) الذي يوجد بعينه (أي من حيث انها سبب لتعلق  
 القدرة بالقول والافهوا غايها يوجد بالقدرة لا بالشيئة) (قوله) الحاصل بفعل ضده من  
 السكون) قال العلامة السكون عند المتكلمين كونه في آيين في مكان واحد وعند  
 الحكماء عدم الحركة عما شانه يقول الشارح أولا بفعل ضده من السكون موافق  
 لقول المتكلمين وقوله ثانيا بأن يسقر عدمه من السكون موافق لقول الحكماء اه أي  
 في عبارته تناف لاقتضاء ما ذكرناه لأن التناهي بين الحركة والسكون تقابل الضدين  
 وان السكون وجودي وما ذكرناه من التناهي بينهما تقابل العدم والمكة وان  
 السكون عدوي وجودي اه ما قلناه من موافقة الشارح قول الحكماء بسبق على أن من في  
 قوله بأن يسقر عدمه من السكون يائنه وهو غير لازم بل هو كونهها بتداعية بمعنى أن  
 عدم الحركة ناشئ عن السكون فلا يتأني ارادة السكون عند المتكلمين ويؤيد ذلك أن  
 الظاهر اتحاد معنى السكون في الموضعين سم (قوله) بأن يسقر عدمه) قال العلامة  
 لا يفصح تحقيق الانتهائ في اسقرار عدمه اذ يمكن نفي عنه بتعدد العدم كما إذا انتهى عن  
 التحرك من هو مثله به اه وأجاب سم بأن من معناه ان الشارح تبعا لشيئ مذهب  
 الرافعي والنووي استعماله بأن بمعنى كاف التشبيل وحينئذ فلا إشكال (قوله) مع الانتهاء  
 ظرف ليشترط ولو أيدل مع من البيان لأن ما بعدها بيان له كلفه كان أحسن (قوله)  
 امثالها) هه للترك كما هو المتبادر من العبارة فهو مفعول لاجله للترك مع أن الامتنال  
 من متعلقات القصد في عرب حينئذ تعني اذهن نسبة القصد للترك والاصل قصد الامتنال

وذلك فعل يحصل بفعل الضد  
 لا انتهى عنه (وقيل) هو (فعل)  
 الضد) انتهى عنه (وقال قوم)  
 منهم أبو هاشم هو غير فعل وهو  
 (الانتهاء) انتهى عنه وذلك  
 مقدور للمكلف بأن لا يشاء فعله  
 الذي يوجد بعينه فاذا قيل  
 لا يتحرك فالطوب منه على الأول  
 الانتهاء عن التحرك الحاصل بفعل  
 ضده من السكون وعلى الثاني  
 فعل ضده وعلى الثالث انتقائه  
 بأن يسقر عدمه من السكون فيه  
 يخرج عن هذه انتهى على الجسع  
 (وقيل يشترط) في الاتيان  
 بالكلف في انتهى مع الانتهاء  
 من انتهى عنه (قصد الترك) اه  
 امثالها لا يشترط العاقب ان لم يقصد  
 والاصح لا وانما يشترط حصول  
 الثواب

بالتكليف (قوله) حديث العصيين المشهور (الخ) انما يكون الحديث الشريف عقدا لما  
 قاله اذا كان التقدير فيه انما الاعمال صفة وكالا والاول في المأمورات والثاني في المنهيات  
 (قوله) الزام وقوله اعلاما) حالان من ضمير الامر المستقر في يتعلق ثم ان امر التندب  
 الموقت خارج عن هذه العبارة كما ان امر التندب مطلقا ونهى الكراهة والتعصية خارجة  
 عن قوله لا تكليف الا بقول اعتقاد اعلی العلم بذلك فيهما من تعريف الحكم السابق قاله  
 العلامة وقوله سالان الخ أى بتقدير مضاف أى ذال الزام وهذا اعلام اذا الامر ليس نفس  
 الزام ولا اعلام كما هو ظاهر ويصح جعل قوله الزام او اعلام مفعولا مطلقا بصرف  
 المضاف ايضا أى يتعلق الزام وتعلق اعلام ولا يضر خروج امر التندب عما هنا العلم به  
 بالمقايضة وكذا خروج امر التندب مطلقا ونهى الكراهة والتعصية عن قوله هذا التكليف  
 لا بقول العلم به بالمقايضة ايضا وقول العلامة اعتقاد اعلی العلم بذلك فيهما من تعريف  
 الحكم السابق يقال عليه لو علم بنهى الكراهة عمدا كره علم بنهى التعصية ايضا لان الفرق  
 بينهما والحق انه لا يعلم نعمان المكافاة في النهي الكف اذا نفى العلم منه ان النهي خطاب  
 يتعلق بقول المكلف والتعلق به صادق بان يكون المكلف به هدم الفعل أو الانهاء  
 امد كور فاولوجه الاستناد في معرفة حكم هذه المدة كور ان الى المقايضة قاله سم (قوله)  
 وقوله اعلاما) قال العلامة قد مر ان الحكم معتبر في مفعول ومما يتعلق بالتعصية ولا يوجد  
 الا في الوقت وان الامر نوع منه لانه الايجاب والتندب قائمان الامر قبل دخول الوقت  
 اثبات النوع بدون جنسه أى وهو الحكم وذلك محال وقد دفع بان ذلك انما يلزم من  
 كونه امر حقيقة وهو ممنوع بطوار ان يراد به جنسه أى خطاب الله تعالى الذى يسميه  
 عند التعلق بالتعصية امر حقيقة اه وفي كلام سم هنا نصف لاداعى اليه والفرق بين  
 التعلق الاعلاني والارزائي ان الاول هو اعتقاد وجوب الاتيان بالفعل بعد الوقت  
 لانفس ايجاده وتعلق الزام هو وجوب الاتيان به وايجاده قاله شيخ الاسلام (قوله)  
 والايان الخ) أى وان لم يقل انه ينقطع عند المباشرة الخ (قوله) وأوجب بان الفعل الخ)  
 جواب منع الشرطية أى للملازمة المدة كونه حاصلا ان لزوم طلب تفصيل الحاصل  
 ممنوع لان الفعل لم يحصل بعد لانه باقتضاها من مفعول ان الفعل المطلوب وجرا  
 والامر يتعلق به أولا وبالذات وباجزائه فانها وبالعرض والتعلق به لا ينقطع ما يحصل  
 الفعل ولا يحصل الا بتمام حصول جميع اجزائه (قوله) قال المصنف وهو التحقيق الخ) استند  
 الى المصنف لشيء من عهدته فانه مردود كما ستعرف (قوله) الا حينئذ) أى لان القديرة الى  
 يكون بها الفعل مقارنة عند الاشهرى لاسابقة اذ العرض لا يبقى زمانين كما تقرر (قوله)  
 وما قبل من أنه الخ) أى وهو يشكل على هذا لقول أى لانه عليه ان أتى بالفعل قد انك  
 والافهوع غير مأمور فلا يكون عاصيا بالتكليف لانه لم يترك مأمورا به لعدم تحقق الامر بعد  
 وحاصل الجواب ان الملام والذم على فعل النهي عنه وهو عدم فعل العبادة جميع الوقت

حديث العصيين المشهور وانما  
 الاعمال بالنيات (والامر عند  
 الجمهور يتعلق بالفعل قبل  
 المباشرة) (بعد دخول وقته  
 الزام وقوله اعلاما والاكثر من  
 الجمهور قالوا (يستمر) تعلقه  
 الارزائي به (حال المباشرة) (و)  
 قال امام الحرمين واقتضى  
 ينقطع) التعلق حال المباشرة  
 والايان طلب تفصيل الحاصل  
 ولا فائدة في طلبه وأوجب بان  
 الفعل كالعبادة انما يحصل  
 بالفرار منه لانه باقتضاها من  
 منسه (وقال قوم) منهم الامام  
 الرزائي (لا يتوجب) الامر بان  
 يتعلق بالذم الزام (الا عند  
 المباشرة) (قال المصنف) (وهو  
 التحقيق) (لا فائدة عليه الا  
 حينئذ وما قبل من أنه لزوم عدم  
 ابعسان بتركه لجوابه قوله (قال الملام)  
 بفتح الميم

لا على تركه المباشرة المذكورة فاللام على فعل منتهى عنه لا تركه مأمور به وهو أى تفصل  
 انتهى عنه متحقق بدون المباشرة المذكورة وفيه نظر سابق (قوله والزم) عطف تفسير  
 على اليوم (قوله بأن تركه الفعل) أى تركه الفعل رأسا وليس المراد بأن تركه ولو فعل بعد  
 ذلك كما يوجه قول المصنف فاللام قبلها فانه مشعر بتوجه اليوم على الترك بعض الوقت  
 ثم فعل العبادة وهذا في نفسه وليس كذلك (قوله ذلك الكف) بيان لرجح الضمير المستتر  
 في المنهى قائم به نعت حقيقي للكف وقد عمل معاملة الفعل المتعدي بنفسه فوجهها  
 بخذف المصنف الجار والمجرور وتخصيفا وقول الشارح عنه متعلق بالكف والتضمير عنه  
 للفعل (قوله لأن الأمر بالشئ الخ) قال العلامة لا يفيد المطلوب وهو أن الكف منتهى  
 عنه لأن المنهى يتوقف على وجود الأمر وهو على وجوده متعلق بالأمر أى وهو هنا متوقف  
 فينتفى الأمر فينتفى المنهى وهو تنقيص المطلوب أه وهو واجب والجواب بأن المنهى  
 النفسى يتوقف على وجود الأمر لا على كماله فى النفسى فلا ينافى حيث تدنو جود المنهى بدون  
 الأمر النفسى بعد جداولته لا ينفك له وهو لا يصح عند القائل وقد أحال السمع هنا وكثر  
 من التعليلات الباردة وعلم أن القول بأن الأمر انما يتعلق بالفعل عند المباشرة مشكل  
 جدا إذ لا تنافي في وجوده متعلق قبل المباشرة والألم به من أحد بان تركه وهو بخلاف  
 الاجماع وعلم أيضا أن القدرة تطلق بانى معنيين القوة المستبعدة لشرائط التكليف  
 وهذه لا توجد عند المباشرة وهو معنى قولهم القدرة الحادثة مقارنة للفعل والثانى  
 سلامة الأسباب والألات وهذه مسابقة على الفعل وهى المعبر عنها بالاستطاعة وهى  
 مناط التكليف وتعالى الأمر إلا أنى قبل المباشرة فان قبل ما معنى قول المصنف مقارنة  
 لقدرة الفعل كسب وإيجاد الله له مسبب ذلك خلق المحدث تأخر إيجاد الفعل مع أن إيجاد  
 الله تعالى الفعل عنده مقارنة لقدرة العبد به كقوله قلنا تأخر هنا بحسب العقل تأخر  
 المسبب عن سببه فان إيجاد المذكور سببه تعالى القدرة الحادثة بالمقدور ولا يصح  
 الزمان فلا أشكال (قوله يصح التكليف بوجود الخ) أشار إلى مسئلتين الأولى صحة  
 التكليف مع علم الأمر والمأموراته بشرط وقوعه والثانية علم المكلف عند وجود  
 الأمر وعلمه بأنه مكلف به وأشار إلى الأولى بقوله يصح التكليف وتعلمها أنه مع علم  
 الأمر وكذا المأموراته انتفاء بشرط وقوعه فقوله مع علم الأمر الخ حال من فاعل يصح  
 وأشار إلى الثانية بقوله بوجوده وتعلمها أنه مع علم الأمر الخ وقوله معلوما الخ حالان من  
 مرفوع بوجوده العائد على التكليف فقوله مع علم الأمر الخ وقوله معلوما الخ حالان من  
 التكليف وهما ناسر على غير ترتيب ألفا إذ قوله معلوما يرجع للمسئلة الثانية أى  
 قوله بوجوده وقوله مع علم الأمر الخ يرجع للمسئلة الأولى أى قوله يصح الخ فقول  
 الكمال أن قول المصنف مع علم الأمر الخ قيد فى كل من صحة التكليف ووجوده فيه  
 فظهر لما نرى من أنه ينفى الصحة فقط وهو الموافق لتقرير الشارح خلاف الأمام والمعتزلة  
 فى المسئلتين (قوله من الحياة والتميز) بيان للشرط (قوله مع ما ذكر) أى من علم الأمر

أى اليوم والزم (قبلها) أى قبل  
 المباشرة فان ترك الفعل أى اليوم  
 حال الترك (على التلبس  
 بالكف) عن الفعل (المنهى)  
 ذلك الكف عنه لأن الأمر بالشئ  
 يفيد التلبس عن تركه (مسئلة)  
 يصح التكليف بوجوده معلوما  
 للأمر أو تركه أى عقب الأمر  
 المسموع له الدال على التكليف  
 مع علم الأمر وكذا المأمور  
 أيضا (فى الأظهر انتفاء شرط  
 وقوعه) أى شرط وقوع المأمور  
 به (عند وقته كأمير رجل بموم  
 يوم علم موته قبله) فلا شرط فقط  
 أوله ولما مأمور به يتوقف من  
 الأمر فانه علم فى ذلك انتفاء بشرط  
 وقوع الصوم المأمور من الحياة  
 والتميز عند وقته (خلافا للأمام  
 الحرمين والمعتزلة) فى قولهم  
 لا يصح التكليف مع ما ذكر لا انتفاء  
 قائمه من الطاعة أو العصيان  
 بالفعل أو الترك

وأوجب وجودها بالنزاع على الفعل أو التوكيد وقوله لم يلزم الأمر بشئ إنما كسبه عقيب معناه لا محذور لأنه قد لا يتكهن من فعله الموت قبل وقته ١٥٦ أو عجزه وأوجب بان الأصل عدم ذلك وبقتدير وجوده ينقطع

تعلق الأمر بالعدم على التكليف كالوكيل في البيع هذا إذا مات أو عزل قبل العقد ينقطع التوكيد ومثله علم المأمور بحكي الأمدى أو غيره الاتفاق فيها على عدم صحة التكليف لا تنقذه فائده الموجودة حال الجهل بالوزم وبعض المتأخرين قال بوجودها بالوزم على تقدير وجود الشرط حال كماله في الجواب في التوبة من الزنا على أن لا يعود إليه بتقدير القدرة عليه فيصير التكليف عنده وجعل المصنف صفة الظاهر واستند في ذلك كما أشار إليه في شرح المختصر إلى مستند من حيث العادة أو بقول النبي صلى الله عليه وسلم أنها تخص في أثناء يوم معين من رمضان هل يجب عليها افتتاحه بالصوم قال الفزاري في المستصحب أما عند المخرقة فلا يجب لأن الصوم بعض اليوم غير مأمور به وأما هندنا فالظاهر وجوده لأن المبدور لا يسقط بالمعسر ووجه الاستناد أنها كانت بالصوم مع علمها انتفاء شرطه من التقاء عن الحيض جميع النهار وهذا متفق فان المكلف به صوم بعض اليوم الخالي عن الحيض والتقاءه جميع اليوم شرط لصومه لا بعضه أيضا وكذا ما قبله من دفعه فانه لا يتحقق العزم على ما لا يوجب بشرطه بتقدير

والمأمور بانتفاء شرط الوقوع (قوله وأوجب وجودها الخ) هذا على التعليل والافتقار تمنع أو لا اعتبار لفظة على أصلنا معاشرة أهل السنة ثم إذا كرم الجواب ظاهر في صورة علم الأمر وجهل المأمور أو أجمع علم المأمور ونسبها في الشرح جوابه عن بعض المتأخرين بما فيه بقوله وبعض المتأخرين قال بوجودها بالوزم على تقدير وجود الشرط ثم رد ذلك بقوله به: وكذا ما قبله من دفع فانه لا يتحقق العزم الخ واحتج أيضا القائل بصفة التكليف مع علم الانتفاء بشرط وقوع المكلف به فانه لو لم يصح لم يصح أحد لأن كل فعل لم يأت به المكلف لا بد من انتفاء شرطه كتمتلي أراد الله تعالى به فلو كان علم الانتفاء شرط وقوعه ما نهان عن التكليف لم يكن تارك الصلاة عدا عاصي الله حينئذ فيصير مكلفا بالانتفاء شرطه في وقته وهو ما ملأ أرجاءنا شيخ الإسلام (قوله وفي قولهم الخ) عطف على قوله في قولهم وفيه إشارة إلى أنهم ما مستلثان وقوله لأنه لا يتكهن من نفسه الخ قبل عليه أنه استدلال بما هو من صور النزاع وردبانه ليس منها بل مشروها فالتعليل به صحيح ويكفي في رد ما أجاب به الشارح شيخ الإسلام (قوله وبقتدير وجوده ينقطع الخ) هذا هو الجواب في الحقيقة وما قبله بوطئه وحاصله أن طر والموت والجهل لا يتقيان تحقق العلم المذكور وبسبب ذلك غايته أنه ينقطع ذلك التعلق وبهذا يدفع قول العلامة كون الأصل عدمه لا يفتي استحالة الذي يفتي العلم على قولهم فإن جعل العلم على أن ينزاع خلاف كلامهم اه (قوله ينقطع التوكيد) أي والانتفاء فرع الحصول حقيقة (قوله حال الجهل) ظرف للموجودة وقوله بالوزم متعلق بالوجود (قوله وبعض المتأخرين) هو ابن تيمية كما قبله عنه الركني (قوله في التوبة من الزنا) أي الذي فعله قبل الحب (قوله إنما يخص) أي مثلا ذغيره كالزنا والجنون كذلك (قوله وأما عندنا) أي معاشرة أهل السنة وقوله لأن المبدور أي وهو صوم بعض اليوم الخالي عن الحيض وقوله بالمعسر وأي وهو البعض الآخر الذي فيه الحيض (قوله أنها كانت بالصوم) أي بصوم اليوم كله (قوله من التقاء) بيان للشرط (قوله وهذا متفق) الإشارة إلى ما استند إليه المصنف (قوله الخالي) صفة لبعض اليوم (قوله والتقاءه جميع اليوم شرط لصومه جمعه) أي قبل قوله أنها كانت بصوم جميع النهار مع علمها انتفاء شرطه لمعلم من أنها إنما كانت بصوم بعض اليوم مع وجود الشرط وهو انتفاء عن الحيض في ذلك البعض الذي كانت بصومه (قوله وكذا ما قبله) أي دعوى وجود الفاتحة بالوزم على تقدير وجود الشرط (قوله على ما لا يوجب بشرطه الخ) رد لما تنازع فيه وقوله ولا على عدم العود الخرد للظن أي نظرية التنازع فيه وهي مستثناة الجواب وحاصله أن العزم بتقديره يفتي بتعلق العزم على وجود ذلك الشيء وهو ساقط في العزم في الحال قالو وجودها هو تعلق العزم لا لزوم فاهم قال وأقول لو لم ذلك كان للمصنف ومن واقعه أن لا يتكهن بتعلق العزم

تعلق الأمر بالعدم على التكليف كالوكيل في البيع هذا إذا مات أو عزل قبل العقد ينقطع التوكيد ومثله علم المأمور بحكي الأمدى أو غيره الاتفاق فيها على عدم صحة التكليف لا تنقذه فائده الموجودة حال الجهل بالوزم وبعض المتأخرين قال بوجودها بالوزم على تقدير وجود الشرط حال كماله في الجواب في التوبة من الزنا على أن لا يعود إليه بتقدير القدرة عليه فيصير التكليف عنده وجعل المصنف صفة الظاهر واستند في ذلك كما أشار إليه في شرح المختصر إلى مستند من حيث العادة أو بقول النبي صلى الله عليه وسلم أنها تخص في أثناء يوم معين من رمضان هل يجب عليها افتتاحه بالصوم قال الفزاري في المستصحب أما عند المخرقة فلا يجب لأن الصوم بعض اليوم غير مأمور به وأما هندنا فالظاهر وجوده لأن المبدور لا يسقط بالمعسر ووجه الاستناد أنها كانت بالصوم مع علمها انتفاء شرطه من التقاء عن الحيض جميع النهار وهذا متفق فان المكلف به صوم بعض اليوم الخالي عن الحيض والتقاءه جميع اليوم شرط لصومه لا بعضه أيضا وكذا ما قبله من دفعه فانه لا يتحقق العزم على ما لا يوجب بشرطه بتقدير

وجوده ولا على عدم العود إلى القدرة عليه بتقديرها فالصواب ما حكوه من الاتفاق على عدم العزيمة

في الفائدة لا يبدل على الطاعة والاقتصاد كان الامتناع من تعلية ما لا تدع عن نفسه  
لتعلية يبدل على الخاتمة وعدم الاقياد اه (قلت) ما قاله من ان الموجود في الحال انما  
هو التعليق تبع فيه العلامة قدس سره وقد يقال التقدير المذكور موجود في الحال  
وهو سبب العزم كما هو قضية تعلقي قوله بتقدير وجوده بقوله العزم وجعل الباسية كما  
صرح بذلك العلامة نفسه وحينئذ فالعزم موجود في الحال لتسببه عن التقدير  
المذكور وليس معلقا على وجود الشرط كما قاله وفي كلام الشارح ايما ذلك حيث  
قال فانه لا يتحقق العزم بفعل المنقضي تحقق العزم لأصل وجوده وهو ظاهر فان تحققه انما  
يكون مع وجود الشرط وحينئذ فقد يقال بكفاية وجود العزم في الفائدة وان لم يتحقق  
ولاحاجة الى جوابهم الذي ذكره مع بعده من مراد هذا القائل فتأمل (قوله اما مع  
جهل الامر) قال شيخ الاسلام ولو علم المأمور اه وقد يستشكل حينئذ الفرق بين  
الاتفاق هنا وحكاية المصنف قولين في صورة علم المأمور كالامر مع امكان جريان  
توجيهي القوانين هنا وبجواب يظهر امكان الفائدة هنا باعتبار اعتقاد الامر اه مع  
وفي جوابه بعد (قوله على صحته ووجوده) ان قيل قضية تعلقي قول المصنف مع علم  
الامر الخ بكل من قوله بعض وقوله يوجد وجهه ان الجهل محترز العلم فاذا كانت مسئلة  
الجهل شاملة لكل من الصحة والوجود كانت مسئلة العلم كذلك قلنا ممنوع ذلك فان  
مسئلة الوجود السابقة المصونة ان المأمور لم يعلم عقب الامر انه مكلف أولا  
بختلف هذه فان المقصود قديما بيان نفس الوجود فانه اسم أي فلم يلزم من كون الجهل محترز  
العلم ان تكون مسئلة هي مسئلة العلم فالأزمة المذكورة ممنوعة (قوله على الترتيب)  
الترتيب في الفقه جعل كل شيء في مرتبة يجعل الفعل قبل الفاعل والمبتدأ قبل الخبر  
وتحوز ذلك وفي اصطلاح المناطقة جعل الاشياء بحيث يطلق عليها الاسم الواحد ويكون  
ابعضها نسبة من البعض الاخر بالتقدم والتأخر وذلك كقولنا العالم متغير وكل متغير  
حدث فالعالم حادث فان هذا المركب يطلق عليه انه قياس ودليل ولبعضه نسبة من بعض  
بالتقدم والتأخر لتقديم الصغرى على الكبرى وتأخير الكبرى عنها وفي اصطلاح الفصاة  
ثبوت المحكوم به لاشياء متعددة في أزمنة متتالية كقولك جازي زيد ثم هو ثم يكرر  
والترتيب المذكور هنا ليس بالمعنى الاول ولا الثاني قطعاً بل هو قريب من المعنى الثالث  
وليس بمعنى حقيقة كما يظهر (قوله) كل المذكور والمبتدأ فان كلامهم مجوزاً (كلمه) فيه  
تساؤل فان الامر من ههنا كل المذكور أي كل المبتدأ والحكم المتعلق بهما هو الجواز  
وليس الامر ان ههنا المذكور والمبتدأ كما هو واضح فكان الاقراء أن يقول كل المذكور  
وأكل المبتدأ فان كلامهما مجوز وانما الخطب سهل وأراد الجواز الاذن الصادق بالوجوب  
لا المستوي (قوله لكن جواز الخ) بيان لكون تعلقي الحكم على وجه الترتيب (قوله)  
فيصرم الجمع بينهم المحرمة المبتدأ حيث قدر على غيرها فيه إشارة الى دفع ما اعترض به على

(اما التكليف بشئ) (مع جهل  
الامر) انتفاء شرط وقوعه  
عند وقت ما يكون الامر غير  
الشارع كما السيد عليه بضابطه  
قوي قد اذ (فانفاق) أي تفق على  
صحته ووجوده (خاتمة الحكم  
قد يتلقى باصمين) فاكتمر على  
الترتيب فيصرم الجمع (كل  
المذكور والمبتدأ فان كل منهما  
يجوز اكله لكن جواز اكل المبتدأ  
عند العجز عن غيرها الذي من  
جمله المذكور فيصيرم الجمع بينهم  
لمحرمة المبتدأ حيث قدر على غيرها  
(او يباح) الجمع كالوضوء والتيمم  
فانهما جازان وجواز التيمم عند  
العجز عن الوضوء وقد يباح الجمع  
بينهما

التشيل بكل الذكي والمستقيم أنه لا مدخل للمذكي في الحرمة وعليه تحريم الجمع أتم  
تكون دائرتين الماقردين ووجه دفعه منع كون تحريم الجمع ليس إلا لعله دائرتين ما بل  
تكون حرمة المستح حيث قدر على غيرها شيخ الإسلام (تجلىه من عمت ضرورته الخ) فاعل  
بقوله يجم (قوله ثم وضأ الخ) أي وهذا الوضوء مما لا خوف به البرغم ومثله خوف  
حدوث مرض خفيف مبيع للتعيم لا وجب ولا يجب إلا إذا خفت بالوضوء هلاكاً  
أو شديداً أدى هذا مذهبنا معاشر المالكية وأما عند الشافعية فنقد ذكر بعض الطلبة  
أن الوضوء المذكي كور في كلام الشارح وهو الوضوء الذي يخاف معه بطء المرض حرام  
على العقيد عندهم ويصور على قول فذهب عليه فاعاله الشارح غيابه يتنهي على  
مذهبه على القول الضعيف ولعل الشارح لا يرى ضعفه (تجلىه وان بطل بوضوئه يجمه  
لاتقائه فائدة) أي فليس معنى الجمع بينهما الإجماعاً ما صحه ابتداءً وما حقه يقال  
بمنع اجتماعهما أو يتصور بأن يؤتى بالتعيم على وجه التعليم مثلاً بل معناه أن يؤتى بكل  
منهما مهيضاً وان بطل التعيم بالوضوء فبطلانه لا ينافي ذلك شيخ الإسلام (قوله فان  
كلامهما يبيحون الخ) الأمر أن هاتهما التزويج من أحد الكفاين والتزويج من  
الأخر الحكم جواز ذلك والشارح حمل الأمرين على الكفاين وهو فاسد فلو قال  
فان كلامهما يبيحون وحذف قوة التزويج منه لكان أقصد وقد تقدم نظير ذلك (قوله  
كما قال والد المصنف أنه الأقرب) فنعاه بعد ما يكون الواجب كلامه بلا داع إلا أن  
وقوله أقرب أي لأنهم قالوا الواجب الأكل والكسوة والعنق (تنبيه) حاصل  
ما ذكر من وصف حكم الجمع بين الأمرين في قسمي المتعلق على الترتيب والبدل مع  
حكم الأمرين أنه على ثلاثة أقسام تحريم وإباحة وسنة مع جواز الأمرين في الأولين  
وجوبهما في الثالث قسم الترتيب مع جوازهما في الأول وجوبهما في الآخرين  
في قسم البدل شيخ الإسلام (قوله الكتاب الأول في المكاتب) فقد تقدم ما في هذه الطروفة  
أول الكتاب فراجع (تجلىه ومباحث الأقوال) المباحث جمع مجتبع بمعنى مكان  
البحث والبحث هو إثبات المحمول للموضوع أو نفيه عنه فالتقدير والامكان التي  
يقع فيها البحث من الأقوال ومخلصه والأقوال التي ثبتت لها محمولاتها فالإضافة  
في قوله ومباحث الأقوال يائنة ويجعل الأقوال أمكنة للبحث من حيث أهم موضوعات  
تعمل عليها محمولات فكانها أمكنة وقع فيها البحث ثم لا يخفى أن الكتاب الأول ليس  
في نفس الكتاب بل في مباحثه فلو قدم المصنف مباحثاً رأها خلفاً إلى الكتاب والأقوال  
بأن قال الكتاب الأول في مباحث الكتاب والأقوال لكان أجود قاله العلامة  
وقد يجب بأنهم باب الحذف من الأول دلالة الثاني والأصل في مباحث الكتاب  
الخ ومثل ذلك سائر شائع في الاستعمال بأنه يجوز أن يرد بقوله في الكتاب في  
تعريف الكتاب يشاء على أن ما ذكره بعد الترتيب أمارا جمع لمباحث الأقوال  
لا مكان رجوعه إليها فان قوله ومنه البسمله لبحث فيه عن البسمله انتهى قول وهو

بطء بوضوئه يجمه لاتقائه  
فأنته (أو يس) الجمع كسفال  
كسالة الرفاع فان كلامها  
واجب لكن وجوبها لإطعام  
عند الهجر من الصيام وجوب  
الصيام عند الهجر من الاعتكاف  
ويحسن الجمع بينهما كما قال في  
الحمد ولقد فنوى بكل الكفاية  
وان ساعدت بالأولى كما ينوي  
بالصلة العادة القرض وان  
سقط باقيل أولاً (و) قد يتعلق  
الحكم بمرين فاكفر على البديل  
كذلك أي يصير الجمع كتزويج  
المرأة من كفاين فان كلامهما  
يجوز التزويج منه بلا داع  
الأخر أي أن التزويج من  
الأخر ويحرم الجمع بينهما  
تزوج منهما أحدهما أو سائر  
ياخ الجمع كسورة العورة بشوئين  
فان كلامهما يجب الستره  
بلا داعي الآخر أي أن لم تستر  
بالآخر ويباح الجمع بينهما  
بجعل أحدهما فوق الآخر  
أو يسن الجمع لفساد كسافة  
العين فان كلامهما واجب بلا داع  
غيره أي أن لم يفعل غيره منها  
كما قال والد المصنف أنه الأقرب  
إلى كلام الفقهاء أي نظرا منهم  
لظاهروا أن كان التضييق ما تقدم  
من أن الواجب القدر المشترك  
بينهما فنحن أي معين منها  
ويحسن الجمع بينهما كما قال في

اثبات مجولها وهو بعضيته امنه لها وقوله لا ما نقل احاد البحث فيه عما نقل احاد وهو قوله وبه سلب ثبوت بعضيته منه عنه وعلى هذا التقاس فان قيل هذا ينبغي وصف الشارح الاقوال بقوله المشتغل عليها ان البسلة وما نقل احاد لم يثبت كونهما منه حتى يحكم باشقاله عليها اذ لا يصح ادراج ذلك في الاقوال المرادة هنا قلنا المراد باشقاله عليها الاشتغال في البسلة وان لم يكن على وجه القطع وكل من البسلة وما نقل احاد قد نقل على انه منه او المراد بالاشغال التعلق في البسلة وذلك محقق فيما ذكر قطعاً واما راجع لتوضيح الكتاب اذ لا ينبغي أن كونه البسلة له منه دون ما نقل احاد مما يميزه بأنه ما ثبت بعضيته البسلة منه دون ما نقل احاد وذلك من قوة التعريف ومعلقاته **اسم قوله** المشتغل عليها جعله العلامة لتمام الاقوال وخرج عدم ابراز الضمير **اسم قوله** التفت سببها على مذهب الكوفيين لعدم الابقس هنا التقدير ومباحث الاقوال المشتغل هو اى الكتاب عليه او يمكن أن يجعل نعتاً للكتاب فيكون حقيقياً لكن على مذهب من يجوز الفصل بين النعت والمنعوت بالاجنبى كارضى **اسم قوله** الكتاب القرآن الكتاب لفظة اسم له **اسم** كتب غلب في الشرح على الكتاب المخصوص وهو القرآن المنبث في المصاحف كما غلب الكتاب في عرف النحاة على كتاب سيبويه وانقرآن لفظة مصدر بمعنى انظر انقلب في العرف العام على المجموع للمعنيين من كلام الله تعالى وهو في هذا المعنى أشهر من الكتاب فلذا جعل تفسيره كرمي التاويل قاله **اسم** تعريف الكتاب بالقرآن تعريف قطي وكذا تعرف القرآن باللفظ المنزل الخ لان الماهية حاصلة بدونه على ما بينه ثم مقتضى كون الكتاب جعل علمياً بالغلبة على القرآن انه لا يخفى في العهد عن آل ونصر حينئذ كالبعض من مدلولها لا يلزم اجتماع معرفين لكن العلامة الرضى اختار جواز اجتماعهما اذا كان في أحدهما ما في الآخر وزيادة كما هنا قاله **اسم** ذوا الله وباعيد الله وما قيل من أنها تنكرت تعرف يعرف النداء لا يتم في با الله قال وما قيل ان العلم كبقية المعارف لا يضاف الا اذا انكر مجموع بل يجوز منى اضافته مع بقا تعريفه اذ لا مانع من اجتماع تعريفين اذا اختلفا كما هو بوسط الكلام على ذلك راجع شيخ الاسلام **قوله** اى في أصول الفقه اى لان بحثه عن اللفظ لكونه الذى يستدل به على الاحكام بخلاف أصول الدين فان بحثه عن الصفة الذاتية ومنها الثبات صفة الكلام **قوله** اللفظ جنس في تعريف وقوله المنزل قد بدأ أول وأشار به الى أن المراد المتكرر نزول شافئياً كما تقدم وصيغة اسم المفعول المضعف وقد يقال كان **اسم** حثث الاستغناء بقوله المنزل عن قوله على محمد صلى الله عليه وسلم لان شيئاً أنزل على غيره لم يكن كذلك لانه انما أنزل دفعة واحدة ويجب بان معنى التعاريف على الايضاح والبيان وقوله على محمد صلى الله عليه وسلم قد ثاب وأسقطه ابن الحاجب استغناء عنه بقوله للايجاز اذ المنزل على غيره ليس للايجاز ويجوابه ما تقدم وقوله للايجاز قيد ثالث وقوله المتعبد

المشتغل عليها من الامر والتمنى  
والعام والخاص والمطلق والمقيد  
والمحمل والمبين ونحوها  
(الكتاب) المراد به (القرآن)  
غلب عليه من بين الكتب في  
عرف أهل الشرح (والمعنى به)  
أى بالقرآن (هنا) أى في اصول  
الفقه (اللفظ) المنزلة على محمد  
صلى الله عليه وسلم للايجاز  
بسورة منه المتعبد بتلاوته



بتلاوته قيد رابع وسياقي الكلام عليها في كلام الشارح (قوله يعني ما يصدق عليه اللفظ الخ) تنبيه على أن اللفظ المنزل الخ مفهوم كل مخصص في هذا القول الخارجي فالمراد به هنا القول الصادق عليه ذلك المفهوم لأنفس المفهوم فالقرآن عبارة عن مجموع المؤلفات المخصوص الذي أوله القاسمته وآخره الناس كما قال وتنبيه أيضا على أن المراد من التعريف أن يبين لمن عرف حقيقة معنى القرآن وجهه أنه سبحانه أن هذا الشخص المعروف بصفة كذا هو مفهوم القرآن لأن بين حقيقة المعنى بهذا الشخص اذ هو أخص منها فلا يحمل عليه حالة العلامة والاشارة في قوله ما يصدق عليه هذا اللفظ المنزل الخ (قوله الخ) بالنصب نعت لامن قوله يعني ما يصدق عليه الخ فان محلها التصبعا قبلها وهو خارج عن خرج الدليل على أن المعنى هنا بالقرآن اللفظ المذكور لا مدلوله تقريره أن يقال أن القرآن عند الأصوليين أحد الأدلة الخمسة أي أحد الأمور التي بها والاحتجاج بما هو باعاض اللفظ المذكور لا مدلوله فيكون القرآن هو اللفظ المذكور لا مدلوله فاله العلامة (قوله خلاف المعنى بالقرآن في أصول الدين) أي ينطبق القرآن على كل من المعنيين بالاشتراك كما يطلق على كل منهما كلام الله (قوله من مدلول ذلك الخ) بيان للمعنى بالقرآن في أصول الدين والاشارة الى اللفظ المنزل وقوله القاسمته انه تعالى نعت لله لول وقصته أن القاسمته انه تعالى مدلول اللفظ الذي نقره وهو قضية ظاهر عبارتهم اظهره من قواوم القرآن دال على كلام الله تعالى لكن الذي حقيقة بعض المتأخرين أن القاسمته تعالى يدل على ما يدل عليه هذا اللفظ المقرره وان العبارة المذكورة موزونة بقولنا القرآن ال على ما دل عليه كلام الله وهذا هو الحق ان شاء الله تعالى كما يفهمه النظر (قوله واعايدوا القرآن مع تشخصه بما ذكر الخ) اعلم أن أسماء العلوم كالكتب اعلام أجناس وضعت لأنواع اعراض تتعدد بعدد احوال كالقاسم بريد بعمره وقد جعل اعلام شخص باعتبار أن التعدد باعتبار اهل بعد عرفا واحدا وجعل القرآن علم تشخصا بهذا الاعتبار الثاني وليس هو علم تشخصا بما يقابلان يكون اسم التشخص القاسم بل ان جبريل فقط لقطع وان ما يقرره كل واحد منا هو القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد ذكره أن الشخص الحقيقي لا يقبل الحد لانه لا يمكن معرفته الا بالاشارة اليه وهو في هذا فوصف القرآن بالشخص الذي لا يحصى وهو الحقيقي لما ذكرته في أنه لا يمكن معرفته الا بالاشارة اليه والقراءة من أوله الى آخره مع تشخصه حيث أن حكم الشخص الحقيقي فيما تقدمه راجع سم وقول الشارح بما ذكره من تعطف قوله حقوا بقره تشخصه والاول أولى (قوله ليقين الخ) قال العلامة قال القاسم بعدد كرسد القرآن واعلم أنه ان اراد القاسم بشكل لا يكون له لاهاز ليس لازما ولان معرفة السورة تنوقب على معرفته فيسودر اه فتقول الشارح ليقين عما لا يسمى باسمه اشارة الى التبيين في

يعني ما يصدق عليه هذان أول صورة الحسنة الى آخره ووجه الناس الختم باعاضه خلاف المعنى بالقرآن في أصول الدين من مدلول ذلك القاسمته انه تعالى واعايدوا القرآن مع تشخصه بما ذكر من أصوله ليقين

التسمية لا التميز في الحقيقة فصرحوا عما قاله البعض قد تدبروا وإيضاحه أن التعريف قد  
 بقصد به مجرد تمييز الشيء عما لا يسمى باسمه بالتسمية لمن عرف حقيقة ذلك الشيء ولم يعرف  
 أنه مسمى بذلك الاسم ويمكن في هذا أن يراد لفظ أشهر وذكراً موزناً بل الاشتباه للعارض  
 وقد قصد به أن حقيقة الشيء وهذا مما يكون بالذاتيات والقوانين اليقينية المقيدة لذلك  
 ولا ينبغي أن تعرف القرآن بما ذكر من الأول إذا لم يخاطب به من يعرف معنى القرآن بأنه  
 اللفظ المنزل بالإعجاز بسورة الخ ولكنه لا يعرف أنه يسمى بالقرآن كما هو من السابق إذا  
 كون القرآن لا بما ذكر لا يعرف معناه ولم يزلوه إلا الأقران من الناس فلا يكون لازماً  
 هنا كما أوضحه السعد في تقرير عبارة البعض المتقدمة وأما قوله إن معرفة السورة  
 تتوقف على معرفته فسدور فقد دفعه الله كوربان السورة اسم للطائفة المترجمة من  
 الكلام المنزل قرأها كأن أرفع بمراد بديل سورة الأنجيل قال ولهذا احتاج المصنف يعني  
 ابن الحاجب إلى وصف السورة بقوله منه فتأمل اه وفيه نازعة مهم للعلامة في أن مراد  
 الشارح بقوله ليعبر الخ أن التميز في التسمية لا الحقيقة ودعواه أن مراد الماشرح التميز  
 في المدلول لا في مجرد التسمية وطائفة في ذلك نظراً لا ينبغي فراجع وتأمل (قوله مع ضبط)  
 إشارة إلى فائدة أخرى للهدوي ضبط أجزائه الكثيرة فأراد بالكثرة كثرة أجزائه لا بزيادته  
 لما تقدم من أن القرآن اسم لذلك مجموع المركب وكان المناسب حينئذ أن يقول ولتضبط  
 كثرة لانها فائدة أخرى كما تقرر وجوابه أن يقال إن المقصود الأصلي من الحد التمييز  
 والضبط المذكورين وفيه أنه خلاف القاعدة فمن كونه ملحوظ مع متبوع لا تابع  
 ويحجب بان تلك القاعدة أغلبية (قوله من الكلام) بيان لما من قوله عما لا يسمى باسمه  
 وهو على حذف مضاف أي من بقية الكلام (قوله غير الربانية) ونسب النبوة ووجه  
 شروجهما من الحد أن لقائلهم قتلوا وانزلت معانيها والنبي صلى الله عليه وسلم عبر  
 عنها بالفظه وهي خارجة المنزل فقط الذي هو القيد الأول وقوله والتوراة والأنجيل  
 خارجة بقوله هي في عهد صلى الله عليه وسلم فهما قيدان كما تقدمنا وكلام الشارح بوجه أنها  
 قيد واحد ولا يظهر ما قدمناه من أنهم ما قيدان (قوله مجازاً عن اظهار الخ) التبادله  
 أن الإيجاز بهذا المعنى حقيقة لغوية وهو خلاف قول السعدان الإيجاز اثبات الإيجاز  
 استعمالاً لظاهره فانه يقتضي أنه مجاز فيجعل كلام الشارح على أنه حقيقة عرفية وحينئذ  
 فاستعماله في اظهار صدق الرسول صلى الله عليه وسلم مجازاً منى على مجازاً أيضاً لغوي  
 لأن حقيقة لغوية والعلاقة في المجاز بين اللزوم لاستلزام اثبات الإيجاز اظهار واستلزام  
 اظهار اظهار صدق النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وأنزل القرآن لغريه) أي  
 كالتدبر لا ياتيه والتفكير في مواضعه وقوله لا اقتصاراً بتسداً وقوله لانه المحتاج اليه  
 الخ شبر (قوله حكاية لائل الخ) خبر عن قوله وقوله بسورة وانما كان أقل لأن الإعجاز  
 وقع بالقرآن كله بقوله تعالى قل لن اجتمع الأنس والجن الا بقوله بعشر سورته بقوله

مع ضبط كثرة عما لا يسمى باسمه  
 من الكلام لخروج عن أن يسمى  
 قرأنا المنزل على عهد الاحاديث  
 غير الربانية والتوراة والأنجيل  
 مثلاً وبالإيجاز أي اظهار صدق  
 النبي صلى الله عليه وسلم في دعواه  
 لرسله مجازاً عن اظهار بعشر  
 المرسل اليهم عن معارضته  
 الاحاديث الربانية كحديث  
 العهدين أو ما فعله ظن عبد ي  
 الخ وغيره والاقعة وعلى الإيجاز  
 وأن أنزل القرآن نفسه أيضاً  
 لانه المحتاج اليه في التميز وقوله  
 بسورة منه أي أي سورة  
 كانت من جميع سورة حكاية  
 لا أقل ما وقع به الإعجاز الصادق  
 بالكثرة أقصر سورة

تعالى قل فاتوا بعشر سور الآية وبسورة بقوله تعالى فاتوا بسورة الآية والسورة أقل  
 الاو والثلاثة التي وقع الابهاز بها وهي أهم من الكوثر وصادقها ولم يقع الابهاز  
 بخصوص الكوثر وبهذا يسقط اعتراض شيخ الاسلام حيث قال في قول الشارح  
 حكاية لقل الخ مناصه هو في الحقيقة حكاية لكل ما يقبض به الابهاز من السور لا لقل  
 سورة منه ثم هو لازم له وعلى ما قاله فلا نسب أن يقول وهو الكوثر لا الصادق به اه  
 وكان معنى اعتراضه أنه فهم أن مراد الشارح بقوله حكاية لقل الخ أنه حكاية لقل  
 السورة التي وقع الابهاز بها وهو منوع بل انما أراد بالقل السورة مطلقا وأقلتها  
 بالنسبة لكل القرآن وللعشر سور منه اللذين وقع التصدي بهما أيضا قاله سم (قوله  
 ومثلها) سم قدرها أي ومثل الكوثر في الابهاز قدرها من غير ما أي قدرها في عدد  
 الآيات لأن عدد الطروف الصادق بآيتين وبآية وبدون الموافقة قوله سم الابهاز انما  
 يقع بثلاث آيات وذلك قدر سورة قصيرة كآية شيخ الاسلام وقوله ثلاث آيات أي بدون  
 البسملة على رأي من يرى أنها آية من كل سورة والا فالكوثر مع البسملة أربع آيات  
 (قوله وفائده) كما قال الخ قدبة لمن فائده التخصيص على أن القرآن اسم لكل دون  
 أبعاضه كما مر قاله العلامة (قوله بالمعبد تلاتون أي أبدأ الخ) معنى كونه متعبدا  
 بتلاتونه أن تلاتونه عبادة فهي مطلوبة يشاب على فعلها وقد اعترض العلامة كون القيد  
 المذكور لاخراج ما نسخت تلاتونه بعبادته ففسه نظر أمأ ولا فانه أي ما نسخت تلاتونه  
 بعض الابهاض كما خارجة بسورته وأما ثانيا فلأن القيد الخارج فهو قوله أبدأ  
 يقتضي أنه لا يثبت القرآن شيء في حياته على الله عليه وسلم بل وانما ينسخ طلب تلاتونه  
 فلا يكون طلبه أبدأ وأما ثالثا فلأن المزيد لاخر اجمعه وهو المتعبد بتلاتونه أبدأ عادته غير  
 تلاتونه لفظ المذكور باعتبار نفسه وقد عملت أنه واقع على الكل فاما للاحتراز عن لفظ  
 منزل للابهاز بدورة منه لم تعبد بتلاتونه وهو فاسد لاتفاده وأما للبيان فيكون مستغنى  
 عنه وان عاد الابهاض اعتبارا بعبادته كان للاحتراز عن لفظ منزل للابهاز بسورته وبعض  
 منه غير متعبد بتلاتونه أبدأ الآن هذا البعض كما قال اه والجواب عن الاول ان الابهاض  
 التي قصد المصنف اخرجها قسمان أحدهما ما اتفق عنه أنه القرآن وثبت له أنه بعض  
 القرآن وهذه الابهاض التي لم تنسخ تلاتونهم او معلوم أن المقصود اخراج هذه عن كونها  
 القرآن لاعتبار كونها بعض القرآن وهي قد خرجت بقوله بسورة منه كما ذكر العلامة  
 نفسه كالمزج والقسم الثاني ما اتفق عنه الامرات أي كونه القرآن وكونه بعض القرآن  
 وهي الابهاض المذمومة التلاوة وهي من الجهة الاولى أي كونها القرآن خارجة عما  
 خرج به القسم الاول كما هو ظاهر وأما من الجهة الثانية أي كونها بعض القرآن فلا  
 يخرج مما خرج به القسم الاول كما لا يخفى فاحتاج المصنف الى اخرجها بمازاده بقوله  
 المتعبد بتلاتونه لكن بواسطة اخراج المجموع المركب مما نسخت تلاتونه وعلم تنسخ تلاتونه

ومثلها أقسم قدرها من غيرها  
 بخلاف ما دونها فائده كما قال  
 دفع اجماع العباد بتلاتونه أن الابهاز  
 بكل القرآن فقط وبالمتعبد  
 بتلاتونه أي أبدأ ما نسخت تلاتونه  
 كما قال

منه الشيخ والشيخة اذ انزبا

فأرجوهما البتة قال هر رضى  
الله عنه فاقا قد قرأنا هارواه  
الشافعي وغيره للباحقة في التفسير  
الى اخراج ذلك زاد المصنف  
على غيره المتعبد بتلاوته وان  
كان من الاحكام وهي لا تدخل  
الحلود (ومنه) اى من القرآن

(البسلة اول كل سورة غير براءة  
على الصحيح) لانهم ~~كتوبه~~  
كذلك يخط السور في مصاحف  
العصبة مع الغتم في أن  
لا يكتب فيها ما ليس منه بما يتعلق  
به حتى النقط والشكل وقال  
القاضي ابو بكر الباقاني وغيره  
ليست منه في ذلك وانما هي في  
التأنيذ لا ابتداء الكتاب على  
عادة الله في كتبه ومنه سن لنا  
ابتداء الكتب بها وفي غيرها  
الفصل بين السور قال ابن عباس  
كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا يعرف فصل السورة  
حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن  
الرحيم رواه ابو داود وغيره  
منه في أثناء النزل اجماعا وليست  
منه اول براءة تنزلها بالقتال  
التي لا تناسبه البسلة المناسبة  
للرحمة والرفق (لما نقل احادا)  
قرأنا ~~كما~~ بانهم في قراءة  
والسارق والسارقة فاقطعوا  
أيمنهما فانه ليس من القرآن  
(على الاصح) لان القرآن لا يجانهز  
الناس عن الاتيان بمثل أقصير

سورة

وبين ذلك ان ذلك المجموع يصدق عليه ما قبل ذلك القيد فلا بد من اخرجه بذلك القيد  
ومن لازم اخرجه اخرج البعض المتسوخ منه عن كونه بعض القرآن فاقصود  
باخراج المجموع المذكور لانه وهو اخراج ذلك البعض المتسوخ التلاوة عن كونه  
بعض القرآن لانه اقتصار الشارح في الاخراج عليه لانه المقصود بالذات واخراج المجموع  
وسيلة لخرجه وعن الثاني التزام عدم التسمية بالقرآن في حياته صلى الله عليه وسلم  
ولا محذور في ذلك اوبان التسمية بالقرآن في حياته صلى الله عليه وسلم باعتبار الامل فان  
الاصل عدم التسمية او باعتبار الظاهر واجاب بعضهم ايضا بان التعريف لما لم يكن عليه  
القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وفيه بعد وعن الثالث باختيار الشق الثاني أعني  
عود الضمير عليه باعتبار ابعاضه ويكون المحترض عنه المجموع المركب مما نضت تلاوته  
وعلم نسخ تلاوته والمقصود من هذا الاحتراز لانه وهو الاحتراز عن البعض  
المتسوخ التلاوة لان اخراج المجموع اخراج ذلك البعض كانه متوافقه ان ليس  
المراد بكونه للاحتراز عن هذا البعض في عبارة الشارح أنه للاحتراز عنه ابتداء بل  
للاحتراز عنه بواسطة الاحتراز عن المجموع المركب فتأمل فانه ~~م~~ باختصار (قوله)  
منه اى مما نضت تلاوته ابدأ (قوله البسلة) يقطع الهمزة (قوله وللحاجة الخ) جواب  
عما يقال ان التسمية بالتلاوة حكم اذ التسمية بتلاوته معناه المطلوب تلاوته والاحكام  
لا تدخل الحدود لان الحد لا فائدة التصور والحكم على الشيء فرع تصوره فلا توقف تصوره  
عليه لزم الدور وتقرر الجواب ان الحد كما يراه تفصيل التصور يراه تسمية تصوره  
حاصل والمراد هنا الثاني اذ المراد بضم القرآن بهذا الاسم معاداة من شبه الكلام كما مر  
والشئ قد عيذ به كحكمه لمن تصوره بأمر يشترك نفسه غيره ذكرنا (قوله على الصحيح)  
راجع لما قبل الاستثناء أعني قوله ومنه البسلة اول كل سورة (قوله كذلك) اى فى أول  
كل سورة غير براءة فلاشارة الى أول كل سورة وكذا الاشارة في قوله الا في ليست  
منه في ذلك والمراد بكون كتابها بخط السور انهم مكتوبة بالسواد (قوله حتى النقط  
والشكل) بالرفع عطفا على ما الواقعة فاعلا لقوله يكتب بالجر عطفا على ما المجرورة  
جن في قوله مما يتعلق به والجر اولى (قوله ومنه سن لنا الخ) ضمير منه يعود على العادة  
بمعنى الاعتبار ولا ذكرا الضمير (قوله وفي غيرها) عطفا على قوله في الفاتحة (قوله فصل  
السورة) اى يميزها (قوله وهي منه في أثناء النزل اجماعا) محترز قوله أول كل سورة (قوله)  
وليست منه أول براءة لم يقبل اجماعا كالذى قبله مع أن النوى نقل في مجموع  
اجماع المسلمين على هذا الاحتمال ان الشارح تردد لاطلاعه على نحو خلاف أو طعن  
في الاجماع (قوله لا ما نقل احادا) اى غير البسلة فانها نقلت احادا ايضا لمصح العطف  
بلا فان شرطها ان لا يصدق احد متطابقة على الآخر (قوله لا يجانهز) عمله لقوله  
الا في تتوفر الواقع خبر الان ومعناه تكفر وقد ضمنه ههنا معنى يتجسم فلذا عدم بدلى

(قوله على قوله وتارة) أى في جميع الاعمار (قوله بعد الفاقلة) على قوله جلا الخ  
 (قوله ويكنى التواتر فيه) أى في العصر الاول وجوابه منع الاكتفاء بذلك (قوله)  
 والقراءات السبع الخ (اللام فيه العهد الذهني عند القامة والخارجى العلى عند السامعين  
 كالمكرر في موضعه (قوله للقراء السبع) هو من مقابلة المجموع بالمجموع المفيدة للثقة  
 أحاداً ولا كل من القراءات السبع لم يقل به كل من القراء السبعة واللام يصدق اختلاف  
 بينهم والقراء من خلافه وهذا بين (قوله متواترة) أى تواتراً تاماً يغلبها جميع الخ أى  
 ولا يضر كون أساسيد القراء أحاداً ذنخه بمصاحبة لا يمنع تجي القراءات عن غيرهم  
 بل هو الواقع فقد نقلها ما عن أهل كل بلدة قراءة ما هم الجمل الغفير عن متلوسهم وهم جرا  
 وانما استندت الامة المذكورين ورواتهم المذكورين في أساسيدهم المتصل بهم اضبط  
 سرورها وحفظ شيوعهم الكمال فيها اه شيخ الاسلام وانما لم يستدل الشارح على كون  
 القراءات متواترة قلهم بذلك وظهوره لكل أحد سم (قوله قيل فيما ليس من قبيل الاداء)  
 الخ) كل وجه ذلك ما كان من قبيل الاداء بان كان هيئة اللفظ يتحقق بدونهما كزيادة  
 المد على أصله وما بعده من الامثلة أن مقادير زيادة المد وما معه أمر لا يضبطه السماع  
 عادة لانه يقبل الزيادة والنقصان بل هو امر اجتماعي وقد شرطوا في التواتر ان  
 لا يكون في الأصل عن اجتهاد فان قيل قد يتغير وضبط في الطبقة الاولى للعلم بضبطها  
 ماحصة معتمنة على الله عليه وسلم على الوجه الذي صدر منه من غير تفاوت بسبب تكرار  
 عرضها ماحصة منه على الله عليه وسلم عليه قلنا ان سماع وتوقع ذلك لا يشهد بالانفاق  
 نظره في بقية الطبقات فان الطبقة الاولى لا تعد رعاة على اسرار ضبط ماحصة منه  
 صلى الله عليه وسلم ولوسم فلا تعد رعاة على القطع بأن ما نقلته الطبقة الثانية جاز على  
 الوجه الذي نطق به النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة رعلم أن الكلام فيما زاد على أصل  
 المد وما بعده لا في الأصل فانه متواتر والحاصل انه ان اردت متواتراً كان من قبيل الاداء  
 وتواتر ما عتباراً له كأن يراد تواتر المد من غير نظر لقداره وتواتر الامالة كذلك فالوجه  
 خلاف ما قال ابن الحاجب للعلم بتواتر ذلك وان اردت تواتر الخصوصيات الزائدة على  
 الأصل فالوجه ما قاله ابن الحاجب فانه سم (قلت) مفاد رجوع الخلق حثيث للفظ  
 وفيه نظر (قوله كالد) أى كزيادة المد كالمكرر وناو كاشيد قوله الذي زيد فيه والجرور  
 نائب فاعل زيدو يحتمل أن يكون النائب ضميراً يعود على المد وضمير فيه حثيث يعود على  
 اللفظ المتقدم في قوله هيئة اللفظ (قوله متصلاً ومنفصلاً) حالان من المد وقوله على أصله  
 متعلق بزيدو وقوله في نحو جاً وما أنزل مشالاً للمتصل والمنفصل وكذا ما بعده الاول من  
 المتأين للمتصل والثاني للمنفصل وقول المصنف كالد الخ أمثلة للمنفق وهو يجمع قول  
 سم تحثيل لامة هو م أو تقول تحثيل للمنفق الذي وقع له للموصول اه (قوله أو أقل)  
 عطف على قدر العين الخ وقوله ينصف أى نصف ألف أو وأو وأيو أو لا أو ثبثاً وضمين

تتوفر الدواهي على تحصيله وتارة  
 وقيل انه من التواتر ان جلا على أنه  
 كان متواتراً في العصر الاول  
 بعد الفاقلة ويكنى التواتر فيه  
 (و) القراءات (السبع) المعروفة  
 للقراء السبعة ابي عمرو ونافع  
 وابي كثير وعامر وعاصم وحزق  
 والكسافي (متواترة) من النبي  
 صلى الله عليه وسلم الذي نقلها  
 عنه جمع يمتنع عادة تواترهم  
 على الكذب لثبوتهم وهم (قيل)  
 يعنى قال ابن الحاجب (فيما)  
 ليس من قبيل الاداء) أى غا  
 هو من قبيله بأن كان هيئة اللفظ  
 يتحقق بدونهما فليس بمتواتر وذلك  
 (كالد) الذي زيد فيه متصلاً  
 ومنفصلاً على أصله حتى بلغ  
 قدر الفسيف في نحو جاً وما أنزل  
 ورواين في نحو السو وقلوا  
 أنؤمن وبأين في نحو سوي وفي  
 انفسكم أو قل من ذلك ينصف

منه يعودان تقدرا لقين وما بعده وقوله أو أكثر منه نصف أو واحد أو اثنين أي فيكون  
 منتهى المد أربع ألفات أو أووات أو يأت (قوله من الفتح) بيان الأصل وقوله محضة  
 أو بين حال من الإمالة وقوله بين أي بين المحضة والنقضة وقوله بان يعني بالنقضة  
 الخ مثال للمحضة وقوله أو بن النقضة مثال للتي بين وبين الثانية في قولهم بين بين  
 تأكيد لا ولي (قوله على وجه القرب منها) أي أكثر من النقضة وقوله أو من النقضة أي  
 يكون القرب من الكسرة مساويا للقرب من النقضة وتول المصنف والإمالة ينبغي أن  
 يكون الكلام في مقداره دون أصله على ما تقدم لظهوره بتسريضا أصلها دون  
 مقداره كما مر أيضا وكلام الشارح لا ينفي ذلك خلافا لما أشار إليه المكال قال سم  
 (قوله من التحقيق) بيان للأصل وقوله فلا هو وما بعده أحوال من التحقيق (قوله قال  
 أبو شامة والالفاظ المختلفة فيها الخ) قوله والالفاظ عطف على الممن قوله كالدو ويجوز  
 أن يراد بالالفاظ التلخيصات كما هو الموافق لقول الشارح كالتلخيصات فمما يسهل حرف إذا  
 لو أريد به حصة اللفظ اشكت الظرفية في قوله فعليه حرف لأن ما قبله حرف فوعين  
 للفظ وقوله في أداء الكلمة إذ علقه بالالفاظ أغما يناسب معنى التلخيصات الآن يكون  
 ذكر الكلمة من الألفاظ في موضع الضمير وتقع في السببية والتقدير والالفاظ  
 تختلف فيما يوجب أدائها وباعتباره ثم رأيت شيخ الإسلام كالدو كمال قال قوله قال  
 أبو شامة والالفاظ المختلفة فيها أي في أدائها اه لكن تقدير في أدائها مع قول الشارح  
 من المصنف في أداء الكلمة غير مناسب وأقرب منه ترك ذلك التقدير وجعل قوله في أداء  
 الكلمة مع كونه من قبيل الألفاظ موضع الضمير لا من قوله فيها والتقدير والالفاظ  
 تختلف فيما في أداء الكلمة أي أدائها وحديث لا بعده في إبقاء الالفاظ على ظاهرها سم  
 (قوله يعني غير ما تقدم) أي لأن العطف يقتضي المفارقة فبأن يقال إن ما قبل المصنف  
 عليه كلام أبي شامة داخل تحت الكاف في قوله كالدو فلا وجه لتخصيص كلام ابن  
 الحاجب بغير ما ذكره أبو شامة ولا لجل كلام أبي شامة على خصوص ما ذكره أنه عام لذلك  
 ولما ذكر في الأمثلة المتقدمة وغاية ذلك أن يكون عطف قوله والالفاظ المختلفة فيها على  
 المد وما بعده من عطف العام على الخاص ولا مانع منه بقى أن يقال لم أر في الشارح  
 الأمثلة في كلام ابن الحاجب دون الممثل له وهو ما كان من قبيل الألفاظ حتى جعله هذا  
 غير ما تقدم وجعل فيه زيادة على ما تقدم كما سبقت قلت له لأن تلك الأمثلة هي التي صرح  
 بها ابن الحاجب وفيه نظر لأنه من جهل المبالغة ما هو غير هام من الزيادة المذكورة كما تفيد  
 الكاف الآن يجب أن يراد أن ابن الحاجب بالممثل لما يشتمل زيادة أبي شامة غير معلومة  
 قاله سم قلت فيه نظري بل يراد أنه ذلك معلومة لدخول تلك الزيادة تحت الكاف في كلامه  
 بل لو قدر أن ليس في مثال ابن الحاجب ما يخلها فلا وجه لدعوى خروجها عن الممثل له  
 وهو ما كان من قبيل الألفاظ فمن أن المثال لا يخص (قوله بزيادة على أقل التشديد)

أو أكثر منه نصف أو واحد أو  
 اثنين طرقا لقراء (والإمالة) التي  
 هي خلاف الأصل من الفتح  
 محضة أو بين بين بان يعني بالنقضة  
 فيما يقال كالتلخيص الكسرة  
 على وجه القرب منها أو من النقضة  
 (ويخصف الهمزة) الذي هو  
 خلاف الأصل من التحقيق فلا  
 نحو قد افلحوا بالانحياز يؤمنون  
 وتسهلوا بكم وأيسر واسقاطا  
 نحو جأجلهم (قال أبو شامة  
 والالفاظ المختلفة فيما بين  
 القراء) أي كما قال المصنف في  
 أداء الكلمة يعني غير ما تقدم  
 كالتلخيصات فمما يسهل حرف شديد  
 نحو إليك تعبد بزيادة على أقل  
 التشديد

من مباحة أو توسط وغيره من الحجاب ١٦٦ وأي شامة لم يتعرضوا لها ولا المصنف وافق على عدم تواتر الاول وتردد في

تواتر الثاني ويرى تواتر الثالث  
بأنواعه السابقة وقال في الرابع  
أنه متواتر فبما يظهر ومقصودهما  
نقله عن أي شامة المتناول بظاهره  
لما قبله مع زيادة نقل الزيادة التي  
منها بما تقدم على أن الشامة لم  
يردجس الالفاظ اذ قال في كتابه  
المؤشدة الوجيز ما شاع على السنة  
بجامعة من متاخرى المقرئين  
وعبهم من أن القراءات السبع  
متواترة فنقله فيها انتفتت  
الطرق على نقله عن القراء السبعة  
دون ما اختلفت فيه عن أي  
نقلت نسبه اليهم في بعض  
الطرق وذلك موجود في كتب  
القراءات لاسيما كتب المغاربة  
والمشاورقة فيمنه جاسين في  
مواضع كثيرة والمناهل أنا  
لا نعزم تواتر في جميع الالفاظ  
المنتقلت فيها بين القراء أي بل  
منها المتواترة وهو ما انتفتت الطرق  
على نقله عنهم وغير المتواتر  
وهو ما اختلفت فيه بالمعنى  
السابق وهذا بظاهره يتناول  
مالمس من قبيل الاداموا هو  
من قبيله وان حله المصنف على  
ما هو من قبيله كما تقدم (ولا يجوز  
القراءات الثلاث) أي ما نقل قرأنا  
أحاد الألف الصلاة ولا خارجها  
يشاء على الأصح المتقدم أنه ليس  
من القراءات وسئل الصلاة ان  
غير المعنى وكان غاربه عامدا على ما  
كما قاله النور في فتاويه (والصحيح  
أنه ما رواه العشرة) أي السبعة

متماثل بالفاظهم بمعنى تلفظاتهم والبالغة لئلا يسهل وتولم من مباحة أو توسط بيان  
لأزيدة (قوله لم يتعرضوا) الضمير للغير باعتبار معناه لا انتفذه وكان الشارح يشهد بذلك  
إلى أن ما قاله لا ضعف لكونه ما لا يسهل عليه ما فيه (قوله والمصنف وافق على عدم تواتر  
الاول) أي الزيادة في المدلول الثاني الأمانة والثالث تخفيف الهمز والرابع ما نقله عن أبي  
شامة فإن قيل لم وافق المصنف على عدم تواتر الاول وتردد في الثاني قلنا يمكن أن يوجه  
بأن الأمانة في الفصحى كانت الكلمة أغرب فهي أقرب إلى وفراؤد أو على نقلها فهي  
أبعد عن العقول عنها قاله سم وفيه شيء (قوله فيما يظهر) قد يقال التواتر ليس مرصحه  
الظهور (قوله ومقصودهما نقله الخ) مبني على خبره قوله نقل الزيادة أي ومقصود المصنف  
بما نقله عن أي شامة المتناول بظاهره مطابقا لمدلول الأمانة والتخفيف مع زيادة على  
ذلك وهي التلفظ بالتشديد بمباحة أو توسط تلك الزيادة التي مثلها في منع الموانع بالتلفظ  
بذلك كما قرره الشارح (قوله على أن الشامة الخ) حاصل ما أشار إليه أن كلام أبي  
شامة يخالف لما نقله عن المصنف من وجهين الاول أن كلام أبي شامة خاص بالاختلاف  
الذي اختلفت الطرق في نسبه للقراء دون ما انتفتت على نسبه لهم كالموصى صريح كلامه  
الآخر ونقل المصنف بقصد قوله لما اختلفت فيه وما انتفتت عليه وإيضاح هذا  
أن لنا اختلافين اختلاف الطرق على نقله عن القراء ما يتكون قراءة كل  
من القراءات المختلفة لقراءات لا آخر قد انتفتت الطرق على أسنادها لقراءتها واختلاف  
اختلفت الطرق في نقلها ما يتكون قراءة القارئ الخاصة قراءته به بعض الطرق  
نسبها لقراءتها وبعض الطرق تنسبها عنه والنسب الاول متواتر عند أبي شامة دون الثاني  
ونقل المصنف عنه يشهد أن القصين غير متواترين عنده وليس كذلك والوجه الثاني  
أن كلام أبي شامة يعم بظاهره مالمس من قبيل الاداموا المصنف لخصه بما كان من  
قبيل الاداموا سيما في التنبيه على هذا الثاني في الشرح آخر العبارة والشارح قد  
اعترض بالوجه الاول صريحا ولوح الثاني كآثاره لأن كلام أبي شامة صريح في عدم  
ارادة جميع الالفاظ فرد ارادة الجميع التي اقتضتها عبارة المصنف لا بد منه وليس  
صريحا في ارادة مالمس من قبيل الاداموا بل بظاهره فقط في من يردجس المصنف كلامه  
على ما كان من قبيل الاداموا لا مانع منه قاله سم (قوله فيما انتفتت الطرق) أي الرواة  
(قوله عن القراء) أي عن أحدهم (قوله يعم في أنه) الضمير للعال والمسان قوله  
دون ما اختلفت الخ (قوله وذلك موجود) الإشارة للاختلاف (قوله أي بل منها  
الخ) هذا من كلام الشارح وآخر كلام أبي شامة قوله بين القراء (قوله بالمعنى  
السابق) أي كونه نقتل نسبه اليهم في بعض الطرق أي نقتل نسبه اليهم نارة وأبقت  
أخرى (قوله وهذا بظاهره) الإشارة إلى ما اختلفت فيه الطرق (قوله على الأصح  
المتقدم) أي في قوله لا مانع من آما على الأصح (قوله والصحيح أنه ما رواه العشرة)  
هذا مذهب الاصوليين وأما عند الفقهاء فالشاذ ما رواه السبعة هذا قول جمهورهم

سابقة وقراءات يعقوب وأبي جعفر وخلف هذه الثلاثة تجوز القراءتها وذهب

(وقال البغوي والشيخ الامام) والد المصنف لانها لاتختلف رسم السبع ١٦٧ من جهة السند واستقامة الوجه في العربية

وموافقة خط المصنف الامام ولا

يضر في العز والى البغوي عدم

ذكره خلفا فان قرأته كما قال

المصنف ملققة من القرائات

التسعة اذ لم يترك حرف موافق

منهم وان اجتمع فيه هشة ليست

لواحد منهم لم تجلعت قراءة مختصة

(وقيل) الشاذ (ما وراء السبعة)

فشكلون الثلاث منه لا يجوز

القرائتها على هذا وان حكى

البغوي الاتفاق على الجواز

غير مصرح بخلاف كانه تقدم (اما

ابراؤم بجري) الاخبار (الا حاد)

في الاحتجاج (فهو الصحيح) لانه

منقول عن النبي صلى الله عليه

وسلم ولا يلزم من استثناء خصوص

قراءته استثناء عموم خبره

والثاني وعليه بعض اصحابنا

لا يصحجه لانه انما نقله قراؤنا

ثبت قراءته وعلى الاول

احتجاج كثير من فقهاءنا على

قطع عن السارق بقراءة ايمانها

واقبالا وجوب التتابع في صوم

كفارة الامين الذي هو احد قول

الشافعي بقراءتها متتابعة قال

المصنف كانه لما صحح المارقطاني

استاده عن عائشة رضي الله عنها

نزلت فصيما ثلاثة ايام متتابعات

فسقطت متتابعات (ولا يجوز

ورود ما لا معنى له في الكتاب

والسنة خلافا للشوبة) في

تجزيهم وورود ذلك في الكتاب

قال الوجود فيه كالخروف المقطعة

واذهب بهضمهم الى انه ما وراء السبعة كما يقول الاصوليون فقوله وقبل ما وراء السبعة

هو مذهب الفقهاء كما عرفت وان كان ضعيفا عند أهل الاصول كما يشهد بصحة التبريض

(قوله) وان حكى البغوي الاتفاق (الخ) أي فانه بحسب ما وصل اليه فلا يكون جهة على

القاتل بان الشاذ ما وراء السبعة (قوله) اما ابراهم (الخ) مقابل على محذوف والتقدير اما

قراءته فلا يجوز واما ابراهم (الخ) وحذف هذا المقال للعلم به وقوله بجري بضم الجيم لانه

من اجري الرباعي (قوله) الاخبار (وقوله) في الاحتجاج لما كانت عبارة المصنف بنظرها

قد تشتمل من جهة انه آحاد فلا معنى لاجرا ثم يجري الاحتجاج بالشارح ما بين المراد

وبدفع الاستشكال وهو قوله الاخبار وقوله في الاحتجاج (قوله) لانه انما نقل قراؤنا (الخ)

أي ولم ينقل خبر اخر اسحق يقال لا يلزم من استثناء الاخص استثناء الاعم فلا يلزم من استثناء

قراءته استثناء خبره بل في انما نقل الاخص وهو القراءة دون الاعم وهو الخبرية فيسقط

قراءة نيته بسقط الاحتجاج به كما اشار الى الشارح وقوله وعلى الاول أي الاحتجاج بالشاذ

(قوله) فسقطت متتابعات (أي نصفت ولا توضع) والشاذ انما يصح به اذا لم ينسخ حكمه

(قوله) ولا يجوز ورود ما لا معنى له (الخ) أي ما لا معنى له أصلا لا ما لا معنى له في نفسه

للكركشي وغيره فان لان خلاف الحشو بنية فبما لا معنى ولكن لا نفهمه كالخروف

المقطعة وآيات الصفات اما لا معنى له أصلا فلا يجوز ورود في كلام الله اتفاقا وبشكل

على كون محل الخلاف ماذ كتحصيص الخلاف بالحشو بتمتع وقوع التشابه في القرآن

وكون الجمهور مناعلى الوقف على قوله لا اله الا الله الا ان لا يراد به همة في قوله ولكن لا نفهمه

فهم معناه الذي اريد منه في الواقع بل معنى صحيح يضاف اليه وان لم يكن هو المراد في الواقع

وقد ه نظر لان قول الزركشي السابق وآيات الصفات يدل على ادخال التشابه في محل

الخلاف مع أن لا معنى صحيح يضاف اليه عنده الخلف وان سكنت عنه السلف فلا وجه

حينئذ تخصيص الخلاف بالحشوية ولا في المعنى الصحيح الذي يضاف اليه فلهما

وبشكل على الاول الذي هو كون محل الخلاف ورود ما لا معنى له أصلا لان الاتيان

بالمهل الذي لا معنى له نقص وهو محال على الله تعالى وقد يجيب بان القائل بورد ودهوم

الحشوية يمنع كونه قصا لجواز ان يكون لحكمة كالاتيلا وما هو كذلك لا يكون قصا

والحاصل أنهم اضطررت أقوالهم في محل النزاع في هذه المسئلة وتعارضت والذي هو قوله

الاسنوي ما قاله المصنف من أن محل النزاع ورود ما لا معنى له أصلا (قوله) كالخروف

المقطعة (واثل السور) قال العلامة أي كالحروف المقطعة (الخ) اذا لم يوجد هنا

أواثل السور ما هوها للاصحاحات في التمثل بها ما لا معنى له أصلا شي اذا المراد منها

الحروف التي هي سمياتها فهي معانيها وان لم يكن للفظ المنتظم منها معنى اه ولا يخفى أن

هذا الايراد انما يدل على الحشوية لا على الشارح لانه ناقل ذلك عنهم ولهم أن يجيبوا بان

ليس مرادهم بما لا معنى له أصلا فالامعنى له في نفسه بل لا معنى له مرة بطا بما صاحبه

قال الوجود فيه كالخروف المقطعة وأاثل السور في السنة بالقياس على الكتاب وأجيب بان الحروف اسمها للسور كطه ويس



ومعوا حشر يؤمن قول الحسن  
البصري لما وجد كلامهم ساقطا  
وكأنوا يصحسون في حلقته أمامه  
ردوا هؤلاء إلى حشر الحلقة  
أي جاتبها (ولا يجوز أن يرد  
في الكتاب السنة ما يعنى به  
غير ظاهره (البدليل) بين المراد  
كما في الضام المخصوص بتأخر  
(خلافا للمرسنة) في يجوزهم  
ورود ذلك من غير دليل حيث  
قالوا المراد بالآيات والأخبار  
الظاهره في عقاب عصاة المؤمنين  
الترهيب فقط بناء على معتقدهم  
أن العصية لا تنصرم إلا بعين  
وشهو امر جنة لأرجائهم أي  
تأخيرهم إياها عن الاعتبار  
(وفي بقائه الجمل) في الكتاب  
والسنة بناء على الأصح الآتي  
من وقوعه فيها (غير معين) أي  
على أجداله بان لم يتضح المراد منه  
الوفاته صلى الله عليه وسلم  
أقوال أحدها لأن الله تعالى  
أكمل الدين قبل وفاته لقوله  
اليوم أكملت لكم دينكم فانها  
فم قال تعالى في محاشاة الكتاب  
وما يعلم تأويله إلا الله إذا الوقت  
هنا كإعلمه جمهور العلماء وإذا  
ثبت في الكتاب ثبت في السنة  
لعدم القائل بالفرق بينهما

ويجوز الحروف التي هي السمات ليست كذلك كما اعترف به الشيخ ومن هنا يدفع أيضا  
ما يقال أن هذه الحروف أسماء لأعداد مخصوصة لأن اثنين ارتباط تلك الأعداد بالمقام  
سم (قوله من قول الحسن) من تعليلية أو ابتدائية أي مع وبذلك لأجل قول الحسن أو  
تسمية متأخرة من قول الحسن الخ وقوله وكانوا يحيطون الخ حال من إلهاء في كلامهم  
(قوله إلى حشر الحلقة) فيه إشارة إلى أن الحشوة بفتح الشين لا تنسوبة إلى الحشر  
بالفصح كانه في ويجوز أن سكان الشين على أنهم منسوبة إلى الحشر والغنى لا معنى له في الكتاب  
والسنة وبالجوهين ضبطه الزركشي والبرماوى كما قال شيخ الإسلام (قوله البدليل) أي  
الأمع دليل وقوله بين المراد المراد بالتبيين صرف اللفظ عن ظاهره سواء كان معه تعيين  
المراد كما هو مذهب الخلف أو لا كما هو مذهب السلف فأن دفع إيراد التشابه عنه في غير  
ظاهره ولا دليل بين المراد منه بناء على الوقف على الآية فإن معنى هذا الإيراد قصر  
الدليل على الدليل المعين للمراد وقد علمت أن المراد به ما هو أعم (قوله كافي العام  
المخصوص بتأخر) انما قيد بقوله بتأخر لكونه أظهر في التفنيل إذ المخصوص بمقارن أو  
متقدم لا يفهم منه من علم المخصص حين وروده إلا غير ظاهره بقوله ذلك المخصص في  
كونه معناه في غير ظاهره فقابل قد يقال أن ما به سمه هو بسطة المخصص هو ظاهره  
غاية الأمر أنه ظاهره هو بسطة المخصص لافي حد ذاته وقد صرح الامام في الوترات بان  
المقول بالدليل يسمى ظاهره بالدليل فلا يصح أن يكون روده عنه في غير ظاهره على  
الاطلاق فظهر للتصديق أنه دفع اعتراض شيخ الإسلام بان تقييده بالمأخر لا مفهوم  
له الآن يقال انه المتفق عليه سم (قوله خلافا للمرسنة) لفظ المرسنة بالهمز من أوجه  
كأقراسي بغيره من أرسى كاعطى وبه ما قرئ قوله تعالى قالوا أرحم وأخاه (تراه حيث  
قالوا الخ) تنبيه على أن ذلك يؤخذ من كلامهم لا ربما لأنهم صرحوا به (قوله لا رجائهم أي  
تأخيرهم إياها عن الاعتبار) أي تأخيرهم المعصية عن كونها معتبرة حيث نفوا المؤاخاة  
بها فوجودها حينئذ لا اعتداده لعدم ترتيب أثرها عليها ويصح عود تأخير إياها لآيات  
والأخبار الواردة في العقاب لعصاة المؤمنين فأنهم أرحموا أي أرحموا من غير اعتبار  
ظاهره (قوله وفي بقائه الجمل الخ) خبر مبتدئ وقول الشارح الآتي أقوال وقوله غير معين  
حال من الجمل ولما كان ظاهره هذه الحال لا يقيد إلا كيد الان الجمل هو غير معين أشار  
الشارح إلى تأويلها بالجار والمجرور بقوله أي على إجماله أي مسطور أو باقاع على إجماله  
(قوله إلى وفاته صلى الله عليه وسلم) متعلق بقوله بقائه (قوله لأن الله تعالى أكمل الدين  
قبل وفاته) فيه أن يقال بين هذا وما احتج به بعده من قوله تعالى اليوم أكملت لكم  
دينكم بخلاف صدق هذا على تمام الاكتمال في ذلك اليوم وصدق ذلك أي قوله  
لأن الله أكمل الدين قبل وفاته صلى الله عليه وسلم علم بعد ذلك اليوم مما قبل الوفاة مع  
مواقفة الواقع له إذ قد بينت أحكام بعد ذلك اليوم أيضا كما هو ظاهر الآن يكون المراد

انه اكمل في ذلك اليوم الاصل ونحوه والى بين بعده الاما هو من فروع ما بين فيه قاله سم  
 (قوله ثالثا الاصح لا يلقى المكلف بعرفته) قوله ثالثا همتا بعد او غيره للاقوال المقدرة في  
 المتن المذكور عليها بقوله ثالثا او غيره قوله لا يلقى الخ وقوله الاصح خبر مبتدأ محذوف أى  
 وهو الاصح والجله معترضة بغير المبتدأ او غيره (قوله حذرا من التكليف بما لا يطاق)  
 فيه ان يقال ان المصنف قائل بجواز مطلقا ووقوع التكليف بالمال لغو ولا يتعين  
 هذا الا على رأى من لا يرى التكليف بالمال وقوله حذرا من التكليف بالمال لتعطل  
 لعدم البقاء للمعلل بقوله الساجدة (قوله على أن صواب العبارة الخ) فخصته ان التعبير  
 بعرفته والعلم به فغاية أنه غير بالسبب من السبب ولا يدع فيه بل العلم على الجله قال  
 في التلويح وقد يقال العلم على بالقلب وهو الاصل وقوله كما في البرهان يقال عليه ان  
 المصنف لا يلزمه تقليد ما في البرهان قلت دعوى أن المعرفة العلم سبب لعمل مجموعة  
 بلا شبهة بل هما شرط لصديق حجة عليه ما دون هذا السبب وأما قوله بل العلم على الخ  
 فنقول ان الامر كذلك لكنه حاصر على العمل العقلي والقصد ما هو أهم من ذلك فقد  
 تبين للشروط ما قاله سم جميعه وصحة ما عترض به الشارح (قوله من غير تأمل) يتعلق  
 بقوله مشى عليه المصنف (قوله بانضمام نواتر او غيره) ظاهر كلام المصنف أن التواتر  
 والمشاهدة انتهى الى المراد بغير فرق مشدود وقول الشارح بالقرائن المشاهدة ونقل نقل  
 القرائن السانقات ايراد هتد أن التواتر والمشاهدة متعلقان بالقرائن لأنهما تنصص القرائن  
 قاله لعلامة وقد يقال كلام المصنف الخ لجله على ما قاله الشارح اذ لم يصرح بان التواتر  
 والمشاهدة قرينان ولا بأنهما مستلزمان بالقرائن وغاية ما ألقاه فاعاده اليقين بواسطة  
 نواتر أو مشاهدة وهذا الصالح لكل من الامر بن فحجه على ما قاله الشارح لا مانع منه  
 - فنقد سم وانما لم يقل المصنف وبدعم المعارض العقل لان فرض الكلام بعد علم  
 صدق قائله بسبب المجتزأة وتصديق الصادق وهذا يستلزم عدم المعارض اذ لا وجود  
 له مع العلم بصدق القائل وما أشبهه المصنف بقوله والحق أن الادلة الخ أحد أقوال ثلاثة  
 ثانيها أنها تقيد اليقين مطلقا فاشبهتها أنها تقيد مطلقا وهو الذى أشار اليه الشارح  
 بقوله الا حتى فاندفع توجيهه من أطلق الخ (قوله باتقاء العلم بالمراد) متعلق بتوجيهه  
 قال العلامة هذا القائل ضم الى هذا فى التوجيه أنه لا بد من العلم بعدم المعارض العقل  
 فلا بد في دفعه مع ما ذكر من قوة العلم بعدم المعارض من صدق القائل كإزاده السيد  
 أى أن القائل بأنما لا يقيد ليقين وجهه باتقاء العلم بالمراد هتد اتوقفه على العلم بعدم  
 المعارض العقلى وجوابه أن اتقاء المعارض العقل قد من صدق القائل وهو النبي  
 صلى الله عليه وسلم وقد صح بان الشارح لم يرد ما ذكره مستكبرا كنهنا بقوله فان الحصانة  
 الخ فان علمه على الوجه المذكور يستلزم العلم بعدم المعارض ان فاعاده الادلة

(ثالثا الاصح لا يلقى)  
 (المكلف بعرفته)  
 الساجدة الى سببه حذرا من  
 التكليف بما لا يطاق  
 غير المكلف على أن صواب  
 العبارة بالهـ مل به كما في البرهان  
 وفي بعض نسخه بالهـ لم به وهو  
 تعريف من تابع مشى عليه  
 المصنف اذ وقع لمن غير تأمل  
 (والحق) كما اختاره الامام الرازي  
 وشيخه ان ادلة العقلية قد تقيد  
 اليقين بانضمام نواتر وغيره  
 من المشاهدة كما في أدلة وجوب  
 الصلاة ونحوها فان الحصانة  
 معلومة بانها المرادة بالقرائن  
 المشاهدة ونحن علمنا بها بواسطة  
 نقل تلك القرائن السانقات  
 فاندفع توجيهه من أطلق الخ  
 لا تقيد اليقين باتقاء العلم بالمراد  
 منها

### هـ المتطوق والمتهوم هـ

أى هذا جعتهما (المتطوق ما)  
 أى معنى (دل عليه اللفظ في محل  
 النطق) - كان كما يشهد في شرح  
 المختصر كقوله يصحرم التأنيف  
 أى للوالدين الدال عليه قوله تعالى  
 فلا تقل لهما أى أو غير حكم  
 كما يؤخذ من قوله في قوله (وهو)  
 أى اللفظ الدال في محل النطق  
 (نفس) أى يسمى بذلك (ان أفاد  
 معنى لا يحتمل غيره) أى غير ذلك  
 المعنى (كزبد) في نحو جازيد  
 فانه مفيد للذات المشخصة من  
 غير احتمال غيرها (ظاهر) أى  
 يسمى بذلك (ان احتمل) يدل  
 المعنى الذى أفاده (مرجوحا  
 كالاسد) في نحو رأيت اليوم  
 الاسد فانه منبه للصيوان المفترس  
 محتمل للرجز الشجاع بدله وهو  
 معنى مرجوح لانه معنى مجازى  
 والاول الحقيقى المتبادر الى الذهن  
 أما المحتمل للمعنى ما والاخر  
 فيسمى مجالا وسائقا كالتحولى  
 فوب زيد الجون فانه محتمل لمعنيه  
 أى الاسود والابيض على السواء  
 (واللفظ ان دل جزؤه على جزء  
 المعنى) كظلام زيد (فركب

البقيتين انما تتوقف على عدم العلم بانعراض لاعلى العلم بعدمه اذ كثيرا ما يحصل  
 العلم من الدليل ولا يحظر المعارض بالبال انبساطا ولا تضامنا لضعف العلم بعده فالمراد  
 بقوله - م افادتها البقيتين تتوقف على العلم بعدم المعارض أنه بحيث لو لا حظ المعارض  
 العقل جزم بعدمه كالمسعد (قوله لا تطوق والمتهوم) المتطوق لفظه المتطوق به والمتهوم  
 لفظه ما يستند من اللفظ - مناهما اصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله ما دل عليه اللفظ  
 الخ) أى معنى والمراد به ما يعنى من اللفظ ويقصد وليس المراد به ما قابل الذات كما يعلم  
 من تقسيم الشارح المتطوق الى حكم وغيره (قوله في محل النطق) متعلق بدل كما يقيد به  
 كلام الشارح بعدم معناه أنه دل عليه في مقام ايراد اللفظ فاحصل اعتبارى والمراد  
 بكون المعنى مدلولاً عليه كونه اللفظ مستعملا فيه كونه مراداً عنه بالذات فضل  
 المعنى المجازى أيضا لان اللفظ استعمل فيه وان كان هذا انتقالا من المعنى الاصلى  
 اليه ولا يضر عدم شموله غير الصريح وهو ما دل عليه اللفظ انما لان ظاهره صريح  
 المصنف في هذا الكتاب عدم اثباته وما ذكرناه من تعلق قوله في محل النطق بدل الدال  
 عليه قول الشارح بعدم أى اللفظ الدال في محل النطق هو الاوفق بجمل المصنف من  
 أقسام المتطوق فهو مدلول زيدا سدا لتعريف على هذا التقدير يتناول ذلك من غير  
 تكلف وأما ما ذكره العلامة من جعل في محل النطق حال من ضمير عليه أى حال كونه ذات  
 المعنى نا في محل النطق أى محل نطق باسمه وذلك كالمرءة في آية التائيد فلم اقامة  
 في محل نطق باسمه وهو التائيد فاعلموا طريقة بن الحاسب من تخصيص المتطوق  
 كالمتهوم بالحكم ولا يوافق طريقة المصنف من تعميم ذلك لغير الحكم أيضا كمدلول زيد  
 مثلا وان كان خاصا بالحكم على ما قاله العلامة من الحالة المذكورة لان مفادها ان  
 المتطوق هو الامر الثابت لشيء نطق باسمه والثابت لشيء حكمه (قوله فلا تقل لهما أى)  
 مصدر يعنى تبا وتباهى على الكسر (قوله هكذا) قد يناقش في تفسير النص به  
 بانحطاطه منى مجازيا بناء على جواز التجوز بالعلم وقصر الصاقبان التوكيد في نحو  
 جازيد نفسه لرفع الجاهل من الذات واحتمال ان الجاهل رسوله أو كذا فليست أماله مسم  
 وقديرة لا تفرق النص والظاهر لما قبل عليه اللفظ ولا ان مدلول زيد لا يحتمل لفظه  
 غيره لانه الموضوع له وأما التجوز المذكور فليس واجبا لانه لفظ زيد بل دلالة المركب  
 فتأمل (قوله يدل المعنى الذى أفاده) احقر بذلك عن الاشتراك (قوله مرجوحا) مدحول  
 به لاحتمال أوجه فعول مطلقه أى احتمالا مرجوحا (قوله والاول الحقيقى) مبتدأ  
 وخبر (قوله واللفظ الخ) قال العلامة ان اعتبر جزء اللفظ من حيث كونه جزءا كان  
 التقيد بقوله على جزء المعنى ضائعا لانه جزءا لما قبل عليه بل يكتفى بقوله ان دل جزء وان  
 اعتبر جزء من كونه جزءا أو مفردا فالحال ان الناطق على لسان جزءه في الجملة على جزء المعنى  
 وهو مفرد اخصل في حصة المركب خارج عن حصة المفرد فيبطل به الاول طردا والثاني

عسسا ولا بد لتعريفه ما من زيادة القصد فيه سبحانه يقال ان قصد بجزؤه الدلالة  
 على جزء المعنى فركب والافتقد **هـ** ويجاب باختيار الشق الثاني لكن قوله على جزء  
 المعنى يقتضي فيه الخلفية أي من حيث انه جزء المعنى أي المعنى الموضوع له ذلك اللفظ  
 وقيد الخلفية بمقتضى تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار كما تقرروا حيث يخرج  
 عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد فهو الحيوان الناطق علان جزءه وان دل  
 لكن لا يدل على جزءه أي من حيث انه جزء المعنى فلا حاجة الى زيادة القصد قاله سم  
 (قوله والافتقد) فيه أن يقال ان هذا صادق بالمركب لان تقديره وان لم يدل جزؤه  
 والمركب كقلام زيد كذلك اذ جزؤه كالقنين والراي لا يدل وجزء المركب شامل لكل  
 من أجزائه الهجائية وكلياته وفيجاب بوجهين أحدهما أن جزءه في قوله لا يدل جزؤه  
 مفرد مضاف فيم ودلالة العام كلية فيكون معناه كل جزءه واذا دخل عليه النفي صح  
 أن يكون من عموم السلب والتقدير وان لم يدل شيء من أجزائه وان كان قد يتبادر  
 منه سلب العموم وهو لا يقتضيهنا **و** ثاني ما حل الاضافة في جزءه على العهد الذهني  
 باصطلاح أهل البيان على ما صرح به غيره وادمن أن المضاف الى معرفة ينقسم انقسام  
 الظلي باللام وحيث فهو في معنى التكرار كما تقرروا وقد وقع في جزءه النفي فيكون عاما والمعنى  
 وان لم يدل شيء من أجزائه يخرج المركب لانه وان لم يدل بعض أجزائه وهي جزؤه  
 الهجائية فقد دل بعضها الاخر وهو كلان **هـ** بقي أن يقال هذا لا يصدق على الحيوان  
 الناطق علان كلال من لفظ الحيوان والناطق فيميز باعتبار الوضع الغير العلي والمعنى  
 العلي هو المهيئة الانسانية مع المنضعات وكل من معنى لفظ الحيوان وهو الجسم  
 النشائي الخ ومن معنى الناطق وهو المتفكر بالقوة البرهانية الانسانية التي هي جزء  
 المعنى العلي فكل منهما جزء من جزء المعنى العلي وجزء الجزء مع جمع أنه مفرد وان هذا  
 صرحوا في كتب الميزان بأنه يدل جزؤه على جزء معناه الا أن دلالة غير مقصودة فأخرجوه  
 عن جزء المركب وأدخلوه في المفرد بقيد قصد الدلالة حيث قالوا اللفظ ان قصد بجزؤه  
 الدلالة على جزء المعنى فركب والافتقد والمصنف لم يذكر القصد ويكر أن يجاب أيضا بما  
 تقدم من اعتبار الخلفية المذكورة أي دل جزؤه على جزء المعنى من حيث انه جزء المعنى  
 وظاهر أن واحد من جزء الحيوان الناطق لم يدل باعتبار المعنى الغير العلي على جزء  
 المعنى العلي من حيث انه جزء المعنى العلي اذ لا يتصور دلالة جزء اللفظ باعتبار أحد  
 وضعه على جزء معنى الوضع الاخر **هـ** سم (قوله أو يكون لجزء غير دال على معنى)  
 المراد بالدلالة الدلالة الوضعية والمراد بالوضع ما كان على قانون القصة فأن دفع ما يقال ان  
 أحرف زيد موضوعه لا هذا فالراي بسبعة واليه بعشرة والادبار دة فلها دلالة فلا  
 يصح في أصل الدلالة عنها **و** اندفع أيضا بالتقيد المذكور والدلالة العقلية كدلالة زاي  
 زيد على حياة اللفظ **سم** (قوله ودلالة اللفظ على معناه مطابقة) لم يقل على تمام معناه

والام أي وان لم يدل جزؤه على  
 جزء معناه بأن لا يكون له جزء  
 كجزء الاستفهام أو يكون له  
 جزء غير دال على معنى كزيد  
 أو دال على معنى غير جزء معناه  
 كزيد الله على (فغير دال على  
 اللفظ على معناه مطابقة)

كما قال غيره للاحتراز عن الجزم لان الجزم لا يصدق عليه أنه المعنى لانه بعض المعنى  
 فالاحتراز عنه حاصل بقوله على معناه من غير احتياج لزجادة لفظ غلام **(قوله دلالة**  
**مطابقة)** الاضافة قيمه من اضافة السبب الى السبب وكذا قوله دلالة تضمن ودلالة التزام  
**(قوله لمطابقة الدال الخ)** تعليل لكأن من الامرين المفرد والركب أعنى قوله مطابقة  
 ر قوله دلالة مطابقة وكذا يقال فيما بعده وهذا المضاف هو قوله دلالة لا بد منه في تقسيم  
 دلالة اللفظ لان المطابقة بوصفها اللفظ والمعنى والدلالة لا يوصفها الا اللفظ **(قوله**  
**لجزمته المدلول)** أى المدلول عليه باللفظ فهو من باب الحذف والايصال **(قوله الذهبي)**  
 لم يرد به ما لا يمكن انشكاكه عن الملزوم وهو الذى يلزم من قصوره ملزومه تصوره وهو اللازم  
 اليه بالمعنى الاخص عند المناطقة بل مطابق اللازم وان تصور بعد الملزوم بالملزمة  
 أو بعد التأمل وعمال الفكر **(قوله أى عدم البصر الخ)** قال السيد المضاف اذا أخذ من  
 حيث أنه مضاف كانت الاضافة دالة فيه والمضاف اليه خارجا عنه وان أخذ من حيث  
 ذاته كانت الاضافة أيضا خارجة عنه وهو مفهوم المعنى هو العلم المضاف الى البصر من  
 حيث هو مضاف فتكون الاضافة الى البصر دالة في مفهوم المعنى والبصر خارجا  
 عنه اه سم **(قوله والتثان عقليتان الخ)** تتبع فيه الحصول وغيره وهو أحد أقوال الثلاثة  
 ثانياً انها عقليتان كالاولى اعتباراً بفهم المعنى من اللفظ ولو بواسطة وعلمه أكثر  
 المناطقة وقد يقال هو لازم للمصنف وان صرح بخلافه لانه جعل المقسم دلالة اللفظ  
 فاقسامه لفظية وكون بعضها واسطة وبعضها بدونها لا يفرجهما عن ذلك فالثان أن  
 الدلالة تضمنية لفظية كالاولى والالتزام عقلي لان الجزم داخل فيما وضع له اللفظ  
 بخلاف اللازم شيخ الاسلام والحاصل أن في المقام مقدمتين وهما قولنا كلما أطلق  
 اللفظ فهم معناه وكلما فهم معناه جزؤه ونهه لازم مغيبا للنظر الى المقدمة الاولى تكون  
 تضمنية والاتزامية لفظيتين كالمطابقة والنظر للثانية عقليتين وهذا يتبين ان الخلاف  
 المذكور لفظي **(قوله ثم المنطوق)** أراد به المنطوق الصريح وأراد بالمقدّم المشار اليه  
 بقوله على اشياء والمنطوق غير الصريح ولا يكون الا في دلالة الالتزام **(قوله الصدق فيه**  
**الخ)** عبرت بجانب الصدق بنى اشارة الى أن الصدق ليس صفة للمنطوق بل الكلام الدال  
 عليه فقوله فسه أى في الدال واللام في جانب الصفة المشار الى أن المنطوق يتصف بها  
 والصفة العقلية هي الامكان والشريعة موافقة الفعل ذى الوجهين الشرع كاملتر **(قوله**  
**فيما دل عليه)** أى في اللفظ الذى دل عليه أى على ذلك المنطوق وهو المنطوق الصريح  
 والمقدّم المذكور الدال على تقديره وهذا اللفظ هو المنطوق غير الصريح واعلم أن ابن  
 الحاجب رحمه الله قسم المنطوق الى صريح وغير صريح والاول ما دل عليه اللفظ  
 مطابقة أو نقصنا والثاني ما دل عليه التزاما والمصنف خص اسم المنطوق بالصريح  
 وسعى غير الصريح بمدلول الاقتضاء والاشارة **(قوله أى فدلالة للملفظ الخ)** أشار بهذا

وتسمى دلالة مطابقة أيضا لمطابقة  
 الدال للمدلول **(وعلى جزئه)**  
 أى جزئ معناه تضمن أو تضمن  
 دلالة تضمن أيضا تضمن المعنى  
 بجزئه المدلول **(ولازمه)** أى  
 لازم معناه **(الذهبي)** سوار له  
 في الخارج أيضا أم لا **(التزام)**  
 وتسمى دلالة الالتزام أيضا  
 لالتزام المعنى أى استلزامه  
 للمدلول كدلالة الانسان على  
 الحيوان الناطق في الاول وعلى  
 الحيوان في الثانى وعلى قاتل  
 المذنب في الثالث اللازم خربا  
 أيضا وكدلالة العلم على عدم  
 البصر همان شأنه البصر على  
 البصر اللازم المعنى ذهنا المنافي  
 لخارجا **(والاولى)** أى دلالة  
 المطابقة **(اللفظية)** لاشياء بعض  
 اللفظ **(والثان)** أى دلالتا  
 تضمن والالتزام **(عقليتان)**  
 لتوقفهما على انتقال التضمن  
 من المعنى الى جزئه ولازمه **(ثم**  
**المنطوق ان توقف الصدق)** فيه  
**(أو الصفة)** له عقلا أو شرعا على  
**اشياء** أى تقدير فيما دل عليه  
**(فدلالة اقتضاء)** أى فدلالة  
 اللفظ الدال على المنطوق

الى أن ظاهره هو المصنف فيه تساهل لان قوله دلالة اقتضا خبر عن المنطوق وذلك  
لا يصح لان ما وصفه دلالة اللفظ على ذلك المضمر المقصود كما قاله فلذا حول العبارة الى ما  
ترى (قوله على معنى ذلك المضمر) متعلق بدلالة وحاصله أن اللفظ في الحديث الشريف  
المذكور دل على منطوق صريح وهو رفع الخطأ والتيسير ومنطوق غير صريح وهو  
رفع المزاخمة بهما وقس على ذلك المثال الثاني والثالث (قوله في معنى هذا) عاصم  
سبأ في أن أخت عاصم هو الحافظ أبو القاسم العمري قدس الله سره ووجه هذا (قوله أي  
أهلها) قبل عليه أن العصة كما تحصل بتقدير هذا المضاف تحصل بحمل الضميمة على  
في أهلها مجازاً وأجيب بأن التقدير المذكور بناء على قوله القريبة على حقيقة ما وليس في  
العبارة حصر العصة في التقدير المذكور حتى يرد ذلك (قوله لا يصح سؤالها عقلاً) أي  
بالنظر للصادق فقط ما قيل أنه يجوز سؤال الجسدان ونقطة أخرى قاله فلا يتأتى  
الحكم بعدم العصة عقلاً (قوله على ما لم يقصده) أي لم يقصد الذات والافضل ما دل  
عليه الكتاب العزيز بما وافق الواقع مقصود كما هو اللائق في حقه مباركة وتعالى (قوله  
أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) قوله ليلة ظرف للرفث لا لاحتلام  
رفث بمعنى أفضاء فعدي بالي والافراف بمعنى الجماع متعدي بنفسه (قوله للزومه)  
الضمير للصحة وذكرها لاكتسابها لئلا يكون المضاف اليه كقوله • انارة العقل  
مكسوف بطوع هوى • أي الزوم صحة صوم من أصبح جنباً لمقه ودأى المنطوق  
المقصود باللفظ أي قوله أحل لكم الخ وقوله في الليل متعلقان بجماعهم (قوله الصادق  
بأخر جرمه) قال العلامة هذا مبني على أن الليل صادق بالوقت المعتد من غروب  
الشمس الى طلوع الفجر وبإيمانه وليس كذلك بل حقيقة الاول فلو قال الصادق  
بالجماع في آخر جرمه لكان صحيحاً اهـ وجوابه أن ما ذكره مبني على أن الصادق هنا  
بمعنى الجمل وهو ممنوع اذ لا دليل عليه ولا ضرورة لطبي الله بل يجوز أن يكون بمعنى  
التحقق فان الصادق يدعى الجمل نارة وأخرى بمعنى التحقيق كما تقرر والمراد هنا الثاني  
أي المصدق بأخر جرمه أي مع آخر جرمه منه اذ به دلالة وعرفاً عند بقائه جرمه من  
الليل متحقق موجود وان الفاعل حينئذ فاعل في الليل على أنه هذه المناقشة متعدي أيضاً  
على أن الصادق وصف بالليل وليس باللام ذلك لجواز كونه وصفاً للجماع غاية الأمر أنه  
يلزم المسامحة في قوله آخر جرمه منه اذ المعنى حينئذ بالجماع في آخر جرمه منه لكن مثل هذه  
المسامحة معهود شائعة (قوله لا في محل لظن) أشار به الى أن الدلالة في المفهوم  
ليست وضعية بل انتقالية فان الذي ينتقل من تحريم التأقيف مثلاً الى تحريم  
الفجر بطريق التبيين الأول على الثاني (قوله من حكم ومجمله) أي معالاً انفراداً  
والا لزم التكرار في قوله لا فتو يطلق المفهوم على محل الحكم أيضاً إضافة الشيء  
الى نفسه في قول المصنف حكمه ولا يصح الجواب عنه يجعل الإضافة سابقة لان قوله  
المشغل هو عليه ما منع من ذلك وقوله من حكم ومجمله بيان لما وقوله تحريم كذا أمثال

على معنى ذلك المضمر المقصود  
تسمى دلالة اقتضا الاول كما في  
مسند أخى عاصم الا في  
مبحث الجمل رفع عن أمضى  
الخطأ والتيسير أي المزاخنة  
بهما المتوقف صدقه على ذلك  
لوقوعهما والثاني كما في قوله  
تعالى واسأل القرية أي أهلها  
اذا القرية تعني الابنية الجمعة  
لا يصح سؤالها عقلاً والثالث كما  
في قول الثالث عبد اعنى عبدك  
عنى ففعل فانه يصح عندك أي  
ملكك فاعته عنى لثرف  
صحة العتق شرعاً على الملأ (وان  
لم يترقب أي الصديق المناق  
ولا الصحة على اخبار (ودل)  
اللفظ المقيد له (على ما لم يقصده)  
فدلالة إشارة) أي دلالة اللفظ  
على ذلك المعنى الذي لم يقصده  
تسمى دلالة إشارة كدلالة قوله  
تعالى أحل لكم ليلة الصيام  
الرفث إلى نسائكم على صحة  
صوم من أصبح جنباً للزومه  
المقصود به من جواز جماعهم  
في الليل الصادق بأخر جرمه  
(والفهوم ما) أي معنى (دل)  
عليه اللفظ لا في محل النطق من  
حكم ومجمله كتحريم كذا كما سبأ في

الحكم ومجمله فالتعريف للحكم وكذا المجمله فالحكم المقهور في آية التائيف التحريم ومجمله  
الضرب ونحوه وعلى هذا قياس غيره فقول ~~هكذا~~ كآية من الضرب في آية التائيف  
والاوراق في آية البيت ويعتقد رعل الحامل على أن المفهوم في كلامه اسم للحكم ومجمله  
لأحدهما مأمورا والافاطا لعله على أحدهما والتائيف كان أن اطلاقه على الحكم أكد  
والحاصل أن المفهوم يطلق على الحكم فقط وعلى مجمله وعلى مجموعه والاول هو الكثير  
وبله الثاني والاقل الثالث خلاف ما يوجهه قول الشارح الا في يطلق المفهوم على  
محل الحكم ايضا أن اطلاقه على المجموع هو الكثير وأنه لا يطلق على الحكم نفسه  
(قوله فاد وافق حكمه) الاضافة في حكمه من اضافة الجزء للكل على ما تقدم للشارح  
من محل المفهوم على الحكم والمحل وقوله لمشقل نعم سبى الحكم ولذا أبرز الضمير العائد  
على المفهوم بقوله لمشقل هو أي المفهوم وقوله عليه أي على الحكم (قوله المنطوق به)  
نبيه على أن المنطوق في كلام المصنف حذف منه باختصارا (قوله ثم هو طوى الخطاب  
الخ) لا يقال سكنت عن الادون لاننا نقول ليس لهم مفهوما أدون قاله شيخ الاسلام (قوله  
نظر المعنى) المراد بالمعنى علم الحكم كالايداء في التائيف والاتلاف في كل مال البيت  
وليس المراد بالمعنى ما وضع له اللفظ كما هو بين واضع وقوله لاشدية الضرب من التائيف  
الاسم المصدورية كالمصروف ومصدره اسم تفصيل حتى يقال انه اسم تفصيل مضاف  
فلا يتقن من وقد يجب على جعله فضلا للمصدر بأن المتعم اقترا منه من هو المضاف  
الى ما هو بعض منه وما هنا ليس كذلك كالايضي وبأن من متعلقة بأشد محذوف وأورد  
على قوله فنظر للمعنى لزوم كونه حشدا قياسا وأجاب في المختصر وجهين أحدهما  
أننا قطع مفهوم المعنى في محمل السكون لغة قبل الشروع في القياس فلا يكون قياسا  
قال السعدية في اشارة الى أن المراد انه ليس من القياس الذي جعل له والافلا نزاع  
انه الحق فرع باصل يجمع الا أن ذلك مما يعرفه كل من يعرف اللغة من غير افتقار  
الى نظر واجتماع اختلاف القياس الشرعي اه وذهب قوم الى انه قياس واختصا بأنه  
لولا المعنى المشترك بين المنطوق والمفهوم لما ثبت حكم المفهوم ولا معنى لقياس الاكث  
فانتهى الى المختصر ايضا أن وجود المعنى المشترك شرط لدلالة المنطوق على كل مفهوم  
من حيث اللغة ولا يلزم منه أن يكون قياسا لان القياس دل على حكم الفرع من  
حيث العقول لا من حيث اللفظ سم (قوله مساواة تحريم الاكل) فيه أن يقال ان تحريم  
الاكل غير منطوق به بل يلزمه وهو التورع على الاكل فلا يصدق أن المفهوم موافق  
للمنطوق ومساواة ويجب بأنه مذكور وكأية فانه أطلق المزمع وهو قوله انما يأكلون في  
بطونهم نارا ويسهلون سعرا وأريد لازمه وهو حرمه الاكل فهو في قوة الصريح (قوله  
لا يسمى بالموافقة المساوي) أشار بذلك الى أن قول المصنف لا يكون الموافقة مساوية باعتبار  
متكوبة والاصل لا يكون المساوي موافقة أي لا يسمى المساوي بالموافقة لان النزاع في أن

(فان وافق حكمه) المشقل هو  
عليه (المنطوق) أي الحكم  
المنطوق به (الموافقة) وبسبب  
مفهوم موافقة أيضا ثم هو  
(طوى الخطاب) أي يسمى  
بذلك (ان كان أولى) من المنطوق  
(ولكنه) أي لمن الخطاب أي  
يسمى بذلك (اكان مساويا)  
للمنطوق مثال المفهوم الاولى  
تخصر ضرب الواو الذين الدال  
عليه فنظر للمعنى قوة تعالى فلا  
تقل له آلف فهو أولى من  
تخصر التائيف المنطوق لاشدية  
الضرب من التائيف في الايداء  
ومثال المساوي تحريم اوراق  
مال البيت الدال عليه نظرا  
للمعنى آية ان الذين يأكلون  
أموال اليتامى ظلما فهو مساو  
لتحريم الاكل لمساواة اوراق  
للاكل في الاتلاف (وقيل  
لا يكون) الموافقة (مساويا)  
أي كما قال مصنف لا يسمى بالموافقة  
المساوي

المساوي من الموافقة اصطلاحية أى فرد منها فيسمى باسمها وأليس منها فلا يسمى  
 بذلك لأن الموافقة من المساوى أو لا لا يتأتى أن تكون فردا منه لأنها أعم منه على  
 الصحيح والأعم لا يكون فردا من الأخص ومباينة على مقابل الصحيح المشار إليه بقوله  
 وقبل لا يكون الموافقة الخ والمقابل لا يكون فردا من مقابله وحسبنا فالمطابق لمحل النزاع  
 أن يقال وقيل لا يكون المساوى موافقة أى لا يسمى بهذا الاسم كما قدمناه بخلاف  
 عبارة المصنف فإن المفهوم منها ~~هـ~~ كس ذلك ومن وجوه التأويل لصحة عبارته محل  
 الموافقة على اللفظ وتقدر مضائق إلى المساوى والمعنى حينئذ وقيل لا يكون لفظ الموافقة  
 اسم المساوى أى اسمها لوضعها اصطلاحا وبما تقر بجمعه به اندفاع ما لا يلزمه هذا  
 المقام راجع سم وفي قوله أى لا يسمى الخ إشارته إلى أن المعنى هو التسمية وأما الحكم  
 فمعمول به اتفاقا كما قال وان كان مثل الأولى في الاحتجاج به ~~قوله~~ وباسمه المتقدم أى  
 وهو من الخطاب يسمى الأولى أيضا أى فعل هذا القول يكون مفهوم الموافقة هو  
 الأولى فقط ويسمى غوى الخطاب وخطب المصنف والمساوى على هذا يسمى مفهوم  
 مساواة وقوله الأولى نائب فاعل يسمى وقوله أيضا أى كما يسمى غوى الخطاب وقوله  
 وغوى الكلام الخ بيان لوجه التسمية بهما ~~قوله~~ ويطبق المفهوم الخ مقابل لقوله  
 السابق من حكم ومحل وقوله أيضا أى يطبق على الحكم ومحل مقادسه وله إطلاق  
 ثالث وهو إطلاق على الحكم وعبارته موهمة تقصر إطلاقه على محل الحكم وعلى المنوع  
 فقط وليس كذلك وقد تقدم التنبه على ذلك ~~قوله~~ وعلى هذا أى ويتفرع على هذا  
~~قوله~~ امام الأئمة لمراد الشارع بذلك التورط على المصنف في ترك وصف الإمام الثانى  
 بالامامة مع وصفه بها الإمامين المذكورين الذين هما من أتباعه بل مجرد الوصف بذلك  
 إذ العظم الكبر شهرة تغنى عن تعظيمه ولذا تراهم يقولون قال ما قال أبو حنيفة  
 الخ غير ذلك ~~قوله~~ أى الدلالة على الموافقة تيم بذلك على أن الإضافة في قوله دلالة  
 إضافة للمصنف بذلك فعول أى دلالة الدلائل على المعنى الموافق للمنطوق ثم إن الموافقة  
 على هذين القولين أعني قول الإمامين القول الذى بعده ليست به هو ما كأفاده الشارح  
 بقوله وكثير من العلماء الخ سيما على القول الثانى منه ما من أن الدلالة مجازية أو عرفية فإن  
 المدلول على هذا منطوق كما صرح به الشارح وكلام المصنف هو إجماع هذا الخلاف  
 في مفهوم الموافقة وليس كذلك لما علمت ويجب باله لم يقصد إجماع هذا الخلاف  
 في الموافقة باعتبار أنها مفهوم بل باعتبارها في نفسها والمقصود بهذا الخلاف مقابلة  
 ما قدم من كونها مفهوما فقولته ثم قال الشافعى قد دره ثم بعد ما علمت أن الموافقة  
 مفهوم أخير بل بما يخالف ذلك ولهذا قلنا في حل عبارته وألا أى دلالة الدليل على المعنى  
 الموافق لم تنقل دلالة اللفظ على المعنى المذكور وفى كلامه للترتيب الاخبارى كما علمت  
~~قوله~~ المعنى بالملى ثم للقياس أيضا وانما اقتصر على الأولى والمساوى دون الأدنى

وان كان مثل الأولى في الاحتجاج  
 به وباسمه المتقدم يسمى الأولى  
 أيضا على هذا وغوى الكلام  
 ما به سم منه قطعاً وعنه  
 ومنه قوله تعالى وتعرفتم سم في  
 الخ القول ويطبق المفهوم على  
 محل الحكم أيضا كما لا طوق  
 وعلى هذا ما قال المصنف  
 شرح التبرج كغيره المفهوم اما  
 أولى من المنطوق بالحكم أو  
 مساو له فيه ~~ثم قال~~ الثانى  
 امام الأئمة والامامان أى امام  
 الحرمين والامام الرازى ~~دلالة~~  
 أى الدلالة على الموافقة قربا مية  
 أى بطريق القياس الأولى أو  
 المساوى المعنى بالملى كما علم  
 مما سبق والعلية فى المثال الأولى  
 الأيدى غوى الثانى الاتفاق



لعدم جريان سائر الأقوال المذكورة فيه وقول شيخ الإسلام - بكت عن الادون لما قدمته  
من أنهم ليس لهم مفهوم الادون حتى تكون الدلالة عليه بطريق القياس الادون اه  
نفسه نظر اذ الدلالة على هذا القول ليست بطريق القهوم بل بطريق القياس فاستفاه  
تكون القهوم أدون لا يقتضى استفاء كون القياس أدون فانه سم (قلت) ليس في كلام  
شيخ الإسلام ان استفاء القهوم الادون يقيد استفاء القياس الادون اذ مقاديرته أنه  
انما يقتصر على القياس الاول والمساوى لان الموافقة صورة عليه - حافظ كرا الادون  
لا يصح الا لوجود ذلك مفهوم أدون فيلزم حينئذ كرا القياس الادون في ذكر القول  
بان الدلالة على الموافقة قياسية بل كلامه يفيد ثبوت القياس الادون في نفسه على ان  
قضية جواب سم ان ذكر القياس الادون بعض كرههنا واثبت له كرهنا قال مع أنه  
لا وجه لذكره هنا لا يخرج عما الكلام فيه اذ ليس الكلام في مطلق القياس بل في  
قياس خاص يتعلق بالمقام (قوله عن الاولين) أي الامام الشافعي وامام الحرمين (قوله  
لان ذلك) أي عدم جعله مساوياً من الموافقة (قوله لا الحكم) أي الاحتجاج  
أي والكلام هنا من حيث الحكم لا التسمية وقوله بكتقدم أي في قولنا لا يسمى  
بالموافقة المساوى وان كان مشبهاً في الاحتجاج به (قوله وأما الثالث) أي  
الامام الرازي وقوله ولا شهرة أي شهرة مفهوم الموافقة وهو لمن الخطاب أي وعدم  
التصريح بالتسمية مطلقاً لا يضرب في النقطة المذكورة عنه لان الكلام في الموافقة من  
حيث الحكم لا التسمية كما مر (قوله وقبله) أي بطريق المنطوق فلا يقال انها  
أفضلية أيضاً على القول بانها مفهوم كما هو قول المصنف وان دل عليه اللفظ الخ لا دلالة  
اللفظ عليه بطريق القهوم لانها موقوفة (قوله لشمه) أي الموافقة وذكره باعتبار انه  
مفهوم (قوله فقال الغزالي والامدي من فائى هذا القول) فيه ايهام ان غير الغزالي  
والامدي من فائى هذا القول مع قوله بانها ليست مفهومه ولا قياسية لا يقول بانها  
فهت من السياق والقرائن وقد يشكك في تصور ذلك ويمكن ان يقال تفصيل  
الغزالي والامدي بذلك لكونهما قد صرحا بذلك لاخراج غيره مما عرفت كونه فائى  
بذلك بل هو قائل بما قاله الغزالي والامدي (قوله فهت أى الدلالة) وقد علم ان  
الدلالة هي فهم أمر من غير ان يدخل الكلام الى ان الفهم مفهوم ولا ينبغي تضاده  
في العبارة وتساهل المراد فهم مدلول الدلالة وأمثال هذه المسامحات كثيرة في  
الكلام فلا يعترض بها (قوله والقرائن) عطفه على السياق تفسيرى (قوله  
لا من مجرد اللفظ) أي بل من اللفظ واعطيهما (قوله من منسج التافيف) بدل  
اشغال من قوله منها أي الآية (قوله والفرض الصحيح) احتراز من الاحتجاج فلا  
اعتماد بقوله (قوله لا تسم) بانه ضرب يضرب كما في المختار (قوله وهي  
مجازية) من مقول الغزالي والامدي (قوله من اطلاق الاخص) أي اسم الاخص

ولا يضرب في النقل عن الاولين  
عدم جعلهما مساوياً من  
الموافقة لان ذلك بالنظر الى  
الامم لا الحكم بكتقدم وأما  
الناظر فلم يصرح بالتسمية  
بالموافقة قولاً لا نحوه مما تقدم  
(وقبل) الدلالة عليه (نظمية)  
لا يدخل لقياس فيما التهمة من  
غير اعتبار قياس (فقال الغزالي  
والامدي) من فائى هذا القول  
(فهت) أى الدلالة عليه (من  
السباق والقرائن) لا من مجرد  
اللفظ فلو دلالاتهما في آية الاولين  
على ان المطلوب بها تعظيمهما  
واحترامهما ما فهم منها من منع  
التأنيص منع الضرب اذ قد يقول  
ذو الفرض الصحيح لبعده لا تشتم  
فلا نالوا لكن اضربه ولو دلالاتهما  
في آية مال البقيع على ان المطلوب  
بهم احفظه وصيابه ما فهم منها  
من منع اكله منع احراره اذ قد  
يقول القائل واقعه ما كات مال  
فلا نال ويكون قد احرقه فلا  
يجت (وهي) أى الدلالة عليه  
حينئذ (مجازية من اطلاق  
الاخص على الامم)

وقوله فاطلق المنع الخ أي اللفظ الدال على المنع (قوله وأريد المنع من الأيذاء) أي فيكون المراد بقوله تعالى فلا تقل لها مآق لا تؤذها وما على قياسه القول في آية التيمم وقرينة هذا التحريم المقام كالم (قوله وقيل نقل اللفظ لها عرفاً) هذا مقابل لقول أنفرائي والاسمى أنهم فهمت من السياق والقراء وقوله الدلالة أي مدلول الدلالة وكذا قوله بدلا عن الدلالة على الآخر (قوله على هذين القولين) هما كون الدلالة مجازية أو حقيقة عريضة وقوله على الأقل منها أي وهو القول بأن الدلالة مجازية (قوله كما هو ظاهر صدر كلام المصنف) راجع لقوله مفهوم وصدر كلامه الذي أشار له هو قوله والمفهوم ما دل عليه اللفظ الخ قوله الموافقة (قوله كاليساوي) أي فإنه جعل الموافقة في بحث اللغات مفهوم ما وفي كتاب القياس قياساً فاه شيخ الاسلام (قوله لأن المفهوم مسكوت والقياس الحاق مسكوت بمنطوق) قد علمت أن المفهوم يطلق على محل الحكم وكذا المنطوق كما ذكرنا الشارح فيما تقدم قرياً ما المسكوت فهو في الاصطلاح محل الحكم فقط وحديثه فالجمل في قوله لأن المفهوم مسكوت صحيح وكذا قوله والقياس الحاق مسكوت بمنطوق صحيح لا غبار عليه فإن المسكوت والمنطوق في القياس كل منهما المراد به محل الحكم فأن دفع ما للعلامة هنا وكذا قول شيخنا أن المراد بالمفهوم الحكم كما يصح من سياق الشارح وحديثه وقوله والقياس الخ ضربه لأمّ قوله لأن المفهوم مسكوت لأن المسكوت في القياس محل الحكم كالمنطوق لا الحكم اه وفيه أن كون سياق الشارح يفيد أن المراد بالمفهوم الحكم قد يمنع إذا دلل عليه بما والشارح إنما أطلقه على مجموع الحكم والمحل أو على المحل وحده وقد يقال للظاهر من السياق كون المراد به المجموع وإنما جعلناه على محل لتحصيل العبادة مع أن السياق قد لا ياباه أيضاً وعلى ما قاله شيخنا من أن المفهوم مراد منه الحكم لا يصح الجمل في قوله لأن المفهوم مسكوت لأن المسكوت في الاصطلاح اسم محل الحكم كما مر الآن براد حيث بدأ المسكوت المعنى اللغوي أي الكون غير مذكور وفيه بعد وقد طال العلامة من هنا فراجع (قوله لأن المفهوم مدلول اللفظ الخ) أي وكون الشيء الواحد مدلولاً للفظ وغير مدلول له تناقض فلا يصح ثم ما ذكره المصنف هنا من التنافي مخالف لقوله في شرح المختصر لا تنافي بينهما فإن المفهوم جهتين هو باعتبار أحدهما مستند إلى اللفظ فكان مفهومهما وباعتبار الأخرى قياس ومن ثم قال السعد الخلال لفظي وأشار إليه امام الحرمين في البرهان وقصده جماعته منهم البرماوي بأن للذلاف فوائد منها أنا إذا قلنا أن دلالاته لفظية تجاوز النسخ وبالأقل شيخ الاسلام وفيه أنه سيأتي في المتن تصحيح النسخ والقياس وجواز النسخ بالقوى وحكاية الشارح الاتفاق على الجواز فيها عن الامام الرازي والاحمدى وقولاً بالمنع فيما عن حكاية الشيخ أبي إسحق فهذه الفائدة مبنية على ضعف عند المصنف فاه سم (قوله ويسمى مفهوم مخالفة أيضاً) ويسمى

فاطلاق المنع من التأنيب في آية  
الوالدين وأريد المنع من الأيذاء  
وأطلق المنع من كل مال التيمم  
في آية وأريد المنع من اتلافه  
(وقيل نقل اللفظ لها) أي  
للدلالة على الأعم (عرفاً) بدلا عن  
الدلالة على الأخص لغة فصرح  
ضرب الوالدين وتحرير احراق  
مال التيمم على هذين القولين  
من منطوق الآية وإن كانا  
بقرينة على الاول منهما ما وكثير  
من العلماء منهم الخليفة على  
أن الموافقة مفهوم لا منطوق  
ولا قياس كما هو ظاهر صدر  
كلام المصنف ومنهم  
من جعله تارة مفهوماً وأخرى  
قياساً كاليساوي فقال الصبي  
الهندي لا تنافي بينهما لأن  
المفهوم مسكوت والقياس  
الحاق مسكوت بمنطوق قال  
المصنف وقد يقال بينهما تناف  
لأن المفهوم مدلول اللفظ والقياس  
غير مدلول له (وإن خالف) حكم  
المفهوم الحكم المنطوق به  
(بخالفة) ويرسم مفهوم مخالفة  
أيضا كما سيأتي التعبير به في  
مبحث العام

(وشرطه) ان يصدق (أن لا يكون المسكوت تركه لغوف) في ذكره بالموافقة كقول قريب العهد بالاسلام لعبد بصور المسلمين تصديق هذا على المسلمين ويريد وغيرهم وتركه خوفاً من أن يتم بالتشاق (وشهو) أى نحو الخوف كالجهل بحكم المسكوت كقولنا في الغنم السائمة زكاة وأنت تقول حكمه الملوقة (و) أن (لا يكون المذكور خرج للغالب) كافي قوله تعالى وربنا بكه الاذنى في جوارك فان الغالب كون الـ بـائب في جوار الاذواج أى تربيتهم (خـ) لا قال الامام الحرمي في نفسه هذا الشرط لمسايقاً مع دفعه (أو) خرج المذكور (سؤال) عنه (أو واحدة) تتعلق به (أو الجهل بحكمه) دون حكم المسكوت كما لو مثل صلى الله عليه وسلم هل في الغنم السائمة زكاة أو قيل يحضره لقان ضمن سائمة أو خاطب من جهل حكم الغنم السائمة دون الملوقة فتسأل في الغنم السائمة زكاة (أو غيره) أى خرج للمذكور لغير ما ذكر (بما يقتضى التخصيص بالذكر) كوافقة الواقع كافي قوله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين نزلت كما قال الواحدى وغيره في قوم من المؤمنين والوا اليهود

دليل خطاب لمن خطاب أيضاً فانه شيخ الاسلام (قوله لتحقق) أشار به الى أن هذه الشروط لوجود حقيقة فباعتبار واحد منها انتفى حقيقة لانها شرط لعمل لا لقضاء ذلك انه موجود لكنه لا يعمل به وليس كذلك (قوله في ذكره بالموافقة) في سنية وباه بالموافقة مسلة ذكره أى الخوف الحاصل بسبب ذكره بطريق الموافقة للمنطوق بأن يعطى عليه فيقال على المسلمين وغيرهم وأراد بالخوف حصول الخوف منه لانه المنسب عن الذكور بالموافقة (قوله كالجمل) أى من المتكلم بحكم المسكوت ولا يخفى أن الجهل والخوف المذكورين انما يتصوران في غير الله تعالى (قوله وأن لا يكون المذكور) أى القيد المنطوق به وقوله خرج للغالب لم يقبل ذلك للغالب مع أن المعنى عليه لئلا يكون في التعبير مع المذكور تهافت بحسب الظاهر اذ يصير قلم الكلام هكذا وان لا يكون المذكور ذلك للغالب ثم انه لا فرق بين قولنا خرج للغالب وقولنا وافق الغالب وتفرقة العلامة بينهم ما باعتبار القصد في الاول دون الثاني أى أن المتكلم انما صرح بالمنطوق المذكور لكونه غالباً على خلافه فاعلمت به انه قد كره دون خلافه في قصد المتكلم ذلك فلا يقال خرج للغالب الا فيما اذا كان فيه قصد للمتكلم وأما موافق الغالب فلا يعتبر فيه ما ذكر من قصد المتكلم بالاتباع بالمنطوق دون المفهوم كون المنطوق هو الغالب والاغلبية المذكورة لم تكن ملحوظة له عند الاتيان به أى كالتسليم ذلك من لفظ موافقة ودعواه أن خلاف الامام في الثاني فقط كلام لاستدلاله فيه أصلاً فلا تقرب (قوله لمسايقاً مع دفعه) أى ترجحه الا قمع دفعه وهو علة لنفسه من قوله في نفسه فان قبل لم يخالف امام الحرمي في هذا الشرط دون ما قبله وما بعده مع أن ترجحه الا في يمكن جريانه في الجميع قلت لظهور الفرق بأن التقيد في غيره هذا مضطر اليه كما في صورة الجهل من المتكلم بحكم المسكوت أو محتاج اليه كما في صورة جهل مخاطب بحكم المنطوق دون المسكوت فان في التقيد احتراماً عن العتب وهو اخبار الخطاب بما يعلمه أو عن الاجهام على الخطاب وإيقاعه في الشك فانه لو أطلق له تردد في عموم الحكم وتخصيصه بأحد القمين ولا كذلك موافقة الغالب فانه لا ضرر وزوالاً فائدة من تقيد به في التقيد به فكان حل التقيد على جعله موافقة الغالب بعيداً ضعيفاً وكان الاظهر عنده أنه لنفى الحكم عما عدا المذكور (قوله لسؤال) أى جواب سؤال وقوله أو واحدة أى بيان حكمها (قوله أو الجهل بحكمه) أى من الخطاب كما يقيد به كلام الشارح بقوله كما لو مثل الخ لا يشرع على ترتيب الامن قوله أو لسؤال أو واحدة أو الجهل بحكمه (قوله في الغنم الخ) راجع للثلاث مسائل (قوله كوافقة الواقع) أو قول قد يستشكل الفرق بين هذا أعنى موافقة الواقع وما خرج لحادثة بل قد يقال هذا لما خرج لحادثة أيضاً كما يقيد قوله نزلت كما قال الواحدى الخ ويقرب بأن الشأن في الحادثة بيان حكمها المضاف اليها بيان الحكم في نفسه وان كان عامها وما يحدث من ضدها متلا ولا يصح هنا كون التقيد لبيان الواقع

لأن الغنى لا يختص بالواقع بالساقطة وهو واضح وأما موافقة الواقع فالشأن فيه شأن  
 الحكم في نفسه ولا نظره في الحكم عليه وكان الظاهر عدم التقيد لمعوم الحكم لكنه  
 قد رعى وفي ما وقع منه ووجد في الخارج وكون المقصود بيان الحكم في نفسه لا شافيه  
 قوله زلت كما قال الواحدي الخ لأن سبب النزول لا ينافي قصد بيان الحكم في نفسه  
 عاماله احب الواقعة وغيره فتأمل سم (قوله أي دون المؤمنين) من كلام الشارح  
 (قوله وانما شرطوا الخ) أي انما كان شرط تحقق مفهوم المخالفة استقاماً ما ذكر من  
 كون المسكوت تركاً لغوف وما بعده لأن هذه فوائد ظاهرة تقتضي ذكر المنطوق دون  
 المسكوت فان كون المنطوق به غالب الوجود على المسكوت فائدة ظاهرة في تخصيص المنطوق  
 بالذ كر دون المسكوت وكذا القول في الباقي وانما كانت ظاهرة لتقسيم قرائن الأحوال عليها  
 (قوله وهو فائدة خفية) أي هو المفهوم فائدة خفية ووجه ذلك أن استفادة بواسطة ان  
 التخصيص بالذ كر لا ينفك من فائدة وغير التخصيص بالحكم منتف فحين قاله العلامة  
 ومعناه أن استفادة كون المسكوت مخالفاً للمنطوق في الحكم يتوقف على هذين  
 الأمرين كون التخصيص بالذ كر لا ينفك من فائدة واستقاماً ما عدا التخصيص بالحكم من  
 بقية القواعد فحينئذ كونها التخصيص بالحكم لاستقامة هذين القواعد (قوله  
 وبذلك) الاشارة لتوجيه المذكور (قوله لما نقاه) في العبارة حذف صاف أي لنفي  
 ما نقاه اذا توجه المذكور لنفي الشرط المذكور لأن نفسه كما يشهد ظاهر اللفظ والامر  
 سهل وقوله بان المفهوم صفة توجه (قوله من متضادات اللفظ) أي من مدلولاته (قوله  
 فلا تسقطه موافقة الغالب) أي لتأصل المدلول ومعرض الموافقة المذكورة (قوله  
 وقدمش في النهاية الخ) كالاستدلال على ما توهم ثبوته من الكلام السابق من استقرار  
 امام الحرمين على القول بنفي الشرط المذكور (قوله لموافقة الغالب لا مفهوم له) هما  
 خبران لأن من قوله من ان القيد الخ وانما يكفي بأحدهما المستلزم للآخر فيضيق ذلك  
 صريحاً مخالفاً لقوله بنفي الشرط المذكور وموافقة لما قال الجمهور (قوله وقت  
 الزوج) ظرف للكبرية والمراد بالكبرية من ليست في حجر الزوج وتريته (قوله وهذا  
 وان لم يسقر عليه مالك الخ) دفع لما يقال من أن هذا القول لم يسقر عليه مالك بل رجع  
 عنه وحينئذ فلا سند لامام الحرمين فيما قاله فأجاب بأن له سنداً أقوياً وهو داود والامام  
 علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (قوله فقد نقله الغزالي) أي وشهد كالماوردي وابن  
 الصباغ (قوله ورواه عنه) أي عن سيدنا علي رضي الله عنه (قوله ورجع ذلك) أي  
 ما نقل عن داود وعلي (قوله ليس موافقة الغالب) أي بل للاسترازة فيثبت للمسكوت  
 خلاف حكم المنطوق علام مفهوم المخالفة لتعقبه حينئذ (قوله والمقصود ما تقدم الخ)  
 أي ليس المقصود أن لا حكم للمسكوت أصلاً في الامثلة السبعة المتقدمة بل المقصود

أي دون المؤمنين وانما شرطوا  
 للمعوم استقاماً المذكورات  
 لانها فوائد ظاهرة وهو فائدة  
 خفية فخر عنها وبذلك اندفع  
 توجيه امام الحرمين لما نقاه  
 محذراً قال الشافعي بأن المفهوم من  
 مقتضات اللفظ فلا تسقطه  
 موافقة الغالب وقدمش في  
 النهاية في آية الرخصة على ما نقله  
 عن الشافعي من أن القيد فيها  
 لموافقة الغالب لا مفهوم له بعد  
 أن نقل عن مالك القول بمفهومه  
 من أن الرخصة الكبيرة وقت  
 الزوج بأمر لا يصر على الزوج  
 لانها ليست في حجره وتريته  
 وهذا وان لم يسقر عليه مالك  
 فقد نقله الغزالي عن داود كما  
 نقل ابن عطية عن علي كرم الله  
 وجهه ان البعيدة عن الزوج  
 لا يصر عليه لانها ليست في حجره  
 ورواه عنه السند ابن أبي حاتم  
 وغيره ورجع ذلك إلى أن القيد  
 ليس لموافقة الغالب والمقصود  
 مما تقدم أنه لا مفهوم للمذكور  
 في الامثلة المذكورة ونحوها

وعلم حكم المسكوت فيها  
من خارج بخلافه كما في القم  
المعلقة لما سبق أو الموافقة كما  
في المثال الاول لما تقدم وفي آتى  
الريسة والموالة المعنى وهوان  
الريسة حرمت للتلايقع فيها  
وبين أمها التبايض لأبعت  
بأن ينزوي بها فوجد نظرا  
للعادة في مثل ذلك سواء كانت  
في حجر الزوج أم لا وموالة  
المؤمن الكافرة حرم لعداوة  
الكافرة وهي موجودة سواء  
والى المؤمن أم لا وقدم من  
بابها الذين آمنوا لا اتخذوا  
الذين اتخذوا دينكم إلى قوله  
والكفار أولياءه ومن المعنى  
المعلوم به موافقة المسكوت  
للمنطوق نشأ خلاف في أن  
الدلالة على المسكوت قياسية  
أو فظية وكان القيد يذكر  
حكمه في قوله (ولا يمنع) أى  
ما يقتضى التخصيص بالذكر  
(قياس المسكوت بالمنطوق)  
بأن كان بينهما ما علة جامعة لعدم  
معارضته (بل قيل بعمه)  
أى المسكوت المشتغل على العلة  
(المعرض) لأمذ كور من صفة  
أوغرها أذعارضه بالتسبية إلى  
المسكوت المشتغل على العلة  
كأنه لم يذكر

عدم الاستناد في حكم المسكوت العمل بالمفهوم لانه لم يتحقق بل لامر خارج يستفاد به  
موافقة المسكوت للمنطوق في الحكم تارة وبخلافه فيه أخرى (قوله من خارج)  
يتعلق بعلم وقوله بخلافه متعلق بحكم وقوله أو الموافقة عطف على المخالفة (قوله لما  
سبق) أى في المسئلة الآتية في الكلام على انكار أى حقيقة المضاهيم والذي ساقى أنه  
لاز كانه في موافقته الاصل (قوله كما في المثال الاول) أى وهو قول قريب العهد  
بالاسلام لعبد بمحضو والمسلمين تصديقهم اذى المسلمين ويريدون غيرهم وقوله لما تقدم  
أى من أن ترك زيادة قوله وغيرهم تلوف الاتهام بالنفاق فإن كون الترك اذ لا يعلم منه  
موافقة المسكوت للمنطوق في حكمه المذكور (قوله وفي آتى الريسة والموالة)  
عطف على في المثال الاول (قوله فوجد) أى التبايض (قوله وموالة المؤمن الخ)  
عطف على الريسة من قوله ان الريسة (قوله وقدم من الوالد ومن لم يواله) أى عم  
من والى المؤمن مع الكافر ومن لم يوال المؤمن أصلا بل والى الكافر فقط في عبارة  
عن المؤمن الموالية الكسر وخبر والادبار للمؤمن الموالية الفتح (قوله ومن المعنى  
المعلوم الخ) المراد بالمعنى العلة التي يستدل بها الحكم كإمرفي قوله السابق نظرا للمعنى  
أى ومن النظر في المعنى المذكور نشأ خلاف الخ فان قبل كون موافقة المسكوت  
للمنطوق معلومة من المعنى يقتضى كون الدلالة قياسية لا فظية فكيف يكون النظر  
في المعنى المذكور نشأ خلاف المذكور قلنا قد سبق ما يلحقه جواب هذا السؤال  
في الكلام على مفهوم الموافقة عند قول الشارح الدال عليه نظر المعنى الخ فراجع  
(قوله ولا يمنع قياس المسكوت الخ) هذا متعلق بقوله وشرطه أن لا يكون المسكوت  
ترك تلوف إلى قوله أو غيره بما يقتضى التخصيص بالذكر والمعنى أن وجود ما يقتضى  
التخصيص بالذكر يمنع تحقق المفهوم ولا يمنع الخاق المسكوت بالمنطوق بطريق القياس  
عند وجود شرطه وقوله ما يقتضى التخصيص بالذكر فاعل يمنع أى ما يقتضى تخصيص  
المذكور بالذكر لكونه جواب سؤال أو بيان حادثة أو فحوى للعلم الامور المأداة وقوله  
قياس المسكوت معقول يمنع وقوله بالمنطوق الباعية بمعنى على أو ضمن القياس معنى  
الربط بقدها بالباء اذ الفرع مربوط بالاصل (قوله لعدم معارضته) علة لقوله ولا يمنع  
ومعبر معارضته ما يقتضى التخصيص وصعده للقياس (قوله بل قيل بعمه) هذا هو  
القول الثانى الشارح له بقوله قبل أو فظية (قوله المعرض) فاعل يعرض هو  
اللفظ المشيد بصفة أو فحواها والعارض هو القيد من صفة وفحواها فالعرض في آية  
الريسة الربائب والعارض وصفها وهو قوله اللاتي في جحوركم الخ وقس على ذلك غيره  
وعبر بالمعرض دون الموصوف وان كان في المعنى موصوفا للاثموم اختصاص ذلك  
بالصفة وقوله بالذكر متعلق بالمعرض وقوله من صفة أو فحواها بيان للامذ كور  
(قوله أذعارضه) علة لقوله بعمه (قوله كأنه لم يذكر) أى فالوصف في آية الريسة كأنه

لهيذكروا كانه قيل وربائكم من نسائكم ومن دون المؤمنين كانه ليهيذكروا آية الموالة  
وعلى هذا القياس (قوله وقيل لا بعينه اجماعا) محل التضعيف قوله اجماعا فتعلق  
التضعيف المشار اليه بقيل بحكاية الاجماع على عدم العموم لاعدم العموم في نفسه فانه  
الذي اعقده المصنف وجرمه به أولا وحكي مقابله بصيغة التضعيف في قوله بل قيل بعينه  
المعروض الخ (قوله وعدم العموم) أي وهو القول الاول المشار اليه بقوله ولا يمنع  
قياس المسكوت أي فسيكون الدلالة حينئذ قياسية لا لفظية (قوله كما أفادته العبارة)  
راجع لقوله وعدم العموم هو الحق أي أفادت عبارة المصنف ان عدم العموم هو الحق  
حيث جزم أولا بأنه لا يمنع قياس المسكوت بالتطوق ما يقتضي التخصيص بالذکر ثم  
حكي مقابله من القول بالعموم بقيل المشعة بتضعيفه وقوى ذلك التضعيف بحكاية  
الاجماع على عدم العموم وانسقت الحكاية للذكورة بقيل (قوله بخلاف مفهوم  
الموافقة) أي فانه لم يقل فيه الحق عدم العموم بل رجع فيه كون الدلالة عليه لفظية كما  
صر (قوله لان المسكوت هنا أدون الخ) أي أدون من حيث الحكم لامن حيث العلة  
فان علة الحكم في الاصل هي الموجودة في الفرع لادونها فاهل العلامة (قوله بمعنى محل  
الحكم) الحاصل للشارح على محل المفهوم على محل الحكم قول المصنف بعد وهل المنى  
غير ساقم الخ فانه يقيد ان المراد بالمفهوم هنا محل الحكم لان غير الساقم وغير مطلق  
السواثم محل الحكم لا تقع وهو لو أراد بالمفهوم هنا الحكم لكان المناسب أن يقول بعد  
وهل المنى الا كافي غير ساقم أو في غير مطلق السواثم سم (قوله قال المصنف والمراد  
بهم اللفظ مقيد لا ستر) قال العلامة أي محقق الشيعة فلا يراد التعت بغير مدح أو غيره كما  
قيل اه وأشار بذلك لما اعترض به صدر الشريعة في توضيحه وتنقيحه على قولنا ان  
التخصيص بالصفة يقيد في الحكم عما عدا المذکور بأنه قد يوصف الشيء للمدح أو  
الذم ولا يراد بالوصف في الحكم مما عداه وقد رده في التلويح بأن المراد بتخصيص الشيء  
بالصفة نفس شيوعه وتقليل اشتراكه وذلك بأن يكون الشيء مما يطلق على ماله تلك الصفة  
وغيره فيقتضي بالوصف لتقصير على ماله تلك الصفة دون القسم الا ستر ثم قال من جملة  
اعتراضات أوردها أو ما نلتها فلان الوصف للمدح أو الذم أو التاكيد ليس من التخصيص  
بالوصف في شيء لما عرفت وكان المصنف أي صدر الشريعة يفهم من التخصيص بالوصف  
ذكر الوصف في الجملة وانما المراد به الوصف الذي يكون للتخصيص أي نفس الشيوع  
وتقليل الاشتراك اه قاله سم (قوله ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية) لا يخفى ان  
استثناء هذه الثلاثة كتفسير الصفة عما ذكر اصطلاح للاصوليين فاعتراض شيخ  
الاسلام بأنه لاحاجة بل لاحاجة لاستثناءه الى آخر ما طال به غيره واردة لا مباحة في  
الاصطلاح ولكل أحد ان يصطلح على ما شاء (قوله أي أخذنا من امام الحرمين) يرجع  
لقوله قال المصنف (قوله حيث أدرجوا) هي حقيقة تعليل أي لانهم أدرجوا فيها العدد

(وقيل لا بعينه اجماعا) لوجود  
العارض وانما يلحق به قياسا  
وعدم العموم هو الحق كما  
قال المصنف لاسما وقد ادعى  
بعضهم الاجماع عليه كما أفادته  
العبارة بخلاف مفهوم الموافقة  
لان المسكوت هنا أدون من  
المتطوق بخلافه هناك كما تقدم  
وبل هذا اتقالية لا باطلية  
(وهو صفة) أي مفهوم الخالصة  
بمعنى محل الحكم مفهوم صفة  
قال المصنف والمراد بها المقيد  
لا تحريم بشرط ولا استثناء  
ولا غاية لا التعت فقط أي أخذنا  
من امام الحرمين وغيره حيث

ادرجوا فيها العدد والتركيب مثلا ١٨٢ (كالغتم الساعة وساعة الغتم) أي الصفة كالساعة في الاول من في الغتم الساعة

والتركيب مثلا أي لان العدد وموصوف بالعدد والخصوص بالكون في زمان ومكان  
موصوف بالاستقرار فيه (قوله أي الصفة الخ) دفع به ما يتبادر من ظاهر العبارة من أن  
مجموع الغتم والساعة هو الصفة لان القاعدة أن ما بعد الكاف هو المثال وسنذكر فكان  
على الشارح أن يقول يعني ويمكن أن يقال لما كان ما قال هو المعين ارادته من العبارة  
ولا يصح غيره صار كان العبارة حينئذ نص فيه (قوله وفي الثاني) قضية منعه ان الصفة  
في الثاني الساعة بالتعريف مع أنها في الثانية ساعة بدون الالف واللام ويمكن الجواب  
بأن ما اقتضاه كلامه من أن الصفة في الثاني انظر الساعة بالتعريف منظور وفيه للاصل  
إذا أصل ساعة الغتم الغتم الساعة خفضت أل من الساعة ثم قدمت على الموصوف  
واختصفت كما أشار الشارح لذلك بقوله قدم من تأخير (قوله وفي صدقة الغتم) بدل  
من حديث أو عطف بيان عليه وقوله ساعتها بدل من الغتم (قوله لا يجرد الساعة) عطف  
على ساعة الغتم (قوله لا اختلال الكلام بدونه) أي فليس القصد به حينئذ التقيد حتى  
يكون له مضموم (قوله وقيل هو منها) أي وقيل يجرد الساعة منها أي من الصفة (قوله  
الرائد على الذات) أي الأهم من أن تكون غنما وغيرها (قوله بخلاف القالب) أي فلا  
بدل إلا على الذات لكونه جامدا (قوله فيقيد) تقرير على قوله هو منها (قوله مطلنا) أي  
غنما أو غيرها وكذا قوله مطلقا الثاني (قوله ان الجمهور على الثاني) أي فينتهي أن يكون  
هو الاظهر وهو قوي لان تعريف الوصف صادق بغايته أن الموصوف مقدور ولا أثر له  
فما نحن فيه شيخ الاسلام (قوله وهل المتني الخ) أي اخرج من كونه محلا لتركيب الساعة  
الشارح وقوله في المثالين أي قولنا في الغتم الساعة وقولنا في ساعة الغتم (قوله وهو  
معلوفة الغتم) أو قوله الآخر وهو معلوفة الغتم وغير الغتم قد تقر بأن نقبض الاخص أعم  
مطلقا من نقبض الأعم كالإنسان والحيوان فان نقبض الاول وهو لا انسان أعم من  
نقبض الثاني وهو لا حيوان لصدق الاول على الحمار مثلا دون الثاني ومقتضى صانع  
الشارح هنا كسر ذلك اذ قوله وهو معلوفة الغتم بيان لنقبض الاخص وهو ساعة الغتم  
وقوله وهو معلوفة الغتم وغير الغتم بيان لنقبض الأعم وهو مطلق السواثم والجواب ان  
ما ذكره الشارح منظوره في التحمل الشرعي الذي ذكره الفقهاء فاتهم حلوا غير ساعة  
الغتم على ما ذكره وغير مطلق السواثم على ما ذكره الذي قاله الشارح لا إلى المفهوم المعتبر  
عند أهل الميزان (قوله قولان) شعب مبتدأ محذوف وقوله الاول مبتدأ وخبره قوله ينظر  
إلى السوم وقوله ورجحه الأمام الرازي وغيره اعتراض بين المبتدأ وخبره لا فائدة تقوية  
القول الاول (قوله في غير الغتم) أي في غير هذا الحديث (قوله على وانها في محل النفي  
ظلم) اعتراض ذلك بأن الفرق جلي اذ النفي مشتق بصح وقوعه نقضا والغتم بخلافه وفيه  
أن يقال ان النظر هنا إلى القيد وعدمه لا إلى الاشتقاق وعدمه ولا شك ان الغتم مقيد  
للساعة فان الساعة بدون ذكر الغتم لم الغتم وغيرها فاذا ذكر الغتم كان السوم خاصا بها

ذكاة وفي الثاني من في ساعة  
الغتم تركيبة تقدم من تأخير  
وكل منهما يرى حديثا ومناه  
ثابت في حديث البخاري وفي  
صدقة الغتم في ساعتها اذا كانت  
أربعين إلى عشرين ومائة  
شاة الخ لا يجرد الساعة أي من  
في الساعة تركيبة ان يرى  
فليس من الصفة (على الاظهر)  
لاختلال الكلام بدونه كالقالب  
وقيل هو منها الدلالة على السوم  
الرائد على الذات بخلاف القالب  
فيه مدني تركيبة عن المعلوفة  
مطلقا كما يقيد اثباتها في الساعة  
مطلقا ويؤخذ من كلام ابن  
السهماني ان الجمهور على الثاني  
حيث قال الاسم المشتق كالمسلم  
والكافر والقائل والوارث  
يجري مجرى المقيد بالصفة عند  
الجمهور (وهل المتني) عن  
محبة الزكاة في المثالين الاولين  
غير ساعتها وهو معلوفة الغتم  
(أو غير مطلق السواثم) وهو  
معلوفة الغتم وغير الغتم (قولان)  
الاول ورجحه الأمام الرازي  
وغیره ينظر إلى السوم في الغتم  
والثاني إلى السوم فقط لترتب  
الزكاة عليه في غير الغتم من  
الابل والبق ورجحنا المصنف أن  
تكون الصفة في ساعة الغتم لفظ  
الغتم على وزانها في محل النفي  
ظلم كما سبق في حديثي الزكاة  
عن ساعة غير الغتم وان ثبت فيها دليل آخر وهو بعيد لانه خلاف المتبادر إلى الأذهان

(قوله)

(ومنها) أى من الصفة الملقب السابق (العلم) شواطئ السائل حاجته أى المحتاج دون غيره (والطرف) زعماً أو ملكاً أو حقاً  
سائر يوم الجمعة أى لافى غير وجلس أمامه فلان أى لا ورعاً (والحال) نحو ١٨٣ أحسن إلى العبد مطيعاً أى لا عاصياً

(والعدد) نحو قوله تعالى  
فاجلدوهم عشرين جلدة أى  
لا أكثر من ذلك وحديث  
الصحفين اذا شرب الكلب  
في اناة أحدكم فليذهب له سبع  
مرات أى لا أقل من ذلك (ونبرط)

عطف على صفة نحو وان كن  
أولات حل فأنقذوا عطين أي  
فقير أولات الحل لا يجب الاتفاق  
عليهن (وقاية) نحو فان طلعتها  
فلا تقل لمن بعد حتى تنكح  
زوجا غيره أي فإذا نكحتك  
للأول بشرطه (وانما) نحو وانما  
الهمكم أي انفسه ليس بالله  
والله المعبود بحق (ومثل لاعلم

الازيد) مما يشغل على نفي  
واستقناء نحو ما قام الازيد  
منطوقهما نفي العلم والقيام عن  
غير زيد ومفهومهما اثبات العلم  
والقيام لزيد (وفصل المجتد من

انفسهم بصميم القصل) كحوام  
اتخذوا من ذنوبه اولياء فانه هو  
الولي أي فغيره ليس فولي أي  
ناصر (وتقديم المعمول) على  
ما سبق في عن البيهقيين كالمعمول  
والخارجه لله ورضوا بالانفس

أي لا غير لآل الله تخشرون أي  
لا إلى غيره (واعلامه) أي أعلى  
ما ذكر من أنواع مفهوم  
المخالفة (للعالم الأريب) أي  
مفهوم ذلك ونحوه اذ قبل أنه

(قوله والمعنى السابق) أى وهو لفظ مقدر لا نحو (قوله أى المحتاج دون غيره) يشير به إلى أن المعنى أعطى السائل بشرط يتحقق الحاجة فيرضى ما استثنى عنه هذا الشرط (قوله أى لا وراه) أى مثلاً لدخول العين والشمال وفوق ويصح مع أنه لو عرّج وراه بمخافه كان أولى لأن وراه يدعى أمارة كما فى قوله تعالى وكان وراههم ملك يأخذ كل سفينة خضباى أو أمامهم (قوله أى لا أكثر من ذلك) لم يقل ولا أقل لأن المقام مقام زبر وهو بوجه الكثرة وقيل لم يقل ولا أقل لأن الأقل مطلوب فى حد ذاته إذ الواحدة والثنتان من الضرب إلى الثأنتين معاوية فى حد ذاتها وإنما اقتصر على نفي الأقل فيما بعد فى حديث شرب الكلب لأن المقام إزالة التقدير فهو الاقتصار على من يلهوا وراه أن الشارح اختار عرض فى الحلين لنفي المتوهم (قوله وغاية) أى مفهوم تركب يشغل على الغاية وكذا القول فيما بعده (قوله أى فقير ليس بالله) أى فهو من قسرا ضقة على الموصوف (قوله والاله المعبود محقق) أى المراد بالله هنا المعبود بحيث لأن هذه المفهوم فى الآية تتوقف على تفسير الاله بذلك وأما لو أريد به مطلق المعبود فلا لفساد المعنى حيث قد كافر ظاهر (قوله منظورهما) أى النقي والاستثناء فى المثالين (قوله ومفهومهما أثبات العلم والقيام لزيد) قال الكل هو المنهوى فى الأصول ثم قل عن جمع أنه منطوق وأنه استدلال على ذلك بأنه لو قال ماله على الابد سار كان ذلك اقرا بالله سار ولو كان ذلك مفهوما لم يؤخذ به لأن المفهوم غير معتبر فى الآثار وقال هو الذى ينفلخ الصدراذ كيف يقال فى لاله الله الله أن دلالاته على أثبات الألوهية بفقته بالمفهوم اه وعن نص على أن أثبات الألوهية لله فى لاله الله الله بالمفهوم المولى التقدير فى فاته قال فى حواشى العنود ولا يخفى أن المفهوم فى مثل لاله الله الله هو أن الله تعالى ونفى الهية الغير منطوق وفى أعنا الأعمال بالنبات المفهوم نفي أن الأعمال بدونية اه وأما استبعاد الكل المذكور فقد أشار شيخ الإسلام إلى دفعه حيث قال وعلى المشهور قد لا لاله الله الله على أثبات الالهية بقله بالمفهوم لا بالمنطوق ولا بصدقيه لأن القصد الأول بالذات وما خلفنا فيه المشتركون لا أثبات ما وافقوا عليه فكان المناسب للاول المنطوق والثانى المفهوم اه وأجاب عن استدلالهم بحسب الاستقراء بان محل عدم اعتبار المفهوم فيما إذا كان بغير الحصر كما يفهمه كلامهم ميم (قوله وفصل المبدأ) لو قال وضيم الفصل كان أظهر لمناسبه لما فسره الصفه من كونها اللفظا مقبدا الآخر وضيم الفصل يصدق عليه ذلك دون الفصل فإنه ليس لفظا مثل فصل المستدام من الخير يضمير الفصل تعريف الجزأين فإنه مفيد الحصر كما تقرر (قوله أى اعلى ما ذكر) أشار بذلك إلى أن الضمير يعود إلى المفاهيم بناء عليها بما ذكر وهو جواب عما يقال كان المناسب أن يقول وأعلاها هى المفاهيم (قوله لى سرعة تبادل) على الصراحة كذا قبل والاولى كونه على لكونه منطوقا كما يفهمه بغيره الشارح بعد (قيام على الترتب الآتى) أى فى المسئلة الآتية بقوله

تبادره الى الاذهان (ثم ما قبل) انه (منطوق) أي (بالإشارة) كفهوم انما والغاية كما يسبق لتبادره الى الاذهان



مسئلة الغاية قبل منطوق الخ (قوله الخافضة) هو بكسر اللام حيث وقع صفة المفهوم  
كما هنا حيث أطلق على المفهوم كما في قول المصنف السابق وان خالف كخافضة أو أضيف  
الى المفهوم كقولنا مفهوم الخافضة فهو بفتح اللام (قوله جهة) أى يصح التسليم فى  
الاحكام الشرعية على الخلاف وأما المفاهيم الموافقة فمسا فى آخر المسئلة انها جهة  
اتفاقا وليس معنى الخفية كونه مدلول للفظ كما جعله على ذلك الصلابة فاعترض بأنه  
لا يصح حيث ذكرنا اخراج المفاهيم الموافقة من عموم المفاهيم لان دلالة اللفظ عليها تختلف  
فيه كما مر وبقى فى قوله وان اختلفوا فى طريق الدلالة عليه لان تفسيرها لجهة بذلك تفسير  
لفظها بما لا يفهم منه ولا حاجة تدعو اليه انظر رسم (قوله الا لقب) هو استغنائه عن قطع  
اذم كرهى فى أقسام مفهوم الخافضة المتقدمة (قوله لغة) أى باللغة فاللغة دليل الخفية كما  
أشارنا ذلك بقوله قول كثرنا الخ وكذا القول فى قوله شرعا ومعنى فاللغة منه مبنية بنزع  
الناقص وأما قول الشارح أى من حيث المعنى فعناء ان الخفية نشأت من جهة المعنى  
ولم يريده أن معنى منصوب على التمييز لا يثبت الفرض المقصود من أن الخفية نشأت  
من المعنى اذ بصير المعنى حيث ذكرنا أن معنى المفاهيم جهة وليس مجرد عبارة الزركشى  
اختلف القائلون به هل فى الحكم جمعا للمتنوقة من جهة اللغة أى ليس من  
المنقولات الشرعية بل هو باق على أصله أو من جهة الشرع بتصريف منه زائد على  
وضع اللغة أو من قبيل المعنى أى العرف العام اه (قوله من لسان العرب) مجاز من  
اطلاق اسم اللغة لا على الفعل المؤدى به أو اسم العمل على الحال (قوله وقيل شرعا) تقدم  
تعبير الزركشى عن هذا القول بقوله من جهة الشرع بتصريف منه زائد على وضع اللغة  
وقضية قوله زائد على وضع اللغة عدم ثبوت المفهوم وحيث لغة على هذا القول فان  
كان كذلك والأشكى الاستدلال الآتى بفهمه على الله عليه وسلم بل جواز أن يكون  
مستند فهمه على الله عليه وسلم قضية اللغة فاه سم (قوله وقد فهم على الله عليه  
وسلم الخ) هذا الدليل أورده العهد كأب الحاسب على أصل المفهوم ثم رده حيث قال  
واستدل بقوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة قلن يغفر الله لهم فقال عليه الصلاة  
والسلام لا يزيد على السبعين دل على أنه صلى الله عليه وسلم فهم منه انه ما زاد على  
السبعين حكمه بخلاف السبعين وذلك مفهوم العدد وكل من قال به قال بفهوم الصفة  
فثبت مفهوم الصفة والحديث صحيح لا قدح فيه الجواب منع فهم ذلك لان ذكر  
السبعين للمبالغة فما زاد على السبعين مثله فى الحكم فكيف يفهم منه المخالفة ولعله  
علم أنه مراده بتخصيصه لما لم يكن لانسلم فهمه منه واه باق على أصله فى الجواز اذ لم  
يترخص له بثنى ولا ثبات والاصل جواز الاستغفار للنبي صلى الله عليه وسلم وكونه مظنة  
الاجابة ففهم من حيث انه الاصل لا من حيث التخصيص بالذكر اه فان قيل كيف جمع  
رد مجاز كراستله الشارح قلنا يحتمل أن ذلك لتأنيده القوم فى الاستدلال به وان كان

(ترغيب) على التعريب الآتى  
(مسئلة المفاهيم)  
(الا لقب بجهة لغة) لقول كثرنا  
من لغة اللغة بجهتهم أبو صبيدة  
وصيد تليده قال فى حديث  
العصمين مثلا مطلق الخفى ظلم  
انه يدل على ان مطلق خبر الخفى  
ليس ظلم وهم انما يؤولون فى  
مثل ذلك ما يعرفونه من لسان  
العرب (وقيل) جهة (شرعا)  
لمعرفة ذلك من موارد كلام  
الشارح وقد فهم على الله عليه  
وسلم من قوله تعالى ان تستغفر  
لهم سبعين مرة فلن يغفر الله  
لهم أن حكم ما زاد على السبعين  
بخلاف حكمه حيث قال كما  
رواه الشيخان بخبر عن الله  
وسأله على السبعين (وقيل)  
جهة (معنى) أى من حيث المعنى

وهو أنه لم يثبت المذهب كونه الحكم

عن المسكوت لم يكن إذ كونه قائمة  
وهذا كما عبر عنه هنا بالمعنى عبر  
عنه في مصب العام كما سألني  
بالعقل وفي شرح المختصر هنا  
بالعرف العام لأنه معقول لاهله

(واضح بالقلب المدقق والصيرفي)

من الشافعية وابن خويزمه

من المالكية (وبعض

أصحابه) علم كان أو اسم جنس

شعوى زيد حج أي لا على ع. رو

وفي النمر زكاة أي لا في غيرها

من المائنة فلا فائدة لذكره إلا

في الحكم من غيره كلمة

وأجاب بأن فائدة استقامة

الكلام إذا كانت مطابقة بخلاف

اسقاط الصفة وتقوى كما قال

المصنف الدقاق المشهور بالقلب

عند كرمه وسوسا الصيرفي

فإنه أقدم منه وأحل (وأذكر أبو

حنيفة الكل مطافا) أي لم يقل

بشيء من مفاهيم الخرافة وإن قال

في المسكوت بخلاف حكم

المشروط فلا مرأى كافي اتفاه

الركاب عن المعلقة قال الأصل

عدم الزكوة وردت في الساجدة

فثبت المدح لوقفة على الأصل

(وأنكر الكل قوم في الخبر)

بحرفي الشام الغنم السائمة فلا

ينبغي للملوك عنها لأن الملوك

خارجي يجوز الأخبار ببعضه

فلا يبين القيد في معنى بخلاف

الإنشاء فهو كذا عن العن

الساعة وعاني معناه مما تقدم فلا

خارج له فلا فائدة لقيده

الانقي

مردودا ويحتمل أنه لعدم الالتفات لهذا الرادلان ما ذكر فيه خلاف الظاهر المتبادر من  
سياق فهمه على أنه عليه وسلم لم يأت أن يقال إن قوله صلى الله عليه وسلم ما ذكر يجوز  
أن يكون بالنظر في الوضع التقوي بل قد يقال إن ذلك هو الأصل لأن الوضع التقوي  
والتمتع بل عليه هو الأصل حتى يثبت الخروج عنه فثبت هذا التفسير لا يثبت أن ذلك  
بالشرع فليست اسم (تقوى) وهو أنه لم يثبت المذهب كونه الحكم  
لكن وأراد بالذ كونه الحكم كالسائمة مثلا واستنادا للنبي إلى المذهب كونه الحكم من  
الاستناد إلى السبب والثاني حقيقة هو الشخص (تقوى) وهذا كما عبر عنه الخ (الإشارة  
لقوله أنه لم يثبت المذهب كونه الحكم الخ وحاصل ما أشار إليه أنه لا تتأني بين الصلوات  
الثلاث لأن المراد بالعقل المعنى المعقول فكل من العقل والعرف العام والمعنى كفاية عن  
المعنى المذهب كونه لأن المعنى المذهب معقول لأهل العرف العام وناسي عن نظر العقل فكما  
يصح التعبير عنه بالمعنى يصح التعبير عنه بالعقل وبالعرف العام (قوله الدقاق) هو  
أقضى أبو بكر بن محمد بن جعفر يقال أنه كان معتزلا المذهب وقوله ابن خويزمه داد  
باسكا الزاء وقع الميم وكسر ما وقال الزكري الشرحي الأسماء بالميم وعن ابن عبد البر  
أنه بالهاء الواحدة كسورة شيخ الإسلام (قوله علما كان الخ) فيه إشارة إلى أن المراد  
بالقلب هذا الاسم الجامد الشامل للعلم الشخصي واسم الجنس فهو غير القلب التقوي  
مغايرة العام للعلم الشخصي لشعوره لأم عند العلماء الشامل لأنواعه الثلاثة الاسم والكنية  
والقلب (قوله) إذا فائدة لذكره الخ (قوله) وأجاب (قوله) أحد من طرف  
الجهود (قوله) إذا فائدة لم يحتل أي لعدم صحة على حج وفي ذلك لعدم الفائدة (قوله)  
المشهور بالقلب أي بالقول به والدقاق قد أشهر بهذا القلب دون الاسم في عبارة  
الشارح التوريق الثالث (قوله) أنكر أبو حنيفة الكل مطلقا بمعنى الإطلاق كافي به  
التفصيل الآتي بعده في الخبر وغيره والشرع وغيره والصحة المناسبة وغيره إن أنكر  
المذهب كونه ثابت عن أبي حنيفة ولا ينافيه ثبوت خلافه عن الحنفية إذ كثير ما يخالف  
الحنفية أبا حنيفة فقد قطع مالك الكلال هشام بن الربيع (قوله) أي لم يقل بشيء من مفاهيم  
الخرافة قال العلامة الأوقفي بالأنكار أن يقول أي قال بعدم هالان الأنكار ناسي قول  
بعده لا عدم قول به أو قد يجاب بأن ما ذكره الشارح إشارة إلى أن ذلك كاف في مخالفته  
للمسكين لا يجوز عدم القول بهما مقابل القول بهما ومقيد له وطع حجتهم عنده قاله سم  
وفيه نظر فإن عدم القول بالشيء لا يقابل القول به أو بما يقابل القول به عدمه كما ينبغي على  
مثال فلحق ما قاله العلامة (قوله) وإن قال في المذهب الخ جواب. والقدرة بظاهر  
(قوله) لأن الخبر لا يوجب الخ أي فإذا كان ذلك الخ لا يوجب ما تزايد ولغيره معار الأخبار  
بعضه وهو الثابت زيد من بلاد بعض الآخر وهو الثابت لبعضه كما أوضح ذلك بالمثل  
وحاصل ما أشار إليه أن قولنا مثلاً في الشام الغنم نسبة شاذية فوافق النسبة الذهبية

(و) أنكر الكل (الشيخ الامام) بخلافه في الشرع من كلام الله ورسوله المبلغ عنه لانه تعالى لا يقب عنه شيء (و) أنكر (امام الحرمين) صفة لاتناسب الحكم كان يقول الشارعي في القسم العتري كان قال في معنى القرب بخلاف المناسبة كالسوم متفردة السابعة فهي في معنى العلة ولكون العلة غير الصفة بحسب الظاهر خلاف ما تقدم أطلق الامام الرازي عنه انكار الصفة ولكون غير المناسبة في معنى القرب أطلق ابن الحاجب عنه القول بالصفة وأما غير ما تقدم فصرح منه بالعلة والظرف والعدد والشرط وانما وما والاوسكت عن الباقي وهو كالتدكور (و) أنكر (قوم العدد دون غيره) فقالوا لا يدل على مخالفة حكم الزائد عليه أو الناقص عنه كما تقدم الأتقنة أما مفهوم الموافقة فاذن قواعد على حجة وان اختلفوا في طريق الدلالة عليه كما تقدم (مسئلة الغاية قبل منطوق) أي بالاشارة كما تقدم لتبادره الى الازهان (والحق) أنه (مفهوم) كما تقدم ولا يلزم من تبادر الشيء الى الازهان أن يكون منطوقاً (يتلو) أي الغاية (الشرط) اذ لم يقل أحدانه منطوق وفي رتبة الغاية انما

وتلك النسبة هي ثبوت الكون في الشام الغنم وقد علم أن الغنم يوم الساعة وغيرهما فلقبته المذكورة حيث قد مر أن أحدهما ثبوت الكون في الشام للغنم الساعة والثاني ثبوت ذلك للغنم الغير الساعة وتوالت في الشام الغنم الساعة النسبة فيه وهو ثبوت الكون في الشام للساعة فردى النسبة في قولنا في الشام الغنم كالاشارة على وجه الاختصار بالآخر وهو ثبوت الكون في الشام للمعروفة هذا الايضاح ما اشار له على وجه الاختصار فقوله لان الخبر أراد به قولنا في الشام الغنم لاقوله في الشام الغنم الساعة كما هو صميمه (قوله المبلغ عنه الخ) هذا صبي على القول بأنه صلى الله عليه وسلم لا يحتمل كما يقبضه التعليق بقوله لانه تعالى الخ (قوله العتري) في الصحاح شدة عتراه وعلو سياضه اجرة (قوله متفردة السابعة) أي لان السوم هو الرعي في كلاصباح (قوله ولكون العلة غير الصفة) اعتداه عن الامام الرازي وابن الحاجب في عبارة الامام الحرمين وبه بقوله خلاف ما تقدم على أن ما خطه الامام الرازي خلاف ما تقدم من المصنف من ان الصفة لفظ مقيد لا خبر ليس بشرط الخ فقوله ولكون الخ علة لقوله أطلق الامام الخ وقوله أطلق الامام الرازي انكار الصفة أي الصفة غير المناسبة وقوله أطلق ابن الحاجب عنه القول بالصفة أي الصفة المناسبة لان غير المناسبة من قبيل القرب فكأنها غير صفة فلا تعارض بين الامام الرازي وابن الحاجب ومثله المصنف في النقل عن امام الحرمين (قوله وأما غير ما) أي الصفة وفي نسخة غيرهما أي غير الصفة التي لاتناسب والقرب قاله شيخ الاسلام (قوله وسكت عن الباقي) أي عن الغاية ومضمون الفصل وتقدم المعمول لكن الأخير صرح به قاله شيخ الاسلام والحاصل ان الامام لم ينف الا الصفة غير المناسبة (قوله كما تقدم) متعلق بالمتن وهو يدل (قوله أمام مفهوم الموافقة) هذا محتمل تقييد المقاهيم بالخاتمة أول المسئلة (قوله فائقة وعلى حجة) أي صحة التمسك به في الاحكام الشرعية (قوله الغاية قبل منطوق) هو على حذف مضاف أي مفهوم الغاية (قوله أي بالاشارة) هو ما يدل عليه اللفظ وليس مقصود التمسك ولا قوله تعالى فلا تقل له من بعد حتى تنسك زواجره فالمنطوق الصريح في الآية عدم الحمل له مستمر الى أن تنسك زواجره والمنطوق الاشارة الى حاله بعد نكاح الزوج الآخر (قوله كما تقدم) أي في قوله ثم ما قبل انه منطوق أي بالاشارة وقوله كما تقدم الثاني أي في تعداد المصنف المقاهيم (قوله يتلو الشرط) فائدة هذا الترتيب اشار اليه بقوله يتلو الشرط فالصفة الخ تظهر عند التعارض فاذا تعارض مفهوم الغاية والشرط قدم الاول وكذلك اذا تعارض مفهوم الشرط والصفة قدم الشرط وقس الباقي (قوله اذ لم يقل أحدانه منطوق) علة وهي يتلو أي انما كان تاليه ولم يكن في رتبته لان الشرط لم يقل أحدانه منطوق أي لا يصرح ولا اشار به بخلاف الغاية فكانت أقوى منه (قوله فسأني قول الخ) هذا التعليل لكون تخالف رتبة الغاية أي لانه سياتي الخ (قوله) ومثله في ذلك فصل

المبتدأ ضمير مفعول للشرط فيكون ضمير الفصل في رتبة الشرط وفي عبارة بعض  
الخواشي أن ضمير مثله يعود لا تخافه حيث أن ضمير الفصل في رتبة الغاية لا يعمل إنما  
التي هي في رتبة الغاية وهو غير صحيح **(قوله)** وتقدم أن رتبة الغاية الخ أي رتبة التي  
والاستثناء أعلى المراتب كما تقدم في قول المصنف وأعلام العالم الأزيد ثم يليها الغاية  
ثم الشرط الخ فالمراتب سبعة وليزيد كالمصنف هنا رتبة التي والاستثناء استثناء عما قبله  
وتبعه الشارح عليه هنا بقوله وتقدم أن رتبة الغاية الخ **(قوله)** تتلوا الشرط ذكرهم  
صحة المعنى بدونه ليدكر علة **(قوله)** لأن بعض القائلين به أي كأن سرج **(قوله)** فطلق  
الصفة استشكل بأنه من إضافة الصفة إلى الموصوف فيكون شاملا للصفة المناسبة  
وليس مجرد قطعاً وتجب إجابته على حذف مضاف أي فبأي مطلق الصفة والباقي هو  
الصفة غير المناسبة وأنه من إطلاق المطلق على التقيد مجازاً وقرينه الاستعمال أي  
استعماله أن يراد بالطلق ما يشمل الصفة المناسبة لما يلزم عليه من تقديم الشيء على نفسه  
وتأخيره عنه أقوله قبل فالصفة المناسبة أي بان معنى المطلقة المجردة عن المناسبة فتزجج  
لغير المناسبة وهذا الأخير ظاهر صريح الشارح وبعد هذا فكان الأولى إسقاطه لأنه تقدم  
أن الصفة الغير المناسبة في معنى القاب وهو لا مفهوم له **(قوله)** عن المناسبة بكسر السين  
اسم فاعل لأنه مقابل لقوله فالصفة المناسبة **(قوله)** من نعت بيان لغير العدد **(قوله)** غير  
مناسبات بكسر السين **(قوله)** لدعوى البايين علة لما تضمنه قوله فتقديم المفعول  
من اثبات مفهوم تقديم المفعول لا لتوحيده مع ما قبله وتأخيره عنه وان أوهمه ظاهر  
العبارة فإن العلة المذكورة لا تنفي ذلك **(قوله)** المشغل على نفي الحكم عن غير المذكور  
اقتصار على هذا الشئ لأنه هو المفهوم والألف اقصر اثبات الحكم المذكور وتقيده عن غيره  
لكن الأثبات منطوق والنفي مفهوم والكلام هنا في المفهوم لما إذا ذكره دون المنطوق  
**(قوله)** خلافاً للشيخ الإمام قديهم من عبارته أن اختلاف الشيخ الإمام مع غيره في  
تفسيره إذا البايين وفيه نظر فإن عباراتهم مصرحة بإعادة الحصر بل منهم من غير باقظ  
الحصر وحيث قد اختلفوا أن الشيخ الإمام ليدكر ما قبله تفسير المواد هم بل لبيان مخناره  
فيكون موافقاً لابن الحاجب وأبي حيان في عدم إعادة التقديم الحصر وان  
خالقهما في أن الحصر غير اختصاص وهما يقولان أنه بمعنى واحد وكلام المصنف  
لا يبيد هذا التقدير **(قوله)** من جهة خصوصه أي وهو وقوع الضرب على معين في المثال  
الذي يذكروا قوله كضرب زيد أي الضرب الواقع عليه فقول كضرب زيد مصدر مضاف  
لمفعوله **(قوله)** بالنسبة إلى مطلق الضرب أي الواقع على زيد وغيره **(قوله)** لأن جهة  
خصوصه أي يكون القصد بغير إعادة وقوع مجرد الحدوث من غير نظر إلى تعليقه فلا  
يذكر حيث أن المفعول لا يكون محلاً للحكم لا يكون مقصوداً الذي لا يندون غيره فيكون  
الحكم خاصاً به **(قوله)** يؤول بالفاظه في مرآتها أي بان يؤول بالفعال ثم الفاعل ثم المفعول

المبتدأ وتقدم أن رتبة الغاية الخ  
مرتبته للعالم الأزيد **(قوله)** فالصفة  
المتاسبة تتلوا الشرط لأن بعض  
القائلين به خالف في المسئلة  
**(قوله)** فطلق الصفة عن المناسبة  
غير العدد من نعت وحال  
وغيره ولا غير مناسبات  
فهو سواً وتتلوا الصفة المناسبة  
**(قوله)** يتلوا المذكر كوراث  
لا تكرر قوله لادونها كما تقدم  
**(قوله)** فتقدم العمول آخر المفاهيم  
لدعوى البايين في فن  
المعاني إعادة الاختصاص  
أخذ من موارد الكلام البليغ  
**(قوله)** وخالفهم ابن الحاجب وأبو  
حيان في ذلك ولا اختصاص  
الإناد الحصر المشغل على نفي  
الحكم عن غير المذكور كإدلال  
عليه كلامهم **(قوله)** خلافاً للشيخ  
الإمام وأبو المصنف **(قوله)** حيث  
أثبتوه وقال ليس هو الحصر  
وأنهم أقصد الخاص من جهة  
خصوصه فإن الخاص كضرب  
زيد بالنسبة إلى مطلق الضرب  
قد يقتضي الأخبار به لأن  
جهة خصوصه فيؤول بالفاظه  
في مرآتها

وقد قصد من جهة خصوصه كالمقصود ١٨٨ بالمتقول للاهتمام به فقدم لفظه لا فائدة ذلك بخلاف ما اخترت فليس في

الاختصاص ما في المحصر من نفي الحكم عن غير المذكور وانما جاء ذلك في المذکور لتعبد العلم بان ثابته أي المؤمن لا يبعدون غير الله وحاصله ان التقديم للاهتمام وقد تضمن اليه المحصر لما جاء واختاره المصنف في شرح المحصر وأشار إليه هنا بقوله لا دعوى البياتين (مسئلة اثنا) بالكسر قال الاحمدى وابو حيان) كقول أي حينئذ من جهة ما تقدم منه (لا نقدر المحصر) لانها ان المؤكدة وما الزائدة الكاف فلا تعبد التي المشتمل عليه المحصر وعلى ذلك حديث مسلم انما الربا في النسبة اذ بالفضل ثابت اجابا وان تقدمه خلاف واستفادة التي في بعض المواضع من خارج كأي انما الحكم الله فانه سبق للرد على المتألمين في اعتقادهم الهية غير الله (و) قال الشيخ (أبو جعفر الشيرازي والزهري) صاحب أبو الحسن (المكاف) الهامى بكسر الهمزة والكاف ومعناه في لغة القوم الكبير (والامام) الرازي (تقيد) المحصر المشتمل على نفي الحكم عن غير المذكور وانما جاء زيد أي لا دعوى ونفي غير الحكم عن المذکور ونحو انما زيد قائم أي لا فاعد (فهما وقيل نطقا) بالاشارة كما تقدم لتبادر المحصر إلى الازهان منها وان عورض في بعض المواضع بما هو مقدم عليه كما في حديث الربا السابق

ف تقول ضربت زيدا (قوله من جهة خصوصه كالمقصود) بما لا يقول سببه أي يقصد الاخبار بوقوع ضرب خاص بسبب تعقله فيقول خاص وهو زيد فاقصد حذو الاخبار بالضرب المتعلق بزيد بالضرب المطلق وظاهره انه لا يلزم من هذا قصر الحكم وهو وقوع الضرب على زيد (قوله للاهتمام) متعلق يقصد وضعه به يعود للخص المقصود أي للاهتمام بذلك الخاص المقصود (قوله فقدم لفظه) أي المتقول (قوله لا فائدة ذلك) أي قصد التي من جهة خصوصه (قوله فليس في الاختصاص) أي المفسر بقصد الذي من جهة خصوصه (قوله وانما جاء ذلك) أي نفي الحكم عن غير المذكور (قوله واختاره) أي ما قال الشيخ الامام وقوله وأشار إليه الخ وجه الاشارة فيه عبر بدعوى في قوله لا دعوى البياتين ولم يقل ذلك فافاد بذلك أن ما قاله البياتين ضعيف لكن قوله بعد والاختصاص المحصر خلافا للشيخ الامام صريح أو كاصريح في موافقة الجمهور (قوله من جهة ما تقدم) أي حال كون هذا القول من جهة ما تقدم عنه من انكاره جميع المفاهيم ولم يصرح المصنف هنا بتبريج افادة انما المحصر لانه من أكرية القائلين به كما قلناه عنهم هنا مع ما تقدمه من انها من المفاهيم شيخ الاسلام وقوله لا تعبد المحصر أي لا تعبدوا لها (قوله لانها انما المؤكدة وما الزائدة الكاف) أي وكل منهما لا يقيد الذي فكذا المركب منهما لا يقيد وسأفي رده في الشرح (قوله وعلى ذلك) متعلق بمحذوف أي ويرد على ذلك الخ والاشارة التي نفي افادة المحصر (قوله وان تقدمه) أي تقدم الاجماع خلاف فانه لا يضر لعدم استقراره برجوع القائلين به بقدر جمع ابن عباس إلى القول بتحریم وبالفضل لما بلغهم قوله كافي الصيغين عن أبي سعيد ان تدرى لا تبعوا الذم بالذهب الا مثلا مثل الحديث وال جواب عن المحصر في خبر انما الربا في النسبة كما أشار إليه الامام الشافعي أنه حصر اضاف بالنسبة إلى سؤال جماعة عن الربا في المختلفين كذهب ونفضه وكفروا بحصر حقيقي شيخ الاسلام (قوله كافي انما الحكم الله) هو من قصر الصفة على الموصوف (قوله فانه سبق للدخال) أي وكونه مضافا للرد يقيد ان المقصود منه حصر الالوهية في الله تعالى (قوله يكسر الهمزة) أي والقصر اخذ من المهمات للانسوى ووقع بعضهم ان كسر الهمزة تسهوا قال وانما هي هزة وصل مفتوحة واللام فيه للشرح وللفظ كما سمع جنس لطائفة من مالوك النجم كتبه لملوك حير وقصر لملوك الروم شيخ الاسلام واهراسي بتشديد الراء نسبة لهما من كسطر بلدة أو بائع الهمزية وقوله وصاحبه أي رفيقه في الأخذ عن امام الحرمين (قوله نحو انما زيد قائم) هو من قصر الصفة على الموصوف وقوله نحو انما زيد قائم من قصر الموصوف على الصفة (قوله فهما وقيل نطقا) حالان من مقول تقيد المحذوف وهو المحصر أي حال كون المحصر مفهوما وقيل منطوقا (قوله لتبادر) على لفظه نطقا (قوله وان عورض) أي المحصر (قوله كافي حديث الربا السابق) أي وهو انما الربا في النسبة مشال لبعض

ولا يقتضي افادة المركب ما لم تقتضه

أجزاؤه ولما لم يذكر المصنف امام الحرمين مع قوله بانها كما تقدم لانه لم يصرح بانها مقهومة ولا منطوق (د) انما (بالفتح الاصح أن حرف أن فيها) من حيث انه من أفراد أن (فرع) ان (المكسورة) فهي الاصل لاستغنائه بعملها في الافادة بخلاف الفتوحه لانها مع معموليها بمنزلة مقدر وقيل الفتوحه الاصل لان الفرد اصل المركب وقيل كل أصل لان محال يقع فيه ادون الاسطر (ومن ثم) أي من هنا وهوان الفتوحه فرع المكسورة أي من أجل ذلك اللازمه فرع بعبارة انما بالفتح لامعاب الكسر (ادنى لمخضري) في تفسيره قل انما يوشى الى انما الحكم الله واحد وتبعه اليشاوي فيه (افادتها) أي افادة انما بالفتح (الحصر) كما بانها بالكسر لان ما ثبت للأصل يثبت للفرع حيث لا معارض والأصل استقار وهو لمخضري وان لم يصرح بهذا المأخذ قوة كلامه تبعه الله ومعنى الآية على هذا ما قاله ان الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في امر الله مقصور على استثنائه ما قبله وحده أي لا يصلو له ان يكون الله كغيره متعدد انما عليه الخاطيون

المواضع التي عورض بها هو مقدم عليه والمقدم عليه الذي عارضه هو حديث النصيب المتقدم (قوله ولا بعد الخ) هذا رد لاستدلال التاتالي بان انما لا يقتضي الحصر بان ما تركبت منها هو وان وما الكافة لا يقتضي الحصر فلا يقتضي الحصر المشار اليه بقوله لا ما بان المؤكدة الخ وحاصله أن المركب قد يقيد ما لم تقدمه اجزاؤه كالغير المتواتر فانه يقيد العلم مع أنه مركب من أحاد كل منها على انفراد لا يقيد العلم وكالحيل المؤقت من الشهورات فانه يحمل الضرورة العظيمة ولا يثبت هذا الحكم لاحاده التي تركب منها كذا اقر رقلت قد يقبل المركب في هذين المثالين قد وجد جبر ما ثبت في أجزاء في الجملة بخلاف انما اذا دلالة الجز من جزأها اللذين تركب منها على التقي (قوله مع قوله بانها) أي بانها في الحصر (قوله لم يصرح بانها مقهومة) أي لم يصرح بان افادتها ذلك من المفهوم أو من المنطوق وقد يقال بل صرح بانها مقهومة فيما نقل عنه الشارح في مسئلة المشاهير الا انقب حجة وقد يجب بانها انما صرح بانها مقهومة بقية الحصر أي انما يقسم منه الحصر أي يدل عليه وفهم ذلك منه ودلالته عليه صادق بكون ذلك بطريق المنطوق أو بطريق المفهوم وفي هذا الجواب تأمل (قوله من حيث انه من افراد ان) اشارة الى أن الفرعية ثابتة لان الفتوحه من حيث هي لا تخصه بانها كترتب مع اقترعية المركبة مع ما من حيث كونها فردا من افراد أن الفتوحه مطلقا (قوله فهي الاصل) عرف الاصل هنا وفي القول الثاني لان افادة الحصر من تعريف الطرفين فالاصلية على الاول مقتصرة في المكسورة وعلى الثاني في الفتوحه ولما لم يستقم هذا المعنى في القول الثالث كما لا يخفى أتى بالاصل منكر (قوله لان محال يقع فيه ادون الاسطر) ليقول لان كلامنا ما لا يقع في محال الاسطر ثلاثيشكل بالمال المشترك بينهما (قوله اللازمه فرع بعبارة انما بالفتح لانها بالكسر) به بذلك على ان المشار اليه بقوله ومن ثم هو كون أن الفتوحه في انما فرع المكسورة وفي انما اعتبار استلزامه فرع بعبارة انما بالفتح لانها بالكسر لان الفتوحه هو فرع المركب المركب لا فرع بعبارة المركب بل المركب الاسطر الذي هو مفاد قول المصنف الاصح أن حرف ان فيها الخ فالنشئة المذكورة باعتبار استلزام فرع الجز الجز فرع المركب لا المركب (قوله قوة كلامه تبعه الله) أي لانه قال انما بالقصر الحكم على التقي والقصر التقي على حكم كقول انما زيد قائم وانما يقوم زيد وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لان انما يوشى الى مع فاعله بمنزلة انما يقوم زيد وانما الحكم الله الواحد بمنزلة انما زيد قائم اه فتنسب القصر بين انما بالكسر وجعل انما الحكم الله الواحد مثال الثاني في ظاهر في القرعية والاصح القليل بالفتوحه المقيد بأنها تفيد ما تفيد المكسورة (قوله في أمر الاله) تخصيص الوحي المقصور بل صدق القصر للاشارة الى أنه اضاف لان تخصيص الوحي بالوحدانية ليس بالاضافة الى أمر الاله بل بالاضافة الى التعدد اذا القصر الاضافي تخصيص شيء بشئ بالاضافة الى معنى آخر لا يوجب ما عاده كما قاله العلامة أي

ان القصر الاضافي تخصيص شئ بشئ بالنسبة لشئ خاص يقابل الشئ المخصوص به  
 لا بالنسبة لجميع ماعدا المخصوص به كقولنا مثلا نمازيد قائم تخصيص زيدا القيام  
 بالاضافة الى مقابلة من القعود لا بالاضافة لجميع مقابلة ماعدا القيام كما هو واضح فقول  
 السكال وشيخ الاسلام في قوله أى فى أمر الالهية به على أن القصر بانما اضافي لاحق بغير  
 صحيح لما عايناه من المنسبة على ذلك هو قوله لاى لا يتجاوزها الى أن يكون الاله كغيره الخ فهو  
 اشارته الى أن القصر الأول اضافي لانه قصر الوسى فى أمر الله على وحدانيته بالاضافة الى  
 تعدده فقط لا الى جميع ماعدا اهل الان منه ما أوحى اليه به نحو كونه عالما بربا قادرا  
 الى غير ذلك وحاصل القول فى المقام ان فى الآية الشرية قصر من الاول فى مجموع قوله  
 انما يوحى الى أعمالهم اله واحد والثانى فى قوله انما الهكم اله واحد فالحق هو  
 الاول هو الوسى الى النبي صلى الله عليه وسلم والمقصود عليه حاصل القصر الثانى وهو  
 اختصاص الوجدانية بالاله وهذا القصر من قبيل قصر الصفة على الموصوف فكان  
 التقدير لا يوحى الى أى أمر الاله الا كونه مقصورا على الوجدانية لا يتجاوزها الوسى الى  
 غيره وهو قصر قلب لان مخاطب يعتقد التعدد والمقصود الثانى الاله والمقصود عليه  
 الوجدانية التى هى معنى قوله اله واحد وهو من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب  
 ايضا لاعتقاد مخاطب التعدد لانه عدم الوجدانية كحكاية تقدم فسمى القصر  
 الثانى أن الاله مقصور على الوجدانية لا يتجاوزها بان يكون متعدد وهذا الذى قلناه  
 هو المذهب ومن كلام الزمخشري المتقدم وهو الذى بقسده النظر الصريح وظاهر قول  
 الشارح مقصورا على استثنائه بالوجدانية أن القصر الثانى قصر صفة على موصوف  
 لان استثنائه بالوجدانية معناه اختصاصه بها فلا تكون لغيره بل مقصورة عليه وانه  
 قصر افراد مخاطبه من يعتقد شركة غيره له فيما وقبه أن اعتقاد الشركة فى الوجدانية  
 مستثاى اذا شتركت اثنين فى الوجدانية أى الوحدة فى الألوهية محال ولذا اعترضه العلامة  
 وقال صوابه ان يقول على استثنائه بالالوهية اله اله اعلم اقله هو حقيقة قسم كون  
 القصر المذكور قصر افرادها وأنت خبير بان القصر المذكور قصر موصوف على صفة  
 قصر قلب كما هو مفاد قول الزمخشري المار وعبارته هنا الناقل لعناها الشارح لاختلاف  
 ذلك وان أومر قوله على استثنائه لخال كون القصر قصر افرادها لكنه غير ماله بقرينة  
 قوله بالوجدانية وكأني أراه أنه لا يتجاوزها الى تعدد الاله لعدم مشاركة الغير له فيها  
 فتأمل بئى أن يقال ان قصر الوسى على ما ذكر يقتضى أن مخاطبه بمن يقر  
 بالمقصود الذى هو الوسى وبقوته ليس المذكر انفرادا أو شركة فيكون قصر قلب  
 أو افراد على ما فيه ولا يقتضى أن مخاطب بالآية مشركون ينكرون أصل الوسى فضلا  
 عن تعطيه عاذ كرو يمكن الجواب بأنه نزل المنكر منزلة غير المنكر لان معه من الدالة على  
 نبوت الوسى ما نأمله ارتدع (قوله ومثل ذلك قوله) أى قول الزمخشري ومثله هو

ومثل ذلك قوله فى آية اهل الانما  
 الحياة الدنيا لعب ولهو وقينة  
 وتمايىر وأدان الدنيا ليست  
 الا هذه الامور المحقرات أى  
 وأما العبادات والقرب من  
 أمور الاخرة فلهذا وترى ما فيها

ونقل المصنف افادتهم الحصر عن التنويع ايضا في الاقصى القريب في ١٩١ قوله كائن مثله ادى اشكارة الى ثمانية

الجمهور من يشاء أن نعلم على  
مصدر يتابع كنهه بانوان لم  
يصرحوا بذلك فصالح اكتفاء  
بكونها من افراد او زعمي  
هذا معنى الآية الاولى ما يوحى  
الى في امر الاله الواحد اثنائه  
اى لا ما اتم عليه من الاشراك  
ومعنى الثانية اقلوا اسماة الغنى  
اى فلا تؤثر بها على الاخرة  
الجليلة فبقا اثنان في الايتين على  
المصدرية كافة في حصول  
المقصود بها من نفي الشرك  
عن الله تعالى وتخصيص الدنيا  
(مسئلة من اللطاف) جمع  
لطف بمعنى ملطوف اى من  
الامور الملطوف بالناس بها  
(حدوث الموضوعات الاخرى)  
بأحداه على وان قبل واضنها  
غيره من العباد لانه اتفاق  
لأفعالهم (ليعبر بها في الضمير)  
يقع الموحدة اى ليعبر كل من  
الناس على نفسه مما يحتاج  
اليه في معاشه ومعاده لغرض حتى  
يساوه عليه لعدم استغناؤه  
(وهي في الدلالة على ما في  
الضمير) (يقصد من الاشارة  
والمثال) اى الشكل لان اتم  
الموجود والمعدم وهما متضاد  
الموجود الضموس (وايسر)  
منه اى بضالوا افتقرا بالامر  
الطبيعي دونها فانها كيفيات  
تعرض لتلقس الضرورى وهي  
الافعال الدالة على المعاني

أراد الخ (قوله التنويع) بتخصيف النون (قوله في الاقصى القريب) اى الاقصى  
بحسب الوضع واستيعاب المسائل القرب الى الالهام فلا تنافي بين وصفه كناية بالاقصى  
ووصفه بالقرب (قوله من بقاء الخ) اى فلا تنبذ انما بالفتح الحصر عندهم (قوله  
وان لم يصرحوا بذلك) اى يبقا ما على مصدر يتا اى ان ذلك يؤخذ من كلامهم لزوما  
لا صرحا وانما ظاهرا في ما علم ولم يحسن النفي اذ بالذ لا يلزم من عدم وقوعه على التصريح  
بذلك عدمه في الواقع وقد صرح بذلك أبو حيان تعلقا عن السمع في اعرابه وقوله اكتفاء  
على لقوله لم يصرحوا لانه بمعنى تركوا التصريح (قوله بمعنى ملطوف الخ) فسر به  
اللطيف لمصحح حدث الموضوعات عليه وبالعين واللفظ لغة الرافعة والرفق  
والمراد به في حقه تعالى ما به ذلك من اتصال الاحداث او ابدانه ولو عبر بالاحداث كائن  
الحاجب ليخرج الى تأويل اللطاف بما ذكره الحاصل حيث دلل الاحداث كالطيف من  
أوصافه تعالى وفي قوله الملطوف بالناس بها اشارة الى أن لطف لا يرتفع الى المقومولين  
بالله التي هي في الاول للتعبدية وفي الثاني لها مع السببية لما تقر بأن الفعل الواحد  
لا يتعدى الى مقومولين بمرقن متعدى المعنى وقوله حدوث الموضوعات على حذف  
مضاف اى وضع الموضوعات (قوله اى لم يعبر الخ) فيه اشارة الى أن حذف الفاعل  
للتعميم مع الاختصار وقوله مما يحتاج اليه بيان لمن قوله مما في ضميره وقوله لغرض  
متعلق بغيره وقوله حتى يساوه على لقوله بغيره وقوله لعدم استغناؤه على لقوله يعاونه  
(قوله وهي أفيد الخ) اعترض بأنه لا يستقيم لان فعل انما يصاغ من فعل ثلاثي وفعل أفيد  
أفاد وهو رباعي وأجيب بأنه انما صاغه من الثلاثي قال الجوهرى الفائدة ما استقدت من  
علم أو مال تقول فادته فائدة فانه شخ الاسلام وأجيب أيضا بان الرباعي المبدوء بالهمزة  
في جوار الصوغ منه ثلاثة أقوال لقاصدا فاد رباعي مبدوء بها بصوغ الصوغ منه على  
أحد الاقوال فانه سم (قوله تعرض لتلقس الضرورى) اى يتدخل على المقصود  
وتخصيص عنه حيث من غير كافة (قوله وهي الالفاظ الدالة الخ) اعترضه العلامة بقوله  
فيه تقدير الجمع وانما يكون لها هبة واللفظ الدال عليها مفرد وقد يجاب بأنه حذ  
لفظي للموضوعات القوية في قولك مثلا الموضوعات القوية توصيفية لكن لا يؤخذ  
من هذا التعريف أن اللغة تطلق على اللفظ الواحد بخلاف تعريف ابن الحاجب بانها  
كل لفظ وضع لغوي ثم تعريف المصنف يشمل الجازو الكتابة والحققة الشرعية  
والعرفية وفي صدق الحدود على انظر اها أما اعتراضه الاول بقوله ما قاله وقد سبقه  
لذلك العسفانه قال في تعريف ابن الحاجب المذكر وما نصه ولفظ الكل لا بد كفى الخ  
لانه الماهية من حيث هي ولا يدخل فيها عموم ولانه يجب صدقه على كل فرد ولا يصدق  
بصفة العموم وقد ذكره لانه يحد الموضوعات القوية بصفة الغنوم فوجب  
اعتبارها فيه فكذلك قال معنى قولنا الموضوعات القوية كذا أن كل لفظ وضع اسمي



كذا وكذا اه وأما اعتراضه الثاني فبأنه أن قوله الالفاظ جميع معرف باللام قيمة مد  
العموم الذي دلالة كنية فيستفاد منه أن كل لفظ موضوع لغوى فقد ساوى قول ابن  
الحاجب كل لفظ الخ وأما اعتراضه الثالث فبأنه أن الدلالة المأخوذة في تعريف الوضع  
هي دلالة الالفاظ بنفسه وظاهر حديثه عدم شمول الحد للغير وما معه لأن الالفاظ لا يدل على  
ذلك بنفسه بل بواسطة القرينة على أنه لا يفي شمول الحد ما ذكر على ما سبق في حقيقة  
وقوله الالفاظ دخل فيه الالفاظ المقيدة كالضمائر المستقررة مخرج عنه الدوال الأربع  
وهي الخطوط والاشارات والعقد والنصب وقوله على المعاني أي مدلولات الالفاظ  
معاني كانت أو الالفاظ بدليل تقسيمه بعد مدلول الالفاظ إلى معنى والى لفظ (قوله مخرج  
الالفاظ المهمة) قال العلامة فيه شيء لا يلائم على معنى كناية الالفاظ فان قيل المعنى  
ما يعنى أى يراد باللفظ فائتابل ما يهيم منه أريد أم لا كاصح جوابه اه وحوايه ما قاله  
السدي في حواشي شرح الشريعة المعنى اما ما فعل كاهوا لفظا هرين عن معنى إذا قد وما  
محقق معنى بالتشديد اسم مقول منه أى المقصود وأما كان فهو لا يطلق على الصور  
الذهنية من حيث هي بل من حيث أنها تنقسم من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان  
الدلالة الالفاظية لفظية أو الطبيعية ليست بمنزلة وقد يستثنى في إطلاق المعنى على  
الصور الذهنية بمجرد صلاحيتها لان تقصده من اللفظ سواء وضع له اللفظ أم لا اه (قوله  
الاتي في بحث اخبار) أدق قوله والخبر أن موضوع (قول لمعانيها) أى  
الموضوعة لمعانيها (قوله المحض والطهر) أى الموضوع لهما بالاشارة (قوله بان  
يضم اليه) معلق يستتبع والضمير اليه لما قبل أى بان يضم اليه لا على طريق  
المداخلة حتى يصير تاسيا (قوله عملا حصريه) فبقي اعتبار هذا القيد أيضا في شمول  
الغوى أى معنى قوله هذا الجمع يصح الاستثناء منه ليعقد لوسا فينتج لقياس فصيحه هكذا  
هذا الجمع يصح الاستثناء منه من غير حصر وكل ما يصح الاستثناء منه من غير حصر عام  
فينتج هذا الجمع عام (قوله لزوم تناوله للمستثنى) فيه بحث لانه لا يثبت المذمى ان مجرد  
التناول للمستثنى لا يثبت العموم لوجوده في غير العام كالمعد في قوله على عشرة  
الاثلاثة قاله سم وقد يجاب بان قيد عدم الحصر ملاحظ هنا فالقيد لزوم تناوله  
المستثنى مع كونه لا حصريه (قوله ومدلول اللفظ اما معي الخ) قال شيخ الاسلام قد  
يقال هذا انما يناسب اختياره وان اللفظ موضوع للمعنى من حيث هو لا اختياره  
هو أنه موضوع للمعنى الخارجى ولا اختياره الامام أنه موضوع للمعنى الذى ثم اجاب  
بأنه يناسب كلاهما لان الخلاف المذموم كونهما هو في التكرار كائنى والكلام  
هنا فيما يشمل المعرفة وسأبني ان هاتما وضع للمعنى الخارجى ومنها ما وضع للمعنى الذى  
اه وكان وجه قوله لا اختياره هو الخ أن المعنى الخارجى لا يكون الاجرة فالاصل يصح  
تقسيمه إلى جزئى وكلى وقوله لا اختياره الامام لان المعنى الذى وان تصف بالجزئية

مخرج الالفاظ المهمة وشمل  
الحد المركب الاسنادى وهو من  
الحدود وعلى المختار الاتي في  
بحث الاخبار (وتعرف بالقل  
نوازا) نحو السماء والارض  
والحر والبرد لمعانيها المعروفة  
(أو أحاد) كالقمر والشمس  
والطهر) وباشتراط العقل  
من النقل) نحو الجمع المعروف  
بالعام فان العمل يستقطب ذلك  
مما قبل أن هذا الجمع يصح  
الاستثناء منه أى انما يخرج بعضه  
مالا أو إحدى أخواتها بان يضم  
إليه وكل ما يصح الاستثناء منه  
عملا حصريه فهو عام كاسيا في  
لزوم تناوله للمستثنى (لا مجرد  
العقل) فلا تعرف به ادخل الجاهل  
له في ذلك (ومدلول اللفظ اما  
معنى جزئى

والكلية لا يتصف بكونه لفظا فلا يصح عذ القنظ من أقسامه **ا** م وفي قوله ما لم يعنى  
جزئ الخ اشعار بان الموصوف اصله بالجزئية والكلية هو المعنى وان وصف اللفظ  
بذات يعنى على ما سبأنى (قوله كدلول زيد) أى ما يصدق عليه لفظ زيد من الذات  
المختصة وقوله كدلول الانسان أى مفهومه وهو الحيوان الناطق فقد أطلق كدلول  
على ما يعم المفهوم والاصدق (قوله كسبأنى) أى فى مسئلة اللفظ والمعنى ان المصداق  
وقوله ما يؤخذ منه ذلك أى حد الجزئ والكلى وانما قال يؤخذ منه ذلك ولم يقل  
وسبأنى ذلك لان المذكور هناك التقسيم ويؤخذ منه التعريف (قوله اللفظ المستعمل)  
عبر باللفظ المستعمل نظر التعبير المصنّف به والا فاعرف فى تعريف القول هو اللفظ  
الموضوع له وفى وان لم يستعمل (قوله يعنى كدلول الكلمة يعنى ما صدقها) أشار  
الى أن قول المصنّف كالسكامة مثال لكدلول وهو اللفظ المفرد المستعمل فحصة التثنية  
بالكلمة لذلك تتوقف على اضمماره مضاف لان الموصوف بذلك مدلولها وانما كان  
مدلولها ما ذكر من القول المفرد وهو كلى فهو صورة ذهنية لا يصدق انه قول انه هو اللفظ  
الغنى ومن وهو كصفة تعرض لانس قال تصحيح التثنية يعنى ما صدقها (قوله  
أولفظ مفرد مهممل) أشار بذلك الى أن قول المصنّف أو مهممل عطف على مستعمل  
فكلما المستعمل فسمان من المفرد والمهممل (قوله كدلول اسمائها) تبه بذلك على ان  
قول المصنّف كاسمى معروف الهيا على معنى تقدير المضاف أى مدلول اسمائها اذالاصماء  
نفسها ليست مهملة لذلك اعلى معنى وهو مصماها قال العلامة ويبنى أن يقول أى  
ما صدق كفى الذى قبله اذ به مثلا منظوقا لا يدعيه منظوقا له مروي في جلس غيره فى  
جمع فهو كلى **ا** وجوابه انه أراد حرفا مخصوصا بصفة شخصية أى حرف لفظ خاص  
منطوق به لشخص فى وقت خاص فكانه يقول اسماء معروف جاس الذى هو منظوق به فى  
هذا الوقت وسننذ قد أرادنا كدلول الماصدق فان قد لم حصة التثنية وانما لم يصرح بحرف  
قوله كدلول اسمائها بقوله يعنى ما صدقها كتناه يتصرف به فيها قبله ولانه يستعمله  
فى قوله الا وفى اطلاق كدلول على الماصدق كما هنا شأنه فانه شامل لهذا أيضا (قوله أى  
جه له) الهامى فى كل منها لا سكت حتى مبر الوقت قاله شيخ الاسلام اى لانه لا يتوقف على  
متحرك ولا يمكن تسكين حرف واحد (قوله اولفظ مركب) تبه به على اذ قوله أو مركب  
عطف على مفرد قد قسم كشموعه الى القسمين المستعمل والمهممل ولا اصرح الشارح  
بهما (قوله أو مهممل) أى أو مركب **هـ** فان قيل لا يصدق على المركب المهممل حد  
المركب وهو ما يدل جزئى على جزء معناه اذ المعنى له واللا يمكن مهما قلنا المراد بالمركب  
هنا ما فيه كلتان فأقول ما ذكر (قوله كدلول لفظ الهذيان) الاضافة لفظ الهذيان  
بيان وأراد ما يصدق عليه لفظ الهذيان كقولك ديزر كم مقابو زيد كم مولا والا  
قدلول الهذيان هو لا معنى له وهو معنى كلى لا يصدق عليه لفظ مركب مهممل ولم  
يصرح الشارح بذلك كتناه بقوله **و** اطلاق كدلول الخ (قوله واطلاق كدلول على

أو كلى) الاول ما يمنع تدويره من  
الشرك فيه كدلول زيد والثانى  
مالا يمنع كدلول الانسان كما  
سأنى ما يؤخذ منه ذلك (أولفظ  
مفرد مستعمل كالسكامة يعنى  
قول مفرد) والقول اللفظ  
المستعمل يعنى كدلول الكلمة  
يعنى ما صدقها كرجل وضرب  
وهو (أو) لفظ مفرد مهممل  
كاسمى معروف الهيا يعنى  
كدلول اسمائها نحو الجيم واللام  
والسبأ اسماء معروف جلس  
مثلا أى جه له (أو) لفظ  
(مركب) مستعمل كدلول لفظ  
الخبر أى ما صدق نحو ظام زيد  
أو مهممل كدلول لفظ الهذيان  
وسبأنى فى مجت الاشبار  
التصرع بقسمى المركب مع  
حكاية خلاف فى وضع الاول  
ووجود الثانى واطلاق  
المدلول على

المصدق كما هنا (أن) أي من جهة إشكاله على المفهوم الموضوع له اللفظ والمطلوب  
أصله المطلوب عليه حذف عليه تخفيفا كثيرا لاستعماله وقد يقال إن المصنف أطلق  
المطلوب على ما بين المفهوم والمصدق بدليل قوله ومطلوب اللفظ أمامه حتى يجرى أو كلى  
فعل في قوة واطلاق المطلوب الخ باعتبار بعض ما ذكره المصنف وهو ما عدا قوله أو كلى  
نأمل (قوله) جعل اللفظ دلالة على المعنى أي تعين اللفظ للدلالة على المعنى وهذا  
شامل لوضع غير اللغة العربية فلا مانع من ذلك بل هو حسن متعين سم (قوله) في نفسه  
الخ قال العلامة من فروع على الاستئناف إشارة إلى أن الوضع كاف مع العلم به في الفهم  
ثم أورد على تعريف المصنف لا يصدق على الإطلاق اللفظ على معناه المجازي لأن الدال  
عليه مجموع اللفظ والقرينة لا أحدها فالمراد الشارح بعد ذلك من اندراج وضع  
المجاز بأقسامه في التعريف منافية وقيل في نفسه الخ والصواب كما فصح السيد  
حاشية المطول أن المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه اه وجوابه أن  
يقال أن الفهم المشار إليه بقول الشارح في نفسه منه العارف بوضعه لعلمه المجازي  
منه بلا واسطة كافي الحقيقة أو بواسطة كافي المجاز فإن العارف بوضعه لعلمه المجازي  
يفهمه منه بواسطة القرينة أو ما قوله والصواب كما أنصح السيد حاشية المطول  
الخ فيرد عليه أن ما في حاشية المطول من مراد بما قاله السيد حاشية أنه صدقانه صرح  
بأن الاختلاف في أن المجاز موضوع أم لا لا يقتضي منشؤه الاختلاف في تفسير الوضع وذلك  
أن وضع اللفظ فسر بوجهين الأول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا الوضع المجاز  
أصلا لا تخصيصا ولا فوجيا لأن الوضع لم يعين اللفظ بنفسه المعنى المجازي بل بالقرينة  
فإن تعمله فيه بالنسبة لا بالوضع والثاني تعيين اللفظ بأمر المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع  
نوعي قطعا إذ لا بد من العلاقة المعنوية عند الوضع قطعا وأما الوضع الشخصي  
فربما يثبت في بعض اه ولا يخفى أن تفسير المصنف الوضع موافق لهذا الوجه الثاني  
فقد علمت أن مراده الشارح من الأنواع صحيح حيث أن قول العلامة والصواب الخ  
الإطلاق في محل التقييد سم (قوله) وسأني ذكر الوضع الخ الغرض منه أن الوضع ستة  
أقسام ثلاثة في الحقيقة وثلاثة في المجاز وكلها منسوبة إلى الحد المذكور (قوله) مع  
انقسامه إلى ما ذكر لم يقل مع نفسه كما قال في الحقيقة لأن المصنف لم يقسمه إلى ما ذكر  
بل هو منقسم بنفسه لأنه قسم الحقيقة بأقسامها في كل نوع منها فوضع منه فقله كما  
يصدق على الوضع القوي أي بقسمه وقوله يصدق على العرفي والشرعي أي بقسميه ما  
فالانقسام ستة (قوله) انقسم إلى الحقيقة أو أدب الحقيقة مقابل المجاز نفس الأمر يعني  
أن الحقيقة العرفية والشرعية عند القرافي عبارة عن كثرة استعمال اللفظ في المعنى  
العرفي أو الشرعي لأن أهل العرف وضعوا اللفظ لذلك المعنى أو أهل الشرع كذلك  
(قوله) بحيث يصير فيه أشهر من غيره عبارة عن كثرة استعمال اللفظ في المعنى

المصدق كما هنا (أن) أي من جهة إشكاله على المفهوم الموضوع له اللفظ والمطلوب  
أصله المطلوب عليه حذف عليه تخفيفا كثيرا لاستعماله وقد يقال إن المصنف أطلق  
المطلوب على ما بين المفهوم والمصدق بدليل قوله ومطلوب اللفظ أمامه حتى يجرى أو كلى  
فعل في قوة واطلاق المطلوب الخ باعتبار بعض ما ذكره المصنف وهو ما عدا قوله أو كلى  
نأمل (قوله) جعل اللفظ دلالة على المعنى أي تعين اللفظ للدلالة على المعنى وهذا  
شامل لوضع غير اللغة العربية فلا مانع من ذلك بل هو حسن متعين سم (قوله) في نفسه  
الخ قال العلامة من فروع على الاستئناف إشارة إلى أن الوضع كاف مع العلم به في الفهم  
ثم أورد على تعريف المصنف لا يصدق على الإطلاق اللفظ على معناه المجازي لأن الدال  
عليه مجموع اللفظ والقرينة لا أحدها فالمراد الشارح بعد ذلك من اندراج وضع  
المجاز بأقسامه في التعريف منافية وقيل في نفسه الخ والصواب كما فصح السيد  
حاشية المطول أن المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه اه وجوابه أن  
يقال أن الفهم المشار إليه بقول الشارح في نفسه منه العارف بوضعه لعلمه المجازي  
منه بلا واسطة كافي الحقيقة أو بواسطة كافي المجاز فإن العارف بوضعه لعلمه المجازي  
يفهمه منه بواسطة القرينة أو ما قوله والصواب كما أنصح السيد حاشية المطول  
الخ فيرد عليه أن ما في حاشية المطول من مراد بما قاله السيد حاشية أنه صدقانه صرح  
بأن الاختلاف في أن المجاز موضوع أم لا لا يقتضي منشؤه الاختلاف في تفسير الوضع وذلك  
أن وضع اللفظ فسر بوجهين الأول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا الوضع المجاز  
أصلا لا تخصيصا ولا فوجيا لأن الوضع لم يعين اللفظ بنفسه المعنى المجازي بل بالقرينة  
فإن تعمله فيه بالنسبة لا بالوضع والثاني تعيين اللفظ بأمر المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع  
نوعي قطعا إذ لا بد من العلاقة المعنوية عند الوضع قطعا وأما الوضع الشخصي  
فربما يثبت في بعض اه ولا يخفى أن تفسير المصنف الوضع موافق لهذا الوجه الثاني  
فقد علمت أن مراده الشارح من الأنواع صحيح حيث أن قول العلامة والصواب الخ  
الإطلاق في محل التقييد سم (قوله) وسأني ذكر الوضع الخ الغرض منه أن الوضع ستة  
أقسام ثلاثة في الحقيقة وثلاثة في المجاز وكلها منسوبة إلى الحد المذكور (قوله) مع  
انقسامه إلى ما ذكر لم يقل مع نفسه كما قال في الحقيقة لأن المصنف لم يقسمه إلى ما ذكر  
بل هو منقسم بنفسه لأنه قسم الحقيقة بأقسامها في كل نوع منها فوضع منه فقله كما  
يصدق على الوضع القوي أي بقسمه وقوله يصدق على العرفي والشرعي أي بقسميه ما  
فالانقسام ستة (قوله) انقسم إلى الحقيقة أو أدب الحقيقة مقابل المجاز نفس الأمر يعني  
أن الحقيقة العرفية والشرعية عند القرافي عبارة عن كثرة استعمال اللفظ في المعنى  
العرفي أو الشرعي لأن أهل العرف وضعوا اللفظ لذلك المعنى أو أهل الشرع كذلك  
(قوله) بحيث يصير فيه أشهر من غيره عبارة عن كثرة استعمال اللفظ في المعنى

أن لو قال بحيث يصير أشهر منه في غيره مع أن مراده بما قاله هذا (قوله ثم يعرفان) أي  
 يعلمان فهو من المعرفة لا التعريف وضمير المتني العرفي والشرعي وهذا استدلال على نفي  
 قول القرأني (قوله) وينيد العرفي الخاص بالنقل أي ككون القاعل موضوعا للاسم  
 المرفوع الخ فإن هذا يعرف بالنقل عن أهل الفن كما يعرف بالكثرة المذكوكة فيها  
 طريقان لمعرفة الوضع العرفي الخاص بخلاف العرفي العام فطريقة الكثرة المذكوكة  
 فالمراد بالنقل الأخبار لا نقل اللفظ من معنى إلى آخر كما يفيد قوله الذي هو الأصل  
 في اللغوي أي: ون الاستنباط بالعقل فإنه خلاف الأصل (قوله) ولا يشترط مناسبة اللفظ  
 (الخ) أي وعدم الاشتراط لا يقتضي اشتراط عدم فيصدق: فهو وجود المناسبة تارة  
 وعدمها أخرى (قوله في وضعه) متعلق بشرط (قوله) خلافا لعباد) هو أبوسهل بن سليمان  
 الصيرفي يفتح الميم أشهر من ضمه مناسبة إلى صيرقرية من آخر عراقي الهجاء وأول عراقي  
 العرب وهو من معتزلة البصرة شيخ الإسلام وقد يقال مقابلة خلافة عباد لعدم اشتراط  
 المناسبة في الوضع لا تخلو عن مسامحة: إذ قوله على الاحتمال الساقف في توجيه كلامه  
 لا يقابل ذلك لأن معناه عدم الحاجة إلى الوضع كما ساقف فالمراد بالمقابلة باعتبار الاحتمال  
 الأول فالمراد خلافا له في الجمله أي خلافا على أحد الاحتمالين في كلامه ولم يتعرض  
 المصنف لقوله على الاحتمال الثاني بأن يقول مثلا عطف على قوله ولا يشترط مناسبة  
 اللفظ للمعنى ولا تنكحني عن الوضع اكتفاء بقسم رده من أول المسئلة إذ قوله من  
 الاطلاق حدوث الموضوعات الخ يشعر بالاحتياج إليها لو كتبت المناسبة لم تكن  
 محتاجا إليها أيضا فكلامه لظهور سقوطه على هذا الاحتمال لا يحتاج للتبيين على رده  
 سم (قوله) والان لم اختره به) يجب أن التخصيص لا يخص في المناسبة إذا ارادة الواضع  
 المختار تصليح مخصوص غير الضمائم في آخرها سواء كان الواضع هو الله تعالى كإرادته  
 تخصيص حدوث الحادث بوقت قائم انحصار محدودته بذلك الوقت مع استواء نسبتها إلى  
 جميع الاوقات لاحكامه أم البشر كإرادتهم تخصيص الاعلام بالانخاص شيخ الإسلام  
 (قوله) رقبيل بل يعني أنها كافية (الخ) قال في الحصول والذي يدل على فساد قول عباد أن  
 دلالة اللفظ لو كانت ذاتية لما اختلفت باختلاف الامم ولا تهدي كل انسان إلى كل لغة  
 وبطلان لازم يدل على بطلان المزوم (قوله) ذهني خارجي) وأوردهما نعتين لنعوت  
 واحدا تنبيه على أن المعنى شيء واحد جهتان جهة إدراك بالذهن وجهة حقيقة في  
 الخارج وهل الوضع باعتبار الجهة الأولى أو الثانية أو من غير نظر إلى واحدة منهما  
 الاقوال الاسمية كأوضح ذلك السكال (قوله) وجود في الخارج بالتحقق هذا كلام  
 ظاهر والحق أن السكالي لا يوجد في الخارج والالكان جزئيا لعدم قبول ما يتحقق فيه  
 الاشتراك ثم يتحقق فيه جزئيات مطابقة للتيقفة وحينئذ يقول الشارح له وجود في  
 الخارج على حذفه ضاف أي لطابقه ويراد بقوله كالانسان ما صدقه لافهوه ما إذا

ثم يعرفان فيها بالكثرة المذكوكة  
 ويزيد العرفي الخاص بالنقل  
 الذي هو الأصل في اللغوي  
 (ولا يشترط مناسبة اللفظ  
 للمعنى) في وضعه له فإن  
 الموضوع للضدين كالجون  
 للاسود والابيض لا يتناسبهما  
 (خلافا لعباد) الصيرفي (حيث  
 أنشأ) بين كل لفظ ومعناه قال  
 والان لم اختره به (فقبيل بل  
 أنها حاملة على الوضع) على  
 وقفها فيحتاج إليه (وقبل بل)  
 يعني أنها (كافية في دلالة اللفظ  
 على المعنى) فلا يحتاج إلى  
 الوضع بذلك من خصه  
 الله بكافي القافية ويذكر غيره  
 منه قال القرأني (حيث) أن  
 بعضهم كان يدعي أنه يعلم  
 المسلمات من الاجزاء فقبل له  
 ما سجد أذناغ وهو من لغة  
 البربر فقال أجد فيه ميسا شيئا  
 وأراء اسم الخبر وهو كذلك قال  
 الاصمغاني والثاني هو الصحيح  
 عن عباد (واللفظ) الدال على  
 معنى ذهني خارجي له وجود  
 في الذهن بالادراك ووجود في  
 الخارج بالتحقق كالانسان  
 بخلاف المعدوم

فلا وجوده في الخارج كغير  
 زبق (موضوع للمعنى الخارجى  
 لا الذهني خلافاً للأمام) المأزى  
 في قوله بالثاني قال لا نأزأرباً  
 جميعاً من بعيد وثمنه ضرورة  
 مبنية بهذا الاسم فإذا دوناً  
 منه وعرفناه حيوان لكن  
 ظنناه طيراً مبنية فإذا ازداد  
 القرب وعرفناه إنسان مبنية  
 به فاختلف الاسم باختلاف  
 المعنى الذهني وذلك يدل على أن  
 الوضع له واجب بأن اختلاف  
 الاسم باختلاف المعنى في الذهن  
 لظن أنه في الخارج كذلك  
 لا مجرد اختلافه في الذهن  
 فال موضوع له ما في الخارج  
 والتعبير عنه تابع لأدراك  
 الذهن له مبنية أدرك (وقال  
 الشيخ الامام) والله المصنف هو  
 موضوع (للمعنى من حيث  
 هو) أى من غير تشديد بالذهني  
 أو الخارجى فاستعماله في المعنى  
 في ذهن كان أو خارج حقيق  
 على هذا دون الأولين واختلاف  
 كما قال المصنف في اسم الجنس  
 أى في النكرة لأن المعرفة منه  
 ما وضع للخارجى ومنه ما وضع  
 للذهني كما ساقى (وليس لكل  
 معنى لفظ بل اللفظ لكل معنى  
 محتاج الى اللفظ) فان أنواع  
 الروائع مع كثرتها جاز ليس لها  
 ألفاظاً

الموجود خارجاً الأول لا الثاني وقوله كالإنسان كان الانسب كأنسان لأن الاختلاف كما  
 ساقى في النكرة لأن تكون اللام جنسية فهو في معنى النكرة قوله كغير زبق أى  
 ليس ذلك من محل الاختلاف إذ لا وجوده إلا في الذهن والصكلام فيمالة الوجود ان  
 الذهني والخارجى (قوله لا نأزأرباً) يتاحسب معاً من بعد وثمنه (المخ) قال العلامة قد يقال  
 نفسه اعتراف بما يقول المصنف من أن المسمى هو الخارجى لأن ضمير مبنية في المواضع  
 الثلاثة للجسم المرقى وهو خارجى إذ الرؤية غائبة عن به وان انطبعت به مبنية بصورة في  
 الجسم المشترك اه والجواب ان المعنى مبنية باعتبار صورته الذهنية بدليل بقية العبارة  
 ولهذا قال باختلاف الاسم المخ والحكم بتسمية الجسم المرقى لا يقتضى ان ذلك التسمية  
 باعتبار كونه خارجاً كما لا يخفى سم (قوله وأجيب المخ) أى يجب بأن اختلاف الاسم  
 لتابع لاختلاف المعنى في الذهني اعتماداً لظن ان المعنى في الخارج كما هو في الذهن  
 فقولنا لاختلاف المعنى تعليل لاختلاف الاسم أو صفة له أو حال منه وقوله لظن خبر أن  
 ويرد على جوابه انه لا يلزم من كون الاختلاف لظن ما: كأن يكون اللفظ موضوعاً  
 بمعنى الخارجى شيخ الاسلام هذا وظاهر ما قاله الامام بل هو الحق كما به عليه غير  
 واحد لان الجزئيات الخارجية لا تنحصر ولا تنضب (قوله والتعبير عنه) أى عفا في  
 الخارج (قوله حسبما أدرك) خبر ان لقوله التعبير وأحال منه (قوله دون الأولين) قال  
 العلامة فيه بحث لأن القول الثاني يرى استعمال اللفظ في الخارجى المتمثل على الذهني  
 حقيقة كما ساقى في اسم الجنس اه وفيه ان الكلام في الخارجى من حيث كونه خارجاً  
 والقول الثاني لا يرى استعماله فيه حقيقة من حيث كونه خارجاً بل من حيث اشتغاله  
 على الذهني وليس الكلام فيه سم (قوله أى في النكرة) إشارة الى أن المراد باسم الجنس  
 النكرة لكن لا بمعنى الفرد الشائع بل بما يقابل المعرفة وهو ما وضع لغير معين سواء كان  
 ماهية أو فرداً شائعاً كما أشار الى ذلك بقوله لأن المعرفة الخ فيحصل حنفياً باسم الجنس  
 بالمعنى المشهور وهو ما وضع للماهية من حيث هي هي والنسبة جمعاً لها المشهور وهو  
 ما وضع لوحدها شائعة وزاد في التفسير كما قال بعض المحققين لفظة في لا يتوهم ان  
 النكرة تحت لاسم الجنس فلا يفيد أن المراد بالنكرة ما قد علم بل ما وضع للماهية من  
 حيث هي هي وليس مرادنا ما علمت من أن المراد ما يقابل المعرفة وهو ما وضع لغير معين  
 سواء كان ماهية أو فرداً شائعاً (قوله) وليس لكل معنى لفظ أى لفظه فرد مخصوص  
 بذلك المعنى قال الترمذى في شرح المصنوع: فلا عن التعبير بل ان كان المراد باللفظ  
 الموضوع اللفظ لئلا كان مخصوصاً بأم لا مفرداً أو مراداً كان ظاهر أن هذا واقع في  
 التفصيل لا يجهز عن التعبير عما في نفسه وان كان المراد ما يدل بالمطابقة مفرداً فاستغاب  
 الوضع لجمع المعاني غيره لو يدل على الحال والروائح ثم قال: هذا كلام طويل وأما الروائع  
 فتعبر بالكلام فيها أن لها أجناساً وأجناس اجناس وألواناً فالجنس العالي رابعة وهي  
 تنقسم الى عشرة وستة والعطرية تنقسم الى رابعة وستة وغيره وغيرهما فمراجعة المسك

ونحوها أنواع ساقلة فوضعت العرب الجنس العالي راتحة وللمتوسط عطر وتوسنة  
واكتفى في الأنواع الساقلة بإضافة اسم الجنس إلى محل فقوال راتحة سلك راتحة  
عسبر ونحو ذلك ولم يصبه ولا أنواع اسمها يخصها هي بعض زيادة إلى هذا أشار بقوله  
ويدل عليها بالنقيض ذكر راتحة كذا وقول المصنف بل لكل معنى محتاج ينبغي أن يراد  
محتاج احتياجا قويا وباللحان معنى الاوهر محتاج في الجملة قال الامام المعاني قسمان  
أحدهما ما نشئت الحاجة إلى التعبير عنه فيجب الوضع له لاجل الالهام بالخطابة على  
الوجه القوي والثاني ما نشئت الحاجة إليه فيصور فيه الامر ان الوضع وعندهما  
عدم الوضع فلا نه ليس بمحتاج اليه وأما الوضع فلفظا والخاصة به اه قاله سم (قوله  
لعدم انضباطها) قد يقال هذا التعليل انما يقتضي تعذر الوضع أو تعسره لعدم  
الحاجة اليه سم (قوله فليست محتاجة إلى الالتفات) فيه انه ان قرعه على قوله لعدم  
انضباطها فعدم الانضباط لا يدل على عدم الحاجة لانه انما يتبع التعذرا والتعسر كما  
قد مر وان قرعه على قوله ويدل عليه بالتقدير فتوجه عليه ان هذا ممكن في سائر المعاني  
فيلزم استغناء الجميع قاله سم (قوله وكذلك أنواع الآلام) قيل المراد معذمة الاكلها  
والأقالبه من ماله الفاظ خاصة كالمداع والرد وجوبه ان هذا ليس موضوعا للام  
بل لما يشاعه فالمراد من موضوع اليمين العين والالام يشاعه ويضاف اليه فقال  
أم الرمديا يقال راتحة المسك شيخ الاسلام (قوله النضج المعنى من نص أو ظاهر) تفسير  
النضج بالنص والظاهر مخرج لأجمل مع انه لا يدخل في التشابه لانه يطلع عليه  
بالقرائن وقضية ذلك انه واسطة بين الحكم والتشابه ولا مانع من ذلك ويعقل أن يراد  
بالظاهر في كلام الشارح ما يشمل الظاهر بالقرائن وحسنه فاجعل ان قامت عليه قرائن  
فهو من الحكم والا فالتشابه اه سم (قوله فلم يتضح لأمعناه) به على ان تعريف  
المصنف للتشابه لما استأثر الله بعلمه تعريفه بلزوم ذلك عدل اليه عن تعريفه بعالم يتضح  
معناه المتناسب لتعريفه بمقابلة وهو الحكم بمذاكره ليس بالي مأخذ وهو قوله تعالى  
وما يعلم تأويله الا الله (قوله وقد يطلع عليه بعض أصفائه) قال الكلبي قد يقال اطلاع  
اليه من ساقى الاستشراق الاختصاص بعلمه فآخر الكلام يدافع أوله اه ويمكن  
الجواب بأن المراد بالاستشراق انه لم يجعل للعباد إلى كسبه طريقا من الطرق المعهودة  
في الكسب وهذا إلى الاطلاع على غير الوجه المعتاد لانه ليس من الطرق المعهودة  
رأيت شيخ الاسلام اجاب بنحو ذلك اه سم وأما جواب بعضهم بأن التشابه قسمان قسم  
ستأثر الله بعلمه فلم يطلع عليه، فيجوز سلا ولا ملكا، فربا وقسم استأثر الله بعلمه وقد يطلع عليه  
بعض أصفائه وعبارة الشارح في ذلك يجوز في ضمير منه في قوله والتشابه منه لم يتشابه  
فلا يضيئ ما يضيئ من البعد وثبوته كلام المصنف والشارح عنه اذ ضمير منه لفظ كمالا يضيئ  
(قوله منه الآيات والاحاديث الخ) قضيت أن الآيات والاحاديث المذكورة على قول

لعدم انضباطها ويدل عليها  
بالتقيد كراتحة كذا فليست  
محتاجة إلى الالتفات وكذلك  
أنواع الآلام ويدل هنا استقالة  
لا بطلانية (والمحكم) من اللفظ  
(النضج المعنى) من نص أو ظاهر  
(والتشابه مع ما استأثر الله  
أي اخفى بعلمه) فلم يتضح لنا  
معناه (والمصنف يعلم) أي الله  
(عليه بعض أصفائه) اذ لا مانع  
من ذلك منه الآيات والاحاديث

الخلف ليست من التشابه ولعل هذا بناء على ان المراد بالعنى في قوله المتضغ المعنى ما يقهم من اللفظ بمقتضى في الجمله ومع ذلك فنفه نظر لان الظاهر ان السلف لا يخالفا لقرون في احتمال تلك الآيات والاحاديث لتلك المعاني التي جعلها عليها الخلف في عين عند الفريقين بمقتضى تلك المعاني غير ان السلف تركوا اجملها عليها احتسابا والخلف ارادوا التمسك بالجزل عليها على سبيل الاحتمال لا القطع وحيث لا يتجه الفرق بين السلف والخلف والحكم بانها من التشابه على قول السلف دون الخلف كما دل عليه قوله على قول السلف الخ فليأمل املوا اريد بالعنى ما عني به فقد يقال يصح حد التشابه على تلك الآيات والاحاديث على قول الخلف ايضا لان ما عني به غير ما عني به السلف من حيث لا يتفق ذلك ففسرهم اياه لانه على سبيل الاحتمال يعني انه يقتل ان ما يدكر في تفسيرها هو المراد منها اذ سمى (قوله في ثبوت الخ) انت للآيات والاحاديث أى الواردة في ثبوت الصفات الخ رقبه المشكلة بالرغم نعمت الآيات والاحاديث وبالرغم نعمت الصفات وقوله على قول السلف متعلق بالمشكلة ونوه به بتدوير متعلق بقول السلف وقوله مع قول الخلف حال من فاعل سياتى له ان يدلى على قول السلف أى كاسياتى قول السلف مع احدا لقول الخلف وقوله بناو يلها متعلق بقول الخلف وقوله فى اصول الدين متعلق بقوله سياتى (قوله وهذا الاصطلاح) أى على تفسير المحكم والتشابه بما قاله المنصف وأشار بذلك الى ان هذا المعنى طار على المعنى القوي فان الله معناه لغة المتقن الذى لا يتطرق اليه خلل ومنه قوله تعالى كتاب احكمت آياته والتشابه لغة ما تشابهت ابعاضه فى الادماء ومنه قوله تعالى كتابا متشابها مما نرى من مثل الابعاض فى الابهز (قوله اللفظ الشائع لا يجوز الخ) أى لا يجوز عرفا (قوله الاعلى الخواص) مستثنى من متعلق حتى أى حتى على الناس الاعلى الخلف من فلا يثنى عليهم (قوله من التساكيم) حال من فاعل يقول وهو مثبتو الحال وقول بعضهم حال من الواو فى مثبتو سبق قلم لان الواو سوف علامة للرفع فلا يصح بجى الحال منها (قوله أى الواو اسطة بين الموجود والمعدوم الخ) أى كالهالمة قائم لا وجود لها فى الخارج مع انها ليست عدمية فلا تكون معدومة فتنطق عليها الثبوت دون الوجود (قوله أى الجسم) فسر الذات بالجسم لا التردد الذات العلية قائم لا توصف بحركة ولا سكن (قوله الشائع) منه الحركة باعتبار كونها لفظا لا فالأوضاع الشائعة وكذا التول فى قوله والمعنى الظاهر (قوله والمعنى الظاهره تحرك الذات) أى باعتبار المعنى المتعارف للعوام فلا ينافى ان تعبره ا عند الحكماء هو لكون الشاى فى الجسم الشاى والكونان فى مكانين أو غير ذلك مما قرئ في موضعه (قوله قال ابن فوراك) نقل الشيخ خالد عن القرافي فغ فاد و سم عنه ضمها فقه الغنائ وهو ممنوع من الصرف للعلية والجمعة كما قال الخطيب فى شرحه للكتاب واعلم انهم اختلفوا فى فائدة هذا التعليل فمنهم من نقاهوا لهذا قال لا اريد كرهه المسئلة فى الاصول فقول ومنهم من اتبعوا قال القرافي قال المازرى فائدة الخلاف تظهر فى جواز قلب اللفظ

فى ثبوت الصفات لله المشكلة على قول السلف بتدوير معناه اليه تعالى كاسياتى مع قول الخلف أى بلفظ فى أصول الدين وهذا الاصطلاح ما خوق من قوله تعالى منه آيات محكمات هن ام الكتاب وأخر متشابهات (قال الامام الزاى فى المحول (واللفظ الشائع) بين الخواص والعوام لا يجوز أن يكون موضوعه فى معنى الاعلى الخواص) لا متناع تخاطب فيهم من العوام بما هو حتى عليهم لا يدركونه (كما يقول) من المتساكين (مبتدوا الحال) أى الواو اسطة بين الموجود والمعدوم كاسياتى فى وأخر الكتاب (الحركة معنى فوجب تحريك الذات) أى الجسم فان هذا المعنى حتى التعلل على العوام فلا يكون معنى الحركة الشائع بين الجميع والمعنى الظاهره تحريك الذات (مسئلة قال ابن فوراك والجهود الغائات

أما ما يتعلق بالأحكام الشرعية التي مستندها الالفاظ فهذا الأخلاق في تحريم قلبها  
يلزم عليه من تخطيط الأحكام وتغيير النظام وأما ما لا يتعلق به بالشريعة فقال بعضهم ان  
قلنا اللغات توقيفية استمع تفسيرها فلا يسمى الثوب فرسا أو اصطلاحية لم يتمتع وقال  
السيوطي والحق ان الخلاف في اللغات الموجودة هل هي توقيفية أو اصطلاحية أما  
اصطلاح اثنين الآن هل تسمية الثوب فرسا مثلا يجوز قطعاً فإنه سم (قوله)  
توقيفية أي وضعية مجاز من اصطلاح اسم السبب الذي هو التوقيف الذي معنى  
التعليم على متعلق المسبب وهو الادراك ومعاقبه هو الوضع وهذا معنى قول الشارح  
فعبروا عن وضعه بالتوقيف لا دراكه (قوله بالوسى الى بعض أنبيائه) أي وهو آدم كما  
هو مقتضى استدلاله بالآية الثانية (قوله في بعض الاجسام) أي كحجره (قوله بأن  
تدل) البتة التوقيفية فيكون الضمير للاصوات أو بالتسمية فالضمة لله تعالى (قوله عليها)  
أي على اللغات ومعانيها فالاصوات المتأخضة على الأول هو قول لفظ كذا الكذا كان  
يسمع منها مثلاً القصعة اسم الجرم المخصوص المجهول فتكون ضم اللغات أي معرفة  
لها وعلى الثاني هي نفس الالفاظ الموضوعة بقرينة إضافة المعاني إليها كأن يسمع منها  
لفظ قصعة فقط مثلاً ويحصل السامع علم ضروري بمعناها وكذا على الأول لا يتبين العلم  
أيضاً إذ قول القصعة اسم لكذا مثلاً يتوقف على حصول علم ضروري بالمسمى فلا يتبين  
العلم الضروري في فهمه (قوله وبحق وكلامه الخ) فيه إشارة الى ضعف النقل عنه فهو  
توجيه للضعف المشار إليه بقوله استصف وعزى الى الأشعري (قوله واستدل لهذا  
القول بقوله تعالى ويعلم آدم الاسماء كلها) قال الاصفهاني في شرح المحصول في وجه  
الاستدلال بالآية ان علم معناه أو جديقه الصلح لان التعليم تفصيل وهو لا يثبت الاثر  
بالنقل عن آئمة اللغة فيكون لا يثبت العلم في آدم قال ويلزم من ذلك التوقيف وذلك لان  
الاسماء باسمها توقيفية على ما صرح به في الآية فلا يزم من كون الأفعال والحروف  
أيضاً توقيفية لوجود ثلاثة أحدها عدم القائل بالفضل وذلك لان من الناس من قال  
بكون الاسماء والأفعال والحروف توقيفية ومنهم من قال بكون الجميع اصطلاحية  
فالقول بكون الاسماء توقيفية دون الأفعال والحروف قول ثالث وهو باطل بالإجماع  
الثاني انه تنذر الأعراب عن جميع المعاني التي في النفس بالاسماء وحدها فلا يتبين  
تعليم الأفعال والحروف لوصول المتكلم من التعبير عن جميع المعاني فتكون الاسماء  
والأفعال والحروف توقيفية وهو المطلوب الثالث هو ان الاسم مشتق من السمة وهي  
العلامة والأفعال والحروف علامة على مسمياتها فلزم من ذلك دخولها تحت قوله وعلم  
آدم الاسماء كلها اه وهذا الثالث هو الذي ذكره الشارح (قوله أي وضعها البشر  
واحداً ما أكثر) قال السيد بان استعنت داعيته وأدعيتهم الى وضع هذه الالفاظ بأزاء  
معانيها والقرينة منها ان يقال هات الكتاب مثلاً من البيت ولم يكن فيه غير فاعلم ان

توقيفية أي وضعها الله تعالى  
فعبروا عن وضعه بالتوقيف  
لا دراكه (قوله بالوسى الى بعض أنبيائه) أي وضعها  
(بالوسى) الى بعض أنبيائه (أو خلق  
الاصوات) في بعض الاجسام  
بأن تدل من يسميها من بعض  
العباد عليها (أو خلق) العلم  
الضروري) في بعض العباديات  
والظاهر من هذه الاحتمالات  
أولها لانه المتبادر في تعليم الله  
تعالى (وعزى) أي القول بأنها  
توقيفية (الى الأشعري)  
وحتى وكلامه كالتقاضي أي بكسر  
الباقي والى امام الحرمين وغيرهما  
ليذكر وفي المسئلة أصلاً  
واستدل لهذا القول بقوله  
تعالى ويعلم آدم الاسماء كلها أي  
الالفاظ الشاملة للاسماء  
والأفعال والحروف لان كلامها  
اسم أي سلامة عمل معناه  
وتخصيص الاسم ببعضها عرف  
طراً وتعليقه تعالى دال على انه  
الواضع دون البشر (و) قال  
(أكثر المتأخرين) هي (اصطلاحية)  
أي وضعها البشر واحداً ما أكثر  
(حصل عرفانها) لغيره منه  
(بالإشارة والقرينة كالطفل)  
اذ يعرف لفظه (أبوه) بهما



وأستدل بهذا القول بقوله تعالى

وما أرسلنا من رسول إلا بلسان  
قومه أى بلغهم نفى سابقة على  
البعثة ولو كانت توقيفية  
والتعليم بالوحى كما هو الظاهر  
لما نوت منها (و) قال (الاستاذ)  
واسحق الاسفرائين (القدرد  
الاحتاج) اليتمم (الى التعريف)  
اللفظ (توقيف) يعنى توقيفى لعداء  
الحاجة اليه (وغيره محتمله)  
لكونه توقيفيا أو اصطلاحيا  
(وقيل عكسه) أى القدر المحتاج  
اليه فى التعريف اصطلاحى  
وغيره محتمله والتوقيفى  
والمباحية الى الاول تندفع  
بالاصطلاح (ووقف كثير) من  
العلماء عن القول باحد من هذه  
الاقوال المتعارضة ادلتها (والختار  
الوقف عن القطع) باحد منها  
لان ادلتها لا تقيد القطع (وان  
التوقيف) الذى هو اولها  
(مفنون) لظهور رد ليسه دون  
دليل الاصطلاح فانه لا يلزم من  
تقدم اللفظ على البعثة أن تكون  
اصطلاحية بل واذ أن تكون  
توقيفية يتوسط تعليمها بالوحى  
بين النبوة والرسالة (مسئلة)  
قال القاضى أبو بكر الباقلانى  
(وامام الحرمين والغزالى  
والامدى لا تثبت اللغة قياسا  
وخالفهم ابن سريج وابن أبى  
هريرة وأبو اسحق الشيرازى  
والامام) الرازى

المفظ بأزائه سم **(قوله)** واستدل بهذا القول بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومهم وجه الا لانه ان رسول نكر في ساق النبي فمصدق ببول رسول فيكون اوسله بلسان قومهم أي لغتهم فتكون لغتهم سابقة على ارساله فلا تكون اللغات توقفة اذ التعليم لا يكون الا بالوحي كما هو الظاهر الذي جرت به عادة الله تعالى فلو كانت توقفية لتأخرت عن البعثة وقد فرض انما سابقة عليها في زمن الدور وهو محال وبسابق الجواب عن هذا الاستدلال في كلام الشارح الا ان قوله فانه لا يلزم من تقديم اللغة الخ **(قوله)** أي القدر المحتاج اليه في التعريف اصطلاحى وغيره محتمل ففسر عكس ما ذكره للوفاق المنقول في الحصول وغيره والافكس انما هو القدر المحتاج اليه في التعريف محتمل لتوقف والاصطلاح وغيره وتوفى كما نسر بذلك بعض الشراح منها على ما فيه شيخ الاسلام **(قوله)** والحاجة الى الاول تدفع بالاصطلاح رد لدليل الاستاذ ولم يذكر دليل لهذا القيل **(قوله)** الذي هو اولها أي لا التوقف المذكور في كلام الاستاذ **(قوله)** بل وان تكون توقفية وبتوسط تعليمها بالوحي الخ فيه كما قال العلامة ان لقايل ان يقول بل لا يلزم من كونها توقفية وان تعليمها بالوحي التوسط المذكور بل وان يكون تعليمها بالوحي التي ويكون الوحي بذلك نبوة ثم النسي عليها العباد بعد ذلك بل يجوز ان يكون تعليمها للعباد بالوحي سابقا على النبوة أيضا اذ النبوة الوحي الى انسان بشر وكون التعليم شرعا لا يظهر والالكان الوحي به رسالة فلا يتوسط بين النبوة والرسالة اه وفيه أيضا ان يقال كالسما المانع من أنه يجوز ان يكون التعليم بعد الارسل بان يوحى اليه بشرع و يؤمر بتبليغه بعد التعليم كما يجوز ان يؤمر المكلف بالعبادة قبل وجود ما تدور توقف عليه على معنى ان يأتي به بعد وجوده كما يؤمر المحدث بالصلاة بان يتطهر ثم يسلي فما المانع ان يؤمر النسي بالتسليم على معنى ان يعلمهم ما يتوقف عليه فهم المبلغ المهم ثم يسلمهم ثم لا يتأخره في حقه عن الارسل لتوقف ابطال الشرح اليه عليها اه وقال الكمال هذا الدفع يقتضى ان كان الذي علمها بالوحي غير آدم فان كان آدم كما اتضاه الاستدلال السابق فهو مبني على ان آدم رسول ولا شك انه أمر بتعليم فيه الشرائع وهو رسول اليهم بهذا المعنى اما ان اريد بالرسول في الآية من بعث الى قوم كفار كما هو الظاهر وعليه يدل سياق الآية فليس آدم اخلا فقه الان نوحا أول الرسل بهذا المعنى كما دل عليه حديث الشفاعة في الصحيح وغيره ولا يحتاج مستثنى الدفع الى ما ذكرى بل وان وصل المقوم اللسان المتدبر لهم واطع من قبله واهم من نبى او رسول **(قوله)** قال القاضي وامام الحرمين والفرايدى لا تدل على ان ثبتت حقيقة قياسا وخالفهم ابن سريج الخ هذا ظاهر في انه لا ترجع عنده لاحد القواين ومقتضى كلامه في القياس ترجيع الشارح وعوا الشارح ثم ترجيعه اليه والذي رجحه ابن الحاجب وغيره الاول لان اللغة تقتل محض فلا دخلها للناس والفرق بين هذا وما مر من ان الموضوعات

الغوية تعرف باستبطا العقل من النقل أن الغرض هنا استبطا اسم الآخر وهذا  
استبطا وصف لاسم (قوله فإذا اشتق معنى اسم الخ) يفهم منه أن الاعلام خارجة عن  
محل الخلاف لعلم صحته جريان القياس فيها لأنها غير معقولة المعنى (قوله كأنظر) مثال  
للمعنى وقوله تضعه مثال للوصف وهو على التسمية المسكر المذكر نحو (قوله  
ووجد) عطف على اشتق (قوله في معنى آخر) بإضافة معنى إلى آخر كما هو المناسب  
لقوله معنى اسم ويصح تنوينه ويجعل آخر وصفة لقول الكمال إذا كان معنى في عبارة  
الشارح متونا وآخر وصفاته كان قوله كالتيذهب على حذف مضاف أي كفى التبدل فيه  
أنه لا حاجة إلى حذف المضاف إذا المراد بالتيذهب معناه لا لفظه ولذا قال أي المسكر الخ  
على قياس ما تقدم في قوله كأنظر ونظائر المراد هنا بالانقضاء إذا أطلقت معانيها  
لأزواتها (قوله فيجب اجتنابه الخ) بيان للعائدة بهذا الخلاف بأن من قال بالقياس  
أخرج نحو النسي في النمر فيثبت تحريمه بنص آية انما الخمر لا بالقياس على الخمر ومن منعه  
احتاج في ثبوت تحريمه إلى قياسه على الخمر (قوله وسواء في الثبوت الحقيقة والجهاز)  
قد يستشكل تصور القياس في الجواز بأنه أن كان معناه أنا إذا وجدنا العرب يتجوزون  
بالفظ من آخر العلاقة بين معنى اللفظ المتجوز به الحقيقة ومعنى اللفظ الآخر المتجوز عنه  
فلنأين يتجوز بالفظ آخر لوجود تلك العلاقة فيه فهذا مما لا خلاف فيه لأن العرب قد  
أذنت في ذلك ابتداءً باعتبار نوع العلاقة لا لخصها وان كان معناه أنا إذا وجدناهم  
يتجوزوا باطلاق لفظ على آخر العلاقة بينهم كما تقدم قلنا أن يتجوز باطلاق لفظ آخر  
على ذلك اللفظ المتجوز به بأن يراد منه معنى ذلك اللفظ الذي تجوز به العرب عن غيره  
لعلاقة بينهما أي بين معنى اللفظ الذي تجوز به العرب ومعنى هذا اللفظ الثالث الذي  
نريد أن تجوز به عنه فيتوجه عليه حينئذ أن القياس غير صحيح افيقد شرطه وهو  
وجوده الأصل وهو اللفظ الذي تجوز به العرب عن لفظ آخر والعلاقة بينهما  
في الفرع وهو هذا اللفظ الثالث الذي نريد أن تجوز به عن اللفظ المذكور الذي  
تجوز به العرب عن لفظ آخر أو الموجد فيه العلاقة بينه وبين اللفظ المذكور الذي  
تجوز به العرب لا بينه وبين اللفظ الأول الذي تجوز به العرب باستعمال اللفظ  
المذكور فيه فتأمل قاله سم (قوله لأنه أخفض رتبة منها) أي وشأن الأعلى أن يلتفت  
إليه دون الأدنى هذا أول قول بعكس ذلك أي يثبت المجاز دون الحقيقة لأنه أخفض رتبة  
وشأن الأدنى أن يتوسع فيه ما لا يتوسع في الأعلى لم يكن بعيدا قاله سم (قوله كرفع  
إلفاعل الخ) أي فإنه حصل لنا باستقرار اجزئيات الفاعل ثلاث قاعدة كلية هي أن كل فاعل  
مرفوع لا شك فيه فإذا رفعنا فاعلا لم يرفع رفعه منه سم لم يكن قياسا لا اندراجهم قاله  
السيد وأورد على التمثيل برفع الفاعل ونصب المفعول أن الرفع المذكور ونحوه ليس  
لفظا سواء قلنا أن الاعراب معنوية وهو ظاهر أولفتى فإنه عليه كية لفظ المذكور

فما لو ائبب فإذا اشتق معنى  
اسم على وصف مناسب للصفة  
كأنظر أي المسكر من ماء العنب  
تضعه أي نقطته للعقل ووجد  
ذلك الوصف في معنى آخر  
كالتيذهب أي المسكر من غير ماء  
العنب ثبت له بالقياس ذلك  
الاسم لفظ فيسمى التبدل  
فيجب اجتنابه بآية انما الخمر  
واليسر لا بالقياس على الخمر  
وسواء في الثبوت الحقيقة والجهاز  
(وقد ثبت الحقيقة لا الجواز)  
لأنه أخفض رتبة منها (وألفظ  
القياس) في هذا كره (يعني من  
قولك) أخذ من ابن الحارث  
(محل الخلاف ما ثبت نعميه  
باعتقاره) فإن ما ثبت نعميه  
بذلك من اللفظ كرفع الفاعل  
ونصب المفعول لا حاجة في ثبوت  
ما يرفع منه إلى القياس حتى  
يخص في ثبوته

وأشاروا قال بن كرفا في القولين  
 الى الاعتدال هما خلاف قول  
 بعضهم ان الاكثر على النقي  
 وبذلك القاضي من النافين الى  
 أن من ذكره من المثبتين  
 كالا مدي لم يصرر النقل عنه  
 لتصرحه بالنفي في كابه التزريب  
 (مسئلة) اللفظ والمعنون  
 (الحدا) أي كان كل منهما واحدا  
 (فان منع تصور معناه) أي حتى  
 اللفظ المذكور (الشركة) فيه  
 من اثنين مثلا (الجزئي) أي  
 فذلك اللفظ يسمى جزئيا كزيد  
 (والا) أي وان يتبع تصور معناه  
 الشركة فيه (فكلية) سواء امتنع  
 وجود معناه كالجمع بين الضدين  
 أم أمكن ولم يوجد فترد منه كبحر  
 من زئبق أو وجدوا امتنع غيره  
 كلاله أي المعبود بحق أو أمكن  
 ولم يوجد كالشمس أي الكوكب  
 النهارى المضي أو وجد كالانسان  
 أي الحيوان الناطق وماتة دم  
 من تسمية المدلول بالجزئي والكلية  
 هو الحقيقة وما بها مجاز من  
 تسمية المدلول باسم المدلول  
 (متواطئ) ذلك الكلية (ان)  
 استوى معناه في افراده  
 كالانسان فانه متساوى المعنى في  
 افراد من زيد وعمر وغيرهما  
 هي متواطئ من التواطئ أي  
 التوافق لتوافق افراد معناه فيه

أي لفظ القاع مثلا وليس هو باقظ فانه العلامة  
 الاعرابية على القول المنهون من ان الاعراب لفظي ليست  
 اللفظا غير واحد بل هو قضية جعل الاعراب لفظيا  
 وبذلك القاضي من النافين الى  
 أن من ذكره من المثبتين  
 كالا مدي لم يصرر النقل عنه  
 لتصرحه بالنفي في كابه التزريب  
 (مسئلة) اللفظ والمعنون  
 (الحدا) أي كان كل منهما واحدا  
 (فان منع تصور معناه) أي حتى  
 اللفظ المذكور (الشركة) فيه  
 من اثنين مثلا (الجزئي) أي  
 فذلك اللفظ يسمى جزئيا كزيد  
 (والا) أي وان يتبع تصور معناه  
 الشركة فيه (فكلية) سواء امتنع  
 وجود معناه كالجمع بين الضدين  
 أم أمكن ولم يوجد فترد منه كبحر  
 من زئبق أو وجدوا امتنع غيره  
 كلاله أي المعبود بحق أو أمكن  
 ولم يوجد كالشمس أي الكوكب  
 النهارى المضي أو وجد كالانسان  
 أي الحيوان الناطق وماتة دم  
 من تسمية المدلول بالجزئي والكلية  
 هو الحقيقة وما بها مجاز من  
 تسمية المدلول باسم المدلول  
 (متواطئ) ذلك الكلية (ان)  
 استوى معناه في افراده  
 كالانسان فانه متساوى المعنى في  
 افراد من زيد وعمر وغيرهما  
 هي متواطئ من التواطئ أي  
 التوافق لتوافق افراد معناه فيه

في أنفسهم وأما بثبوتها للمعنى فباعتبار وجودها في الأفراد فيصح الاستناد للمعنى بها -  
 الاعتبار كما قال المصنف هنا وفي قوله ان تفاوت معناه وأما الاستناد الحقيقي وهو الاستناد  
 الى الأفراد فقد اشار الشارح بقوله لتوافق أفراد معناه وقوله نظر الى اشتراك الأفراد  
 في أصل المعنى وبما قلناه يجب عن اعتراض العلامة هنا لاجابه سم فراجع  
 (قوله مشترك ان تفاوت) قال ابن التلاني لاحقة للمشكك لان ما به التفاوت ان  
 دخل في التسمية فاللفظ مشترك والافه متواطى وأجاب عنه القرافي بان كلاً من  
 المتواطى والمشكك موضوع لقدرة المشترك لكن التفاوت ان كان بأمر من جنس  
 المعنى فالمشكك أو بأمر خارجة عن معناه كالكورة والافه والعلم والمهمل  
 فالمتواطى شيخ الاسلام (قوله فاحد المقتضين مثلاً مع الآخر متباين) استعمال مع  
 مثل ذلك شائع عرفا وان كان المشهور لفظ استعماله الواو لان تفاعل موضوع لما  
 يصدر من اثنين فاكتر يقال فخاصم زيد وعمر ولا يقال فخاصم زيد مع عمرو وانما اركبه  
 الشارح افرض تصحيح عبارة المصنف بقوله فمتباين ولوعمر بالواو بدل مع بان قال والآخر  
 لازم ان يقال متباينان والمصنف انما يطبقه بمقدار شيخ الاسلام وكان الاعتدال يقول  
 فاحد المقتضين متباين مع الآخر في قيد بالنظر في اسم التفاعل لا لفظ أحد كما لا يخفى وقول  
 المصنف فمتباين يريد به أهم من التباين كلما وفي الجمله خلاف مصطلح المناطق من عصره  
 على الاول فيدخل تحته حديث العيوم والخصوم المطلق والوجهي فتمت ثلاثة  
 أقسام وبقي عليه التساو وان يمكن دخوله في المتباين بان ادخاله في قوله وان  
 تعدد اللفظ والمعنى المفهوم أو في المترادف ان أريد بالمعنى المذكور الماصدق (قوله)  
 وعكسه ان كان حقيقة فيهما مشتركاً يريد عليه ثمان الاول الضمائر وأسماء الاشارة  
 بها على أنهم موضوعها لوضع الامام خصوصيات الاشخاص كما هو محتار السيد وغيره  
 أذ يصدق عليه أنه اتحاد اللفظ وتعدد المعنى واللفظ حقيقة في الجميع مع أنها ليست من  
 المشترك اللفظي لاتحاد الوضع فيها ولا بد في الاشتراك اللفظي من تعدد الوضع كما صرح به  
 السيد وغيره ويمكن الجواب بأنه جار على المذهب الاخر في الضمائر وأسماء الاشارة  
 من أنهم موضوع علمه فهم الكلي دون الخصوصيات فلهذا تعدد المعنى أو أنه أراد  
 بالمشترك أهم من المشترك حقيقة أو حكماً فان السيد قال ان الموضوع بالوضع العام  
 خصوصيات الاشخاص وان لم يكن مشتركاً استترا كلفظي في حكم المشترك اللفظي  
 من حيث الاحتياج الى قرينة تعين المراد به والثاني المنقول فانه لفظ واحدة ودمعناه  
 وهو المنقول عنه واليه وهو حقيقة في جميع أنه ليس بمتشرك كما اقتضاه قول المصنف  
 الا في وهو اى الجواز النقل خلاف الاصل والاولى من الاشتراك اه فان اولوية  
 المنقول من المشترك فقيدان المنقول ليس منه قاله سم (قوله لاشتراك المعنيين فيه)  
 تنبيه على ان قول المصنف فمتشرك أصله مشترك فمحذوف فيه مخففه فكثرة الاستعمال  
 اولئك صاقلها شيخ الاسلام (قوله ولم يقل وبجواز ان) أى لانه اذا اتى كونه

(مشكك ان تفاوت) معناه  
 في أفراد ما للسد أو التقديم  
 كالبيان فان معناه في الثلج أشد  
 منه في العاج والوجود فان  
 معناه في الواجب قبله في الممكن  
 هي مشكك كالتشكيك الناظر  
 فيه قبله متواطى نظرا الى  
 جهة اشتراك الأفراد في أصل  
 المعنى أو غير متواطى نظرا الى  
 جهة الاختلاف (وان تعدا)  
 أى اللفظ والمعنى كالانسان  
 والفرس (فمتباين) أى فاحد  
 المقتضين مثلاً مع الآخر متباين  
 لتباين معناه (وان اتحد)  
 المعنى دون اللفظ) كالانسان  
 والبشر (فترادف) أى فاحد  
 المقتضين مثلاً مع الآخر مترادف  
 لترادفهما أى توأما على معنى  
 واحد (وعكسه) وهو أن يتعد  
 اللفظ ويتعد المعنى كأن يكون  
 للفظ معنيين (ان كان) أى اللفظ  
 (حقيقة فيهما) أى في المعنيين  
 مثلاً كالقرفة للبيض والظفر  
 (فمتشرك) لا اشتراك المعنيين فيه  
 (والاحقيقة وبجواز) كالاسد  
 للحيوان المقدر للرجل  
 الشجاع ولم يقل وبجواز ان أيضاً  
 مع أنه يجوز أن يتجوز في اللفظ  
 من غير أن يكون للمعنى حقيقة  
 كما هو المختار الا في كونه

حقيقة فيهما لا ينصبر في الحقيقة والمجاز بل يصدق بالمجازين أيضا (قوله لان هذا القسم) اي هو كونهما مجازين من غير سبق حقيقة لم يثبت واما المجازان مع سبق الحقيقة فتأنيدان كما في قوله

اذ انزل السماء بارض قوم \* وعيناه وان كانوا غضا

فان الغيب والتباعد معنيان مجازيان للسماء مع كون السماء لها حقيقة وهو الجرم الخصوص ويمكن دخول هذا القسم في قوله والافحفة ومجاز قوله ومجاز اي مثلا بقرينة قوله قبل اي في المعنيين مثلا وحديثه في مثل المجازين وأورد على قوله لان هذا القسم لم يثبت وجوده عسى فانها موضوعة للرجاء في الزمان الماضي ولم تستعمل فيه أصلا فلا تكون حقيقة بل استعملت في كلام الملق للرجاء المجرد عن الزمان وفي كلام الله للعالم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقي فآله السلامة واجيب بان وضع عسى للزمان غير معلوم قال الصقوي المفهوم من شرح المفصل انه لم يثبت وضع عسى للزمان لكنه لما وجد فيه خواص الفعل قدر ذلك فيه ادراجا له في نظم اختوانه ومنه يعلم ان المراد الوضع التصديق او التقديري وهي مسئلة مهمة ٥١ ومعلوم ان الوضع التقديري لا يكفي في كون اللفظ مجازا حيث لم يستعمل في هذا الموضوع له المقدر ولو سلم ذلك فلا نعلم انما في كلام الله للعالم لو ان تكون في كلام الله للرجاء باعتبار الخطابين كما نص عليه سيبويه في القول ونصره الرضي فالاغماض ناصر فامذهب لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكيفية فله منه تعالى حل لنا على ان نرجو ونشفق ٥٢ فلا يكون حينئذ في عسى مجازا بل مجازا واحدا وهو الرجاء فآله سم قلت اما ما ادعاه من عدم وضع عسى للرجاء في الزمن الماضي فردد بما ذكره عن الصقوي فهو شاهد عليه لانه كما هو واضح واما قوله ومعلوم ان الوضع الخ فغير محدد عليه شيئا واما جوابه الثاني فلا يجن في مآذيه فتأمل (قوله والعلم ما وضع لمعين) قد يقال النكرة وضع لمعين أيضا فقوله خرج النكرة ممنوع ويجاب بان المراد وضع لمعين باعتبار تعيينه مخرج النكرة فانه وان وضع لمعين اذ الوضع انما يضم لمعين لكن لم يعتبر الواضح التعيين فسد في الوضع في النكرة وأورد على حد العلم عاذا كرم العلم فانه لا يخلو فان التعريف المذكور غير صادق عليه مع انه من أقسام العلم ولا يكون الحد جامعاً والمعرف بلام الحقيقة فان التعريف المذكور صادق عليه لانه موضوع للحقيقة المعينة لا يتناول غيره فالا يكون الحد مانعاً فآله العلامة

لان هذا القسم لم يثبت وجوده  
(والعلم ما) أي لفظ (وضع لمعين)  
خرج النكرة (لا يتناول) أي  
اللفظ (غيره) أي غير المعين خرج  
ما عدا العلم من أقسام المعرفة

والجواب عن الاول ان المراد بالوضع في حد العلم الوضع حقيقة أو حكما أو ارادة مثل هذا التعميم والتعويل عليه في التعاريف شائع والمباحة بارتكاب مثله كثيرة الوقوع في كلامهم قال الخليل في شرح الكافية وقد حدد ابن الخليل العلم بخصوص حد المصنف مانعه والا لعلام الغالبة داخله في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اخص العلم بمراد معنى بقرينة الوضع من واضع معين فكان هو لا المستعملين وضعوا له

ذلك اهـ أى فالمراد بالوضع فى هذا الحد هو الوضع حقيقة أو تنزيلا وحكما وعن الثانى بان المعرفة بالام الحقيقة كما يطلق على الحقيقة من حيث هي يطلق عليها فى ضمن فرد معين وفى ضمن فرد غير معين وفى ضمن جميع الافراد فهو خارج بقوله لا يتناول غيره فانه سمى قلت وفى جوابه الثانى فنظر لا يثنى (قوله) فان كلا منها وضع لمعين (الح) اللفظ قد يكون كليا ووضعا استعمالا كالانسان لانه هو موه فانه وضع ملاحظا فيه القدر المشترك بين الافراد واستعمالا بالاختلاف على كل الافراد تارة وعلى بعضها أخرى باعتبار استعمالها على القدر المشترك وهذا تقدم فى قوله الافسكى وقد يكون جزئيا ووضعا واستعمالا وهو العلم فانه وضع لمعين فلا يتناول غيره وقد يكون كليا ووضعا جزئيا استعمالا وهو بقية المعارف ومعنى وضعها كليا ان الواضع تعقل امر مشترك كابن الافراد اشتراكا معنويا ثم عن اللفظ لها يطلق على كل منها على سبيل البديل اطلاقا حقيقة باعتبار معنى بالقرينة فانت مثلا موضوع لكل مفرد مذكر مختاطب على سبيل البديل كما ذكره الشارح والقرينة المعنية فيه الخطاب وهذا مثلا موضوع لكل مفرد مذكر مشترك البعد القرينة المعنية فيه الإشارة الحسية وتسمية هذا الوضع كليا وان كان الموضوع له الجزئيات كماله باعتبار ان له المستحضر به الجزئيات وهى الامر الكلى المشترك بين الافراد الذى تعقله الواضع عند اداء الوضع للجزئيات وأما كون اللفظ جزئيا ووضعا كليا استعمالا لا غير متصور وهذا أى كون الموضوع له فيما بعد العلم من المعارف الجزئيات المستحضرة بذلك الامر الكلى هو مذهب السعدى والسيدي ومن تعهما وجرى عليه الشارح ومذهب السعدى وغيره ان الموضوع له المفهوم الكلى لكن اشترط استعماله فى الجزئيات فانت مثلا موضوع للمفرد الذى كراختاطب أى لانه هو موه الكلى لكن شرط الواضع أن لا يستعمل الا فى جزئى وكذا القول فى الاشارة بقضية المعارف كما تقررى مجمل مع ما ورد عليه (قوله) وهو أى جزئى يستعمل فيه) قد يستشكل بالنسبة للمعرفة بال أو الاضافة من وجهين أحدهما أنه لا يصدق على الحقيقة من حيث هي ولا على جميع الجزئيات فى الاستغراق اذ لا يصدق على الحقيقة أى جزئى اذ ليست من الجزئيات ولا على جميع الجزئيات أى جزئى لان جملة الجزئيات ليست من الجزئيات مع أن كلا الامرين من معانى المعرفة بال أو الاضافة على أن اللفظ فى الثاني مستعمل فى الحقيقة فى ضمن جميع الجزئيات لاقى الجزئيات كما حقق فى محله وكما سنبذ كرمقربا وقد يجب بان ما ذكر باعتبار العال ب فهو باعتبار المعرفة بال أو الاضافة بالنسبة لبعض معانيه وهو الفرد المعين والثانى لأنه لا يصدق على ما فيه الالعهد الذى بصطلح أهل البيان لان معناه الحقيقة فى ضمن فرد ما فان أراد المعين بالنسبة اليه الحقيقة لم يصدق قوله وهو أى جزئى أو المفرد لم يصدق قوله وضع لمعين اذ لم يعتبر تعيين الفرد ويمكن أن يجب بما تقدم أيضا وبأنه لم يعتبر هذا القسم لانه فى المعنى كالتسوية كما صرح به البيانون فانه سمى (قوله) فانت مثلا موضع (الح) هذا قد يخالفه قوله الاقوى واستعمال علم الجنس اواسمه

فان كلا منها وضع لمعين وهو أى  
جزئى يستعمل فيه ويتناول  
غيره بدلا منه فانت مثلا موضع لما  
يستعمل فيه من أى جزئى  
ويتناول جزئيا آخر بدله وهو  
وكذا الباقي

معرفا وشكرا في القدر المعين والمهم من حيث اشتماله على الماهية حقيقيا بالنسبة  
 لاسم الجنس المعرف لان قضية الوضع لا يجرى بسببه عمل فيه ان يكون استعماله في  
 الجزئي من حيث نفسه حقيقة لا مجازا كما اقتضاه منهوم قوله من حيث اشتماله على  
 الماهية فليست اسم **(قوله فان كان التعيين في المعين خارجيا الخ)** ينه على الشخص  
 والجنس وسكت عن بقية المعارف وهي تشاركها في التعيين وتشاركها في أن التعيين  
 فيها بالوضع وفيها بالقرينة كما حوت الإشارة إلى الشيء في المفردات بقريضة التسليم أو  
 الخطاب أو الغيبة وفي اسم الإشارة الإشارة إليه وفي المعرف بالانضمام اليه وفي  
 المضاف بإضافته إلى المعرف وفي الموصول بالصلة أو بالظاهرة أو بقدرة كما قيل وفي  
 المادي بالقصد والاقبال **(قوله فلا يخرج العلم العارض الاستدلال)** أي  
 لأنه معين من حيث الوضع لا يتناول غيره ومن تلك الحقيقة فلا حاجة إلى أن يراد في  
 التعريف المذكور بوضع واحد لان الواضع لما وضعه لشيء بعينه في جميع أوضاعه لم  
 يضعه لآخر أصلا فهو غير متناول له أصلا من حيث الوضع **(قوله ملاحظ الوجود)**  
 الاوضح أن لو قال ملاحظ التعيين في الوجود في الذهن متروك بينه وبين سائر الصور  
 الذهنية فلا تعينه عن سائر هابل أعني تعينه بالمخصصات الذهنية كما وضع ذلك العلامة  
 ولا حاجة إلى ما تقدمه سم هنا **(قوله كسامة علم السبع)** أي لما هيته الحاضرة في  
 الذهن انظر هل الحضور المذكور وهو ملاحظة التعيين في الذهن يعتبر شرطا في علم  
 الجنس أو شطرا الذي يفهم من كلامهم الأول **(قوله من غير أن تعين)** قال العلامة  
 الصواب أن يقول من غير أن يلاحظ تعينها في الذهن إذ تعينها في الذهن لا يتوقف عليها اذا  
 وجدت ووجودها في الخارج يمنع اه وقد أطال سم هنا في كلام العلامة بما  
 لا طائل تحته **(قوله واستعماله في ذلك الخ)** وتوطئة للدليل على الفرق الذي ذكره بعده  
**(قوله كان يقال أسدا جراً من ثمالة)** المسوغ لوقوع أسد مبتدأ أقصد الحقيقة **(قوله)**  
**(علم الشخص)** متعلق بالاحكام **(قوله ومنه في التعيين الخ)** حاصل الكلام في لام  
 التعريف على ما قاله التفاتنا في غير ما أنه اذا دخلت على الاسم كما أن يشار بها إلى  
 حصص من معان معينة بين المتكلم والمخاطب وهي لام العهد الخارج على كافى قوله تعالى  
 وليس الذكر كالأنثى وتظهر دخولها علم الشخص كزبد واما أن يشار بها إلى نفس  
 معناه وهي لام الجنس فان قصد السمعى من حيث هو من غير اعتبار الأفراد كقولنا  
 الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المرأة سميت لام الحقيقة والطبيعة وتظهر  
 مدلولها علم الجنس كاسامة وان قصد من حيث الوجود في ضمن الأفراد فان وجدت  
 قرينة البعوضة كما في قولنا ادخل السوق واشتر اللحم وفي التنزيل وأخاف أن يأكله  
 الذئب سميت لام العهد الذهني وتظهر النكرة في الاثبات بالنظر إلى القرينة لا بالنظر  
 إلى المدلول اللفظ لان الحضور الذهني معتبر في المعرف دون النكرة وان كان حاصله لا

**(فان كان التعيين في المعين)**  
**(خارجيا فعلم الشخص)** فهو ما  
 وضع لمعين في الخارج لا يتناول  
 غيره من حيث الوضع فلا يخرج  
 العلم العارض الاستدلال كزبد  
 معني به كل من جماعته **(والا)**  
 أي وان لم يكن التعيين خارجيا  
 بأن كان ذهنيا **(فعلم الجنس)**  
 فهو ما وضع لمعين في الذهن أي  
 ملاحظ الوجود فيه كسامة علم  
 السبع أي لما هيته الحاضرة  
 في الذهن **(وان وضع)** اللفظ  
**(للماهية من حيث هي)** أي  
 من غير أن تعين في الخارج أو  
 الذهن **(فاسم الجنس)** كما سدر  
 اسم السبع أي لما هيته واستعماله  
 في ذلك **(كان يقال أسدا جراً)**  
 من ثمالة كما يقال أسامة جراً  
 من فصالة والردال على اعتبار  
 التعيين في علم الجنس **(جراً)**  
 الاحكام اللفظية لعلم الشخص  
 علمه حيث منع الصرف معناه  
 التآنيث وأوقع الحال منه فهو  
 هذا أسامة مقبلا ومثله في الدين  
 المعرف بلام الحقيقة فهو الأسد  
 جراً من النطق

كأن مثل السكر في الابهام  
 المعروف بلام الجنس، يعني بعض  
 غير معين فخوان رأيت الأسد  
 أي فرداً منه ففترنته واستعمال  
 علم الجنس أو اسمه معرفة أو  
 منكراً في الفرد المعين أو المبهم  
 من حيث اشتقائه على الماهية  
 حقيقى فهو هذا أسامة أو الأسد  
 أو أسد أو رأيت أسامة أو  
 الأسد أو أسد ففترنته وقيل  
 ان اسم الجنس كاسد ويرسل  
 وضع الفرد منهم كأيون خضع  
 تضعيقه مما ساقى أن المطلق  
 الدال على الماهية بلا قيد وان  
 من زعم دلالة على الوحدة  
 الشائعة فهو ملة الكثرة فالعبر  
 عنه هنا باسم الجنس هو الماهر  
 عنه فهو باقى بالطلق نظراً الى  
 المقابل في الموضعين وما يؤخذ  
 من هذا الاتى من اطلاق  
 السكره على الدال على واحد غير  
 معين والمعرفة على الدال على  
 واحد معين صحيح كلما خوذما  
 تقدم صدر البحث من اطلاق  
 السكره على الدال على غير المعين  
 ماهية كان أو فرد والمعرفة على  
 الدال على المعين كذلك  
 في (مسئلة الاشتقاق) من حيث  
 قيامه بالفاعل (رد لفظاً) لفظ  
 آخر بان يحكم بان الاول  
 مأخوذ من الثاني

لا يلزم من حصول الشيء اعتباراً وان لم يوجد قرينة البعضية في المقام الخطأى يحتمل  
 على الاستغراق للابن زجيج أحد المتساويين بالمرجع ونظيره كل مضافاً الى السكره  
 وفي المقام الاستدلال على الأقل لانه المتقن اه وزاد بعضهم لام الحضور وهو اليوم  
 أكلت لكم ديتكم وبه ان هذا الرجل وتقطيع دخولها اسم الاشارة شيخ الاسلام  
 (قوله) كأن مثل السكره) اى معنى الدال على بعض غير عين دليل تفسيره نظيره وهو  
 المعروف بلام الجنس بذلك والفرق بينهما حينئذ ما أشاره السعدان السكره فتبدل ان  
 سماها بعض من جهة الحقيقة فتوادخل سوفا بخلاف المعروف فتوادخل السوق  
 فان المراد به نفس الحقيقة والبعض مستفادة من القرينة كالدخول فهو كعام  
 مخصوص بالقرينة فالمراد باللام حينئذ بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى  
 أنفسهم ما تحتلها من قدم من الاشارة لذلك (قوله) واستعمال علم الجنس الخ) قال  
 العلامة فيسب بحث وهو ان التعيين الماهى معتبر فى وضع علم الجنس والمعرف بلام  
 الحقيقة ولم يوجد مع الفرد كيف يكون فيه حقيقة اه وأجيب بان المراد اطلاق  
 على الفرد من حيث اشتقائه على الحقيقة بشرطها كاتفيدة عبارة الشارح ولا يخفى أن  
 هذا هو الاطلاق على الحقيقة بشرطها في ضمن الفرد المعين او المبهم فلا اشكال وهذا في  
 غاية الواضح اه سم قلت الذى في غاية الواضح خلاف ما قاله ولذا قال بعضهم  
 الوجه ان اطلاق علم الجنس واسم الجنس المعروف على الفرد مجاز لا حقيقة (قوله) معرفة  
 أو منكراً) حالان من اسم الجنس (قوله) فهو هذا أسامة الخ) أمثلة للفرد المعين بقرينة  
 الاشارة وقوله أو رأيت الخ) أمثلة للفرد المبهم (قوله) وقيل ان اسم الجنس الخ) مقابل  
 القول المصنف وان وضع للماهية من حيث هي فاسم الجنس وأشار بذلك الى أن الرابع  
 ما قاله المصنف (قوله) وان من زعم دلالة الخ) هذا هو محل الاختلاف المذكور وانما فى بما  
 قبله للاشارة الى اتحاد اسم الجنس والمطلق المخرج عليه قوله فالعبر عنه الخ) (قوله) نظراً  
 الى المقابل في الموضعين) اى لان اسم الجنس ذكره فى مقابلة علم الجنس وهناك فى  
 مقابله المقدر (قوله) كما أخذ مما تقدم صدر البحث) يعنى قوله فى تعريف العلم ما وضع  
 لمعين فان منطوقه قيل على ان المعرفة ما وضع لمعين ماهية كان أو فرد او فهو مبدل على  
 أن السكره ما وضع لغير معين كذلك أى ماهية كان أو فرد او قد علمت أن المأخوذما  
 تقدم أهم ما يؤخذ من الاتى في المأخوذ من الاتى اطلاق المعرفة على الفرد المعين  
 والسكره على الفرد الغير المعين والمأخوذ مما تقدم اطلاق المعرفة على المبهمين فرداً أو  
 ماهية والسكره على غير المعين فرداً أو ماهية ه (تبيينه) ه كل اسم جنس يصح اعتباره  
 نكرة كالعكس فأسد ورجل مثلاً ان اعتبرتهما دالين على الماهية من حيث هي فاسما  
 جنس وان اعتبرتهما دالين على الفرد الشائع فنكرتان (قوله) من حيث قيامه بالفاعل  
 يعنى ان الاشتقاقى فعل تصببه الفاعل على جهة قيامه به والمفعول على جهة وقوعه  
 عليه وقوله فى التعريف رد لفظ الى آخره يحتمل أنه مصدر المبنى بالفاعل وأنه مصدر



المعنى المفعول فهو على الاول تعريف لمن حيث قيامه بالفاعل وعلى الثاني تعريف  
 له من حيث وقوعه على المفعول اى لفظ المردود ولما كان الاحتمال الاول اظهر من  
 الثاني جزم الشارح به واعلم ان الاشتقاق نازع يعتبر من حيث العلم به ونزاع يعتبر من  
 حيث فعله بل للاحتمال الاول قال في تعريفه **كما حذمه المبداء** ان تعجبين  
 اللفظين تناسب في المعنى والتركيب فترد أحدهما الى الآخر ومن لاحظ الثاني قال في  
 تعريفه هو اقسطاع لفظ من آخر موافق له فيبدأ كروما كان تعريف المصنف كما قال  
 بعض المحققين يقتضي وجود اللفظين المردود منه واليه قيل وجود الرد لم يكن تعريفه  
 باعتبار الفعل بل باعتبار العلم كما أشار الى ذلك الشارح بتفسير الرد بالحكم به الذي هو  
 ادراك أن النسبة واقعة أو لا كما مر أنه الحق (قوله اى فرع عنه) قال الصلابة هذا  
 التفسير يفيد الحد لصدقه حيث عدل المنسوب والمصفى والجمع والتثنية ولو فسره  
 بظاهره اى مقطوع لم يصدق على شيء من ذلك على ان ذكره الاصل والفرع في الحديث يفيد  
 لتوقف العلم بهما على الاشتقاق فيلزم الموصوف به التفتازاني اه اما اعتراضه الاول  
 فيجوابه ان يقال ان صحة الاعتراض به تتوقف على ثبوت الاتفاق على أن المنسوب وما  
 معه ليس من افراد المحدود او ثبوت ان الاصح عند المصنف والشارح ذلك والاعتراض  
 بمجرد الاحتمال لا يصح والخلاف في أن المنسوب وما معه هل هو من افراد المشتق أو لا  
 موجود بل لا كثر على أنه منه وعن صريح بذلك الامام الخراساني الذي حيث قال في  
 محموله استدلاله اى أنه لا يشترط في المشتق منه قيامه بـ **له** الاشتقاق مانصه ولان لفظ  
 الابن والتامر والحداد والمكي والمدني مشتق من أمور يمنع قيامها بـ **له** الاشتقاق  
 اه وأقتره على جعل هذه الامور من المشتقات شراح كتابه كالأصفهاني والقرافي ثم على  
 الكلام على الفرق بين الحقيقة والمجاز عد من علامات المجاز نقل عن الفراء امتناع  
 الاشتقاق ثم نقضه بقولهم للبلدي جار والجمع جر اه فنيصه نص على اشتقاق الجمع من  
 المفرد والاصح النقض به كما لا يخفى ولما عرف المعنى الهندى الاشتقاق في قوله قبل  
 هو ما جر من أسماء المعاني عن شكله بزيادة نقصان من الحروف أو الحركات أو  
 منها ما جعل الداعي ذلك المعنى أو على موضوعه فغير معين قال وهو غير جامع فان  
 التثنية والجمع من أسماء الإيمان كقولك رجلان ورجال مشتقان من المفرد مع أنه  
 ليس اسم المعنى اه وعن صريح بأن المثنى والجمع ليسا من المشتق القرافي في شرح  
 المحصول حيث قال التثنية والجمع فيهما فود الحذف اى الذي ذكره الامام عن  
 المبداء الى الاشتقاق وليسامنه وقال أيضا مانصه هذا انما يضيء اذا كان الجمع  
 مشتقا من المفرد حتى يكون جر مشتقا من جاره وهو مجاز فيكون الاشتقاق  
 دخل في المجاز وهذا لم يقل به أحد فيصاحبت بل قالوا المجاز مشتق من المجرة لانها  
 الغالب على جر الوحش والصحيح عند المبداء الذي قدمه قول الكتاب يقتضيه

اى فرع منه (ولو) كان الاخر  
 مجازا للنسبة بينهما في المعنى

في قوله ان تعبد بين اللغتين تناسبا في المعنى والتعريب فيكون أسدهما مستقام  
 الا سراه فقد علمت أن ما عترض به قد اختلف في عدمه من المشتق وعدمه عدم  
 والاعتراض انما يكون بما اتفق على أنه ليس من المشتق لان مادة النقص لا يقدّر  
 تكون معلومة كما تقرر وأما اعتراضه الثاني فجوابه أن هذا التعريف لفظي لما تقرر  
 أن تعاريف الامور لا ملاحظة انما هي لفظية قاله سم باستصا (قوله) بان يكون  
 معنى (الثاني في الاول) فيه أنه قد يشكل ذلك باشتقاق المصدر المزدمن المجرّد كقتل من  
 قتل لا يصدق بالنسبة اليه أن معنى الثاني في الاول بل معنى الثاني هو معنى الاول  
 وقد يجب بان المراد بان يكون معنى الثاني في الاول كون معنى الثاني مدلول الاول وهذا  
 صادق بكونه مدلوله وحده أو مع غيره بان يكون بعض مدلوله لا يقال فبحي أن يزيد  
 معنى المشتق والافلا فالدلالة في اشتقاقه لا تقول قد تكون القائمة التوسعة في العبارات  
 والمبالغة في المعنى من قوله سم زيادة البناء محل على زيادة المعنى بقي ان يقال انه يشكل  
 أيضا مع قول المصنف الاتي وقد يطرّد ككاسم الفاعل وقد يخص كالضرورة فانه  
 لا يصدق على القسم الثاني وهو المختص ان معنى المشتق منه وجد فيه لأنه غير داخل  
 في مقهوره كما سيأتي بيانه ويجاب بان قوله بان معنى كاف القليل على عادة كثير  
 واما بان معنى كون الثاني في الاول أهم من أن يكون نفسه على وجه الجزئية اعنا أو على  
 معنى كونه مر بجا لوضعه فإجابته **كون معنى الثاني في الاول** تعلق معنى الثاني  
 بالاول الصادق بكونه على وجه الجزئية من معناه أو وجه اعتباره قيد في معناه وحينئذ  
 فيشمل نحو الماسوب كالدني والمكبي يانه في ثبوت المشتق لذلك قاله سم (قوله) ومعنى  
 الدلالة بجزاز الخ) أي مرسلان المطلق المزدمن وهو النطق على لازمه وهو الدلالة  
 أو على وجه الاستعانة أو تعبر بجمية التبعية بان شئت دلالة الحال بالنطق في اتصال  
 المعنى الى الذهن واستعرا النطق للدلالة ثم اشتق من النطق فاطقة واستعبرت الدلالة المشتق  
 من الدلالة بتبعية استعارة النطق للدلالة (قوله) كما سيأتي) أي في قول المصنف أم ر  
 حقيقة في القول المخصوص بجزاز في الفعل أي حقيقة في الحقيقة المخصوصة بجزاز في  
 الفعل كقوله تعالى وشاورهم في الامر أي الفعل (قوله) بمعنى القول حقيقة) قوله حقيقة  
 حال لازمه من الضعيف في قوله بخلافه الرابع للامر (قوله) ولا يلزم من قول الغزالي وغيره  
 الخ) حاصل ما أشار اليه أن الغزالي وغيره قالوا بعدم الاشتقاق من اللفظ من علامات  
**كونه بجزاز** فهم المصنف من كلامهم هذا أنهم مانعون الاشتقاق من الجواز وان  
 الاشتقاق خاص بالحقيقة كما صرح بذلك في غير هذا الكتاب وأشار الى رد ذلك هنا بقوله  
 ولو بجزاز وجه فهمه ما ذكر من كلام الغزالي ومن معه توهمه أن العلامة يلزم انعكاسها  
 كما طرأها واطرأها هو قولنا كلما بعدم الاشتقاق وجد الجواز وانعكاسها هو قولنا  
 كلما وجد الجواز وجد عدم الاشتقاق فيلزم حينئذ اختصاص الاشتقاق بالحقيقة وهذا

بان يكون معنى الثاني في الاول  
 (والحروف الاصولية) بان تكون  
 فيهما على ترتيب واحد كما في  
 الناطق من النطق بمعنى التكلم  
 حقيقة ومعنى الدلالة بجزاز كما  
 في قولك الحال فاطقة بكذا أي  
 دلالة عليه وقيل لا يشتق من الجواز  
 كما في الامر بمعنى الفعل بجزاز كما  
 سيأتي لا يقال منه أمر ولا مأمور  
 مثلا بخلافه بمعنى القول حقيقة  
 ولا يلزم من قول الغزالي وغيره  
 ان عدم الاشتقاق من اللفظ من  
 علامات كونه بجزاز انهم مانعون  
 الاشتقاق من الجواز كما فهمه عنهم  
 المصنف وأشار بان كما حال السه  
 لان العلامة لا يلزم انعكاسها فلا  
 يلزم من وجود الاشتقاق وجود  
 الحقيقة ثم ما ذكره كتره في  
 الاشتقاق المراد عند الاطلاق  
 وهو الضعيف أما الكبير فليس  
 فيه الترتيب كما في الجذب وجذب  
 والاكبر ليس فيه جميع الاصول

لأنهم أخذوا دعائهم وانما يخالفون في قولهم بثبوت ذلك له بذاته لا بصفة زائدة عليها يعني  
 ان وجوده تعالى كافي في انكشاف جميع المعلومات والتأثير في جميع المقدورات  
 وتخصيص جميع المراتب وهكذا لا يبغي اثبات الصفات وجعلها من الذات فانه محال  
 بداهة فلم يشقوا الاسم الا لمن قام به معنى المشتق منه هذا البياض ما أشاره الشارح  
 بقوله في الحقيقة لم يضاف القول الخ (قوله) وزعمون انها نفس الذات الخ أي بمعنى أن  
 الذات من حيث انكشاف المعلومات بها علم وهكذا والصفات ليست عندهم من قبيل  
 المعاني بل هي نفس الذات باعتبار الخصوصة حال التفاتنا في شرح العقائد زعموا  
 أي المعتزلة والفلاسفة ان صفاته عين ذاته بمعنى أن ذاته تسمى باعتبار التعلق بالمعلومات  
 عالمها بالمقدورات قادرا الى غير ذلك قال ويلزمكم أي معانيه الفلاسفة والمعتزلة كون  
 العلم لا القدرة وحدها عالما وجها وقادرا وصانعا للعالم ومعبودا للخلق وكون الواجب  
 غير قائم بذاته الى غير ذلك من المحالات اه وقوله تسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالما  
 لوقال علما الخ كان أولى ثم رد قوله ويلزمكم كون العلم لا القدرة الخ بأنهم انما يلزمهم  
 ذلك لو أرادوا أن مفهوم الذات وكل من الصفات واحدة له المحال وهم لا يقولون به  
 وانما يقولون ان الذات يقرب علمها ما يقرب الى الصفات وليس ذلك محالا وان كان  
 ظاهر التقلبات يضافه ورد قوله وكون الواجب غير قائم بذاته أي لا نسب جعله نفس  
 العلم والقدرة وغيرهما وهذه غير قائم بذاتها بأنهم انما يلزمهم ذلك قالوا بوجه ابراهيم  
 للذات وهم لا يقولون بها كما عرف عما سب (قوله) ككونه عالما الخ بيان للقرائن  
 (قوله) على ان تعدد القدماء الخ متعلق بمحذوف أي ونرد عليهم بناء على أن الخ (قوله)  
 لافي ذات وصفات أي لان الذات مع الصفة شيء واحد وانما المحدثون بعد ذوات قديمة  
 كالزم ذلك النصارى في اثباتهم الاقاليم الثلاثة المسمية عندهم بالاب والابن وروح  
 القدس وزعموا ان اقنوم العلم اتقل الى بدن عيسى بطور الانتقال علمها وروحه من  
 خواص الذوات وهذا يندفع قول المعتزلة ان النصارى كفروا باثبات ثلاثة فكيف  
 باثبات تسعة أي وهي الذات مع الصفات الثمانية المتقدمة (قوله) أي اذبح أي أمرت  
 بذلك بدليل فعل ما تومر (قوله) واختلافهم الخ عطف على اتفاقهم فهو من مدخول  
 البناء معنى كلام المصنف أن اتفاقهم على أن ابراهيم عليه الصلاة والسلام ذاب مع  
 اختلافهم في أن اسمعيل مذبوح المتضمن ذلك القول بأن ابراهيم عليه الصلاة والسلام  
 ذاب مع القول بأن اسمعيل عليه الصلاة والسلام غير مذبوح معنى على الأصل المذكور  
 لانه قد اشترك ابراهيم عليه الصلاة والسلام على القول بأن اسمعيل عليه الصلاة والسلام  
 غير مذبوح وصف الذاب مع أنه لم يسم به معنى المشتق منه وهو الذاب كما أشار ذلك الشارح  
 بقوله فالتقاتل بهذا أي بكونه لم يقطع منه شيء (قوله) لكن بمعنى أنه الخ أي سكن الذاب  
 بمعنى أنه ممرآة الذاب على محله فلا تشققا باعتبار إطلاق الذاب على الامر اجمالا فاهم

وزعمون انها نفس الذات مرتين  
 ثم اتى على الذات ككونه عالما  
 قادرا وفاعلا من تعدد القدماء  
 على أن تعدد القدماء انما هو  
 محذوف في ذات لافي ذات وصفات  
 محذوف في ذات لافي ذات وصفات  
 (ومن ياتهم) على التعويض  
 (اتفاقهم على أن ابراهيم) عليه  
 الصلاة والسلام (ذاب) أي اتيه  
 اسمعيل حيث أمر عندهم آله  
 الذاب على محله من الامر الله اياه  
 بذبحه أقوله تعالى حكاية يابني  
 اتي اري في التام أي اذبح الخ  
 (واختلافهم هل اسمعيل) عليه  
 الصلاة والسلام (مذبوح)  
 قبل نعم والتام ما قطع منه  
 قبل لا أي لم يقطع منه شيء  
 فالتقاتل بهذا أطلق الذاب على  
 من لم يسم به الذاب لكن بمعنى أنه ممر  
 آله على محله فلا تشقق في الحقيقة

بمخالفة القاعدة فثبت ان الاشتقاق من صفة مجازية تطير ما هو في اطلاق الكلام على خلقه لا بمعنى القطع كما توهم المصنف فجعل ذلك من تجويزهم الاشتقاق لمن لم يقيم به معنى المشتق منه والى هذا اشار الشارح بقوله فاما خلاف في الحقيقة أى لانه لم يشتق الا من صفة قائمة بالمشتق (قوله وما هنا انساب الخ) قضيت ان ما في شرح المختصر فيه مناسبة للمقصود وليس كذلك انما في شرح المختصر ليس بخالف القاعدة من لم يقيم به وصف لم يعز أن يشتق له منه اسم اما اتفاقهم على أن اسمعيل فيرمذ بن فلانة قداني عنه معنى المشتق لان الوصف لم يقيم به واما اختلافهم في أن ابراهيم ذابح فلان من قال انه قاع أطلق عليه الذابح لكونه قائم به معنى الذبح حقيقة أى القطع ومن قال لم يقطع نى عنه معنى المشتق لكونه لم يقيم به الوصف وهو الذبح فيثبت ذلك الظاهر التعبير بالناسب المقيد بحسب المناسبة فيباعد به ما قلل المناسبة بين ما هنا وما في شرح المختصر من حيث أن مؤداهما واحد من حيث أنه هل وجد قطع وانتم دون ازهاق روح أو لم يوجد قطع أصلا واما الامر الواقع عليه عندهم كالنسخ الاسلام (قوله وعندنا لم يرمز الخليل الخ) أى فعندنا ليس ابراهيم عليه الصلاة والسلام ذابحا ولا اسمعيل عليه الصلاة والسلام مذبحا لا بمعنى القطع ولا بمعنى امر الالة وعندهم ابراهيم ذابح اتفاقا بمعنى عمر الالة لا حقيقة بمعنى ازهاق الروح بالقطع واسمعيل مذبح على اختلاف بينهم بمعنى القطع لا بمعنى الازهاق (قوله لقوله تعالى وفد يباهيهم عظيم) قال العلامة قد يقال قد يباهى من الذبح يدل على ان القد اعقب الذبح أى القطع وقبل الذبح أعمن من قبل التمكن لثبوته بعد التمكن بأمر الالة اه ويمكن الجواب بان المتبادر من المعنى وساق الآية ان هذا قبل الشروع مطلقا ثم رأيت الشارح في شرح قول المصنف في حيث النسخ والنسخ قبل التمكن تعرض لدفع ما أباده الشيخ فقال واحتمال أن يكون النسخ فيه بعد التمكن خلاف الظاهر من حال الانبياء في أمثال الامر من مبادرتهم الى فعل المأمور به وان كان موسعا اه قاله سم (قوله وجب الاشتقاق) أى ثبت وكان حق المقابلة باز وقوله وجب الاشتقاق أى مالم يمنع منه فلا يطلق على الله تعالى فاضل وان كان الفضل لله تعالى لعدم ورود (قوله أرقام بالنبي) أى كالمسك مثلا (قوله وعدل عن نبي الجواز الخ) جواب عما يقال المناسب للتمليل بالاستتمالة نبي الجواز لا نبي الوجوب المشعر بالجواز واصل الجواب أن نبي الوجوب يصدق نبي الجواز فيحصل به المطلوب مع المحافظة على مقابلة الوجوب بعدمه لا يلائق نبي الوجوب وان صدق نبي الجواز الذي هو المراد يومهم الجواز فهو نقض المراد فلا وجه له راية المقابلة مع ايهام تقييد المراد لا نقول الاستتمالة تقييد خاصة على دفع ذلك الابهام فلا اعتبار به ولهذا جعلوا الاستتمالة ممن قرأت الجواز ولم يقل أحد بان اللفظ معها هو الحقيقة وهذا يثبت اعتراض الكمال على الشارح وتوجيه العدول بمناذ كرم (قوله والجوهر على اشتراط بقا الخ) اعلم ان موضع هذه الاقوال في

وما هنا أنسب بالمقصود على شرح المختصر لاعلى وجه البناء من أنهم اتفقوا على أن اسمعيل غير مذبح أى غير مضرى الروح واختلافوا هل ابراهيم ذابح أى قاطع فؤداهما واحد وعندنا لم يرمز الخليل الاله الذبح على محله من انه نسخ قبل التمكن منه لقوله تعالى وفد يباهيهم عظيم والجوهر على أنه اسمعيل كما ذكره لاسحق (فان قام به أى بالنبي ما) أى وصف له اسم وجب الاشتقاق انقض ذلك الاسم لمن قام به الوصف كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه أو قام بالنبي (مالم يس له اسم كما نواع الروايج) فانهم لم يوضع لها اسماء استتمالة عنها بالنسخ كراثة كذا وكذلك أنواع الالام لم يجب أى الاشتقاق لاستتمالته وعدل عن نبي الجواز المراد الى نبي الوجوب الصادق به رعاية للمقابلة (والجوهري) من العلماء على اشتراط بقاء معنى المشتق منه في المثل (في كون المشتق المطلق عليه حقيقة ان أمكن) بقا ذلك المعنى كالقيام

المشتق بعد انتفاء المعنى اما المشتق عند وجود المعنى المشتق منه كالضرب يلبيح  
 الضرب حقيقة انتفاها وقبل وجوده كالضرب لم يضرب ويسب ضرب فجاء انتفاها  
 (قوله) والافاء خبر منتهى أى وان لم يكن بقاء المعنى فوجود آخر جرم منه وان كان ظاهر  
 العبارة والافاء آخر جرم منه لان البقاء الذى هو استقرار الوجود غير ثابت فى الجزم كما  
 سيقول الشارح (قوله) يكون المشتق المطلق عليه مجازا أى وعلايته اعتبارا لما كان  
 لانه لا بد من وجود المعنى أولا (قوله) كالمطلق قبل وجود المعنى الخ) تنظير (قوله) عن  
 الاشتراط) أى كما يقول الجمهور وقوله وعدمه أى كما يقول صاحب القول الثانى (قوله)  
 لتعارض دليلهما) أى وهو القياس فى الاول كما أشار اليه بقوله كالمطلق قبل وجود المعنى  
 والاستصحاب فى الثانى المشار اليه بقوله استحصال الاصل (قوله) لتأنيده حكاية مقابلة  
 أى مع عدم إيهام خلاف المقصود من انه لا يشترط أصل الوجود وليس كذلك وإيضاح  
 ذلك انه لو عبر بالوجود لكانت حكايته هكذا وقيل لا يشترط وجود المعنى والمفهوم منه  
 عدم اشتراط وجوده مطلقا حتى فيما مضى وليس كذلك لان الشرط على هذا القول  
 وجوده فيما مضى وان كان الاطلاق بعد انتفائه لا اعتبار بوجوده فيما مضى والا كان  
 مجازا والقرض أنه حقيق استحصال الاصل فان قيل حكاية المقابل لا تتوقف على التعبير  
 بالفاء اذ المعنى لو غير بقوله وقيل لا يشترط وجود المعنى انه لا يشترط وجود المعنى حال  
 الاطلاق بل يكفي تقدمه عليه وهذا صحيح مطابق للمراد قلنا المتبادر من نفي الوجود نفي  
 وجوده مطلقا لان نفي وجوده حال الاطلاق ولو سلم فهو صادق بنى وجوده مطلقا فى  
 التعبير به إيهام قولى خلاف المقصود مع عدم التنبيه فيه على المقصود فانه لم يفتقرهم  
 نفي الوجود مطلقا أى حتى فيما مضى مع فرض الكلام فى الاطلاق بعد انتفائه به بعد  
 جحد الحكاية القول الثانى لا تتوقف على التعبير بالفاء وأورد على قوله لتأنيده حكاية  
 مقابلة الخ ان هذه القائمة معارضة بإيهام التعبير بالفاء اشتراطه حقيقة عند الجمهور  
 ويمكن أن يجاب بأن انصراف البقاء فى قوله والافاء خبر جرم منه الى مجرد الوجود لاستحالة  
 انصافه بالبقاء الا ان لم يكن آخر جرم منتهى على انصراف البقاء فمما قبله الى ذلك أيضا  
 وقد ينظر فى هذا بانه ينشأ التوجيه للتعبير بالفاء اذ حاصل هذا ان المراد بالبقاء مجرد  
 الوجود وهذا لا يتناسب القول المقابل سم (قوله) وانما اعتبر فى القسم الثانى آخر  
 جز الخ) حال العبارة مقتضى كلام المصنف وغيره ان المعنى فى هذا القسم التلبس  
 بأمر آمنه مستصفا حال نفسه والتحقق ان الاعتبار بالبائبة العرفية كما يقال يكتب  
 القرآن وينشئ من مكة الى المدينة الى آخر ما ذكره والمراد بالانصاف ان لا يفتقها  
 فصل بعد عرفاته كالذلك الامر وانما اعراضه عنه فالتسليم مثلا من يكون مباشر الكلام  
 مباشرة عرفية حتى لو انقطع كلامه بغير تنهس أو سعال لم يخرج بذلك عن كونه مستكلما  
 وهكذا يخرج عن كونه كاتباً وعاشياً بغير احتياج اليه من اصلاح القلم والجلوس

(والافاء خبر جرم) أى وان لم يكن  
 يقاؤه كالكلام لانه باصوات تنقضى  
 شيئا فاشيا فالمشروط بقاء آخر جرم  
 منه) فذا لم يبق للمعنى أو خبر جرم  
 الاخير فى اهل يكون المشتق  
 المطلق عليه مجازا كالمطلق قبل  
 وجود المعنى فهو المكسب  
 وقيل لا يشترط بقاء ما ذكر  
 فيكون المشتق المطلق بعد  
 انتفائه حقيقة استحصالا  
 للاطلاق (وقالها) أى الاقوال  
 (الوقت) عن الاشتراط وعدمه  
 لتعارض دليلهما وانما اعتبر  
 بالبقاء الذى هو استقرار الوجود  
 دون الوجود الكافى فى الاشتراط  
 لتأنيده حكاية مقابلة وانما  
 اعتبر فى القسم الثانى آخر جرم  
 لتمام المعنى به

للاستراحة وهذا كلام واضح وعلى ما نقله المصنف كالاتى فالتظاهر ان اعتبار آخرى  
 يصور بما اذا كان معنى المشتق منه مشتقا على جميع تلك الاجزاء والافعال المتباعدة  
 معنى المشتق منه مثلا اذا اريد اشتقاق فاطق لمن صدر منه النطق بزيد قائم فان اريد بالنطق  
 المشتق منه النطق بجميع الجمل اعتبر آخرى ورف هذه الجملة وان اريد بالنطق بجزئها  
 الاول فقط أو الثاني فقط اعتبر آخرى ذلك الجز فقط وان اريد النطق بأحد حرفي أحد  
 الجزأين اعتبر ذلك الحرف دون غيره وان اريد النطق بجزء من أحد الجزأين أو منهما  
 اعتبر فاقى ذلك الحرفين وان اريد النطق لا بقيد شئ من ذلك اعتبر أى بعض كان من الجملة  
 حرفا كان أو أكثر وهذا ظاهر **(قوله وفي التعبير فيه بالبقاء تسهم)** أى لان الجزأين يتأني  
 ابقاءه بالبقاء الذى هو استمرار الوجود والامكن أن يكون آخرى وانما يتصف بالحصول فلو عبر به  
 كان أولى وبعبارة الحصول المعتبر عندنا حصوله بتمامه ان أمكن أو حصول آخرى من  
 أجزاءه ان لم يكن **(قوله وما حكاه الأمدى الخ)** أى ان الذى حكاه الأمدى من عدم  
 الاشتراط فى القسم الثالث ذكره فى الحصول بمناورده بأنه لم يقل به أحد وهذا غير ما ذكره  
 المصنف عن الجهور والموافق لما فى الحصول بعد ذكر ذلك ودفعه لانه انما ذكره على لسان  
 انظم فانه قول الزركشى ان ما نقله المصنف من المعنى الهندى عن الجهور ويحتمل  
 للامام صرح فى الحصول بأنه لم يقل به أحد **(قوله وهو اشتراط ما ذكر)** أى وهو بقاء  
 المعنى ان أمكن أو آخرى من ان لم يكن بقاء المعنى **(قوله حقيقة فى الحال الخ)** اعلان  
 مدلول الوصف كاسم الفاعل ذات ما متصلة بمعنى المشتق منه من غير اعتبار زمان فى ذلك  
 المدلول فالقائم بمدلوله ذات ما متصلة بالقيام سواء كان ذلك القيام حاضرا فى الزمن  
 الماضى أو يحصل فى الزمن المستقبل أو حاضرا فى زمن النطق بالمشتق فالزمان غير معتبر  
 فى مفهوم المشتق بل المعتبر ثبوت معنى المشتق منه ذات المشتق ولذا قال عبد القاهر  
 فى دلائل الايجاز انه لا دلالة لثبوتنا زيدا منطلق على أكثر من ثبوت الانفلاق لزيد وقد  
 وقصد به الحدوث بعونة القراءة فتكون الزمان ملحوظا فيه ولا شك أنه اذا أطلق بالمعنى  
 المتقدم وهو كون مدلوله ذاتا متصلة بمعنى المشتق منه من غير اعتبار زمان فى مدلوله  
 كان متنا ولا حتى الاطلاق حقيقة لا يجاز الكل ذات ثبت لها ذلك الاتصاف باعتبار ذلك  
 الاتصاف أى باعتبار حالة قيام تلك الصفة ذاتا بقاءه وان تأخر الاتصاف المذكور  
 عن زمن الاطلاق أو تقدم لان الزمان غير معتبر فى مدلوله كما مر فاذا قبل الزمان عليه  
 الحسد كان معناه متعلق وجوب الحسد بكل ذات الصفة بلزنا باعتبار اتصافها به أى حالة  
 قيام الزمان وان تأخر اتصافها به عن النطق بهذا الكلام أو تقدم فالحال انى  
 يشترط كون الاطلاق باعتبارها وبجسهاى حال تلبس المشتق بمعنى المشتق منه أى  
 يشترط أن يكون الاطلاق باعتبار ملبسة المشتق لمعنى المشتق منه وقيام ذلك المعنى به  
 بالقول وقول المصنف حقيقة فى الحال أى حقيقة فى التلبس بالمعنى حال تلبسه به سواء

وفى التعبير فيه بالبقاء تسهم وما حكاه  
 الأمدى من عدم الاشتراط فيه  
 دون الاول بحيث ذكره فى الحصول  
 ودفعه بأنه لم يقل به أحد فلذلك  
 ترك المصنف خلاف ابن الحاجب  
 وذكره بالوقت (ومن ثم) أى  
 من هنا وهو اشتراط ما ذكره  
 من أجل ذلك (كان اسم الناعل)  
 من جملة المشتق (حقيقة فى  
 الحال أى حال التلبس) بالمعنى  
 أو جزمه الأخير (لا) حال (النطق  
 خلافا للقرافى)

كان ذلك التلبس في حال النطق أو في الحال التي قبله أو في التي بعده وليس المراد بالاحمال  
 حال النطق ولا مطلق حال بل الحال التي يكون الاطلاق باعتبارها وهي حال  
 قيام معنى المشتق منه بالمشتق فتقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما عنه  
 كإحرامه لتعلق القطع بكل من اتصف بالسرقه حال تلبسه بها فيشمل من كان منه فإذ ذلك  
 وقت نزول الآية ومن كان متصفاً بذلك قبلها ومن سيصنف بذلك بعد نزولها باعتبار ساقط  
 اتصافه بذلك وقيام مقامه لأن الاطلاق منظور فيه حال التلبس لا لزمن ولا يشمل من  
 لم يتصف بالسرقه حال نزول الآية باعتبار عدم اتصافه الآن ولكنه سيصنف بذلك في  
 المستقبل الاجاز أي لا يصح أن يكون اطلاق السارق عليه الآن باعتبار أنه سيقع منه  
 ذلك في المستقبل اطلاقاً حقيقة بل مجازياً يفزي الذي لم يباشر السرقه حال نزول الآية  
 لم يكن مشعولاً لها فإذ يباشر السرقه كان مشعولاً لها مطلقاً عليه السارق اطلاقاً حقيقة  
 وكذا القول في قوله الزانية والزاني فاجلدوا وقوله اقتلوا المشركين والوصف  
 حيث قلنا ان الزمان غير متغير في مفهومه يكون متناولاً لحقيقة عند الاطلاق كل من قام  
 به ذلك الوصف سواء قام به الآن أو في الماضي أو يقوم به في المستقبل وأما ان استعمل  
 في زمان بأن أيديهم المجدوث كإحرامه فان أيديهم المتصف بالوصف في ذلك الزمان كان  
 حقيقة كقولك زيد ضارب خد أو أمس أو الآن والالفاظ كان يراد من زيد ضارب أي  
 الآن أنه سيضرب أو أنه يهرب فيمضض ويجازر أنه اندفع ماله لامة هتان النظر (قوله  
 في قوله بالثاني) أي لأنه فهم أن المراد بالاحمال في قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال حال  
 النطق بالمشتق فيكون اسم الفاعل انما يكون حقيقة فيمن تلبس بالمعنى حال النطق  
 فالتلبس المعتمد انما هو التلبس الحاصل حال النطق بالمشتق لا الحاصل بعده أو قبله (قوله  
 في نصوص الزانية الخ) إضافة نصوص لمصلحة مدعى إضافة الاسم إلى الشخص أو بانية  
 (قوله حال النطق) أي نطق النبي صلى الله عليه وسلم به (قوله والاجماع على تناوُلها  
 حقيقة) أي وذلك يستلزم فساد قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال النطق  
 لاقتضائه أن التناوُل لما ذكر مجازي مع أن الاجماع على أنه حقيق (قوله بأن المشتق)  
 أي وهي قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال (قوله فان كان محكوماً عليه) المراد بالمرحوم  
 عليه ما ليس محكوماً به فيشمل نحو المشركين من قوله تعالى اقتلوا المشركين فإنه مقعول به  
 لا محكوم عليه لكنه يصدق عليه أنه ليس محكوماً به فاندفع ما قيل ان قوله فان كان محكوماً  
 عليه لا يصدق على المقعول به كافي الآية المذكورة (قوله حقيقة مطلقاً) أي في الزمن  
 الماضي والحال والاستقبال (قوله فيما إذا كان محكوماً عليه) متعلق بتأخر وليس قيداً بل  
 مثله المحكوم به وانما خصه بالذكر لظهور ابواب الفرقى والافلا فرق بين المحكوم عليه وبه على  
 ما قاله المصنف والله كما لا يخفى (قوله لا حال النطق) عطف على حال التلبس وقوله فقط  
 راجع لقوله حال النطق (قوله على عمومها) أي في المحكوم به وعليه وقوله تخصيصها

في قوله بالثاني حيث قال في بيان  
 من في الحال في المشتق أن يكون  
 التلبس بالمعنى حال النطق به  
 وبني على ذلك السؤال في نصوص  
 الزانية والزاني فاجلدوا  
 والسارق والسارقة فاقطعوا  
 فاقطعوا المشركين ونحوها انما  
 اجتزأتها من اتصف بالمعنى  
 بعد نزولها الذي هو حال النطق  
 مجازاً والاصل عدم المجازة  
 والاجماع على تناوُلها حقيقة  
 وأجاب بأن المشتق في المشتق  
 المحكوم به يجوز ضارب فان  
 كان محكوماً عليه كافي الآيات  
 المذكورة حقيقة مطلقاً وقال  
 المصنف تبعاً لو الله في دفع  
 السؤال ان المعنى في الحال حال  
 التلبس بالمعنى وان تأخر عن  
 النطق بالمشتق فيما إذا كان  
 محكوماً عليه لا حال النطق به  
 الذي هو حال التلبس بالمعنى  
 أيضاً فقط فابقه المسئلة على  
 عمومها وغيرهما كالاستوى سلم  
 للقراني تخصيصها

(وقيل ان طرأ على الهمز) الوصف (وصفت وجودى يناقض) الوصف ٢١٧ (الاول) صكا السواد بعد البياض

والقيام بعد القعود (المبسم)  
الهمز (بالاول) أى بالمشق من  
اسمه (اجماعا) واختلاف في غير  
ذلك والاصح جريان فيه اذ لا يظهر  
منه وبين غير فوق (وليس في  
الاشتق) الذى هو دال على ذات  
متخصصة بمعنى المشتق منه  
كالاسود (اشعار بخصوصية)  
تلك (الذات) من كونها جاعما  
أو غير جسم لان قولك مثلا  
الاسود جسم صحيح ولو اشعر  
الاسود في الجسمية لكان بمثابة  
قولك الجسم ذو الاسود جسم  
وهو غير صحيح لعدم افادته  
(مسئلة المتعارف) وهو كما تقدم  
اللفظ المتعدد المتصدا معنى (واقع)

في الكلام (خلافا للعاب وابن  
قاسم) في تقييد وقوعه (محلقا)  
فالاول ما يظن مترادفا كالتناسك  
والبشرقتبان بالصفة فالاول  
باعتبار اللسان أو انه يأنس  
والثاني باعتبار ما يادى الذئرة  
أى ظاهر الطاء وانما صرح  
بالخالف الذى أجهجه غير لغوية  
النقل عنه كما قال (و) خلافا  
للإمام الرازى في نفسه ووقوعه  
(في الاسماء الشرعية) قال لانه  
ثبت على خلاف الأصل للناجئة  
اليه في النظم والسجع مثلا  
وذلك منتف في كلام الشارع  
واعتبر من عليه المصنف كالقرا في  
بالقرص والواجب وبالسنفة والتطوع

أى قصر ما على المحكوم به (قوله وقيل ان طرأ على الهمز الخ) احتراز بوجودى عن  
العدم كالمسكوت أى ترك الكلام بعد الكلام وبالمناقض عما لا يناقض كالتكلم مع  
القيام مثلا فان التكلم لا يناقض القيام بل يصاحبه فلا تنافي بطروعه وجودى أو غير  
المناقض على المحمل التسمية بالاول اجماعا بل يخبرى فيه الاحوال الثلاثة المشارقة في قول  
المصنف والجهو روى قوة وثالثها الوقت (قوله واختلاف في غير ذلك) أى فصاحب  
هذا القيل جعله تحريرا لمرحل النزاع واختلاف المشار اليه هو المتقدم في قول المصنف  
والجهو والرخ (قوله والاصح جريانه فيه الخ) اعترضه الكمال بما وضع شيخ الاسلام  
سقوطه فراجعوه فخلص أن في المسئلة اقوالا أربعة الثلاثة المتقدمة في قول المصنف  
والجهو ورأى وهذا فكأن الانسب تقديمه على قوله ومن ثم لا يفتى (قوله الذى هو دال  
الخ) يشهد بذلك الى أن المشتق على قسطين ما وضع لذات معينة باعتبار وصف معين  
ويسمى اسم الزمان والمكان والصفة كقتل وقتاح فانه يدل على خصوصية تلك الذات  
من انها زمان ومكان أو آلة وما وضع لذات متباينة باعتبار وصف معين وهو السمي بالصفة  
كما اشار الى ذلك العلامة الثقاتنا في وهذا القسم الثالث هو مراد المصنف بالمشتق بديل  
قوله وليس في المشتق الخ (قوله وهو كما تقدم اللفظ المتعدد الخ) أو ودعيله أن المتعدد  
مجموع المترادفين فكأنه عليه أن يقول هو اللفظ المواثق في الوضع لا تترفع عنه  
كما قال بعضهم هو يمكن أن يقال ان ما ذكره الشارع تفسير لمعنى المتعارف اصطلاحا  
ولا مانع من أن يراد بالمتعارف في الاصطلاح مجموع المترادفين فأكثر (قوله واقع في  
الكلام) أى العرف قرأنا وغيره في الاسماء كالانسان والبشر وفي الأفعال كقعد  
وجلس وفي الحروف كنم وجبر (قوله فالاول ما يظن مترادفا قسطين بالصفة) فيه أن يقال  
انما قطع بأن العرب تطلق الانسان حيث لا يخطر ببالها معنى القسبان أو الانس والبشر  
حيث لا يخطر ببالها معنى بادي البشرية وذلك يقتضى عدم اعتبار ذلك فى المعنى والالام  
يتصور إطلاقهم له واستعماله في معان من غير ملاحظة ذلك مع أنه جزم المعنى على هذا  
التقدير ولا يمكن استعمال اللفظ في معناه من غير ملاحظة أثره انتهى مع قوله باعتبار  
اللسان) أى فيكون وزنه على هذا انما هو أصله انسيان لحذف لام الكلمة التى هي  
الياء أو ما باعتبار أنه يأنس فوته فـ لان (قوله ظاهر الجدل) أى جله الانسان لان  
البشرافة هي ظاهر جلد الانسان لا مطلق جلد فيتمثل السمك مثلا (قوله على خلاف  
الأصل) أى الأصل أن يكون لكل لفظ معنى (قوله في النظم) أى لأخاطبة الوزن أو  
التقافية (قوله مثلا) ينبى على أن للمترادف فوائد أخر كتمييز النطق بأحد هما دون  
الأخر كما في مرقع في حق اللغ في الراوى كالجنان فقد يقع بأحد هما دون الآخر كما في  
قوله تعالى وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا فانه يقع بصحنون دون يظنون شيخ  
الاسلام (قوله وذلك منتف في كلام الشارع) قد يقال من فوائد المترادف ان أحد



اللفظين قد يناسب القواميل دون الاستحواذ لثمنات في كلام الشارع لاعتبار القواميل  
فيه بل قد تقتضها البلاغة وغاية الامر ان لا ينسب ذلك لصحاح الكنه هذا امر آخر وراء  
تحقق القائده فانه سم (قوله) أسماء اصطلاحية أي اصطلح عليها اهل الشرع من غير  
ان يكون الشارع وضعها فلا تكون شرعية لان الشرعية ما وضعه الشارع كما قال  
(قوله) والشرعية الخ) هذه الواو بمنزلة لام العلة (قوله) والحد أي الحقيقي وهو القول  
المدال على ماهية الشيء يخرج اللفظي فهو مترادف قطعاً والرسمي كيدوان ضاحك فهو  
غير مترادف قطعاً اذ عرضيات الشيء لا يتصور كونها صالحة ليقينه اللهم الا ان يرا  
بالحدود في الرسم اسم الشيء باعتبار وجهه لا باعتبار كنهه فيصح حينئذ ان يراد بالحدود هنا  
ما يميز الحقيقي والرسمي وهو الواو في لاصطلاح اهل الاصول كما مر (قوله) ونحو حسن  
زين أي حسن شديد الحسن وكذا قوله عطشان فاشان اي عطشان شديد العطش  
(قوله) أي الاسم وتابعه المراد بالتابع ههنا ما لا يذكر الا مع متبوعه تأكيداً ولو انفرد  
لم يكن له معنى كما يفيد كلامهم (قوله) فلا الخ) عبارة العوض اذا جدد على  
المفردات بأوضاع متعددة بخلاف الحد وقال السيد قوله اذا جدد على المفردات  
أي على اجزاء الحدود بأوضاع متعددة فدلالة عليها تفصيلية بخلاف الحد وقائه بدل  
عليها بوضع واحد فدلالة اجسامية فهو ما وان دل على معنى واحد بل لان عليه من جهة  
واحدة اه سم (قوله) والحد ودأى اللفظ الخ) لما كان الحد قد يطلق على اللفظ بخلاف  
الحدود تعرض لبيان ان المراد بالحدود ههنا اللفظ لانه الذي يوصف بالترادف وسكت  
عن بيان ان المراد بالحد اللفظ لان اطلاقه بهذا المعنى شائع معهود (قوله) ومن شأن كل  
مترادفين افادة كل معنى واحده قال الشهاب لو قال افادته المعنى كان اخصر  
وأوضح اذ لا يقال شأن الواحد معناه افادة كل معناه بل افادته الخ فليتأمل اه وردهم  
يقوله هذا الايراد سهو ظاهر من قوله ان كان الاولى والثانية عبارة عن معنى واحد  
وهو سهو قطعاً بل معناهما متباين فان الاولى عبارة عن الافراد التي كل واحد منهما مجموع  
لفظين متعدي المعنى والثانية عبارة عن الافراد التي هي اللفظان المذكوران فجموع اللفظ  
الانسان والبشر مثلاً فرد واحد من افراد الاولى ولفظ الانسان وحده فرد من افراد  
الثانية وكذا لفظ البشر وحده فرد آخر من افراد الثانية عبارة عن ان من شأن كل مجموع  
لفظين متعدي المعنى افادة كل واحد من ذينك اللفظين المعنى وحده ولو قال ومن شأن كل  
مترادفين افادته المعنى وحده كما زعم الشيخ ان ذلك اخصر وأوضح كان معناه ان من شأن  
كل مجموع لفظين متعدي المعنى افادة ذلك المجموع المعنى وحده وهذا لا يفيد المطالبين  
الذي هو ان كلامهم يراى ذلك المجموع يقيد المعنى وحده فليتأمل اه (قوله) يمنع ذلك  
لاشارة الى قوله ومن شأن كل مترادفين الخ (قوله) والعرب لحكمته الخ) هذا دليل  
الاستثنائية الطولية في كلامه كما هو ظاهر (قوله) كما اشار اليه أي الى المقابل فان قوله

ويجيب بأنهم اجمعوا اصطلاحية  
لا شرعية والشرعية ما وضعها  
الشارع كما سياتي (قوله) والحد  
والحدود أي كالميدوان الناطق  
والانسان (نحو حسن زين)  
أي الاسم وتابعه كما عشان  
لعشان (غير مترادفين) أي غير  
متعدي المعنى (على الاصح) أما  
الاول فلان الحد يدل على اجزاء  
الماهية تفصيلاً والحدود أي  
اللفظ الدال عليه يدل عليها اجزاءاً  
والمفصل غير المجموع ومقابل  
الاصح يقطع النظر عن الاجال  
والتفصيل وأما الثاني فلان  
التابع لا يقيد المعنى بدون  
متبوعه ومن شأن كل مترادفين  
افادة كل منهما المعنى وحده  
والضائل بالترادف يمنع ذلك  
(والحق افادة التابع التقوية)  
للمتبوع واللام يمكن اذ كره فائدة  
والعرب لحكمته لا يتكلم بها  
فائدة فيه ومقابل هذا كما اشار  
اليه قول البيضاوي والتابع  
لا يفيد

عقب قوله والتأكيدي

المؤكد بقوى الاول وكله أراد

ما في الحق وان التابع وحده

لا يقيد أي المعنى يعني بخلاف

كل من المترادفين فهو على هذا

سكت من افادة التقوية لان

لها (و) الحق (وقوع) كل من

الرديفين (أي القاطنين المتحد

المعنى (مكافاة) آخر ان لم يكن

تعبيد بلفظه أي يصح ذلك في كل

رديفين بأن يرفى بكل ما يمكن

الآخرى الكلام اذا مانع من

ذلك (خلافا للامام) الرازي في

نفيه ذلك (مطابقا) أي من لفتين

أو لغة قال لان لو أنيت مكان من

في قولك مثله اخرجت من الدار

برادها بالقراءة أي أن يفتح

الهمزة وسكون الزاي لم يستقم

الكلام لان ضم لفتا في أخرى

بناية ضم مهنل الى مستعمل

قال واذا عقل ذلك في لفتين فلم

لا يجوز ضم له في لغة أي لا مانع

من ذلك وقال ان الحق اول النظر

أي الجواز الاظهر في اول النظر

والثاني الحق (و) خلافا للبيضاوي

(و) الصقي (الهندي) في نفي ما ذكر

(اذا كانا) أي الرديفان (من

لفتين) لم تقدم اما ما تعيد بلفظه

كثيرة الاحرام عند القادر

على اقلية وموافقة مقامه

لحروض التعبد ويمكن قال

المصنف تامه تعيد بلفظه المصدر

فاعليه خبير بلفظه لا يخرج

والحق الخ يقيد ان هذا الحق لا مقابل له وما كون ذلك لما في قول البيضاوي فلا اشعار

في كلامه به فتصير اليه المقابل لا يقيد كونه قول البيضاوي وان كان هو قول البيضاوي

في الواقع ولذا اعتبر الشارح بما ذكره وان يقول ومقابل هذا قول البيضاوي كما اشار اليه

(قوله يعني المؤكد) أي لانه المراد بالتاكيد اصطلاحا ما للتاكيد لغة فهو نفس التقوية

ولا تنص ارادته هنا (قوله) وكأنه أراد الخ) تور على المصنف يعني ان ما ذكره المصنف

مبنى على أن مراد البيضاوي بقوله لا يقيد نفي افادة التقوية وليس كذلك بل كانه أراد

ما في الحصول ان التابع وحده لا يقيد أي المعنى بدون متبوعه أي لا يقيد معنى متبوعه

بدونه فهو على هذا سكت عن افادة التقوية لان قال كما فهمه المصنف حيث رد عليه

بقوله والحق الخ هذا حاصل اعتراض الشارح وقد يقال ايراد البيضاوي قوله والتابع

لا يقيد عقب قوله والتاكيد بقوى الاول ظاهر في أن المراد أن التابع لا يقيد التقوية

كما قاله السكال فيكون ما فهمه المصنف من عبارته هو الظاهر منها (قوله) والحق وقوع

كل من الرديفين) اللام في الرديفين للاستقرار في الكلام عموم ان احدهما متعلق

بالرديف وهو مستفاد من كل والثاني متعلق بجموع الرديفين مستفاد من اللام

والثاني يصح وقوع كل رديف من كل رديفين مكان الرديف الآخر (قوله) ان لم يكن

تعد الخ) أي ان لم يكن تكليف بلفظه أي لفظ الآخر ثم ان هذا القدر الذي عدم ذكره

كما لا يفي في غيره لان المنع حينئذ لما فرض شره والكلام هنا في اللغة (قوله) خلافا للامام

في نفيه ذلك مطابقا) أي سواء كان من لغة أو لفتين بديل ما يأتي قال الشهاب وانظر هل

هذا أي نفي الامام ما ذكر من باب سلب العموم أو من باب عموم السلب اه قال سم

والذي يقتضيه احتياج الامام الثاني لان حاصل احتجابه احتمال المانع وهو جار في

كل مادة وقد يشكل ذلك بأنه قد يستلزم امتناع استعمال أحد المترادفين مطلقا انما من

معنى يستعمل نية أحدهما لا ويحتمل المانع من استعمال نية اه قلت لا يحتمل ضعف هذا

الاشكال (قوله) واذا عقل ذلك) الاشارة الى امتناع الاستفاد من قوله لان ضم لغة

الخ (قوله) لم لا يجوز مثله الخ) هو استيفهام انكاره بمعنى النفي فيجوز الكلام الى قوله

فيجوز مثله الخ كما يقيد ذلك قوله أي لا مانع منه وفيه نظر من وجهين أما اوله فلا نسلم قياس

كونه من لغة واحد على كونه من لفتين في نفي الوقوع لعدم وجود لغة الاستعانة في

الاصل المشار اليه بقوله لان ضم لغة الى الخ والفرع وأما ثانيا فاعلى تسليم القياس المذكور

فهو انما أتبع ثبوت الاحتمال كما اشار اليه بقوله أي لا مانع من ذلك فكيف يجتنب على الجزم

بالمق كما افاده قول المصنف والشارح في نفيه ذلك مطلقا فتأمل (قوله) لما تقدم) أي من

أن ضم لغة الخ (قوله) كشكيرة الاحرام) أي فلا يوقر بديله بلغة الفرس بان يقال خدای

برزلتر خلافا لن يقول بصحة ذلك ومعنى الاول الله ومعنى الثاني كبير والثالث دال على

أفعل التفضيل (قوله) ويكن حال المصنف تامة) هو غير متعين بل يجوز كونها ناقصة

(مسئلة مشتركة) وهو كما تقدم اللفظ الواحد ٢٢٠ المتعدد المعنى الحقيقي (واقع) في الكلام جوازاً (اخلاق الثعلب)

والاجرى والبطيخ) في قطع  
وقوعه (مطلقاً) قالوا وما يظن  
شتر كافة وما حقيقة ويجاز  
أومتواطي كالعين حقيقة في  
الباصر ويجاز في غيرها كاذب  
لصفاته والشخص لضيائها  
وكالتبر موضوع لتقدر المشترك  
بين الحصى والطهر وهو الجع  
من قرأت الحاق الحوص أى  
جعمته فيه والدم يتسمع في زمن  
الطهر في الجسد وفي زمن الحصى  
في الرحم وما هنا من الثلاثة  
أقرب مما في شرح المختصر  
والمناهج أنهم أحالوه (و) خلافا  
للقوم في تقيهم وقوعه (في القرآن  
قبل والحديث) أيضاً قالوا الوقوع  
في القرآن لوقع امامينا في طول  
بلافة أو غير معين فلا يفيد  
والقرون يتفرع من ذلك ومن في  
الوقوع في الحديث يقول مثل  
ذلك فيه واجب اختياره  
وقع فيه ما غير معين ويفيد ارادة  
أحد معنيين مثلا الذي سمين  
وذلك كاف في الافادة ويترب  
عليه في الاحكام النواب أو  
العقاب بالزم على الطاعة أو  
العصيان بعد البيان فان لم يبين  
حل على العيين كإسلاف (وقيل)  
هو (واجب النوع) لان المعاني  
أكثر من الانقضاء الدالة عليها  
واجب يمنع ذلك اذا من مشترك

وامعها خيم يعود الى الردف أى الترويض غير ثابت وهو فعل مبق لانه عول (قول)  
وهو كما تقدم اللفظ الواحد) أى سواء كان اسما كعين أو فعلا كعسى بمعنى أقبل وأدبر أو  
سرفا كن قائم بالابتداء والتبعض وغيرهما (قوله جوازاً) أى امكانا وهو ما عام وهو  
سلب الضرورة عن الجانب الخافى للحكم قصد في ضرورة وجانب الحكم كقولنا الانسان  
ناطق بالامكان العام واما خاص وهو سلب الضرورة عن الجانبين أى جانب الحكم  
ومخالفه معاكفة ولنا الانسان كاتب باسعمل بالامكان الخاص وهذا الثاني هو مراد  
لشارح فيكون رد الى قول الوجوب والامتناع (قوله في تقيهم وقوعه مطلقاً) أى في  
القرآن والحديث وغيرهما (قوله وكافتر) عطف على كاهن وأعاد الكاف لانه راجع  
الى متواطي كأن الاول راجع الى الحقيقة والجواز (قوله للقدر المشترك بين الحصى  
والطهر وهو الجع) فمع أن يقال ان الجع لا يصدق على واحد من الحصى والطهر  
الحصى هو الدم المخصوص وأخر وجه والطهر هو الخواص ذلك ما جع غير كل منهما  
فقضية ذلك أن لا يطلق القر حقيقة على واحد منهما مع انه هذا القائل فليتأمل سم (قوله  
وما هنا من الثلاثة أقرب الخ) أى لان في الوقوع أهم من القول بالجواز الاستحالة  
ولكنه أقرب الى القول بالجواز (قوله قد يلى والحديث) هو قول رابع يكون مجموع  
الاقوال سبعة خلافاً لشيخنا في جعله المجموع المذ كورسته بعد قوله وخلافاً لقوم في  
القرآن قيل والحديث قول واحد وهو سهر (قوله في طول الخ) قال العلامة في لزوم  
الطول نظراذ البيان قد يصدق بدونه اذا كان الحكم المتوسط خاصا بالمراد كقولنا شربت  
من العين قال سم ولولم الطول في لزوم عدم الفاقدة نظراذ البيان فاقدة الاجال  
والتفصيل وهي من الفوائد المستعرة والمحصل لان لزوم الطول ولولم الفاقدة فلا نسلم عدم  
الفاقدة ثم قد يرد ان خصم الجزئية أى فقد يطول فلا يرد عليه نظر العلامة المذ كور اه  
وقوله بلا فاقدة قيد كائنا ان أريد الطول اصطلاحا بقيد ان أريد الطول لغة (قوله  
عن ذلك) أى من الطول بلا فاقدة ومن عدم الفاقدة (قوله واجب باختياره وقع  
في ما غير معين الخ) ويجاب ايضا باختياره وقع معيناً والفاقدة ما تقدم على تسليم لزوم  
الطول قال سم (قوله الذي سمين) نعت لاحد معنيين (قوله بعد البيان) عطف على الطاعة  
والعصيان لا لازم فانه موجود الا ان (قوله الدالة عليها) اشارة الى أن المراد المعاني  
المدلول على بالانقضاء لا مطلق المعاني لما مر أنه ليس لكل معنى لفظاً فادفع ما يقال ان  
قوة واجب يمنع ذلك أى ان المعاني أكثر من الانقضاء يناز ما قدمه من أنه ليس لكل  
معنى لفظ لأن الكلام في معان مخصوصة لا في مطلق المعاني كما تقدم (قوله المقصود  
من الوضع) صفة لقهم لانه راد بقرينة الجواب بعده شيخ الاسلام (قوله واجب بانه  
يفهم بالقرينة الخ) هذا جواب على الترتل واتسليم أن المقصود من كل وضع فهم المراد  
والافلاس ذلك بل يجوز وقوعه خاليا عن القرينة التي يفهم بها المراد منه ويحصل على

الاول كل من معنيته مثله لا لفظي عليه (وقيل) هو (متنع) لا خلاه يفهم المراد المقصود من الوضع معنيته  
واجب بانه يفهم بالقرينة والمقصود من الوضع الفهم التفصيل أو الاجال

معنيته والثابتة حيث هي الثابتة في المقابلة على القول بان الوقت على اقله قاله سم  
**(قوله المين بالقرينة)** اي المين متعلقه وهو المفهوم فالمين نعت للفهم الاجمالي  
 جرى على غير من حوله فلو قال بل قوله المين بالقرينة المستند الى القرينة كان اوضح  
 قاله سم **(قوله حاصل في العقل)** يمكن أن يدفع بان حصوله في العقل لا يلزم أن  
 يكون على وجه ارادة أحدهما اذ قد لا يراد شي منهما بخلافه بعد سماع اللفظ فليتل  
 اه سم وقوله لم يدفع سماعه في العقل أي من السامع وهو أي التردد المذ كور حاصل في  
 العقل قبل السماع فلا فائدة في سماعه والجراب المنع لان الفائدة الاستحصان بعد ما قد  
 يعرض من الغفلة ثم يبحث عن المراد منه ما وقد علمت ما في قوله وحاصل في العقل  
 بما قاله سم **(قوله المشترك يصح إطلاقه على معنييه)** قال شيخ الاسلام اي سواء  
 استعمل في حقيقته نحو تربي قرأ أي طهر او حياضه في مجازيه أو حقيقته ومجازه  
 نحو لا تشتري وبرد السوم وشراء الوكيل أو النشر الحقيقى والسوم والاشارة مع لومة  
 من كلامه الاتي ه وقال سم ينبغي أن يتأمل في هذا التعميم مع عدم صدق المشترك على  
 الجواز كاهل من قول المصنف السابق فيل بحث العلم وعكسه ان كان حقيقة فغير مشترك  
 والحققة وبما ذكره في أول المسئلة السابقة هو كما تقدم اللفظ الواحد  
 المتعدد بالمعنى الحقيقى وأما قوله ولثلاثة معلومة من كلامه الاتي فظاهر أنه أراد  
 قوله الاتي وفي الحقيقة والجواز الخلاف ثم قال وكذا الجواز ان حينئذ يتوجه عليه عدم  
 علمهما من ذلك اذهب الابدل على أن الحقيقة والجواز الجازين من قبيل المشترك بل ساقه  
 صريح في أن ذلك ليس من قبيلهما وما مع ملاحظة كلام الشارح فليتل  
 اه منه وقوله إطلاق أي استعماله والاستعمال من صفات المتكلم وهو إطلاق  
 اللفظ و ارادة معنا والوضع من صفات الواضع وهو جعل اللفظ دلالة على المعنى والجل  
 من صفات السامع وهو اعتقاده ما أراده المتكلم من اللفظ وما استعمل عليه مراده  
 فامر ان ثلاثة وضع واستعمال وجعل ذكر المصنف الوضع في المسئلة السابقة بقوله  
 المشترك واقع الخ وذكرها الاستعمال بقوله يصح إطلاقه والجل يتوفا فيما يأتي ولكن  
 يجعل عليهما الخ **(قوله مثلا)** أي ومعاينه **(قوله بان يراد به)** أي كل منهما وقوله لمن  
 متكلم واحد الخ ضرر بجل النزاع لانه لا يجري في إطلاقه على أحدهما من نوعي الآخر  
 أخرى ولا في إطلاقه على أحدهما مما بل هو مجاز أو حقيقة فمن حيث اشتغاله على المعنى  
 ولا في إطلاقه على المجموع على خلاف فيه بل هو كذلك ولا في إطلاقه من متكلمين  
 شيخ الاسلام **(قوله كقولك عدى عن الخ)** مثل ثلاثة أمثلة اشارة الى أن المعنيين قد  
 يكونان متضادين كالثال الاول ومتضادين كالثاني ومتناقضين كالثالث واشارة الى  
 انه لا فرق في المشترك بين أن يكون اسماء أو قولا ولا يمكن في جعل الحيز والطر من  
 المتناقضين تساهل لاجبى **(قوله لانه لم يوضع لهما معا)** وانما وضع لكل منهما من غير نظر

المين بالقرينة فان انتفت حل

على المعنيين كما ساق **(وقال)**

الامام الرازي هو **(متمم بين)**

التقضي فقط كوجود الشئ

وأمثاله اذ لو جاز وضع لفظ لهما

لم يدفع سماعه غير التردد بينهما وهو

حاصل في العقل وأوجب بأنه قد

يفصل عنهما فيضطرهما

بجماعه ثم يبحث عن المراد منهما

**(مسئلة المشترك يصح لفة)**

الإطلاق على معنييه مثلا معا

بأن يراد به من متكلم واحد

في وقت واحد كقولك عدى عن

وتريد الباصرة والجارية مثلا

وملبوسى اللون وتريد الاسود

والابيض وأقرأت خيل وتريد

حاضت وطهرت **(بمجازا)** لانه

لم يوضع لهما معا وانما وضع لكل

منهما من غير نظر الى الآخر

بان تعدد الواضع

الى الاستمرار على هذا الدليل انه انما يريد بقوله من غير نظر الى الاستمرار عدم النظر  
الى الاستمرار فهو ممنوع وان اراد به عدم شرط النظر فحمل الان ذلك لا يقتضي التجوز في  
محل النزاع وهو استعجاله في كل منهما ما يبرر ادبا في اطلاق واحد على ان يكون كل منهما  
مناط الحكم ومتعلق الاثبات والتثني وقد استدلل ابن الحاجب وغيره بانه يسبق منه  
الى الفهم أحد المعنيين على البديل دون الجمع وهو علامة الحقيقة في أحد هما دون  
الجمع قال السعد قبل المصحح للمجاز علاقة الكلية والجزئية وفيه نظر اما اولها قال الكلام  
في ارادة كل من المعنيين لا في ارادة المجموع الذي احسد المعنيين جزء منه واما ثانيا فلما  
سبق من انه ليس كل جزء يصح اطلاقه على الكل بل اذا كان له تركيب حقيقي وكان اذا  
انقضى اتقن الكل كالفرة للانسان بخلاف الاصبع والظفر ونحو ذلك هذا وقد جمع سبؤ  
احد المعنيين من اطلاق المشترك بل انما يدعي به فهم اعلى ما هو مذهب الشافعي ثم قال  
القول ~~بكونه~~ مجازا عند الاستعمال في كل من المعنيين. شكل لان كلامهما تناس  
الموضوع له <sup>ا</sup> وقال العلامة قوله من غير نظر الى الاستمرار لا وجودا ولا عدمه فافتحق  
الوضع لكل منهما ما وجد الاستمرار معه لم لا يكون الوضع حقيقة فيه ما يتوقف على وضعه  
لكل منهما ما لا على وضعه لهما معا كما قال <sup>ا</sup> من سم (قوله اى موضع الواحد) عطف على  
الواضع اى ارتعد موضع الواحد وقوله نسبنا الاول لمفعول لا حله لتعدد اوهو حال من  
الواحد اى ناسبا وايدى التبيين قيد بل مثله قصد الاجام فانه من مقاصد العلامة  
قال في التاميم ~~بكونه~~ من اقبح اختيارات ومن غيره غفلة او قدما بجم (قوله وعن  
الشافعي والقاضي والمعتزلة) عبر عن اشارة الى ان القول بان ذلك حقيقة عندهم <sup>ا</sup>  
غير مجزوم به عنده. وهكذا في حق الشافعي والمعتزلة فقد اختلف اهل علمهما في  
انه حقيقة او مجاز والمراد بالمعتزلة ابو علي الجبائي ومن تبعه شيع الاسلام (قوله نظرا  
لوضعه لكل منهما) فيه اشارة الى دفع استدلاله على منع كونه حقيقة فيه ما من انه  
يتوقف على كونه موضوعا لمجموع المعنيين اى وليس كذلك لانه لو كان موضوعا لمجموع  
المعنيين لم يصح استعماله في أحد المعنيين على انه تفرد حقيقة ضرورة انه لا يكون نفس  
الموضوع له بل جزءه والملازم باطل اتفاقا ووجه الدفع ان محل النزاع كما قرره الامة  
استعماله في كل واحد من المعنيين على أن يكون بغيره مناط الحكم واستعماله فيه  
كذلك حقيقة انما يتوقف على كونه موضوعا لكل واحد من المعنيين والامر كذلك ثم  
فداعترض على هذا بانه اما ان يكون موضوعا لكل منهما بشرط انفراذه عن الآخر واما  
ان يكون موضوعا لمع قطع النظر عن انفراذه عن الآخر واجتماعه معه اذ لا يجوز  
أن يكون موضوعا لكل واحد بشرط الاستمرار والاصح استعماله في أحدهما على  
الانفراذ وهو باطل وعلى التقديرين يتبع استعماله فيه حقيقة اما على الاول فظاهر  
واما على الثاني فلان وضع اللفظ عبارة عن تخصيصه بالماضى اى جعله بحيث يقتصر على

أو وضع الواحد نسبنا الاول  
(وعن الشافعي والقاضي) أب  
بسكر الباقلا في (والمعتزلة)  
هو حقيقة نظر الوضع لكل  
منهما (زاد الشافعي وظاهر فيما  
عند الصبر عن القرائن) المعينة  
لأحدهما

ذلك المعنى لا يتجاوز ولا يرد عليه غيره عند الاستعمال فداً عما لا يمكن الاملا حفظه وضع  
واحد لان اعتبار كل من الوضعين يتألف اعتباراً لا يتحضر ضرورة ان اعتبار وضعه هو ذلك  
المعنى بوجوب اداة هذا المعنى خاصة واعتبار وضعه للمعنى الآخر بوجوب اداة خاصة  
فانما اعتبر الوضعان في الاطلاق واحداً لان في كل واحد من المعنيين صفة الافراد عن  
الآخر والاحتجاج معه بحسب الادادة بل يلزم أن يكون كل منهما مراداً وغير مراد في  
حالة واحدة هو باطل بالضرورة وأجيب بأن هذا مغالطة منشؤها اشتراك اللفظ بينهما  
الشيء بالشيء بين قصر الخصاص على المخصص به كما يقال في ما زيداً قائم انه تخصص به زيد  
بإتمامه وبين جعل الخصوص منفرداً من بين الاشياء بالحصول للخصص به كما يقال في  
أبالي نعيم تخصص بالعبادة وفي ضمير الفصل انه تخصص بالمسند اليه بالمسند لوضوحه  
فلا تأمل كراي ذكره رحمه وهذا هو المراد بتخصص اللفظ بالمعنى أي تعينه لذلك المعنى  
وجعله منفرداً بذلك من بين الالفاظ وهذا لا يوجب أن لا يراد باللفظ الا ذلك المعنى  
وحينه قد فتننا رأه موضوع لكل واحد من المعنيين من غير ان يتراط افتراء واحتجاج  
فيستعمل في هذا تارة من غير استعمال في الآخر وتارة مع استعماله فيه والمعنى استعماله  
فيه في السامعين نفس الموضوع له اللفظ حقيقة لكن قد يشك قول المجيب وجعله منفرداً  
بذلك من بين الالفاظ بوضع المترادفين اذ لا يصح ادخال المترادفين بين الالفاظ على واحد منهما  
بالنظر الى الآخر لأن يراد من بين الالفاظ ولو في الجملة اسم ثقلناه بقوله لتفاسه  
(قوله) كالصوب بالقرائن المعممة الخ مثاله قولك عندي عن أشرب منها وافق منها وفي  
بعض الهوامش بخط بعض العلماء انه مثال للتجرد عن القرائن وقد يتوهم فساد لان  
المصوب بالقرائن المذكورة لا يصح عليه التجرد عن القرائن وانما هو نظير لكن هذا  
مدفوع بأن القرائن المعممة له ما غير المعينة لاحد ههنا فالمصوب بالمعممة بمجرد  
المعينة فانه سم أي فتو له مثال للتجرد الخ أي مثال لاحد قد زيد لان التجرد عن القرائن  
المعينة صادق بالتجرد عن المعممة والمصوب بها (قوله) فيصل عليه ما قال شيخ  
الاسلام فيه تجوز لانه اذا كان ظاهرهما انصرف اليهما فالمراد بجمعه عليهما انصرف  
اليهما ما قال سم لعل الاولى أن المراد بجمعه عليهما اعتقاد السامع ارادة المتكلم ايها  
وهذا هو الموافق لقوله بعد ذلك والجل اعنة السامع مراد المتكلم أو ما اشبه على  
مراده وهو من صفات السامع سم (قوله) والمعممة ان قلت ما الذي عطف المعممة  
على المعينة في قول القاضى دون قول الشافعي قلت ان الاجمال انما يتحقق عند التجرد  
عنهما معاً والظهور في المعنيين يتحقق بالتجرد عن القرائن المعينة بوجوب احبة القرائن  
المعممة قاله العلامة قدس سره (قوله) يحمل وان كان يحمل عليهما احتياطاً كذا قلته عن  
القاضى الامام الرازى لكن الذي في تقريره أنه لا يجوز جمعهما ولا على أحدهما  
الا بقرينة ويبدو أن يقال هذا مع ذلك شيخ الاسلام (قوله) مفرداً فاما انما زاد  
فقط على مفرد لان استعماله مفرد لا يتألف استعماله مع الآخر وقال العلامة قوله

كالصوب بالقرائن المعممة له ما  
(فصل عليه ما) انظروا نعيم ما  
(ومن القاضى) هو عند التجرد  
عن القرائن المعينة والمعممة  
(محمل) أي غير متضخ المراد منه  
(ولكن يحمل عليهما احتياطاً  
وقال ابو الحسين) البصري  
(والغزالي يصح ان يراد به ما ذكر  
من ههنا) عقلاً (لا أنه) أي  
ما يراد من معنييه (لأنه) لاحقة  
ولاحجاز مخالفته لوضعه السابق  
اذ قضيه أن يستعمل في كل منهما  
مفرداً فقط

ونعلى هذا النقي البياني وغيره ٢٢٤ (وقبل يجوز) لغة أن يراد به المعيان (في النقي لا الاثبات) فهو لا يثبت

يحتذى يجوز أن يراد به الباصرة  
والذهب على اختلاف عندي  
فلا يجوز أن يراد به الاصص  
واحد وزيادة لتقي على الاثبات  
معهودة كافي عموم التكرار المنفية  
دون المثبتة وفي نسخة بدل  
يجوز بعض وهو النسب والاختلاف  
فما اذا امكن الجمع بين المعنيين  
كافي الاشارة المذكورة قاله  
كافي استعمال صيغة أفضل  
في طلب الفعل والتدبير عليه  
ما ساقى مرجوحا أنه مشتركة  
بينهما فلا يصح قطعا وظهور ذلك  
سكت المصنف عن التنبية عليه

(والاكثر) من العلماء (على أن  
يجعه باعتبار معنيته) كقولنا  
عندي معون وتريد مثلا باصرة  
وجارية أو باصرة وجارية ونهجا  
(ان ساغ) ذلك الجمع وهو ما رجع  
ابن مالك رحمه الله ابو حيان (مبنى  
عليه) في صحة اطلاقه على معنيته  
كان المتع مبنى على المتع واقل  
على انه لا يبنى عليه فاقول بأن  
على المتع أيضا لأن الجمع في قوة  
تكرير المفردات بالعطف فكانه  
استعمل كل مفرد في معنى ولولم  
يقول المصنف ان ساغ المزيد على ابن  
الحاجب وغيره كان المعنى أن الجمع  
مبنى على المفرد صفة ومعاوئيل  
لا يلزم بعض مطلقا فوذي العبارتين  
واحد والزيادة أصرح في التنبية

مفرد فقط فيه نظرا له قدم أن الوضع لكل منهما من غير نظر إلى الآخر وعدم النظر  
إلى الآخر ليس نظرا إلى عدمه اه وجوابهم من هنا لا يثبت اليه فراجع ان شئت  
(قوله وعلى هذا النقي) أي الماشار اليه بقوله لانه لغة (قوله في النقي لا الاثبات) أراد  
بالنقي ما يشعل النسي وبالاثبات ما يشعل الاس (قوله وزيادة النقي الخ) أي زيادة  
معنى اللفظ في النقي على معنائه في الاثبات معهودة في اللغة (قوله وهو أنسب) أي بكلامه  
السابق لانه عبر في أول المبحث بالصحة (قوله والاختلاف فيما اذا لم يكن الجمع) أي  
في الارادة لا في الخارج فلا يراد فحو أقراءت هندى حاضرت وظهرت فاته يصح ارادتهم ما  
مما وان لم يكن اجتماعهما خارجا (قوله فان امتنع) أي استحصال كما في استعمال  
صيغة أفضل في طاب الفعل والتدبير عليه فان التدبير عليه طلب الكف عنه في الحقيقة  
واجتماع طلب الشيء وطلب الكف عنه محال (قوله على ما ساقى) أي في أول  
مبحث الاس (قوله) ولتظهر ذلك أي اشتراط الامكان (قوله ولا أكثر الخ) حاصل  
ما اشار اليه أنه وقع خلاف بين العلماء هل يجوز جمع المشترك لأم لا فقال بعضهم  
بالجواز وبعضهم بعدمه ثم وقع خلاف آخر بين من بعدهم هل القول يجوز الجمع مبنى على  
صحة الاطلاق وعدم الجواز مبنى على المنع وهو قول الأكثر من العلماء وأليس الجواز  
الذي كورمبنا على صحة الاطلاق بل يجوز الجمع ولو على القول بجمع اطلاقه على معنيته  
فأفاد قول المصنف والاكثر على أن يجعه باعتبار معنيته ان ساغ مبنى عليه انفس الاثنين  
الذي كورين الاختلاف في جواز اجتماع المشترك باعتبار معنيته على ما ذكره والاختلاف  
في جواز جمعه ايضا البناء المنع على الذبح المستفاد من جواز اجتماع باعتبار معنيته على  
جواز اطلاق المرد عليه سجا واقادونه ان ساغ الاختلاف في جواز اجتماع كما افاده البناء  
الذي كور كما عات لكنه افاده على وجه اصح من في التنبية عليه هذا ايضا ما اشار  
الشارح وأنت خبر بان هذه الزيادة حينئذ لم تفد فائدة لم تكن حاصلة بدونه وانما افادت  
يجوز الايضاح والتصرح بما على القفا فالمناسب للاختصار المبني عليه كذا حدفه العلم  
اشياء لها على كيفية فائدة مع اجسامها شراية انشئ في نفسه كما قال العلامة بناء على أنها  
شروط في قوله ولا أكثر على أن يجعه الخ اذ التقدير والاكثر على أن جواز جمعه الخ باعتبار  
معنيته ان جاز الجمع مبنى عليه وان تكلف سم الجواب عن ذلك بان معنى قوله ان ساغ  
ان قيل بان ساغ فالشروط حينئذ الصفة والشروط القول به بالجملة فذكرها مما يورث  
الكلام ركازة بالاشروء اليها (قوله وفي الحقيقة والجواز الخ) ان قلت قد  
تقرر احتياج الجواز إلى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الموضوع له فكيف يتصور  
ارادتهم ما باللفظ الواحد لان ذلك اللفظ الواحد لا يلبه باعتبار جهة الجواز من قرينة  
سارفة عن ارادة الموضوع له أولا فكيف مع وجودها يسوغ ارادته مع الجواز قلت  
سيد كراالشارح في الكلام على الجواز أن احتياج الجواز إلى القرينة المذكورة مبنى على

على الاختلاف (وفي الحقيقة والجواز) هل يصح ان يراد بها باللفظ الواحد كما في قولنا رأيت الاسد وتريد انه  
الحیوان للمقتصر والرجل للشجاع (الاختلاف) في المشترك

أنه لا يصح أن يراد باللفظ الواحد الحقيقة والبراهين ما حث قال ومن زاد كالبيان من مع  
قرينة ما تقع من ارادة ما وضع لها ولا مشى على أنه لا يصح أن يراد باللفظ الحقيقة والبراهين  
معاً وفي التلويح فإن قيل فاللفظ في المجموع مجاز والبراهين شرط وبالله التوفيق  
ارادة الموضوع هي تكون الموضوع له مراد أو غير مراد قلنا الموضوع هو المعنى الحقيقي  
وحده فلا يمتن قرينة على أنه وحده ليس بمراد وهو لا ينافي كونه دخلاً تحت المراد  
وقول المصنف الخلاف أي الخلاف الممكن بمراته هناك من الخلاف المتقدم ألبعض  
ما تقدم لا يمكن بمراته هنا كالقول بأن إطلاق المشترك على معنیه حقيقة فإن التصور  
هنا كون الإطلاق المذكور أي إطلاق اللفظ على حقيقته ومجازاً أما مجازاً أو حقيقة  
ومجازاً باعتبارين كما يقول الشارح ورأى المصنف بالحقيقة والمجاز معاً مجازاً من  
إطلاق اسم الـ إلى على المدلول كما سنبه الشارح عليه بعد (قوله خلافاً للقاضي الخ) قال  
العلامة أعلم أن القاضي قال هناك بالصحة ويلزمه القول بها هنا لعدم الفرق فيثبت  
الخلاف كله هناك لكنه قال بصحة هذا الزعم الفرق فهو ناف هنا الخلاف الثابت هناك  
لاتقاء المركب بالتأثير فيثبت وبهذا يدفع توهم أن مخالفة القاضي تستلزم دعواه  
الاتفاق وهو لا يقول به أه أي لأن في الخلاف معنى هيئته الاجتماعية عن شيء لا يشيد  
في جميع أفراد الخلاف من ذلك الشيء بل يفيد ثبوت بعض أفرادها وهو المراد هنا  
وليس في كلام العلامة أصح قوه وبهذا يدفع الخ ما يفيد الاعتراض على الشارح بأنه  
نسب للقاضي دعوى الاتفاق بقوله في قطعه بعدم صحة ذلك ولا في كلام الشارح ذلك  
ما يفيد ما ذكر خلافاً لما أبداه من هناك من الاوهام الفاسدة ونسبته للعلامة والشارح مالم  
يقصده ولا يفيد كلامهما مرجع عبارته في هذا المقام انشئت (قوله أي أولاً) فبديه  
لأنه لا يصح في الوضع عن البراهين مطلقاً على ما مشى عليه المصنف بل الوضع الأول خاصة  
(قوله لا تنافي بين هذين) أي لأن التنافي لا يكون إلا إذا كان الوصفان أي الموضوع له  
وغير الموضوع له لموصوف واحد ومن جهة واحدة أيضاً وليس الأمر هنا كذلك فإن  
الموضوع له وصف المعنى الحقيقي وغير الموضوع له وصف المعنى المجازي (قوله ويجعل  
عليهما أن تلتزم قرينة الخ) اشتراط القرينة في الحل والسكون هما في الاستعمال قد  
يقضي عدم اشتراطهما فيه وقد يستشكل صحة ارادتهما للغة كما صرح به أول المسئلة  
بدون قرينة فيوجب بأن قرينة الاستعمال مخالفة لقرينة الحل لأنه لا يمكن في قرينة  
الاستعمال ما يدل على عدم ارادة الحقيقة وحدها كما مر عن التلويح ويجرد هذا لا يمكن  
في الحل على ما لا بد مما يدل على ارادتهما مع الحقيقة فليتمل أه سم (قوله كما حل  
الشارح الملامسة الخ) لم يميز القرينة التي طاعت هنا على ارادة المتعين ويمكن أن يقال  
إنها مشاركة المعنى المجازي للمعنى الحقيقي في المعنى الذي لا جملته تعلق الحكم بالمعنى  
الحقيقي وهو أنه منظمة للتلفظ المتبرك الشهوة وهذا نظير جعل عموم متعلق الآخر في أفعلا

(خلافاً للقاضي) أي بذكر البطلان  
في قطعه بعدم صحة ذلك قالنا  
فيمتد الجمع بين متناقضين حيث  
أريد باللفظ الموضوع له أي  
أولاً وغير الموضوع له معاً  
وأوجب بأنه لا تنافي بين هذين  
وعلى الصحة يكون مجازاً  
أو حقيقة ومجازاً باعتبارين على  
قياس ما تقدم من الثاني وغيره  
ويجعل عليهما أن تلتزم قرينة  
على ارادة المجاز مع الحقيقة كما  
حل الثاني الملامسة في قوله  
تعالى ولا تستم السامع على الجلس  
بالسبل الوطء



التي قرئت على ارادة المعنيين من (قوله وهو العصاة الرجعة) اشارة الى وجه البناء على  
العصاة وقوله المعنى على الجمل عليه ما اشارة الى أن التقرير ليس على مجرد العصاة كما  
يتبادر من المصنف بل لا بد من شعبة الجمل (قوله ومن ثم هم نحووا افعوا الخير الخ) أي  
هم نحووا الخير فنحووا افعوا الخير وأهمه ان وافعلوا الخير والمتعلق المذكور هو الخير  
بدليل قوله الواجب والمندوب دون الوجوب والنسب وقد يستشكل بأن قوله ومن ثم  
يقضي أن العموم مسبب عن حل الصيغة افعل على معنيها مع ان جعلها على معنيها  
مسبب من العموم بدليل قوله بقريته كون متعلقها كالنهي شامل الخ ويجب ان  
المتوقف على حل الصيغة المذكور على معنيها هو الحكم بالعموم والمتوقف عليه الجمل  
المذكور نفس العموم الذي في المتعلق فعموم المتعلق بسبب حل الصيغة المذكور على  
معنيها وجعلها على معنيها سبب للحكم بذلك العموم والاعتداده فلا تنافي بين كلاميه  
وأشار بقوله نحووا افعوا الخير الى نحو قوله تعالى ولا تطعوا أفعالكم فيموجب الواجب  
والمندوب دون الحرام والمكروه فانه شيخ الاسلام (قوله أي مطلوب الفعل) تفسير  
للقدر المشترك (قوله فيه اختلاف في المشترك) أي ولا ياتي قطع القاضي بعدم الصحة  
هنا لا تفاءلته عليه فانه شيخ الاسلام (قوله ان قامت قرينة على ارادتها ما أو تساويا في  
الاستعمال) سكت هنا عن القرينة الدارفة عن ارادة الموضوع له كانه أظهر واعتبارها  
لعدم ارادة الموضوع له أيضا من (قوله الحقيقة) هي وزن فعلية مشتقة من الحق ومعناه  
لغة النبوت قال تعالى ولكن حق كل العذاب على الكافرين أي ثبت وفعل يستعمل  
تارة بمعنى فاعل كليم بمعنى عالم وتارة بمعنى مفعول كقيل بمعنى مقبول فالحقيقة ان كانت  
بمعنى المفاعل فمعناها الثابت وعلى هذا فالتأنيب والتأنيب وان كانت بمعنى المفعول  
فمعناها المثبت بفتح الموحدة من حققت الشيء أثبتته وفعل وان استوى فيه المذكر  
والمؤنث فلا تدخل التاء الفارقة بينهما فالنافية الحقيقة ليست لافرق بل لنقل اللفظ من  
الوصفية الى الاعية (قوله لفظ) قبل أولى منه قول لأنه جنس أقرب وريان القول  
يطلق على الاعتقاد وليس مراد لفظه أولى منه (قوله ابتداء) المراد بالوضع ابتداء عدم  
توقف الوضع المذكور على وضع آخر بان يكون الوضع الاستمراري حيا فيخرج بهذا  
الابتداء عن قوله ابتداء حينئذ الجواز ويدخل المشترك ويخرج أيضا فانه لا إذا  
استعملها أهل الشرع في ادعاء أهل اللغة في الأركان الخصوصية لأنه لم يستعمل فيما  
وضع له ابتداء بالمعنى المذكور فلا حاجة لقول بعضهم أسقط قيد في اصطلاح القاطب  
أغصاء الحقيقة عنهم فهم تفسير الوضع ابتداء مجاز كوجب استدراكه لعل في تعريف  
الجواز وسأنيق مزيدان قلنا (قوله فخرج الماهل) أي بقوله يستعمل كما قاله الحشاه  
وفهم نظر لأن المراد بالمهملة في الموضوع لا الموضوع الذي لم يستعمل لأنه كذلك بقوله  
وما وضع ولم يستعمل والمهملة قد يستعمل ولو في معنى عيسى كناية التكميل فلا يخرج الا

(ومن ثم) أي من هنا وهو  
الصحة الرجعة المسمى عليها  
الجمل عليها المعنى أجل ذلك  
(هم نحووا افعوا الخير الواجب  
والمندوب) جلا لصيغة افعل على  
الحقيقة والجواز من الوجوب  
والتدب بقرينة كون متعلقها  
كالنهي شامل الواجب والمندوب  
(خلافاً لمن حمله بالواجب) بناء  
على أنه لا يراد الجواز مع الحقيقة  
(ومن قال) هو (للقدر المشترك)  
بين الواجب والمندوب أي  
مطابق الفعل بناء على القول  
الأن أن الصيغة حقيقة في  
القدر المشترك بين الوجوب  
والتدب أي طلب الفعل (وكذا  
الجواز) هل يصح أن يراد معاً  
باللفظ الواحد كقوله مثلاً والله  
لا أشري وتريد السوم والشراء  
بالوكيل فيه الخلاف في المشترك  
وعلى الصحة الرجعة يعمل عليها  
ان قامت قرينة على ارادتها  
أو تساويا في الاستعمال ولا  
قرينة تميز أحدهما وإطلاق  
الحقيقة والجواز على المعنى كما هنا  
مجازي من إطلاق اسم الدال على  
المندوب (الحقيقة لفظ مستعمل  
فيما وضع له ابتداء) فخرج عنها  
اللفظ المهمل وما وضع ولم  
يستعمل

بقيد الوضع وانما كان يخرج بقوله مستعمل أو أريد المستعمل الموضوع كأريد ذلك في  
قوله السابق أولفظ مفرد مستعمل كالكلمة وليس كذلك اذ لا يتأق هنا اذ قد تجمع  
قوله فيما وضع له فليست له سم (قوله والعطف) أى خرج بما وضع له العطف كقولك خذ هذا  
القرص مشيراً الى حمار بنى يقال ان من العطف ما قال مثلاً خذ هذا القرص مشيراً الى  
قرص آخر غير القرص الذى أراد الاصر بما خذته انه هو وفي خروجه بذلك نظر اللفظ  
أن يكون المراد العطف السابق فقط فليست له سم (قوله وهي لغوية الخ) لا يقال الخ الذى  
ذكره المصنف كغيره للحقيقة اصطلاحاً وليس هذا قائله العود للحقيقة في اللغات الشئ  
اللازمة له من حق اذ ازم وثبت وفي الاصطلاح اللفظ المستعمل الخ وحسب ذلك تقسيمها  
الى اللغوية والشرعية والعرفية من قبيل تقسيم الشئ الى نفسه وغيره لان الاصطلاحية  
عرفية وهو باطل لا نقول انما يرد لو كان المراد اللغوية والشرعية والعرفية ما يسي  
حققة لغة أو شرعاً أو عرفاً وليس كذلك بل المراد ما كان الوضع فيه وضعاً لغوياً أو عرفياً  
أو شرعياً سم (قوله باصلاح أو توقيف) اعترض العلامة قوله أو توقيف فقال التوقيف  
طريق الى العلم بالوضع لا سبب لتحققه فلا يسقطه وما قبله وقال بان وضعها واضح للغة  
كانت سببها اها وجوابه أن المراد بالوضع أهم من أن يكون صادراً عن أهل اللغة أو سبب  
اليهم باقتبال ظهوره عنهم بواسطة الوحي والعلم الضروري وهم متفقون بذلك  
ويفضلون به في محاوراتهم كالحديث في حواشي شرح التلخيص وساحله انه لا بد من  
مساعدة في الوضع لسم القسمين قال سم (قوله أهل العرف العام) هو ما لم يتعين ناقله  
والعرف الخاص ما تعين ناقله قال سم وكان هذا باعتبار الواقع والافتيك أن يتعين الناقل  
في الأول ولا يتعين في الثاني فليست له سم (قوله لكل ما يندب) يكسر الهمزة على التثنية  
ضرب ومعين يندب يعيش على الأرض والمراد بالأرض ما زلزل من السماء يشعل الطير  
والسمك وتخرج الملائكة (قوله ووقع الاويان) الأولى قرأته الاولتان بالتثنية أو لا  
وان كان لغة قلده كما سجد كره الماشرح رعايته لكونه هو الذى قاله المصنف وكتبه بخطه  
كما قاله الشيخ خاله (قوله عزما) تبع في الجزم بوقوع العرفية الزركشى قال القرطبي وهو  
سلف في العرفية الخاصة وأما العامة فانكرها قوم كالشرعية شيخ الاسلام (قوله والكثير  
الأول) أى واللفظ الكثير (قوله يتأهل) أن بين اللفظ والمعنى مناسبة الخ قضية هذا  
نفي العرفية أيضاً فلم اقتصر على الشرعية ويمكن أن يجاب بان هؤلاء القوم يلزمون نفي  
العرفية أيضاً وانما اقتصر المصنف على الشرعية في النقل عنهم لعدم نصهم بها في غيرها  
مع احتمال نفيهم عنها والتصرف في الدليل بحيث يخص الشرعية واعترض العلامة  
قوله بناء على أن الخ بقوله هذا لا يتبهم المطلوب لان الشرعية ما وضعه الشارع لمعنى فاما  
لمناسبة بينه وبين المعنى الأول فنقول أولاً لمناسبة موضوع مبتدأ فالتقول الشرعي  
أخص ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم الذى هو المذهب اهو فيه أن معنى هذا الاعراض

واللفظ كقولك خذ هذا القرص  
مشيراً الى حمار والجارح (وهي  
لغوية) بان وضعها أهل اللغة  
باصلاح أو توقيف كالاسد  
لقبوان المقتبس (وعرفية) بان  
وضعها أهل العرف العام  
كالاداة لأصوات الأربع كالحمار  
وهي لغة لكل ما يندب على الأرض  
أو الخاص كالقائل للاسم  
المعروف عند الخاصة (وشرعية)  
بان وضعها الشارع كالعبادة  
لعبادة المخصوصة (ووضع  
الأوليان) أى اللغوية والعرفية  
يقسم اجزما وفي خط المصنف  
الاولتان بالقوافية معنى الاولية  
وهي امة قلبية جرت على الالسة  
والكثير الاولى كاذ كره النور  
في مجموعه فشاء الاوليان  
بالقضايا تجمع ضم الهزمة (ونفي)  
قوم امكان الشرعية) بناء على  
ان بين اللفظ والمعنى مناسبة  
ما تعين نقله الى غيره (و) نفي  
القاضي) اي يكره بالاقلاق (وابن  
القشيري وقوعها)

على جهة النقل على الوضع لمناسبة بين الموضوع والمعنى الأول وليبحث أن يمنع ذلك  
بلو أن يكون المراد بالنقل هنا أهم من ذلك ومن الوضع لمناسبة بل هذا هو الظاهر  
فإن المعنى الذي اعتبره هذا القائل موجود في التسمين ولا يلزم من تعديده بالنقل أن المراد  
المنقول الاصطلاحي فانه سم (قوله) فالولفظ الصلاح (الخ) جواب سؤال ورد عليه  
تقديره مظاهر (قوله) في الاعتدال (أي) لا في التسمية وهذا الأمر والمعتبر في الاعتدال  
به اعتبر على وجه الشرطية لا الشطرية والأفلا تكون الصلاة مستعملة في معناها  
القوى (قوله) وقال قوم وقعت مطلقاً أي دينية كانت أو فريضة بدليل ما بعده وهذا  
قول جمهور الفقهاء والمتكلمين والمعتزلة واختلقوا في كيفية وقوعها فقالت المعتزلة  
إنها حقائق وضعها الشارع مبتكرة لم يلاحظ فيها المعنى القوي أصلاً ولا المعروف فيها  
تصرف وقال غيرهم إنها مأخوذة من الحقائق القوية بمعنى أنه استعمل لفظها للمدلول  
الشرعي للاقعة فهي على هذا مجازات لقوية حقائق شرعية فانه شيخ الإسلام (قوله) أي  
تصديق القلب (الخ) أي فالإيمان وإن كان تصديقاً على وجه خاص وهو التصديق بحاصل  
ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم لا يخرج من كونه مستعملاً في معناه القوي  
وهو مطلق التصديق لصدق الأعم على جميع أفراد هو هذا أفرادهم والحاصل أن المراد  
بمطلق التصديق التصديق من غير اعتبار قيد وذلك لا ينافي صدقه مع وجود القيد وليس  
المراد به التصديق بشرط عدم القيد حتى ينافي صدقه على الإيمان وبما قرأناه اندفع  
ما لا علامته وجه الله تعالى هناك من النظر بقوله تدبيل الإيمان شرعاً معناه تصديق النبي  
صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم بالضرورة ويجيب به لغة مطلق التصديق فهو أهم  
من الأول والأعم غير الأخص قطعاً وإن صدق به بدون العكس اه عبارة السكال  
في قول: إن أراح الأتي كالإيمان فانه في الشارع مستعملة في معناها القوي وأعلم أن  
الإيمان لغة تصديق القلب مطلقاً وشرعاً تصديق خاص وهو تصديق القلب بحاصل ضرورة  
أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم وجعل المتعلق خاصاً لا يقتضي نقل الإيمان عن كونه  
تصديقاً بالقلب بل هو باق على الاستعمال في المعنى القوي اه (قوله) وإن اعتبر  
الشارع (الخ) أي على وجه الشرطية كما تقدم فليدرك ذلك (قوله) لا الدينية (الخ) اعلم أن  
المعتزلة أثبتوا الحقائق الشرعية الدينية وهي ما لا يعلم أهل اللغة لفظه أو معناها وكليهما  
قال المتأخران في الظاهر أن الواقع هو القسم الثاني فقط أي ما لم يعرف أهل اللغة معناه  
فالمعتزلة يرون أن لفظ الإيمان مثلاً يشكر الشارع وضعه على ما لم يعرف أهل اللغة  
وهو العبادات وآثارهم السبرازي والأمامان وابن الحناجب والمصنف وقالوا إن  
الشارع لم يبتكر وضعه لما ذكرناه استعمله في معناه القوي وبما قرأناه ربما أطال  
به هذا الصلاة مقدس سره ودعوا ما قول الشارع كالإيمان جار على قول المعتزلة  
فراجعه (قوله) الذي هو معنى ما صدق الحقيقة الشرعية) نعم لمعنى من قولهم معنى

قالوا لفظ الصلاة مستعمل  
في الشارع في معناه القوي أي  
الخاص بغير لكن اعتبر الشارع في  
الاعتدال به أمراً كالمركب  
وغيره (وقال قوم وقعت مطلقاً  
وقوم) وقعت (الأيان) فانه  
في الشارع مستعمل في معناه  
القوي أي تصديق القلب وإن  
اعتبر الشارع في الاعتدال به  
اللفظ بالشهادتين من القادر  
بما ساقى (وتوقف الأمدى) في  
وقوعها (والمتبادر) فالأب  
اصح الشرازي والأمامين) امام  
الحرمين والأمام الرازي (وابن  
الحناجب وقوع الفريضة)  
كالصلاة (لا الدينية) كالإيمان  
فانه في الشارع مستعملة في  
معناها القوي (ومعنى الشرعي)  
الذي هو معنى ما صدق الحقيقة  
الشرعية

الشرعي فتقدير كلامه ومعنى لفظ الشرعي الذي هو معنى لفظ الحقيقة الشرعية إذا المراد بالحقيقة الشرعية ما صدقها كلفظ الصلاة والزكاة والصوم ولا شك أن المراد من المسمى كالمعنى المفهوم الكلّي وحسنه لا شبهة في صحة الجدل في قول الشارح الذي هو مسمى الجزئية أو أخبر عن معنى الشرعي أي مفهومه الذي هو مفهوم ما صدق الحقيقة الشرعية يقول المصنف ما لم يستفد اسمه الا من الشرع وقول الشارح بعد كالهية المسماة بالصلاة تعميل يجوز في الإيضاح هذا الكلّي وهو قولنا ما لم يستفد اسمه من الشرع حيث أشبهنا به ذلك الكلّي وصدق الكلّي عليه وتقدير كلامه كالهية المسماة بالصلاة فإنه يصدق عليها انتهى أي لم يستفد اسمه الا من الشرع وتعميل الكلّي يجوز من هذه الحقيقة من الوضوح بكان وليس في كلام لشارح حل الجزئي الذي هو الهية المعماة بالصلاة على الكلّي الذي هو مفهوم الشرعي المراد من معنى في الشرعي فهو في قوة الذي هو مسمى ما صدق الحقيقة الشرعية كما حلت وحسنه فيسقط قول العلامة رحمه الله تعالى لا يفتي عليك أن الشرعي موضوع بارز مفهوم كلي هوئي لم يستفد اسمه الا من الشرع وأن الصلاة لا موضوع بارز الهية المذكورة وأن الهية من جزئيات ذلك المفهوم لا تسمى منها وأخص منه والأخص لا يصلح على أمه فهو كالفصل الشارح ١٨ وكان ملطحة أن قوة ما لم يستفد اسمه الا من الشرع وقع محمولا وتعجابه عن معنى الشرعي وقدم مثل ذلك المحمول بالهية المذكورة والمثال عين الممثل لم يقدّر وقع حيث جعل الهية المذكورة والأخبار بها عن المعنى المذكور الذي هو مفهوم كلي وهو من دفع عما تقدم ولبعض مثل اختيار في دفع ما وردته العلامة قد كلفنا لا حاجة بتألي ذكرها (قوله لم يستفد اسمه الا من الشرع) قال العلامة أي لم يستفد كون اللفظ مخصوص اسمائك الشيء الا من الشرع فالمستفاد وصفه بالاسمة لا ذاته فلما سقط اسمه لكان أخصر وأظهر اه وجوابه أن عبارة المصنف فيها تعجوز بحذف المضاف والاصل لم يستفد وضع اسمه الا من الشرع وتقدير المضاف لأشبهة في محضه وأنه أمر شائع ما نفع حتى صرح ابن مالك بقياحيته حيث استحال الظاهر فان قيل أي قرينة على تقدير هذا المضاف قلنا استهالة الظاهر ولو في الجملة لقطع بأن ذات أكثر الحقائق الشرعية أو ذات كثير منها مستفادة من غير الشرع اه سم (قوله وقد يطلق على التدبّر والمباح) فيه أن هذا خارج عن البحث لأن قولهم المباح مشروع والتدبّر مشروع معناه فعل تعلق به حكم الشارع لا معنى وضع بارزاته لفظ كالصلاة والزكاة وجوابه أنه لا ذكر المصنف معنى الشرعي لتعلقه بالمصنف لكونه معنى الحقيقة الشرعية التي هي من جهة المصنف ناسب بأن يصفه بها به فهداوان كان شارحا عن المصنف فله مناسبة بقوة فالسم (قوله ولا يفتي بجماعة الأول) أي تفسير الشرعي لم يستفد اسمه الا من الشرع لكل من الاطلاقات الثلاثة في الشرع أي على الواجب والتدبّر والمباح إذ يصح أن يطلق على الشيء الشرعي بمعنى أن اسمه

(ما أي شيء) لم يستفد اسمه الا من الشرع (قوله وقد يطلق على الشرعي بالصلاة) كالهية المسماة (على التدبّر والمباح) من الأول قولهم من التوافل ما شرع فيه الجماعة أي تنسب كالعبد من ومن الثاني قول القاضي الحسين لومى القراء مع اربعين شلوبة لم يصح لانه خلاف المشروع وفي شرح التفسير بدل المباح الواجب وهو صحيح أيضا يقال شرع الله تعالى الشيء أي اباحه ونهيه أي طلبه وجوباً أو نهيّاً ولا يفتي بجماعة الأول لكل من الاطلاقات الثلاثة

لم يستقد الامن الشرع وانه شرعي بمعنى أنه واجب أو مندوب أو مباح فانه شيخ الاسلام  
قال الشهاب نعم قد يتقرر عن الاطلاقات الثلاثة الصلاة في الحمام وغير ذلك من المطالب  
الترك كصلاة الخائض فان تسميته بالصلاة لم يستقد الامن الشرع ولا وصف بالواجب  
ولا المندوب ولا المباح اه وانما اتقرر الشرعي فيما ذكر عن الاطلاقات الثلاثة لان  
وصف الصفة ليس داخل في مفهوم الشرعي كانه على ذلك العلامة رحمه الله تعالى قوله  
والجواز قال السيد لفظ الجواز اما مصدر ميمي بمعنى الجواز أي الانتقال من حال الى  
غيرها واما اسم مكان منه بمعنى موضع الانتقال وقد نقل في الاصطلاح الى المعنى  
المذكور ولما سمي هي أن اللفظ قد انتقل الى غير معناه الاصل فهو منصف بالانتقال وسبب  
له في الجملة وأن المستعمل قد انتقل فيه من معنى الى آخره وهو الظاهر من الشرح يعني  
العقد وان أمكن أن يقال في توجيه نقل الجواز عن معناه القوي الى معنى الجواز ومنه  
الى اللفظ المذكور كما هو المشهور اه من سم (قوله المراد عند الاطلاق) قيد بذلك  
للاحتراز عن الجوازي الاصنافان المراد تعريف أحدهما في الجواز فان قيل لم يقيس  
الحقيقة بمثل ذلك كأن يقول المراد عند الاطلاق قلنا عدم الحاجة الى ذلك لان كلاً  
من الحقيقة والجواز اذا أطلق لا يشترط الا لما يكون في غير الاستناد كما قال في المطول  
فالقيس بالعلني أي من الحقيقة والجواز ينصرف الى ما في الاستناد والطلق أي منها الى  
غيره سواء كان لغوياً أو شرعياً وعرفنا اه وانما ذكر ما تقدم في الجواز لانه لا يوجب من قول  
المصنف الآتي وقد يكون في الاسناد أن المراد هنا تعريف الاعم وأن هذا الآتي  
ومامعه تفصيل له فلتأمل سم (قوله وهو الجواز في الافراد) قال العلامة فيه مناقشة  
وهو ان الجواز المطلق يراد منه اللفظ والجواز في قولك الجواز في الافراد مراد به المصدر  
العلمي أي التعويضي الافراد اه ويمكن دفع هذه المناقشة أما أولاً فبانه لا تعين ارادة  
المصدر هنا بل يجوز ارادة اللفظ وجعل قوله في الافراد حالاً لاصلة الجواز أي الجواز بمعنى  
اللفظ حال كونه في الافراد لاقى التركيب على أنه يمكن تعلق في الجواز بمعنى اللفظ لان فيه  
معنى الحدث أي التعويضي وذلك بما يكتفي لتعلق الطرف وله تظاير وقد جوز بعضهم تعلق في  
السموات وفي الارض بل في الجلالة بالمعنى العلمي في قوله تعالى وهو اقرب الى السموات  
وفي الارض تظاير بالمعنى من معنى الحدث بحسب الاصل أي الالوهية بمعنى المعبودية  
وأما ثانياً فالسنانة من المصدر يمكن تقدير المضاف أي وهو مجاز الجواز في الافراد أي مجاز  
التعويضي الافراد أو ما نالك فيصير أن يكون قولنا الجواز في الافراد اسماً اصطلاحياً للفظ  
المخصوص فلا يضر كونه في الاصل بمعنى التعويضي الافراد اه سم (قوله اللفظ  
المستعمل) قال سيم شمل المركب وهو صحيح لان الجواز بمعنى اللفظ يكون مقروداً وصريحاً  
شعوائاً لذلك تقدم رجلا ونحوه أخرى اه وفيه ان هذا مخالف لقوله السابق في تقرير  
عبارة الشارح أي الجواز حال كونه في الافراد لاقى التركيب وان المصنف لم يذكره أيضاً فلا

(والجواز) المراد عند الاطلاق  
وهو الجواز في الافراد (اللفظ  
المستعمل) فيما وضع له لغة او  
هرما او شرعا

وجه لادخاله في كلامه **(قوله المستعمل بوضع)** خرج به الماهل وما لم يستعمل واللفظ  
ولم يتعرض الشارح لذلكا كتماهجا فندسه في تعريف الحقيقة **(قوله لعلاقة)** قد يقال  
لأصحابه المنعرج الحقيقة التي خرجت به بقوة بوضع أن على ما تقدم في تعريف  
الحقيقة فمن أن المراد فيها بالوضع ابتداء أن لا يكون الوضع المذکور باعتبار وضع آخر  
وملاحظه المتعبدان المراد بالوضع الثاني في تعريف الجاهز أن يكون الوضع فيه باعتبار  
وضع آخر وملاحظته هو معنى العلاقة على ما اختاره سم كأن تقدم ذلك عنه ويخرج  
العلم المنقول أيضا بقوة بوضع ثان لأن الوضع فيه وان كان ثانوا بالمكان لم يكن ذلك  
الوضع متوقفا على ملاحظة الوضع الأول على ما اختاره في معنى الوضع الثاني أيضا وهو  
خلاف مقاد الشارح من إخراج العلم المنقول بقوة للعلاقة وفي جوابه عمدا كبقوله  
والظاهر وهو الجواب الثاني أن يقال المراد بالوضع الثاني في تعريف الجاهز ما هو الظاهر  
من الثاني لأن الثاني في المعنى الظاهر متحقق في الجاهز أيضا ضرورة أن الجاهز عبارة عن  
اللفظ المستعمل في ذات وبين معناه الأول علاقة فلا احتيج بعد ذكر الوضع إلى قد  
العلاقة لا إخراج العلم المذکور إلى المنقول وكما ذكر العلاقة مع ذكر قيد الثاني بقرينة  
على أن المراد بالثاني ما يتبادر منه وهذا بخلاف الوضع الأول في تعريف الحقيقة فانه  
لما كانت الأولية بمعناها الظاهرية غير معدودة ثم لم يذكروا في وضع الحقيقة ثانوا بالمعنى  
الظاهر احتج إلى عمله على ما تقدم اه مخالفة لما ذكره في تعريف الحقيقة وحاصل  
جوابه أن الأولية في تعريف الحقيقة إدراج المعنى الظاهر منها وهو كون الوضع  
غير ملاحظ فيه وضع آخر كما مر وأما الثاني في تعريف الجاهز فإدراج ما هو الظاهر منها  
لا كون الوضع بمعناه متوقفا على ملاحظة وضع آخر وحيث يكون قيد العلاقة غير  
مستدرك ولا يمتنع ما فيه من التمسك **(قوله كفضل)** قال العلامة في التمثيل به العلم  
المنقول لا لدرجة نظرا إذا العلاقة في فضل مصدرها وعلما ظاهرة والمطابق التمثيل لهما من  
به التماثل إلى وهو جوهري وجوابه أن قولهم لعلاقة ليس المراد به وجود ما يصلح أن  
يكون علاقة في نفس الأمر والازم التصديق كثير من الحقائق غير الأعلام لاشتمالها على  
ما يصلح أن يجعل علاقة وهو باطل قطعاً بل المراد أن يكون الاستعمال باعتبار تلك  
العلاقة وملاحظته وناظر أن العلم المذکور ليس كذلك للقطع بعدم اعتبار العلاقة في  
استعماله وان كان معه ما يصلح أن يكون علاقة وهذا الظاهر أولوية ما ذكره الشارح عما  
ذكره السعدان فيه تنبيه على أن المشتق في الجاهز اعتبار ما يصلح أن يكون علاقة لا مجرد  
تحقق ما يصلح لذلك فالتحليل المذکور من دقائق الشارح رحمه الله سم وقول بعضهم في  
قول الشارح خرج العلم المنقول أي فلا يوصف بجاهز لعدم العلاقة ولا بصيغة تكون  
وضع غير أولوية بوضع العلم الأول في تعريف الحقيقة على ما تقدم **(قوله)**  
**(لا الاستعمال)** عطف على الوضع ومقاده أن وجوب سبق الاستعمال ليعلم من التمسك

**(وضع ثان)** خرج الحقيقة  
**(العلاقة)** بين ما وضعه أولاً وما  
وضع له ثانياً خرج العلم المنقول  
كفضل ومن زاد كالبيانين مع  
قرينة مانعة عن إرادة ما وضعه  
أولاً مشى على أنه لا يصح أن يرد  
باللفظ الحقيقة والجاهز **(قوله)**  
من تمسك الوضع دون الاستعمال  
بالتالي **(وجوب سبق الوضع)**  
للمعنى الأول **(وهو)** أي وجوب  
ذلك **(اتفاق)** أي متفق عليه  
في تحقق الجاهز **(لا الاستعمال)**  
في المعنى الأول فلا يجب سبقه  
في تحقق الجاهز فلا يستلزم الجاهز  
الحقيقة كالمعنى **(وهو)** أي  
عدم الوجوب **(التنبيه)** إذ  
لما نصح من أن يتصور في اللفظ  
قبل استعماله فيها وضعه أولاً  
وقيل يجب سبق الاستعمال فيه

المذكور وليس مراد ابل المراد أنه علم أنه لا يجب سبقه كما أسلف له الشارح قال شيخ  
 الاسلام (قوله والاعتراف الخ) بكسر الراء أي شلا ومضارعه يعرى بخصها وأما عريه  
 كترافيز وفندا، الخاطئة ومنه وانى تعرفون ذلك كراهية وهو أقول صاحب الجوهرية  
 هو وقد عر الدين عن التوحيد فله ضرورة النظم كما قاله في شرحه وفيه شيء (قوله وأوجب  
 بمصوله الخ) أي لأنه لو لا الوضع الاول لما وجد الثاني (قوله والاضح لماعدا المصدر)  
 فيه أن المتبادر منه أنه يجب في استعمال المصدر مجازا سبق استعماله حقيقة وليس  
 مراد ابل المراد أنه يجب في استعمال مشتقه مجازا سبق استعماله حقيقة كما  
 به الشارح ثم هذا الذي خصه المصنف فيه توقف إذا يلزم من كون المشتق مجازا  
 ويوجب سبق استعمال مصدره حقيقة (قوله ويجب لصدا مجازا) قال العلامة لو قال  
 المصدر مجازا بالفتح لا الاضافة لكان أولى ليشمل المصدر مجازا الذي لم يشق منه شيء  
 الذي آخر عبارة وفيه أنه لا يشمل حيث المصدر الذي لم يتصرف فيه بل في مشتقه مع أن شمله  
 المذكور انما يصح لو كان المصنف يشترط في العبور بالمصدر أيضا سبق استعماله في معنى حقيق  
 وهو غير معلوم بل ظاهر النقل عنه خلافه ولهذا قال شيخ الاسلام قوله ولا يجب لماعدا  
 المصدر ليس المراد يفهمه أن المصدر إذا استعمل مجازا يجب سبق استعماله حقيقة  
 بل أنه إذا استعمل مشتقه مجازا يجب ذلك كإثباته عليه الشارح بقوله ويجب لمصدر المجاز  
 اه والخاصل أن عبارة التثنية تقول وليس بمعلوم الارادة ولا تشمل ما هو معلومها  
 وبعبارة الاضافة بالعكس فهي الصواب فظهر أنه لا معنى لهذا البحث اه سم (قوله فلا  
 يتحقق في المشتق مجازا الخ) قال العلامة فتعوض بنوعه وليس ونعم وبس فانها  
 مجازات لا استعمالها في الحدث مجرد عن الزمان ولم تستعمل مصادر على حقيقة ولا  
 مجازا اه ومعنى صرح بكونها مجازات العوض فقال وكذا أي واستلزم المجاز الحقيقة  
 لكان لتعويضه وحذف من الأفعال التي لم تستعمل في زمان معين أي لكان تلك الأفعال  
 حقيقة اه قال السعد لا يقال لانسلم أن هذه مجازات بل لموضع الالهام التي استعملت  
 فيها وان سلم فلانسلم عدم الاستعمال غاية عدم الوجدان وهو لا يدل على عدم الوجود  
 لا نقول الكلام مع من اعترف بانها أفعال مع الطابق على كل فعل موضوع لحدث  
 وزمان معين من الأزمنة الثلاثة ولا نقى بعدم الاستعمال الالهام الوجدان بعد  
 الاستقرار على أن عدم جواز استعمال هذه الأفعال في المعاني الزمانية معلوم من اللغة  
 اه وقال السيد ما هو عسى من الأفعال التي لم تستعمل في زمان معين مع كونه داخل  
 في مفهوم الفعل فن اطلاق لفظ الكل على الجزء اه ولا يفتي قوة الاشكال بذلك على  
 المصنف لأن يكون تقسيمه مقيد بعماله مصدر فتخرج المسد كورات اذ لمصادر لها  
 ويتكلف الفرق بنوعان ماله مصدر تفرع عنه وجوده تفرعا حقيقة فناسب أن يفرع  
 بتجويز عن استعماله ولا كذلك ماله مصدر له سم قلت هو جواب حسن لو كان

والاعتراف الوضع الاول عن  
 القائفة واجب بمصوله  
 باستعماله فما وضع له إثباتا وما  
 ذكر من أنه لا يجب سبق  
 الاستعمال (قبل مطلقا والاضح)  
 تفصيل المصنف اختياره مذهبها  
 كما قال في شرح المختصر وهو أنه  
 لا يجب لماعدا المصدر  
 ويجب لمصدر المجاز فلا يتحقق  
 في المشتق مجازا الا اذا سبق  
 استعمال مصدره حقيقة وان لم  
 يستعمل المشتق حقيقة

تفصيل المصنف مسلماني حديثه (قوله كل حين) الظاهر أنه قيل للمشقة الذي تحقق فيه مجاز وقد سبق استعمال المصدر حقيقة فقوله وهو من الرجة وحقيقة الرجة الخ بيان لجواب كونه مجازاً في حقه تعالى لا حقيقة لاسمائه معناه الحق في حقه تعالى نعم التمثيل به لذلك لا يتوقف على نفي استعماله غير الله تعالى فقوله لم يستعمل إلا الله تعالى الظاهر أنه زيادة الفائدة لتوقف التمثيل عليه (قوله في نعمتهم في كفرهم) قال شيخ الإسلام كفرهم أي كفر جوارحهم في كفرهم عن منهج الحق حيث استعملوا المختص بالله غيره قال سلمى في فيه إشكال لأنه حيث كان من الصفات الغالبة ومن لازمها أن يكون القيام جوارحاً لظواهرها على غيره كان هذا الإطلاق من بين حقيقته غايته أنه إطلاق موافق لإقصاص لغة العرب ونطق بمقاص لغة العرب جوارح النطق به ومثلهما يجب صحت فكيف يصحكم بعدم صحت به أنه خروج عن منهج اللغة لا يقال أنه صار عليه تعالى وأن الواضع شرط أن لا يستعمل في غيره تعالى فلا يصح إطلاقه على غيره تعالى لا تقول أما الأول فغايته أنه صار على الغلبة ومثله لا يمنع إطلاقه بالمعنى الوضعي على الغير كما في سائر الأعلام الغالبة وأما الثاني ففي غاية البعد ولا دليل عليه فلا يصح الجزم بالتحكم عليهم بالظن بمجرد الاحتمال وبهذا يظهر قوماً يحاكمونه وقيل أنهم معتد به الخ وذهب قول السكالك فيه أن الشارح إنما أشعره لأنه أنصف الوجود اه قلت الغلبة هنا تقديرية فهو لم يسبق له استعمال في غيره تعالى كالظن الجلالة فقط اشكاله وتبين أن الوجه الأول هو الأول وجده وضعف ما ذهبوا إليه الأخير الذي استوجبه وقواه والله أعلم (قوله أي أن هذا الاستعمال غير صحيح) ظاهره أنه لا يصح حقيقة ولا مجازاً وقد يستشكل ذلك اه سم قلت قد علمت سقوطه (قوله) قالوا وما ينطق بمجاز الخ) قال المصنف في شرح المنهاج وأما من أنكروا المجاز في اللغة مطلقاً فليس مرادهم أن العرب لم تنطق بمثل قولك للشجاع أنه أسد فان ذلك مكابرة ومناد ولكن هو دأب من أحدهم ما أن يندى أن جميع الانفاط حقائق ويكتفى في كونها حقائق بالاستعمال في جميعها وهذا أصل ويرجع البصير لفظاً فإنه يطلق حينئذ الحقيقة على المستعمل وإن لم يكن بأصل الوضع ونحن لا نطلق ذلك وإن أراد بذلك استواء الكل في أصل الوضع فقال القاضي في مختصر التقریب نهذه مرغمة للحقائق فأنافهم أن العرب ما وضعت اسم الجار للبلد بل هو لقب للبلد جار على الحقيقة كالأدب المعروفة وأن تناول الاسم لهامة ما وفهذادق من جهد الضرورة اه كلام المصنف وفي النهاية للعنى الهندى فان عني انصم بالحقيقة ما يفيد معنى ولا يحتمل غيره سواء كان ذلك المفسد للظن صراً أو لا يكون كذلك لكن يشترط أن يكون بعضه لفظاً إذا دلالات عقلية لا توصف بكونها حقائق فهو نزاع لفظي فأنافعى بالحقيقة الالفاظ الذي يكون مستقلاً بالأفادة بدلالة وضعية فان كان انصم يريد به غيره نه ذلك ادلا مشاحة في الانفاط اه (قوله) لأنه كذب بحسب الظاهر هذا

كل حين لم يستعمل إلا الله تعالى وهو من الرجة وحقيقة الرجة والخير المستعمل عليه تعالى وأما قول بني حنيفة في مسألة رجاء الإمامة وقول شاعرهم فيه سموت بالجدلي ابن الأكرمين أنا وإن خبت الوردى لأزلت رجاءنا أي أدرجة قال الزمخشري فمن نعمتهم في كفرهم أي أن هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم إليه لجاههم في كفرهم بزعمهم بؤرة مسيلة دون النبي صلى الله عليه وسلم كالواستعمل كافر لفظه الله في غير الباري من آلههم وقيل أنه شاذ لا اعتداد به وقيل أنه معتد به والمختص بالله المعارف باللام (وهو) أي المجاز (واقف) في الكلام (خلافاً للامتناع) أي أصح الأسفار (و) أي على (الفارسي) في نهضة ما وقوه (مطلقاً) قالوا ما ينطق بمجازاً وهو رأيت أسد باري الحقيقة (و) خلافاً للظاهر (في نهضة ما وقوه) (في الكتاب والسنة) قالوا لأنه كذب بحسب الظاهر كما في قولك في البلد هذا جار وكلام الله ورسوله منزه عن الكذب



يجري في الجواز العقلي أيضا فعل المراد بالجواز هنا ما يشبهه وإن لم يتعرض له بعد وورد هذا  
 تعريفاً للمصدق ولعلنا نرى على وقوع الجواز في اللغة أن الاسد للجماع والجواز للميلد وشايت  
 لمة القيل وقامت الحرب على ساق مما لا يحصى من الجوازيات لأنها يسبق منها عند الإطلاق  
 خلاف ما استعملت فيه وانما يعيهم هو بقرينة وهو حقة الجواز اه من سم (قوله)  
 وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة (قال العلامة إذا تأملت قول الجيب مع اعتبار  
 العلاقة وقول المستدل بحسب الظاهر وجدت الجواب غير ملائم للدليل والمناسبات  
 الدليل مجرد عن قوله بحسب الظاهر ثم قال ثم الكذب لازم لإرادة المعنى الحقيقي  
 فارتفعه انفعوا بإرادة المعنى المجازي والدال عليه هو القرينة فائدة الكذب لأجل  
 وجود القرينة على المعنى المجازي لأجل اعتبار العلاقة كما قال الشارح والعلاقة غير  
 القرينة إذ قولنا رأيت أسداً مرى العلاقة فيه المشابهة والقرينة مرى اه كلام العلامة  
 وهو وجيه جداً وكلامهم هنا لا يقول عليه (قوله) أي عدم الفهم وجه كونه صفة ظاهرة  
 انه مما يطلع عليه بالخطاطبة ونحوها فإن عدم الفهم يظهر بمشاطبة صاحبه ظهوراً  
 تاماً كما لا يخفى على الجرب فانه سم قلت الحق أن المراد بظهوره صفة ظهوراً تاماً  
 كما لا يخفى (قوله) من الحقيقة الأصل (وجه الوصف بالأصالة الإشارة إلى تحقيق معنى  
 العدول الذي عبر به أدلوم يمكن أصلاً لاجرم معنى العدول لأن الجواز لا يستلزم  
 الحقيقة فقل هذا الكلام باعتبار الغالب اه سم قلت أي المراد بالأصل الرابع كما سيظهر  
 به الشارح والأصلية باعتبار سبق الوضع (قوله) كما ذكرنا بكسر الخاء ورفع الراء والذ  
 بوزن قراءته قاله الشيخ خالد في الصباح أنها بوزن كربة (قوله) أو جهلها هو مصدر المبني  
 فجهولاً ومن إضافة المصدر إلى منه وهو في جعل الأيمان بالجواز لجل الحقيقة عدولاً  
 تساهل إذا العدول يستدعي ترك الحقيقة مع عرفتها ويمكن أن يراد بالعدول إلى الجواز  
 مطلق الأيمان به دون الحقيقة فيشمل الأيمان به على وجه العدول أو لأعلى وجهه وقول  
 شيخنا مبني على العدول في صورة جهل الحقيقة أن لا في الجواز المذكور يعلم أن لذلك  
 الجواز حقيقة لكنه لا يعلم عنها فإني انه الجواز حيث عدول عن الحقيقة اه لا يخفى نفسه  
 وعدم إبدائه بعد التعسف فتأمل (قوله) فانه أبلغ من شعاع قال العلامة تعبير  
 الشارح بأبلغ الموافق ليعبرهم في اقتضاء ثبوت البلاغة الحقيقة يقتضي أن المصنف لو  
 قال وأبلغتني كان أولى وما اقتضاء التقليل يريد أسد الخ وجوابه بعد تقديمه مقدمة  
 وهي أن أقل التفصيل في قولهم أن الجواز أبلغ من الحقيقة من المنفعة لأبلاغه  
 قال السيد الصقوي وفيه نظر لأن البلاغة في الحقيقة في كثير من المواضع ولعلنا قال  
 ذلك دفعاً لما ورد على الأبلغ من أنه لا يجوز صرف كلام الله تعالى ورسوله في الحقيقة  
 ما لم يكن وكيف ذلك مع أن الجواز أبلغ وجوابه أن أبلغتني إذا وافق مقتضى الحال  
 والحال في كلامهم ما يقتضي الحل على الحقيقة وإن سلمنا المنافع من عدم الحل

وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار  
 العلاقة وهي فيما ذكر المشابهة  
 في الصفة الظاهرة أي عدم  
 الفهم وانما يعيد اليه أي  
 إلى الجواز من الحقيقة الأصل  
 (لثقل الحقيقة) على اللسان  
 كأنه مقتضى اسم الداهية بعل  
 عنه إلى أو شاعها (أو يشاعها)  
 كأنه لا يبدل عنها إلى الخاط  
 وحقيقة المكان المفضل (أو  
 جهلها) المستكم أو المعطاط  
 دون الجواز (أو بلاغته) فهو زيد  
 أسد فانه أبلغ من شعاع

على الابلغ لما منع شره فتأمل اه وبه يظهر أن التفضيل المقضي المشاركة بين المجاز  
والحقيقة في أصل الفعل غير مطرد سواء كان بأفع من المبالغة أو البلاغة وحيداً فوجه  
عدول المصنف عن التعبير بألفيته بعدم اطراد التفضيل المقضي للمشاركة في أصل  
الفعل اذ قد ينقد المجاز بالبلاغة بخلاف التعبير بيلافته أي بالنسبة اليها بمعنى البلاغة  
الممتاز بها عما فانه مطرد سواء اشارك في الأصل أو لا فهذا من دقائى الكتاب وأما ما أشار  
اليه من المناقشة في القليل بأن زيدا في المثال المذكور مستعمل في حقيقة وهو من باب  
التشبيه البليغ بطوابعه ان يكون أسدى المثال المتقدم استعاراً ليرجل الشجاع  
والقرينة جملة على زيد معاذ به اليه السعد ونقله غيره عن المحققين وإذا علمت ذلك علمت  
الدفاع ما أورده الشهاب على قول الشارح يجوز زيد أسداً الخ بقوله فيهم قتلهم ومن جهين  
الأول أن زيدا في هذا التركيب مستعمل في معناه الحقيقي لأن من باب التشبيه البليغ  
الشافى من قضية المتن أن البلاغة في المجاز دون الحقيقة والمثال وإن كان معصياً نفسه  
غير مطابق للمعنى الابدانية اه ووجه علم الدفاع الأول واضح ووجه علم الدفاع الثانى ما علم  
من أن الحقيقة والمجاز قد يشاركان في الأصل فيصق معنى التفضيل وقد ينقد المجاز  
بالأصل فلا يتحقق وتعبير الشارح بالبلاغة في مثال مخصوص لا ينافى ذلك كما لا يخفى بعد  
ما قرره اه سم (قوله أو شهرته) قد يقال لأجابه مع ذلك لقوله أو جهل لانه إذا كفت  
شهرته مع العلم بالحقيقة فكيف الجهل بها وقد يجب بأن الجهل بها قد يكون مع عدم  
شهرته فهما غيران على أن مقام التفضيل لا يلتصق فيه لمثل ذلك لانه مقام استيعاب  
(قوله كاخفاء المراد عن غير المتطابقين الجاهل بالمجاز) أى كما إذا أدت أن تعرف  
مخاطبين دون غيره أنك رأيت انساناً جليلاً فتعدل حينئذ عن الحقيقة التى يعرفها ذلك  
الغسر إلى المجاز الذى لا يعرفه وتقول رأيت قرامشلاً (قوله وليس غالباً على اللغات)  
الاضمح أن لو قال وليس غالباً على اللغات كما سيقول الشارح من ابن جنى الآن تجعل على  
في عبارة المصنف بمعنى فى على حتى قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة أى فى حين  
غفلة (قوله أى ما من لفظاً الخ) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة انه ما من لفظاً الا وهو  
فى كتر استعماله مستعمل فى معنى مجازى لانه حكم بان كل لفظ مشتق فى الغالب  
على مجوز ولا يكون كذلك الا اذا كان فى كتر استعماله كذلك فيكون استعماله  
مجازاً أكثر من استعماله حقيقة وهذا هو التبادر من تعبير الصنى الهندي فى نهايته  
بقوله المسئلة الحادية عشرة فى أن الغالب فى الاستعمال الحقيقة والمجاز قيل الحق هو  
الشافى للاستقرار ما بالنسبة الى كلام الفقهاء فى نظمهم ونظمهم فظاهر لأن أكثرها  
تشبيهات واستعارات لمدح والذم وكلمات واسنادات قول وفعل لمن لا يصلح أن يكون  
قاعاً لا تفت كالحبوات والذهر والاطلال والدمى ولا شك ان ككل ذلك مجوزاً ما  
بالنسبة الى الاستعمال المعلوم فكذلك فان الرجل يقول سافرت البلاد ورأيت العباد

(أو شهرته) دون الحقيقة (أو غير ذلك) كاخفاء المراد عن غير المتطابقين الجاهل بالمجاز دون الحقيقة وكأخفاء الوزن والقافية والسجع به دون الحقيقة (وليس) المجاز غالباً على اللغات خلافاً لابن جنى) يسكون الياء معرب كفى بين الكاف والجيم فى قوله انه غالباً على كل لغة على الحقيقة أى ما من لفظ الا ويشتمل فى الغالب على مجاز تقول مثلاً رأيت زيدا وشهرته

ولست الثياب مع أنه ما سافر في كلها ولا رأى كلهم وما ليس كل الثياب وكذلك يقول  
 ضربت زيدا مع أنه ما ضرب الابن أمه اه وسينشد بقر في قول شيخ الاسلام في هذا  
 أي قوله ما من انظر الخ لا يخفى ان هذا لا يوفي بعدى ابن جنى من أن الجواز غالب على  
 الحقيقة لمصدقه بمساوئهما اه لكن يشكل حينئذ استدلاله بقوله تقول مثلا رأيت  
 زيدا الخ لا يجوز ذلك لا يشك الا كثرية وجواب بأنه نهى ذلك المثالين على غيرهما فكأنه  
 يقول وهكذا غير تلك من الامثلة فالهسم (قوله والمرق والمضروب بعضه) فقيده فذلك  
 بأن المفهوم من اللغة ان نحو رأيت زيدا وضربته موضوع للرؤية والضرب المتعلقين  
 به أهم من أن يعماه أولا فيكون حقيقة مطلقة فالتسامل والضرب قال في الحصول  
 اساس جسم لجسم حيواني يعنف قال القرافي في شرحه الظاهر أنه لا يستلزم في  
 المضروب أن يكون حيوانا لقوله تعالى أن اضرب بعصاك الجعر وفي الآية الاخرى أن  
 اضرب بعصاك الجعر والظاهر ان هذا حقيقة لان الامم عدم الجواز اه سم (قوله وان  
 كان يتألم بالضرب كله) أي قاله لا يمنع اشتمال ضربت زيدا على الجائز من حيث ان  
 المضروب بعضه لا كله لان الكلام في نسبة الضرب الذي هو اساس الجسم لا في نسبة  
 التآلم الذي هو أثر الامساس شيخ الاسلام (قوله حيث تستعمل الحقيقة) أي يتنوع عقلا  
 أو عادة لا شرعا لاذكره الشارح من العتق فيما اذا كان مثل العبد يملك السيد وكان  
 معروف التسبب من عبده فان نسب اعتقاد الجواز مع استحالة الحقيقة شرعا ثم ينبغي أن  
 لا يكون عدم الاعتقاد عند الاستحالة عاما والاعتقاد الجواز مع الاستحالة كثره كقوله  
 تعالى واسئل القرية وأمثاله حيث قد غاضب عدم الاعتقاد إلا أن يكون عدم الاعتقاد  
 بالنسبة لما يقرب على الجواز من الاحكام المناسبة لدلوه كالتعق في المثال قال العلامة في  
 قول الشارح اذ لا ضرورة الى تخصيصه بما ذكره من نفسه احتراز عن مثل قوله تعالى وجاء  
 ربك واسئل القرية فان الجواز بالنقصان اعتد به لضيرة الصحة العقلية في كلام  
 الصادق الى الاعتقاد وان آل الامر معه الى الحقيقة وقد ظهر بهذا أن محل اختلاف هو  
 الاعتقاد على سبيل الكمية لا في الجملة اه وقد يشبه قبل التآمل ما هنا يقول المصنف  
 الا في اطلاقه على التخصيص والحوادث ان المراد ما هنا أنه عند استحالة المعنى الحقيقي  
 يكون الجواز لقوا فلا يترتب عليه حكم المراد عما سبق أن استعمال المعنى الحقيقي دليل  
 على اوداع المعنى الجائز والحاصل أن الاستحالة تدل على اوداع المعنى الجائز وهو ما يأتي  
 وبعد ايراد تدل بترتب عليه الحكم فيه الخلاف وهو ما هنا فاستحالة البتة في قوله ان  
 هو أس منه هذا ابني قرينة على أن المراد لازم البتة وهو الحرية وهو ما يأتي وبعد  
 أن اريد به لازم البتة من الحرية هل تثبت الحرية فيه الخلاف وهو ما هنا فكم بين  
 المقامين سم (قوله حيث قال الخ) اشارة الى أن القول باعتقاد الجواز حيث تستعمل  
 الحقيقة لازم من كلام الامام أبي حنيفة رضي الله عنه لأنه صرح به (قوله وان لم ينو

والمرق والمضروب بعضه وان  
 كان يتألم بالضرب كله (ولا معتد  
 حيث تستعمل الحقيقة خلافا  
 لابي حنيفة) في قوله بذلك حيث  
 قال فمن قال لم يصدقه الذي  
 لا يولد مثله لهذا ابني انه  
 يعتق عليه وان لم ينو العتق

الذي هو لازم البنوة نحو نال الكلام

عن الانشاء والفتنة كصاحبه

اذلا ضرورة الى تخصيصه بما

ذكر كما اذا كان مثل العبد واد

مثل السيد فانه يعنى عليه اتفاقا

ان لم يكن مع صرف النسب من

غيره وان كان كذلك فاصح

الوجه من عندنا كقولهم انه يعنى

عليه من اخذته اللازم وان لم ينبت

الملازم (وهو) اى الجواز (والنقل

خلاف الاصل) فاذا احتمل

اللفظ معناه الحقيقي والجوازي أو

المتقول عنه واليه فالاصل اى

الراجح جعله على الحقيقي لعدم

الحاجة فيه الى قرينة اولى

المتقول عنه استحسانا بالموضوع

له أولا مثاله ساريت اليوم

اسد اوصيت اى حيوانا قترنا

ودعوت بقراءى سلامة منه

ويحصل الرجل الضاع والصلاة

الشريعية (و) الجواز والنقل

(اولى من الاشتراك) فاذا احتمل

لفظا هو حقيقة فى معنى أن يكون

فى آخر حقيقة ويجازا او حقيقة

ومنفولا للجملة على الجواز والمتقول

اولى من جملة على الحقيقة

المؤدى الى الاشتراك لان الجواز

اغلب من المشترك بالاستقراء

والجمل على الاغلب اولى والمتقول

لاقرا مدلوله قبل النقل ويعده

لا يجمع العمل به والمشاركة لتعدد

مدلوله لا يعمل به الا بقرينة

تعين احده عليه مثلا الا اذا قيل

بجملة عليهما

(المتق) اى أما اذا فواء العلق اتفاقا (قوله الذى هو لازم البنوة) اى لان بنوة مملوك  
للمالك تستلزم عنه (قوله مونا الكلام الخ) مفعول لا ليه لقوله قال انه يعنى (قوله  
اذلا ضرورة الى تخصيصه بما ذكر) قال شيخ الاسلام اى لجواز تخصيصه بغير العلق  
كالشفقة والخلو والآن ان تقول هذا ايضا مجاز فلا يتم قولهم ولا معقدا حيث تسبيل  
الحقيقة بهذا الدليل الا ان يقال قوله مجاز كريس للاحتراز بل لمساكنة كلام الخائف  
بقريته وقوله والفتنة اه فاصل جوابه ان معنى كلام الشارح ان هذا الكلام اعنى  
قول السيد المذكو ولعبده انت ابنى لا يحتاج الى تخصيص بل يعنى لنفوا الكلام  
ومهمله ولا يخفى بعد هذا الجواب وثبوته من مواقع عبارة الشارح وأولى منه وأحسن  
منه جواب اسم بقوله يمكن ان يجاب بان المراد ان عدم الاعتقاد انما هو بالنسبة للاحكام  
كما تقدم لمصلحة فلا محذور فى مجرد تخصيصه بما ذكر من الخلو والشفقة ولا ينشأ ذلك  
قول الشارح والفتنة لجواز ان يريد انما مجرد عدم ترتيب الحكم عليه فليتأمل اه  
(قوله أو المتقول عنه واليه الخ) فيه ان يقال ان اراد الجمل فى نحو هذا المثال بالنسبة  
لعرف اللغة فليس هذا من باب احتمال اللفظ المتقول عنه واليه بل من باب احتمال  
معناه الحقيقي والجوازي لان استعمال الصلة فى غير الدعاء مجاز فى اللغة وان اراد بالنسبة  
لعرف الشرع فكذلك ايضا فان استعمال الصلة فى الدعاء مجاز فى عرف الشرع وينبذ  
هذا انه محتلف لقول المصنف الا فى هو اى اللفظ محمول على عرف المتكلم فى  
خطاب الشرع لا على عرفه ثم القوى الخ اه وقال المحققان واللفظ للكلام قوله  
مثالهما الخ اى اذا كان المتكلم يعرف اللغة لا يعرف الشرع ولا يعرف الصام لانه  
اذا كان المتكلم باحدهما اقدم على الاخرى كما ساقى اه ويرد عليه ما نه اذا كان  
المتكلم يعرف اللغة كان المثال الثانى من باب احتمال اللفظ معناه الحقيقي والجوازي  
لا المتقول عنه واليه كما هو مراد الشارح قال فليس قال ثم رأيت شيئا العلامة قال مانسه  
قوله أو المتقول عنه فينبى أن يكون الجمل عليه لا بالنسبة الى أهل المتقول عنه ولا الى  
أهل المتقول اليه بل الى غيرهما أما بالنسبة الى أحدهما كاهل اللغة أو أهل الشرع  
فهو محتمل لاعتنيه الحقيقي والجوازي فيقدم الحقيقي حيث كان فليتأمل اه (وأقول)  
ينبى أن المراد بغيرهما فى قوله بل الى غيرهما ما يميم السامع والمتكلم ان مجرد أن السامع  
الحامل فيه ما مع كون المتكلم أحدهما لا يكتفى الى الجمل على المتقول عنه وكونه من  
تعارض المتقول عنه والمتقول اليه بل هو حتمى فمن تعارض الحقيقة والجواز لان  
المتكلم ان كان من أهل اللغة كان المناسب الجمل على المعنى الاول وكان ذلك من تعارض  
الحقيقة والجواز لان المتقول عنه هو الحقيقة عند المتكلم والا بغيره مجاز واذا كان  
المتكلم الشارع كان الأمر بالعكس فليتأمل اه منه (قوله لا قرا مدلوله) على مقدمة  
على معلولها وهو قوله لا يمتنع العمل به (قوله لا يمتنع العمل به) أى بل يعمل به اكتفاء  
بعرف المتكلم من غير احتياج الى قرينة زائدة عليه (قوله مثلا) أى ومعانيه (قوله

وما لا يتبع العمل به أولى من عكسه فالاول كالكاح حقيقة في العقد مجاز في الوط وقيل العكس وقيل مشترك بينهما فهو حقيقة في أحدهما محتمل للحقيقة والمجاز (٢٣٨) في الآخر والثاني كان كالحقيقة في الماهية أي الزيادة محتمل فمما يخرج

من الأدل لأنه يكون حقيقة  
أيضا أي لغوية ومنقول لا شرعا  
(قيل) والمجاز والنقل أولى (من  
الاضمار) فإذا احتمل الكلام  
لأن يكون فيه مجاز واضمار أو  
نقل واضمار فقبل حمله على المجاز  
أو النقل أولى من حمله على  
الاضمار لكثرة المجاز وعدم  
احتياج النقل إلى قرينة وقيل  
الاضمار أولى من المجاز لأن قرينته  
متصلة والاضمار انما مسان  
لاحتياج كل منهما إلى قرينة  
وان الاضمار أولى من النقل  
لسلامته من نسخ المعنى الاول  
مثال الاول قوله لعبد الذي يولد  
مشبهه له المنه ور النسب  
غيره هذا أي حتى يصير  
من الآباء بالذم فيعتق أو مثل  
أبق في الشبهة عليه فلا يعتق  
وهو وجهان عندنا كما تقدم  
ومثال الثاني قوله تعالى وحرم  
الربا فقال الخنفي أي اخذه وهو  
الزيادة في بيع درهم بدهم  
مثلا فإذا أسبغت صاع البيع  
وارتفع الآثم وقال غيره نقل الربا  
شرها إلى العقد فهو فاسد وان  
استعملت الزيادة في الصورة  
المذكورة مثلا والآن في باب  
(والتخصيص أولى منهما) أي  
من المجاز والنقل فإذا احتمل  
الكلام لأن يكون فيه تخصيص  
ومجاز أو تخصيص ونقل فحمله  
على التخصيص أولى أمافي الاول

وما لا يتبع العمل به أي بالقرينة وقوله أولى من عكسه أي وهو ما لا يعمل به الا  
بقرينة عين المراد منه كما قدمه (قوله الاول) أي اللفظ الذي هو حقيقة في معنى  
متعدد في معنى آخرين كونه حقيقة فيها ومجازا في فهم من تعارض المجاز والاشتراك  
وقوله والثاني أي اللفظ الذي هو حقيقة في معنى متعدد في معنى آخرين كونه موضوعا له  
أيضاً من الواضع الاول فيكون مشتركا أو منقولا اليه عند أهل عرف فهم من تعارض  
النقل والاشتراك (قوله محتمل للحقيقة والمجاز في الآخر) انما قال محتمل لظهور وقوع  
التخلاف في كونه حقيقة في المعنى الآخر المذكور أو مجازا وان كان القائل بأنه حقيقة  
فيه جاز ما يقوله والقائل بأنه مجاز فيه كذلك وهذا أولى من جواب العلامة عن تعبير  
الشارح بقوله محتمل فراجع (قوله في التمام) هو بالذم أو ما بالقصر فصغار النقل (قوله  
قبل والمجاز الخ) ليس المراد بالمجاز هنا مطلقه المقابل للحقيقة بل مجاز خاص وهو المجاز  
الذي ليس مجازا واضمارا إذا الاضمار مجازا أيضا ولهذا اقتصر ابن الحارث على ذكر  
التعارض بين الاشتراك والمجاز شيخ الاسلام (قوله لكثرة المجاز) أي وقلة الاضمار  
وقوله وعدم احتياج النقل إلى قرينة أي واحتياج الاضمار إليها (قوله لأن قرينته  
متصلة) أي لازمة له لا تنفك عنه قال العلامة لأن الاضمار هو المعنى سابقا للاقتضاء  
وقد سبق أن قرينته توقف الصدق والصحة العقلية أو الشرعية عليه وتوقف صدق  
الكلام ومحتواه وصفه لازم وذلك غاية الاتصال أه (قوله والاضمار انما مسان) أي  
واستوائهما لا ينافي ترجيح أحدهما دلالة خصه كما في المثال الثاني وكذا يقال في قوله  
وان الاضمار أولى من النقل لا ينافي ترجيح النقل في بعض الصور لدرجته خصه كما في  
المثال الثاني (قوله مثال الاول) أي المجاز والاضمار (قوله أو مثل أبق الخ) أي فيكون  
من باب الاضمار (قوله ومثال الثاني) أي النقل والاضمار (قوله فقال الخنفي أي  
أخذه) أي فنظر إلى الاضمار وقدمه على النقل لأنه أولى منه (قوله وقال غيره) أي غير  
الخنفي وهو الشافعي ومالك (قوله والتخصيص أولى منهما) محله في التخصيص في  
الامعان أما التخصيص في الأزمان وهو الصحيح فالمجاز والنقل وكذا الاضمار والاشتراك  
أولى منه وبقري بينهما بيان دلالة ما يخص في الاول باقية في الجملة وفي الثاني زائدة بالنسخ  
فأله شيخ الاسلام (قوله أي من المجاز) أي وافي قرينته وهو الاضمار وقوله والنقل  
أي وأولى من الاشتراك لأن التخصيص أولى من المجاز والنقل اللذين هما أولى من  
الاشتراك فليزيم أن يكون التخصيص أولى من الاشتراك أيضا لأن الاول من الاول من  
ثني أولى من ذلك الشيء وأما أولوية التخصيص من الاضمار فلأن الاول من المسامحة  
لشيء أولى من ذلك الشيء أيضا وسيأتي التنبيه على ذلك في عبارة الشارح (قوله أمافي  
الاول) أي أما أولوية التخصيص من المجاز في صورة احتمال الكلام لهما (قوله بأن  
يتعدد الخ) ضهير يتعدد للمجاز أي بأن يتعدد المجاز ولا قرينة تعيين مجازا بهينه مثال

فلقين الباقي من العلم بعد التخصيص بمجازي المجاز فانه قد لا يتعين بان يتعد ولا قرينة تعيين ذلك

ذلك قول القائل والله لأشترى وقد قامت قرينة على عدم إرادة المعنى الحقيقي فيبقى  
 الكلام محققا لإرادة السوم أو الشتر حاله كبر وكل منهما مجاز ولا قرينة تعين أحدهما  
 دون الآخر فتقوله ولا قرينة تعين تنبيهه على أن المعنى الترتيبية المعينة وأما الماتعة فلا  
 يترتبها الوقت التصوري عليها كما هو ظاهر (قوله وأما الثاني) أي وأما أولوية  
 التخصيص من النقل في صورة احتمال الكلام لهما (قوله من نسخ المعنى) أي إزالته  
 (قوله مثال الأول) أي الكلام المحتمل لأن يكون فيه تفسيس ويجاز (قوله وقال  
 الخنفي) أي ومالك أيضا (قوله وخص منه الثاني) أي أخرج منه الثاني (قوله وقال  
 غيره) أي وهو الشافعي (قوله من التسمية) بيان لما يقارنه فهو مجاز مرسل علاقته  
 المجاورة في الجملة وهذا على محل ما لم يذكر كرامة الله عليه على المشتبه به كروا الأول  
 تأويل بعضهم به بما ذكر كرامة غيره عليه أي مجاز مرسل لا صنام ونحوه والواقع قوله  
 تعالى وإنه أقسن قوله تعالى في الآية الأخرى وأفسد أهل لغته قوله قاله شيخ الإسلام  
 أي فكون مجازا علاقته العموم والتخصيص حيث أطلق الكلبي وهو ما لم يذكر كرامة  
 الله عليه الصادق بما ذكر عليه اسم غيره وما لم يذكر عليه اسم أصلا وأريد فرد من فرديه  
 وهو ما ذكر عليه اسم غيره (قوله على الأول) أي القول بالتخصيص وقوله دون الثاني  
 أي القول بالمجاز (قوله ومثال الثاني) أي الكلام المحتمل للتخصيص والنقل (قوله  
 المبادلة مطلقا) أي صحيحا كان أو فاسدا (قوله وقيل نقل الخ) أي من معناه القوي  
 الذي هو المبادلة مطلقا (قوله إلى المستجمع) أي العقد المستجمع (قوله لأن الأصل) أي  
 المستصحب عدم فساده وقوله لأن الأصل عدم استجماعها لها اعترضه العلامة فقال  
 لا يصح أن استجماعها لها وهو الموافقة التي هي الصفة بخلاف الأصل الذي هو عدم  
 الاستجماع المذكور إذ الأصل في كل حادث عدمه وعدم الاستجماع المذكور وهو  
 الفساد فالتسديد لكونه عدم الاستجماع هو الأصل فتقوله لأن الأصل عدم فساده لا يصح  
 ما فيه من التناقض مع قوله بعده لأن الأصل عدم استجماعها لها فلهذا لم  
 يتبعه على ذلك الشهابي وأجاب سمعان عن هذا فقله عن شروط التناقض التي منها اتحاد  
 القائل مع اختلافه هنا فان الملل بالأول غير الملل بالثاني كما هو بدوي من الكلام  
 لا يقال بل القائل واحد وهو الشافعي لا ما نقول أما أولا فلا دليل على أنهم لا دون غيره  
 ولو لم يقدحوا على اعتقادهم فكانت مجازة قائلين وبيان ذلك أن الملل بأن الأصل  
 عدم الفساد هو قائل الأول وهو أن البيع هو المبادلة مطلقا ووجه هذا التعليل  
 حيث أن الآية علقت الحل ابتداء بمطلق المبادلة إلا أن يصحها فسادا صار الحل هو  
 الأصل الثابت إلى أن يتحقق الفساد فالله ادع إلى هذا لمخوط باعتبار كونه مانعا من  
 ثبوت الحل لأن وجود التخصيص مانع من ثبوت الحكم والأصل عدم المانع وإن الملل  
 بأن الأصل عدم الاستجماع الذي هو بمعنى أن الأصل الفساد هو قائل الثاني وهو أن  
 البيع هو المستجمع لشروط الصفة ووجه هذا التعليل حيث أن الآية علقت الحل

وأما الثاني فلهذا لم يفسد  
 من نسخ المعنى الأول بخلاف  
 النقل مثال الأول قوله تعالى  
 ولما كانوا على كرام الله  
 عليه فقال الخنفي أي على تعلق  
 بالتسمية عند ذنبه وخص منه  
 الثاني لها فقل ذنبه وقال  
 غيره أي على ما لم يذكر كرامة  
 الذي يعبأ به فالأصل من التسمية  
 فلا محل لذنبه المتمم لذكرها  
 على الأول دون الثاني ومثال  
 الثاني قوله تعالى وأحل الله  
 البيع فقل هو المبادلة مطلقا  
 وخص منه الفساد لعدم حله  
 وقبل نقل شرعا إلى المستجمع  
 نشر وط الصفة وهو ما قولان  
 للشافعي فاشك في استجماعه  
 لها يصل ويصح على الأول لأن  
 الأصل عدم فساده دون الثاني  
 لأن الأصل عدم استجماعها لها

بالبيع المخصوص وهو المستجمع للشروط فثبت الحل متوقف على اجتماع الشروط  
 فصار اجتماعها ملحوظا ابتداء باعتبار كونه شرط الثبوت الحل والاصل عدم وجود  
 الشرط والماصل ان الشيء الواحد يختلف حكمه باختلاف عنوانه والوجه الذي اعتبر  
 فيه ولو حظيه فلما اعتبر الفساد على الاول مانعا من الحل قبل الاصل عدمه لان الاصل  
 عدم المانع ولما اعتبر على الثاني الاجتماع الذي هو عدم الفساد شرطا للحل قبل  
 الاصل عدمه لان الاصل عدم وجود الشرط فتأمل فانه في غاية الحسن والدقة لكن  
 خفي على الشيخين لا يقال عدم المخصص شرط في الحكم والاصل عدم الشرط فيكون  
 الاصل الفساد فلا فرق لانا نقول الملحوظ في المخصص مانعته لشرطية عدمه بدله  
 ثبوت الحكم عند الجهل بوجود المخصص أو عند عدمه بخلاف ما جعل شرطا ابتداء  
 لا يكتفي به بل لابد من تحققه فتأمل هو تبعه شيئا على ذلك (وأقول) حاصل ما ذكره  
 ان صاحب القول الاول اعتبر الفساد مانعا والشك في المانع لا يؤثر لان الاصل عدمه  
 وصاحب القول الثاني اعتبر الاجتماع شرطا والاصل عدم وجود الشرط فكان الشرط  
 فيه مؤثرا وأنت خبير بان الحل في الالة الشرعية انما علق بالمبادلة بشرط الصحة وهي  
 اجتماعها للشروط على كلا القولين أما الثاني فظاهر وأما الاول فلما تقرروا بأن من  
 أن العام المخصوص عموم مرادتنا ولا لاحكاما وبأن الشك في المانع شك في الشرط  
 ضرورة أن الشك في أحد المتقابلين شك في الآخر قال شك في عدم الاجتماع شك في  
 الاجتماع وانما يكون الشك في المانع غير مؤثر اذا تحقق وجود الشرط ثم طرأ الشك  
 في وجود المانع كمن تحقق الطهارة ثم شك في حصول الحدث بعدها وليس الامر  
 هنا كذلك كما هو واضح وما يدل لما ذكرناه من اعتبار الاجتماع شرطا في تحقق  
 الحكم على القول الاول قول الشارح هناك في اجتماعه الخ فدل ذلك على أن  
 الشرطية ملحوظة عند كل من القائلين في تحقق الحكم أما الثاني فلما حطمت في وضع  
 اللفظ وأما الاول فلما حطمت في الحكم ولو كان مراده أن القائل الاول نظر الى المانع  
 فقال هناك في فساد ولو سلم أن القائل الاول نظر الى المانع فقوله الشارح المذكور  
 إشارة لما قلناه من ان الشك في المانع شك في الشرط هنا واما اعتبار الشرطية  
 المذكورة في وضع لفظ البيع على الثاني دون الاول فانما ينتج تخالف مفهوم البيع  
 على الاول والثاني في حذات اللفظ المذكور بحسب الوضعين المذكورين فان المعنى  
 يختلف بحسبهما مفهومهما وليس الكلام في ذلك بل الكلام في البيع من حيث الحكم  
 عليه بالحل وهو من هذه الحقيقة متحد المعنى على القولين كما مر فالعنعنان من  
 حيث الحكم متحدان ماصداقا وهو المراد هنا وان اختلفا مفهوما في حذاتهما  
 وبهذا يسقط جميع ما أطل به عمال أثره وليس نقشوه الا لعدم التأمل في مواقع  
 الكلام مع أمر به ويثبت اعتراض العلامة والشهاب فتأمل (قوله)

وتؤخذ مما تقدم من أولوية التخصيص من الجواز الأولي من الاشتراك والمساوي الاضمار ان التخصيص أولى من الاشتراك والاضمار ان الاضمار أولى من الاشتراك من ذكر الجواز قبل النقل اه ٢٤١ أولى منه والكل صحيح ووجه الاختصاص

الجزء من نسخ المعنى الاول  
بجسلاف النسل وقد تبهم منه  
الاربعة عشرة التي ذكرها في  
تعارضها منسوخا بالهم مثال  
الاول قوله تعالى ولا تنكحوا  
انفسكم آتاكم من النساء فقال  
الحنفى أى ما طوطه لان النكاح  
حقيقة فى الوطء فيعزم على  
الشخص منسية اسمها وقال  
الشافعى أى ما عقدوا عليه ولا  
محرم ويلزم الاول الاشارة لما  
ثبت من أن النكاح حقيقة فى  
العقد لكثرة استعماله فيه حتى  
انه لم يرد فى القرآن لقبه كما قال  
الزحشرى أى فى غير محل النزاع  
فجوز حتى تنكح زوجا غيره  
فانكحوا ما طاب لكم ويلزم  
الثانى التخصيص حيث قال تعالى  
لا رجل من عقد عليها أو فاعدا  
شيء على تناول العقد للقاصد  
كالعصم وقيل لا يتناول ومثال  
الثانى قوله تعالى ولا تنكحوا  
انفسكم أى فى غير محله  
لان يحصل الانكشاف من  
القتل فيكون الخطباء ما أم  
فى القصاص نفسه حياة أو رثة  
القتل المقتسمين بدفع شر القتاتل  
الذى صاعدوا وهم فيكون  
الخطباء محتسبا بهم ومثال  
الثالث قوله تعالى وأمن القرية  
أى أهلها وقيل القرية حقيقة  
فى الأهل كالأمة المحقة لهذه  
الآية وتزويها نحو قولها كانت

ويؤخذ مما تقدم (أى فى المتن والشاويح) ان مساواة الاضمار للجوازات على ما علمت من الشارح  
(قوله والمساوي) عطف على الاولى فهو متان العبار (قوله والكل) أى من الاربعة  
وهى اولى التخصيص من الاشتراك والاضمار اولى للاختصاص الاشتراك اولى به  
المجاز من النقل (قوله وبوجه الاسم) أى اولى به المجاز من النقل (قوله العشرة التى  
ذكرها الخ) وهى على حاقدهم تعارض المجاز الاشتراك تعارض النقل والاشترار وقد  
شار الى هذين بقوله والمجاز والنقل أى من الاشتراك تعارض المجاز والاضمار تعارض  
النقل والاضمار وقد اشار الى هذين بقوله قبل والمجاز والنقل أى من الضمار تعارض  
التخصيص والمجاز تعارض التخصيص والنقل والى هذين الاشارة بقوله والتخصيص  
أولى منهما أى من المجاز والنقل فهذه ستة وأما الاربعة الباقية فهى تعارض التخصيص  
والاشتراك تعارض التخصيص والاضمار تعارض الاضمار والاشتراك تعارض المجاز  
والنقل كما اشار اليها بقوله ويؤخذ مما تقدم الخ (قوله مثال الاول) أى من الاربعة  
المدكورة الماخوذة مما تقدم وهو كون التخصيص اولى من الاشتراك (قوله وقال  
الشافى) أى وما قبله أيضا (قوله ثابت) أى فى اللغة (قوله لكثرة استعماله) أى  
والكثرة علامة الحقيقة (قوله فحوى حتى تنكس زوجا غيره) مثال لغير جعل النزاع وأورد  
أن قضية كون المراد بالنكاح العقد فى هذه الآية عدم توقف حلها المطلقة لئلا على  
وطء الزوج الثالث لاول مجرد العقد كفى فى حلها للدول وهو خلاف الاجماع وأجيب  
بأن اشتراط الوطء إنما أخذ من السنة لامن الآية المدكورة (قوله يعارض تناول الخ)  
يعارض بالتخصيص وأشار بقوله ويلزم الثامى التخصيص وبقوله قبله ويلزم الثامى الاول  
الاشتراك أى أن القائل الاول لم يصرح بالاشتراك لكنه لازمه من كلامه وكذلك القائل  
الثانى لم يصرح بالتخصيص لكنه لازمه من كلامه (قوله ومثال الثانى) أى التخصيص  
والاضمار (قوله لأن به يحصل الانكشاف عن القتل) أى فيكون فيه حيا قتل كان  
يريد القاتل قتله بالانكشاف عن قتله وحياة اريد القتل بالانكشاف المدكورة لأن المصدر  
منه القتل لقتل ناصرا (قوله ومثال الثالث) أى الاضمار والاشتراك (قوله كالأبنة)  
أى كما أنها حقيقة فى الابنة فهى مشتركة وقوله لهذه الآية الاولى حذفه لأنه محل  
النزاع وادقنا على الآية الأخرى (قوله ومثال الرابع) أى المجاز والنقل (قوله فقيل  
هى مجاز فيها عن الدعاء بغير الخ) لا يعنى أن الشارح يعرض للقتل لهذه القاعدة  
لا يصدح بان أن المختار عند المحقق أنها منقولة وان كان هو الرابع فأنه قول العلامة  
ان قول الشارح فقيل إنما جاز خلاف ما مضى عليه المستغنى عنها قوله ١٥  
(قوله وقد يكون المجاز) قال شيخ الاسلام قد التحق ١٥ أى لأن كون المجاز لهذه  
المدكورة كثر لا قليل سم (قوله بالكل أوصفة ظاهرة) أى المشابهة فيها وبعبارة  
المناهج والمناهج كالاسد للشجاع والمنقوش وبعبارة الاسنوى فى شرحه النوع الثالث

٣١ بنا ل قوة آمنت ومثال الرابع قوله تعالى وأقيموا الصلاة أى العبادة المخصوصة فقبله حى مجازاً من الدعاء



المتأخية وهي تسعة التي باسم ما يشبهه أمام الصفة وهو ما اقتصر عليه الامام وأتباعه  
 كاطلاق الاسد على الشجاع أو في الصورة كاطلاقه على الصورة المنقوشة في الحائط وهذا  
 النوع يسمى المستعار لانهما أشبه في المعنى أو الصورة استعارة له اسم فكسوا به أيامهم  
 من قال كل مجاز مستعار حكاه القرطبي اه سم (قوله لظهور الشجاعة) فبه أن يقال ان  
 الشجاعة فسرت للملكة التي يقدر به على اتمام المهام التي بالاقامات نفسه وعلى كل  
 فليسبت صفة ظاهرة اعم الى الاول فلتا من معنى قائم بالنفس وأما الثاني فلتا من امر  
 اعتباري لاصفة لها خارجا ويمكن أن يكون في العبارة توسع بحيث المضاف أي لظهور  
 أثر الشجاعة قرر مضافا قلت يمكن أن يقال ان الشارح جاز على التفسير الثاني للشجاعة  
 والمراد من المصدر الحاصل به كاهو المتبادر في كلام سم ما يدل ذلك فراجع (قوله  
 كانه للعصير) أي كافي قوله تعالى اني اراي أعصر خيرا وقوله وأظنا لاحقا لا يخفى أن  
 يراد بالظن والاحتمال ما شأنه في نفسه ذلك فلا يراد به قد ينطق عن العبد في المستقبل فهو  
 وعد الاسد وان العصير قد يحصل اليأس من تخميره لعارض فينتفى عن قصده اه سم  
 (قوله وبالشدة) في العبارة مضاف محذوف أي وبضدية الضلالت العلاقة هي الضدية  
 لا الضد (قوله كالمقارعة لغير المهلكة) أي وكقوله تعالى فيسهرهم بعذاب الهم والمراد  
 الانتذار (قوله والمجادرة) قال سم لم أر لها ضابطا وقضية اطلاقها صفة التعويض بطلاق  
 ضوء الارض على الثابت فيها من شجر أو غيره ولفظ الثقة على الانسان ولفظ السقف  
 على الجدار بل ولفظ المصدع على حاصته من فهو الدور ولا يخلو ذلك من غير ما بعد اه  
 (قوله والزبادة والنقصان) قال العلامة ابن جماعة او ردوا ذلك في أنواع العلاقة فيكون  
 علاقة وقية حينئذ حيث لانه يتعين أن يصدق عليه العلاقة وهو اتصال امر بأمر في معنى  
 وفي النفس من الصدق عليه حينئذ شيء اه ويمكن أن يجاب بان في تعبيرهم العلاقة  
 بالنسبة لهذين النوعين تسما إذ لا حاجة الى العلاقة بينهما لان اللفظ لم يخرج من  
 موضوعه الى استعماله في غيره فليست أمثل منه (قوله فالكاف زائدة) هو رأى كثيرين والحق  
 كما لفتنا الى ما عودوه أنه ليست بزايدة لان ذلك من الكتابة التي هي أبلغ من التصريح كما  
 نقرر لانها كدهوى الشيء بينة حيث أريد من أي مثل المثل في المثل لاستلزام في مثل  
 المثل في المثل كافي قولهم مثلا لا يجعل مراد منه أنت لا تجعل لاستلزام في البطل من  
 مثله فبه معناه وفي شيخ الاسلام احتمالات أخر فراجع (قوله نحو واستل القرية أي  
 أهلها) قال المصنف واما قال أن يقول بمثل ان الله تعالى خلق في القرية قدرة الكلام  
 ويكون ذلك مجزئ لذلك النبي وبق الألف في حقيقته لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال  
 لاننا قلنا هذه معارض بان الاصل عدم المجاز اه وفي العبد وقولهم واستل القرية  
 حقيقة قائم بتحريك أو أن الجدار خلقت فيه ارادة ضعيف اه وقوله قائم بتحريك قال  
 السيد لان الله سبحانه وتعالى قادر على انفاقها وزمان النبوة زمان خلق الموات فلا

كالات للرجل الشجاع دون  
 الرجل الا بغير لظهور الشجاعة  
 دون البصري الاسد المقترن (أو  
 باعتبار ما يكون في المستقبل  
 قطعاً) نحو انك ميت (أو ظناً)  
 كانه للعصير (لا احتقاراً) كالم  
 للعبد قد لا يجوز ما باعتبار  
 لما كان عليه قبل كالعبد لن عنق  
 فقة عدم في مسئلة الاشتقاق  
 (وبالشدة) كالمقارعة لغير  
 المهلكة (والمجادرة) كالمراوية  
 لطرف الماء المعروف تسمة له  
 باسم ما يحمله من جل أو بقل أو  
 جاز (والزبادة) نحو ليس كمثل  
 شيء قال كاف زائدة والانهى  
 بمعنى مشبه فيكون له تعالى مثل  
 وهو محال والقصد من هذا الكلام  
 فبه (والنقصان) نحو واستل  
 القرية أي أهلها

يتبع فطقةها بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله ضيف قال السيد لان جواب  
 الجسد ارفع وواقع على وفق الاختيار في عوم الاوقات بل اذا وقع قائم يتبع بقصد النبي  
 عليه الصلاة والسلام ولم يكن كذلك فيما نحن فيه هكذا في الاحكام واما خلق الارادة  
 في الجسد فليس مما جرت به العادة فلا يقع الابطال بقصد ايضا اه سم (قوله قد تجوز اي  
 توسع الخ) تبه بذلك على أن الجاهز هنا بغير المعنى المتقدم وهو كلة نفسه اعرابها بزيادة  
 نقصان أو الاعراب المتغير اليه المذكور فهو صفة للاعراب وللفظ باعتبار تغير حكم  
 اعرابه بخلاف الجاهز بالمعنى المتقدم فانه صفة للفظ باعتبار استعماله في المعنى الثاني وهذا  
 أي كون الجاهز هنا بالمعنى المذكور انما اختيار السكاكي والذي عليه الاصوليون كما  
 صرح به السيد في حاشية المطول أن الجاهز هنا جاز على المعنى المتقدم وهو المحكي يقول  
 الشارح وقيل يصدق الخ وصنيع الشارح بقيد نسبة ما قاله السكاكي للاصولين حيث  
 رجعهم وسكى مقابله بقيل قال معناه العلامة وقد يقال لا نسلم انه تبه بذلك على أن الجاهز هنا  
 بالمعنى الذي ذكر بل يحتمل أنه تبه بذلك على أن الجاهز هنا بمعنى المتوسع فيه بل هو المتبادر  
 من كلامه ولهذا قال السكاكي انه تبه وقوله أي توسع على الخلاف في أن ما ذكر من الزيادة  
 والنقصان مجاز بالمعنى الاصطلاحي أم بالمعنى المتوسع فيه وهو معنى لغوي اه سم قلت  
 فكان اللذان بالشارح جملة على المعنى الاصطلاحي وتقرر يرمي على وفق ذلك كما هو مذهب  
 الاصولين وحكاية كونه بالمعنى اللغوي وقيل عكس ما صنعهم ويستنداد منه حيث نذر جملة  
 على القوي ذكر الاصولين ايضا وللملامة سم في هذا المقام تطويل بلا طائل فتنه  
 فراجعهم (قوله حيث استعمل نفي مثل المثل الخ) لاحاجة لذلك التذكير في الاول  
 والسؤال في الثاني اذا تجوز المذكور في استعمال مثل المثل في المثل والقرية في أهلها  
 لاقى استعمال نفي مثل المثل في نفي المثل وسؤال القرية في سؤال أهلها كما هو ظاهر والاص  
 سهل (قوله وليس ذلك من الجاهز في الاسناد) أي لان الاسناد فيه على هذا التقدير الى  
 ما هو وهذا راجع لقوله وقيل يصدق عليه الخ (قوله والسبب المسبب) في الكلام  
 حذف والتقدير وسببية السبب منسوب بالسبب وكذا قوله والكل البعض تقديره وكلية  
 الكل منسوب بالبعض وكذا قوله والمتعلق تقديره وتعلق المتعلق منسوب بالمتعلق لان  
 العلاقة هي السببية والكلية والمتعلق (قوله فهي مسببة عن البدخ) فيه أن السبب  
 عن البد المقدور وهو الذي المقول لا القدرة فلا بد حينئذ من جعل القدرة على المقدور  
 مجازا للعلاقة المذكورة فتكون مجازا مبنية على مجاز وأما مع إبقاء القدرة على حقيقتها  
 فلا تكون علاقة الجاهز المذكور بالسببية بل المحلية لان البدخ للقدرة لقيام القدرة بها  
 وقول بعضهم سم ان القدرة قائمة بنفس الشخص خلاف الصواب قررر شيخنا قلت كون  
 القدرة قائمة بنفس البد محال ولا يبيد الفعل المقدور بلزم منه أن يكون اسناد القدرة  
 الى البد ونحوه حقيقة وإلى الشخص مجازا وكذا اسناد الفعل اليه حقيقة وإلى

فقد تجوز اي توسع بزيادة  
 كلمة أو نقصها وان لم يصدق  
 على ذلك حسد الجاهز السابق  
 وقيل يصدق عليه حيث  
 استعمل نفي مثل المثل في نفي  
 المثل وسؤال القرية في سؤال  
 أهلها وليس ذلك من الجاهز في  
 الاسناد (والسبب المسبب)  
 فهو لا يريد اي قدرة فهي  
 مسببة عن البد محال  
 (والكل البعض) فهو محال  
 أصابعهم في آذانهم أي أنما هم

الشخص مجازاً وأنه باطل أيضاً فالحق أن القدرة المرادة هنا هي القدرة الحادثة التي  
تخارن الفعل زماناً وأن تعلقت عليه تعقلاً مضافة قائمة بذات الشخص وهي القوة  
المستعمعة لشرائط الايمان بالشيء والاتصاف به امتوقف على سلامة الآتم وأساسها  
التي هي باقية الايمان بذلك الشيء ويعبر عن السلامة المذكورة بالقدرة أيضاً وهي  
الاستطاعة فظهر به ذاهبة كون المدعى بالقدرة بمعنى القوة المذكورة لتوقفها عليها  
لكونها آتماً ألا ترى الى انتفاء قدرة الشخص عبارة اول بالبدن كالكتابة وتوقفها عند  
عدم سلامة البدن أو قطعها وان ما جعله شيئاً خلاق الصواب هو الصواب بالارتباب  
(قوله والمتعلق الخ) أي تعلقه كافتقار المراد بالمتعلق المذكور واتصاف المتعلق بالفتح  
بمعنى المتعلق بالكسر وقيام ذلك المعنى به كما هو في المثالين (قوله أي المسبب السبب) أي  
مسببة المسبب منسوبة الى السبب على قياس ما مر (قوله والبعض السبب) يشترط في  
البعض المذكور أن يكون له من بين ما سائر الابعاض من بدائر تباين الكل بحيث يفسد  
الكل بافاده كالمثال الذي ذكره الشارح وأما كيف يكون المعنى المقصود من الكل  
انما يتصل به كاطلاق العين على الهيئة أي الجاسوس فإن المعنى المقصود منه انما يوجد  
بالعين (قوله وما بالفعل على ما بالقوة) قضية مسابقة أن التقدير وقد يكون مجازاً بالفعل على  
ما بالقوة ولا يعني فساداً فلا يقدح فيه من حذف مضائق التقدير وقد يكون باطلاق  
لفظ ما بالفعل على ما بالقدرة أي باطلاق لفظ الشيء المنسوب بصفة بالفعل على الشيء المنسوب  
بذلك الصفة بالقوة ويعبر عن هذا بزيادة الاستعداد وأورد عليه أن هذه العلاقة ينبغي عنها  
قوله فيما مر باعتبار ما يكون أي يؤول اليه وأجيب بالمتنع فإن المستبعد للشيء قد لا يؤول  
اليه بأن يكون مستبعداً له وغيره قال شيخ الاسلام ونسبه لظفر لان ما ذكره به يأتي في  
اعتبار ما يكون فلنمنع أن الجواب بذلك لا ينصرف فيما ذكره آخره اهـ وأقول يمكن الفرق  
بأن النظر فيما سبق الى مجرد الاول وهذا الى مجرد الاستعداد فليست اهـ سم (قوله وقد  
يكون الجازي الاسناد) قال شيخ الاسلام مراده بالجاز مطلقه لا ما مرته بما مر اهـ وفي  
أن يراد بطلقة ما يسمى بلفظ الجازي ليس بين الجازي والمراد به والجازي الاسناد قد  
مشتبه لا اختلاف حقيقةهما لان ذلك لفظ مخصوص وهذا اسناد كذلك لأن يراد  
بالقدرة المشترك بينهما أحد الامر من المصادق بكل منهما وقول المنصف في الاسناد قد  
يفتضى المعنى تعلقه بالجاز يعني التميز ولكن الموجد في عبارة ضمير الجاز وهو لا يعمل  
وان عبر الشارح بالاسم الظاهر ايضاً فالمعنى فيذني تعلقه اما سيكون جلالها على التمام  
أو محذوف جلالها على النقصان سم (قوله بأن يستند الشيء الغير من هو الاية)  
قال العلامة عرفه البيان وبإسناد الفعل أو معناه الى ملابس غير ما هو يناول  
تخرج نحو قولك الحيوان جسم وقولك جازيذاً ظاهراً يداعراً وقول الله عز وجل  
الربيع البقل وقولك جازيذاً أنت تعلم انه لم يبيح والثالث والاربع دالة على ان عبارة

(والتعلق) بكسر الهمزة  
(المتعلق) بنفسها نحو هذا خلق  
الله أي مخلوقه ورجل عدل أي  
عادل (وبالعين) أي السبب  
سبب كالموت للمرض الشديد  
لانه مسبب له حادثه والبعض السبب  
نحو فسلان والقدرة من  
الشيء والمتعلق بفتح الهمزة  
بكسرها نحو يا بكم المعتون أي  
الفتنة وقم قائماً أي قياماً  
(وما بالفعل على ما بالقوة)  
كالمسكر الضمري الدن (وقد  
يكون الجازي) (في الاسناد) بأن  
يستند الشيء الغير من هو الاية  
بينهما فتعقوله تعالى واذنبت  
عليهم آياتهم أي آيات استندت  
الزيادة وهي فصل الله تعالى الى  
الآيات

لكون الآيات المتلوة سبيلها  
عادة (خلافا لقوم) في تعميم الجواز  
في الاسناد فتم من يجعل الجواز  
فيلزم كرمته في المستند ومنهم  
يجعله في المستند اليه بمعنى زادتهم  
على الاول ازادوا بها وعلى  
الثاني زادهم الله تعالى الاطلاقا  
لآيات عليه تعالى لاسناد فعله  
الهيا (و) فليكون الجواز في

الافعال والحروف وقالا لا ينمى  
السلام والنقش وانما في  
الافعال ونادى أصحاب الجنة  
أى ينادى واتعوا ماتت  
الشماطين أى ثلثه وفي الحروف  
فهل ترى لهم من باقية أى ماترى  
(ومنع الامام) الرازى (الحرف  
مطلقا) أى قال لا يكون فيه  
جواز افراد بالذات ولا بالتبع  
لانه لا يشهد الا بضعة الى غيره فان  
ضم الى ما ينفي ضمه اليه فهو  
حقيقة أو الى ما لا ينفي ضمه اليه  
فجواز تركيب قال النقش وانما من  
أين أنه جواز تركيب بل ذلك  
الضم قرينة بجواز الافراد

قول المحقق قوله ومنع الامام  
الجواز في الحرف هكذا في خطه  
ونسخ الشارح انى يأيد بنا ومنع  
الامام الرازى الحرف كآيات

الشارح اه ومازجه من دخول الثالث والرابع ممنوع منها واضحا أما الرابع فله وجه  
بقوله لا بد بينهما ضرورة ان الاسناد فيه ليس لاجل الملازمة وأما الثالث فله وجه  
يقيد الحقيقة المفهومة من قوله فير ما هو له أى من حيث انه غير ما هو له لان الامور التي  
تختلف بالاعتبار يصرف فيها حقيقة الحقيقة حتى انه يصحكون بمنزلة المذ كوكا هو مشهور  
والاسناد انه ليس لقسم من قوله من حيث انه غير من فهو ضرورة اعتقاد الحكم انه الى  
ما هو له سم (قوله لكون الآيات الخ) بين للعلاقة (قوله علة) أى لاحقة لان  
السبب الحقيقي هو الله تعالى (قوله فتم من يجعل الجواز الخ) أى كائن الحاسب فانه يجعل  
الجواز فيلزم كرمته في المستند على ما سيجي (قوله ومنهم من يجعله في المستند اليه) أى  
وهو اسكا كرمته يجعل المستند اليه في ذات اسفاره فكيفه كاخو معروف (قوله معنى  
زادتهم على الاول ازادوا بها) قال العلامة قدس سره معنى فزاد المستند مجازا في ازاد  
ووقع بين المقال وهو ضم المؤمنين والمفعول وهو ضمير الآيات قلب بضم كل مكان  
الاستمر ولا يخفى ما فيه من التسف والاقرب ما قاله العضد ان زادت مجازا في لتسبب  
العادي أى نسبت في الزيادة اه أى فهو مجاز مرسل علاقته المسببة وفي جواب سم  
من التسف ما لا يخفى (قوله اطلاقا لآيات) أى لغيرها واعتراض هذا القول بأن فيه  
خللا من وجهين الاول أن اطلاق الآيات عليه تعالى مع كون الاسماء في حقيقة كاهو  
الاعتراض سائق الثاني اطلاق اسم المؤثر عليه تعالى قلت وقد يمنع بان المصنع هو  
الاطلاق الحقيقي لا المجازي ولئن سلم فهذا الاطلاق ووقع في كلام الله تعالى وانطلاق انما  
هو في اطلاق غيره في كلامه عليه فهذا اعتراض محل النزاع كما قاله سم (قوله وقد يكون الجواز في  
الافعال والحروف) أى امال من غير اعتبار بقوى المصدر بالنسبة للافعال وفي المتعلق  
بالنسبة للحروف وحاصله أن الاصوليين يقولون بالتجوز في المشتق والحرف أصالة أى  
من غير اعتبار بقوى المصدر والمتعلق بخلاف البيانيين فان التجوز في كرمته هم انما  
هو بتبعية التجوز في المصدر والمتعلق بخلاف البيانيين فان التجوز في كرمته هم انما  
أى فاستعمل الماضي في المستقبل لتحقق الوقوع فيكون مجازا علاقته المزومية لاستلزام  
وقوع الشيء لبعضى تحقق وقوعه (قوله واتعوا ماتت الخ) أى فغير المستقبل من  
الماضي لاستحضار تلك الصورة الماضية مجازا علاقة السببية فان المضارع يستحضر به  
الصورة الماضية (قوله فهل ترى لهم من باقية أى ماترى) أى فغير بالاستفهام عن الشيء  
بما يصح عدم التحقق في كل فيكون مجازا علاقته المزومية لاستلزام الاستفهام عن الشيء  
عدم تحققه (قوله ومنع الامام الجواز في الحرف مطلقا) أى منع مجاز الافراد في الحرف  
مطلقا بالذات كما يقول الاصويون ولا بالتبع كما يقول البيانيون فالمدنى في كلام الامام  
بجواز الافراد الترتيب كابدل عليه تعليله (قوله فاد ضم الى ما الخ) أى على ما لا ينفي  
ضمه اليه وأولى معقول كذا (قوله بل ذلك الضم قرينة بجواز الافراد) أى لأن الحرف

لا يسند ولا يسند اليه ويجاز التوكيد اسناد الشيء الى غير ما هو له (قوله المحفوظ) تعالى  
 ولا صليبتكم في جذوع النخل أي عليها قال شيخ الاسلام استعمال في النخل للظرفية في  
 الاستعمال لا لافيه مشابهة تذكركم على الجذوع التي يمكن الظرف في ظرفه اه وقصته  
 أن ذلك من قبيل الاستعارة وقد يقال ظاهر كلام النحوي أنه من قبيل المجاز المرسل  
 والقرينة الضمنية الى ما لا يخفى فهو قريب من جعل الاستعارة قرينة قاله سم أي فهو مجاز  
 علاقته الزوم لاستلزام ظرفية الشيء في الشيء التي يمكن منه (قوله) وبأن الاسم المشتق  
 (الخ) ويعترض عليه أيضا بأن اسم الفاعل يراد به المفعول واسم المفعول يراد به الفاعل  
 من غير تجوز في أصلهما كما ذكر ذلك الأصمها في شرح المصنوع حيث قال الثاني أي  
 من وجوه النظر وقوله المشتق لا يدخل عليه الجواز لا بعد الدخول على المصدر يطل باسم  
 الفاعل إذا أراده المفعول واسم المفعول إذا أراده الفاعل مع عدم دخول الجواز  
 المصدر كما ينفي أمثلة الجواز اه (قوله) وكان الامام فيما قاله نظر الى الحديث مجردا عن  
 الزمان بمجازه دام ظاهره في موافقة هذا الجواب فانه قال وما المفعول أي وأما عدم  
 دخول الجواز فيه بذات فهو لفظ دال على ثبوت شيء لموضوع غير معين في زمان معين  
 فيكون الفعل مكملا من المصدر وغيره فلما يدخل الجواز في المصدر استحالة دخوله في  
 الفعل الذي لا يقيد بالثبوت ذلك المصدر لشيء اه ثم قال وأما المشتق الخ لكن يرد على  
 جواب الشارح ما مر عن الأصمها في وهو اسم الفاعل إذا أراده المفعول واسم المفعول  
 إذا أراده الفاعل مع عدم التجوز في المصدر نحو ما عايناه في أحد الأقوال إلا أن  
 مكنونهم وبجانب استورا أي سائر أوانه كان وعده ما يتأخر أي أحدا الأقوال إلا أن  
 يجب بيان الامام يمنع التجوز في ذلك إذ كل من اسم الفاعل والمفعول فمما ذكره يجر  
 تعصم ظاهره ويمنع عدم التجوز في المصدر بل هو أن يكون اسم الفاعل أو المفعول  
 المفعول بعد التجوز بمصدره والمعلوم عن مصدره الجوهول وأن يكون اسم المفعول انما  
 تجوز به عن الفاعل بعد التجوز بعد الجوهول عن المعلوم فليست اسم (قوله) ولا يكون  
 المجاز في الاسلام أي مرتجبه أو منقولة المناسبة أو غيرها كما سذكره الشارح وأعلم  
 أن هناك من الأول أن العلم باعتبار استعماله في المعنى العلي هو مجاز لا والثاني  
 هل يصح التجوز باستعماله في معنى آخر مناسب للمعنى العلي وكلام المصنف كغيره  
 في الأول وهو الذي خالف فيه الغزالي وبه يصح كلام الشارح بقوله أصح الاعتقاد عند  
 زواها وقوله لأنه لا يراعى الصفة وقد كان قبل العلم موضوعا له وأحيث في كلام  
 المصنف لا يتأخر التجوز باستعمال العلم في معنى مناسب للمعنى العلي وإنما إذا قلت وأيت  
 اليوم حاتم تترديه شخص غير مشيها في الجود كان مجازا لأنه استعارة كما تقر في محله ولما  
 التمس الحال على بعضهم توهم أن كلام المصنف في المقام الثاني وأن خلاف الغزالي فيه  
 فاعترض بأن ما قاله المصنف خلاف ما عليه المحققون وأن ما قاله الغزالي في غاية الحسن

فمفعوله تعالى ولا صليبتكم في  
 جذوع النخل أي عليها (و) منع  
 أيضا (الفعل والمشتق) كاسم  
 الفاعل فغال لا يكون فيهما  
 مجاز (الالتزام) المصدر  
 أصلهما فان كان حقيقة فلا  
 مجاز فيهما واعتراض عليه  
 بالتجوز بالفعل الماضي عن  
 المستقبل والعكس كما تقدم  
 من غير تجوز في أصلهما وبأن  
 الاسم المشتق يراد به الماضي  
 والمستقبل مجازا كما تقدم من  
 غير تجوز في أصله وكان الامام  
 فيما قاله نظر الى الحديث مجردا  
 عن الزمان ولا يكون الجواز  
 (في الاسلام) لأنها ان كانت  
 مرتجبة

والدقة فلا وجه لرده وقد علمت فساد توهمه واعتراضه زاجح سم (قوله أي لم يسبق لها استعمال في غير العلية) التعمير بالاستعمال جرى على الغالبين أنه إذا لم يسبق الاستعمال لم يسبق الوضع والألفاظ تعتبر في المجاز سبق الوضع للاستعمال كما تقدم فالمراد ينشئ سبق الاستعمال في عبارة الشارح في سبق الوضع إطلاقاً للمعلوم على اللازم لاستلزام الاستعمال الوضع وهذا يسقط اعتراض العلامة على قول الشارح فواضع بقوله غير واضح إذاً المجاز يكتفي فيه سبق الوضع بمجرد أنه وقوله في غير العلية اللازم في العلية للتصور أي في غير العلية المتأخرة وهذا يفرض عن تعريف المرتجل ما استعمل علماء ثم نقل على أيضاً به يتقدم ما ورد شيخ الإسلام كالكمال هنا سم (قوله فواضع) أي لفوات العلاقة في القسم الثاني أعي الأعلام المتعينة لغير مناسبة وفوات سبق الوضع في القسم الأول وهو الأعلام المرتجلة (قوله فكذلك) أي مثل ما ذكر من القسمين في عدم التصور (قوله لعمدة الإطلاق عند ذر الهاء) أي فلا بد من قوله حد المجاز حيث ذلك لعدم وجود العلاقة بين المنقول عنه واليه (قوله وهذا خلاف في الترجمة) أي للاتفاق في العلم المنقول على أن المراد بلفظه المعنى في الموضوع فانياً (قوله وعدمها أولى) من وجوه الأولوية باعتبار للعلاقة في المجاز هي متعينة في العلم قطعا سم (قوله أي المعنى المجازي) فيه إطلاق المجاز على المعنى وهو صحيح خلافاً لبعضهم قال في التلويح ثم إطلاق المجاز والحقيقة على نفس المعنى أو على إطلاق اللفظ على المعنى واستعماله فيه شائع في عبارات العلماء مع ما يميز اللفظ والمعنى من الملازمة الظاهرة فيكون مجاز الأخطاء وجعل على خطأ العوام من خطأ النواص اه قاله سم (قوله ومن المحصور بها المجاز الرابع) أي لأن تبادل المعنى المجازي فيه انما هو بواسطة القرينة التي هي ككرة الاستعمال فيه فلم يخرج بذلك عن كونه مجازاً وأنه لولا القرينة لتبادر المعنى الحقيقي (قوله ويؤخذ منه أن التبادر من غير قرينة نعرفه بالحقيقة) برده على المشترك فانه حقيقة تنفع بعدم التبادر المذ كقولانه لا يتبادر شيء من معنييه أو معانيه وبهذا ما أوفاه لامة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من عدم التبادر بدو القرينة عدم الحقيقة فلا يضر تحلف العلامة المذ كورده عن المشترك وأما ثانياً فلا يلزم الانتقاض المذ كوراه على قول الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه من أن المشترك عند التجرد من القرينة ظاهر في معنييه أو معانيه فواضع وأما على قول غيره فكل واحد من معنييه أو معانيه يتبادر على البذل فالتبادر منه اما هذا أو هذا كما أوضح ذلك السمد وقال العلامة في قول الشارح ويؤخذ منه الخ مانعه الذي يؤخذ من الثبوت التي فالأخوخذ منه حيث ذهبوا أن انتفاء تبادل غير المعنى علامة للحقيقة لا يتبادر المعنى كما قال الشارح والانتقاض بالمشترك ويدل لما قلناه قول العبد ومنه أن يتبادر غيره إلى القه لولا القرينة عكس الحقيقة فأنه تعرف بأن لا يتبادر غيره لولا القرينة اه ثم اعلم أن هذا الاختصاص على وجوب انعكاس العلامة وقد قلناه الشارح في بعض اه وحاصله

أي لم يسبق لها استعمال في غير العلية كسعاداً ومنقولة لتفسير مناسبة كفضل فواضع أو لمناسبة كمن معي ولله جدارك لما طئنه فيه من البركة فكذلك لعمدة الأخلاق عند ذر والها (خلافاً للفرقاني في منطج العقدة) بفتح الميم الثانية كالمرث فقال أنه مجاز لأنه لا أراد منه العقدة وقد كان قبل العلية موضوعاً لها وهذا خلاف في الترجمة وعددها أولى (ويعرف) المجاز أي المعنى المجازي (لفظاً) (قوله بغيره) منه إلى الفهم (لولا القرينة) ومن المحصور بها المجاز الرابع وسياق ويؤخذ من ذكر أن التبادر من غير قرينة تعرف به الحقيقة

أن الشارح في ما قاله على وجوب انعكاس العلامة وهو خلاف المشهور وما مشى عليه هو  
نفسه فيما مر وخالف القاعد من أن المأخوذ من الأبيات التي فورد عليه حيث أنها مشتركة  
وان أعجب منه فعليه موأخذة من جهتين وهو كلام في غاية السداد خلافا لما تنسقه سم  
عما يظهرون من ذلك جادة الانصاف أنه من التعبد في الوجود الحسن (قوله وصحة التي)  
أي صدق في الواقع لا الصفة لغة لصحة قولك ما أنت بإنسان وهذا القيد أهله الشارح  
مع الحاجة اليه ويمكن أن يقال إنما أهله اعتقاد على ما هو المتبادر من صحة التي من أن  
المراد بها الصفة في نفس الامر واعتراض على هذه العلامة بأنه يلزم عليها الدور وتوقفها  
على أن الجاز ليس من الماهية الحقيقية وكونه ليس منها يتوقف على كونه مجازا وأجيب  
بان صحة نفسه باعتبار الاعتقاد لا باعتبار أن يعلم كونه في الحقيقة بل بان الكلام ليس في  
معنى جوهل كون اللفظ حقيقة أو مجازا فيه بل في معنى علم كون اللفظ حقيقة أو مجازا فيه  
ولم يعلم أيهما المراد فيه صحة التي كونه مجازا (قوله بان لا يطردها إلخ) اعترضه الكمال  
وسخ الإسلام بان صالحه يرجع إلى أنه لا يطردها مجازا من الجازات في جزئيات مدلوله لا تنقلا  
التعبير في بعضها بان يعد بر الحقيقة بده كالتعبير بالشجاع بدل الأسد في بعض ذوى  
الشجاعة ولأنك أن مثل ذلك يأتي في الحقيقة التي لها مجازاته يصح التعبير في بعض  
جزئيات مدلولها بالجاز بذاتها ويمكن أن يجاب بان حاصل كلام الشارح أن المراد صحة  
الطلاق للفظ على كل فرد من أفراد ذلك المعنى مع إمكان العدول في بعض الأفراد إلى  
الطلاق يكون حقيقة بوجوب الطراد صحة الطلاق للفظ على كل فرد من أفراد المعنى  
مع عدم إمكان العدول في بعض الأفراد إلى الطلاق يكون حقيقة بالآثر إلى قوله بخلاف  
المعنى الحقيقي إلى قوله لا تنقلا للتعبير الحقيقي بغير ما قاله سم (قوله فلا بد له وأما  
البساط أي صاحبه) قال القرأني في شرح المصنوع فلما لا نسلم أنه يتمتع بل كلام سيدي به  
وغيره يقتضي الجواز قال سيدي به لا يصح أن يقال قامت هند ودبر اغلاها يعني لان  
قرينة التعذر في القرينة هي الماهية لا الأضمار لأنه ذكرناها في هند فلا يجوز إضمار بغير  
دليل وهذه يقتضي صحة البساط القرينة التعذر في صرف السؤال إلى صاحبه كما  
يصرف لاهل القرينة أه كلام القرأني قلت وقد ذكر الصاع ما بصرح بقياسية جواز نحو  
أما البساط فقلد كراين ما في تسميه أنه يجوز حذف المضاف وأقامة المضاف إليه  
مقامه في إعرابه وقسم ذلك إلى قياسي وغير قياسي وذكر أن ضابط ذلك أنه ان امتنع  
استقلال المضاف إليه بالحكم فهو قياسي فهو رأسل القرينة وأشرى إلى قولهم المجل  
أز القرينة لا تستل والمجل لا يشرب وان لم يتمتع ذلك فهو وساعي أه وهو مصرح بما ذكر  
وهو يزاد الاشكال وما يقوله أن الاعتبار في العلاقة نوعها لا شخصها وهي متفقة هنا  
والحاصل أن كلام الأصوليين مصرح بامتناع نحو أسأل البساط أي صاحبه وكلام الصاع  
مصرح بجواز ذلك وكلام الأصوليين شكل مع كون الاعتبار نوع الصلة لا شخصها

(وصحة التي) كما في قولنا في البلد  
هذا جازا فانه يصح في الجاز  
وهو عدم وجوبها لطراد فيما  
يدل عليه بان لا يطردها في رأسل  
القرينة أي أهلها فلا يقال وأما  
البساط أي صاحبه أو يطرده  
لا وجوبها كما في الأسد لرجل  
الشجاع فيصح في جميع جزئياته  
من غير وجوب الجواز أن يعبر  
بعضها بالحقيقة في ألف المعنى  
الحقيقي فيلزم الطراد ما يدل عليه  
من الحقيقة في جميع جزئياته  
لا تنقلا للتعبير الحقيقي بغير ما

وجمعه أى جمع اللفظ الدال عليه (على خلاف جمع الحقيقة) كالامر ٢٤٩ بمعنى الفعل مجازا يجمع على أمور بخلافه

بمعنى القول حقيقة فيجمع على  
أوامر (وبالتزام تقييده) أى  
تقييد اللفظ الدال عليه بخناج  
الذى لى الجاني والمناج  
أى شدته بخلاف المشقة  
الحقيقة فانه يبق من غير لزوم  
هكاهنا (وبتوقفه)  
فى إطلاق اللفظ عليه (على المسعى

الاستمر) لمعومكروا ومكر الله أى  
مكرهم على مكرهم حيث توأما  
وهم اليهود على أن يقتلوا عيسى  
عليه الصلاة والسلام بأن التى  
شبهه على من وكلوا به قتله ورفع  
الى السماء (المعنى الملقى عليه الشبه  
ظنا له عيسى ولم يرجعوا الى قوله  
أنا صاحبكم ثم تكلفوا له البروا  
الاستمر فإطلاق المكر على الجازاة  
عليه مع توقف على وجوده بخلاف  
إطلاق اللفظ على معناه الحقيقي  
فلا يتوقف على غيره (والإطلاق

على المستحيل) فهو وسأل القرية  
فإطلاق المسؤل عليه المأخوذ من  
ذلك مستحيل لانها لا يثبت الحقيقة  
وإنما المسؤل أهلها (والاختصار

اشتراط السمع فى نوع الجازى فليس  
لنا أن نتصور نوع منه كالسبب  
للمسبب الا اذا جمع من العرب  
صورتهم مثلا وقيل لا يشترط  
ذلك بل يكفي بالعلاقة التى تظروا  
الها فى كفى السماع فى نوع لصحة  
التجوز فى عكسه مثلا (وبتوقف  
الامدى) فى الاشتراط وعدمه

(قوله وبالتزام تقييده) أعاد الباء فيه بخلاف ما قبله وما بعده كأنه لدفع توهم أنه قبله  
قبله وفيه بعد فانه شيخ الاسلام (قوله أى لى الجاني) تفسير لخناج فهو تفسير للمضاف  
وقوله اخذ من مجاز عن حق أو حصل فيقول التقدير الى قوله وحقق أو حصل لهما من  
جانب الذل أى حصل لهما من جانبك الحاصل واسطة الذل لهما وهذا معنى صحيح  
لا ريب فى صحته خلافا لما ادعاه العلامة من عدم صحته وتعيين كون قول الشارح أى لى  
الجاني تفسيراً لمضاف اليه الذى هو الذل للمضاف ولا للمضاف والمضاف اليه معاً  
(قوله أى شدته) نفس جوازها وكان الواجب تأييد الضمير العادة للعرب اكدونها مؤنثة  
قال الله تعالى حتى تضع الحرب أوزارها أى كى الجواب بأنه جرى على لغة تذكرة الحرب  
وان كانت قلته أو على تأويله بالقتال مثلاً (قوله على المسعى أى المسعى  
الحقيقى وهذا يسمى المشاكلة أى التعمير عن الشيء باللفظ غيره لوقوعه فى صحته تحقيقاً  
فمؤمكروا ومكر الله فإطلاق المكر على الجازاة عليه مجاز لوقوعه فى صحته أو تقدير  
فمؤمكروا تعالى أنا مؤمكروا الله فالعنى والله أعلم فأما نحن مكرهم ومكر الله أى مجازاته  
على مكرهم فغير عن الجازاة على المكر بالمكر لوقوعه فى صحته تقدير (قوله) بأن التى  
شبهه) أى شبه عيسى عليه الصلاة والسلام ووقع فى كلام بعض المحققين تفسيره ضمير  
شبهه بالمقتول وهو هو (قوله على من وكلوا) يفغ المكافئ حقيقة أى برطوا قتله  
(قوله) بالمبروا (الاستمر) أى وهو صاحبهم (قوله) متوقف على وجوده أى حقيقة خائراً  
تقديره كأمز (قوله) فإطلاق المسؤل عليه المأخوذ من ذلك مستحيل (الح) قال العلامة  
قوله مستحيل خبر إطلاق وفى كون الإطلاق مأخوذاً من أدنية وكونه مستحسلاً  
تناقض ومخالفة للمتن فى أن المستحيل هو المطلق عليه لا الإطلاق لأن يقول بأن  
المراد المستحيل عليه ذلك الإطلاق فاندفع التناقض بأن المأخوذ إطلاق عليه من  
حيث هو والمستحيل انما هو الإطلاق علم اسرارها لا يثبت قلنا فالإطلاق المأخوذ من  
المستحيل فلا يصح الحكم بأنه هو فليتنازل والذي يتعين أن يقال وهو مقتضى المتن أطلق  
سؤال القرية على معنى هو أيتها وهو مستحيل واخصالته يعرف بان المراد استهزاء  
أهلها وهذا معنى صحيح لا تكلف فيه ولا خروج عن ظاهر العبارة اهـ (قوله) نوع  
الجازى) أى فى كل نوع من أنواعه كالسيمية والمسيبة والكلابة والجزئية الى غير ذلك من  
بقية العلاقات فاذا سمع الجازى ضرورة من صور نوع منه كالسيمية مثلاً جاز لنا أن  
تجوز فى سائر صور هذا النوع وكذا القول فى باقى الأنواع (قوله) لصحة التجوز فى عكسه  
مثلاً) أشار بقوله مثلاً الى أنه يمكن بذلك فى غير عكس ذلك النوع من بقية الأنواع  
على هذا القول فانه شيخ الاسلام قلت لا يخفى به هذا القول (قوله) ولا يشترط السماع  
فى شخص الجازى (اجماعاً) فيه إشارة الى أن نقل غيره كابن الجاني الخلاف بقوله ولا يشترط  
النقل الى الواحد على الأصح محمول على غير الأشخاص كما جله عليه فى شرح المختصر حيث

٢٢ بل لا يشترط السماع فى شخص الجازى اجماعاً بأن لا يستعمل الا فى الصور التى استعملته العرب فيها



قال محل الخلاف أحاد الأنواع لا الاختصاص إذ الشخص الحقيقي لا يصح كونه محمدا  
للخلاف لأن أحدا يقول لا أطلق الاسد على هذا الشجاع إلا إذا أطلقه عليه العرب  
بعينه وأطلق في بيان ذلك ثم قال قد تقرر أن الخلاف في الأنواع لا في الجنس ولا في  
جزئيات النوع الواحد وسبقه إلى ذلك القرافي شيخ الاسلام (قوله غير علم) أي قال العالم  
ليس معربا أو هو معرب واقع في القرآن اتفاقا والخلاف في غيره على ما سبق (قوله في  
معنى وضع له في غير لغتهم) يخرج به الحقيقة والجازا العربيان إذ كل منهما مستعمل فيما  
وضع له في لغتهم وإن كان الوضع في الأول ابتدائيا وفي الثاني ثانويا (قوله فلا يكون كاه  
عربيا) أي لكن كاهه في بدليل الآية فليس فيه عربى وغيره وحل الآية على السك  
حقيقة وهي أولى من الحل على الغالب لأنه يصير حثيثا مجازا والحقيقة أوجح فالحل  
عليها أولى فان قيل هذا النفي أي نفي كونه عربيا لازم لأن العلم الاعمى واقع في القرآن  
بلا خلاف كما قاله الشارح كغيره فلا يكون كاهه عربيا قلت أجاب شيخ الاسلام بأنه  
اتفقت فيه لغة العرب وغيرهم أه وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لم يمتنع الاحتراز عنه  
بقوله غير علم كالم يمتنع إلى الجواب عن نحو استبرق وقطاس ومثله كان يجوز أن يلزم  
أنه أعمى ولا ينافي ذلك كون كاهه عربيا نظرا إلى ما ذكره السعد كغيره من أن الاسم  
يصحب وضعها العلى ليست ماعرب اللغة دون أخرى ولا يدعى ذلك منع الصرف  
نظرا لكون الوضع في اللغة فهي وإن كانت لا تنصب إلى لغة دون أخرى إلا أنها  
مخرج تغير العربية لكون الوضع من ذلك الغير وبذلك يخرج الجواب عن قول العضد  
وإن الحاجب أن إجماع أهل العربية على أن منع صرف إبراهيم ونحوه للغة والعلمية  
يوضح ما ذكرنا من وقوع المعرب فيه أي في القرآن أه وأجاب شيخ الاسلام بأن الإجماع  
المدكور لا يقتضى كونه معربا لجواز اتفاق اللغتين فيه وإنما عرفت بجهته حتى منع  
الصرف لاصالة وضعها أه ولعل المراد باصالة الوضع مع فرض اتفاق اللغتين فيها  
سبق الوضع المذكور أو كونه أشبه بطريقته حاله سم ذات رقد يصح في جواب سم  
بأن مقتضى كون وضع العلم لا ينسب إلى فقد دون أخرى عدم اعتبار كون الوضع في  
اللغة الإجماعية إذ لا معنى للنظر لكون الوضع في اللغة الانسيبته إليها في جواب شيخ  
الاسلام بأن الإصالة المذكورة بعد تسليها لا تقتضى منع الصرف مع كون اللفظ  
عربيا إذ الفرض اتفاق اللغتين فيه على أن اعتبارا للجهة من حيث الإصالة والسبق  
فقط خلاف المتبادر من قولهم ممنوع من الصرف للغة والعلمية والجهة بل المتبادر منه  
اختصاص وضعه بالعلم والتبادر بسلامة الحقيقة فيكون معرزا كما أخذ ذلك من  
الإجماع المذكور إن الحاجب والعضد فمثل (قوله وأن يسمى كما شئ عليه في شرح  
الخصم) برده عليه أنه يشكل حينئذ الاستدلال بالآية لأنهم جعلوا وجه الاستدلال  
بالآية أنه لا يستعمل القرآن على غير عربى لم يكن كاهه عربيا وذلك مناف لقوله قرأنا عربيا  
فيقال لا نسلم المناقاة لأنه حيث سلم وقوع العلم فيه مع كونه من المعرب لم يكن كاهه عربيا

(مسئلة) المعرب لفظ غير علم  
استعملته العرب في معنى وضع  
له في غير لغتهم وليس في القرآن  
وقال الشافعي وابن جرير والاکثر  
أذلو كان فيه لا شغل على غير  
عربى فلا يكون كاهه عربيا وقد  
قال تعالى ما نزلناه قرآنا عربيا  
وقيل أنه فيه كاستبرق وقطاس  
للسيد الساج الغليظ وقطاس  
روية للميزان ومثله كاهه ندية  
للكوفى التي لا تنفذ وأجاب بأن  
هذا اللفظ ونحوها لا يقع في  
لغة العرب ولتغيرهم كالصاوبن  
والخلاف في وقوع العلم  
الاعمى في القرآن كما رآه  
والمعرب ولا يستعمل أن لا يسمى  
معربا كما شئ عليه المصنف  
هنا حيث قال غير علم وأن يسمى  
كما شئ عليه في شرح الخصم

حيث لم يقل ذلك ثم تم على أن العلم متقن على وقوعه وعقب هذا الجواز بالعرب لشبهه به حيث استعملته العرب فيما يضعوه له  
كاستعمالهم الجواز فيما يضعوه له ابتداءً في (مسئلة اللفظ) المستعمل في معنى (الحقيقة) فقط (أو مجازاً) فقط كالاسم للصوان  
المقتصر والرجل الشجاع (أو حقيقة ومجاز باعتبارين) كأن وضع اللفظ ٢٥١ ليعني عام ثم خصه الشرع والعرف بتوسع

منه كالصوم في اللغة للاستسالة  
خصه الشرع بالاستسالة المعروف  
والدابة في اللغة لكل ما يذهب  
على الأرض خصه العرف العام  
بذات الحوافر وأهل العراق  
بالقرس فاستعمله في العام  
حقيقة أو لغوية بمجاز شرعي أو  
عرفي وفي الخاص بالعكس  
وتمتع كونه حقيقة ومجاز باعتبار  
واحد لا يتناقضان في الوضع ابتداءً  
وثانياً لا يصدق أن اللفظ  
المستعمل في معنى موضوع له  
ابتداءً وثانياً (والأمران) أي  
الحقيقة والمجاز (متفقين) عن  
اللفظ (قبل الاستعمال) لأنه  
مأخوذ في حدده ما إذا اتفق  
انتمياً (ثم هو) أي اللفظ بمحول  
على عرف الخطاب) بكسر الطاء  
الشارع وأهل العرف أو اللفظ  
(ففي خطاب الشرع) المحول  
عليه المعنى (الشرعي لأنه عرفي)  
أي لأن التبرعي عرف الشرع  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
بعث لبيان الشرعيات (ثم) إذا  
لم يكن معنى شرعي أو كان وصرف  
عنه صار في المحول عليه المعنى  
(العرفي العام) أي الذي تعارفه  
جميع الناس بأن يكون متعارفاً  
زمن الخطاب واستقر لأن الظاهر

وحيث لا يصح الاستدلال بقوة قرآنه يباح في ماعدا العلم من العرب عنه وقد  
يجاب بخصوص الخلاف بغير العلم ويجعل وجه الاستدلال من الآية أن الأصل  
والمبادىء من العربي ما هو عربي بجميع أجزائه لكن دل الدليل على عدم عريضة  
الاعلام الواقعة فيه دون الانحياز الواقعة فيه فتبقى على الأصل سم (قوله) حيث لم  
يقول ذلك) يعني أنه لم يصرح بأنه يعني لكن أخذ لسمته من كلامه (قوله) فيما يضعوه  
له أي لا ابتداءً ولا ثانياً وإنما الواضع غيرهم (قوله في معنى) أي واحد وهو إشارة إلى  
أن التقسيم إلى الأقسام الثلاثة بالنسبة إلى استعماله في معنى واحد فقط وأما تقسيمه  
فيما سبق في النسبة إلى جملة معانيه (قوله) أو حقيقة ومجاز باعتبارين) أي حقيقة في  
معنى ومجاز في ذلك المعنى بعينه وقوله باعتبارين أي موضعين أو موضعين كما يشير إلى ذلك  
التمثيل (قوله) بالاستسالة المعروف) أي وهو اسمك جميع التمارا القابل للصوم بنسبة  
(قوله) لكل ما يذهب) بكسر الدال يذهب ضرب يضرب كأي التفتار أو يذهب بداره وهو  
يعيش (قوله) خصها العرف العام بذات الحوافر وأهل العراق بالقرس) تقسيم العام  
فيما ساقى بما يتعارفه جميع الناس يتأق العام هذا الذي يرد به ذلك لتدريج أهل العراق  
عنهم فعمل تقسيم العرف العام بما ساقى بالنظر للبالغ (قوله) وفي الخاص بالعكس  
أي حقيقة شرعية أو عرفية بمجاز لغوي فإن قيل لا يفتقر أن الاستسالة لخاص فرد من  
أفراد مطاق الاستسالة والدابة لخاصة فرد من أفراد ما يذهب على الأرض ومن المعلوم  
أن استعمال الاسم كالتراخي في بعض أفراد حقيقة أحبب أن هذا الصحيح الذي يعتبر  
من حيث الخصوص اما إذا اعتبر من حيث الخصوص فيكون مجازاً (قوله) باعتبار  
واحد) أي باعتبار وضع واحد من وضع واحد (قوله) فإذا اتفق) أي لأن  
القاعدة أن المركب يتفق بالتفاه بعض أجزائه (قوله) في خطاب الشرع الخ) أي فاللفظ  
الوارد في مخاطبة الشارع يحمل على المعنى الشرعي وإن كان له معنى عرفي أو لغوي أو  
هما كما سيذكره الشارح (قوله) لأن عرفه) أي اصطلاحه والمفهوم منه (قوله) لبيان  
الشرعيات) أي الأسماء الشرعية (قوله) واستقر) أي إلى وقت الحمل ولا حاجة إلى  
زيادة هذا المقدم أعني قوله واستقر لأن العرف العام المتاحل عليه اللفظ لظهور دلالاته  
بسبب تعارف الناس له ووجوب هذا التعارف زمن الخطاب دون ما بعده فكاف  
في ذلك فإذا انتهى استقراره ونقل البناءه كان زمن الخطاب ثابتاً على اللفظ عليه  
قوله العلامة (قوله) فحصل من هذا الخ) قال شيخ الإسلام حاصله أنه لا ينتقل من  
معنى من المعاني الثلاثة إلى ما بعده إلا إذا تدرج له على حقيقة ومجاز والعرف  
الخاص كالعام في ذلك فإذا اجتمعاً فالظاهر تقديم العام على الخاص اه وفيه أنه ان

إرادته لتبادره إلى الأذهان (ثم) إذا لم يكن له في عرف عام أو كان وصرف عنه صار في المحول عليه المعنى (اللغوي) لتعينه  
بجانبه فحصل من هذا أنه لمع المعنى الشرعي له في عرف عام أو معنى لغوي أو هما يحمل أولاً على الشرعي

اراد بالعرف الخاص عرف الخطاط بكسر الطاء فلا وجه للتردد بقوله فالظاهر الخ لان  
 هذا داخل في قول المصنف فهو محمول على عرف الخطاط لانه بقصد ان العرف الخاص  
 الذي هو عرف الخطاط مقدم على غيره مطلقا وان اراد به عرف غيره فلا وجه للعمل  
 عليه وقال العلامة فان قلت التقييد بالعام والسكوت عن الخاص يشهد بعدم الحمل  
 عليه بما علمت قلت اللفظ المحمول على أحد هذه المعاني الثلاثة هو اللفظ الواقع في خطاب  
 الشارع كما يقتضيه صريح المتن والمعنى العرفي الخاص لا يريد الشارع قليلا من وأما  
 قوله الا اذا قلنا قد مر على حقيقة ومجان فيمكن أنه يستفاد من اطلاق الشارع هذا مع  
 قوله الاتي وسأق في مجبئ الجمل الخ وهذا الذي أفاده كلامه من تقديم المعنى المجازي  
 في كل مرتبة على ما بعدها صرح به غيره ففي شرح العراقي فان قلنا قد مر على هذه  
 الحقائق حمل على مجازاتهم او ينزل بحج زك واحد فتعزلتها اه وسيد ير الشاوخ لذلك  
 بقوله وسباني في مجبئ الجمل كما مر فانه م (قوله وان ماله معنى عرفي عام ومعنى  
 لغوي يحمل اولاه على العرف العام) ينبغي ان يستفاد ما اذا كان المتكلم له ايضا عرف  
 خاص وتكلم فيما يناسب ذلك الخاص كالغوي اذا تكلم بمسئلة تحويه فالوجه الحمل  
 على عرفه الخاص فانه م قال فيه ان موضع البحث خطاب الشارع لا مطلقا لخطاب  
 فلا وجه للاستفناء المذكور (قوله محمل) مصدوع معنى المقول اي المعنى الذي يحمل  
 عليه (قوله وعمل عنه الخ) أي لان الموجب للاجمال او الحمل على الغوي هو الفساد  
 وهو مدلول النهي لكن لما كان النهي تقيفا في المعنى صعب التعريف عنه واورد الكمال  
 عليه ان استعمال التقي في معنى النهي مجازي يحتاج الى القرينة مع اتفاقنا هنا وانه  
 حينئذ يخرج التقي بمقتضى الظاهر ولم يتعارض اليان حكمه مع أنه قد يقال مقتضى دليل  
 كل منهما أنه كلنهي فاذا كان كذلك فكان يمكن حمل التقي في عبارة المصنف على المعنى  
 الاعم الشامل للتقي حقيقة ولما هو في معنى التقي وهو النهي لتضمنه التقي وان لم توافق  
 عبارتهما لجواز ان المصنف اشار بالتقي بالمعنى العام الى الحاق التقي الحقيقي بالنهي  
 الذي اقتصر عليه الا ان يكون المصنف صرح بأنه اراد بالتقي مجزئ النهي فليأمل اه  
 م (قوله اي لم يتضح المراد منه) قال العلامة اي الذي هو غير الشرعي والغوي لان  
 كلامه م ساقطع ارادته كما افاده قوله اذ لا يمكن الخ وما ساقطع ارادته لا يكون اللفظ مجزا  
 فيه اي محتملا وله ذلك لم يقل لم يتضح المراد منهما اه وفيما فانه نظير بل يجوز بل يتعين ان  
 يكون المراد احدهما اذ لا مانع من ارادة ذلك وهو المتبادر من الكلام بل صرح به  
 العضد ولا ينافسه قوله اذ لا يمكن الخ اذ ليس المراد الامكان عقلا بل مجزئ الاستبعاد مع  
 امكان ذلك وتظهير الشيخ فيما صرح به العضد لا يقيد ما عر به الشارع لا ينافي ذلك اه  
 م (قوله وقال الاتي للغوي) فان قلت يلزم الاتي ان المانع منه عن الدعاء  
 بخير الذي هو المعنى الغوي للصلاة التي نهيتم عنها وانه يجب تركه مطلقا لاسمائه يوم  
 العبد حتى من الكلام وغيره لشمول الصوم لغة لذلك والتزام ذلك ان لم يكن قطعي

وان ماله معنى عرفي عام ومعنى  
 لغوي يحمل اولاه على العرف العام  
 (وقال الغزالي والامدي) فباله  
 معنى شرعي ومعنى لغوي محمل في  
 الاثبات الشرعي) وفي ما تقدم  
 (وفي التقي) وصارت ماله معنى  
 وعمل عنه مع ارادته مناسبة  
 الاثبات قال (الغزالي) اللفظ  
 (محمل) أي لم يتضح المراد منه اذ  
 لا يمكن حمل على الشرعي لوجود  
 النهي ولا على الغوي لان النهي  
 على الله عليه وسلم بعث لبيان  
 الشرعيات (و) قال (الامدي)  
 محمل (الغوي) لتعذر الشرعي  
 بالنهي

الطلان فهو من البعد البعيد من العقل قلت المزمع متوجه ولكن يحفل ان مراد  
 الاحدى ان الصلاة التي نهيت الحائض عنها هي ذات الركوع والصور ولكن الفسادها  
 لقد شرطها من الخلو عن الخبض خارجة عن اللعب الشرعي داخله في المعنى القوي  
 ولو يجاز وان الصوم يوم العيد المنهي عنه هو امساكه عن المقطرات فية الذي هو المعنى  
 الشرعي لكنه لفساده يفقد شرط من شروطه وهو قبول الصوم للصوم كان خارجا عن  
 المعنى الشرعي المختص بما استجمع الشروط داخل في المعنى القوي كما مر في الصلاة  
 بالنسبة للحائض فلم يلزم ما ذكر فان قلت فاذا كان الفساد لغويا مجازا فلم يجعله الا مدي  
 شرعا مجازا قلت قد يفرق باختصاص الشرعي مطلقا عنه باعتدبه فان قلت على هذا  
 لا يتحقق خلاف بالنسبة للصوم لانه واحد عنده وعند غيره غاية الامر انه يدخل في  
 القوي وغيره يدخل في الشرعي قلت قد يلزم ذلك لكنه في غاية البعد ثم رأيت العبد  
 نقل مختارا لا مدي عن قوم حيث قال رابعها اي المذهب لقوم لا مجال فيه سماي  
 الاثبات والنفي اذ تبين في الاثبات الشرعي وفي النفي القوي ثم قال احتج اربع القائل  
 بظهوره في الاثبات في الشرعي عليه بما ذكرتم انتم اي من أن عرف الشرع استماله  
 فيه وذلك يقتضي ظهوره فيه عند صدوره عنه وفي النفي في القوي بتعذرا للجل على  
 الشرعي لزوم محتمه وأنه باطل كسبح الحار والحر والملاقح والمضامين كل ذلك مما نهى  
 عنه الشرع ومنه لا يصح الجواب ما تقدم من أن الشرعي ليس هو الصحيح وأنه يلزم  
 في قوله في الصلاة انما يفرق ان أن يكون النهي عنه القوي وهو الدعاء بطلانه ظاهر  
 اه وهو صريح في لزوم المذكور في السؤال المتقدم اه سم (قوله واجب الخ) قضية  
 هذا الجواب أن كلامهما في النهي مقتضى الفساد وكلام العبد السابق ظاهر في ذلك  
 أيضا وفي الكلام فيما لا يقتضي الفساد ولم يميز من كلامهما حكمه فليتأمل اه سم  
 قلت يمكن أن يقال عمله عنده الشرعي لان موجب الجل على القوي تعذرا للمعنى الشرعي  
 وذلك انما يكون مع ان النهي مقتضى الفساد دون ما لا يقتضي قتال (قوله ولم يذ كر غير  
 هذا القسم) اي ماله معنى شرعي ومعنى لقوي اما القسمان الاخران وهما ماله معنى  
 شرعي ومعنى عرفي وماله المعاني الثلاثة قل يذ كرهما شيخ الاسلام (قوله مثال الاثبات  
 منه) اي من القسم الذي ذ كر اه (قوله ذات يوم) اي طائفتين الزمان صاحبة هذا  
 الاسم وهو الصوم (قوله وهو نقل) جلة معترضة (قوله فية) متعلق بصحة (قوله وسباني  
 في محبت الجمل الخ) المراد من هذا الكلام التنبيه على قسم آخر زاد على ما هنا وقد يدعى  
 اندراجا في قول المصنف في الشرع الشرعي لان الشرعي فيه اعم من أن يكون اللفظ  
 المحمول عليه حقيقة أو مجازا قاله العلامة وقد يقال على تقدير اندراجها فيها أنه يكون  
 مراد الشارح بما ذكره دفع توهم خصوص ما هنا بالحقيقة مع بيان ما فيه من الخلاف  
 سم (قوله في تقديم المجاز الشرعي على المعنى القوي) مثاله قوله صلى الله عليه وسلم  
 الطواف بالبيت صلاة فقد اجتمع فيه مجاز شرعي وحقيقة لغوية فقليل يحمل على المجاز

واجب بان المراد بالشرعي ما يسمى  
 شرعا بذلك الاسم صحيحا كان أو  
 فاسدا بقوله الصوم صحيح وصوم  
 فاسد ولم يذ كر غير هذا القسم  
 مثال الاثبات منه حديث مسلم  
 عن عائشة قالت دخل علي النبي  
 صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال  
 هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذا  
 صائم فيجعل على الصوم الشرعي  
 نفسه بجمته وهو تفصيل فية مذكور  
 النهار ومثال النهي منه حديث  
 العيصين انه صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن صيام يومين يوم الفطر  
 ويوم النحر وسباني في محبت  
 الجمل خلاف في تقديم المجاز  
 الشرعي على المعنى القوي

الشرعي وقيل يحمل على الحقيقة اللغوية وهذا خلاف المقرر في القرو عن أن تقديره  
 الطواف كالملازمة ~~تكون تشبيها~~ بلغة الانجاز اشريا ولا حقيقة لغوية (قوله وفي  
 تعارض الجواز الخ) أراد بالجواز الحقيقة معناه ما يدل قوله مجمل لا يجعل على أحدهما  
 وقوله فالحقيقة المتعاهدة الكرع منه وقوله بان غلب استعمال الجواز ليس على مثواه  
 لانه أراد بالجواز اللفظ ويمكن أن يكون في العبارة حذف أي بان غلب استعمال اللفظ في  
 الجواز والمخطب سهل ولا حاجة لتكلفه سم (قوله مجمل) قد يقال هذا الثاني ما قدمه في  
 قوله ومن المصوب به الجواز الرابع ويجاب بان المراد به القرينة المانعة أي الصارفة  
 عن الحقيقة إلى الجواز لا المعينة (قوله لم يحان كل منهما من وجه) أي وهو الاتصال في  
 الحقيقة والفا في الجواز (قوله فالحقيقة المتعاهدة الكرع منه بفيه) انما كانت هذه  
 هي الحقيقة لان من لا ابتداء الغاية فتقتضي أن يكون ابتداء شره منه قال السلامة  
 لغائل أن يقول الكرع منه مجاز أيضا اذ النهر حقيقة هو الاخذ وادى الشق المستطيل  
 فهو مجاز والحقيقة مبهورة اه وحوايه انه ليس الكلام في تعارض حقيقة النهر ومجازه  
 بل في تعارض حقيقة الشرب ومجازه والمراد من النهر هنا مأثرة ما بالصور بلفظ النهر عن  
 مأثرة أو بتقدير المضاف أي ماء النهر والشرب من ماء النهر لفظا حقيقة ومجازا حقيقة  
 الكرع منه بفيه ومجازه الشرب بما يقتضيه بفيه والتجوز في الامواف لا ينافي كون  
 الاسناد حقيقة فالصور في النهر بما تقدم لا ينافي أن يقع الشرب عليه اذا كان على  
 وبه الكرع يكون حقيقة لا ترى أن الصور لا يميز عن الجبل لا ينافي كون الاسناد في  
 هزم الامير بالند حقيقة وكذا التجوز بالقتل عن الضرب الشديد لا ينافي كون الابقاع  
 حقيقيا في قولك قتل زيد اجمعي ضربته ضربا شديدا سم (قوله ولم يوشأ بجهه خالية  
 من فاعل حلفا ومعطوفة على جملة حلف وهو أولى (قوله) ولا يهتج بواحد منهما  
 أي لا بالاول دون الثاني ولا بالثاني دون الاول وليس المراد انه لا يهتج لو فعلهما معا اذ  
 لا شبهة في الخفت حينئذ (قوله فان هجرت الحقيقة) هذا محترز قوله الرابع (قوله) فيخت  
 بغيرها) أي با كل غير هادون كل خشية في العبارة حذف دل عليه الكلام وقوله الذي  
 هو الخفت للمضاف المحذوف وهو لفظ الخ لا لان الحقيقة المبهورة هي الاكل من  
 الخشب لانفس الخشب كما يقتضيه ظاهر العبارة لولا لتقدير فان الخشب معنى حقيقي  
 للفظ مستعمل غير مبهور والطلع من الثمر والجريد يتقو من الخشب فاندفع ما يقال ان  
 سكونه عن الطلع والجريد نحو ميل على أنهم ليسا من الحقيقة ولان الجواز راجع سم  
 (قوله وان شاديا) هذا محترز قوله المرجوحة (تتم) قال العلامة في ههنا اشكال  
 وهو ان الجواز الرابع حقيقة عرفية لان غلبة استعمال اللفظ في معناه الجوازي يعرفها  
 وضعه كما اختاره الشارح أو نقس وضعه كما نقله عن القرافي في تعريف الوضع واذا  
 صار حقيقة عرفية في هذا المعنى صار مجازا في المعنى الاول والا كان مشتركا والجوازي

(وفي تعارض الجواز الرابع والحقيقة  
 المرجوحة) بان غلب استعمال  
 الجواز على الأقوال قال أبو حنيفة  
 الحقيقة أولى في الجدل لاصالتها  
 وأبو يوسف الجواز أولى لقلبه  
 (قالهم المختار) اللفظ (مجمل)  
 لا يجعل على أحدهما الا بقرينة  
 لم يحان كل منهما من وجه مثاله  
 حلف لا يشرب من هذا النهر  
 فالحقيقة المتعاهدة الكرع منه  
 بفيه كما يفعل كثير من الرعاة والجواز  
 الغالب الشرب بما يقتضيه منه  
 كالاناء لم يوشأ فهل يهتج  
 بالاول دون الثاني أو العكس أو  
 لا يهتج بواحد منهما الاقوال  
 فان هجرت الحقيقة قدم الجواز  
 عليها اتفاقا كمن حلف لا يأكل  
 من هذه القطة فيخت بغيرها  
 دون تشبهها الذي هو الحقيقة  
 المبهورة حيث لا يهتج وان  
 تساوى قدمت الحقيقة اتفاقا  
 كما لو كانت خالية

(وتثبت حكم) بالإجماع (مثلا يمكن كونه) أي الحكم (مراد من خطاب) لكن يكون الخطاب في ذلك المراد (بجواز الابدال)  
 الثبوت المذكور (على أنه) أي الحكم هو (المراد منه) أي من الخطاب ٢٥٥ (بل يبقى الخطاب على حقيقته) لعدم  
 المصارف عنه (خلافا للكرخي)

من الحنفية (والبصري) أي عبد الله من المتأثرة في قوله ما يدل على ذلك فلا يبقى الخطاب على حقيقته اذ لم يظهر مستند للحكم الثابت غيره مثله وجوب التيمم على الجماع الفاعل لله اجماعا يمكن كونه مراد من قوله تعالى أولا مستمسك الساقط جود ما مضى والسكن على وجه الجواز لان الملازمة حقيقة في المجلس بالبدن مجازا في الجماع فالايراد الجماع لا تكون الاية مستندة لاجماع الا مستند غيرها والا لا بد من قل على أن المجلس يقتضي الوضع واجب بانه يجوز أن يكون المستند غيرها واستغنى عن ذكره بذكر كراجماع كما هو العادة فالس في ما على حقه فتدلل على نقض الوضع وإن قامت قرينة على ارادة الجماع أيضا بناء على الراجع أنه يصح أن يراد باللفظ حقيقة ويجوز معها دلت على مسئلة الاجماع أيضا وقد قال الشافعي بدلتها علمها حيث جعل الملازمة فيها على المجلس بالبدن الوطء (مسئلة الكتابة) لفظ استعمال في معناه مراد منه لازم المعنى لظهوره في طول الجهاد مراد منه طول القيام اذ

منه واذا صار حقيقة عرفية في هذا المعنى مجازا في المعنى الاول كان هذا المعنى لكونه حقيقة مقيدة على الاول لكونه مجازا بقضه مقدمه المصنف من أن الحقيقة مقدمة على الجواز فاختاره هذا اللفظ مجازا في ذلك اه وتعبه مع ما لا يجوز فيها راجعه ان شئت (قوله بالاجماع) قال العلامة متعلق بيقوت وفي تقديره فصل بين الموصوف وهو حكم وصنمه وهي يمكن بأجنبي الا أن يتعلق باستقرار محذوف صفة أولى لحكم اه قال سم لان امتناع هذا الفصل وانما يكون عنه لو كان من جملة المتن بخلاف ما اذا كان من الشارح لبيان مراد المتن اه وقد يقال كلام الشارح مع المتن ينزل منزلة فهمها كلام واحد حكما (قوله في ذلك المراد) أي الذي هو الحكم المذكور (قوله لان الملازمة حقيقة في المجلس بالبدن مجازا في الجماع) اعترض بانه حقيقة في التقاء البشريتين الصادق بالجماع وفيه نظر قال في الصحاح المجلس المس بالبدن ويكنى به عن الجماع اه لكن عبر في القاموس بقوله لمسه مسه به والجار يتجمل به والملازمة الملازمة والجماعة اه (قوله واجب) يجوز أن يكون المستند غيرها هذا منع لقوله لا مستند غيرها وقوله واستغنى الخ منع لقوله والا لا ذكر وقوله كما هو العادة أي الاستغناء بذكر الاجماع عن ذكر المستند في المسائل الاجماعية لكون الاجماع حجة (قوله فتدلل على نقض الوضع) أي مطلقا أي كان معه قصيدة أو وجودها لا كما أن المجلس عند الاول غير ناقض كذلك ومنه بناء على ما عرفت المالكية النقص به ان صاحبه قصيدة أو وجودها والألفاظ كالنوسطين القولين (قوله الكتابة لفظ الخ) اعلم ان البيهقي في الكتابة طريقين الاول أنها اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي ليقول منه الى لازمه صحة ولباطون الجواز مستعمل في طول جرائل السيف لكن لا ذاته بل لاجل أن يتقل منه لللازمة وهو طول القامة وعلى هذا فهي حقيقة لان اللفظ لم يستعمل في معناه الحقيقي وان كان التقدير منه لازمه والثاني أنها اللفظ المستعمل في لازم معناه مع جواز اورد معناه الحقيقي كاطلاق طول الجواز اذ ان معناه طول القامة فقط او طول القامة مع طول جرائل السيف وعلى هذا فهي ليست حقيقة ولا مجازا أما الاول فلان اللفظ لم يستعمل فيها وضع له وأما الثاني فلان الجواز لا يصح مع ارادة المعنى الحقيقي اذا علمت هذا فترى المصنف للكتابة بما قاله جار على الطريق الاول بلا شبهة اذ قوله مراد منه حال من معناه وهو مراد منه أي لعنا، وقوله لازم المعنى لفظه المعنى اظهره في موضع الاضمار لزيادة الاضاح فانه مع اعتراض العلامة قدس سره بأن ما دعا به المصنف أن الكتابة هي اللفظ المستعمل في معناه ولازمة معانيه تكون حجة في الجواز لا حقيقة فلا يصح قوله فهي حقيقة ومبني على اعتراضه على جعل قوله مراد منه حال من ضمير استعمال المعنا

طوله لازم لطول الجهاد أي جرائل السيف (فهي حقيقة) لاستعمال اللفظ في معناه وان أريد منه اللازم (فان لم يرد المعنى) باللفظ (وانما عبر بالزموم عن اللازم فهو) أي اللفظ حيث (بجواز) لانه استعماله في غير معناه أي الاول (والمعنى) استعماله في معناه ليلوح (بفتح الواو) أي للتأخير (غيره)

على اللفظ وجعل ضميره منه اللفظ لاني قول معناه ٢ والاقال مراد منه لانهم وقد  
 عات حجة ماسلكه المصنف وحيدته تعرفه مساو لتعرف غيره ولا ريب في تفرع  
 قوله فهي حجة على تعرفه المذكور وهذا خلاصة القول في هذا المقام ونسبه كفاية  
 عما أطال به ألف سلامة سم رحمه الله (قوله) كافي قوله تعالى حكاية عن الخليل عليه  
 الصلاة والسلام (الخ) قال العلامة في التخييل بذلك بحث لانه يلزم من استعماله في معناه  
 الذي هو ارادته به اخبار بغير الواقع اه قلت قد تقرر ان المقصود من الكناية  
 هو اللزوم وهو الذي يتعلق به الاثبات والتي دون المعنى الحقيقي قال في التلويح وأما  
 عند علماء البيان فالكناية لفظ قصدي معناه معنى ثان ملزوم له أي لفظ استعمال في  
 معناه الموضوع له لكن لا يتعلق به الاثبات والتي ويرجع اليه الصدق والكذب بل  
 لينقل منه الى ملزومه فمذكور هو مناط الاثبات والتي ويرجع اليه الصدق والكذب كما  
 يقال فلان طول بل التصادق قد اناول التجادل طول التامة فيصح الكلام وان لم يكن  
 له تجادل قط بل وان استحال المعنى الحقيقي كافي قوله تعالى الرحمن على العرش استوى  
 وقوله والسموات مطويات بيمينه وأما ذلك فان هذه كلها كليات عند المجتهدين من غير  
 لزوم كذب لان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالة عليه انما هو لفصاح  
 لا لتفادله الى الملزوم الى آخر ما أطال به ولا يخفى ان قوله من غير لزوم كذب الخ يدل على  
 أن الاخبار بغير الواقع انما يكون كذا اذ لم يكن المقصود به الاتقال المذكور وهذا  
 جار في التعريض بالفرق واذا كان المعنى الحقيقي غير مقصود بالذات لا بخبره منه  
 وانما الخبر عنه المنقول اليه وأنه يصح إطلاق اللفظ كناية عن أن لم يكن المعنى الحقيقي  
 وجودا كما تقدم من السهولة وقد علمت أن التعريض بالكناية تعني كون اللفظ  
مستعملا في معناه الحقيقي فيعبر عنه بالمعنى الحقيقي في الذهن لينقل منه الى المعنى  
الآخر فالمعبر عنه في الذهن لا وجوده في الخارج فقد تبين سقوط ما قاله العلامة  
وكذا سقوط قول الشهاب في حرازة لفظة الانبياء عليهم الصلاة والسلام من المغاير  
ولهم وعلى الرابع اه لانه اذ لم يتحقق الكذب فلا صغيرة أم لا اعداد واسهوا وكان  
 وجه الكناية حقيقة مع اتفاق المعنى الحقيقي أو استحالة كما مر ان يتحقق المعنى وعلم  
 تحققة أمر خارج عن مدلول اللفظ بناء على انه موضوع للمعنى الذهني لا الخارجي لكن  
 هذا يشكل على ما شئ عليه المصنف من وضع اللفظ للمعنى الخارجي دون الذهني اللهم  
 الا ان يخص ذلك بغير الكناية والتعريض أو يكون ما عرف به الكناية والتعريض مننا  
 على قول غيره من وضع اللفظ للذهني دون الخارجي فليأمل سم باختصار (قوله) نسب  
 (النهل) أي وهو تكسير الاصنام وقوله كانه غضب أي كبر الاصنام وقوله تلويحا  
 على لقوله نسب وقوله لما يعلن على لقوله لا تصلح وقوله من يخو كبره بيان لما يعلن  
 (قوله) فهو حقيقة (أبدا) ما ذكره المصنف من أن التعريض بالنسبة انه اذ الاصل  
 حقيقة أبدا بطريقه لبعض البيانين وهذا يخرون الى أن التعريض بالنسبة للمعنى

كافي قوله تعالى حكاية عن الانبياء  
 عليه الصلاة والسلام بل فعلة  
 كبرهم هذا نسب الفعل الى كبر  
 الاصنام المخدعة آلهة كانه غضب  
 أن تعبها الصغار معه بلويحا  
 لقومه العالدين لها أنها لا تصلح  
 أن تكون آلهة لما يعلن انا  
 نظروا بعقولهم من عجز كبرها  
 عن ذلك الفعل أي كسر صفاتها  
 فضلا عن غيره والاله لا يكون  
 عاجزا (فهو) أي التعريض  
 (حقيقة أبدا) لان اللفظ فيه لم  
 يستعمل في غير معناه

الاصلي قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا وقد يكون كناية لانه ان استعمال في معناه  
الموضوع هو له حقيقة أو في غيره مجازا أو في معناه الحقيقي من ادامته لازمه فكلية كما  
تقرر في موضعه وأما المعنى التعريضي فانما يستفاد من سياق الكلام (قوله بخلافه  
في الكناية الخ) هذا يفيد أن قول المصنف فيما تقدم فان لم يرد المعنى والمعاني  
بالمزوم عن اللازم فهو مجاز من جهة تعريف الكناية وانما تنقسم الى كونها حقيقة تارة  
وهي ما اذا استعمل اللفظ في معناه ليقتهل منه الى لازمه ومجازا أخرى وهي ما اذا  
استعمل اللفظ في لازم المعنى ويشعر بهذا اشعارا قويا قوله في التعريض فهو  
حقيقة أبدا فتبينه بالابدية يشعر بان الكناية ليست حقيقة على التأييد بل تكون  
تارة حقيقة وتارة مجازا وهو تابع في ذلك لوالده فان الكناية عنده تنقسم الى  
حقيقة ومجاز كما تامل ذلك عنه السموطي في اتقائه حيث قال وفيها أي الكناية أربعة  
مذاهب أحدها أنها حقيقة قال ابن عبد السلام وهو الظاهر لانها استعملت فيما  
وضعت وهو أريد به الدلالة على غيره الثاني انها مجاز الثالث انها لاحقة ولا مجاز  
والرابع ما صاحب التلخيص المنع في المجاز: يراد المعنى الحقيقي مع المجازي وتقوم به  
ذلك فيها الرابع وهو اختيار الشيخ في الدين السبكي انها تنقسم الى حقيقة ومجاز  
فان استعمال اللفظ في معناه من ادامته لازم المعنى فهو حقيقة وان لم يرد المعنى وانما  
بالمزوم عن اللازم فهو مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ليشيد غير ما وضع له فبما جاز فيها  
أن رآه غير موضوعه استعمالا او افادة اه وقد صرح الزركشي بان المصنف تابع  
لوالده في اقسام الكناية الى الحقيقة والمجاز وهذا معاد قول الشارح بخلافه في  
الكناية كما تقدم لكن نازع شيخ الاسلام في نسبة ذلك الى المصنف حيث قال واما نسبة  
الرابع للمصنف فوهم اذ قوله فهو مجاز عائد الى اللفظ لا الى الكناية كما صرح به الشارح  
اه أي فلا يكون قوله فان لم يرد المعنى الخ من تمام تعريف الكناية كما هو المتبادر من  
العبارة والاقوال فهي أي الكناية مجازا لكن قد يقال استدلاله بذلك لا يجوز من ضعف  
بل وان يكون تصريح الشارح بقوله أي اللفظ لدفع استشكل نذكر الضمير مع عوده  
للكناية وهي مؤنثة لا دلالة الى عدم عود الضمير لها ويقوى ذلك قوله بخلافه في الكناية  
كما تقدم فانه ظاهر في الاشارة به الى ان قد ابدى في التعريض مقابل للتفصيل في الكناية  
وقد أولاه اعني قول الشارح بخلافه في الكناية كما تقدم العلامة بقوله أي فان اللفظ فيها  
قد يستعمل في غير معناه وان كان مجازا لا كناية اه ولا يخفى بعده (قوله أي هذا أصبحت  
الحروف) أصبحت اسم مكان البعث والبعث حل المحمولات على الموضوعات كما تقدم أي  
هذا محل اثبات أحوال الحروف لها وجعلها عليها (قوله التي يحتاج لفقهاء الخ) المراد  
بالفقيه المجد وبه بطل على بيان العذبة ذكرها في هذا الفن (قوله لكثرة وقوعها  
في الأدلة) بيان لوجه الاحتياج وقد يقال الاحتياج لا يتوقف على الكثرة بل على مجرد

بخلافه في الكناية كما تقدم  
\*(الحروف)\*

أي هذا أصبحت الحروف التي  
يحتاج لفقهاء الى معرفة ما تابع  
لكثرة وقوعها في الأدلة



اختصاراً في الكتابة وفي بعض النسخ بالقلم المعتاد وليس عليه بوضوحه (أحد هاذن) من فواصب المضارع (قال سيبويه

الجواب والجزء قال الشاويين

داغماو) قال (الفارسي غالباً)

وقد تميم الجواب فاذا قلت

لمن قال أنزولك أذن أن كرمك

فقد أجبت به وجعلت كرمك

جواباً لزيادة أي أن زرتني

أكرمك وإذا قلت لمن قال

أحبك أذن أصدقك فقد أجبت

فقط عند الفارسي ومدخول

أذن فيه مرفوع لا متعده

استقباله المتعدي في نصبها

ويستلزم الشاويين في جعل

هذا مثلاً للجزء أيضاً أي أن

كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك

وسأني بعدها من مسالك العلة

لأن الشرط على الجزاء (النافي

أن) بكسر الهمزة وتسكون

النون (لشرط) أي تعليق

حصول مضمون جلة بمحصل

مضمون آخرى بجوان يغتوا

يعقر لهم ما قد سلف (والنفي)

لنحو الكافرون الذي ضرور

أن أردنا لا الحسنى أي ما

(والزيادة) نحو من زيد قائم

ما أن رأيت زيداً (الثالث أو)

من حروف العطف (لشك)

من المتكلم نحو قالوا البقاء وما

أو بعض يوم (والإبهام) على

السامع نحو أنما أمرنا بالسلا ونحوها

الوقوف ويمكن أن يقال التقيد بالكثرة كونه الواقع للإشارة إلى مزيد الاحتياج

ففيه تأكيد العذر في ذكرها (قوله) لكن سيأتي منها أي من الحروف بمعنى الأدوات في

العبارة استخدام (قوله) تغليباً لا كثر) قديم تنفي عن دعوى التغليب بأن إطلاق

الحروف على الكلمات مطلقاً إطلاقاً آخر لهم قال الصقاري شرح كتاب سيبويه أن

الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل ١١ والتغليب مجاز بكاتبه عليه في شرح

التلخيص (قوله) عدها بالقلم الهندي) المراد بعد هذا ذكرها بالعبارة عنهم فإن قيل القلم

الهندي ليس عبارة بل هو قول واحد اثنان الخ كان الأشكال العربية تدل على ذلك

تدل على لفظ وهو قول واحد اثنان الخ كان الأشكال العربية تدل على ذلك

(قوله) الجواب والجزء) المراد بكونها الجواب أنها تقع في كلام يجب به من تكلم

بكلام آخر أو تحقيقاً أو ما تقدر أن لا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هنالك

ما يقتضي الجواب والمراد بالجزء ما يكون جزء الشرط ومن المعلوم أن الشرط

استقبالي فيلزم أن يكون الجزاء كذلك ولذا اشترط في النصب بها كون الفعل بعدها

استقبالياً (قوله) الشاويين) هو يفتح اللام وضمة القاب الاستمضاء أي على وهي بلفظة

الاندلس الأبيض الأشقر قال شيخ الإسلام (قوله) وقد تميم الجواب) من ثم يقول

الفارسي وهو محتمل زعمه غالباً (قوله) أي أن زرتني تنبيه على أن المراد بالجواب في قوله

قال سيبويه للجواب جواب الشرط وقد تقدمت الإشارة لذلك (قوله) لا استفاء استعلاه

أي لأن المعنى أصدقك الآن وكذا قول الاستعلاء أحبك المراد به الحال لأنه أخبر عن

حب قائم به وقت التكلم (تتبع) الشرط في نصبها أي وفي الجزاء بها (قوله) أي أن كنت

قلت ذلك حقيقة الخ) فيكون القول المذكور وبه استقباليين لأن كون القول

المذكور حقيقة لم يردم الأبعد والتصديق المذكور مرتب عليه لا يكون موجوداً إلا أن

أيضاً (قوله) وسأني عدها من مسالك العلة) تنبيه على فائدتها وعلى أنه يمكن الاستغناء

به عن ذكرها بما يأتي وقوله لأن الشرط على الجزاء توجه لبعدها من مسالك العلة

وتنبه على نفع جملة ما في الشرط والجزء من (قوله) الشرط أي موضوع

لشرط يطلق الشرط على نفس أداته وعلى فعل الشرط وعلى تعليق حصول مضمون جلة

على حصول مضمون آخرى وهو الذي أشار به فلا حاجة إلى ما ذكره شيخ الإسلام (قوله) أن

الكافرون الخ) كثر المثال أشارة إلى أنه لا فرق بين الجلة الأسمية والفعلية وكذا تكرير

المثال لزيادة (قوله) والزيادة) فيه تساهل فإن الزيادة ليست معنى بل معانها التأكيد

(تأنيد) (لشك) انظر هل المراد به مطلق التردد أو التردد على حد سواء وعلم أن التصديق

أن واحد الشئين أو الأسماء هو هذه المعاني المذكورة أي بما يقدها السابق والقارئ

(قوله) قالوا البقاء وما وبعض يوم) قال بعضهم هي فسه للاضراب لا للشك (قوله)

والإبهام على السامع) ويعبر عنه بالتشكيك والمراد به التسمية على الخطاب مع علم المتكلم

بالحال

بالحال فاشك من جهة المتكلم والاب من جهة السامع كما أشار لذلك الشارح شيخ  
الاسلام وفي كون الايمان ذلك نظير بل الظاهر ان وفيه التنويع الامر الاتي كذا قال  
بعضهم قلت وفيه نظر (قوله والتغيير) اعلم انه لا تنافي بين نسبة التغيير والجهة لا و  
وتنسبها الى صيغة الامر لان كلامه دخل في ذلك فلا يفتاد ان الامة لها ولازمة  
كل منها صيغة الامر وايضا فان الى الصيغة ثالثة والى اخرى (قوله بين المعطوفين)  
فيه تغليب للمعطوف لكونه اخصر على المعطوف عليه ولولم يغلب لقال بين المعطوف  
والمعطوف عليه (قوله نحو خذ من مالي الخ) انما كانت اوفيه للتغيير لان الاصل  
في مال الغير الحرمة حتى ينص على حله وانص في احدهما فيمتنع الجمع بينهما (قوله  
رسموا الشارب بالاباحة) المراد بها الاباحة القولية لا الشرعية لان الكلام في المعاني  
النهائية المعروف قبل ظهور الشرع (قوله) وقد زعمت ليلي باني فاجر الخ الزعم الدعوى  
بلا دليل وضمن زعمت مصفى فحدثت فعاد ما ليس به وكون اوفى البيت لمطلق الجمع كالوار  
خلاف الظاهر والظاهر انه فيه للايهام على السامع (قوله تقسيم الكل الى جزئياته)  
ضابطه كما تقرر ان يصدق اسم المقسم على كل من الاقسام كتقسيم الكلمة الى الاسم  
والفعل والحرف فان الكلمة يصح حملها على كل واحد من الاقسام واما تقسيم الكل الى  
اجزائه فضابطه عدم صدق المقسم على كل واحد من الاقسام بل انما يصدق على المجموع  
من حيث هو مجموع كتقسيم الكلام الى الاسم والفعل والحرف اذ لا يصح دل  
الكلام على الاسم وحده او الفعل كذلك والحرف كذلك وكقولهم السكجيد خل او  
ما او عمل فانه يتقسم الى هذه الثلاثة وهو اسم للمجموع منها ومن هذا قول الجاهلي  
وقالوا لسانان لا يمتنعهما \* صدور رماح اشرعت او سلاسل  
يقال اشرعت أى سددت أى لا يدمن القتل والاسر فاشار للاول بقوله صدور رماح  
اشرعت ولثالثة واوله او سلاسل شيخ الاسلام (قوله فيصدق الخ) أى يعمل لان الصدق  
اذا اضيف للمفردات فالمراد به الجمل واذا اضيف الى الجملة والقضية فالمراد به التحقق  
وضمير يصدق يعود للكلى اوله كلمة (قوله ويعنى الى) بقى كونها بمعنى الاكفولة لاقتل  
الكافر او سلم قال شيخ الاسلام وكان المصنف استغنى عن هذا بما ذكر كونها بمعنى الى بناء  
على قول الرضى وغيره ان المعنيين يرجعان الى شئ واحد هو زاد بعضهم كونها بمعنى كى  
فحواطين الله او يفكر في فان هذه لا تصح لواحد من المعنيين بل هي بمعنى كى التعليمية  
سم (قوله نحو وارسلاهم الى المائة ألف او يزيدون) وجه الاضراب في الآية الشريفة انه  
أخبر بانهم مائة ألف باعتبار رسال من يراهم أى ان من يراهم يقول انهم مائة ألف ثم أخبر  
ثانيا بعددهم في نفس الامر فالاول باعتبار ما يظنه الراى والثاني باعتبار ما في نفس الامر  
هذا وظاهر كلام الكشاف وجه اعقن المفسرين أن اوفى الآية المذكوكة ولكن  
باعتبار حال الناظر والمعنى أن من نظر اليهم يشك في كونهم مائة ألف او يزيدون عليها

(والتغيير) بين المعطوفين سواء  
امتنع الجمع بينهما نحو خذ من  
مالي ثوبا او دينار ام جاز نحو  
جالس العلماء او الوعاظ وقصر  
ابن مالك وغيره التغيير على  
الاول وسواء الثاني بالاباحة  
(والمطلق الجمع) كالوار نحو  
وقد زعمت ليلي باني فاجر  
لنفسى تقاهما وعليهما الجورهما  
أى وعليها (والتقسيم)  
الكلمة اسم او فعل او حرف أى  
مقسمة الى الثلاثة تقسيم الكل  
الى جزئياته فيصدق على كل منها  
(ويعنى الى) فيتمتع بصندها  
المضارع بان مضمره نحو لا زمنك  
او تقضي حتى أى الى أن  
تقضيته (والاضراب كبل)  
نحو وارسلاهم الى المائة ألف  
او يزيدون أى الى يزيدون (قال)  
الحريى والتقريب نحو ما أدى  
اسلم او ودع

هذا يقال لمن قصر سلامه كالوداع فهو من تجاهل العارف والمراد تقرب السلام اقصره من الوداع وهو وما أدري أذن  
أو أقام يقال لمن أسرع في الأذان كالأقامة ٢٦٠ (الرابع أي بالغ للهمزة والسكون) (البيان) (التفسير) يفرد فهو عندي

هسجد أي ذهب وهو عطف بيان  
أو يدل أو يجمل نحو  
وترميني بالطرف أي أنت عذب  
وتقليبي لكن بالذات  
فانت مذهب نفسك لما قبله إذ معناه  
تفاني لنظر مقصوب ولا يكون  
ذلك إلا عن ذنب واسم لكن ضمير  
الشان وقدم المفعول من خبرها  
إلا فاداة الاختصاص أي لا ترك  
بجلا غير بل ولنداء القريب أو  
البعيد أو المتوسط أحوال) ويدل  
القول ما في حديث العيص في  
آخر أهل الجنة دخولاً وأدناهم  
منزلة فيقول أي رب أي رب وقد  
قال تعالى فإني قريب وقيل  
لا يدل بل هو نداء القريب بما  
للبعيد فكيداً (انغمس أي)  
بالفح (بالشديد) اسم (للمشرط)  
شراً عما لا يجلي قضيت فلا ودان  
هلي (والاستفهام) نحو أيكم  
زادته هذه أيماناً (وموصولة) نحو  
لننزع من كل شعبة أيهم أنشد  
أي الذي هو أنشد (ودال على  
معنى الكلام) بأن تكون صفة  
لنكره أو حالاً من معرفة فهو  
مررت برجل أي رجل أو بعام أي  
عام أي تمل في صفات الرجولية  
أو العلم ومررت برجل أي رجل  
أو أي عالم أي كمالاً في صفات  
الرجولية أو العلم (وموصولة) نداء  
ما قبله (ال) نحو يا أيها الناس  
(السادس) إذا سمع لما مضى ظرفاً  
نحو جئتكم أنطلقت الشمس أي وقت طلوعها (ومفعول به) نحو واذا كنتم قليلاً فكثروا

(قوله) هذا يقال لمن قصر سلامه كالوداع الخ قال الكلام منتقد والصواب أن يقال لمن  
قصر الزمن بين وداعه وسلامه بهذا صرح الجرجاني في شرح المعجم وعبارة الخافض  
من معانيه أن تكون التقريب كقولك ما أدري أسلم أو ودع قد خول أو فم التقريب  
الزمان ما بين السلام والوداع اه وقال شيخ الإسلام مثله قلت وهو وجهه وبذلك يحصل  
اشتباه السلام بالوداع مع صكون الموضوع وجودهما معاً وإما على ما قاله الشارح  
فالموجود السلام فقط وقصر مدته لا تقتضي اشتباهه بخصوص الوداع لوجود قصر  
المدّة في غيرهما أيضاً ما قاله سم مؤيد الكلام الشارح من التعريف الذي لا يلتفت إليه  
وقول بعض من حشي الكتاب بعد إيراد الاعتراض المذكور ما نصه والجواب أن قصر  
السلام - نكاح قصر الزمن المذكور فهو من إطلاق المزمع وإرادة اللازم فيكون كتابه  
والأصح في ذلك سهل اه كلام عزّل عن المقام (قوله) وهو عطف بيان أو يدل أي عذر  
البصريين وأما الكوفيون فقالوا أنه عطف نسق لأن أي عندهم من حروف العطف  
(قوله) تفسير لما قبله أي لسبب ما قبله دليل قوة بعدله لا يكون ذلك إلا عن ذنب (قوله)  
من خبرها) أي من إشارة إلى أن المفعول من جعله الخبر وهو الخبر لأن المراد الأخبار  
بالجموع لا بالجملة وحده وإن كان المعنى بالخبر اصطلاحاً هو الجملة (قوله) أي لا ترك  
كان القياس أن يقول أي لا إغفال لكثرة عبر بالتركيب مجازاً عن القلي لاستلزام القلي الذي  
هو البعض للتركيب وكان ينبغي للمصنف أن يركب الهمزة وسكون الباء ليستوفي جميع  
أقسامها وهي حرف جواب يعقّبهم ولا يجاب بها إلا مع القسم في جواب الاستفهام نحو  
قوله تعالى ويستنبئونك أحق هو قل أي وربي أنه لحق وأجاب القرافي بأن احتياج إجابته  
لهذه النظرة فادركه الميز كروها وزاد الانحش لشيء المنددة فها وهي أن تكون نكرة  
موصوفة فهو مررت بامرئ - لك كما يقال من محبب لك قال ابن هشام وهذا غير موع  
شيخ الإسلام (قوله) وقيل لا يدل بل هو نداء القريب بما قبله يدنو كيداً ويجوز أن وجه  
عدم الدلالة أيضاً بأن البعيد قد نداءهم من بعدهم المسافة وبعد الرتبة كما هنا قاله سم  
وجه الثالث كيف نداء القريب بما قبله أنه كترك برنائه القريب (قوله) (للمشرط) ينبغي  
أعرايه حالاً لعطف عليه قوله وموصولة وما بعدهما نصب ويجوز أعرايه خبر مبتدأ  
محذوف فتكون المعطوفات بعدهم فوعة قاله سم (قوله) بأن تكون صفة الخ (قوله) إشارة  
إلى أن الصفة قد تكون جامدة موصولة بالمشقة كما أشار إلى ذات بقوله أي كمال الخ (قوله)  
أي كمال في صفات الرجولية في زيادة صفات إشارة إلى أن الزيادة والنقص باعتبار  
الصفات لأن الرجولية في حد ذاتها لا يتبدل لثمن لا ما هي وأحد لا تتفاوت في  
أمر أدها من حيث ذاتها بل من حيث صفاتها (قوله) (وموصولة) أي متصل بها النداء  
ما قبله (ال) وهذا مبني على أن المنادي هو المعرفة بالانفاس أي وأما من جعل أي نفس  
المنادي والمعرفة فعتالها فلا (قوله) (ومفعول به) اختياراً لذهب إليه طائفة من الصحابة

من اتفكها كها من الظرفية والا كثر على أنها ملازمة للظرفية أو ولو ما ظاهره يوم  
 انخرج عنها بما يدورها وقوله ومفعولا به وبدلان المقول به ينبغي أن يكون مثل  
 ذلك العطف على المقول به وعلى البدل لأن المعلق على المقول به مفعول به  
 والمعلق على البدل بدل والظاهر أيضا جواز التوكيد لانتزاع قوله سم (قوله أي  
 ذكرنا حالتكم هذه) ذكرنا الشارح زيادة المقصود وان كان الظاهر أن يقول أذكرنا  
 ذلك إلا أن ذكر الزمان ليس إلا ذكر ما فيه وهي الحالة المذكورة وكذا يقال في المثال  
 الاستعرا ليقال لكن ماذا كره لا يفيد المضي مع أن كرهنا مفعولا به أو بدلا منه من أقسام  
 كونها للماضي كما هو صريح عبارة المصنف لانا نقول أما أولا فلو سلم عدم اتحادته ما ذكر  
 لكنه لا ينافي بل يمكن حله عليه وذلك كاف في التصحيح وأما ثانيا فلان عدم اتحادته ذلك  
 لأن المضي يستفاد من الإشارة في قوله حالتكم هذه لأن المضي مضمون قوله كنتم  
 قبل الانكسار كالمضيق المضي لكون الفعل فيه ماضيا ومنه الجعل المذكور أذهوا إشارة  
 إلى مضمون قوله فجعل فيكم أنبياء المقيد أيضا للمضي لما ذكرنا سم (قوله التي هي  
 الجعل المذكور) أي وما عطف عليه فالمراد بالنعمة الانعام لا يدل الجعل المذكور ومنها  
 الانعيم وفي جعل أذبلان المقول به في الآية تسمع لأن البدل هو ما بعدها كما هو  
 ظاهر قوله أيضا وفيه نظير يعلم مما ذكرنا من سم في القولة التي قبل هذه (قوله ومضاها  
 إليها اسم زمان) لا يعني أنها انخرج بذلك عن الظرفية فإياه أنها ظرفية مقيدة بكني  
 ذلك في تعدد المعنى ومنه حينئذ وقتئذ والاضافة في ذلك سببية ويمكن أن يجعل من  
 فواتها الإجمال والتفصيل لاجال الحين والوقت تفصيل أذاضافت المسابدها (قوله  
 والمستقبل في الاصح) ينبغي أن يجري فيها حينئذ التحويلية والبدلية ولعله تركها لعدم  
 نص يصحهم بها سم (قوله وقبل ليست للمستقبل الخ) حاصله أنها إذا ما للماضي لكن أما  
 حقيقة وأما تأويلها في الآية المذكورة للماضي تأويلان كان مستقبلا في الواقع  
 لتعق وقوعه كالماضي (قوله والتعليل مستفاد من قوة الكلام) أي على القول الثاني  
 ولا يلزم جريان النافي في كل ما صلح فيه الأول لأنه لا يجري في نحو قوله تعالى ولن نعذبكم  
 اليوم اذ ظلمت أنفسكم في العذاب مشقة كون لا اختلاف نعم الفعلين والقول الأول عزي  
 لسببه وصرح به ابن مالك في بعض نسخ التسهيل شيخ الألام وبهذا الذي ذكره شيخ  
 الاسلام يندفع ما أوردته الكمال في هذا المقام (قوله وظاهر أن الضرب الخ) من جهة  
 الثاني القائل بأنه ظرف وهو واضح لكون التعليل مستفاد من قوة الكلام (قوله  
 والمفاجأة) المفاجأة المصادفة بجهة (قوله بعد مينا أو بينا) قبل أن يينا أصله بين أشبعت  
 قصه النون فتولد عنها الألف وينبغي أن يشارف فيها الميم تأكيد (قوله حرقا كما اختاره  
 ابن مالك الخ) قال في المضي وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني حاصلها الفعل الذي بعدها  
 لأنها غير مضافة إليه وحاصل مينا وبينما محذوف ويقسمه الفعل المذكور وقال السكاوون

أي اذكروا حالتكم هذه (وبدلا  
 من المقول) به نحو اذكروا  
 نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم  
 أنبياء الخ أي اذكروا النعمة  
 التي هي الجعل المذكور  
 (ومضاها إليها اسم زمان) نحو  
 ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا  
 (ولمستقبل في الاصح) نحو  
 فسوف يعلمون اذا غافل في  
 أعناقهم وقبل ليست للمستقبل  
 واستعمالها في هذه الآية  
 لتعق وقوعه كالماضي (وقد  
 للتعليل حرقا) كاللام (أو ظرفا)  
 بمعنى وقت والتعليل مستفاد  
 من قوة الكلام قولنا نحو  
 ضربت العبد اذ أساء أي  
 لأسائه أو وقت أسائه وظاهر  
 أن الضرب وقت الاسائة لاجلها  
 (والمفاجأة) بأن تكون بعد مينا  
 أو بينا (وقفا للسبويه) حرقا  
 كما اختاره ابن مالك وقبل ظرف  
 مكان وقال أبو حسان ظرف  
 زمان واستغنى المستفاد عن  
 حكاية هذا الخلاف بحكاية مثله  
 في اذ الاصلي في المفاجأة مثال  
 ذلك مينا أو بينا أنا واقف اذ  
 جازي

اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في شيا ويثباتان المضاف اليه لا يعمل في المضاف  
ولا في مقابلة وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منها والمفعول حين انما قائم  
حين جاء زيد اه وفي شرح النسبيل لدمامني فاذا قلت: ناو يثباتا نا قائم اذ قبل عمرو  
على القول بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في شيا كما يكون كذلك لو كانت  
اذ غير وجوده وعلى القول بانها حرف مقابلة فالعامل في شيا ويثباتان محذوف بقسره  
ما بعد اذ وهو اقرب في المثال المذكور اه وقضية ما ذكرناه لا ينافي الابدال على الظرفية  
المكينة فينبغي ان تتعلق بالعاملي المحذوف اسم (قوله) فاجا مجبته (هذا على انما حرف  
والمقابلة هو ما بعده والاول محذوف هو انما عادت على المقابلة فقط وقوله او مكانه او زمانه  
هذا على انما ظرف زمان او مكان ومما بالنسب عطف على وقوفه وازرع عطف على  
مجبته لا بالمقابلة مقابلة من الجانبين (قوله) وقيل ليست المفاجأة) مقابل لقوله  
ولم مفاجأة وقوله في ذلك نحو وبأئذناى والمسمى حينئذ جازم يدين احوال زمان  
وقوف (قوله) السابع اذ المقابلة: أى موضوعه المقابلة مع كونها حرفا وظرف زمان  
او مكان ولهذا أطلق المقابلة اذ ذكر الخلاف في كونها حرفا وظرف زمان او مكان  
(قوله) بان تكون بين جملتين قال في المعنى ويختص بالجهل الاسمية ولا يحتاج الى جواب  
ولا تنفع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال اه (قوله) حرفا وفاقا للاختش وابن  
مالك) قال في المعنى ويرجمه قولهم خرجت فاذا ان زيد اباب بكر ان لا يعمل  
ما بعده فاجا قبلها اه (قوله) والزخري طرف زمان) قال في المعنى وزعم أى الزخري  
ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى ثم اذ دعاكم دعوتهم  
الارض اذا انتم تخرجون التقدير ثم اذ دعاكم كما جاء ثم اخرج في ذلك الوقت ولا يعرف  
هذا الغيرة وانما ناصها عندهم الغيرة المذكوكة في نحو خرجت فاذا ان زيد جالس او المقدر في  
نحو فاذا الاسد أى حاضر وان قدرت انما الظرف عاملها مستقرا واستقروا واذا قلت  
خرجت فاذا الاسد مع كونها عند الميرد خير أى في الحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج  
لان الزمان لا يصير به عن الحثة ولا عند الاختش لان الحرف لا يصير به ولا عنه فاذا قلت  
فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاختش وتقول خرجت فاذا ان زيد جالس او جالسا  
فالزاع على الظرفية واذا نصب به والنسب على الحالية والظرف اذا ان قبل انما ظرف مكان  
والان هو محذوف ثم يصح ان تقدر ما خبرا عن الجسنة مع قولنا انما زمان اذ قدرت  
حذف مضاف كان تقدر في نحو فاذا الاسد أى فاذا حضروا الاسد من سم (قوله) في  
ذلك المكان (الخ) معقول قدر أى في قدر هذا اللفظ (قوله) وتزل معنى المفاجأة أى  
تزعج كونه مر ادا (قوله) وهل الفاء زائدة قد توجه الزيادة بتعيين اللفظ (قوله)  
او عاطفة الظاهر ان العطف غير مقصود من التوكيد المذكور وعلى أنه مقصود  
فالتعقيب المفاديه مستغنى عنه بالمقابلة ولهذا استظهر بعضهم كونها زائدة (قوله)  
مضمومة معنى الشرط) قالوا لانها معمولة للجيوب فانظر محبت صدر الجواب بالفاء فان

اى فاجا مجبته وقوفى او مكانه او  
زمانه وقيل ليست للمقابلة وهى  
في ذلك وقوفه زائدة لا مستغنى  
عنها كما تركها منه كثير من  
العرب (السابع اذ المفاجأة)  
بان تكون بين جملتين فانتم  
ابتداءية (حرف) وفاقا للاختش  
وابن مالك وقال الميرد وابن  
عسفو ويزلفر مكان والزجاج  
والزخري طرف زمان) مثال  
ذلك خرجت فاذا ان زيد واقف أى  
فاجا وقوفه نروى او مكانه  
او زمانه ومن قدر على القولين  
الاخيرين نفى ذلك المكان أو  
الزمان وقوفه اقتصر على بيان  
معنى الطرف وتزل معنى المفاجأة  
وهل الفاء زائدة لازمة أو  
عاطفة تولا (وتزلفر فا  
للمستقبل مضمومة معنى الشرط  
غالباً)

فأه السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله) فبما يصدر بالقائه) معناه كما هو ظاهر  
أن هذا الحكم من فروع تضمنها معنى الشرط وليس في هذه العبارة محصر جوابها فيما  
يصدر بالقائه فنقول شيخ الاسلام ان هذا قيد مضر ممنوع ان لم يذكر على وجه القيدية  
بل على وجه التقرير والجواب الذي يجب تصديره بالقائه هو الذي لا يصلح جعله شرطاً  
بان يكون جله اسمية أو فعلية فلهذا طلب أو جامداً ومقرون بقصد أو بحرف تنقيس  
أو متفي بما أولن أو أن وقد نظم ذلك في قول بعضهم

اسمية طليعية وبجامداً • وبما وقد وبلن وبالتنقيس

(قوله) ونذكر مجيئها بالماضي) هذا محذور قوله المستقبل فتقوله تعالى اراجع اليه ايضاً فاعلم  
أن المصنف صرح بمحذور قوله للمستقبل دون قوله للشرط (قوله) نحو والليل اذا يغشى  
في كون هذا الحال نظراً لليل لم يرد به ليل موصوف بحال ولا بغيره فكذا اذا يغشى  
وقول الشارح فان الغشيان مقارن لليل لا يظهر به معنى الحال الذي هو أحد الأقسام  
الثلاثة بدليل مقابله بالاستقبال والماضي واعلم أن اذا هنا تتعلق بمحذوف أي وعظمة  
الليل اذا يغشى لا بفعل القسم فساداً معني بالأختي أو بدل من الليل كما قاله السعداء  
سم وبعبارة السدي في التلويح اذا قد تستعمل مجرد الظرفية من غير اعتبار شرط وتعليق  
كقوله تعالى والليل اذا يغشى أي أقسم بالليل وقت غشياته على أنه بدل من الليل إذ  
ليس المراد تعليق القسم بفعل ان الليل تقسيمه في ذلك الوقت اه قلت ووجه فساد المعنى  
على تعليق اذا يغشى بفعل القسم كما قاله سم ظاهر لاقتضائه ان وقت الغشيان يلحق  
بالقسم ووقته وهو ظاهر الفساد إذ الوقت المذكور مقسم به لا ظرف للقسم ووقته  
وبهذا يظهر توجيه قول الشارح ان قدس الله سمه اه ليس المراد تعليق القسم بغشيان  
الليل وتقسيمه في ذلك الوقت (قوله) أي الصفت مروي يمكن يقرب منه) بيان للمعنى  
الحقيقي أي ان المعنى الحقيقي انه ولما مروت يزيد هو الصاق المور بالمكان الذي يقرب منه  
في أقامه قولنا مروت يزيد من الصاق المور بنفس زيد مجاز وهذا المجاز قيل لأنه لا سند  
للصاق المتأخر من الباء الى زيد ووجه أن يستدل للمكان الذي يقرب منه (قوله) والتعديية  
كالهمزة) أشار بذلك إلى أن المراد بالتعديية التصغير أي تصغير ما كان فاعلامه فعولاً  
وجعل ما كان لازماً منه يدنا كما تراه في قوله تعالى ذهب الله بنورهم إذ الأصل ذهب بنورهم  
لجعل الفاعل مقعولاً واللام متعدياً وقبل ذهب الله بنورهم كما يفعل ذلك بالهمزة التي  
هي الأصل في ذلك فبذلك ذهب الله بنورهم وأما التعديية بمعنى اتصال معنى الفعل إلى  
الاسم فيشتد في كل حرف يرتعلق وهو ما ليس بزان ولا شيباً بزان (قوله) والاستعانة  
لم يذكرها ابن مالك في تفسيره وادرجها في السببية وقال في شرحه التصويرون يعبرون عن  
هذه بالاستعانة وأثرت التصغير بالسببية لاجل الانفعال القسوية إلى الله تعالى فان  
استعمالها فيها جائز بخلاف الاستعانة فيها شيخ الاسلام (قوله) بان تدخل على آلة الفعل

فبما يصدر بالقائه فماذا  
نصره الآية والجواب فصح  
الخ وقد لا تضمن معنى الشرط  
نحو آتيتك اذا اجتهدت رأي  
وقت اجتراره (ونذكر مجيئها  
للماضي) نحو وارأوا وتجارة  
أولها والآية فأنتم انزلت بعد  
الرؤية والاتقضاء (والحال)  
نحو والليل اذا يغشى فان  
الغشيان مقارن لليل (الثامن)  
الماء لا لصاق حقيقة) نحو به  
دأى الصبي (ومجازاً) نحو  
مروت يزيد أي ألصقت مروت  
بمكان يقرب منه (والتعديية)  
كالهمزة نحو ذهب الله بنورهم  
أي أذهب (والاستعانة) بان  
تدخل على آلة الفعل نحو  
كتبت الفلم

(والسبية) فهو كلاً أخذنا فيه (والمصاحبة) فهو فباءكم الرسول الحق أي مصاحبه (والترقية) المسكية أو الزمانية  
فهو ولقد نصركم الله برحبته ثم يسبح ٢٦٤ (والبدلية) كما في قول عمر رضي الله عنه استأذنت النبي صلى الله عليه

وسلم في العمرة فأذن وقال  
لا تشنأنا أي من دعائك فقال  
كله ما يسرني إن لي بها الدنيا  
أي يبدلها روي أبو داود وغيره  
وأي ضبط بضم الهمزة فقرأ  
تقريب الميزة (والمقابلة)  
فهو اشتريت الفرس بالنف  
(والمجاورة) كمن غور يوم  
تشق السحاب الغمام أي عنه  
(والاستعلاء) فهو من أهل  
الكتاب من أن تأمنه بقطار  
أي عليه (والقسم) فهو والله  
لا فعلن كذا (والغاية) كأي فهو  
وقد أحسن في أي (والتركيد)  
فهو كأي بالله شيد أو هزى البك  
يصدع الصلوة والأصل كأي الله  
وهزى جذع (وكد) كذا  
التبعض) كمن (وقال لا لا يصح)  
والفاسي وابن مالك فهو عينا  
يشرب به ما عباد الله أي منها  
وقيل ليست للتبعض ويشرب  
في الآية بمعنى يروي أو يلبذ  
بجاء (والبالسبية) (التاسع  
بل للعطف) فيما إذا وليها فرد  
سواء أوليت موجبا أم غير  
موجب ففي الموجب فهو جاة  
يبدل عمرو واضرب زيد أبى  
عمر اتقل حكم المظوف عليه  
فمصرفه كانه مسكوت عنه في  
المظوف وفي غير الموجب فهو  
ما يأنيد بل غمز ولا تضرب  
في ما يأنيد بل غمز ولا تضرب  
المظوف عليه ويجعل ضده المظوف (والاضراب) فيما إذا وليها جاة

لجعل ما قبلها مـ كونه تاعنه وانبات الحكم لما بعد هـ في الايجاب واما في غير الايجاب  
فلاتقال قاله شيخ الاسلام وقد يقال يمكن اجراء الانقسام الى الباطني والظاهر في  
المقررات ايضا نظرا الى أنهم افاضوا في اثبات لابطال الحكم أي حكم المتكلم لا الحكم  
به فلما تامل قاله سم وقوله اذا اولها جـ لم أي وليست عاطفة حيث قد كما هو قول الجمهور  
من أنها انما عطف المقررات ويحتمل أن يريد مع كونها عاطفة تناعي قول ابن مالك  
انها تعطف الجمل أيضا **(قوله لا لابطال لما وليته الخ)** فبسه رد على قول ابن مالك ان بل  
الاضرابية لا تقع في التنزيل الا لا انتقال وسبقه الى ذلك جملة منهم أبو حيان وابن  
هشام والمرادى فانهم ردوا عليه بهذه الآية ويقولون تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا  
سبحانه بل هذا مكروهون وأجيب عنه بأن الاضراب في الـ يتين لا يتعين كونه للابطال  
لاحتقال أنه لا انتقال من جملة القول لامن جملة القول وجملة القول اخبار من الله  
تعالى عن مقالهم وهو صدق لم يسطر الاضراب وانما افاد الانتقال من اخبار من الكفار  
الى اخبار وقع الوصف فيه من النبي والملائكة صلوات الله عليهم اجمعين شيخ الاسلام  
قلت لم يدع أبو حيان ومن معه تعين كونهم في الـ يتين المذكورين للابطال حتى يوجب  
بما ذكر بل مجرد صحة كونهم فيه مالا لابطال وهو كاف في الرد على ابن مالك في قوله بتعين  
كونهم الانتقال هذا وكونهم في الـ يتين المذكورين للابطال هو الظاهر الذي يقبده  
ذوق الكلام بتأمل **(قوله اسم ملازم للنصب الخ)** فظاهر منعه انها اسم ملازم للنصب  
سواء كانت بمعنى غرض الاستئناس أو بمعنى من أجل وحاصل القول فيها أن الذي اختاره  
ابن هشام وغيره أنها اسم ملازم للنصب والاضافة وهي بمعنى غرض الاستئناس واختار ابن  
مالك أنها حرف استئناس قال لا معنى الـ المفهوم منها ولا دليل على اعميتها أو ما اذا كانت  
بمعنى من أجل فالظاهر أن يقال فيها حيث أنما حرف تعليل مبني على القبح **(قوله بمعنى  
غير)** أي وكونها بمعنى غير لا يتلزم أن يثبت لها سائر أحكامها كما لا يخفى ووضع عدم  
الاستئناس أن القضاء في كتب التصانيف كسائر ما يرد به الاعمال وان كانت بصورة  
الكلمة قاله سم **(قوله يبدأ في الخ)** يقال يبدأ بالباء والميم بـ **(قوله وأنا أقصمهم)** أي  
فلزم أن يكون صلى الله عليه وسلم أنقص جميع العرب وهذه المقدمة معنى قول الشارح  
وأنا أقصمهم مستقدا من قوله صلى الله عليه وسلم وأنا أقصم من نطق بالصاد فان من من  
صنع العموم فتشمل قرشا وغيرهم فالعنى حيث أنما أقصم من نطق بالصاد من جميع  
العرب لا من قرش وقرش وأنا أقصمهم ويستطب حيث أنما ذلك قياس من الشكل الاول  
نظمه هكذا أنا أقصم قرش وقرش أنا أقصم العرب فيغني أنا أقصم العرب دليل الصغرى  
قوله أنا أقصم من نطق بالصاد لان معناه كما تقدم أنه أقصم من جميع العرب ودليل  
الكبرى قوله يبدأ فمن قرش كما أشار الشارح بقوله أي الذين هم الخ **(قوله الى آخر  
ما تقدم)** أي وهو قوله بدأ من قرش **(قوله أعمل القرية)** أي العلماء الذين تقدموا  
بذكر الاحاديث القرية وشرحها والقرية ما انقرضه واو واحد كما أشار في

**(أما لا لابطال)** لما وليته فهو اسم  
يقولون به حيث بل جاءهم بالحق  
فالجاني بالحق لا يجنون به **(أو  
لا انتقال من غرض الى آخر)**  
فمورد لنا كتاب ينطق بالحق  
وهم لا ينطقون بل قلوبهم في غيرة  
من هذا فما قيل بل فيه على حاله  
**(العاشر يرد)** اسم ملازم للنصب  
والاضافة الى أن وصلتها **(بمعنى  
غير)** ذكر الجمهوري وقال  
يقال انه كثير المال يبدأ به فيقول  
**(ويعنى من أجل)** ذكرنا أو عبادة  
وغيره **(وعليه)** حديث أنا أقصم  
من نطق بالصاد **(يبدأ أي من  
قرش)** أي الذين هم أقصم من  
نطق به أو أنا أقصمهم وخصها  
بالذكر كعصر ما على غير العرب  
والعنى أنا أقصم العرب وبهذا  
اللفظ الى آخر ما تقدم وأورد  
أهل القرية وقيل ان يبدأ به  
بمعنى فيه



الصميم ولتترتب خلافا للعبادى)  
تقول يا يزيد ثم حر واذ تراخى  
ججى ومهرو عن ججى مزيد وخالف  
بعض النقاد فى اقامتها الترتيب كما  
خالف بعضهم فى اقامتها المهلة  
قالوا ليجنبها القيرهما ~~ص~~ كقول  
تعالى هو الذى خلقكم من نفس  
واحدة ثم جعل منها زوجها  
والجعل قبل خلقنا وكقول  
الشاعر

كهز الردينى تحت الهياج

جوى فى الانابيب ثم اضطرب  
واضطراب الرمح يعقب جوى  
الهز فى انايبه وأحب بأنه  
توسع فيها بايقاعها. وقع الواو  
فى الاول واغاضى التثنية وتارة

يقال انما فى الاول ونحوه ولتترتب  
الذكرى وأما مخالفة العبادى  
لتأخوذه من قوة كما فى فتاوى  
القاضى الحسين عنه فى قول  
القائل وقت هذه الضبعة على  
أولادى ثم على أولاد أولادى  
بطنا بعد بطن انه الجمع كما قاله  
هو وغيره فبالأولى بدل ثم الواو  
فالتثنية ان بطنا بعد بطن فبعضه  
يعنى ما تناسلوا أى للتعميم وان  
قال الاكرانه للترتيب (الثانى

عشر حتى لانتهاء الغاية غالبا)  
وهى حيث لا ما جاز لا به صريح  
لخصوص سلام هى حتى مطلع الفجر  
أو مصدر ومقول من أن والقتل  
فحولن نرح عليه عاكفين حتى

الاقصية بقوله

• وقل غريب ما روى واوقف • (قوله) وانه من تأميد المدح بما يشبه الذم) وجه ذلك  
انه ليس هناك شئ يمكن استغناؤه من المدح بالفصاحة الا كونه من قريش ان كان ذمها  
ومعلوم انه ليس من الذم فهو من غاية المدح فالعنى ليس هناك ما يمكن استغناؤه فهو  
أبلغ فى المدح (قوله فى الاعراب والحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما هو واضح (قوله  
والملهة) يقع الميم معناها التثنية فى الشئ وأما بضمها فمعاكزة الزيت كذا اختره بعضهم  
(قوله) وخالف بعض النقاد فى اقامتها الترتيب لا يفتنى أن هذا يستلزم مخالفة فى المهلة  
لان الترتيب أهم ونفى الأهم يستلزم نفي الاخص فقولهم كما خالف بعضهم فى اقامتها المهلة  
يعنى فقط دون أصل الترتيب وقوله قالوا أى البضمان لجميع الضميرهما أى لغير الترتيب  
والملهة يعنى قال البعض جميعها لغير الترتيب لانهم منته جميعها لغير المهلة أيضا وقال  
البعض الآخر لجميعها لغير المهلة مع اقامتها أصل الترتيب وليس المراد اتفاق البعض  
على انها جاءت لغير الحشيين كما قد يتوهم لان الثانى انما يثنى المهلة فقط (قوله) كهز  
الردينى) أى الرمح الردينى نسبة الى رديته امرأة كانت تقوم الرماح بطنه هجر والهياج  
الغبار والانايب جمع أنوبة وهى ما بين العقدتين (قوله) وتارة يقال انما فى الاول ونحوه  
للترتيب المذكور) أى الاخبارى لا الوجودى أى ترتيب الخبر لا الخبر عنه كقول الشاعر  
ان من سادتم ساد أولوه • ثم قد ساد بعد ذلك جده

لكن هذا الجواب يفوت به التراخى اذ لا تراخى بين الاخبارين هذا وقد اوجب من  
الاقصية بأجوبة آخرتها أن العطف على المحذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل  
منها زوجها ومنها أن العطف على واحدة بناء عليها بتوحدت أى انفردت ومنه أن الذرية  
أخرجت من ظهر آدم كالذئبة خلقت حوامن قصيرة فله شئ الاسلام وأشار الشاعر  
بقوله وتارة وقال الخ إلى أن الجواب الاقل هو الشائع (قوله) وأما مخالفة العبادى  
مقابل المحذوف أى أما مخالفة بعض النقاد فقصيرة وأما مخالفة العبادى فتأخوذه أى  
فضميمة مأخوذة داخ (قوله) فالتثنية) حال من هو وغيره (قوله) فيه) أى فى الترتيب  
المذكور الذى اثنى فيه بالواو وبدل ثم (قوله) وان قال الاكرانه الخ) مخالفة على قوله هو  
وغيره وخبره ان لقوله بطنا بعد بطن (قوله) لانتهاء الغاية) أى آخر المخيا وقوله غالبا  
سال من انتهاء أى حال كون انتهاء الغاية غالبا على ما بين سائر المانى التى لها (قوله)  
وهى حيث لا أى حين اذ تكون لانتهاء الغاية أمارة الخ أى فكونها لانتهاء الغاية  
جنس تشبه هذه الأنواع الثلاثة وفى كلام الخنى ما يشعر بذلك (قوله) لخصوص سلام هى)  
أى ذات سلام أى تسليم من الملائكة فأنهم لا يرون بأحد من المؤمنين ليلتها الاسلوا  
عليه وقوله سلام هى خبره مقدم ومبنيء مؤخر (قوله) وأما عاطفة) سكنت عن حكم ترتيبها  
حيث لا وقد قال ابن الحاجب انما فيه كائنوا وقال ابن مالك كالواو فانك تقول حفظت

بتجمله حتى ما تحمله أشكل  
أو قطبة فتخرج من فلاح حتى  
لا رجونه (والتعديل) نحو أسلم  
حتى تدخل الجنة أي لتدخلها  
(وندر للاستثناء) فهو

ليس المطاع من القبول مما حقه  
حتى تجود وما ذلك قليل  
أي إلا ان تجود وهو استثناء منقطع  
ويؤخذ من منيع المصنف أن  
يجبها للتعديل ليس بغالب ولا  
نادر (الثالث عشر) وبالشكثير  
فجود بما يؤد الذين كثر وألوا  
كانوا مسلمين فانه يكثر منهم حتى  
ذلك يوم القامة اذا عابوا  
حالمهم وحال المسلمين (والتعديل)  
كقوله

ألا رب مولود وليس له أب  
وذى ولد له يلد له أبوان  
أراد عيسى وآدم عليهما السلام  
(ولانخص بأحدهما خلافا  
لراعم ذلك) زعم قوم أنما للشكثير  
دأوا وكأله لم يعتد هذا البيت  
ونحوه وأخر أنما للتقليل دأوا  
وقرره في الآية بأن الكفار  
تذهبهم أهوال يوم القامة فلا  
يفسقون حتى يتنموا ذكرا لا  
في أحضان قلسله وعلى عدم  
الاختصاص قال بعضهم التقليل

أكثره وان مالك نادر (الرابع)  
عشر على الأصح انها قد تكون  
أي بقوله (أصابعي فوق) بأن  
تدخل عليهم من فوقه ودون  
من على السطح أي من فوقه

المقرآن حتى سورة البقرة وان كانت أول ما حفظت وقال ابن امانها الترتيب  
لا كترتيب القاموس لان ما يرتب في الوجود الخارجي وهي ترتب في الوجود مطلقا حتى  
يترتب ما بعدها على ما قبلها هذا من الاضغاف الى الاقوى أو بالعكس وان كانت  
ملازمة القتل لمقبل ملازمة لغيره أو معه فهو مات كل أبي حتى آدم ونحوه جلة القوم  
حتى خالدا اذا جاءوا معا وخالدا أضعفهم أو أقوامهم وهذا الوجه ما قبل فيها لكن الوجه  
اعتبار الترتيب الذهني فقطون جاسمعه الترتيب الخارجي بتعقيب أو مهله في صورتيه  
الاسلام (قوله) فهو غازا القتل الخ البيت ليرد وجهه بفتح الهمزة وكسر هاتين  
يفقد ادوا الشكل ما خالطه ياضه جرة (قوله) وندر للاستثناء فذقي هنا أنما ليست للغاية  
لان للغاية صاحبة للدخول ولذا ذكر السبوي أن للغاية داخله مع حتى الحارة على  
الأصح ومع العاطفة اتفاقا دون عند عدم القرينة اه والاستثناء يقتضي الإخراج  
من الحكم فليتام (قوله) ليس بغالب ولا نادر أي بل هو متوسط (قوله) الثالث  
عشر (رب) هي حرف غلظا للكونيين في دعوى أنها اسم قاله ابن هشام شيخ الاسلام  
(قوله) يوم القامة ظرف ليكثر وقوة اذا عابوا يدل من يوم يدل بعض من كل (قوله)  
لم يلد هو يسكنون الام وفتح الهمزة والواو على كسر اللام وسكون الدال ثم خفف  
يسكنون اللام فالتنوين ساكنات فركت الدال لالتقاء الساكنين بالفتحة فتشغلا وبالضم  
انما على ما في الإسلام (قوله) وكأن لم يعتد بهذا البيت أي لم يلد له أباء شاذ (قوله) وزره  
في الآية الخ قد يقال الاية مسوقة للتصويب وهو انما يناسبه الشكثير قاله ابن هشام  
(قوله) فلا يفسقون هو بعض الماعن افاق (قوله) وان مالك نادر هو معنى قول من قال  
للتقليل قليلا والشكثير كثيرا (قوله) الأصح أنها قد تكون اسما انما تقدم الكلام على  
اسمها مع أن حرفيها الأصل لقوله الكلام على كونها اسما وقد جرت العادة بتقديم  
ما قبل الكلام عليه كما هو مشهور وكون الاسم أهم بالبيان اغراب اسمها (قوله) بأن  
تدخل عليها من أي بسبب دخول من عليها وانما كان ذلك لتسياد الاعلى اسمها لما  
تقدم من عدم جهة دخول حرفيها على حرف جر (قوله) فهو غشود الخ أي نزات  
وقت القدوة (قوله) وتكون بكثرة حرف الخ عطف على قوله قد تكون ولا حاجة لعله  
مطوقا على تكون فتكون قد مسطرة عليه وقيد الكثرة مأخوذ من قد داخله على  
المضارع فانما قد تعيد الشكثير كقوله تعالى قد يعلم ما أنت عليه لكن لا يذم قرينة  
حالية أو قالية أو ملابسة كذا بعضهم ولا حاجة اليه بما تقدم وجعل قد في الآية  
للتكثير قد يقال ان خلاف الظاهر بل الظاهر أنما التقصير (قوله) للاستسلام أي العاقبة  
فالسنة والتأخران فان قلت انها اسم معناها العاقبة أيضا لانها بمعنى فوق قلت قد  
بشرق بان معناها اسم مطلق العاقبة المقصود الكلى ولا كذلك اذا كانت حرفا فان  
معناها علو جزي لان معنى الحروف جزئية كما تترد وتأتي على معنى الباء كقوله تعالى

(وتكون) بكثرة (حرفا للاستسلام) حيا المحوكل من عليها فان أو معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض (والصاحبة)

مع فهو آتى المال على حبه أى  
 مع حبه (والجواز) كمن فهو  
 وضعت عليه أى عنه (والعليل)  
 فهو وتكبروا الله على ما هداكم  
 أى هدايتكم (هو القرينة)  
 كنى فهو ودخل المدنية على حين  
 غفلة من أهلها أى فى وقت  
 غفلتهم (والاستدراك) كلكن  
 فهو فلان لا يدخل الجنة لسوء  
 صنعه على أنه لا يباين من رحمة  
 الله أى ليكنه (والزيادة) فهو  
 حديث البصيرين لأحلف على  
 بين أى يميناً وقيل هى اسم ابد  
 لدخول حرف الجر عليها وقيل  
 هى حرف أبدأ وما نعت من دخول  
 حرف جر على آخر (أما أعلا يعا)  
 ففعل) ومنه ان فروع علافى  
 الارض فقد استحكمت على فى  
 الاصح اقسام الكلمة (اختصاص)  
 حشر الفاء العاطفة للترتيب  
 المعنوى والذى كرى والتعقيب فى  
 كل شئ بحسبه) نقول قأم زيد  
 فعمرو واذا عقب قيام عمر وقيام  
 زيد ودخالت البصرة فالبكوفة  
 اذا لم تقم فى البصرة ولا يتبعها  
 وتزج فلان قوله انه اذا لم يكن  
 بين التزوج والولادة الاصة  
 الحمل مع لحظة الوطء ومقتضى  
 والتعقيب مشقلى على الترتيب  
 المعنوى وانما صرح به المصنف  
 ليعطف عليه الذى كرى وهو فى  
 عطف مقبلى على مجمل

حقيقى على أن لا أقول الخ فمعنى من كقول تعالى اذا اكلوا على الناس يستوفون  
 ومنه خبر بنى الاسلام على نفس أى بنى بمعنى ركب منها وبهذا يعاب عما يقال ان الجنس  
 هى الاسلام فكيف يكون الاسلام مبتدأ عليها والبنى غير المبنى عليه وأجيب عنه  
 الكرماني بان الاسلام هو المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه شيخ الاسلام  
 (قوله مع حبه) أى حب المال وقوله والمصاحبة كنى إشارة الى ان مع اصل فى المصاحبة  
 وكذا القول فى كل ما دخلت عليه الكاف من قوله كمن وقوله كنى الخ وحاصله ان مع  
 أصل فى المصاحبة وعن أصل فى الجواز زنى فى الأصل فى الظرفية ولكن أصل فى  
 الاستدراك واستعمال على فى هذه المعانى بطريق الحمل على تلك الحروف والتسعة لها  
 فى ذلك (قوله وضعت عليه أى عنه) لا يصدق معنى الجواز المتقدم على هذا كما لا يخفى  
 على متأمل فممكن ذلك باعتبار ما يتسبب من الرضا من ازالة العقوبة المترتبة على  
 الذنب عنه بسبب الرضا فالقضى أن العقوبة المذكورة تنجزه بالرضا أى أزيلت عنه به  
 (قوله والتعليل) انما يقبل كالام كمال فى المصاحبة كنى وفى الجواز كنى إشارة الى  
 أن اصابة التعليل ليست مختصة باللام بل اللام وغيرها كالباء ومن فى ذلك سواء (قوله)  
 ودخل المدنية المراد بها مدنية فروع وهى منف (قوله والزيادة) أراد بها التأكيد  
 والافاز بادة لتستمن المعانى كما هو منه العطف (قوله لا أحلف على عين أى يميناً) بقائه  
 بعضهم على ظاهره واستدل به على صحة اطلاق العين على الحلو ف عليه وبعضهم يشعرون  
 أحلف معنى الاستعلاء أى لا أحلف مستعليها على بين ذكر هذا الثانى شيخ الاسلام ولا يخفى  
 بعده (قوله وقيل هى حرف أبدأ) أى فى جميع أمورها وهذا قول السيراقى (قوله ولا  
 مانع من دخول حرف جر على آخر) أى فى اللفظ لكن بقدر ذلك الحرف مجرور ومحوذوف  
 كما ذكره بعضهم فيقال فى فهو غداً ومن على السطح أى من شئ على السطح فيقتدره  
 مجرور وهكذا (قوله علافى الارض) أى تعاطم وتكبر فيها وقوله أما أعلا يعا ففعل  
 أى اتفاقاً وليس ذلك من محمل النزاع وهذا آخره الشارح من حكاية الأقوال مع تغيير  
 اسلوب التعبير وحسنه فاقول بأنها اسم أبدأ والقول بأنها حرف أبدأ مخصوص بتغيير  
 هذا (قوله نقول قأم زيد الخ) مستكرراً لا مثله لأن الاول ليس فيه محال زمن طولى  
 والثانى فيه ذلك مع الشرع والفعل والثالث فيه ذلك مع عدم الشرع (قوله)  
 والتعقيب مشقلى على الترتيب المعنوى وانما صرح به الخ قضيت أنه انما صرح به لاجل  
 العطف المذكورة أنه يمكن الاستغناء عن ذكره وقوله فقلوا له مع السكوت عنه لا يعلم  
 انه معنى وضى لفاء اذا يلزم بل ولا يقادرون كونه لازماً لها انهم موضوعه أيضاً  
 سم (قوله وهو) أى الترتيب الذى كرى عطف مقصلى على مجمل تبع فيه ابن هشام وهو  
 لا يختص بذلك كما افاده قول الرضى الترتيب الذى كرى ان يكون المذكور بعد  
 الفاء كلاماً متبافى الذى كرى ما قبله سواء كان ما بعده ناقصاً لا ماقبله اولى يكن فهو  
 ادخلوا ابواب جهنم الآية وهو وأورثنا الارض تنبؤاً من الجنة الآية فاردتم الشئ

(والسببية) ويلزمها التعقيب  
 نحو فوكرميوس قضي عليه  
 قتل آدم من ربه كملت كتاب  
 عليه واحترز بالعاطفه عن  
 الرابطة الجواب فقد تزاخه  
 الشرط نحو ان يسلم فلان فهو  
 يدخل الجنة وقد لا يقبض عن  
 الشرط نحو ان تعذبهم فانهم  
 همادك (السادس عشر في

عبدالک (السادس عشر في

للتطريقين) المكاني والزمني ظهور  
وأنتهم ما كفون في المساجد  
واذكروا الله في أيام معدودات  
(والمصاحبة) كسح لحوال

ادخلوا في أم أي معهم (والتعليق)

لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَيَكُنْ فِي كَفَرٍ

لاجل ما (والاستسلام) فهو

ولا يصليهم في جلدوع العمل :

عليها (والتوكيد) نحو وقال

ارکبوا فیہا والاصل اربوہا

(والعولص) عن ايرى عذوة  
فمن عذوة ايرى عذوة الاصل

نہایت تیار فیتہ (۱۰۰۰)

الآن، فماذا لكم، أنفوسكم

أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً

مذہب کہنہ آئی بکتر کہ دست

هذا العمل (والى) فهو فردو

أُديهم في أفواههم أي اليها

لبعضوا على امن شدة الغنى

(ومن) فهو هذا ذراع في الثوب

أَيُّ مَنَسِّ يَعْنِي فَلَا يَحِبُّهُ لَقَدْ

والسابع عشر في التعليم

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

ومدحه يصح بعدى ذكره شيخ الاسلام (قوله) انا ائتاناها انشاء أى أوجدناها  
 إيجادا من غير ولادة وهذا جعل نفسه قوله فجعلناها الخ قوله ع راجع عرب وهى  
 الحسنة أو المحسنة الى زوجها (قوله) ويزنها التعقيب (أشابه الى قصر رما أطلقه  
 ابن الجاحظ الى أم السهمين قوله فاء السنية لاستئجاز التعقيب بدليل صحة قولك ان يعلم  
 فهو يدخل الجنسية ومعلوم ما يتنصحا من المله فان السنية فى كلامه تشعل والعاطفة  
 والرابطة العيوب بالشرط وانفكا كهان التعقيب انما هو فى الثانية كاتنه عليه  
 الشاذخ وقوله ويزنها التعقيب اقتصصر عليه مع استئازها القريب أيضا لاستئاز  
 التعقيب وانما ذكرهما المصنف مع استئازهما الهما التللف فيهما ولان القامد كثيرا  
 لهما مجوزين عن السببية شيخ الاسلام (قوله) فذكره موسى) الوكر الضرب بجميع كفه  
 (قوله) فغوان تعذيبهم فانهم عبادك) الاستشهاد معنى على أن الجواب هو قوله فانهم  
 عبادك اعمالى انه على العيوب المحذوف كالسؤال وبقوله والمعنى ان تعذيبهم فلا اعتراض  
 عليك فانهم عبادك فلا لان الجواب حينئذ تسبب عن الشرط (قوله) للظرفين) فيه  
 نسمع وحى العبارة للظرفين لان الكلام فى عدد المعاني ولا يفتنى أن المعنى هو الظرفية  
 لا الظرف والفرق بينهما أن الظرف هو اسم الزمان أو المكان كيوم ومنها متلا قال  
 صاحب الخلاصة

• الظرف وقت أو مكان الخ والظرفية كون الشيء مستقر فيه غيره أو كون الشيء زائداً أو مكاناً غيره (قوله والاصل اركبوها) هذا اذا لم يعين اركبوا معي جابوا والا فلا زيادة ولانا كيد كما هو بين (قوله والاصل زهدت فارقت فيه) أي لان زهدت فيه معناه بنفسه وهو يقع الها بمعنى جزو وقد رأى جزوت وقد زنت فارقت فيه لم يست زهد فيه بكسر الهمزة وذو فائها الحماة تعدي بنى وكان الاولى للشارح التمثل بما شبل به ابن هشام وهو ضربت فحين زغبت والاصل ضربت من زغبت فيه لان ما مثل به يحفل ان زهد فيه ضروب وان ما بعده ما منسوب باسقاط الخافض (قوله أي يكثر كم بسبب هذا الجعل) جعل ما حب الكشاف في هذا الظرفية الجزاءية حيث قال جعل هذا التدبير كالتدبير جعل ما حب البث والتكثير مثل ولكم في القصاص حكمة قال في المقي بعد سياكته كونها للسمية الاظهر قول الرضخري أي لانه ابلغ (قوله هذا ذراع في الثوب) يعني اذا رأيت قدر ذراع من ثوب فيه عيب فأردت تسميته يقال لك هذا ككأ أشار الى ذلك الشارح بقوله يعني فلا يسميه لفظه (قوله في نصب المضارع بعدها) هذا اذا دخلت بك على أن المصدرية مضمرة كإمالة أو ظاهرة في ضرورة الشعر كقوله فقالت أكل الناس أصبحت ما ضحا • لسانك كما أن تغزو وتضعدا بخلاف ما اذا دخلت على ما الاستفهامية فهو كيه أي له في السؤال عن عمله الشيء أو على المصدرية كقوله

اذا أنت لم تنفع نفسك فاعلم • يرجي الفق كيو باضرو يتبع

فإنه يصح المضارع بعد ما بأن مضمرة فتصح جئت كي أنتظره أي لأن (ويعني أن المصدرية

شيخ الاسلام (قوله بان تدخل عليها اللام) أي ولو كانت تعيلية لم يصح دخول حرف  
التعليل عليها وقد تكون كي مختصرة من كيف كقوله

كي تجتصرون الى سلم وما ثبت • قتلاكم وتلقى الهيا تقطرم

شيخ الاسلام (قوله اسم لاستغراق افراد المنكر) مثل المنكر الموصوف والمضاف  
نحو كذاك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بتقوين قلب وتركه كأيضه مجرد عن  
ذلك فانه شيخ الاسلام وفي سم ملحقا له ونفس عبارة قال في المعنى فاذا قلت أكلت كل  
وغني زيد كانت للعموم الافراد فان أضقت الرغبة التي زيد صارت للعموم أي افراد  
واحد ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان كذا لا يطبع الله على كل قلب  
متكبر جبار بتركه تقوين قلب تقدير بكل بعد قلب ليع افراد القلوب بجمع أي بتركه القلب  
١٥ وقوله فان أضقت الرغبة الخ أي بان قلت أكلت كل رغبة زيد وقوله للعموم أي  
فرد واحد قد يخالفه ما يأتي من أن المقرد المضاف الى معرفة يقيد العموم فان قضية  
ذلك عموم رغبة المضاف الى زيد في المثال وان المعنى أكلت كل فرد من افراد الرغبة  
المقصورة الى زيد والفرق بين نحو هذا المثال وما في الآية ظاهر لان القلب فيه المضاف  
الى معرفة حتى يتم فلي تأمل اه قلت ولعل الظاهر ما قاله شيخ الاسلام كان الظاهر ما يأتي  
من أن المقرد المضاف الى معرفة يقيد العموم في الافراد لا في الاجزاء وقول المصنف  
اسم لاستغراق الخ ظاهر في أن استغراق الافراد مدلول لكل دون المضاف اليه وهو  
الموافق لما يأتي في مصد العموم من عدم كل من صيغ العموم فكون مدلول المضاف  
اليه نفس الحقيقة ومدلول كل استغراق افرادها فم المناسب لطريق المناطقة أن يكون  
الاستغراق مدلول للمضاف اليه لانهم يجعلون كذا مجرد للتسوير والمحكوم عليه هو  
المضاف اليه كل سم (قوله كل حزب بما لديهم فرحون) جمع الخبر باعتبار معنى المضاف  
الى كل ومنه قوله كل العبيد جاؤا كما وحده باعتبار لفظ كل في قوله كل الدراهم صرف  
(قوله كل العبيد جاؤا الخ) أي فكل فيه حال لاستغراق افراد المعرفة المجموع  
واستشكاه السبكي بان ما أخاده كل من احاطة الافراد فانه لجمع المعرفة قبل دخولها  
عليه وأجاب بان أن تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه وكل مفيدة للعموم في اجزاء  
كل من ثلث المراتب وما أجابه قول ضرر دولانه بقضي عدم جواز استغناء زيد في نحو  
جاءني الرجال الازيد اذ لم يتناول لفظ الجمع ولان الحقين فالواقي في قوله تعالى والله  
يحب المحسنين ان معناه كل فرد لا كل جمع والجواب المرضي أن الجمع المعرفة يقيد  
ظهورا للعموم في الاستغراق وكل الدخلة عليه تفيد التص في شيخ الاسلام (قوله  
لأنه مليل) أي بحسب الظاهر وعرف التغاطب والانهي في الآية الشريفة المذكورة  
لبیان الحكمة لان أفعال الله تعالى ليست فعله بمعنى الباعث على الشيء لان القامع  
لعله لا يكون مختارا كنف وهو الفاعل المختار فاعله اذا أسندت الى فعله تعالى كان  
المراد به الحكمة كما تقرر في موضعه (قوله والاستغراق الخ) اعلم ان بين الاستغراق

بان تدخل عليها اللام نحو جئت  
لكي تنكر في أي لان (الثامن  
عشر كل اسم لاستغراق افراد)  
المضاف اليه (المنكر) فهو كل  
نفس ذاتة الموت كل حزب بما  
لديهم فرحون (والمعرفة المجموع)  
فهو كل العبيد جاؤا وكل الدراهم  
صرف ومنه ان كل من في  
السموات والارض الا في  
الرحمن عبدا وكلهم آتية يوم  
القيامة فردا (و) لاستغراق  
(اجزاء) المضاف اليه (المقرد  
المعرفة) فهو كل زيدا والرجل  
حسن أي كل اجزائه (التاسع  
عشر اللام) الجارة (للتعليل)  
نحو واز لنا السك الذي كرتين  
لأنس أي لاجل أن تدين لهم  
(والاستحقاق) نحو التار لكافرين  
(والاختصاص) نحو الجنة  
للمتقين (والملك) فهو كل ما في  
السموات وما في الارض

(والسيرورة أي العاقبة) نحو قالته قطرة آل فرعون ليكون لهم عدواً وحرثاً فهذه عاقبة التغاطم له اعلمته اذ هي التيقن (والقلب) نحو وهت لا يذوقوا اي ملكته اياه (وشبهه) نحو والله جعل لكم ٢٧١ من انفسكم ازواجاً وجعل لكم من

والاختصاص عموماً وخصوصاً مطلقاً فالاستحقاق اعم مطلقاً من الاختصاص فكل اختصاص استحقاق ولا ينكس كاترافق المثلان المسد كورين فان التاربع كونها مستحقة للكفار ليسوا محتسبين بها بل يشاركهم فيها عصاة المؤمنين وان كان تأيدها محتسباً للكفار بخلاف الجنة فأنعم كونها محتسبة بالمؤمنين مستحقة لهم وأما الملك فهو أخص من كل منهما مطلقاً فكل عموماً فهو مختص بالملك وصحوة ولا عكس (قوله أي العاقبة) تفسير السيرورة والعاقبة ليس حقيقياً اذا السيرورة هي الاستتال من شيء إلى شيء والعاقبة نفس الشيء المنقول اليه فهو مجاز من إطلاق المصدر الذي هو الاستتال من شيء إلى شيء على اسم المفعول الذي هو ذلك الشيء المنقول اليه لعللاقة التعلق (قوله وشبهه) اي شبه التعليل من حيث الظهور والآخر والنهي وعنده ذلك (قوله) نحو وما كان الله ليعذبهم (الخ) وجه التاكيد فيه عند الكوفيين أن أصل ما كان لمفعول ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة تقوية الشيء كادخلت الماضي ما زيد بقائه لذلك فعندهم هي حرف زائده كدفع جاز بل ناصب ولو كان جاراً لم يتعلق شيء لأن يادته فكيف وهو غير جارٍ ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان فاصد الفعل ونقي قصد الفعل لا يابغ من نفسه فهي عندهم حرف جر متعلق بخبر كان المحدث وهو النصب بأن مضرة وجوباً به وجه العلم أن كونها كيد الشيء ثابت على المذهبيين وعلى زيادة اللام وعدم زيادته الممكن قد يقال قضية توجيه التوكيد عند البصريين أن المشبهة بتقدير القصد دون اللام اه سم قلت ويمكن أن يقال لما كانت اللام واسطة في تقدير الخبر لوقوع الخبر جاراً ومجروراً وهو موجب لتقدير المتعلق بنسب ذلك لها وفيه نظر وقد يناقش في توجيه المذكور بأنه كما يجوز تقدير المتعلق فاصد يجوز تقديره فاعلا فلا يكون فيه تاكيد حيث فعل الوجه ما قاله الكوفيون فتأمل وبعاً فرواه تعلم ما في عبارة الشارح فان قوة فهي في هذا وأخبروا توكيد في الخبر اذا دخل عليه مظهر في طريقة الكوفيين وقوله المنصوب بغيره المضارع بأن الخ مظهر في طريق البصريين وظاهر إضافي نسبة التوكيد للام على قول البصريين بل صريح في ذلك لأن يجاب عن هذا الثاني بما ذكرناه فتأمل (قوله في قرأنا بعددري) أي وحى شاذة (قوله لدولك الشمس) أي زوالها وهو مباه عن وسط السماء وانما كانت اللام فيه بمعنى بعدلان المراد بأقامة الصلاة فعلها ومعلوم أن الفعل انما يكون بعد الزوال لا عنده (قوله بأن كانت للتبليغ) أي الخاطبة والمشافهة بالقول المذكور (قوله أما اللام غير الخاطبة) هذا محض زعمه الخاطبة (قوله في آية الاسمية) سال من الهاء في معناه وفي معنى مع وكذا في المعطوف وهو قوله وفي المضارعة والمأشبة (قوله في زيد الشرط الخ) اعترضه العلامة بقوله قد يقال الشرط هو الجمله ومعنى وجودها حصول مضمونها سواء كان الخبر فيها

سنة وغير العالمة كلام الابتداء نحو لانتم اشد درجة (العشرون) لا حرف معناه في آية الاسمية امتناع جواباً لوجود شرطه (نحو لولا زيد اي موجود لاحتلت امتعت الالهة لوجود زيد في الشرط وهو مبتدأ مضاف للخبر زوما

ازواجكم زين وسعد (وتوكيد الشيء) نحو وما كان الله ليعذبهم وانتفهم لم يكن الله ليغفر لهم فهي في هذا وأخبروا توكيد في الخبر اذا دخل عليه المنصوب فيه المضارع بأن مضرة (والنعبة) نحو ما اشرب زيدا لفسرو ويصير ضرب بقصد التعجب به لانما يتعدى الى ما كان فاعله بالهزة ومفعوله باللام (والتاكيد) نحو وان ربك فعال لما يريد الأصل فعال ما (وبمعنى الى) نحو فسقتهما ليلاد ست اي اليه (وعلى) نحو يعجزون لانهم فان سجدا اي عليها (وفي) نحو وضع الموازين القسط ليوم القامة اي فيه (وعنده) نحو بل كذبوا بالحق لما يعظم بكسر اللام وتخصيف الميم في قرأنا بعددري اي ضد مجيئه اياهم (وبعد) نحو اقم الصلاة لدولك الشمس اي بعده (ومن) نحو سمعتك سر اخا اي منه (وعن) نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا اليه اي عنهم وفي حقهم والايان كانت للتبليغ لقبيل ماسبقونا وخبر كان واليه الا لان اما اللام غير الخاطبة فالتاخر من

كولامطلقا كمثل أوخاصا كقولك لولا زيد أمس هلك الناس وما قاله الشارح ان صح  
فانما هو في الـكون العام الذي أوجب به الجمهور دون الخاص الذي يجوز بحقوه  
التأخير وعادة المعنى لربط امتناع الثانية بوجود الاولى وهو نص فيما قلناه اه  
ويمكن أن يجاب عن الاول بأن قوله فزيد الشرط المراد منه زيدا باعتبار وصفه ضرورة  
أن المعنى عليه استقام مضمون الجمله الثانية هو ثبوت الوجود لزيد لذاته فقوله فزيد أي  
زيد باعتبار تحقق وجوده وعن الثاني بان الشارح شتاء يقول الجمهور دون ما حققه  
المتأخرون وللعلامة سم هناك صفات أضربنا عن ذكرها القسلة جدواها (قوله وفي  
المضارعة) أي المضارع صدرها فهو محمى ازعقل أو المشتقة على فعل مضارع فهو محمى  
مرسل من نجيبة الكل باسم الجزم وكذا القول فيما بعده (قوله وهو) أي ما قالوه من  
الافك محل التوبيخ (قوله وقيل تردلني) أي سرفا كما ولم وهذا القول للقرن وبني (قوله  
الاقوم ونون) أي وهذا الاستثناء متصل كالأجنبي (قوله لم يثبتوا ذلك) أي المعنى  
الضكي يتقبل وهو كون الثاني (قوله والاستثناء حينئذ) أي حين اذ كانت التوبيخ  
فلا استثناء منقطع لان القرية حينئذ معينة لا عموم فيها بخلافها على القول الاول (قوله  
حرف شرط الماضي الخ) أي حرف موضوع لتعلق حصول مضمون جمله على حصول  
مضمون أخرى في الماضي وعادة التخصيص ولو للشرط في الماضي مع القطع باتقاء  
الشرط قال السعد أي لتعلق حصول مضمون الجزاء بمحصل مضمون الشرط فرضا  
في الماضي وقوله مع القطع باتقاء الشرط قال السعد فيلزم اتقاء الجزاء اه أي باتقاء  
الجزاء بطريق الزوم سم (قوله لما كان سيقع) أي للدلالة على اتقاء فعل كان يقع  
لوقوع غيره والاتقاء المذكور أخذ من قوله سيقع فانه دال على أنه لم يقع فالحمل معنى  
العبارة الى أنها للدلالة على اتقاء الجزاء الذي وقوعه بوقوع الشرط ومعلوم أن  
اتقاء لا يجمع وجود الشرط اذ لو وجد الشرط لو جده هو فيكون الشرط حينئذ  
منقضا فقدمنا وتعبيرت بـسيبويه هذه عبارة المعروفين بما أشاره الشارح (قوله سرف  
امتناع لامتناع) بمحتمل أن يكون معنى هذه العبارة أنها لامتناع الاول لامتناع الثاني  
يعنى أنه يستدل بامتناع الثاني على امتناع الاول كما هو اختيار ابن الحناجب وجهه  
أن الاول ملزوم والثاني لازم أو الاول سبب والثاني مسبب واتقاء الاذن أو المسبب  
يدل على اتقاء المزموم أو السبب دون العكس بل هو ان يكون لازم أعم أو كون  
المسبب أسبابا متعددة فلا يلزم حينئذ من نفي المزموم أو السبب نفي اللزوم أو المسبب  
وهذه طريقة المناطقة وأهل التوحيد وعليها قوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله  
لفسدنا فاته انما سبق للاستدلال على نفي تعدد الآلهة بتبني الفساد ومحتمل أن معناها  
أنها تدل على امتناع الثاني لاجل امتناع الاول بمعنى أن عمله اتقاء الثاني في  
الخارج هي اتقاء الاول من غير التفات الى أن عمله العلم باتقاء الجزاء ما هي قسبية  
اتقاء الثاني لاتقاء الاول بحسب الخارج لا بحسب العلم فان اتقاءهم له علم لا سامع

(وفي المضارعة الضمير) أي  
الطلب الخبث شيئا لولا استغفرون  
الله أي استغفروه ولا بد  
(والماضية التوبيخ)  
جاؤا عليه بأربعه شاهدوا بجهنم  
الله تعالى على علم الجب  
فالشهاد بما قالوه من الافك  
وهو في الحقيقة محتمل التوبيخ  
(وقيل تردلني) كناية فلو لا  
كانت قرية أنت أي ما  
أمنت قرية أي أهلها عند مجي  
العذاب فنفعها انما كانت الاقروم  
يونس والجهنم لم يثبتوا ذلك  
وقالوا هي في الآية التوبيخ على  
ترك الاعيان قبل مجي العذاب  
وكأنه قيل فلو لا أنت تقري قبل  
يحيى فنفعها انما كانت الاستثناء  
حينئذ منقطع فالافس بحسب  
لكن (الحادي والعشرون لو  
جوف شرط للماضي) لمحو لوجه  
زيد لا كونه (ويقول المستقبل)  
شعوا كرم زيدوا لولاءه وان  
وعلى الاول الكسب (قال  
سيبويه) هو (حرف لما كان  
سيقع لوقوع غيره) فقوله سيقع  
ظاهر في أنه لم يقع فكانه قال  
لاتقاما كان يقع (وقال غيره)  
ومضى عليه العمرون (حرف  
امتناع لامتناع) أي امتناع  
الجواب لامتناع الشرط وكلام  
سيبويه السابق

وانما المقصود بيان سبب انتفاء الثاني في الخارج ما هو وليس المقصود الاستدلال حتى  
 يرد أن انتفاء اللازم أو السبب لا يوجب انتفاء اللازم أو السبب بخلاف العكس وهذا  
 اختيار السعد وادّاه على ابن الحاجب كاهو مقتضى شرحه لتلخيص قلت وإذا تأملت  
 وجدت الحق ما قاله ابن الحاجب وعبارته سيويه ظاهرة فيه وعبارته المعربين تقتضيه كما  
 عليه وكذا عبارة التلخيص بدون حل السعد لها على ما ذكره **(قوله ظاهر في هذا أيضا)**  
 أي كما أنه ظاهر في تعليق الوجود بالوجود **(قوله ومراهم الخ)** قال شيخ الإسلام رحمه  
 الله أشاره إلى أن هذا القول صحيح نظرا للأصل ولا ينافيه ما خرج عنه مما قاله أي  
 فتضعيف المصنف له بتصح ما يشتمل الأمر من منتهى دفع أن في لفظ ما صحه فتشكيكا إذ  
 قوة امتناع ما يليه انما يكون باعتبار لو وقوله واستلزامه لتاليه انما يكون بدونه اه  
 ويجب أن المصنف لم يريد بتضعيف هذا القول انه خطأ مطلقا بل ان ما ذكره أي في منه  
 لعدم احتياجه في تصحيحه إلى النظر إلى الأصل وأما ما ذكره من التفتيح فتعني نوع كان  
 غاية ما يلزم منه أن عدم ادعاء على ذلك الامتناع وعلى ذلك الاستلزام وهذه الدلالة لا يجوز  
 فتحا بوجه لأن الشيء يتصف حال امتناعه بأنه اذا وجد استلزم وجوده وجود غيره ألا ترى  
 أن طلوع الشمس يتصف حال عدمه بأنه مستلزم لوجود النهار بمعنى أن وجود النهار  
 لا ينفك عن وجوده وهذا واضح **(قوله هو الأصل)** أي الغالب الكثير حال السيد انما  
 تستعمل في شرط لم يمتقن من الأمور التي يتوقف عليها الجزء الا هو أو اذ ان الغالب في  
 استعمالها لذلك **(قوله في أمثلة)** أي أربعة في المتن أولها قوله لو كان الله بالكل حيوانا  
**(قوله على حاله)** أي مثبتا **(قوله مجرد الربط)** أي التعليق المجرد عن الدلالة على الانتفاء  
 وقوله كان أي فأنه مجرد الربط كذلك لكن في الاستقبال بخلاف لو فأنه الربط في  
 الماضي **(قوله من انتفاءهما)** أي الذي هو الأصل وقوله أو انتفاء الشرط فقط أي الذي  
 هو مقابل الأصل المعبر عنه بقوله قبل فلا ينافيه ما سبأ في أمثلة وهذا أن الأصل  
 وشأنه ما المراد بقوله الاتي من القسمين **(قوله والقسمين)** أي والقول الصحيح قطع  
 النظر عن مراهم أو والقول الأولى في الضبط لعدم احتياجه إلى البناء على الغالب  
 وهذا أولى كما مررت الإشارة إليه **(قوله امتناع ما يليه الخ)** خبر قوله والصحيح وفي  
 العبارة حذف دل عليه المقام أي الصحيح أن مدلوله امتناع الخ لأن القول الصحيح  
 كون مدلوله ذلك لانفس الامتناع كما هو ظاهر **(قوله لتاليه)** أي تالي ما يليه  
 والتالي هو الجواب **(قولا)** فالاقسام أربعة أي أقسام المقدم والتالي أربعة لأنها  
 ما منفي أو مثبتان أو أول ولعني والتالي مثبت والعكس **(قوله ثم فتى التالي)** أي  
 قطعا لا ظنا واحتمالا **(قوله ان ناسب المقدم)** أي كان لازما وهذا المفهوم له  
 وانما هو تصريح بالواقع فانه معلوم من قوله واستلزامه لتاليه ولذا قال شيخ الإسلام قوله  
 ان ناسب يفتى عنه ما بعده لأن المقدار عليه ولو اوجب ان ناسب بقوله ان ساواه اتفق هما

ظاهر في هذا أيضا فان انتفاء  
 ما كان يقع وهو الجواب لو توقع  
 غيره وهو الشرط ظاهر في أنه  
 لاستفاء الشرط ومراهم أن  
 انتفاء الشرط والجواب هو  
 الأصل فلا ينافيه ما سبأ في  
 أمثلة من بقائه الجواب فيها على  
 ما جمع انتفاء الشرط **(وقال)**  
**التاليون** هو لمجرد الربط  
 الجواب بالشرط كان واستفادة  
 ما ذكر من انتفاءهما أو انتفاء  
 الشرط فقط من خارج **(والصحيح)**  
 في مقاده نظرا إلى ما ذكره من  
 القسمين **(وقال الشيخ الإمام)**  
 والد المصنف امتناع ما يليه  
 مثبتا كان ومنفيا **(واستلزامه)**  
 أي ما يليه **(لتاليه)** مثبتا كان  
 أو منفيا فالاقسام أربعة **(ثم)**  
 ينتفي التالي أيضا **(ان ناسب)**  
 المقدم



بأن لزمه عقلا أو عادة أو شرعا  
 (ولم يختلف المتقدم غيره كلو كان  
 قبح ما ألهه الله) أي غيره  
 (لقدنا) أي السموات والأرض  
 فسادهما أي خروجهما عن  
 قتلهمهما المشاهد مناسب  
 لعدم الإلزام له على وفق  
 العادة عند التسديد لما كان  
 القانع في الشيء وعدم الاتفاق  
 عليه ولم يختلف التعدد في ترتب  
 الفساد غيره فيمتنع الفساد  
 بانتفاء التعدد المتبادر لظهور  
 إلى الأصل فيما كان كان القصد  
 من الآية العكس أي الدلالة  
 هي انتفاء التعدد بانتفاء الفساد  
 لأنه أظهر (لأن خلقه) أي  
 خلق المتقدم غيره أي كانه  
 خلف في ترتب التالي عليه فلا  
 يلزم انتفاء التالي (كقولنا) في  
 شيء (لو كان السنان لكان  
 حيوانا) فالحيوان مناسب  
 للإنسان للزومه له عقلا لأنه  
 جزؤه ويختلف الإنسان في ترتب  
 الحيوان غيره كالجماد فلا  
 يلزم انتفاء الإنسان عن شيء  
 المتبادر لانتفاء الحيوان عنه  
 بل وإن كان يكون جمادا كالجوز  
 أن يكون جمرا أما منه بقية  
 الأقسام فخصر ولم يتحقق ما  
 أكرمك لو جئتني ما أهلكك ولم  
 يتحقق أهلكك (ويثبت) التالي  
 بقية على حاشية المتقدم

بعدمه قاله أيضا شيخ الإسلام أي لأن الغرض من قوله ولم يختلف المتقدم غيره كون المتقدم  
 مساوياً بالتالي يعني أن التالي اللازم ليس له لازم سوى المتقدم فيكون ملزوماً ومساوياً  
 ونفي الملزوم المساوي واجب في اللازم (قوله بأن لزمه عقلا) أي كافي قولنا لو كان  
 متكامل المكان حساً وقوة أو عادة أي كافي الآية التبرية وقوله أو شرعا أي كقولنا  
 لو صلى أو ضاعلاً (قوله أي خروجهما عن قتلهمهما الخ) فيه إشارة إلى أن ما في  
 الآية نتيجة افتراضية لا قطعية وزعم بعضهم إلى أنم قطعية والمراد بفسادهما عدم  
 وجودهما وهو الحق (قوله للزومه) أي لزوم الفساد للتعدد (قوله من القانع) بيان  
 للعادة وقوله وعدم الاتفاق عليه عطف على القانع تفسيره أو عطف لازم على ملزوم  
 (قوله المتبادر) نعم لا تنافي التعدد (قوله ولم يختلف التعدد غيره) قال الشهاب لأن  
 قول بل يخافه اختيار الصانع الخ لا يفسد اه وجوابه أن الفساد انما يترتب على  
 تعلق الإرادة به بالخلق ولم يوجد ذلك على تحقيق الإرادة في نفسها والوجود كل شيء يصح  
 أن يتعلق به وهو فاسد (قوله ينظر الخ) عليه لقرينة (قوله إلى الأصل) أي  
 الكثير الضال وهو انتفاء الجواب لا تنافي التبرط (قوله الدلالة على انتفاء التعدد الخ)  
 أي الاستدلال بانتفاء الفساد على انتفاء التعدد كما هو رأي المناطقة وأهل الترجيح وهو  
 مختار ابن الحاجب كما مر وقوله لأنه أظهر أي في الانتفاء لأن انتفاء الملزوم واجب انتفاء  
 اللازم دون العكس كما مر (قوله أي كان له خلق الخ) إشارة إلى أنه ليس المراد بقوله  
 المصنف لأن خلقه تحقق الخلف بل أن يعلم أن هذا خلقه قد يتحقق وقد لا يتحقق فان  
 تحقق ثبت التالي واللام ثبت ولهذا قال الشارح فلا يلزم انتفاء التالي ولم يقل لم يفت  
 التالي ولم يفتع مثال المصنف فان الشيء قد يكون حاراً فليزوم وجود التالي وقد  
 يكون حاراً فلا يلزم كما قال الشارح بل هو الخ (قوله فلا يلزم انتفاء التالي) أي فلا يفتني  
 على سبيل القطع بل على سبيل الاحتمال كما سببه معاه بعد (قوله فالحيوان مناسب  
 للإنسان) أي لا يلزم ولا يفتني أن الحيوان جزء التالي والإنسان جزء المتقدم لكن لما كانا  
 هما المقصود من التالي أطلق على الإنسان المتقدم وعلى الحيوان التالي إطلاقاً  
 للكل على جزئه (قوله للزومه) أي لزوم الحيوان للإنسان (قوله لأنه جزءه) أي لأن  
 الحيوان جزء الإنسان تركبه منه ومن الناحية والجزء لا يلزم للكل علة لا تركبه منه  
 (قوله المتبادر) نعم لا تنافي الإنسان (قوله أما مثله بقية الأقسام) أي المذكورة  
 في قوله فالأقسام أربعة فان الذي ذكره المصنف مثال للمشتبه وبقي مثال للمقنع ومثال  
 كون الأول مشتبهاً دون الثاني وعكسه وقد تكمل بذلك الشارح (قوله ويثبت التالي)  
 عطف على قوله لم يفتني التالي ويؤخذ من تقرير هذا القسم وأمثله تحقق الخلف هنا  
 وعلى هذا ينصل من كلام المصنف أن الخلف قسمان أحدهما أن يعلم وجوده ولا يلزم  
 نفيه وهو ما أشار إليه بقوله السابق لأن خلقه والتالي ما لم يتحققه في المادة المتروكة

وهو ما اشار به اسم فقوله المصنف ويثبت التالي أى قطعاً وجزئياً فيكون حينئذ الجواب على ما اختاره المصنف من التفصيل ثلاثة أحوال انتفاء قطعاً وهو المشار إليه بقوله ثم ينقضى التالي وانتفاء واحتمالاً وهو المشار إليه بقوله لأن خلقه الخ وانه قطعاً وهو المشار إليه بقوله هنا ويثبت الخ (قوله بقسميه) أى المثبت والمتنق (قوله ان لم يناف انتفاء المقدم) أى ان لم يناف التالي أى ثبوته انتفاء المقدم المقادير وقوله وناسب أى ناسب ثبوته انتفاء المقدم (قوله اما بالاولى) اشارة الى ان قول المصنف بالاولى أو المساواة أو الادون تفصيل للمناسبة (قوله المأخوذ الخ) نعم لم دخول الكاف وهو قوله ولم يحذف الله لم بعضه (قوله يرتب عدم العيصان الخ) أى قبل دخول الوو وقوله على عدم الخوف أى المبين بالاجلال وقوله وهو أى عدم العيصان وقوله بالتحريف متعلق بأنسب وقوله المقادير وقعت الخوف ووجه كون الخوف هو المقادير أو ان لو ثبت على انتفاء ما يليها وهو فى المثال المذكور انتفاء الخوف فتكون دلالة على انتفاء ذلك المتنق ونفى المتنق اثبات (قوله فيترتب عليه الخ) أى فيترتب ثبوت التالي وهو عدم العيصان عليه أى على الخوف وقوله أيضاً أى كما يترتب على عدم الخوف لكن ترتبه على الخوف المقادير أو أى من ترتبه على عدم الخوف فالتالى هنا قد ناسب ثبوته انتفاء المقدم المقادير بوفى ترتبه عليه بالاولى من ترتبه على ثبوت المقدم وهو عدم الخوف (قوله فى قصده) أى المتكلم أو المرتب المقهوم من ترتب ومثله ما يأتى فى كلامه ومن هذا القسم قوله تعالى ولو اجمعهم تتولو الآية وليس هو مع قوله ولو علم انهم خير اقبلا أو الا لا تنج ولو علم انهم قسم خيرا تتولو وهو محال اذ لو علم فهم خير لم يتولو بل اقبلا فالمراد ان عدم علم الخسيرة سبب لعدم الامعاء وقوله ولو اجمعهم تتولو كلام مستأنف على طريقة لم يحذف الله لم بعضه فالمتنق أن التولى حاصل بتقدير الامعاء فكيف يتقدر عدمه ذلك التفاضل فى المطول مع زيادة قلة شيخ الاسلام وحاصله ان لو فى الجملة الاولى من الاستعمال الغالب وهو ما اتفق فيه الشرط والجزا معناه من القسم الاول فى كلام المصنف أعنى قوله ثم ينقضى التالي ان ناسب ولم يحذف المقدم غيره وفى الجملة الثانية من الاستعمال الثانى الغير الغالب وهو بقاء الجزا على حاله مع انتفاء الشرط وهو من القسم الثالث فى كلام المصنف أعنى قوله ويثبت التالي اذ لم ينافى وناسب بالارى (قوله قال أخو المصنف) أى وهو العلامة بهاء الدين فى شرح التلخيص (قوله أو بالمساواة) عطف على قوله بالاولى أى أو ناسب ثبوت التالي انتفاء المقدم المقادير أو كما ناسب ثبوته (قوله للرضاع) علة أو له لم احل فليس من جملة التالي بل هو بيان للعطف الذى خلف المقدم فى ترتب التالي عليه كما يترتب على المقدم وكذا يقال فى المثال الذى بعده (قوله المأخوذ الخ) نعم لم دخول الكاف كما تقدم فى نظيره (قوله أى هند) هو اسم ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لما بلغته) نظير لقوله صلى الله عليه وسلم (قوله انتم الخ) مقول قوله صلى الله

بقسميه (ان لم يناف) انتفاء المقدم (وناسب) انتفاء اما (بالاولى) كما لم يحذف لم بعض (الماخوذ من قول عمر رضى الله عنه وقيل النبي صلى الله عليه وسلم نعم العبد صعب ولو لم يحذف الله لم بعضه ترتب عدم العيصان على عدم الخوف وهو بالخوف المقادير أو ناسب فيترتب عليه أيضاً فى قصده والمتنق انه لا يعصى الله تعالى مطلقاً أى لا مع الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه اجلالاً له تعالى عن أن يعصيه وقد اجتمع فيه الخوف والاجلال رضى الله تعالى عنه وهذا الاثر أو الحديث المشهور بين العلماء قال أخو المصنف كغيره من الحديث انه لم يحجده فى شئ من كتب الحديث بعد القصص الشديد (أو المساواة) كما لم تكن وبيته لم احل للرضاع (الماخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم فى درة بضم الداله ثبأ أم سلمة أى هند لما بلغته تحدث النساء أنه يريد أن ينكحها انها لو لم تكن ربيبة فى حجرى ما حللت لها انها لائسة أى عن الرضا ع رواه الشيخان



المناسب هولها شرعا لكن دون مناسبة الاول لان حرمة الرضاع أدون ٢٧٧ من حرمة النسب والمعنى أنهم لا يتصل بالأملا

لانها وصفين لو اتفرد كل منهما  
حرمة اخواتها من النسب  
واخواتها من الرضاع وانما قال  
كقولك كذا في الموضوعين لانه كما  
قال لم يجد فهو فيما يشتم عليه  
من القرآن أو غيره ولا يكتفى به  
خارج عن أسأويه ولو قال بدل  
المساواة المساوي لكان أنسب  
بمقاييسه ولو اسقط لام لم يأت  
الموضوعين لو اتفق الاستعمال  
الكثير مع الاختصار وقد  
تجردت لو فإذا كرم الامله  
من الزمان على خلاف الاصل  
فيا اما امله بقية أقسام هذا  
القسم فعملوا أهتت زيد الاثنى  
عليك اى فبقي مع عدم الاهلة  
من باب أولى لو ترك العبد  
سؤال ربه ليعطاه اى فيعطيه  
مع السؤال من باب أولى ولو ان  
ماتى الارض من شجرة اقلام الى  
ما خلفت كليات الله اى ما تنفذ  
مع اتقما ما ذكر من باب أولى

(وتد) لو (للقن) والعرض  
والخصيص) فينسب المزارع  
بعد القضاء في جواب المذللان  
مضمرة فتعملوا ما تبقى فقصدهن لو  
تدلى عندي فقصيب خبر الوامر  
فتقطع ومن الاول فلوان لنا كوة  
فشكل من المؤمنين اى لم  
لنا وتشترك الثلاثة في الطلب  
وهو في التخصيص بحث وفي  
العرض بلين وفي القن لا الاطعم

المناسب نعت ثان لا خواتم من الرضاع سببي نظير ما قبله وضربه هو لعدم الحل وضربه لها  
للاخوة من الرضاع (قوله الاول) اى الاخوة من النسب (قوله في الموضوعين) اى واما  
قوله كقولك لو كان انسا فالخ وقوله كقولك لو اتفقت اخوة النسب الخ (قوله  
عن أسأويه) اى أسلوب ما يستعمله (قوله ولو قال بدل المساواة المساوي لكان  
أنسب بقمييه) اى الادون والاولى لكونهما وصفين فيكون هو كذلك ولو قال المساوي  
وقوله لكان أنسب اى وانصر أيضا (قوله في الموضوعين) اى هنا وفيما تقدم من قوله  
لو لم تكن ربيبة لما حلت الرضاع انا مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم لو لم تكن ربيبة  
لما حلت الخ وقوله لو اتفق الاستعمال اى الاستعمال الكثير وهو حذف اللام في جواب  
لو المتنى وافظ الحديث المذ كور بمجرد ما كما أشاره الشارح ووقع في بعض الخواشي  
أن الموضوعين هما قوله هنا ولو اتفقت اخوة النسب الخ وقوله لو كان انسا لكان حيوانا  
وهو سبق قلم (قوله فيما ذكر من الامله) اى امله (قوله هذا القسم) اى  
وهو ثبت التسامع انتقام المقدم الشامل للمناسب الاول والمساوي والادون وان  
كانت الامله المذ كورة من المناسب الاول شيخ الاسلام وقد مثل المصنف المنصفين  
وفي المثبتات والشرائط المتنى والجواب المثبت وعكسه وقد تكفل الشارح بذلك  
(قوله ما تقدمت كليات الله) اى معلوماته تعالى (قوله ومن الاول فلوان لنا كوة الخ)  
وجه التخصيص على هذه الآية وقوع النزاع في كون لو فيما التفتي فقد قال في المعنى  
والرابع اى من أقسام لو ان تكون التفتي شمولاً ما تبقى فقصدهن قبل ومنه فلوان لنا كوة  
فشكل من المؤمنين ولهذا نصب فنشكل في جوابها كما نصب فأنور في جواب لبت في  
بالتفتي كنت معهم فأنور فأنور اعظما ولا دليل في هذا اى في نصب فنشكل على أنهم التفتي  
بلوان ان يكون النسب في فنشكل مثله في الاوصيا ومن وواجب لاي او يرسل رسولا  
وفي قول لميسون

وليس هامة وتقرعني \* أحب الي من ليس الشقوف ا  
فاشار اراح الى ان احتمال ذلك لا يمنع كون لو في الآية المذ كورة للتفتي وان النسب  
في جواب التفتي وان التفتي هنا أقرب من حل لو هنا على غير التفتي كالشرطية والتكليف  
في تقدير الجواب سم (قوله وهو في التخصيص بحث الخ) فان قلت لم عكس هنا ترتيب  
الثنى فبدا التخصيص ثم بالعرض ثم بالتفتي قلت يحتفل انه لمراعاة مراتب الطلب في الثلاثة  
فانه في التخصيص أقوى منه في العرض وأما في التفتي فانه يختلف فيه فمنهم من قال ان  
الطلب في التفتي ومنهم من قال انه لانه نفسانية يزن بها الطلب ويحفل انه لما اراد بيان  
الطلب بدأ بما عليه حينئذ وهو التخصيص ثم الأقرب الى ذلك فالأقرب سم قلت ولا يحتج  
ضعف الجواب الثاني وقد سلك الشارح طريق التفتي المرتب أولا ثم المشوش ثانيا وهو  
أولى كما تقرر مع ما شغل عليه من ملاخطة مراتب الطلب كما قال سم والاول مراعاة

في وقوعه (والنقليل لمحر) حديث تصديقوا

الكلام المصنف (قوله ولو بظلم محرق) نقل في المصنف تخيله أيضا بوجه تصالي ولو على أنفسهم وقال السفاقي ولو على أنفسهم ولو شريطة بفتح واو وحذف كان بعد ولو كثير وقدره أو البقاء ولو شهدتم على أنفسهم ودل عليه شهدا وقدره الزمخشري ولو كانت الشهادة ولو بالاعلى أنفسهم سم (قوله والمعنى تصدقوا بما تيسر الخ) أي فقوله ولو بظلم محرق كناية عن هذا التعصيم وقوله إلى الظلم مثلا أشار بقوله مثلا إلى أن ليس المراد المبالغة بخصوص الظلم وقوله فانه خسر من العدم أي فان التصديق بما تيسر أو فان التصديق بما يبلغ في القلة إلى الظلم مثلا خسر من العدم أي عدم التصديق وأما سم (قوله حرف نفى) أي يلزم مدلول المضارع التضييع وهو الحدث وقوله واستقبال أي يلزمه الآخر وهو الزمان وأما قوله ونصب فهو للفظه بالإضافة في قوله سرف في واستقبال إضافة الدال للمدلول وقوله سرف نصب إضافة المؤثر إلى أثره فإن النصب حكم من أحكمها المعنى لها فكان المناسب تأخير عن النبي والاستقبال ولو قدمه عليه لما أمكن أن يقال إنما قدمه لظهور رأي في اللفظ وأما توسيعه كما صنع فلا وجه له على أنه كان ينبغي له ذكر النصب على وجه يفيد أنه غير داخل في معنى لن كان يقول سرف نفي واستقبال وهو ناصب للمضارع كان كلامهم هو أن كلام من الامور الثلاثة داخل في مضمون وليس كذلك كما علمت (قوله المضارع) يرجع للامور الثلاثة المذكورة (قوله وهو فيما إذا أطلق النفي) ضربه للظلم لالتايد كسابق إلى وهم بعض المحشين (قوله مفرقا) حال من القائل فيكون بكسر الراء ومن المفعول أي حال كون ذلك مفرقا في الكشف لافي موضع واحد فيكون بفتح الراء أو الأول هو الظاهر (قوله بضلاف لأقيم) أي فلي أخص من لا تفراد لن عنها بأفاده التايد بعد اشتراكهما في مطلق النفي وقوله كافي إلى مقبر وأما مقبر أي وتظهر ذلك في الإثبات في مقبر فانه أخص من أنا مقبر لا تفراده عنه التايد بعد اشتراكهما في مطلق الإثبات (قوله وقولك في شيء) أي أنه لمؤ كد على وجه التايد فيه دلالة ظاهرة على أن صاحب الكشف أو اد التايد ما يشمل التايد الذي هو نهاية التايد كد فتنقل عن المفضل كالكشف من أنها التايد لا يحسن جملة على تأكيده لا يشمل التايد فانه سم أي بل يحصل على الفرد الكامل لآ كيد وهو التايد حتى يتوافق كلامه في كتيبه (قوله والمعنى أن فعله نافي حالي الخ) فيه إشارة إلى أن النفي بلفظ ليس مجرد في الوقوع بل مع نفي الباقية (قوله تضعف الخ) قد يقال التضعيف مستفاد من قوة خلافا فلا حاجة لقوله زعمه حيث أن الآن يريد التضعيف على الوجه الاتم (قوله أما قال غيره) أنه للتضعيف والمراد بالغير ابن عسقور وابن هشام وغيرهما (قوله لا دليل عليه) أي من كلام العرب (قوله خلاف الظاهر) أي لأن التأسيس هو الأصل (قوله وقد تنقل التايد الخ) تصريح بما يؤخذ من قوله السابق كل زعمشري فانه يفيد عدم اختصاص ذلك بالزعمشري وأراد ابن القيم إعطيه

دواية ولو بظلم والمراد الرد بالاعطاء والمعنى تصدقوا بما تيسر من كثيرا أو قليل ولو بلغ في القلة إلى الظلم مثلا فانه خسر من العدم وهو بكسر التاء المجهدة للبر والتمس كالحاف للقرص والتلف لجعل وقد بالاسراق أي الشئ كما هو عادتهم فيه لأن التي قد لا يؤخذ وقد يرميه أخذه فلا يمنع به بضلاف النوى (الشافيعشر ون حرف نفى ونصب واستعمال للمضارع) ولا تفيد تؤكد اني ولا تأييده خلافا لمن زعم أي زعم أفادته ما ذكر كل زعمشري قال في الفصل كالكشف هي لتاكيد نفي المستقبل وفي التوضيح لنفي المستقبل على التايد وفي بعض نسخه على التاكيد والتايد نهاية التاكيد وهو فيما إذا أطلق النفي قال في الكشف مفرقا فنقول لن أقم مؤ كد بضلاف لأقيم كافي إلى مقبر وأما مقبر وقولك في شيء لن أقم مؤ كد على وجه التايد كقولك لا أقم أبدا والمعنى أن فعله نافي حالي كقوله تعالى ان يخلقوا ذبابا أي خلقه من الانعام مستحيل منافع لاسرارهم وفي قول المصنف تضعف لما قال غيره أنه لا دليل عليه واستفاد التايد في آية الذباب وغيره ما هو ولن يختلف القومعد من خارج كافي ولن يتوهم أبدا وكون أبدا فيه التايد كيد كافي للظاهر وقد نقل التايد فانه من غير الزعمشري ووافقه في التاكيد

سنى قال بعضهم ان منعه مكابر ولا يبدى قطعاً فيما اذا قيد النفي بحرفان ٢٧٩ أكلهم اليوم انسياً (وترد الدعاء) وقا لا ين

عصود) كقول

لن تزالوا كذلك ثم لازلت  
لكم خالد اسلوا الحال  
واين مالك وغيره لم يثبتوا  
وقالوا لا يحق في البيت لاحتمال  
ان يكون خبيراً وقبه بعد

• (الثالث والعشرون ما

اسمى وسر فية) فالاسمية ترد

(موصولة) فهو ما عندكم ينفد

وما عند الله في أى الذى (وكبره

موصوفة) فهو مررت بمعجب

لك أى بشئ (والتعجب) فهو ما

أحسن زيداً فالكسرة امة مبتدأ

وما بعد خبره (واسمها مية)

فهو ما خطبتكم أى اسماكم

(شرطية رماية) فهو ما

استقاموا اليكم فاستقيموا لهم

أى استقيموا لهم هذه استقامتهم

لك (وغير زمانية) فهو ما نفعوا

من خير يعلمه الله (و) الحرفية

ترد (مصدرية كذلك) أى زمانية

فهو ما نفعوا الله ما استطعتم أى

مما استطاعتمكم وغير زمانية

فهو قد فو ما نستم أى خسانكم

(وأنية) عاملة فهو ما دناكم

وغير عاملة فهو ما دناكم

الا يتعجب وجه الله (وزنة

كافة) عن عمل الرفع فهو ما

يدوم الوصل أو الرفع والنصب

فهو ما الله الواحد أو الجبر

فهو ما دام الوصال (وغير كافة)

عوضاً فهو فعل هذا أماد أى

ان كنت لا تفعل فمعاوض عن كنت ادغم فيها التثنية والتقارب وحذف المتنى لعله غير عوض لنا كيد فهو معجزة

بن الله ثبت لهم والاصل فبرحة (الربيع والعنبر يومين) بكسر الميم

فانه قال في نفسه في قوله تعالى لن ترى لى اواشينا هذا الذى على ظاهره لظن ان موسى  
عيا الصلاة والسلام لا يراه أبداً ولا فى الآخرة لكن ورد فى الاسانيد المتواترة ان  
أهل الايمان يرونه يوم القيامة اه فيصلى كما قال بعضهم ان يكون مراد ابن عطية أن  
التأيد موضوعاً لثبوت ما يقوله الخبيرى وأن يكون مراده ان التأيد مستلزم  
كون الفعل الواقع بعده فى معنى النكرة الواقعة فى سياق النفي فتم كل رتبة بما يرد  
بما خصه وقدير هذا أى كون الفعل من قبيل النكرة وقد وقع فى سياق النفي فميم وقد  
تقرر ان الموصوف فى الأشخاص يستلزم العموم فى الاحوال والازمنة فليست تأمل (قوله  
حتى قال بعضهم) أى كالسعد (قوله ولا تأيد قطعاً) أى اتفاقاً وهذا محتمل لثبوت سابقاً  
وهو فيما اذا أطلق النفي (قوله وقبه بعد) أى لان الابقى شافيه ولان المعطوف بشئ  
انما انكره عام وعطف الانشاء على الانشاء هو المناسب وقال الكمال لو كان خبر المكان  
للنفي فى الاستقبال ولا معنى له هنا او قد سبقه اليه النفي راداً به على الدمامى ويمكن  
ان يجاب عنه بان الاخبار بما تمم على المسئلة قبل شاعلى ما فهمه من القرائن مقتضية  
للمقام عادة أو بما أخرج الدعاء مخرج الطيرة بالغة وكان الاستجابة قد حصلت فأخبر عنها  
(قوله والتعجب) بتأخير الاسلوب حيث لم يقل وتجيبة ليشمل جميع القوال فى التعجيبة  
فقد قيل انها نكرة تامة خبرية وهو الاصح وهو حيث مبتدأ خبرها ما بعدها وقيل  
نكرة موصوفة بما بعدها والخبر محذوف وجوبا وقيل اسمها مية دخلها معنى التعجب  
وقيل موصولة صلها بما بعدها والخبر محذوف وجوبا وعلى هذا اقتصرنا الى ان على  
قوله فالكسرة تامة الخ لانه الاصح وحيث يقع قول شيخ الاسلام انه اشارة الى أن قول  
المنف والتعجب قسم لقوله موصوفة اه فليست اسم قلت فالظاهر حيث حذف  
قوله والتعجب على قوله موصولة وما بعده عطف عام على خاص لكن مقتضى قول الشارح  
فالكسرة تامة عطف على موصوفة ثم يدان التعجيبة قسم للموصوفة وقسم من الكسرة  
كما قال شيخ الاسلام (قوله وشرطية زمانية) أن الفعل على الشرط والزمان فتكون  
بنزلة مقالة تدعى الى الأية الشريفة واقه أعلم استقيموا لهم متى استقاموا اليكم أى متى  
زمن استقاموا اليكم وتقول الشارح أى استقيموا لهم متى استقامتم اليكم انما يأتى على  
كونه ماضياً بنية ظرفية ففعل ذلك حل بحسب المعنى لا بحسب تقدير كونه شرطية  
زمانية فليست تأمل (قوله أى زمانية) ليس المراد بكونها زمانية انها تدل على الزمان وضعا بل  
المراد ان حذف من التركيب زمان مضاف بديل عليه بالقرينة وأقيم على مقامه قاله  
الشمى (قوله كافة عن عمل الرفع) قال فى المغنى ولا تتصل بالثلاثة أفعال قل ركع وطال  
وعله ذلك شبهة من رب ولا تدخل حيث لا داعى لجملة فعلية صريحة عليها اه (قوله  
أو الرفع والنصب) قال فى المغنى وهو المتصل بآيات وأخواتها وقوله وألجركم فى المغنى  
وتتصل بحرف وظروف ثم فصل ذلك وأحال فيه فراجع (قوله لا يبدى الغاية) ليس

ان كنت لا تفعل فمعاوض عن كنت ادغم فيها التثنية والتقارب وحذف المتنى لعله غير عوض لنا كيد فهو معجزة  
بن الله ثبت لهم والاصل فبرحة (الربيع والعنبر يومين) بكسر الميم

المراد ظاهره فان ابتداء الغاية معنى اسمي لاستقلاله فلا يكون من معاني الحروف بل  
 المراد ابتداء معنى اعتبار حالة غيره بحيث لا يتصور والاعتباره وكذا يقال في بقية المعاني  
 سم **(قوله لا ابتداء الغاية)** الغاية نهاية الشيء لا معنى لكونه من لا ابتداء آخر الشيء  
 فالمراد بالغاية ذلك الشيء المعتمد كالسير مثلاً لا طلاقاً لاصم الجزم على الكل ويعني أن  
 يكون الشيء المعتمد في أنه من سليمان مجيئاً الكتاب لا نفس الكتاب لانه ليس شيئاً معتمداً  
**(قوله وأخيراً)** قد يقال يصح أن يتوسع في المكان بأن يراد به ما يشعل الحقيق  
 والحكمي فيكون القدر للذ كورد اخلاف المكان **(قوله أي ووردها هذا المعنى أكثر)**  
 من ووردها لغيره يعني ان الغلبة تصدق بقوله المقابل ويكثره لكن دون كثرة المقابل  
 الآخر الذي هو الأغلب والمراد هنا هذا الثاني **(قوله أي بعضه)** إشارة الى ما قاله ابن  
 هشام ان علامته المكان قد بعض مسدها **(قوله فاجتنبوا الرحمن من الاوثان)** أشار  
 بهذا المثال الى أنها تقع بعد غيرها ومهما وان كانها أولى قال في المعنى وكثير ما تقع  
 بعد ما ومهما وهما مجيئاً أولى لأفراط إيهامهما فتخرج الله للناس من رجة ما تنسخ  
 من آية وقولوا مهما كانت آياته من آية وهي وعقودها في ذات في موضع نصب على الحال  
 ومن وقوعها بعد غيرهما فيكون فيها من أساور من ذهب ويلبسون ثياباً خضراً من  
 سندس واستبرق الشاهد في غير الأولى فان تلك الابتداء اه وقوله في موضع نصب على  
 الحال قال القمامي أما في ما يشعل الله للناس من رجة فالحالية ظاهرة وتوذر الحال ما لأنها  
 في محل نصب فعول يفتح وكذا ما تنسخ من آية ما مهما كانت آياته من آية فظاهر ان  
 مهما مبتدأ وأحال لا تقع منه على الصحيح فمكن أن يكون ذوالحال ضمير الجزم به  
 أو تجعل مهما من باب المصوب على الاشتغال لكن هذا هنا مرجوح اه وأجيب  
 بأن مهما وان كان الراجح كونه مبتدأ مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتیان  
 الحال منه وانما المتع اتیان الحال من المبتدأ الذي ليس بشيء على ولا مفعول في المعنى  
 اه وهو حسن سم **(قوله أي بداها)** إشارة الى ما قاله الرضي انه يعرف البدل بصفة  
 قيام بدل مقامها اه سم **(قوله وتنصيص العموم)** وهي الزائدة في نحو ما ياتي من  
 رجل فانه قبيل دخولها بمحل في الجنس وفي الوحدة ولذلك يصح أن تقول بل ورجلان  
 ولا يصح ذلك بعد دخول من بشرط زيادتها تقدم في أنهي أو استقها ما بهل وتنكير  
 مجرورها وكونه فاعلاً ومفعولاً به أو مبتدأ وتيسد المفعول بقولناه لاخراج رجة  
 المقاميل وكان وجه منع زيادتها في المفعول به وه ونبه أنه في المعنى بمنزلة الجهر و  
 جمع وبالألام وبني ولا تعامهن من ولا يمكن لا يظهر حينئذ لمنع في المفعول المطابق  
 وجهه وقد خرج عليه أبو البقاء ما فزطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وثبت في  
 موضع المصدر أي تقر بطاول بشرط الاخفش واحداً من الشرطين الأولين ولم يشترط  
 الكوفيين الأول ذكره هذا كله ابن هشام سم **(قوله والله يعلم المقصد من المصطلح)**  
 حتى يبين انليث من الطيب قلله ابن هشام عن ابن مالك ثم قال وفيه نظر لان الفصل

**(الابتداء الغاية في المكان نحو)**  
 من المسجد الحرام والزمان نحو  
 من أول يوم وأخيراً نحو انه من  
 سلوان (غالباً) أي ووردها هذا  
 المعنى أكثر من ووردها لنفسه  
**(والنصيص)** نحو حتى تنفقوا  
 على محبوب أي بعضه (والتيدين)  
 نحو ما تنسخ من آية فاجتنبوا  
 الرحمن من الاوثان أي التي  
 هو الاوثان (والتعليد) نحو  
 يعملون أصابعهم في آذانهم من  
 الصواعق أي لاجلها والصاعقة  
 الصيحة التي يهتفون من بعدها أو  
 يفتي عليه (والبدل) نحو  
 أو ضيم الحياة الدنيا من الآخرة  
 أي بداها (والغاية) كالي نحو  
 قربت منه أي اليه (وتنصيص  
 العموم) نحو ما في الدار من  
 رجل فهو بدون من ظاهر في  
 العموم محمول في الواحد فقط  
**(والفصل)** بالمهلة فان تدخل  
 على ثاني التضادين نحو والله  
 يعلم المقصد من المصطلح حتى يبين  
 انليث من الطيب (ومرادفة  
 الباء) يفتح الدال

أى لمناها فهو يتلوه من طرف شئى أى به (وعن) فهو كذا فى غلظة من هذا أى عنه (وقى) فهو اذا أودى الصلوات من يوم الجمعة أى فيه (وعند) تحولن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الغنى ٢٨١ أى عنده (وعلى) فهو وتصرفنا من

القوم أى عليهم (التامس

والعشرون من) بفتح السين

(شرطية) لمخومين يعمل سوا

يجزه (واستهامة) لمخومين

بعثنا من مرقدنا (وموصولة)

فخو لله يسجد من فى السموات

والارض (ونكره موصوفة)

لمحوررت بن محبوبك أى

بأنسان (قال أبو على) القارى

(ونكره تامة) كقوله

• ونم من هولى مروا لان •

ففاعل نم مستقر ومن تميز بمعنى

رجلا وهو يضم الهاء مخصوص

بالمدح راجع الى بشر من قوله

وكف أرهب أمر الأزارع

وقد زكأت الى بشر بن سروان

ونم خز كامن ضاقت مذاعبه

ونم من الخ وفى سر متعلق بنم

وغى أى على لم يثبت ذلك وقال

من موصولة فاعل نم وهو يضم

الهاء راجع الهامية مذاعبه

هو محذوف وراجع الى بشر متعلق

بف عر تخضه معنى الفعل كما

سقطه والجملة صلة من

والخصوص بالمدح محذوف

أى هو راجع الى بشر أيضا

والتقدير نم الذى هو المشهور

فى السرو واللائحة بشر وقبسه

تكلف • (السادس والعشرون

هل لطلب التصديق الإيجابى

لا تصور ولا التصديق السلبى)

مستفادة من العامل فان ما زوميز معنى فصل والعلم صفة توجب تميزا قال والظاهر أن من فى اللاتين لا تبدأ أوبعنى عن • ويجب أن هذا لا ينفع استفادة الفصل منها فى اللاتين أيضا فاجتازته مستفادة من العامل ذانا ورم أبواسطه لان الحرف لا يفسد بنفسه ومثل الشارح مثالين إشارة الى أن من تغد الفصل بواسطة معنى العامل كفى الأول واقلته كفى الثانى اه شيخ الاسلام (قوله أى لمناها) دفع لما يتوهم من ظاهر العبارة أن من موضوعه للدلالة على المرادفة بل المعنى أنها مرادفة الياء فى معناها كما أشاره الشارح (قوله أى به) أى لان الطرف آلة النظر ويصح كونها على بابها اذا اعتبر كون الطرف مبدأ النظر والأول فله ان هشام عن بنس والثانى فله هو راداعليه وقد علمت معنى كل من القوانين فلا خلاف فى المعنى (قوله أى عليهم) هذا ان لم يقم النص معنى المنع والأهلى على بابها (قوله واستهامة) قد تشر بمعنى التنى قال ابن هشام واذا قبل من يفعل هذا لا يزيد على استفهامة أشربت معنى الذى ومنه قوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله قال ولا يتقدس جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلا قال ابن مالك يدل من ذا الذى يتنع عنه الا بآذنه شيخ الاسلام (قوله ونم من هو الخ) لم فعل ماضى وفاعله مستقر وجوبه عاذهلى متعلق فى الذهن ومن فكرت به من رجلا تميز كما قال الشارح وكون من نوع نم ضمير مستترا كما هنا من القليل والكثير ان يكون فاعل نم وبش مستترا باللام أو مضافا لقرو بها كما بقية ذلك قول الخالصة

مقاوى ال أو مضافين لما • فأمرنا كنم عفى الكرم

(قولا: ومن تميز) أى ففاعل نم المستقر (قوله يضم الهاء) تنبيه على أن المراد لفظه ودفع توهم أنه عائد لما قبله (قوله وقد زكأت) أى الصلوات والمنز كالأجزاء وأمعنى (قوله لم يثبت ذلك) الإشارة بذلك الى كون من فى البيت نكرة تامة بحيرة (قوله خبره هو محذوف) قد يستشكل وصف هو مع كونه معرفة اذا المراد اقلته فيكون علمنا النكرة وهى لفظ محذوف والجواب أن العلم قد يشكر كفى فوات مررت بسببوه كذلك هذا أى خبره لفظ مسمى به هو محذوف ذكر مثله الدمامى فى الكلام على هذا المحل فى قول المعنى فأت ويحتاج الى تقدير هو ثالث (قوله والخصوص بالمدح محذوف أى هو راجع الى بشر أيضا) هذا هو الثالث قال الدمامى ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول بان الخصوص خبر مبتدأ محذوف اه قاله سم (قوله هو المشهور) دفع به ما رد على كون التقدير هو من عدم التائدة لاتحاد المبتدأ والخبر وحاصله أنهم ما وان اتحد اللفظ فقد تغير المعنى لان هو الثانى بمعنى المشهور فى السرو والعلن (قوله وقبسه تكلف) أى لكثرة التقدير وتعلق المجرور بالجامد وهو الضمير وان تضمن معنى الفعل سم (قوله على مثواه) أى على منوال الإيجاب أى طريقته من حيث اعتبار الإيجاب فى المطلوب بها بمعنى أن اعتبار الإيجاب ونفى السلبى فى المطلوب بها هو واتحاد ذلك قد دخلوا لافى

التقييد بالإيجابى ونفى السلبى على منواله

ل

ي

٢٨١



المطلوب به او معنى السهم والمذكور واشتبهه المطلوب به بعد حصولها والحاصل أنها  
لا تدخل على معنى أصلا اتفاقا وأما ما يطلب به لمن الحكم فثمة يكون إيجابا وتارة  
يكون سلبا يقال هل قام زيد فيجاب بنعم أى قام أو لا أى لم يتم وما ذكرناه فيه من قول  
أشار على منواله أحسن مما ذكره شيخ الإسلام فراجع له (قوله أخذنا) بمعنى مأخوذا  
عليه لا فقيهه بالإيجاب ونفى السلب (قوله فهمى الطلب التصديق الخ) تفريغ على لازم  
السهم وهو كون السواب أم الطلب التصديق أى الحكم بالثبوت أو الانتفاء (قوله  
أى الحكم) فيه إشارة إلى أن معنى التصديق هو الحكم فقط ويكون بسيطا وهو الرابع  
كما تقدم (قوله ونشرها فى هذا) أى فى طلب التصديق (قوله بطلب التصديق) أى  
تصور المحكوم عليه أوجه ولذا مثل عثمان بن الوليد والثاني والثاني لا يقال هذا  
تصديق فى المثالين وهو مسبق بالصور فطلب التصديق بطلب للحاصل لا بالقول  
المطلوب به تصور أحد الطرفين معينا كما أفاده الشارح وقوله فيجاب بعين وهو غير أنه صور  
السابق على التصديق شبه على ذلك السعد شيخ الإسلام لا يقال طلب التصديق كقول  
يلزمه التصديق وهو الحكم على ذلك المعين فهمى فى المثالين طلب التصديق لا بالقول  
هذا اللازم غير مقصود للسائل وإن كان يحصل بالتصور والمذكور لأن مقصوده بيان  
الحكم عليه من هو وأما المحكوم به كذلك مع أنه وجود حكم قطعا فالحكم غير متفقت  
إلى السؤال عنه وإن كان حاصلا (قوله فيجاب بعين) أى فيجاب السؤال بعين فيكون  
النائب غير السؤال يصح أن يكون النائب قوله بعين فلا يخفى في جواب وهذا كله  
على أن فيجاب بالقضية المثناة وأما أن كان بالنائب القوقسية فنائب الفاعل ضمير الميزة  
والاستناد حدثه فيجوزى كما هو ظاهر (قوله وبالدخول الخ) عطف على بطلب التصديق  
(قوله فينا الخ) أى بين زمنه اعتنا به لأن بين لا تضاف إلى المدة مد (قوله جراد من  
ذهب) أى ذهب بصورة الجراد وفى بعض التفار ير أن المراد بالجراد الجماعة من الذهب  
منقول ذلك عن بعض أهل الكنف (قوله يعنى) يقال حتى يحى مثل رعى برى وحشا  
بحشوم مثل دفايد هو (قوله ولكن لا غنى لى عن برى كك) دل ذلك على أنه مقصود  
صلوات الله وسلامه عليه يظهر الفاضلة والحاجة إلى فضل الله تعالى فأخذ ذلك من  
حيث أظهر الحاجة إلى فضل الله وإن أحد الاستغنى بحال عن فضل الرب هو جمل  
وليس ذلك لأجل الثمرة فى تحصيل المال كيف ومقام من دونه يجعل عن ذلك كيف  
به صلى الله عليه وسلم وعلى هذا يحصل من أخذ من الدنيا فوق حاجته من أهل الله  
يفنى لكل أحد أن لا يتناول ما زاد على الحاجة إليه هذا القصد (قوله وقد تبنى) أى  
الميزة الداخلية على معنى (قوله أى أحق استغناءه) تحويل للاستغناء من ظاهر  
للايكون ضائعا لأن التسكيم فى الفعل باخبره فلا فائدة فى الاستغناء عن النفى فتم  
صرفه للاستغناء عن حقيقة ذلك النفى (قوله الاستغناء بالسلب) هو استغناء عن النفى

أخذ من ابن هشام سهم وسرى  
من أن هل لا تدخل على معنى  
فهمى طلب التصديق أى  
الحكم بالثبوت أو الانتفاء كما  
قوله السكك وغيره يقال فى  
جواب هل قام زيد مثلا فقم أولا  
وتشرها فى هذا الهمزة وتزيد  
على بطلب التصديق وهو زيد  
فى الدوام وهو روى فى الدار زيد  
أمر فى المسجد فيجاب بعين كما  
ذكر بالدخول على معنى  
فخرج من الاستغناء إلى  
التقرير أى على الخصال على  
الأفراد بما جسد النفى هو ألم  
لشرح التصديق فطلب على  
كما فى حديث البخارى فينا أيوب  
يفتسل عرابا نخر عليه جراد  
من ذهب فجعل أيوب يعنى فى  
قوله فناداه به يا أيوب ألم أكن  
اغنيك حمارى قال بلى وعزتك  
ولكن لا غنى لى عن برى كك وقد  
تنى على الاستغناء كقولنا  
قال ألم أقول كذا ألم تفعله أى  
أحق استغناءه لأنه فيجاب بنعم  
أولا ومنه قوله  
الاستغناء بالسلب أى ألم أجعله

إذا ألقى الذي لافاه أمشالي

فقطاب بعين من ماه (السابع)

والعشرون الزوار من حروف

الطيف (الطابق الجمع) بين

المعاوذين في الماصم لانها

تتعمل في الجمع بعية أو تاء

أو تقدم نحو جازم زيد وعمر إذا

جاسم أو بعد ما وقبله فتقبل

حققة في القدر المشترك بين

الثلاثة وهو مطلق الجمع حذفا

من الاشتراك والجزوا استعمالها

في كل منهما من حيث انه جمع

استعمال حقيقي (وقلي) هي

(الترتيب) أي التأخر لكمة

استعمالها في هي في غيره مجاز

(وقلي لكمة) لانها الجمع

والاصل فيه المصة فهي في

غيرها من أن فاذا قيل فام زيد

وهو مركب محقق المصة والتأخر

والقدم على الاول ظاهر في

التأخر على الثاني وفي المصة

على الثالث بعد ان قول ابن

الحاجب وغيره لجمع المطلق قال

لا يهامة فتقبل الجمع بالاطلاق

والفرض في التقيد

• (الامر) •

أي هذا معناه وهو نفس

ولفظي وسياذان (أم) أي

اللفظ المنتظم من هذه الحروف

المسماة بألف ميم راء وبقرأ

بصفة الماضي مقصدا

(حققة في القول المخصوص)

أي انه ال على اقتضاه قبل الى

إخرا ماسيا في

لا عن المتني أي هل لا صبر لها وألها صبروا لاء ستهام في الميت ليس على . قوله في المثال  
كلا لا ينفى لوجود الاختيار بالنفي في المثال فتعين صرف الاء ستهام الى حقة فذلك الذي  
بجلاف الميت (قوله الذي لافاه أمشالي) أي وهو الموت سقا (قوله من حروف  
الطيف) فبعد ذلك تخرج واول القسم واول المال واول الاستئناف واول الجمله المعترضة  
كقوله . ان الخنازير وبلغتها الخ (قوله بين المعطوفين) قلب في التثنية المعطوف  
لانه أخصر والافالمعطوف عليه هو الأصل غالبوا التثنية بالغالب احترازا من عطف  
الاشرف على غيره كعطف جبريل وميكائيل على الملائكة وعطف أولى العزم على غيره  
في آية وإذا أخذنا من التبيين مضافهم الآية (قوله في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به  
(قوله لانها تستعمل) أي لغة وهذا دليل لكونه المطلق الجمع (قوله واستعمالها في كل  
منها من حيث انه جمع استعمال حقيقي) أي باستقرار استعمال الكل في الجزئي من  
حيث كونه الجزئي مشتقا على ذات الكل حقيقة كاستعمال الانساز في زبد من حيث  
اشتغال زيد على الحقيقة الانسانية وأما استعمال الكل في الجزئي من حيث خصوص  
ذلك الجزئي فمجاز كما تقرر وعنه احترازا للشارح بقوله من حيث انه جمع أي وأما  
استعمالها في واحد منها من حيث انه مقيد بذات القيد من بعده أو قبلية أو معية فمجاز  
لانه استعمال الكل في جزئية من حيث خصوصه (قوله فاذا قيل الخ) فترجع على  
الاقوال الثلاثة (قوله لا يهامة فتقبل الجمع بالاطلاق) أي فلا يصدق بعية ولا تقدم ولا  
تأخر وانما يصدق على قولنا مثلا جازم زيد وعمر ولا يصدق على مثل قولنا جازم زيد وعمر  
معه أو قبله أو بعده بخلاف مطلق الجمع فانه صادق بالجميع وهذا الايهام أخذ المصنف  
من ابن هشام وزاد الشارح اليه كلمة برئ منه اشارة الى أن موافق المصنفين واحد لان  
المطلق هنا ليس للتقيد بعدم التقيد بل لبيان الاطلاق كما يقال المصاحبة من حيث هي  
والمصاحبة لا بشرط وسبب توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق والماء المصاحبة من حيث هي  
الافضل من كون ذلك اصطلاحا حاشريا وما تضمن فيه اصطلاح أقوى شيخ الاسلام (قوله  
في اللفظ المنتظم الخ) أشار بذلك الى ان المراد من الامر في كلام المصنف لفظه لا معناه  
ولهذا تقرر مقصدا للاشارة الى ان المراد لفظ الامر أي ما تركب من هذه المادة سواء  
كان بصيغة المصدر أو غيره بخلاف اسم ولو لم يقرأ أمك كالكان المتبادر مسما لان كل  
حكم ورد على اسم فهو وارد على مسماه الا تقررته وهي هنا التثنية كقول (قوله  
بصفة الماضي) أي بصورته لاجل تحقق التثنية لا بخصيص لفظ الماضي بالحكم  
(قوله مقصدا) حال من الماضي والتثنية بحسب اللفظ ونظرا أيضا (قوله حقيقة  
في القول المخصوص) أي غمضي لفظ الامر لفظه وهو القول المخصوص المعبر عنه  
بصفة افعال وأما معنى القول المخصوص فهو مطلب الفعل طلبا جازما وغير جازم على  
ما سيأتي (قوله انه ال على اقتضاه فعل الخ) هذا هو المناسب لحد المصنف الامر النفس

بما ياتي والمناسب لحسن الشارح له بضاعتنا ياتي أن يقال أي الدال على القول المقتضى  
لفعل الخ والمراد بالدال الدال بالوضع كما هو التبادر فادفع ما قيل ان الحد يصدق فهو  
أوجب عندك كذا وان تركته عاقبتك مع أنه ليس بأمر بل خبر شيخ الاسلام قلت قد  
يجاب عن دخول مثل أوجب باعتبار قيد آخر في التصريف بدل علمه الكلام وهو كون  
ذلك الدال صيغة افعال كما يجاب به عن دخول الاستفهام في الحد المذكور فانه دال على  
اقتضاء فعل على ماسيا في تحقيقة كما قاله مسم (قوله ويعبر عنه بصيغة افعال) أي وير  
من القول المخصوص بصيغة افعال والمراد بها كاسيئته عليه الشارح كل ما يدل على الامر  
من صفة فدخل صيغة افعال واسم الفعل كسمه والمضارع المقرون باللام نحو لينفق  
(قوله أي قل لهم صلوا) أي فالمراد بالامر في الآية بصيغة الامر (قوله لتبادر القول  
الخ) عليه لقوله حقيقة في القول المخصوص الخ (قوله وقيل هو الخ) فهو يعود لفظ  
المنتظم من حروف امر المتقدم ذكره (قوله كالنبي) الاولى أن يقول وهو مفهوم  
أحدهما أن القدر المشترك بين شيئين مثلا لا بد أن يكون محتما لهما ما والى ليس كذلك  
لا بهم القول المخصوص والفعل وغيرهما وما ذكرنا من أن القدر المشترك مفهوم  
أحدهما هو الذي اعتمد السعداء فتنازلى ورد قول من جعله الشيء أو الشان بما  
ذكرناه (قوله حذر من الاشتراك والمجاز) قد نوقش هذا التعليل بأن الحمل على الوضع  
للقدر المشترك إنما يكون أولى من المجاز والاشتراك إذا لم يقم دليل على أحدهما وقد  
قام دليل على كون الأمر مجازا في الفعل وهو تبادر القول المخصوص منه دون الفعل  
ولولم يقيد بذلك لادى الى ارتفاع المجاز والاشتراك لاسا لما كان كل لفظ يقال على  
معنيين على أنه موضوع للقدر المشترك بينهما وهذه المناقشة مأخوذة من المعصوم  
يعرض لها الشارح اكتفاء بسباق هذا القول بصيغة القريض (قوله أي لصفتين  
صفات الكمال) إشارة الى أن التنوين في قوله لامر الخ للتعظيم كما يفيد المقام (قوله  
جدهم) بالدال والعين المهملتين بمعنى قطع (قوله والاصل في الاستعمال الحقيقية) من  
قمة الدليل فهو مرتبط بقوله لاستعمالهما أيضا والفرق بين الشان والصلة والشيء كما  
قال شيخ الاسلام ان الشان معنى رفيع يقوم بالذات والصفة مع مطلق يقوم بالذات  
والشيء هو الموجود فالصفة أعم مطلقا من الشان والشيء أعم مطلقا منهما (قوله  
وأوجب بأنه مجاز) أي لما مر من تبادر القول المخصوص الى الذهن من لفظ الامر  
وهو علامة الحقيقة وقوله بأنه مجاز أي كما أنه مجاز في الفعل وإنما اقتصر المصنف  
كثير على كونه مجازا في الفعل مع قصوره عن تناول المذكوران من الشان والصفة  
والشيء لأنه المقابل للقول من حيث انها مقسمان المقصود هو الدال على الحكم ذكره  
شيخ الاسلام (قوله بين الخمسة) بين متعلق بالها من منه لتعني معنى الفعل أي  
الاشتراك والتقدير الأشهر من الاشتراك بين الخمسة فقيه أعمال ضمير المصدر (قوله حد

ويعبر عنه بصيغة افعال نحو  
وأمر أهله بالصلاة أي قل لهم  
صلوا (بجواز في الفعل) نحو  
وشاورهم في الأمر أي الفعل  
الذي تزم عليه لتبادر القول  
دون الفعل من لفظ الأمر الى  
الذهن والتبادر علامة الحقيقة  
(وقيل) هو (للقدر المشترك)  
بينهما كالشيء حذر من  
الاشتراك والمجاز فاستعماله  
في كل منهما من حيث ان فيه  
القدر المشترك حقيق (وقيل هو  
مشترك بينهما قيل وبين الشان  
والصفة والشيء) لاستعماله فيها  
أيضا لمجرأنا أمرنا الشيء إذا  
أمرناه أي شأنا  
لا أمرنا يسود من يسود  
أي لصفة من صفات الكمال  
لأمر ما جدهم قصيرا منه أي  
لشيء والاصل في الاستعمال  
الحقيقية وأوجب بأنه مجاز  
أدعوه شري من الاشتراك كما تقدم  
ولفظه قبل بعد بينهما ما تاتي في  
بعض النسخ وبم استقاده حكاية  
الاشتراك بين الاثنين الأشهر  
منه بين الخمسة ويوضح من  
قوله حقيقة في كذا الحد

اللفظي به) أي يقال في حده قول دال على اقتضاء فعل الخ أي فيؤخذ تعريف الامر  
اللفظي من ذكر حكمه في كلام المصنف ختموا أما النفسى فصرحنا كما أشاره الشارح  
(قوله وهو الاصل) أي العمدية أي لانه منشأ التعلق والتكليف واللفظي ليس  
الأسس له (قوله وحده) ينبغي أن يكون مراد الجمع الضمير في حده الامر الواقع في  
الترجمة أعني قوله الامر والظاهر أن المراد به الامر من اللفظي والنفسى بدليل قول  
الشارح وهو لفظي ونفسى في قوله وحده نوع استفهام وأما رجوعه لقوله فلا يصح  
الابقاء التعسف لان المراد به اللفظ وليس حده بمعنى اللفظ ماذا كرسم (قوله اقتضاء  
فعل غير كلف مدلول عليه بغير كلف) المراد بالفعل ما يسمى فعله اعرافا من كونه فعل  
السان أو القلب والجوارح فالمراد بالفعل نحو الامر والشأن وأورد على هذا التعريف  
أنه غير جامع لتروج اقتضاء الصوم في خصوصه إلا أنه اقتضاء لفعل هو كلف لان الصوم  
كلف عن المقدرات مدلول عليه بغير كلف وهو صوم أو غير مانع لتناوله بعض افراد  
النهي كالطلب المفهوم من نحو لا تترك الصلاة إذ يصدق أنه طلب فعل وهو المنهي عن  
ترك ذلك الفعل غير كلف مدلول عليه بغير كلف فمتناوله تعريف الامر مع أنه منهي  
فيكون التعريف غير مانع كذا قبل وعندي أن اراد هذا فاصدق أصله لان مدلول  
لا تترك طلب فعل هو ترك الصلاة لا تترك الصلاة أو طلب منك ترك تركها وترك  
تركها فعل هو كلف مدلول عليه بغير كلف وذلك الغير هو لا تترك فهو خارج بقوله غير كلف  
مدلول عليه بغير كلف لان هذا كلف مدلول عليه بغير كلف وهو لا تترك أو أما المنهي من ترك  
كالصلاة فلا قدس مدلول لانه الصيغة بل هو لازم لمدلولها خارج عنه وأورد أيضا أنه  
يتناول الطلب بالاستفهام لانه طلب فعل غير كلف مدلول عليه بغير كلف مع أنه لا يسمى  
أمر أو ما ذكرناه من أنه طلب فعل صرح به السيد في حواشي القطب فقال ولغات  
أن يقول الفهم وان لم يكن فصلا بحسب الحقيقة بل هو انفعال أو كلف لكنه يعرف  
عرف اللفظ من الانفعال الصادرة عن القلب والتبادر من الالفاظ معانيها الفهم ومقتضاها  
بحسب اللغة فيصدق على الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب الفعل قالوا أيضا  
المطوب بالاستفهام هو تفهيم الخاطب للمشكك لا التفهم الذي هو فعل المشكك  
والتفهم فعل بلاشبهة فلان ما ذكرناه فان قلت التفهيم ليس فعلا من أفعال الجوارح  
والمستأد من لفظ الفعل إذا أطلق هو الفعل الصادر من الجوارح قلت فعلى هذا يلزم  
أن لا يكون قولك تفهمني وعلمني وما أشبههما أمرا وهو باطل قطعاً اه كلام السيد فانه  
سم (قوله فتناول) أي التعريف وقوله الاقتضاء مقعول تناول وقوله أي الطلب تفسر  
للاقتضاء مع أن يكون الاقتضاء فاعل تناول وما بعده تفسره وقوله الجازم مقعولة  
وقوله ليس يكلف معمول للاقتضاء على كل حال وفيه على الأول انفصال بين المصدر  
ومعوله الجازم وهو قوله الجازم وغير الجازم فانه معمول تناول وقد فصل به بين

اللفظي به وأما النفسى وهو  
الاصل أي العمدية فقال فيه  
(وحده اقتضاء فعل غير كلف  
مدلول عليه) أي على الكلف  
(بغير لفظ كلف) فتناول  
الاقتضاء أي الطلب الجازم  
وغير الجازم ليس بكلف

(قوله القائلون بالنفس اختلاف اهل الامر صيغة تخصه) اعلم انه لا خلاف في أنه يعبر  
عن الامر القائم بالنفس بمثل أمرتك وعن الايجاب بمثل أوجب عليك والزمتك وعن  
التعبد بمثل نذبت لك هذا الامر وانما الخلاف في مدلول صيغة اقبل ما هو وعبارة  
المصنف فاحرص عن هذه الافاد فكان صواب التعبير أن يقال اختلفوا هل صيغة اقبل  
مخصوصة بالطلب أم لا لكن المصنف تابع في هذه العبارة للاصوليين وقد اشار الى  
ما يقيد المراد منهم وان ظاهر ما غير مراد بقوله بعد والخلاف في صيغة اقبل فنبه بذلك  
على أن هذا الخلاف المذكور في الترجمة هو ما اشار به بقوله والخلاف الخ وان معناه أنه  
اختلف هل صيغة اقبل تخص الامر أم نستعمل فيه وفي غيره لانه اختلف هل الامر  
صيغة تخصه أم لا وان الاصوليين قد تسعوا في اطلاق عبارة الترجمة سم (قوله تخصه)  
اعلم أن بعض برائة بمعنى يتقدم وتارة بمعنى يقصر والثاني هو المراد هنا كما اشار له  
الشارح بقوله بان تدل عليه دون غيره ادلو أريد المعنى الاول اقبل بان لا يشاركها غير هائي  
الدلالة عليه وهذا الاتفاق دلالتها على غيره ايضا وليس مرادا (قوله والثاني) أي القول  
بالتنقيض المشار اليه بقوله وقيل لا منقول عن الشيخ واختلف اصحابه في علمه الثاني فقبل  
للاوقف وقيل للاشتراك وقد قال تدل على التنقيض بالاشتراك واضع وأما بالوقف فلا اذ الوقت  
ينفي الثاني المذكور فقل المراد بالتنقيض ما يشتمل على عدم الجزم وحاصل ان الواقع من الشيخ  
التي فاحقل أن يكون ذلك ليكون الصيغة مشتركة بين الامر وغيره واحتمل أن يكون  
لتوقفه في أن الصيغة حقيقة في الامر أو في غيره مما وردت فيه فهو غير جائز من  
ذات (قوله وقيل للاشتراك بين ما وردت فيه) ظاهره ثبوت الاشتراك بين جميع ما وردت  
له والشارح شرح التنقيض على هذا الظاهر ولم يلقه تسلطه الكمال عن شرح المختصر  
وشيع الاسلام عن التلويح مما حاصله أنه لم يقل أحد باشتراكها بين جميع المعاني التي  
وردت لها كما لا يعدم انصاح ثبوت هذا الثاني عنده وألاطلاعهم على ما يخالفه والافاق طبع  
حاصل باطلاع الشارح على ما في شرح المختصر وما في التلويح فاذن ما أشار له الكمال  
وشيع الاسلام من الاعتراف عليه بذلك فليست له سم قلت مجرد احتمال عدم ثبوت الثاني  
انذ كور عنده وأطلاعهم على ما يخالفه من غير بيان ذلك غير كاف في دفع الاعتراض  
عنه (قوله والمراد بها كل ما يدل على الامر من صيغة) أي وانما اختاروا التعبير اقبل  
تفتمه وسكتة دوراته في الكلام (قوله بخلاف الزمتك) بيان لما استقرضه بقوله  
والخلاف في صيغة اقبل (قوله وزد لسته وعشر من معنى) هذا وما بعد ليس في خبر قوله  
مسئله القائلون بالنفس ولا المتيقن أنه في حيزه فلا يراد عليه ما يأتي من  
حكاية المصنف حذبه عبد الجبار مع أنه يشكر الكلام النفس كما أورده الزركشي بناء  
على زعمه أن المسئلة يجملها مفرقة على الكلام النفس سم (قوله والتعبد والاباحة  
الخ) يساني أن الصنيع عند الجهور انما حقيقة في الوجوب فقط فتكون فباءه محجوزا

(مسئلة القائلون بالنفس)  
من الكلام ومنهم اسم الاشاعة  
(اختلفوا هل الامر النفس)  
صيغة تخصه بان تدل عليه  
دون غيره فقبل نعم وقيل لا والثاني  
عن الشيخ أي الحسن الاشعري  
ومن يسمه (فقبل) الثاني (لوقف)  
بمعنى عدم الدورية بما وضعت  
له حقيقة مما وردت نفس امر  
وتهدب وغيرهما (وقيل)  
للاشتراك بين ما وردت له  
(والخلاف في صيغة اقبل)  
والمراد بها كل ما يدل على الامر  
من صيغة فلا تدل عند الاشعري  
ومن تبعه على الامر بخصوصه  
الابقارية كان يقال صل لزوما  
بخلاف الزمتك وأمرتك (ورد)  
لسته وعشر من معنى (لوجوب)  
أقبلوا الصلاة (والتعبد)  
فكتابوه سم ان علم فهم شيئا  
(والاباحة) كانوا من الطيبات  
(والتهجد) اهلوا ما شئتم

يحتاج له سلاقة وهو بين الوجوب والتعبد والارشاد المشابهة المعنوية لاشترائكها في  
الطلب وبينه وبين الاباحة الاذن وهي مشابهة معنوية ايضا وكذا بينه وبين الامتنان  
وبينه وبين ارادة الامتثال واما بينه وبين التهديد فالزيادة لان المهدد عليه حرام أو  
مكروه سم (قوله) ويصدق مع التعريم والكراهة لم يلتفت الى قول المصنف في شرح  
للمناهج عقب ذلك كذا قبل وعندى أن المهدد عليه لا يكون الا حراما كيف هو مقتضى  
بذ كر الوعيد اهـ كله لعدم ارتضاؤه وكأنه يمنع لزوم اقتران المهدد عليه بذ كر الوعيد  
الثاني للكراهة ويؤيد المنع قوله الاتي ويقارن التهديد بذ كر الوعيد قال الشهاب  
اي المتوعده قلت الظاهر ما قاله المصنف فان المكروه لا يستحق تهديدا (قوله) بخلاف  
التهديد أي فان المصلحة فيه أخرى فيم كذا مقتضى بالارشاد انه امتثال المرشد بفعل  
ما ارشده اليه فيجتمع فيه الامتثال والالتفات الى الله تعالى أثيب عليه لكن لاصرا خارج  
فلا ثواب فيه فان قصديه الامتثال والالتفات الى الله تعالى أثيب عليه لكن لاصرا خارج  
وكذا ان قصدهما أي الامتثال وقصده المصلحة الدينية لكن فوايه في هـ هذه دون  
ما قبلها (قوله) بعد ان وضعه أي في نسخة يرجع عنها الى هذه (قوله) كقولنا لا تحرم عند  
الطش اسقي ماء فان الغرض من هذا الامر ارادة الامتنان قال الكمال انما يستعص  
هذا الارادة الامتنان اذ لم يكن هذا القول بين السيد وعبده فان كان من السيد عبده  
تعود ان يكون للوجوب بمعنى ترجع الفعل من غير منع من التردد لا بمعنى الايجاب  
والتهديد الذين هما نوعان من خطاب الله المتعلق بفعل المكلف اهـ وقد يقال النزع  
وردا يوجب طاعة العبد للسيد فيحقق هـ للوجوب بخطاب الشارع بنبأ على فعله  
وبعاقب على تركه (قوله) كقولنا لمن طرق الباب ادخل فيه اشارة الى أن المراد بالاذن هنا  
غير الاباحة لانها حكم شرعي وبعضهم ادخل في الاباحة بناء على انها رفع المنع من الفعل  
لأحد الاحكام الخمسة كافي الكمال (قوله) والتأديب هو التهذيب الاخلاق واصلاح  
العادات بخلاف التنب فان لثواب الآخرة شيخ الاسلام (قوله) اما كل المكلف عما  
يلزمه فندوب هـ هذا مبني على أن الصبي لا يخاطب بالندوب ولذا كانت الصبيغة في  
التهديدات المذكورة لتأديب ومذهبنا معاشرنا لما كتبه أن الصبي يخاطب بالندوب  
(قوله) بذ كر الوعيد أي المتوعده فهو متخوف بشئ مخصوص بخلاف التهديد  
وبعضهم لم يفرق بينهما بل جعل الاذنين من التهديد كالصنف وهو الظاهر (قوله) ويقارن  
الاباحة بذ كر ما يحتاج اليه وقرى بعضهم ان الاباحة تكون في الشيء الذي سيجد  
بجـ آلاف الامتنان (قوله) ادخلوا بسلام آمنين أي قال السلام والامن قرينة على كون  
الصيغة للاكرام (قوله) والتسخير اعترض بأن اللاتقي تسميته مضرية بكسر السين  
وضهها الانسخير اغان التسخير نعمة واكرام قال الله تعالى ومخير لكم ما في السموات  
وجوابه ان التسخير كما يستعمل في الاكرام كذلك يستعمل في التذليل والامتهان فقول

وتصدق مع التعريم والكراهة  
والارشاد) وامتنان واشهدوا شهدين  
من رجالكم والمصلحة فيه  
دينوية بخلاف التذنب وقدمه  
هنا بعد ان وضعه عقب التأديب  
قوله الاتي وقبل مشتركة بين  
الخمس الاول فانهما (وارادة  
الامتثال) كقولنا لا تحرم عند  
الطش اسقي ماء (والاذن)  
كقولنا لمن طرق الباب ادخل  
(والتأديب) كقولنا على اقله عليه  
وسلم له حرب في ليلة وهو دون  
البلوغ ويده تطيش في العصفه  
كل مما يملك رواد الشيطان اما  
أ كل المكلف بما يلزمه هـ ندوب  
وعما يلي غيره فمذكوره وخص  
الشافي على حرمة لعالم الهوى  
عنه محمول على المشتمل على  
الايداء (والانذار) قل تمتعوا  
فان مصيركم الى النار وبما رقت  
التهديد بذ كر الوعيد (والامتنان)  
كلاهما رزقكم الله ويقارن  
الاباحة بذ كر ما يحتاج اليه  
(والاكرام) ادخلوا بسلام  
آمنين (والتسخير) اي التذليل  
(والامتهان) فهو كونوا غرقة  
خاسقين (والتكوير)

الشارح أى التذليل والامتحان إشارة الى أنه يطلق بمـ هذا المعنى فلا اعتراض (قوله  
 أى الابداع من العدم) من معنى بعد (قوله نحو كون فيكون) التذليل سبق على ما ذهب  
 إليه جماعة من المفسرين كالبيضاوى وصاحب الكشاف من أنه ليس هنا قول حقيقة  
 بل تعلق القدرة بالقوى فالمراد بقوله تعالى كن فيكون سرعة وجود ما لم يقبله الارادة  
 والقدرة بمرعة امتثال المطيع أمر المطاع فوراً دون توقف واقتضار الى من اوله عمل  
 واستعمال آلة وليس هنا قول ولا كلام وانما وجود الاشياء بانطلاق التكوين من مقرونا  
 بالعلم والارادة والقدرة قال الكلام أى قوله كن فيكون مسوقاً للتشليل على طريق  
 الاستعارة بأن شجحه حاله تعالى في ايجاد الاشياء عند تعلق الارادة والقدرة بها بهما  
 امتثال المطيع أمر المطاع فوراً من غير توقف ولا اقتضار الى من اوله عمل واستعمال آلة  
 بجماع السرعة ولا يخفى أن المشبه به غير موجود وذهب بعضهم الى أن ذلك أى قوله  
 كن حقيقى وأن الله أجرى عاده في تكوين الاشياء أن يكون بهذه الكلمة وان لم يتبع  
 تكونها بغيرها والمعنى نقول له احدث فيحدث عقب هذا القول والمراد الكلام الاذن  
 القائم الذات لا اللفظى لانه حادث فيصالح الى خطاب آخر ويتسلسل اه وقوله والمعنى  
 نقول له احدث فيحدث عقب هذا القول يتأمل مع قوله والمراد الكلام الاذن الى الخ الا  
 أن يراد بالقول فى قوله عقب هذا القول تعلق الكلام الاذن بالابداع والتعلق حادث  
 وكذا قوله بهذه الكلمة يراد بالكلمة تعلق الكلام الاذن لكن على هذا ربما لا يغير  
 الاول الذى ذهب إليه جماعة من المفسرين قاله سم (قوله والاهانة) قال شيخ الاسلام  
 وضابطها أى أن يوقى بلفظ يدل على الخبر والكرامة ويراد منه ضد ذلك وهو ذافوق التخصير  
 وأقول ببقى مفارقة للاحتقار وقد قال الاسنوى واشترق يعنى بين الاحتقار والاهانة  
 ان الاهانة انما تكون بقول أو فعل أو قول أو فعل كثر له اجابته والقيام له ولا  
 تكون بمجرد الاعتقاد والاحتقار قد يحصل بمجرد الاعتقاد فان من اعتقد فى شخص أنه  
 يعبه ولا يلتفت اليه يقال انه احتقره ولا يقال انه أهانه والحاصل ان الاهانة هى  
 الانكسار كقوله تعالى ذى والاحتقار عدم المبالاة كقوله بل ألقوا اه وقضية فرقة ان  
 الاحتقار أعظم مطلقاً من الاهانة وان الاهانة قد تكون بغير اللفظ أيضاً بخلاف ما ذكره  
 شيخ الاسلام فى ضابطها فليست بالسم (قوله والتسوية) قال القرافي المستعمل فى التسوية  
 هو اجموع المركبين صيغة افعال وأو فلا يصدق أن المستعمل فى التسوية صيغة  
 الامر وكذا قوله والحقى فان المستعمل فى الحقى صيغة الامر مع صيغة الا الصيغة وحدها  
 اه وأعلم انهم صرحوا بجعل التسوية من معاني الصيغة وانها من معاني أو فيكون أن  
 تكون معنى لكل منهما بشرط مصاحبة الآخر وهو يجب عا وورده القرافي وأما ما قاله  
 فى الحقى فقد جمع بين الصيغة وحدها مستعملة فيه من غير توقف على لفظة الأول وان  
 اتفق وجودها فى هذا المثال سم (قوله وما الاصباح منك بأمثل) أى ليس فيه تضاد

أى الابداع من العدم بسرعة  
 كن فيكون (والتجسية) أى  
 انظار الهيجز نحو فاقوا بسورة  
 من مثله (والاهانة) ذى انك  
 أنت العزيز الكريم (والتسوية)  
 قاصروا ولا تعبروا (والدعاء)  
 وبقا افع ينشأ بين قومنا بالحق  
 (والحقى) كقول امرئ القيس  
 ألا يا أبليل الطويل ألا انجلي  
 بمصير وما الاصباح منك بأمثل  
 ولبعد انجلاؤه عند الغيب حتى كان  
 لا طمع فيه كان متنبيا لا مترجيا  
 (والاحتقار) ألقوا ما أوتيتهم  
 ملئون أفاعله من السجبر

وان عظم محققا بالنسبة الى مجزئته متمم في عليه السلام (والعلم) كحديث البخاري اذا لم تسقط فاصنع ما شئت أي مستثقت (والانعام)  
جميعه نذ كبر النعمة فهو كلوا من طيبات ما رزقناكم (واقفوا بوض) ٢٩١ فاض ما أنت فاض (والعجب) انظر كيف

ضرب الالك الامثال (والتكذيب)  
قل فاولوا بالتواذ فاولوا بها كنتم  
صادقين (والشورة) فانظر ماذا  
تري (والاعتبار) انظروا الى ثمرة  
اذا انخر (والجمهور) قالوا هي

(حقيقة في الوجوب) فقط (لغة)

اوشرا عا وعقلا مذهب (وجه)

اولها الصريح عند الشيخ ان الحق

الشبان ان اهل اللغة يحكمون

باستحقاق مخالف امر سنده

مثلا بالعقاب والثاني القائل

بانها لغة مجرد الطلب وان جرمه

الحق في الوجوب بأن يترتب

العقاب على القول انما يستفاد من

الشرع في امره واخر من اوجب

طاعته اوجب بان حكم اهل

اللغة المذ كرو ما خوذ من الشرع

لا يوجب على العبد مطاوعة

سيده والثالث قال انما تفسده

لفظ من الطلب يتعين ان يكون

الوجوب لان حله على الذنب يصير

المعنى افعال ان شئت وليس هذا

القيد مذ كورا وقول بل في لغة

العمل على الوجوب قائم بصير

المعنى افعال من غير تجوز ترك

(وقيل هي حقيقة في الذنب)

لانه المتيقن من قسمي الطلب

(وقال أبو منصور) (الماتريدي)

من الحقيقة هي موضوعة (لقد

المشترك بينهما) أي بين الوجوب

والذنب وهو الطلب حذرا من

الاشتراك والجهل فاستعملوا في جميعها

أرب أيضا فهو كالليل لكن المهموم يطلب الانتقال من حالة الى أخرى لشدة الضجر  
(قوله وان ظلم) إشارة الى الجواب عما يقال كيف يوصف الصبر المذ كورا  
بالاحتقار ومع وصف القلة بالعظم وحاصل الجواب أنه وان عظم في نفسه فهو محقق  
بالنسبة الى مجزئته متمم في عليه الصلاة والسلام (قوله يعني نذ كبر النعمة) لا يخفى ان  
هذا معنى مجازي للانعام اذ حقيقته امداد النعمة والحامل للشارح على تفسيره بذلك انه  
الواقع في كلام امام الحرمين الذي ذكر ان الانعام من معاني صفة افضل وفيه أنه  
حينئذ يتكرر مع الامتنان وقد يفرق كالشيخ الاسلام باختصاص الانعام بذكره على  
ما يحتاج اليه في المثال قلت القياس عكس ما ذكرى اختصاص الامتنان بذكره على  
ما يحتاج اليه في المثال (قوله والعجب) أي تعجب مخاطب والاولى والافوق بسابقه  
ولاسفه التعبير بصيغة التفعيل (قوله والجهل ورعا الخ) شروع في بيان المعنى الحقيقي  
من معاني صفة افضل (قوله فقط) بيان السرمد لان المعنى على المحصور وان لم يكن في  
العبارة ما يفيد (قوله لغة اوشرا عا) تمييز للوجوب او منصوب باسقاط الخافض  
(قوله وجه اولها) أي كون الوجوب مستفادا من اللغة (قوله ان اهل اللغة الخ) فيه  
أن يقال هذا القائل فيج كونها حقيقة في الوجوب لا أنها حقيقة فيه فقط كما هو المدعى  
(قوله مثلا راجع للسند) أي ومثله كل ذي لاية كالزوج وانما تم والاب (قوله بها)  
أي بصيغة افضل اوالا لانه هو على الاول متعلق بامر وعلى الثاني يحكمون والباء  
حينئذ للسمية أي يحكمون بذلك بسبب اللغة (قوله والثاني) مبتدأ خبره قوله اوجب  
(قوله مجرد للطلب) أي الطلب المجرد عن التعم فالطلب جئس وجرمه فصله المقوم كما  
أشاره الشارح بقوله وجرمه الحق للوجوب (قوله بان يترتب العقاب) أي استحقاق  
العقاب متعلق بالحق وقوله انما يستفاد خبر ان من قوله وان جرمه (قوله اوجب) أي  
عن دليل القول الاول بجمع كون الوجوب مأخوذا من اللغة (قوله مأخوذا من الشرع)  
يشيخ ان يراد بالشرع ما هو أهم من شرعية تبيينه على الله عليه وسلم اذ اللغة موجودة  
قبل بعثته صلى الله عليه وسلم والشرعية المستفاد من ذلك على هذا القول شرعية بعدنا  
اسم على الصلاة والسلام (قوله يصير المعنى) أي معنى الصيغة (قوله وقول بل في لغة)  
أي عورض اذ المعارضة هي المقابلة على سبيل الممانعة (قوله من غير تجوز ترك) أي  
وليس هذا القيد مذ كورا (قوله لانه المتيقن من قسمي الطلب) قال الشهاب حجة  
الله تعالى عليه منع ظاهر اذ المتيقن مطلق الطلب لا خصوص أحد القسمين وقال شيخ  
الاسلام وعورض هذا من جانب القائل بالوجوب بان الموضوع للشيء محمول على فرد  
الكامل اذ الاصل في الاشياء الكمال والكامل من الطلب ما اقتضى منع الترك وهو  
الوجوب دون الذنب اه وقد يرد على هذه المعارضة ان الحمل على الفرد الكامل ليس  
قاعدة كلية ولا متفقا عليها كما يفيد التلويح قالوا في المعارضة بان الاذن في الترك الذي

الاشتراك



من حيث انه طلب استعمال حقيق والوجوب الطلب الجازم كالإيجاب تقول عنه وجب كذا أي طلب البناء المفعول طلب البناء  
(وقيل) هي (مشاركة بينهما وتوقف القاضي) ٢٩٢ أوبكر الباقلاني (والقزالي والأمدى فيها) بمعنى لم يدروا هي حقيقا

في الوجوب أم في النذب أم فيما  
(وقيل) هي (مشاركة بينهما)

الإباحة (وقيل في) هذه الثلاثة  
والتهديد (وفي المختصر قول أنها

للقدر المشترك بين الثلاثة أي  
الاذن في الفعل وتركه المصنف

لقوله لا نعرفه في غيره (وقال  
عبد الجبار) من للتهمة هي

موضوع (لأرادة الامتثال)  
وتصدق مع الوجوب والنذب

(وقال أبو بكر (الابهرى) من  
المالكية (أمر الله تعالى

للويجاب وأمر النبي صلى الله  
عليه وسلم المبتدأ) منه (لنذب)

بغلاف الموافق لأمر الله والمبين  
في الوجوب أيضا (وقيل) هي

(مشاركة بين الخمسة الأول)  
أي الوجوب والنذب والإباحة

والتهديد والارشاد (وقيل بين  
الاحكام) الخمسة أي الوجوب

والنذب والتعريض والكراهة  
والإباحة (والختار وقال الشيخ

أبي حامد الاسفراييني (واما  
الحرمين) أنها (حقيقة في الطلب

الجازم) لغة فلا تشمل تعييده  
بالمشية (فان صدر) الطلب بها

(من الشارع أو جب) صدوره  
منه (الفعل) بخلاف صدوره

من غيره الامن أو جب هو طاعته

يتحققه النذب لا دليل عليه فهو قيد زائد والاصل عدمه (قوله من حيث انه طلب)

أي لا من حيث انه مقيد بالجازم وأبعد الجازم فان استعماله فيه جنة مجاز لا حقيقة لها

تقرر من أن الكلي اذا استعمل في جزئية من حيث خصوصية فهو مجاز وان استعمل

فيها من حيث انه مستقل على الكلي فهو حقيقة (قوله والوجوب الطلب الجازم

كالإيجاب) جواب سؤال تقديره ان الطلب مشترك بين الإيجاب والنذب كما مر في تفسير

الحكم لا بين الوجوب والنذب والوجوب لكونه من صفات فعل المكلف غير الإيجاب

الذي هو من صفات فعل الله تعالى وحاصل الجواب انها متعديان بالذات وان تعبرا

بالاعتبار كالكسر والانكسار وأدلس لنا في الخارج كسر وانكسار وان تعبرا بالنظر

إلى فعل الفاعل والمفعول شيخ الاسلام وأشار الشارح إلى الاتحاد المذكور بقوله تقول

منه وجب كذا أي طلب الخ (قوله وقيل هي مشاركة بينهما) أي اشرا كالقضايا بان تعدد

الوضع واللفظ واحد (قوله بمعنى لم يدروا أي حقيقة الخ) أي فلا يحكي كون الأبقريئة

وأما بدورها فالصفة عندهم من المحمل وحكمه التعريف شيخ الاسلام (قوله بين الثلاثة)

أي الوجوب والنذب والإباحة (قوله لا نعرفه في غيره) أي غير المختصر (قوله مع

الوجوب والنذب) أي لا مع غيره كما أدلس في غيرهما إرادة الامتثال (قوله وقال أبو

بكر (الابهرى) أي في أحد قوليه كما عبره المصنف في شرح المختصر أو في أحد أقواله كما

عبره الاسنوي والذي رجع إليه آخره أو قول الجمهور شيخ الاسلام (قوله المبتدأ) صفة

لأمر النبي صلى الله عليه وسلم أي بان كان باجها دامنه صلى الله عليه وسلم (قوله بين الخمسة

الأول) أي المقدر بها المعاني الواردة لها صيغة أفعل (قوله وقيل بين الاحكام الخمسة)

فيه خفاء بالنسبة للتعريض والكراهة وقد وجه ذلك كالشيخ الاسلام والكمال بأنه معنى

على أن الأمر بالشئ يحرم عن ضده وعلى أن الصفة وردت بالتهديد وهو يستدعي ترك

الفعل المتقسم إلى الحرام والمكروه فليست امل (قوله فلا تشمل تعييده بالمشية) أي فلا

تشمّل الصيغة تعييده الطلب بالمشية (قوله واستفادة الوجوب الخ) من قوة التعليل

وقوة غلبه أي على هذا المختار (قوله بالتركيب من القوة والتبرع) أي فالمستفادة من

القصة جزم الطلب ومن التمرع الوجوب والوجوب أخس من جزم الطلب لانه الجزم

الذي وعد على تركه وحاصله أن المستفاد من اللغة الطلب الجازم والمستفاد من التمرع

كون ذلك الطلب الجازم متوقفا على تركه وقد انضج كون هذا القول الذي اختاره

المصنف غير القول بانها للوجوب شرعا ومن وجهين كما قال الأول ان جزم الطلب مستفاد

من الصيغة لغة على اختيار المصنف بخلافه على القول المذكور فانه انما استفيد من

التمرع والمستفاد من الصيغة ما يجرد الطلب والثاني أن الوجوب مستفاد من مجموع

وهذا حال المصنف غير القول السابق أنه لما حقيق في الوجوب شرعا لان جزم الطلب على ذلك شرعي وعلى اللغة  
ذات القوى واستفادة الوجوب عليه يأتي كيب من اللغة والتبرع وقال غيره انه هو لا تنافيها في أن خاصة الوجوب

اللغة والشرع على مختار المصنف ولا كذلك على القول المذكور بل هو مستفاد من  
 الشرع وأما ما غاب عنه لكل من قولي دلالة على الوجوب لغة ودلالة على الواضح (قوله  
 من ترتيب العقاب) بيان لخاصة الوجوب (قوله مستفاد من الشرع) أي وإن كان  
 الجزم مستفاداً من اللغة على هذا المختار دون السابق لكن لا يفي أن كاف في الفرق  
 بينهما فلا تصح دعوى اتحادهما (قوله هي في غير ما ذكر فيه مجاز) ما صابره عن المعنى  
 وضد مراد كبر جمع اليها وضد غيره بجمع القول أي وعلى كل قول هي في غير المعنى الذي  
 ذكر في ذلك القول مجازاً والمعنى أن كل معنى ذكر لها في قول هي حقيقة بغيره ومجاز في غيره  
 عند ذلك المقاتل (قوله وفي وجوب اعتقاد الوجوب قبل البحث خلاف العام) اعترض  
 بعضهم بأن الخلاف في العام اتخذ كره المحققون في الجدل على العموم قبل البحث من  
 الخصم قال في التلويح حكم العام التوقف فيه عند عامة الأشاعر حتى يقوم دليل  
 عموم أو خصوص وعند جمهور العلماء إثبات الحكم في جميع ما يتناول اللفظ قطعاً  
 عند مشايخ العراق من الحنفية وقلنا عند جمهور الفقهاء والمتكلمين وهو مذهب  
 الشافعي فإذا كان تناوله هنا عنده فكيف يجب اعتقاده وهو وكذلك حمله الأمر  
 على الوجوب مشروط بعدم العارفين عنه كأحوال الحنفية ولا شأن هذا  
 انما يقيد التلويح لا للاعتقاد فالحق أن يقال يجب حمله على الوجوب لأنه يجب اعتقاد  
 الوجوب ويمكن أن يجاب بعمل العبارة على حذف المضاف أي اعتقاد اعتبار عموم  
 وثبوت الحكم بحسب الظاهر حيث لم يظهر صارف وحاصله أنه يجب عند اتفاق الجمهور  
 الصارف المذكور اعتقاد اعتبار العموم وثبوت الحكم ليتأتى التمسك والعمل به  
 لأن العموم هو المعنى الأصلي الحقيقي للفظ فيجب اعتباره حيث لم يظهر الصارف عنه  
 ويجوز تلخيص هذا فيما هنا من اعتقاد الوجوب فالمعنى أنه يجب اعتقاد اعتبار  
 الوجوب وثبوت حكمه بحسب الظاهر حيث لم يظهر صارف عنه لأنه الحقيقة والأصل  
 عدم الصارف ويمكن أن يراد الاعتقاد في كلام المصنف والشارح ما ينحل الظن  
 وحقت فلا إشكال راجع بسط المسئلة في سم (قوله فان ورد الأمر الخ) عطف  
 على مقدّمه وتقدّمه هذه الأقوال للمتقدمة إذ لم يراد الأمر بعد حظر فان ورد بعد حظر الخ  
 وظاهر الاقتضاه على الخطأ عدم جريان هذا اختلاف في وروده بعد منى التبره بل  
 ينفي حينئذ على أنه الوجوب قاله سم (قوله أي انقل) إشارة إلى أن المراد الأمر  
 المقتضى بقرينة قوله ورد وقد يقال الورد قد يستعمل في النفس مجازاً كما قدمه الشارح  
 في قول المصنف وإن ورد سبباً وشروطاً لا الأولى جعل الغير ينفي قوله فلا باحة فان الأمر  
 النفسى هو عين الإباحة والوجوب لأنه دال على ذلك وفي قوله أي انقل إشارة أيضاً إلى  
 ما حكى عن القاضي أي يكره أن التبعين انقل بعد الخطأ أولى من تعبير الجمهور بالأمر  
 بعد الخطأ لأن انقل يكون أمراً تارة غير أمراً أخرى والمباح لا يكون مأموراً به وإنما  
 هو مأذون فيه والمراد انقل كل ما دل على الأمر كإعمال محاميه وقد ذكر المصنف أن

من ترتيب العقاب على الترك  
 مستفاد من الشرع وعلى كل  
 قول هي في غير ما ذكر فيه مجازاً  
 (وفي وجوب اعتقاد الوجوب)  
 في المطلوب من قبل البحث عما  
 يصرحاً عنه إن كان (خلاف  
 العام) هل يجب اعتقاده عموم  
 حقيقة يجب قبل البحث عن  
 الخصم الأصح أم كإسافي (فان  
 ورد الأمر) أي انقل (بعد  
 حظر) لتعاضده

(قال الامام الرازي) (واستثذان) فيه (فلا بداحة) حقيقة لتبادرهما الى الذهن في ذلك لغلبة استعمالها حينئذ والتبادر علامة للعقبة (وقال) القاضي (ابو الطيب) ٢٩٤ والشيخ ابو اسحق (الشيرازي) (ابو المظفر) (السعفي) والامام

في افضل ثلاثة اقوال الاباحة والوجوب والوقف وحكي فيه قول رابع وهو الذنب كقول علي الله عليه وسلم للمغيرة في خطبته انظر اليها فانها اخرى ان تدمر منك اى الحردة والالفة وخامس وهو اسقاط الخطر وجوع الامر الى ما كان قبله من وجوب او غيره شيخ الاسلام (قوله) قال الامام واستثذان هذا لاني في قول الامام بالوجوب مع ابي الطيب وغيره كما ياتي لان المقصود به ان الامام جعل ما بعد الاستثذان من عمل اختلاف ايضا وعبارته الامر الوارد عقب الخطر والاستثذان للوجوب بخلاف البعض اصحابنا سم (قوله) فلا بداحة اى شرعا كما اشار الى ذلك بقوله لغلبة استعماله فيما كان هذه الغلبة كما ذكره بعضهم في عرف الشرع (قوله) والسعفي هو يفتح اوله وقبله بكسره شيخ الاسلام (قوله) كافي غير ذلك اى في الصيغة المستأثرت لم تسبق بخطر ولا استثذان (قوله) ومن استعماله بعد الخطر في الاباحة الخ) كرر الامثلة اشارة الى كثرتها كما قال لغلبة استعمالها (قوله) فرض كفاية اى فيكون ما دى اليه من القتل كذلك (قوله) وما بعد الاستثذان) صلت على قوله بعد الخطر (قوله) اى لا تفعل اشارة الى ان المراد النهي القلبي بقرينة قوة التحريم وقوة الكراهة والاقبال انه التحريم او الكراهة وبديل قوله وقيل الاباحة اذا نهى النفس لا يتصور ان يكون فلا بداحة لانه طلب المكف والطلب لا يكون اباحة سم (قوله) بعد الوجوب قضية اقتضاها وجه على الوجوب انه بعد الذنب التحريم بخلاف وهو غير بعد لانه الاصل سم (قوله) كما في غير ذلك اى في غير الوارد بعد الوجوب وهو النهي المبني من غير سبق وجوب (قوله) وفرقوا الخ) كان المراد ان المقصود بالاذان من النهي دفع المفسدة ومن الامر تفصيل المصلحة والادفع المفسدة متضمن تفصيل المصلحة وبالعكس فليشتمل سم (قوله) واعتناء الشارع بالاول اشد ومن هنا كان من القواعد الشرعية المقررة ان دور الفاسد مقدم على جلب المصالح (قوله) على قياس ان الامر (للاباحة) اى يجمع على الطلب على ادى صرائفه في كل مكان ادى من اقب طلب التفصيل الاباحة كذلك ادى مراتب طلب المكف الكراهة (قوله) من تحريم او اباحة اى بعد ورود الشرع (تفسيه) سكت عن النهي بعد الاستثذان وهو ما وقع جوابا بعد الاستثذان وحكمه التحريم كالاتي بعد الوجوب ومنه خبر مسلم بن المقداد قال رأيت ان لقت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب احدي يدي بالسيف قطعها ثم لاذمتني بشجرة فقال اسلمت لله تعالى افاقله يا رسول الله ان قاله قال لا وعما ورد منه الكراهة تحريمه ايضا اعلم في مباركة الابل قال لا قاله شيخ الاسلام (قوله) اى اقول اشار بذلك الى ان المراد به الامر القلبي وهو صيغة اقل بقرينة قوله طلب المصاحبة اذ المعنى انه موضوع لطلب المصاحبة والوضع من خاصة اللفظ والمراد بان فعل كل ما دل على الطلب كما مر لشارح قوله فيحصل عليها اى على المرتضى جهة انها ضرورية الوجود للمصاحبة اى الفرد لان جهة انهما لدول اللفظ اتمدولة القدر المشترك وهو طلب المصاحبة المتفق في المرة وفيما زاد

الرازي (الوجوب) حقيقة كما في غير ذلك وغلبة الاستعمال في الاباحة لا يميل على الحقيقة فيها (ووقف امام الحرمين) فلم يحكم باباحة ولا وجوب ومن استعماله بعد الخطر في الاباحة اذا سلمت فاصطادوا فاذا انضبت المسئلة فانتشروا فانها تظهرن فاقترن وفي الوجوب فاذا انسلخ الاشهر الحرم فانتشروا المشركين اذ قتالهم المردى الى قتلهم فرض كتابة واما بعد الاستثذان فكان يقال ان تاب اقل كذا انه (اما النهي) اى لا تفعل بعد الوجوب فاباهوا قالوا هو التحريم كافي في ذلك ومنهم بعض الفاتنين بان الامر بعد الخطر لا بداحة وفرقوا بان النهي ادفع المفسدة والامر لتفصيل المصلحة واعتناء الشارع بالاول اشد (وقيل للكراهة) على قياس ان الامر لا بداحة (وقيل لاباحة) فنهى الى ان النهي عن الشيء لا بد وجوبه يرفع طائفة فيثبت التفسير فيه (وقيل لا سقاط الوجوب) ويرجع الامر الى ما كان قبله من تحريم او اباحة ليكون اقل مضرة او منقعة رواحا الحرميين على وقعه في مسئلة الامر فلم يحكم هنا بشئ كما هناك (مسئلة الامر) اى اقل (الطلب)

(وقيل) المرة مدلوله (ويجمل على التكرار على القولين بقرينة ٢٩٥) (وقال الأستاذ) (أبو إسحق الاشعري) (و) (أبو)

حاتم (القزويني) في طائفة

(التكرار مطلقا) (ويجمل على

المرة بقرينة (وقيل) للتكرار

(ان علق بشرط أو صفة) أي

بجسب تكرر المعلق به شحروان

كنتم جنبا فاطهروا والزانية

والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

مائة جلدة تكرر المظهر أو الجلد

بتكرار الجناية والزنا ويجمل

المعلق المذكور على المرة بقرينة

كأفي امر الحج المعلق بالاستطاعة

فان لم يعلق الأمر فله مرة ويجمل

على التكرار بقرينة (وقيل

بالوقف) عن المرة والتكرار بعين

أنه مشترك بينهما أولا أحدهما

ولا تعرفه قولان فلا يجمل على

أحدهما سيما لا بقرينة ومنها

الطلاق استعماه فيها كامر الحج

والعمرة وامر الصلاة والزكاة

وامر الصوم فهل هو حقيقة تيمما

لان الأصل في الاستعمال الحقيقة

أو في أحدهما حدوا من الاشتراك

ولا تعرفه وهو للتكرار لانه

الغلب أو المرة لان المتقين

أولى القدر المشترك تيمما حدوا

من الاشتراك والجواز وهو الأول

الراجح وجه القول بالتكرار

في المعلق ان التعليق بما ذكر

مشعر بعينه والحكم بتكرره

بتكرره وعنه وجه ضعفه ان

عليها (قوله) وقيل المرتد مدلوله (يجمل أن برادان مدلوله الماهية بقدر حقيقة ما في المرة فقط

أو أن مدلوله نفس المرة (قوله) ويجمل على التكرار على القولين بقرينة) أي يجمل على

التكرار حقيقة بالنسبة لأول ويحذف بالنسبة للثاني (قوله) في طائفة) حال من الاثنين

وفي معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في (قوله) مطلقا) أي علق بشرط أو صفة أولا

(قوله) ان علق بشرط) أي بمعنى على أو ضمن علق معنى زبط (قوله) بجسب تكرر المعلق

به) أي وهو الشرط والصفة وقوله وان كنتم جنبا فاطهروا للشرط وقوله والزانية الخ مثال

للاصفة (قوله) ويجمل المعلق المذكور على المرة بقرينة) وذلك كقوله تعالى والله على

الناصح اليقين من استطاع اليه سبيلا فهذه الآية الشريفة قد علق فيها الأمر أي

صغته المستفادة من الكلام على شرط أو صفة لانها في تقدير أن يقال من استطاع

فليجبر أو اجبر المستطيع فقصبت تكرر الحج بتكرار الاستطاعة لكن قامت القرينة

المادة على المرة وهي الحديث ألعنا هذا أم لا لا يقال لا بل لا لا بد (قوله) فان لم يعلق الأمر

فلمرة) الأولى أن يقول قلوب الماهية أو فليس للتكرار لأن ثبت أن القائل بأن

الأمر للتكرار ان علق أنه ان لم يعلق يكون للمرة (قوله) وقيل بالوقف) هو قول خامس

تحت قولان في معناه أولهما أنه مشترك بين المرة والتكرار أو ثانيهما أنه حقيقة في

أحدهما ولا تعرفه وظاهر ان كلام القولين ينبج الوقف عن القول بأنه المرة والتكرار

أما على الثاني فلهذا علم الموضوع له وأما على الأول فلان المشترك لا يجمل على أحد

معنييه الأقرينة (قوله) قولان) خبر متداخلة وفي أيهما قولان في معنى الوقف

(قوله) ومنها الخلاف) أي المذكور من أول البحث إلى هنا (قوله) كامر الحج والعمرة)

مثال للمرة وقوله وامر الصلاة والزكاة الصوم مثال للتكرار (قوله) فهل هو حقيقة

فيهما) أي في المرة والتكرار فيكون مشتركا وهذا هو القول الأول من قول الوقف وقوله

أو في أحدهما الخ هو الثاني من قول الوقف (قوله) وهو للتكرار) أي حطفا وهذا

مذهب الأستاذ من معه (قوله) والمره) هذا هو القول الثاني في كلام المصنف الشاذله

بقوله وقيل المرتد مدلوله (قوله) أو في التقدير المشترك) هذا هو القول الأول المصدق به

في كلام المصنف كما قاله الشاذله (قوله) ان التعليق بما ذكر) أي من شرط أو صفة (قوله)

مشعر بعينه) أي بعينه ما ذكر من الشرط والصفة (قوله) ان التكرار حقيقة) أي حين

التعليق (قوله) ان سلم مطلقا يعني لا نسلم أولا ان التعليق بالشرط أو الصفة مشعر بالعلية

مطلقا بل انما يشعر بها اذا ثبت علية المعلق به من خارج نحو ان في زيد فاجلدوه فان

لم تثبت علية معشلى اذا دخل الشهر فاعتق عبدا من العبيد فاحتاجوا أنه لا يقتضى

التكرار بتكرار معلق به ثم ان سلم اشعار التعليق بذلك مطلقا أي سواء ثبت علية المعلق

به من دليل خارجي عن الشرط أو الصفة أو لم تثبت بل اقتصر على فهمهما من التعليق

ليمن التكرار مستقدا من الأمر بل ما من انما يوجب والتعليق للمشعر بالعلية المتضمنة

فيها اذا ثبت علية المعلق به من خارج أو لم تثبت ليس من الأمر ثم التكرار عند الأستاذ

في موافقة تحت لسان لامة يستوجب ما يمكن من زمان العمر لا يتفادى مع بعضه على بعض فهم يقولون بالسكران في المعلق بذكر الملقاق به من باب اولى ٢٩٦ وبالسكرا فيه ان لم يتكر الملقاق به حيث لاقر ينسب على المرتفله ذاق

المصنف مطلقا (ولا لقور خلافا لقوم) في قوله ان الامر للقور أى المبادى عقب وزود بالفعل ومنهم القائلون بأنه التكرار (وقيل لقور أو العزم) في الحال على الفعل بعد (وقيل هو مشترك) بين القور والتراخي أى التأخير (والمبادى بالفعل) بمثل خلافا لمن منع امتثاله بناء على قوله الامر للتراخي (ومن وقف) عن الامتنال وعدمه بناء على قوله انه لم يوضع الامر للقور أم للتراخي وما أشأ خلافا لاستعماله فيما كسر الايمان وأمر الحج وان كان التراخي فيه غير واجب فهل هو حقيقة فيما لان الأصل في الاستعمال الحقيقة أرى أحدهما حذرا من الاشتغال فلا تعرفه أو هو للقور لانه الاحوط أو التراخي لانه يسد عن القور بخلاف الكسب لامتناع التقديم أو القدر اشترك بينهما حذرا من الاشتمال التواخي وهو الاول الرابع أى طلب المساهمة من غير تعرض لوقت من فورا وتراخي (مسألة) قال أبو بكر (الرازي) من المنقبة (و) الشيخ أبو اسحق (الشيخ الرازي) من المنقبة (وعبد الجبار) من المعتلة (الامر) بشي بموت (يستلزم القضاء) لانه لم يفعل في وقتها شعار الامر بطلب استدراكه لان القصد منه الفعل (وقال الأكثر القضاء بأمر جدي)

وجود المعلول كما وجدت عطته (قوله ما يمكن) استرذبه لئلا عن أوقات الضرورة كالكل والنوم (قوله فهم يقولون) أى الاستاذ ومن معه (قوله وبالسكرا فيه) أى فى المعلق وجعل بعض من حشى السكاب ضهيره ما يمكن من زمان العمر سهو (قوله ولا لقور) عطف على قوله أول الصحت لا لتكرار وقوله ولا لقور أى ولا تراخي كما يستفاد من قوله الاتى خلافا لمن منع وجبت خلافا لقول فى القور والتراخي ستة كآ أن الاقوال المتقدمة فى المرة والتكرار ستة (قوله بالفتل) متعلق بالمبادى وقوله لئلا يتوهم عود الضمير على الفعل ولقد مر على عقب وروده (قوله ومنهم القائلون بأنه للتكرار) أى من القوم القائلين بأنه للقور القائلون بأنه للتكرار وهو ظاهر لاستلزام التكرار القور لان التكرار فى جميع ما يمكن من أزمنة العمر ومن جملته الزمان الاول (قوله فى الحال) أى حال وجود الامر وقوله على الفعل متعلق بالعزم وقوله بعد عطف بالفعل أى العزم فى الحال على الفعل بعد (قوله أى التأخير) دفع به توهم ان المراد بالتراخي امتداد الفعل مع الشروع فيه فورا أى فى أول الوقت (قوله والمبادى بمثل) جازى فى جميع الاقوال لافى القول بالاشتغال فقط ومحل كونه ممثلا بالمبادى اذ لم تقصد الصيغة بقور ولا تراخي فان قدمت بأحدهما فهو بحسب ما وجدت به (قوله خلافا لمن منع امتثاله بناء على قوله الامر للتراخي) المنع الذى كور ودواذ ليس منع امتثاله مع تقديم أحد كما قاله أبو اسحق وامام الحرمين وغيرهما لان القائلين بالتراخي انما أرادوا به التراخي جوازا لا وجوبا كما صرح به جمع من المحققين ثم حكى ابن برهان عن غلاة الواقفين اننا لا قطع بامتناله بل بتوقفه على ظهور الدلائل لاحتمال ارادة التأخير شيخ الاسلام قلت قوله لان القائلين بالتراخي انما أرادوا به التراخي جوازا فيه انه لا يظهر حينئذ فرق بين هذا القول والقول بأنه للقدر مشترك (قوله استعماله فيها) أى فى القور والتراخي وقوله كسر الايمان راجع للقور وقوله وأمر الحج راجع للتراخي (قوله فهل هو حقيقة فيها) هذا هو القول الثالث فى كلام المصنف المشار اليه بقوله وقيل هو مشترك (قوله أو فى أحدهما الخ) هو القول بالوقف (قوله أو هو للقور) هو المطوى فى قوله خلافا لقوم (قوله أو تراخي) هو القول بالماخوذ من قوله خلافا لمن منع (قوله لانه يسد عن القور) أى ينوب عنه (قوله لامتناع التقديم) أى على الوقت شرعا (قوله لوقت من فورا وتراخي) يستعمل الله على حذف النضاف من البيان أو المبين أى من ذى فورا وتراخي أو حال وقت من فورا وتراخي وفيه نظر اذ القور والتراخي وصفان للفعل فى الحقيقة دون الزمان الاعلى سبيل المجاز سيم (قوله لاشعار الامر) أى اعلامه ومما أشعار لانه دلالة اللفظ على لازم المعنى وفيها خفاء بالنسبة لدلالة اللفظ على معناه (قوله لان القصد منه الفعل) أى مطلقا وشرح ذلك ما قاله ابن الهمام ان محصور يوم الخميس مقتضاها امر ان التزام الصوم وكونه

كالأمر في حديث الصعيين

من نسي الصلاة فليصلها إذا  
ذكرها وفي حديث مسلم إذا  
رقد أحدكم عن الصلاة وغفل  
عنها فليصلها إذا ذكرها  
والقصد من الأمر الأول الفعل  
في الوقت لا مطلقا والمشاعري  
موافق لا كثر كما في معناه وشرحه  
فذكره من الأقل سهو

(والأصح أن الآية إن بأمور به)  
أي بالشيء على الوجه الذي أمر  
به يستلزم الإجزاء لما فيه  
ينادي على أن الإجزاء الكفاية في  
سقوط الطلب وهو الراجح كما  
تقدم وقيل لا يستلزم شيئا على  
أنه إسقاط القضاء لموافقان  
لا يسقط ما في القضاة بان  
يحتاج إلى الفعل ثانيا كما في صلاة

من طعن الطهارة ثم تبين له حديثه

(و) الأصح (أن الأمر) للعاطب

(بالأمر) لنفسه (بشيء) نحو

وأمرأه بالصلاة (ليس) أمرا

لذلك الغير (به) أي الشيء وقيل

هو أمر به والأفلاخ أنه فيه لغير

المخاطب وقد تقوم قرينة على

أن غير المخاطب مأمور بذلك

الشيء كما في حديث الصعيين

أن ابن عمر طلق أمرأته وهي

حائض فذكر ذلك عمر النبي صلى

الله عليه وسلم فقال من فعلها معهما

(و) الأصح (أن الأمر) بالمد

بالفعل يتناوله كما في قول السد

لعبده أكرم من أحسن البك

وقد أحسن هو إليه (داخل فيه)

أي في ذلك القضا

يوم الخميس فإذا جازع من الثاني لقواته في اقتضاء الصوم وقد أشار الشارح إلى الجواب  
بفتح اقتضاء الأمرين بقوله والقصد من الأمر الأول الخ سم (قوله) كالأمر في حديث  
الصعيين الخ ذكر حديثين أحدهما دل على حكم التيسير وثانيهما على حكم الرقابة  
والفتنة التي هي أهم من التيسير وينبغي حكم الترتيب الأول مستقادا لقضائهم على  
المذكورات بل هو أولى لأنه إذا وجب القضاء مع العذوق عدمه أولى سم (قوله) فلم  
وشرحه أي ولم يثبت عنه خلاف ذلك فلا يرد أنه قديم كخلاف ذلك في غيرهما سم  
(قوله) أي بالشيء على الوجه الذي أمر به يعني لأن تعليق الحكم بالوصف بشهره إن  
الحكم على الذات من حيث الوصف لا بالنظر إلى مجرد الذات (قوله) لا أقبه يستلزم  
بالإجزاء واللام تقوية العامل كما في قوله تعالى فعال لما يريد مع ذلك ما بين يديه (قوله)  
ينادي على أن الإجزاء الكفاية في سقوط الطلب الخ حاصله بناء على الخلاف في المسئلة على  
الخلاف في تفسير الإجزاء والذي قاله غيره حتى المصنف في شرح المختصر أن اختلاف فيها  
اتصافه على تفسير الإجزاء بأنه إسقاط القضاء أما إذا قصر بالكفاية في سقوط الطلب  
كما هو المختار فالأمر يستلزم الإجزاء بالإخلاص فالمسئلة مفرقة على ضعف كذا قيل  
وأنت خبير بأن معنى قولهم بالإخلاص أي عند القائل بهذا التفسير كآله كذلك عند  
القائل بذلك التفسير فليست المسئلة مفرقة على ذلك بل على ما فيها كما قرره الشارح  
شيخ الإسلام (قوله) بأن يحتاج الخ أي فالمراد بالقضاء فعل العبادة ثانيا لا مطلقا  
من أنه فعلها خارج الوقت (قوله) ليس أمر ذلك الغير أي ليس أمر من الأمر  
الأول لذلك الغير (قوله) وقيل هو أمر به هذا مذهبه ما عاشر المالكية وبنى على هذا  
الانطلاق كون الشيء ما جاورا على صلته على القول بأن الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك  
الشيء وعدم كونه ما جاورا بل قائم بذاته فترتب عليه فقط على الصلته على القول بالشيء  
ورب شيخ الإسلام القول بأن الأمر بالأمر بالشيء أمر به أنه يلزم عليه أن القائل لنفسه  
أمر بذلك يكذب يكون متعديا لكونه أمر العبد بغير إذن سيده وأنه لو قال لعبده بعد  
ما ذكر لا تفعل يكون تنافضا وأما بقل بذلك أحد أهله في نفسه أن اللازم من ذلك أمر العبد  
بواسطة سيده وعلى لسانه والى سيده (قوله) لا يستلزم الإذن وإن قوله لعبده ما ذكر لا تفعل  
أضراب من الأمر فهو ناسخ لقائل (قوله) والأفلاخ أنه فيه لغير المخاطب قد يعارض  
بأنه قد يشأ من أمر المخاطب لغيره امتثال ذلك الغير قاله سم قلت قد يقال الامتناع في  
المقتضى لكون المخاطب مبطعا في الأمر الأول لا لكونه هو الأمر فالامتناع لأمر  
الأمر الأول نعم كونه على لسان المخاطب أدى لا امتثال في نحو الأمر الولي (قوله)  
وقد تقوم قرينة الخ أي وحجتها فلا خلاف في أن غير المخاطب مأمور بالأمر الأول  
(قوله) من فعلها معهما القرينة هنا قوله فعلها معهما فانه أمر لقائبا فيكون ابن عمر  
رضي الله عنهما مأمور وأمنه صلى الله عليه وسلم (قوله) بلفظ يتناوله أي يتناول  
ذلك اللفظ الأمر (قوله) أي في ذلك اللفظ أي باعتبار ما تنقبه الله مقصوده (قوله)

ليتناق به ما أمر به) على الدخول وان كان معاولا بحسب الخراج (قوله وسياق  
تخصمه في مبحث العام الخ) اعتذار عن الاعتراض على المصنف بالتناقض بين كلاميه  
وهذا الاعتذار بما أجابه المصنف في منع الموانع من جعل ما هنا على الانشاء  
مطلقا وما هنا على ما يأم الانشاء والتبرير من غير مبالغ كالتي صلى الله عليه وسلم عن الله  
والوزير عن الأمير قال الزركشي ولا يخفى ما فيه من التعسف مع وروده في الصورة التي  
يجتمعان فيها حال ولو جمع بينهما جعل ما هنا على خلاف ما سأل له نحو ان الله يا ربكذا  
وجعل ما هنا على خلاف ما سأل له نحو ان الله يا ربكذا  
واستشكله عليه السلام بالبر ما يرى أن الخطاب اذ لم يكن شاملا لفلس من محل الخلاف  
فلذا سلم الشارح تناقضا واعتذر عن المصنف بما ذكره اشيخ الاسلام وحاصله أن  
في اعتذار الشارح عن المصنف بما ذكره إشارة إلى رد جواب المصنف عن التناقض بما  
ذكره في منع الموانع وأن الأولى له أن يجيب بما ذكره الشارح هذا والمعقد أنه لا يدخل  
مطلقا أي خبرا أو أمرا اخلافا لما هنا في مبحث العام أيضا (قوله كما في قوله لعل  
تصدق الخ) القرينة فيه أن التصديق عليك وهو لا يتصور في المال لا سيما تصديقك إذ  
المال لا يملك نفسه ويدعيه كيد (قوله والاصح ان النية تدخل في الأمور الخ) أي  
يجوز ذلك عقلا ويقع شرعا أيضا ثم ان الخلاف يتناوب بين المعقولة في البدن ومن المال  
فانه لا خلاف فيه وكلام الشارح والمصنف شامل للمالي والبدني ويمكن توحيدهما بالنظر  
إلى المجموع على معنى ان الاصح دخول النية بالأمور به مطلقا خلافا لاقان خص  
الدخول بالمالية وبهذا يدفع ما أورده الكمال هنا من (قوله بشرطه) أي وهو الجز  
(قوله المانع) مستثنى من محذوف أي يجوز ذلك ويتبع المانع أي فإذا استثنى  
المانع جازت بدون ضرور عندنا دون المعقولة فمن شرط للبراز عدم المانع وهم  
بشرطون في الضرورة (قوله كما في الصلاة) لم يبين المانع فيها ولا يصح أن يكون هو  
مناقضة النية لله تعالى ومن كسر النفس وقهره لان هذا هو وجه المعقولة في البدن  
مطلقا وقد صرح بذلك يمكن أن يجعل المانع كون المقصود الكسر والقهر على  
أكل الوجوه كمال عليه تصرف الشرع وذلك لا يحصل مع النية وان حصل معها  
مطلقا الكسر والقهر فليشأمل سم (قوله بالضرورة) استثنى من قوله لا تدخل  
البدن (قوله فيما من بذل الموتة) أي ان كانت النية باستئثار وقوله وتحمل المنة  
أي ان كانت بغير أجرة (قوله بشئ معين) فيه على أنه لا خلاف في تباينه فهو الأمر  
والنهي ولا في اعطيهما كما يذهب إليه بل في ان الشيء المعين اذا أمر به فهل ذلك الأمر  
ثم ي عن ضده أو مستلزمه فالله شيخ الاسلام (قوله ايجابا أو نهي) أثر التعبير بالايجاب  
دون الوجوب وان كانا واحدا بالذات وانما يختلفان اعتبارا فالطلب من حيث

ليتناق به ما أمر به وقيل لا يدخل  
فيه لبعدها عن رد الأمر نفسه  
وسياق تخصصه في مبحث العام  
بحسب ما ظهر في الموضوعين  
وقد تقوم قرينة على عدم  
الدخول كما في قوله لعل تصديق  
على من دخل داره، وقيل شأها  
هو (و) الاصح (ان النية  
تدخل في الأمور) به ما كان  
كل كذا أو بذل كالحج بشرطه  
(المانع) كما في الصلاة وقالت  
المعتزلة لا تدخل البدن لان الأمر  
به اتماه ولقهر النفس وكسرها  
بقوله والنية تنافي ذلك الا  
لضرورة كما في الحج قلنا لا تنافيه  
لما في من بذل الموتة أو تحصيل  
النتيجة (مسئلة قال الشيخ) أبو  
الحسن الأشعري (والقاضي)  
أبو بكر الباقلاني (الأمر النفسي  
بشئ معين) ايجابا أو نهي

اضافته للفاعل بعينه بالاحباب ومن حيث اضافته للمفعول بعينه بالوجوب  
 السكون الطلب فنامن القسم الاول ويمكن ان يكون اشابه للثاني ايضا الى التورك على  
 المنصف في تغييره بالوجوب في قوله الاتي وقيل امر الوجوب الخ وان المناسب تغييره  
 بالاحباب لما علمت من ان الطلب فنامن طور فيه لتعلقه بالفاعل كذا في رشحنا **(قوله)**  
 عن ضده لوجودي فيه ان يقال لاجابة تنقيده لضده بالوجودي لان الضده هو الامر  
 الوجودي كما نقرر واجب بان التنقيده فاندتين الاولى دفع انهم اذ كثيرا ما يراد  
 بالضده الوجودي ولو يجازى بل كون الضده لا يكون الوجودي ليس متققا عليه كما  
 يشهد قول شيخ الاسلام مع انه اي الضده مقدمه اي بالوجودي على المشهور وراه ومن هذا  
 يقوى التوهم المذكور فصاح لرفعها بما ذكرنا الثانية الاشارة الى رد ما في المنهاج فقد  
 قال الكمال فليس محل النزاع ان الامر بالشيء تنهى عن ضده الفى هو ترك ذلك الشيء  
 خلافا لما ذهب اليه في المنهاج مستندا عليه بما استدله القاضي من ان المنع من الترك  
 جزء من مضمون الاحباب فالله عليه يدل على ذلك بالنقض اه وحديث اشقل التقيد  
 على هاتين الفائدتين المسمتين فدعوى عدم الحاجة اليه ممنوعة وكذا دعوى كونه  
 لبيان الواقع لا للاحتراز كما في شرح الاسلام وعادة المنهاج التي اشارنا الى الكمال هي قوله  
 انما هو وجوب الشيء يستلزم حرمة تنقيده لانه جزؤه والذال عليه يدل عليها بالنقض  
 اه اه سم قلت الرد على ما في المنهاج بالتعميم بالضده لا بالقيد المذكور اذ الواقع في عبارته  
 النقص لا الضد **(قوله)** انه يضافه المراد بالنقض الاستلزام لا الدلالة التضمنية  
 المعروفة عند المناطقة على ما سيجي **(قوله)** فالامر بالسكون الخ مفرع على القولين  
**(قوله)** كما يكون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء قريبا فيه مسامحة ظاهرة في قريسا  
 وبعيد او اقرب وذا بعد **(قوله)** انه لما ينصق ينفتح قوله اي يوجد ولا يخفى ان توقف  
 الشيء على الشيء مؤذن بالغيرية فالله لعل المذكور انما يفيج الاستلزام المعبر عنه بالنقض  
 دون العينية كما هو ظاهر لمن تأمل فتقوله كان طلبه طلبا للكف لا بسلم **(قوله)** وليكون  
 النفس الخ هو جواب اعتراض على حكاية المصنف عن عبد الجبار وابي الحسين لان  
 الكلام في الامر النفسى وهم من المعتزلة المنكرين للكلام النفسى المنقسم الى  
 الامر وغيره وحاصل هذا الجواب ان الكلام في الطلب الذى هو مفاد الامر اللفظي  
 وذلك الطلب يشبهه الفهم بقاء اعنى اهل السنة والمعتزلة الاتم ما عختلفا في حقيقة  
 ذلك الطلب فاهل السنة يقولون انه الكلام النفسى والمعتزلة يقولون انه الارادة  
 لا الكلام النفسى لانهم لا يقولون به مما باختصار **(قوله)** والملازمة في الدليل ممنوعة  
 لموازاة لا يحضر الضد حال الامر فلا يكون مطلوب الكف فيه قد يقال ما المانع من  
 ان يجاب عنه بان طلب الشيء لا يمكن ان يكون مفرعا عن ملازمته ويستحيل مع المذهب  
 عنه اذا كان مطلوبه بالقصد بخلاف ما اذا كان مطلوبه بالتبعية لتوقف المطلوب

**(نهي عن ضده لوجودي)**  
 تحريما او كراهة واحدا كان  
 الضد كضد السكون أى  
 التحرك أو أكثر كضد القيام  
 أى القعود وغيره **(وعن القاضي)**  
**آخر الله** **(يتضمنه وعليه)** أى على  
 التضمن **(عبد الجبار وابي الحسين)**  
**والامام الرازى** **(والامام)**  
 فالامر بالسكون مثلا أى طلبه  
 متضمن للنهي عن التحرك أى  
 طلب الكف عنه او هو نفسه  
 يعنى ان الطلب واحد وبالنسبة  
 الى السكون امر والى التحرك  
 نهى كما يكون الشيء الواحد  
 بالنسبة الى شيء قريبا الى آخر  
 بعيدا ودليل القولين انهما  
 يتحقق المأمور به بدون الكف  
 عن ضده كان طلبه طلبا للكف  
 أو متضمنا لطلبه ولكن  
 النفسى هو الطلب المستفاد من  
 اللفظي ساخ للمصنف فنقل  
 النضم فيه عن الاولين وان  
 كاطن المعتزلة المنكرين للكلام  
 النفسى **(وعلى امام الحرمين)**  
**والغزالي** هو **(لا عينه ولا)**  
**يتضمنه** والملازمة في الدليل  
 ممنوعة لموازاة لا يحضر الضد  
 حال الامر فلا يكون مطلوب



بالقصد عليه كما هنا فان فعل الشيء يتوقف على ترك ضده فطلب الفعل يتوقف على  
ملاحظة الفعل لانه قصدى بخلاف ترك ضده المتوقف هو عليه لا يتوقف طلبه على  
ملاحظته بل يمكن في ملاحظة المطلوب بالقصد ثم رأيت في نهاية المعنى الهندى  
ما يؤيد ذلك فانه ذكر جواباً ثم عقبه بقوله سلمنا لكن لما جاز ان يكون الامر بالشئ أمراً  
بما يتوقف عليه وجوده مع كونه مغفولاً عنه فلم لا يجوز ان يكون الامر بالشئ ثم ما عن  
ضده وان كان مغفولاً عنه سلمنا لم لا يجوز ان يقال انه شئ عنه بشرط الشعور قليلاً  
اه سم (قوله فلا يكون مطلوب الكف) اى لان الانسان لا يتصور منه طلب مالا  
شعوره به ولا يتخلى أن هذا التماس يتوقف امر غير الشارح اللهم الا ان أراد حضور  
الاعتبار لا الحضور فى الذهن (قوله لان الضد فيه) أى فى أمر التدب وقوله لا يخرج به  
أى بوقوعه فيه وقوله عن أصله أى أصل الضد بين الأصل وقوله من الجواز (قوله وان  
شغل قول ابن الحاجب) أى احتمل الشعور لان كلامه يحتمل الشعور المذكور وعنده  
(قوله منهم من خص الوجوب دون التدب) هذا مقول ابن الحاجب وقوله العين مغفول  
شغل وقوله أيضاً شغل كاشغل التضمن وقوله أخذ بالمحقق على قوله اقتصر ووجه كون  
ما قاله المصنف أخذ بالمحقق أن التضمن قال به فى أمر الوجوب كل من الامدى وابن  
الحاجب وأما العينية فلم يقل بها الا ابن الحاجب بناء على شغل كلامه لها فالتضمن قد  
انقطاع عليه بخلاف العينية ولا يخفى أن المتفق عليه أقوى مما لم يتفق عليه فأراد  
الشارح بالمتفق المتفق عليه وقرء العلامة قول الشارح أخذ بالمحقق بما نصه أى  
لاحتمال كلام ابن الحاجب ان من القائلين بالتضمن من خص النفسارى ما هنا وان من  
الاصوليين من يخص أمر الوجوب بهذا الخلاف فيشمل العين والتضمن فأخذ المصنف  
بالحق اه (قوله بالنظر الى مصادقه) أى تردده المعين واحترزه عن النظر الى حقوه  
وهو الاحتمال اثار بين تلك الاشياء فان الامر حينئذ ينهى عن الضد الذى هو ما عدا تلك  
الاشياء سم (قوله بالوجودى عن العدى) اى ترك المأمورية فالامر به ينهى عنه الخ  
قال العلامة أى من ترك الذى هو عدم الفعل وفيه أن النهى لكونه تكليفاً لا يتعلق الا  
بفعل اه وجواب سم غير بعيد (قوله والتضمن هنا يدبر عنه الاستلزام) قال العلامة  
يقضى أن التضمن حقيقة والاستلزام مجاز وكون النهى فى ضمن معنى الامر وفيه نظر  
اذ النهى خارج عن حقيقة الامر قطعاً لاجرم منها فالاستلزام تعبير حقيقى بخلاف التضمن  
فانه مجازى اه (قوله لاستلزام الكل الجز) فيه إيهام ان النهى عن الضد يرسمه فى الامر  
وليس مجرداً لئلا يفتل بان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده وانما مراده انه لازم له وعبر عنه  
بالتضمن تزييداً للمعنى منزلة الموجود فى ضمنه شيخ الاسلام ثم هذا كله مبنى على ان  
الشارح أراد بقوله والتضمن هنا التضمن المذكور فى المتن وهو تضمن الامر للنهى عن  
ضده الوجودى وذلك غير لازم لجواز انه اراد به تضمن الامر للنهى عن ضده العدى

(وقيل أمر الوجوب يتضمن فقط أى دون أمر التدب فلا يتضمن النهى عن الضد لان الضد فيه لا يخرج به عن أصله من الجواز بخلاف الضد فى أمر الوجوب لاقتضائه النهى على الترك واقتصر على التضمن كالأمدى وان شغل قول ابن الحاجب منهم من خص الوجوب دون التدب العين أيضاً أخذنا بالحق واحترز بقوله معنى عن الميم من أشبه فليس الامر به بالنظر الى مصادقه فيما عن ضده منها ولا متضمنه لقطعاً بالوجودى من العدى أى ترك المأمورية فالامر ينهى عنه أو يتضمنه قطعاً والتضمن هنا يعبر عنه بالاستلزام لاستلزام الكل الجز (أما الامر اللغظى فليس عين النهى اللغظى قطعاً ولا يتضمنه على الاصح)

وقيل يتضمنه على معنى أنه اذا قيل اسكن مثلاً فكانه قيل لا تفعل ذلك؟ بضالته لا يهتق السكون بدون الكنف عن التعرّك  
(واما النهي) التقى عن شئ مقرر بما أو كراهة (ف قيل) هو (أمر بالضد) له إيجاباً أو نداءً بقطعاً بناءً على أن المطالب في النهي  
فعل الضد وقيل لا قطعاً بناءً على أن المطالب فيه انقضاء الفعل حكماً من الحاسب دون الأول وتر كالمصنف لقوله أعلم بقف عليه  
في كلام غيره (وقيل في الخلاف) في الأمر أي إن النهي أمر بالضد ٣٠١ أو يتضمنه أولاً ولا نهى التحريم

يتضمنه دون نهى الكراهة  
وتوجهها ظاهر بما سبق والضد  
إن كان واحداً كضد التعرّك  
فواضح أو أكثر كضد القعود  
أي القيام وغيره فالكلام في  
واحدته أياً كان والنهي  
اللفظي يقاس بالأمر اللفظي

(مستفاد الأمران) حال  
كونهما (غير متعاقبين) بأن  
يستأخر ورود أحدهما عن  
الآخر بمقتضى أو متعاقبين  
(أو) متعاقبين بغير مقتضى  
يعطف أو دونه نحو ضرب زيداً  
وأعطه درهماً (غيران) فيعمل  
بهما مجزئاً والمتعاقبان بمقتضى  
ولا مانع من التكرار في  
متعلقهما من عادة أو غيرهما

(والثاني غير معطوف) نحو ومن  
ركعتين وصل ركعتين (ف قيل)  
معقول بهما) نظر الأصل أي  
التأسيس (وقيل) الثاني  
(تأ كيد) نظر الظاهر (وقيل)  
بالوقف) عن التأسيس والتأ كيد  
لاحقاً لهما (وفي المعطوف)  
التأسيس أربح) الظاهر المعطوف  
فيه (وقيل التأ كيد) أربح  
لما قبل المتعاقبين (وهان دمج

المذكور بقوله وبوجوده العبدى الخ وعلى هذا يتضح قوله بالاستلزام الكل  
الجزء بسطة اعتراض العلامة المتقدمتان التعبير بالتضمن حينئذ حقيقياً أخذاً بما  
مقرر ومن تركب الأمر من طلب الفعل والمنع من الترك فالتنوع من الترك على هذا داخل  
في حقيقته لا امر خارج عنها سم (قوله) وقيل يتضمنه على معنى الخ) أشار بذلك إلى أن  
التنوع بمعنى استلزام الوجود تقديره بسبب استلزام تحقق المأمور به الكف عن ضده  
(قوله) واما النهي التام الخ) فائدة الخلاف فيه وفي نظيره السابق أن المنع  
إذا خالف هل يهتق العقاب بترك المأمور به فقط في الأمر وبفعل النهي عنه فقط  
في النهي أو بارتكاب الضد أيضاً والمبني عليه ما ذكره من التباين ضعيف كما يعلم من  
مسئله لأنه كلف الأفعال شيخ الإسلام (قوله) فواضح) أي واضح ببيان الخلاف  
المتقدم فيه (قوله) فالكلام في واحدته أي أياً واحد منهم يختلف ما لم يكن أن  
الأمر بالنهي الذي لا كرم من ضدهما حديثي عن إسناده كلها لأنه لا بد أن الاتمان بالأمور  
به إلا بالكف عنها كلها شيخ الإسلام (قوله) والنهي يقاس بالأمر اللفظي) أي  
فيقال إن النهي اللفظي ليس عين الأمر اللفظي ولا يتضمنه على الأصح (قوله) غير  
متعاقبين) حال من الأمران على رأي سيويه وقوله متعاقبين متعلق بالأمران وقوله أو  
متعاقبين يعطف عليه وقوله أو متعاقبين يعطف على غير متعاقبين وقوله يعطف متعلق  
بمتعاقبين وقوله غيران خبر الأمران (قوله) فيعمل بهما مجزئاً أي اتفاقاً (قوله) من عادة  
أو غيرهما) بيان لما منع ويدخل في العادة التعريف الذي (قوله) وقيل بالوقف) أي فيفيد  
طلب ركعتين في المثال المذكور بوقوف في الآخرين (قوله) بعادى) أي بأمر يمنع عادة  
من التكرار مثل التعريف وانقاع الحاجة بمعرفة مثالي الشارح الآتين (قوله) وذلك  
في غير العطف) انما صور والشارح المسئلة بغير العطف لأنه لما حكم بوجوب التأسيس  
في المعطوف والتباعد منه أنه بسبب العطف علم أن المعطوف من مخرجات التأسيس فعلى  
تقدير وجود مخرج للتأ كيد في المعطوف يكون غاية ذلك وجود مخرج لكل منهما ومعلوم  
أن ذلك انما ينافيه التعارض واشتراط تقديم التأ كيد سم (قوله) بناءً على أوجه  
التأسيس حيث لا عادي) أي واما لو بني على أوجه التأسيس كيد في المعطوف حيث  
لا عادي كما هو القول الثاني في المسئلة المشار إليه بقول المصنف وقيل التأ كيد فلا  
تعارض حينئذ بل يترجح التأ كيد بالأولى كما لا يخفى (قوله) لاحقاً لهما) محله ما لم يوجد

(التأ كيد) على التأسيس (بعادى) وذلك في غير المعطوف نحو ما سبق ما وصل ركعتين صل ركعتين فان العادة بالرفع  
الحاجة بمعرفة الأولى وبالوقوف في الثاني ترجح التأ كيد (قدم) التأ كيد لرجحانه (والا) أي وإن لم يرجح التأ كيد بالعادة  
وذلك في العطف لما مضى به العادي بناءً على أوجه التأسيس حيث لا عادي (فالوقف) عن التأسيس والتأ كيد لاحقاً لهما

مخرج آلا واحد مما يقدم كافي عبارة العضد والشارح قد صرح على ضرورة ما ادال يوجد  
 مخرج للأنس موى العطف ولا فلنا كبدموى العادة وهي موى التعارض الموصفة  
 للوقت بجارية الكلام المصنف (قوله وان مع من التكرار له قبل الخ) مفهوم قوله  
 ولا تمنع من التكرار (قوله نحو قول زيد اقبل زيدا) أى فانه يستحيل عقلا من قتل  
 لما فيه من تحصيل المصالح قول بعض المشين ولا ينبغي أن ~~يقتل~~ م القتل بلا سبالة  
 في ذلك بلا حطة العادة لا مجرد العقل لا يحجب ذلك اذ يمكن بالنظر في اقتدة الالهية  
 أن تزد الروح بعد زهر قتلها ثم يقتل مرة أخرى لكن العادة تقتضي ذلك اه خروج عن  
 الموضوع لان الكلام في تعلق القتل به في حال كونه مقتولا لان إمكان ود الروح له ثم قتله  
 وعدم إمكانه فله ولا ينبغي الخ لا معنى له (قوله اقتضاء كف عن فعل الخ) فيبقى أن  
 المراد بالفعل نحو الامر والاشان قد شغل القول والفعل المعروف والقصد وغيرهما وقد  
 يقال الحد المذكور غير جامع لانه لا يتناول اقتضاء الكف عن الكف المعبر عنه بقو  
 لا تكف بالذات ليس هو اقتضاء كف عن فعل بل اقتضاء كف عن كذا بمعنى لا تكف طلب  
 الكف عن الكف كما ان معنى لا تفعل طلب الكف عن الفعل فارق قبل المواد بالفعل  
 ما يشمل الكف فلنا المقابلة ظاهرة في خلاف ذلك اه سم (نرا) ونحوه كذودع) اشارة  
 الى أن الاوضح في الامر ان يقول بغير نحو كف أو اشارة الى ان زبانه ليست  
 ضرورية لتوضيح ان ليس المراد خصوص كف اذ لا وجه لانه وصية فتعين أن المراد  
 كف وما شارك في ذلك (نرا) وتناول الاقتضاء الجانزم) يصح أن يكون الاقتضاء  
 مقعول تناول والجانزم لغته وقوله ضمير التمرير ويصح أن يكون فاعله الاقتضاء  
 والجانزم مفعوله (قوله ويجحد أيضا بالتول الخ) أى بالقول النفسي وأشار بذلك الى  
 أن النهي النفسي كالامر النفسي كما يجحد بالاقتضاء يجحد بالقول واستاد الاقتضاء للقول  
 وقوله بالتول المقضي استاذ مجازي كما هو ظاهر (نرا) على ما ذكر) أى على الاقتضاء  
 أو القول المقضي (نرا) مطلقا) أى نفسا كالأول نظريا (قوله وقضيه الدوام) أى  
 يلزمه الدوام وليس هو ولدوام لان الدوام لازم لاستتال النهي فانه اذا قلت له كف  
 لا تسافر فقد منعت من ادخال ماهية السفر في الوجود ولا تحقق امتثال ذلك الا  
 باستثناء من جميع افراد السفر وهو المراد بالدوام فكذلك لا امتثال يفتى باتنائه  
 الامتثال فالامتثال الذي هو متبوعه وانى ما لزوم للدوام فكان مقتضاها لا بد له اه  
 شيخ الاسلام وقال منه السكال وقد يقال اذا كان النهي منعنا من ادخال ماهية الفعل  
 في الوجود كما عرفت به فهو ومنع من كل فرد من افرادها فلا يتصور المنع من ادخالها في  
 الوجود الا بالنسب من كل فرد كانه لا يتحقق الامتثال الا بالنسب من جميع افراد المنه  
 عنه كذلك لا يتحقق المنع المذكور الا بذلك فالدوام كما هو لازم للامتثال لازم للمنع  
 من ادخال ماهية في الوجود فكان مقتضاها وكان ايضا مدلوله دلالة عقلية اذ الدالة  
 الوضعية لا تصورها لان الكلام في النهي النفسي لا في صيغته فقوله فكان

وان منع من التكرار العقل  
 نحو اقبل زيد اقبل زيد او  
 الشرع نحو اعتق عبدك اعتق  
 عبدك فالثاني تأكيده قطعاً وان  
 كان يعطف (النهي) النفسي  
 (اقتضاء كف عن فعل لا يقول  
 كف) ونحوه كذودع فان  
 فاهو كذلك امر كما تقدم وتناول  
 الاقتضاء الجانزم وغيره ويجحد  
 أيضا بالقول المقضي لكف الخ  
 كما يجحد القضي بالقول الدال على  
 ما ذكر ولا يعتبر في معنى النهي  
 مطلقا عا ولا استعلاء على الاصح  
 كالامر (وقضيه الدوام) على  
 الكف (مالم يقيد بالمر) فان قيد  
 به نحو لا تسافر اليوم

مقتضاه لا مدلوله ممنوع بل هو مقتضاه ومدلوله جميعاً ثم قد يقال التعبير بالاعتضاء نسب  
 من التعبير بالدلالة لان الدلالة يشاد معاً والوضع وهي غير مترادفة على أنه قد يقال  
 أيضاً لا نسب استلزام الامتناع للدوام ووقفه عليه حتى يكون قضية النهي ذات لان  
 الكلام في النهي المطلق ومعناه طلب الامتناع عن الفعل والامتناع عن الفعل يقتضي  
 بالامتناع عنه في الجملة للقطع بأنه امتناع عن الفعل وأما الامتناع عنه المقيد بالدوام  
 فانه لا يفهم منه النهي المقيد بالدوام وليس الكلام فيه الا أن يجب بأمره في أن تضرب  
 لا يكون منه أن تضرب ولا توجد ضرباً فاما النهي عنه منكرة في ساق التي أو النهي فتم  
 مع مراعاتها بأن من أن عوم الأشخاص يستلزم عوم الاحوال والازمنة والبقاء فانه  
 سم (قوله اذا سفر فيه مرة) فانه اليوم الواحد قد يسافر فيه أكثر من مرة الا أن  
 يحمل كلامه على سفر يستغرق اليوم جميعه (قوله وقيل قضية الدوام مطافاً) أي قيد  
 بالمرقأ لم يقصد بالفرق بين هذا القول والذي قبله ان قضية النهي لا تنصرف في الدوام على  
 الاول بل تحقق في المراقن قبلها وتنصرف في الدوام على الثاني والتقييد بالمرقأ يصرفه  
 عن قضيته ثم ان القول الاول أوضح من الثاني كما يشعر بذلك تقديمه وحكاية مقابله  
 وقيل ووجه ذلك ان الكلام في النهي النفسي يعني الكلام النفسي لا يعني الصيغة  
 كما هو صريح كلام المصنف ولا يعني انه انما اقتضى الدوام لا إطلاق المنع فيه الشامل  
 للمنع عن كل فرد أو توقف الامتناع عليه على ما تقدم بيانه فيكون المنع والامتناع  
 بسبب زمان النهي فان كان مطلقة اقتضى المنع على الدوام والامتناع كذلك أو  
 نحوه وما اقتضى ذلك على وجه الخصوص لا على الدوام فالدوام حينئذ ليس بقضية  
 على الإطلاق ومن هنا يظهر انه دفاع ما قد يتوهم من قياس ما هنا على العام اذا استعمل  
 في الخاص حيث لم يصرح بذلك عن كون العموم قضية اللفظ وان صرف عنه في هذا  
 الاستعمال وذلك لان العموم موضوع العام على الإطلاق والدوام ليس موضوع  
 النهي كذلك فانه سم (قوله لا تحرم والكراهة) لم يقل وخلاف الاولى لانه مما أحدثه  
 المتأخرون ولا به انما ينفرد من أوامر الدين لأن صيغة النهي والكلام في معانيها  
 سم (قوله ولا يعموا الخبيث من تنفقون) المراد بالخبث الردي وبالاتفاق التصديق  
 أي لا تعموا الردي فتصدقوا به بل الذي يطلب أن تصدق الانسان بما  
 يستحسنه ويختاره لا بما لا تألفه نفسه وتعاظه كالتصدق بالخبر لباس العفن وترك  
 التصديق بالسامع ارض لنا ما لم يرض تنفقوا بما يحبون وأتى الشارح بنحو في مثال  
 التحريم وما بعده لئلا كتفهم ما فهم من الاول اختصاراً (قوله ولا الارشاد)  
 فيه وبين الكراهة كما يشهد الله القليل الآية المذكورة قبلها العام المحرم من ان  
 التمسدة المطلوب دروه في الارشاد دينية وفي الكراهة دينية نظير ما مر في الفرق بينه  
 وبين التسديد من أن المصلحة المطلوبة فيه دينية وفي التسديد دينية (قوله والتقليل  
 والاحتقار ولا تعدن عينيك) الآية لا يتعين أن يكون التارح جعله ما شيئاً واحداً كما  
 قاله الكمال وشيخ الاسلام بل يجوز أن يكون جعله ما شيئين ولكنه اقتصر على

اذا السفر فيه مرة من السفر كانت  
 قضيته (وقيل) قضية الدوام  
 (مطافاً) والتقييد بالمرقأ يصرفه  
 من قضيته (وترد صيغته) أي  
 لا تفعل (التحريم) نحو ولا تقربوا  
 الزنا (والكراهة) ولا يهوا  
 الحديث عنه تنفقون (والارشاد)  
 لانه أو من أسماء ان تدل لكم  
 تسوكم (والدعاء) ربنا لا تزغ  
 قلوبنا (وسان العاقبة) ولا تصيد  
 الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً  
 بل أحياء أي عاقبة الجهاد الحية  
 لا الموت (والتقليل والاحتقار)  
 ولا تعدن عينيك الى ما متعناه

أذوا جملتهم أي فهو قليل حقير بخلاف ما هنالك ٣٠٤ ومن اقتصر على الاحتقار جعله المقصود في الآية وكأية المصنف

التعليل المأخوذ من البرهان  
بالعين سبق قلم (والبيان)  
لا تعذر واليوم (وفي الإرادة)  
والصريح (ما) تقدم (في الأمر)  
من الخلاف قليل لا تدل الصفة  
على الطلب إلا إذا أريد الدلالة  
بمعانيه والجهو وعلى أنها  
حقيقة في التصريح وليس في  
الكراهة وقيل فيهما وقيل في  
أحدهما ولا يعرفه (وقد يكون)  
النهي (عن واحد) وهو ظاهر

(و) عن متعدد جعلا كالإمام  
المختار نحو لا تفعل هذا أو ذلك  
فما به ترك أحدهما فقط فلا  
مخالفة إلا بفعله ما فحرم  
جميعهما لأن أحدهما فقط

(ورق) كأنه عين تليسان أو تزعم  
ولا يفرق بينهما ليس أوزع  
أحدهما فقط فهو منهي عنه  
أشدا من حديث العصيين  
لا يشين أحدكم في فعل واحدة  
لينهلهما جميعا أو يضلعهما جميعا  
فصدق أنهما منهي عنهما ليسا  
أوزعا من جهة الفرق بينهما في  
ذلك لا لجمع فيه (وجمعا) كالزنا  
والسرقة فكل منهما منهي عنه  
فصدق بالنظر إليهما أن النهي  
عن متعدد وإن كان يصدق  
بالنظر إلى كل منهما أنه عن  
واحد (ومطلق نهى التصريح)  
المستفاد من المقتضى (وكذا)

التمثيل بالآية قلها ما شارة إلى صلاحيتها لكل منهما وإلى أنها ما قد تصح إرادتهما معاً  
الموضع الواحد وإلى أن الاحتقار لا يقتضي أن يتعلق بالنهي فقط كما اقتضاه كلام البرماوى  
يل قد يتعلق بالنهي عنه أو يتعلق به حيث شذف عنه اعتراض البرماوى على جعلهما  
شذواً واحداً بقوله فمن يجعلهما واحداً يمثل لهما بالآية كالإرادي وشيخنا السيد  
الزركشى فليس بجيد اهـ اسم والتقليل يكون في الكمية والمداد والاحتقار يكون  
في الكيفية والقدر (قوله أروا جملتهم) أي أصنافاً (قوله سبق قلم) أي أن الذي في أصله  
وهو البرهان القاطن لكن المصنف سها فكتبه بالعين (قوله والباس) كان المراد به  
الباس أي إيقاع اليأس وقصده لهم لأن ذلك حاصل لهم كما هو مفاد التعبير  
بالباس لأنه لم يكن حصل لهم وقت الاعتذار والالام يكن للاعتذار معنى (قوله وفي  
الأرادة والتصريح ما تقدم) أشار بالاول إلى ما ذكره في الأمر بقوله واعتبره أبو على  
وابنه إرادة الدلالة باللفظ على الطلب وبالتالي إلى ما ذكره فيه بقوله والجهو وعلى أنه  
حقيقة في الوجوب الخ لا يخفى أن قول الشارح والجهو وعلى أنها حقيقة في التصريح  
الخ لا يستوف جميع الأقوال السابقة في الأمر إذ منها أنه حقيقة في القدر المشترك  
وغير ذلك مما مر فقول المصنف ما في الأمر أي في الجمله لعدم اعتبار جميع ما مر في  
الأمر هنال بعضه كما هو ظاهر ولا حكمة تقدم وما هنا (قوله جعلا) غير محمول عن  
المضاف أي عن جمع متعدد وكذا القول في قولهم وقاب جميعاً الأصل وعن فرق متعدد  
وعن جمعه (قوله كالإمام المختار) أي الأخير فيما يترك من إقراره ليخرج بتركه عن عهدة  
النهي فلا مخالفة في وصف الحرام بالخبر لا منه على التصريح أفراد المنهي عنه ومتعلق الحرمة  
المنهي عنه التي هو القدر المشترك بينهما وهو أحدهما لا بعينه وقد تقدم مثل هذا  
في الواجب المختار فراجع (قوله تليسان) حل من التعلين والنيل مؤنث (قوله فهو  
منهي عنه) ضمره ولتفريق (قوله أخذنا من حديث العصيين الخ) محل الأخذ قوله  
لينهلهما جميعاً أو يضلعهما جميعاً لأن الأمر بالنهي عن عهده سم (قوله ليسا أوزعا)  
تمييزاً من الضمير في عنهما (قوله في ذلك) أي في اللبس والتزعم (قوله يصدق بالنظر  
إليهما الخ) جواب عما يقال أن الزنا والسرقة منهي عن كل منهما على حدته فأين  
النهي عنهما جميعاً وحاصل الجواب أن النهي لما كان عن كل منهما فأنظر إليهما معاً  
صدق أن النهي عن متعدد وأن نظرك إلى كل منهما على حدته صدق أن النهي عن واحد  
(قوله ومطلق نهى التصريح) أي الذي لم يقم بعيد على فساد أو دمه كما يؤخذ عما يأتي  
للشارح (قوله المستفاد) بالفرق لنهى التصريح وبالرفع نعت المطلق (قوله أي عدم  
الاعتدال الخ) فسر الفساد بلام تفسيره السابق في خطاب الوضع وهو مخالفة الفعل  
ذو الوجهين الشرع لأنه المقصود من الحكم بالفساد كالهشج الإسلام ومنه لا ليجال  
قال سم ولأنه المقصود بالاحتقار والذي هو محمل النزاع لأن أباحه في رضى الله عنه  
لا يخالف في أن النهي يدل على مخالفة النهي عنه للشرع أخذنا من قول الشارح

التزيم في الظاهر للفساد أي عدم الاعتدال بالنهي عنه إذا وقع (شرعاً) إذ لا يهمل ذلك من غير الشرع في

في الصفة والفساد في قول المصنف وبقالها البطالان وهو الفساد خلافا لابي حنيفة  
 مانعه في قوله بخلافه ما ذكر الشرع بأن كان متبعا عنه الخولان القول بان الفساد بالغة  
 او المعنى اى العقل لا يتصور في الفساد المعنى السابق الذي هو مخالفة ذي الوجهين  
 الشرع كما لا يخفى (قوله وقيل لغة الخ) القائل بالاول بعينه بأن معنى مسبعة النهى لغة  
 انما هو الزجر عن الفعل لا عدم الاعتداد (قوله وقيل معنى) اى عقلا (قوله عمله مرة)  
 بيان للغير قال شيخ الاسلام لك أن تقول ما قلته اذ كل ما ينهى عنه مرة اه ويمكن  
 أن يجاب بان المراد بالمرقة ينهى بقصد حصوله من النهى عنه فينتج حصوله كالوطء حيث  
 بقصد به حصول النسب فينتج حصول ذلك من الوطء فاو هذا غير متحقق على الاطلاق  
 فأى شئ يقصد حصوله من شرب الخمر وأليس أحد التعليق مثلا فينتج حصوله فليتأمل  
 سم (قوله كما تقدم) اى في مسئلة مطلق الامر لا يتناول المكروه الخ (قوله في جملة  
 الشمول) هو قول المتن وكذا التزبه اذ هو شامل للنهى عن صلاة النفل المذكورة  
 وغيرها سم نقلا عن شيخه الشهاب (قوله مطلقا اى سواء رجع النهى فيما ذكر الخ)  
 قال العلامة اذا تأملت تفسيره بالاطلاق والتفصيل المذكور في المعاملات وجدتها  
 متساوية في المعنى فلا معنى للاطلاق في محل والتفصيل في آخر اه وقد سبقه الى  
 هذا الايراد السكال وشيخ الاسلام مع زيادة ولعله انما ارتكب هذا الطريق مع الابهام  
 المذكور لانه لم يضعف لشمول كلام ابن عبد السلام لغير المعاملات فاحتاط بالاحتراز عن  
 اطلاق كلام ابن عبد السلام ولم يسال بهذا الاجام لظهور اتجاه التسوية بينهما وقد  
 يقال الفصل المذكور لا يقيد ذلك الاستعاضة فانه قضية مقابلة التفصيل بالاطلاق  
 لشمول الاطلاق لاحتمال الدخول فالحق عدم انقاع الاعتراض بهذا الطريق فليتأمل  
 واما قول شيخ الاسلام ويجاب بأنه انما فصلها عداها بالنظر الى زيادة ابن عبد السلام  
 فانه زادها في المعاملات فقط كما فهمه المصنف والشارح لكن الانسب حينئذ التعبير في  
 المعاملات بمطلقا وفيما عداها بوله ان رجع الى نفسه أو لازمه فقيمة نظرا لا بمجرد هذا  
 التعبير لا يقيد حكم زيادة ابن عبد السلام فليتأمل سم (قوله سواء رجع الخ) قال  
 الشهاب المراد بالرجوع اليه فعله النهى اه سم (قوله الى نفسه كصلاة الخائض)  
 فينبغي أن يراد بالرجوع الى نفسه ما يشتمل الرجوع الى الجزء قاله سم (قوله أم لازمه)  
 أى المساوى بمعنى انه كلما وجد الصوم وجد الاعراض وكلما وجد الاعراض أى بية  
 وجد الصوم أى الامساك بية فالأول من الجائز (قوله انفساد الاوقات) أى الفساد  
 الذى اشتملت عليه الاوقات (قوله اللازمة لها بعلها فيها) بحد اذ اوقعت صلاة الصلوة  
 المكان النهى عنه لانه ليس بالزعم لها بل هو ازاء ارتفاع النهى عنه قبل فعلها بيه كما  
 جعل الجماع مسببا (قوله لانعدام المبيع) أى انعدام ثبته والافهم موجودا لا  
 (قوله تغليبها على الخارج) أى ما بينه من قول لفظ النهى على حقيقة كنيه صلى الله

(وقيل لغة) لفهم أهل اللغة ذلك  
 من مجرد اللفظ (وقيل معنى)  
 أى من حيث المعنى وهو ان  
 النهى انما ينهى عنه اذا اشتمل  
 على ما يقتضى فسادا (فيما عدا  
 المعاملات) من عبادة وغيرها  
 عمله مرة كصلاة النفل المطلق  
 في الاوقات المكروهة فلا تصح  
 كما تقدم على التصريح وكذا  
 التزبه في الصبي المبيع عنه هنا  
 في جملة الشمول بالاطلاق وكالوطء  
 زمانا لا يثبت النسب (مطلقا)  
 أى سواء رجع النهى فيما ذكر  
 الى نفسه كصلاة الخائض  
 وصومها أم لازمه كصوم يوم  
 العر لا اعراض به عن ضيافته  
 انه تعالى كما تقدم وكالصلاة  
 الاوقات المكروهة لفساد  
 الاوقات اللازمة لها بعلها  
 فيها (وفيها) أى في المعاملات  
 (ان رجوع) النهى الى أمر  
 داخل فيها كالنهي عن بيع  
 الملايح أى ما في البطون من  
 الاجنة لانعدام المبيع وهو  
 ركن من البيع (قال ابن  
 عبد السلام) أو احتل رجوعه  
 الى امر داخل فيها لتغليبها على  
 الخارج (أو) يرجع الى أمر  
 لازم لها كالنهي عن بيع درهم  
 بدرهمين

بالشرط (وقال لا كثر) من  
العبادة في أن التمسى للفساد فيها  
ذكر ما في العبادة فلما قال التمسى  
عنه لأن يكون عبادة أى  
مأمور به كما تقدم في مسئلة  
الامر لا يقتضئ المكره وهو ما في  
العبادة فلا استدلال الأولين من  
غير تركهم على فسادها بالتمسى  
عنها وأما في غيرها كما تقدم  
فظاهر (وقال الغزالي والامام  
الرازي للفساد في العبادات  
قطر) أى دون المعاملات فسادها  
بقوات ركن أو شرط عرف من  
خارج عن التمسى ولا نسلم أن  
الأولين استدلو بجمود التمسى  
على فسادها دون غيرها كما تقدم  
فساده من خارج أيضا (فان  
كان) مطلق التمسى (تخارج)  
عن التمسى عنه أى غير لازمه  
(كالوضوء بمغصوب) لا تلاف  
قال الغير الخاص بل بغير الوضوء  
أيضا كالبيع وقت نداء الجمعة  
لتقوى بها الخاص بغير البيع  
أيضا كالصلاة في المكان المكروه  
أو المغصوب كما تقدم (المزيد)  
أى الفساد عند الأكثر من  
العلماء بل التمسى عنه في الحقيقة  
ذلك الخارج (وقال) الامام  
(أحمد) مطلق التمسى (يقيد)  
الفساد (مطلقا) أى سواء  
يكن لخارج أو كان له لأن ذلك  
مقتضاها فيفسد الفساد في الصور  
المدكور فتخرج عنه

عليه وسلم عن بيع الطعام قبل قبضه وقول المصنف إلى أمر داخل فيها يقتضيه كل من  
رجع ورجوع وعلى الأول فصيح عطف لازم على قوله داخل قاله الشهاب وكان غرضه  
بهذا الاستراzen تعلق الاحتمال بصورة الرجوع للزاد أيضا والافعال عطف في نفسه  
صحيح مع أعمال الثاني قاله سم قلت وقد دير الشارح في قول المصنف الزاد ويرجع  
إلى أمر لازم بدليل ما قاله الشهاب (قوله اللازمة بالشرط) أى اللازمة للعقد بسبب  
اشتراطها فيه وقد يقال الزيادة ليست خارجة لأن من جعله لمعقود عليه الآن يجب  
بأن يرجع التمسى ليس الزيادة بل الاشتغال عليها كما هو الظاهر من كونه مدخولاً في  
التعليل والاشتغال وصف بالزوم باعتبار متعلقه الذى هو الزيادة بمعنى المزيد لازم  
بالشرط ثم رأيت عبارة الاستنوى مشيرة إلى أن المراد بالزيادة كون أحد العوضين  
زائدا حيث قال لأن التمسى عن بيع الدرهم بالدرهم من أغاها لاجل الزيادة وذلك أمر  
خارج عن نفس العقد لأن المعقود عليه من حيث هو قابل للبيع وكونه زائدا أو ناقصا  
من أوصافه لكنه لازم أه قاله سم وقوله اللازمة بالشرط أه المراد الشرط  
بسبب المعقود والافعى شرط في قوله بهذا هذا الدرهم بدين الدرهم من ليقول قلت  
مثلا بلى أن يقال لم عبر بالشرط وهذا قال اللازمة بالعقد عليها فليتأمل قاله سم أيضا  
(قوله فلا استدلال الأولين) أى من علماء المالكية رضى الله تعالى عنهم (قوله وأما في  
غيرهما) أى غير العبادة والمعاملات وقوله فظاهر أى فظاهر فسادها لعدم ترتب غيره  
عليها كما (قوله بقوات ركن) أى كعدم المبيع في بيع الملاقح وقوله أو شرط أى  
كعدم طهارة المبيع (قوله ولا نسلم أن الأولين الخ) من جهة كلام الامام والغزالي أى  
لأنهم أن الأولين استدلو بجمود التمسى بالبيع فوات ركن أو شرط عرف من خارج عن  
التمسى (قوله ودون غيرها) عطف على قوله دون المعاملات (قوله أن كان مطلق التمسى  
تخرج الخ) هذا قسم قوله مطلقا فيعدها المعاملات وقوله أمر داخل أولان في  
المعاملات سم (قوله أى غير لازم) أى مساو وهو اللازم الاعمال فالتمسى اللازم المساوي  
لامطلق اللازم (قوله لا تلاف مال الغير) تعليل للتمسى عن الوضوء بالماء المغصوب فإن  
الاتلاف خارج عن الوضوء فغير لازم له لحصوله بغيره كما رافقه (قوله تقوى الخ) تعليل  
للمسعى عن البيع وقت نداء الجمعة والتقوى المدكور خارج عن ماهية البيع غير لازم  
له لحصوله بغيره كالزوم مثلا (قوله في المكان المكروه) كالحمام ومعاطن الابل (قوله أى  
الفساد) زاد الشارح لفظه أى سماعه في بيعه سكون الدال في بقده (قوله سواء لم يكن  
لخارج أو كان) السرى بتقديم عدم كونه لخارج وتأخره في قول أى حقيقة لا فى  
أولى بالحكم هذا لانه لا بل الأولى بالحكم هناك هو الخارج فان المؤخر في محل المبالغة  
يلو فالتمسى غير خارج أو في بافاد الفساد من التمسى لخارج فيؤخر الادون حكى كل قول  
ليكون في محل المبالغة بلو (قوله في الصور والمدكور) هى الوضوء بمغصوب والبيع  
وقت نداء الجمعة والصلاة في المكان المكروه والمغصوب وقوله للخارج متعلو

بالمذكورة (قوله) واقتضه حقيقة (أي في مدلوله) من الكف والفساد كما يعلم من كلام  
 الشارح الآتي فانه شيخ الاسلام وأرد بكلام الشارح الآتي قوله لانه لم يقتل عن جميع  
 موجب من الكف والفساد أي بل عن بعض موجب وهو الفساد الذي استند بدليل  
 لكن في إطلاق هذا التسميع المبالغة المذكورة نظر لانه فيما غير مستعمل في جميع  
 موجب بدليل التعليل المذكور حتى يكون حقيقة سم (قوله) لا مبرر اجتماعها أي  
 فالامرير اجتماع دليل على انتفاء الفساد عن إطلاقها المنهى عنه إذ لو لم يصح إطلاقها لما  
 احتج إلى امر اجتماعها (قوله) لانه لم يقتل عن جميع موجب (أي لان لفظ المنهى لم يقتل  
 حيث ينتفي الفساد لدليل عن جميع مقتضاه ومدلوله من الكف والفساد بل عن بعضه  
 فقط وهو الفساد وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يصح كونه حقيقة بل يصح كونه مجازا  
 لان حاصله انه مستعمل في بعض موجب وبعض موجب ليس هو معناه الموضوع له بل  
 جو معناه واستعمال اللفظ في جو معناه مجاز بلا اشكال وأما مقتضاه بالعام المتخصص  
 ففيه بحث لتظهور الفرق بين ذلك التسميع على جميع معناه غاية ساقى الباب ان الحكم غير  
 شامل لجميع معناه وهذا لا يشهد لان مدار كون اللفظ حقيقة على استعماله في تمام  
 معناه وان لم يتعلق الحكم بتمام معناه فانه سم (قوله) فانه حقيقة فيما سبق فبما أن  
 يقال ان الباقي من العام جو ثباته وإطلاق العام على جو ثباته حقيقي بخلاف ما هنا فان  
 الباقي جو لا جرى والسكل لا يطلق على جرته الامحازا فالتمثيل بالعام لا وجه له (قوله) لما  
 ساقى) أي من قوله لان المنهى عن الشيء يستدعي امكان وجوده (قوله) نعم المنهى الخ  
 استدلاله عن سؤال مقدور تقديره ان أحاطة حقيقة يقول ان المنهى لا يفيد الفساد مع أنه  
 قائم بفساد صلاة الخائض وبيع المالا فيجاء المنهى هم. فإذا جاب بان الفساد ليس من  
 المنهى بل عرض للمنى حيث استعمل مجازا عن الشيء (قوله) غير مشروع أي غير  
 موجود شرعا أي منتف شرعا لا يتصور شرعا بل حاسا فقط (قوله) مجازا عن الشيء أي  
 استعمال المنهى للشيء بجماع انتفاء عدم الفعل في كل وان كان اقتضاء المنهى لعدم من  
 جهة الشدة واقتضاء الشيء لعدم من الاصل (قوله) الذي الاصل الخ) نعم الشيء وقوله  
 الاصل أن يستعمل فيه مبتدأ وخبر صلة الذي وضعه يستعمل يعود للشيء وضعه فيه  
 يعود لدفع المشروع وقوله اخبارا على التمهيد يستعمل فيه وضعه عدمه لغیر المشروع  
 وقوله لا تعاد لمجمله على عدمه من قوله اخبارا عن عدمه والمراد بالجل البدن الظاهر  
 والمبني في الخائض المذكورين (قوله) أماعيره كالزنا بالزنا أي فالمنهى فيه على حاله وفساده  
 من خارج لعل هذا التمايز ما هو من جنس المشروع من جهة أن المنهى هنا على  
 حاله وهذا مجاز عن الشيء وأما كون الفساد من خارج فهو نهي سم (قوله)  
 يستدعي امكان وجوده أي شرعا (قوله) والا كان المنهى عنه لغوا أي عينا فينتج  
 وأجاب عنه الحقون كابن الحاجب بأنه انما ينتج بغير هذا المنع لانه كالحاصل ينتج

قال (واقضه حقيقة وان استنى  
 الفساد لدليل) كافي طلاق  
 الخائض للامرير اجتماعها كما تقدم  
 لانه لم يقتل عن جميع موجب  
 من الكف والفساد فهو كالعام  
 الذي خص فانه حقيقة فيما بقي  
 كساقى (و) قال (أو حقيقة)  
 مطلق المنهى (لا بقيد الفساد  
 مطلقا) أي سواء كان خارجا  
 أم لم يكن له السبب أي في إقاده  
 النصه قال (نعم المنهى) عنه  
 (لعينه) كصلاة الخائض وبيع  
 المالا فيجاء غير مشروع ففساده  
 عرضي أي عرض للمنى حيث  
 استعمل في غير المشروع مجازا  
 عن الشيء الذي الاصل أن  
 يستعمل فيه اخبارا عن عدمه  
 لانه دام مجمله هذا فيما هو من  
 جنس المشروع أماعيره كالزنا  
 بالزنا فالمنهى فيه على حاله  
 وفساده من خارج (ثم قال  
 والمنهى) عنه (لوصفه) كصوم  
 يوم النحر للأعراس به عن  
 الشافعية وبيع درهم بدرهمين  
 لأشغله على الزيادة (بقوله)  
 المنهى فيه (النصه) لانه لا المنهى  
 عن الشيء يستدعي امكان  
 وجوده والا كان المنهى عنه لغوا



تحصيله بغير هذا التحصيل لايه شيخ الاسلام (قوله كقولك للاعنى لا تبصر) تنظيرنا  
 قبله لانه فيما لا يمكن حسا وما قبله فيما لا يمكن شرعا شيخ الاسلام (قوله فيص) تفريع  
 على قوله فيمد الصحة (قوله لا مطلقا) اى عن تدر وغيره وقوله فساد بوصفه على قوله  
 لا مطلقا وأشار بهذا الى أن قول ابى حنيفة والمنهى عنه لوصفه بقيد الصحة معناه بقيد  
 الصحة لا منهى عنه بدون وصفه لاعم وصفه فانهم وصفوه فساد كما صرح بذلك العنيد  
 وهذا معنى قول الخنيفة أن المنهى عنه لوصفه بان دل الدليل على ذلك أو أطلق المنهى  
 صحح بأصله فساد بوصفه معاملة أو عبادة سم (قوله فتصح مطلقا) اى تدرت أم لا  
 (قوله لان النهى عنها) اى عن الصلاة فى الاوقات المكروهة (قوله خارج) اى غير  
 لازم وهو الانتبيه بعباد الشمس الحاصل بغيرها ايضا (قوله كما تقدم) اى فى مسئلة  
 مطلق الامر لا يتناول المكروه (قوله ويصح البيع المذكور) اى لعدم افادة النهى  
 الفساد (قوله لا فساد فيها) اى لفساد البيع الزيادة وهى الدرهم الثانى فى المثال  
 المذكور (قوله وان كان يقيد الخ) الوالوالع والوضع كان للبيع وقوله يقيد بالقبض  
 اى لا ينقصه وقوله الملك اى فى الزيادة وقوله تفتيح اى الحرام الواجب الزد لعدم  
 جواز الاستفاد به فالقيد للاعتداد القبض لا البيع (قوله فيعمل به فى ذلك) اى فى  
 الفساد وعدمه (قوله وقيل ان تقي عنه القبول) ليس هذا من تمام ما قبله على ما يوهمه  
 كلامه لانه تقي وما قبله نهى فهو حكم مستقل كأشارته الشارح بقوله اى يقبضه عن  
 الشيء يقيد الصحة الخ حيث استأنف التقدير فكان الاولى للمصنف أن يعبر عما يقيد  
 ذلك كان يقول امانى القبول لقبيل دليل الصحة وقيل دليل الفساد شيخ الاسلام  
 (قوله لظهور النقي فى عدم الثواب) مثاله قوله صلى الله عليه وسلم من أتى عرفا فسأله عن  
 شئ فصدقه لم يقبل الله صلاته أربعين يوما (قوله دون الاعتداد) اى دون عدم  
 الاعتداد (قوله بناء على الاول) اى افادة الفساد (قوله والثانى) اى افادة الصحة (قوله قد  
 يصح الخ) قال العلامة قد يقال صحة ان حصلت فى خارج فلا يقيد هاتى الاجزاء كما هو  
 لمضى اه وحاصله ان تقي الاجزاء بمعنى اسقاط القضاء لا اشارته بالصحة فاذا قبل هذه  
 الصلاة غير مجزئة بمعنى غير مسقط للقضاء لم يكن هذا مقيد للصحة بثبوت الصلاة كما هو  
 مدعى المصنف والشارح بل ذلك ظاهر فى عدم الصحة اذ هو المتبادر من عدم اسقاط  
 القضاء وبالجملة فلا دلالة لتقي الاجزاء بمعنى اسقاط القضاء على الصحة والصحة ان كانت فى  
 خارج وهذا من الواضح بكان ولا يخفى ما فى جواب سم من البعد ومن الضعف بما  
 فى جوابه ان الثانى نراجع (قوله كما لا فساد للظهورين) هذا على مذهب الشارح وهو  
 قول ضعيف عندنا والمعتد سقط الصلاة وقضاؤها بعد عدم المانع للصعيد قال فى  
 المختصر ونقطه صلا وقضاؤها بعد عدم ما وصعيد (قوله لتبادر عدم الاعتداد) اى  
 المقصود من الفساد وانفسر الفساد به قياسا سبق (قوله وعلى الفساد) اى وبما على

كقوله للاعنى لا تبصر فيص  
 يوم يوم الفجر عن تدر كما تقدم  
 لا مطلقا الفساد بوصفه اللازم  
 بخلاف الصلاة فى الاوقات  
 المكروهة فتصح مطلقا لان  
 النهى عنها خارج كما تقدم ويصح  
 البيع المذكور اذا استقطت  
 الزيادة لا مطلقا الفساد بها وان  
 كان يقيد بالقبض الملك الخ حيث  
 كما تقدم واحترز المصنف بطلاق  
 النهى عن المقيد بما يدل على  
 الفساد أو عدمه فيعمل به فى  
 ذلك اتفاقا (وقيل ان تقي عنه  
 القبول) اى يقبضه عن الشيء  
 يقيد الصحة لظهور النقي فى  
 عدم الثواب دون الاعتداد

(وقيل بل النقي دليل الفساد)

لظهوره فى عدم الاعتداد (وقيل

الاجزاء كنى القبول) فى أنه  
 يقيد الفساد أو الصحة قولان  
 بناء على ذلك على أن الاجزاء الكفاية  
 فى سقوط الطاب وهو الراجح  
 والثانى على أنه اسقاط القضاء  
 فان ما لا يسهطه بأن يحتاج الى  
 الفعل لئلا يصدق كصلاة فاقد  
 الطهورين (وقيل) هو (اولى  
 بالفساد) من تقي القبول لتبادر  
 عدم الاعتداد منه الى الذهن  
 وعلى الفساد

الفساد (قوله في الأول) أي في القبول (قوله في الثاني) أي في الإجزاء (قوله لفظ الخ) بناء على القول بأن العموم من عوارض الالفاظ دون المعاني على ما ربه فيما يأتي وبه عليه الشارح وأما على القول بأنه من عوارض المعاني فيعترف بأنه أمر شامل الخ كايترسخ من كلام الشارح الاتي والمراد على الأول لفظ واحد لا يخرج الالفاظ المتعددة الدلالة على معان متعددة (قوله يستغرق الخ) أي شأنه ذلك فندخل فيه الشمس والقمر والسموات والأرض فان كانها عام وان لم تكن في الواقع في واحد وسبعة وقوله الصالح له قبل بيان الماهية لا الاحتراز ليس لنا لفظ يستغرق ما لا يصلح له ليعتبر عنه من مثلاً لتصلح للعلماء لا لغوهم وما بالعكس فان قيل إذا أريد بالصالح صالوح الكل بلزيمانه خروج فهو المسلمين وألجال أو صالوح الكل لا جزائه خرج فهو لا رجل قلنا أريد الأعم فتناولهما وهذا بالنظر في تناول العام لا فرد كجاءت فلا ينافي ما يأتي من أن مدلوله لا كل ولا كل بل كلمة لأن ذلك بالنظر إلى الحكم وهذا بالنظر إلى اللفظ شيخ الإسلام (قوله دفعه) بفتح الدال اسم للموت وما يصفه فهو الشيء المدفوع (قوله يخرج به النكرة في الإثبات) قد يقال يخرج أيضاً صفة العموم إذا أريد بها بعض الأفراد الذي لا يحصر فيه بقرينة كما إذا أريد بلفظ المشركون جميع الشيوخ منهم مثل اسم بقرينة على ذلك بناء على أن المراد بقوله الصالح له جميع ما يصلح له كما هو ظاهر العبارة الآن يقال قياس قول الشارح الاتي كما يصدق على المشترك المستعمل في أفراد معنى واحد لأنه من قرينة الواحد لا يصلح لغيره دخول في صفة العموم المذكورة لأنها مع القرينة لا تصلح لغيره من وجبت فيه القرينة وقول المصنف الصالح له جار على غير من هو له إذا التقدير يستغرق المعنى الصالح هو أي الالفاظ له وقد يقال لا يتعين ذلك وان أفاده كلام الشارح بل يجوز أن يكون جارياً على من هو له وان التقدير يستغرق المعنى الصالح هو أي المعنى في أي لفظ وصلاحيته المعنى لفظ لكون اللفظ موضوعاً له ولو في الجملة بل يلزم من صلاحية اللفظ للمعنى صلاحية المعنى للفظ فان قلت حسنة يعقوب الالتباس ويلزم امتناع الترتيب على المذهبين المعروفين في المسئلة قلت المتجه عندنا أن تأثير الالتباس مشروط بما إذا صرح ارادة أحد العاقلين دون الالتباس ما إذا صرح ارادة كل منهما كما هنا فلا أثر له حصول المقصود بكل تقدير فانه مسم (قوله أو اسم عدد) عطف على مفردة (قوله لا من حيث الاتحاد) فسد في النكرة المتناهية والجموع وأسماء العدد (قوله فانها) أي النكرة في الإثبات بأنواعها المذكورة تتناول ما تصلح له على سبيل البديل فالمفردة تتناول كل فرد فرد والمتناهية تتناول كل اثنين اثنين والجموعة تتناول كل جمع جمع والخمسة تتناول كل خمسة خمسة تتناول بديل لا تقول في الجميع (قوله من غير حصر) أي في اللفظ ودلالة العبارة في الواقع قال في التلويح ومعنى كون النكرة غير محصورة أن لا يكون في اللفظ دلالة على انحصاره والا فالنكير المتحقق محصور لا بما لا يقال المراد بما ليس محصوراً ما لا يدخل تحت الضبط

في الأول حديث الصبي  
لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا  
أحدث حتى يتوضأ وفي الثاني  
حديث الدارقطني وغيره لا يجزئ  
صلاة لا يقول الرجل فيها بأم  
القرآن

• (العام) •

(اللفظ يستغرق الصالح له) أي  
يتناول دفعه يخرج به النكرة في  
الإثبات مقسورة أو مشناة أو  
مجموعة واسم عدد لا من حيث  
الاتحاد فانها تتناول ما يصلح له  
على سبيل البديل لا الاستغراق  
فحواً كرم وجل وتصدق بجمعة  
دراهم (من غير حصر)

والعذر النظم السه لا تأت قول فحينئذ يكون لفظ السجوات موضوعا لكثير محصور وروافظ  
 ألف ألف موضوعا لكثير غير محصور والامر بالعكس ضرورة أن الأول عام والثاني اسم  
 عدد اه من سم (قوله) خرج به اسم العدد من حيث الاتحاد قال في التلويح  
 لا يقال هذا المقيد يعني قوله غير محصور مستدرك لأن الاختراع عن أسماء العدد حاصل  
 بقيد الاستعراق لما يصلح له ضرورة أن لفظ المائة مثلا انما يصلح لجزئيات المائة لا لما  
 تضمنه المائة من الاتحاد لا نقول أراد بالصلوح ما لوح اسم الكل بطريقاته أو الكل  
 لاجرائه فاعتبر الدلالة مطابقة أو تضاعفا وهذا الاعتبار صارت صيغة الجوع وأسمائها  
 مثل الرجال والسلمين والرحط والقوم بالنسبة إلى الاتحاد مستغرقة ما اتصل له فدخلت  
 في الحد اه وقد قدمنا عن شيخ الاسلام نحوه هذا فسقط ما للكل هنا (قوله) ومثله  
 النكرة المثناة ترك المجموعة لاسيما في من الخلاف في عمومها كما قاله الفهبا أولاه  
 لا حصر فيها من جهة الاتحاد ليعتبر عنها كما قاله سم وهو أحسن (قوله) ومن العام  
 (الح) أي تمنازعه بعضهم من أن هذه المذكرات ليست منه بناء على ما زاده الامام  
 وأتبعه في الحد من قولهم بوضع واحد من دودوا في يدته بخله بالحد وقوله في حقيقته  
 أي فيكون اللفظ شاملا لأفراد الحقيقةين وذلك كقولهم مثلا فهو شامل لأفراد الخيض  
 والظهر وقوله أو حقيقته وبجاءه أي فيكون اللفظ شاملا لأفراد المعنى الحقيقي  
 والمعنى المجازي وناله المس برأيه الجنس بالسد والوط وقوله أو بجاءه أي فيكون  
 اللفظ شاملا لأفراد المعنيين لجاء بين ومثاله السرا من اداه السوم والشراب إلى كل  
 (قوله) على الرابع المتقدم أي في قوله مسئلة المشترك يصح إطلاقه على معنيه (الح) (قوله)  
 لأنه قرينة الواحد لا يصلح لغيره) ردنا ما قيل أن زيادة الامام في تعريف العام قوله  
 بوضع واحد للاختراع عن خروج المشترك إذا استعمل في أحد معانيه بقرينة عن الحد  
 فإنه عام ولم يستغرق جميع ما يصلح له من المعاني ووجه الرد أنه إذا كان مع قرينة الواحد  
 يصلح لغيره فهو مستغرق لجميع ما يصلح له قاله شيخ الاسلام (قوله) وغير المقصودة وأن لم  
 تكن نادرة) إشارة إلى أن غير المقصودة أعم مطلنا من النادرة لأن ما لا يقصده المتكلم  
 مما يتناول اللفظ العام قد يكون انتفاء قصد النادرة فلا يضطر بالبال غالبا وقد يكون  
 اقرينة الفعلية وإن لم يكن نادرا وكلام المصنف في منع الموانع يدل على أنهما معوما  
 بخصوص ما من وجهه وبه صرح البرماوى قال لأن النادرة قد يقصد وقد لا يقصد وغير  
 المقصودة قد يكون نادرا وقد لا يكون شيخ الاسلام (قوله) من صور العام متعلق  
 بالنادرة وغير المقصودة فإن قيل لا حاجة إلى التخصيص على هاتين الصورتين لأن كلا  
 منهما ان تناوله العام فهو من أفرادها ولا فهو خارج عنه قلنا نحن علمنا بيان الخلاف  
 فيما أوليانه مع الإشارة إلى أن الحد للعام المقطوع به على القاعدة في مثل ذلك اه  
 شيخ الاسلام وقع عليه سم بأن المقصود تناول حكم العام لهما كما يصرح به تقرير  
 الشارح وفي ذلك خلاف صريح منه المصنف تناول وإس المراد بيان العام لنظامهاتين

خرج به اسم العدد من حيث  
 الاتحاد فإنه يستغرقها بمصر  
 كشمرة ومثله النكرة المثناة  
 من حيث الاتحاد كرجلين ومن  
 العام اللفظ المستعمل في  
 حقيقته أو حقيقته وبجاءه أو  
 بجاءه على الرابع المتقدم من  
 صفة ذلك ويصدق عليه الحد  
 كما يصدق على المشترك المستعمل  
 في أفراد معنى واحد لأنه مع  
 قرينة الواحد لا يصلح لغيره  
 (والصحيح دخول الصورة  
 النادرة وغير المقصودة) وإن  
 لم تكن نادرة من صور العام  
 (قوله) في شمول الحكم لهما  
 نظر العموم وقيل لا

الصورتين فدعوى عدم الحاجة الى التخصيص علم ما ممنوعة (قوله نظر المقصود)  
 أى ما يقصده المتكلم بالعام عادة والتادير بحال العادة بقصده فى اقتصار الشارح فى  
 تعليل عدم دخول التاديرة وغير المقصود فى العام على قوله نظرا للمقصود ما يقصد ان غير  
 المقصود اعم مطلقا من التاديرة كما تقدمت الاشارة اليه فى كلامه ايضا ثم ان عدم  
 القصد والظهور بالبال لا يتأتى فى كلام من لا يعزب عن علمه شئ الآن يصح ذلك  
 بالنسبة الى كلامه باعتبار حال الخطابين (قوله لاسبى) يفتح الباء الواحدة المال  
 المأخوذ فى المسابقة ويصح أن يكون اسم مصدر بمعنى المسابقة (قوله الا فى خف) أو رد  
 عليه أنه من قبل المطلق لكونه نكرة مئنة فعمومه يلى لا يتولى مع ان المقصود هنا  
 هو الثاني وأجاب شيخ الاسلام بأن وجه كونه للعموم شمولاً لأنه فى حيز الشرط مع  
 والتقدير الا ان كان فى خف والنكرة فى سابق الشرط ثم فسقط تنظير الكمال هنا (قوله)  
 ومثال غير المقصود وتذكر بالقرينة) لاشكال فى هذا مع قوله الا فى أو قصد استثناء  
 صورة لم تدخل قطعا اذ لا يلزم من عدم القصد قصد الاستثناء وقرئ بينهما فان المراد  
 بكونها غير مقصودة استثناء القصد عنها بالثبت أدنى وأين هذا من قصد استثنائها سم  
 (قوله بشر اعميد فلان) أى وهو جمع مضاف فميم (قوله ولم يعلم به) أى ولم يعلم المولى به  
 وهذا هو القرينة أو القرينة العتيق فتمثل (قوله أخذان مسئلة الخ) قال الثماب  
 لا يثنى أن المأخوذ تبعه بالاضافة ولى بهذا الحكم من المأخوذ منه اه قال سم  
 ان أراد الاعتراض فهو غير وارد لان الأخذ يكون بالاولى والمساواة والادون ولما  
 نصوا فى الاصل على المأخوذ منه توجه الأخذ بالاولى (قوله بان يقتن بالهجاز الخ) أى  
 باللفظ الهجاز ثم ذكره مقتصرا بقصد العموم بوضعه كن وما يجاب بأنه أراد بالهجاز  
 المعنى وبادة العموم العام فبتناول ما ذكر أو يجعل بأن فى كلام الشارح على معنى  
 كان على عادة الشارح من استعمال بان للتقبل والاول لشيخ الاسلام والثاني اسم  
 وقد يناقش فى الثاني بآب التناهر من قول الشارح فى توجيهه المقابل وهى تنـ دفع فى  
 المقترن باداء عموم الخ ان الخلاف خاص بمافية أداء عموم لا مبدل على العموم بوضعه  
 فتمثل (قوله فصدق عليه) أى على الهجاز المقترن به أداء عموم ما ذكر أى ان العام قد  
 يكون مجازا كعكسه أى كايهـ دفعى عليه عكسه وهو ان الهجاز قد يكون عاما والغرض  
 التسمية على ان ما اعترض به الزركشى من ان عبارة المتقدمة لوية وان الصواب أن يقال  
 وان الهجاز قد يكون عامرا ودوان كلاس العبادتين جميع شيخ الاسلام (قوله على  
 خلاف الاصل) أى الراجح وهو الحقيقة (قوله كفى المثال السابق) أى كالقرينة التى فى  
 المثال السابق وقولهم من الاستثناء بيان للقرينة (قوله وهذا أى ان الهجاز لا يعم الخ) لو  
 قال وكون الهجاز لا يعم لكان أخصرو كان الانسب بكلام المصنف أن يقول أى ان العام  
 لا يكون مجازا لـ كما هو على عبارة الاصوليين غير المصنف (قوله كلفقتضى) بكسر الضاد  
 والتثنية فى عدم العموم وليس الغرض التثنية فى نقل القول بنى العموم فيه عن

نظرا للمقصود مثال التاديرة  
 القيل فى حديث أى داود وغيره  
 لاسبى الا فى خف وأخاف وأصل  
 فانه ذو خف والمسابقة عليه  
 نادرة والاصح جوازها عليه  
 ومثال غير المقصود وتذكر  
 بالقرينة طلو وكاه بشر اعميد  
 فلان وفهم من يعتق علمه لم  
 يعلم به فالاصح صحة الشرا  
 أخذان مسئلة مالو وكاه بشر  
 عبيد فاشترى من يعتق عليه وان  
 قامت قرينة على قصد التاديرة  
 دخلت قطعا أو قصد استثناء صورة  
 لم تدخل قطعا (و) الصحيح (انه)  
 أى العام (قد يكون مجازا) بان  
 يقتنر بالهجاز أداء عموم فبصدق  
 عليه ما ذكر كعكسه المعبر به  
 أيضا نحو جاتى الاسود الرماة  
 الازيد وقيل لا يكون العام  
 مجازا فلا يكون الهجاز عام لان  
 الهجاز ثبت على خلاف الاصل  
 الحاجة اليه وهى تنـ دفع فى  
 المقترن باداء عموم بعض الافراد  
 فلا يرايه جميعها الا بقرينة  
 كفى المثال السابق من الاستثناء  
 وهذا أى ان الهجاز لا يعم نقله  
 المصنف عن بعض المتفسيه  
 كالمقتضى وهم يقولون بعض  
 الشافعية

بعض الخفية فان القول ينفي عموم المقضي نفيه المصنف في شرح المختصر عن جواهر  
 أصحابنا وانما الغرض التشبيه في نفي العموم اذا الحاجة الى تصحيح الكلام تندفع بتقدير  
 لفظ يحصل ذلك فلا حاجة الى تقدير زائد عليه وقرئ الصحيح بان المقضي لم يقتض بديل  
 عموم لانه ليس بملفوظ وانما بقدر الحاجة المقتضية فيقتصر على القدر الضروري بخلاف  
 الجواز المقتضى بذلك اذ لم يحتمل على العموم لزوم منه الغاء ليل العموم شيخ الاسلام  
 ومثال المقضي وهو ما اصبحت المعنى فيعبدون تقدير قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي  
 الخطأ والقياس الخ فالضرورة الى تصحيح الكلام المذكور تندفع بتقدير بعض  
 الالتفات لا كلها كأن يقتضوهنا الاثم أي رفع اثم الخطأ الخ فليس المقضي عاما أي  
 متناولا لجميع ما يصح تقديره لما تقدم وقال في التلخيص بعد اذ قرئ ذلك بنحو ما في الشارح  
 وأوجب بأنه ان أريد الضرور من جهة التكلم في الاستعمال بمعنى أنه لا يجد طريقا  
 لتأدية المعنى سواء فجعوا على جواز أن يعدل الى الجوازات المتضمنة فوائده أي السابقة في  
 جهت الجواز ومنه ازدياد البلاغة في الجواز ان أمكن تأدية المراد بالحقيقة ولا أن الجواز  
 واقع في كلام من يستحيل عليه العجز عن استعمال الحقيقة والاضطرار الى الجواز ان  
 أريد الضرور من جهة الكلام والسامع بمعنى أنه لما قدر العمل بالحقيقة وجب العمل  
 على الجواز ضرورة فلا يلزم الغاء الكلام فلا نسلم أن الضرور يقضي المعنى تنافي العموم  
 فانه يتعلق بدلالة اللفظ وارادة التكلم عند الضرورة الى حمل اللفظ على معناه المجازي  
 يجب ان يحصل على ما قصد التكلم واحتمل اللفظ ان عام فعام وان خاصا لخاص بخلاف  
 المقضي فانه لازم عقلي غير ملفوظ به فيقتصر منه على ما تحصل به جهة الكلام من غير  
 اثبات العموم الذي هو من صفات اللفظ خاصة ثم قال واعلم ان القول بعدم عموم الجواز لم  
 نجد في كتب الشافعية ولا يتصور من أحد تراخي في صحة قوائمه انما هي الاسود الرماة الا  
 زيد او فخصيصهم الصاع بالمطعم مبنى على ما ثبت عندهم من علمية الطعم في باب الربا اعلى  
 عدم عموم الجواز اه (قوله بانبا) أي بعض الشافعية وقوله عليه أي على أنه لا يعم (قوله  
 أي ما يحل) يضم الحام من الحلو أي ما ينظر في الصاع وقوله أي مكمل الصاع فخصم  
 لما قبل أي فخصم الجواز حيث أطلق اسم المحل على الحال فيه فهو مجاز مرسل علاقته  
 المحلية (قوله حيث قال) ظرف لقوله بانبا عليه الخ (قوله لما تقدم) أي من ان الجواز ثبت  
 على خلاف الأصل الخ (قوله ما ثبت من ان علمه الربا عندنا الخ) هذا على مذهب  
 الشارح وهو مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه وأما ذهبنا عاشر المالكية فعلة  
 الرابعا ذكر الاقتباس والادخار (قوله وعلى الاول) أي القول بعدم عموم الجواز (قوله  
 يخص عمومهم بما الخ) أي الحديث الذي أثبت عليه الطعم حرمة الربا شيخ الاسلام (قوله  
 فيسقط فعلى الخفية الخ) أي يسقط بتسليمهم واستدلالهم به (قوله في الربا) متعلق  
 بتعلق وقوله في الجهر متعلق بالربا (قوله والحديث في مسلم) قال الصحاح أي أصله

بانبا عليه ما روى لا تتبعوا الدرهم  
 بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين  
 أي ما يعمل ذلك أي مكمل الصاع  
 يكمل الصاعين حيث قال المراد  
 بعض المكمل لما تقدم وهو  
 المطعم لما ثبت من أن علمه الربا  
 الطعم هو الذهب والنقصة  
 عندنا في غير الذهب وهو  
 الطعم وعلى الاول يخص عموم  
 بما أثبت عليه الطعم فيسقط  
 تعلق الخفية به في الربا في الجهر  
 وقوله والحديث في مسلم عن أبي  
 سعيد الخدري

قال كثر زق تر الجمع فكأن يجمع  
صاعين بصاع فليقل ذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال لأصاحبي  
تبر بصاع ولا صاعى حنطة بصاع  
ولادبرها بدرهمين (و) الصحيح  
(أنه) أى العموم (من عوارض  
الانقضاء) دون المعاني (فبطل  
والمعاني) أيضا حقيقة فكذا  
يصدق انقضاء عام يصدق معنى عام  
حقيقة ذهنا كان كفى الإنسان  
أو خارجيا كفى المطر والخشب  
لما شاع من نحو الإنسان بم  
الرجل والمرأة وعدم المطر  
والخشب فالعموم شمول  
للمتعدد (وقيل به) أى بعروض  
العموم (في الذهن) حقيقة  
لوجود الشمول للمتعدد فيه  
بخلاف الخارجى والمطر  
والخشب مثلا في محل غيرهما في  
محل آخر فاستعمال العموم  
فيه مجازى وعلى الأول استعماله  
في الذهن مجازى أيضا وعلى  
الآخرين الحد السابق للعالم من  
اللفظ (وقيل) اصطلاحا  
(للمعنى أعم) وأخص (ولفظ  
عام) وخاص تفرقة بين الدال  
والمدلول وخص المعنى بالفضل  
للتفضيل لانه أهم من اللفظ  
ومنهم من يقول في المعنى عام كما  
علم مما تقدم وخص فقال للمعنى  
المشرك عام وأعم وللفظ عام  
والمعنى زيد خاص وأخص وللفظ  
خاص وترك الأخص والخاص  
اكتفاء بذكر مقابلهما ولم يترك  
ولفظ عام

في مسلم واللفظ رواية مسلم خاص بالقول والخطة لا عموم له في المكليات فلا ينطبق على  
مقصود التقييد وهو نفي العموم بالجل على بعض افراد المكليات اه وقد يقال قد يكون  
مقصود الشارح بحدوث مسلم انه قرينة في الجلة على عدم ارادة العموم في الرواية  
الاولى فلا يرد ما أشار اليه الكمال سم (قوله تر الجمع) يفتح الجيم وهو نوع من التردد  
(قوله دون المعاني) نبه بذلك على دفع ما يوهمه ظاهر نصير المصنف من أن كون العموم  
من عوارض الانقضاء مختلف فيه مع انه متفق عليه واتمام موضع الخلاف اختصاص  
ذلك بالانقضاء وعدم اختصاصه بالرجوع الى الاصلية في كلامه الى المقصد الذي زاده  
الشارح اعنى قوله دون المعاني (قوله حقيقة) حال من العموم بمعنى العام أى حال كون  
استعمال العام في المعنى حقيقة ثم انه لا تنافي بين تعريف المصنف العام بأنه لفظ وحكاية  
الخلاف في كونه من عوارض الانقضاء فقط دون المعاني أولا لانه ذكر ألا اختار من  
الخلاف ثم حكى الخلاف بعد ذلك (قوله كفى الإنسان) اشارت الى ما ذهب اليه بعض  
المحققين كالسيد وغيرهم ان السكلى لا وجود له في الخارج ولا في ضمن الجزئيات لانه  
لو وجد في الخارج لخصص فيما وجد فيه بل الموجود في الخارج هو رمضا بقية لما  
في الذهن (قوله أو خارجيا كفى المطر والخشب) فيه أن يقال لا فرق بين نحو الإنسان  
ونحو المطر والخشب في أن مع كل مفهوم كلي غير موجود خارجيا والموجود خارجيا  
جزئيا لا أن يكون المقصد الى مجرد التقييد مع جهة جريان ما قيل في كل في الآخر  
أو يقال ان شمول المطر والخشب الخارجى للاماكن أظهر من شمول الإنسان الخارجى  
قاله سم (قوله فالعموم الخ) تفرع على أن العموم من عوارض الانقضاء والمعاني (قوله  
والمطر والخشب مثلا في محل غيرهما في محل آخر) أى فالعموم فيهما بل هما شخصان فلا  
يصدق عليهما مادة العام وهو الامر الشامل للمتعدد (قوله فاستعمال العموم فيه) أى  
في الخارجى (قوله وعلى الأول) أى القول بأنه من عوارض الانقضاء فقط (قوله وعلى  
الآخرين) متعلق يتعلق بالخبر في قوله الحد السابق للعالم من اللفظ أى والحد السابق كائن  
للعالم من اللفظ على القولين الآخرين وهما كون العموم من عوارض الانقضاء والمعاني  
وكونه من عوارض المعاني الذهنية (قوله الحد السابق للعالم الخ) الحد مبتدأ والسابق  
نعت له ولعام خبره كما تقدم الياها اليه (قوله لانه) أى لانه المقصود واللفظ وسيلة  
اليه وحاصله أن مسغبة التفضيل لما كان لها اشرف ومنه يوضعها للتفصيل والزيادة  
ناسب عند ارادة التمييز بين الانقضاء والمعاني في الوصف بالعموم تخصصها بالمعاني لانها  
أشرف من الانقضاء لتكون اللفظ الاشرف مستعملا فيما يتعلق بالاشرف وليس المقصود  
من توجيهه الشارح المذكور أن مسغبة التفضيل استعملت في المعنى للدلالة على  
التفصيل فيه كما توهمه بعضهم فاعترض بأن الأعم لم يرد به معنى التفصيل بل الشمول  
مطلقا (قوله كما علم مما تقدم) أى من قوله قيل والمعاني (قوله ولم يترك وللفظ عام الخ)

قوله وللفظ عام مقبول يترك أي لم يترك هذا القول أعني قوله وللفظ عام وقوله له يوم  
مما قدمه نعت لقوله للفظ عام والذي قدمه المعلوم منه وصف اللفظ بالعام هو قوله  
والاصح أن يمتنع عوارض الالفاظ (قوله لنسقي ما قبل الخ) الشقان هما جانب المعنى  
وجانب اللفظ وان كان أحد الشقين وهو جانب اللفظ معلوماً مما قدمه (قوله لنظهر  
المراد) عليه للعكابة وهي علة لقوله لم يترك (قوله ومدلوله أي العام الخ) المراد بالعام هنا  
ما صدق عليه أي الالفاظ والصيغ الدالة على العموم لا المفهوم المعروف بما سبق ألا يصح  
كونه كلمة بالمعنى الذي ذكرهنا لانتفاء الحكم فيه وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله  
أي العام في التركيب من حيث الحكم عليه فاحترز بذلك عن دلالة مجرد ادعاء تركيبه  
مع غيره وعن دلالة لامن حيث الحكم عليه فان مدلوله في هذه الحالة هو مفهومه  
المقدم إذ النظر فيه حينئذ من حيث صدوره وأنه مدلول للفظ فهو ملاحظ من حيث  
ذاته لامن حيث تركيبه مع غيره والحكم عليه بذلك الغير (قوله من حيث الحكم عليه)  
يفضي أن يراد بالحكم عليه ما يمت الحكم عليه بحسب المعنى بدليل ما ذكره من الأمثلة  
فيشبه كون مقبوله مثلاً (قوله كلمة) أي قضية كاية أي يتصل منه مع ما حكم به عليه  
قضية كلمة في الكلام مسامحة إذا السكينة مدلول القضية لمدلول العام وكذا قوله أي  
محكوم فيه على كل فرد إذا المحكوم فيه على كل فرد هو القضية لا اللفظ اهام فنيبه  
تساهل والاصل محكوم في التركيب المشتمل عليه أي التركيب الذي جعل فيه اللفظ  
المدكور موضوعاً ومحكوماً عليه وجعل غيره محكوماً به عليه وحاصل معنى ما أشار إليه  
أن العام إذا وقع في التركيب محكوماً عليه فأن الحكم يتعلق بكل فرد فرد من افراد  
معناه وأورد الاصفاة هنا الشكالا وهو أن قوله تعالى اقتلوا المشركين يكون أمراً  
أكل واحد واحد من افراد المسلمين يقتل كل واحد واحد من افراد المشركين وهو  
محال لا سيما أنه يقتل كل واحد من المسلمين كل واحد من المشركين ثم أجاب بأن  
الآية الشريفة تمدلواها التكليف بالفعال فمن قال بوقوعه فلا إشكال عليه وأما من  
قال بخلافه فجوابه أنه ظاهر دل العقل على خلافه فيحصل على الممكن دون المستحيل  
اه قال المصنف نقل عن والده وعيسى أن السؤال لا يستحق جواباً لأن الفرد الواحد  
من المسلمين يقدر أن يقتل جميع المشركين اه كلام المصنف أي ولا يشاق ذلك أن  
الواحد إذا قتل جميع المشركين أو بعضهم استعمال قتل غيره جميع المشركين وذلك  
لستوسط التكليف حيث تضمن الغير بالنسبة للمقتول من الكل أو البعض ثم نقول أن  
يقول أن الفرد الواحد من المسلمين الممتنع عادة حياته في جميع الأزمان يتمتع أن يقتل  
جميع المشركين في جميع الأزمان كما هو قضية العموم الآن يقال العموم في هذه الآية  
عموم عرفي فالأمر بقتلهم مشركو زمان الفاعل فقط سم (قوله مطابقة) فيقول أنه  
معمول المحذوف أي دال عليه كما يشعر بذلك تقرير الشارح حيث قال فها هو في قترها  
الخ فيكون صفه محذوف والتقدير دال عليه دلالة مطابقة ويحتمل حالته من كل

المعلوم مما قدمه سكابة لنسقي  
ما قبل لنظهر المراد (ومدلوله)  
أي العام في التركيب من حيث  
الحكم عليه (كلمة أي محكوم  
فيه على كل فرد مطابقة)

فرد أي حال كون كل فرد مطابقة أي ذات مطابقة لأنه مدلول عليه مطابقة الآن محي  
 المصدر حالوان كثر غير مقيس وقوله اثباتا أو سلبا صفة مصدر محذوف وهو المحكم  
 المقوم من قوله محكوم فيه أي حكما اثباتا أو سلبا أي ذا اثبات أو سلب وقوله خبرا أو  
 أمر افعال الشهاب حال من مدلول والاحسن أنه حال من اثباتا لأن في الأول محي الحال  
 من المبتدأ سم (قوله نحو جاء عبيدي) راجع لقوله اثباتا خبرا وقوله وما خالفوا راجع  
 لقوله سلبا تقييا وقوله فأكرمهم راجع إلى اثباتا أمر أو قوله ولا تمهم راجع إلى سلبا تقييا  
 وقائدة قوله ولا تمهم بعد قوله فأكرمهم التنيبه على أنه يكرمهم أكراما لا تشويه اهانة  
 على حد قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم (قوله لأنه في قوة قضاي الخ) ينه  
 قول المصنف مطابقة وتلخص فيه جواب الاصفها في عن سؤال عصره القرائ الذي  
 مضونه أن دلالة العام على بعض أفرادها خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن  
 والالتزام لأن المطابقة دلالة اللفظ على تمام موضوعه والفرد المذكور ليس تمام موضوع له  
 لفظ العام والتضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى الموضوع له ذلك اللفظ والفرد المذكور  
 جزئي لاجزئ والالتزام دلالة اللفظ على خارج عن معناه لازم لتمامه والفرد المذكور بعض  
 المعنى لا لازم له والالكان غيره من الأفراد كذلك فلا يوجد حيث دل المعنى الموضوع له اللفظ  
 وهو ظاهر البطلان وحيث دل فاما أن يطل حصر الدلالة في الأقسام الثلاثة أو لا يكون  
 العام دالا على كل فرد الذي هو معنى السكينة وحاصل جواب الشارح لا نسلم خروج  
 عمه أبيل هو داخل في المطابقة بناء على أن المراد بقوله فهم في دلالة اللفظ على تمام معناه  
 الاعم من الدلالة على تمام المعنى أو الدلالة على ما هو في قوة تمام المعنى وحاصل جواب  
 الاصفها في أن الأقسام الثلاثة المذكورة انما هي في لفظ مفرد حال من الحكم وذلك لا يتأتى  
 هنا فلا يدل قوله تعالى اقتلوا المشركين على وجوب قتل زيد المشرك لكنها تضمن ما يدل  
 عليه فلا يلتزم عليه انما هو لتضمنها ما يدل عليه وذلك الدال دل عليه مطابقة كما ينه  
 الشارح بقوله وكل منها الخ تنص صريحه بما راد اصفها في بقوله فما هو في قوتها الخ وحاصله  
 أن العام دال على ما ذكره مطابقة بواسطة كونه متضمن لما يدل مطابقة فيرجع الجواب إلى  
 منع أن دلالة العام ليست داخل في الدلالات الثلاث بل هي داخل في المطابقة بواسطة  
 ما تضمنته القضية المندرجة تحت العام هذا وحصر الاصفها في الدلالات الثلاث في  
 المفرد لا يساعده عليه كلام المنطقة الآن يعمل على أنها في المفرد حقيقة ومباشرة ليس  
 استدراكه المذكور بقوله لكم تضمن ما يدل عليه الخ المفيد أن المطابقة تكون في  
 المركب أيضا فتكون فيه مجازا أو بواسطة فانه شيء أو سلام وبه يندفع اعتراض الكمال  
 على قول الشارح فما هو في قوتها الخ بأنه زائد على كلام الاصفها في الذي قصد الشارح  
 تبيينه وغيره لا تم لأن دلالة المطابقة في كلام الاصفها في ليست لصيغة اقتلوا المشركين  
 التي هي في قوة تلك القضايا فقد صرح الاصفها في بقية الخ اه وقد جرى الاتي مدى بها

اثباتا خبرا أو أمرا (أو سلبا)  
 نفسا أو نفي بالمعجزة عبيدي وما  
 خالفوا فأكرمهم ولا تمهم لأنه  
 في قوة قضاي بعد أفراد أي جاء  
 فلان ويغفلان وهكذا انما تقدم  
 الخ



لشيء التماسي على أن دلالة العام على الفرد من أفرادها نفسية ووجهه بالحاق الجزئي  
 بالجزئيان كل من أفراد العام بما اعتباراته بعض ماصدق عليه العام وإن كان يردنا  
 باعتبار دلالة العام في التركيب على كل فرد (قوله دال عليه مطابقة) أي دال على ثبوت  
 الحكم لمطابقة لأن المدلول عليه ثبوت الحكم ذلك الفرد لا الفرد من حيث ذاته فقوله  
 دال عليه أي على ثبوت الحكم له بما أن دال عليه من حيث الحكم عليه بما حكم به على  
 العام ومن هنا تعلم أن المراد بقوله دلالة العام على الفرد مطابقة دلالة على ثبوت الحكم  
 له أو عليه محكوما عليه بالحكم الثابت للعام وإعوان العلامة اعترض كون دلالة العام  
 على فرد مطابقة بأن المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث أنه موضوع  
 له وإن العام موضوع لجميع الأفراد من حيث هو جميعه لا لكل واحد منها فكل واحد  
 منها بعض الموضوع له لا عامه فيكون العام ادلا عليه تفضيلا لمطابقة ما استدلل به من  
 أنه في قوة قضا بالخواه أن ما في قوة الشيء لا يلزم أن يوازيه في أحواله وأحكامه (قوله  
 على مجموع الأفراد) المجموع هو المركب من الأفراد باعتبار الهيئة التركيبية فالحكم إذا  
 أسند إلى المجموع لا يتحقق بفعل البعض بل لا يتحقق إلا بفعل جميع الأفراد من حيث  
 الاجتماع وعدم استقلال الفرد منهم أو البعض بالحكم فيما يقال إن المجموع يصدر  
 بالبعد لا يصح في صورة التي على ما سينتبه وحسنه فافرق بين أسناد الأمر إلى  
 الجميع وأسناده إلى المجموع استقلال كل فرد بالحق في الأول دون الثاني (قوله  
 والاعتذار الاستدلال به في النفي) مقتضاؤه لا يعتذر الاستدلال به على تقدير الكل  
 في الأمر وهو صحيح لأن أمر المجموع ينشئ طلب للفعل من المجموع ولا يتحقق الفعل من  
 المجموع إلا بفعل الجميع إذا المجموع هو المركب من الأفراد اعتبارا لهيئة التركيبية فلو  
 فعل البعض فقط لم يمثل الأمر إذا الفاعل البعض لا المجموع وهذا بخلاف نفي المجموع  
 عن شيء إذ هو طلب أن لا يمتنعوا على ذلك الشيء فنهى المجموع هو النهي عن الاجتماع  
 وذلك لا يقتل بكف بعضهم دون بعض والحاصل أن أمر المجموع معناه اجتماعه وافتعالوا  
 وذلك لا يتحقق بفعل البعض ونهى المجموع معناه لا يمتنعوا فافتعالوا وذلك يتحقق بكف  
 البعض ولا يعني أن نفي المجموع أنما يقتل بكف البعض إذا كان معناه ما ذكرنا أما إذا  
 كان معناه طلب الكف من المجموع فهو لا يتحقق بكف المجموع فيه إلا بكف جميع  
 الأفراد لا بعضهم فهو مساو لأمر المجموع فانه العلامة (قوله لأن النظر في عام إلى  
 الأفراد) عمله لقوله لا كلي (قوله ودلالة على أصل المعنى قطعية) أي لانه لا يقتل  
 خوارجا بالخصص بل يقتضي اليه التخصيص كما يأتي في باب (قوله فها هو غير جمع)  
 شامل للمعنى مع أن أصل المعنى فيه اثنان لا واحد وقوله والثلاثة أو الاثنين قياسا  
 جمع أي على الخلاف في أقل الجمع كما سبقت مع ترجيح الأول وقوله فها هو جمع شامل لجميع  
 الكثرة مع أن أصل المعنى فيه أحد عشر لثلاثة أو اثنين على أنه سبقت عن الاكتران  
 أفراد الجميع العرف أحاد لا جمع من ثلاثة أو اثنين فكل كلمة كقوله انما يأتي في الجمع المنكر

وكل منها محكوم فيه على فرد  
 دال عليه مطابقة لما هو في مقتضاها  
 محكوم فيه على كل فرد فردا له عليه  
 مطابقة (لا كلي) أي لا محكوم  
 فيه على مجموع الأفراد من حيث  
 هو مجموع فهو كل رجل في البلد  
 يحصل الصفة العظيمة أي  
 مجموعهم والاعتذار الاستدلال  
 به في النفي على كل فرد لا نفي  
 المجموع معتدل باتهام بعضهم ولم  
 تنزل العلماء يستدلون به عليه كما في  
 ولا تقتلوا النفس التي حرم الله  
 ونحوه (ولا كلي) أي ولا محكوم  
 فيه على الماهية من حيث هي أي  
 من غير نظر إلى الأفراد نحو الرجل  
 خير من المرأة أي حقيقته أفضل  
 من حقيقتها وكثيرا ما يفضل  
 بعض أفرادها بعض أفرادها لأن  
 النظر في العام إلى الأفراد  
 (ودلالة) أي العام (على أصل  
 المعنى) من الواحد فها هو غير  
 جمع والثلاثة أو الاثنين قياسا  
 جمع (قطعية)

وهو في المعرفة على قول الاقل (قوله وهو عن الشافعي) خص الشافعي رضي الله عنه  
 بالذكر مع أن القول المذكور هو وقاؤه لأنه قد اشهر عنه اطلاق القول بأن دلالة العام  
 ظنية وحده امام الحرمين على ما عهد الاول فخصه المصنف بالذكر تنسيبا على تفضلهما اشهر  
 عنه من الاطلاق شيخ الاسلام (قوله لاحقاه) أي كل فرد بخصوصه ما عهد الاول وقوله  
 للتخصيص أي الانواع من حكم العام (قوله وعن الحنفية قطعة) أي عن أكثرهم  
 ومرادهم بالقطع عدم الاحتمال الناشئ عن الدليل لعدم الاحتمال مطلقا كما صرحوا  
 به وقوله لزوم معنى اللفظ له قطعاً أي سواء كان اللفظ عاماً خاصاً وجواب المضافة  
 منع قطعية الزوم (قوله أو غير ذلك) أي كالتقييد في المطلق والنسخ في الحكم (قوله  
 فيمنع التخصيص بغير الواحد بالقياس) أي يمنع التخصيص بما ذكره الكتاب والسنة  
 المتواترة كأي كتب الحنفية وقد يقال قضية قطعة دلالة العام عندهم امتناع  
 تخصيص الاحاد أيضاً عندهم بما ذكره دلالة العام على كل فرد بخصوصه قطعي أيضاً لأن  
 يدفع بأنه لا يتأتى حصول القطع بالمعنى مع ظنية المتن فليس من كتبهم (قوله كانت  
 دلالة) أي على كل فرد بخصوصه قطعية اتفاقاً به أن يقال الدال على العموم هو  
 الدليل القاطم والكلام في دلالة العام في نفسه وقد يقال إن الدليل الدال على قطعاً على اتفاق  
 التخصيص علم أن العام باق على عمومه قطعاً (قوله وعموم الانحصار) الاضافة على  
 معنى في وأراد بالانحصار أفراد العام سواء كانت ذاتاً أو مضافاً (قوله يستلزم عموم  
 الاحوال الخ) أي أو التعميم ليس بالوضع حتى يحتاج الى صبغة بل بالاستزام فيسقط  
 ما قاله القرافي وغيره من أن العام في الانحصار مطلق في المذكر كورائه لاتفاء صبغة  
 لهوم فيها ثم شكك القرافي على ما قاله بأنه يلزم عليه عدم العمل بجميع العمومات  
 في هذا الزمان لأنه قد عمل بها في زمن نفاذ المطلق يخرج من عهدته العمل به بصورة ورد  
 بأن محل الاكتفاء في المطلق بصورة وإذا لم يخالف الاقتصار عليها مقتضى صبغة العموم  
 من الاستغراق فإذا قل من دخل داري فأعطه درهماً فدخل قوم أو قل النهار  
 وأعطاهم لم يميز حرمان غيره ممن دخل آخر النهار لكونه مطلقاً بما ذكره ما يلزم عليه  
 من إخراج بعض الانحصار بغير تخصيص فعمل كونه مطلقاً في ذلك في انحصار بعمل به  
 فيم لا في انحصار آخر حتى إذا عمل به في شخص ما في مكان ما لا يعمل به فيه  
 مرة أخرى ما لم يمتنع مقتضى صبغة العموم فلو جلد زان لم يجلد مرة أخرى الا بزناً آخر  
 شيخ الاسلام (قوله لانها لاغنى للانحصار الخ) هذا دليل لاستزام الانحصار  
 للمذكورات ولا يلزم من ذلك استزام العموم للعموم وقد يقال بل يلزم وليس المراد  
 بعموم الاحوال مشابوهة الحكم مشكور والكل شخص متكرر الاحوال لأن  
 متكرر والحكم مثله أخرى لا تثبت باليدليل بل المراد به ثبوت الحكم لكل شخص من  
 غير اعتبار حال بعينه بل أي حال اتفق كان الحكم ثابتاً له مع مثله قوله تعالى اقتلوا

وهو عن الشافعي رضي الله عنه  
 وعلى كل فرد بخصوصه ظنية  
 وهو عن الشافعية لا حتمية  
 للتخصيص وإن لم يظهر تخصيص  
 لكثرة التخصيص في العمومات  
 (وعن الحنفية قطعة) للزوم  
 معنى اللفظ له قطعاً في يظهر  
 خلافه من تخصيص في العام  
 أو نحو ذلك الخاص أو غير ذلك  
 فيمنع التخصيص بغير الواحد  
 وبالقياس على هذا دون الاول  
 وإن قام دليل على اتفاق التخصيص  
 كالمعقل في والله بكل شيء عليم  
 لله ما في السموات وما في الارض  
 كانت دلالة قطعة اتفاقاً وعموم  
 الانحصار يستلزم عموم  
 الاحوال والازمنة والبقاع  
 لانها لاغنى للانحصار عنها

فقوله تعالى الزانية والزاني  
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة  
 جلدة تأي على أي حال كان وفي أي  
 زمان ومكان كان وخص منه  
 المحسن فخرج بقوله ولا تقربوا  
 الزنا أي لا يقربه كل منكم على  
 أي حال كان وفي أي زمان  
 ومكان كان وقوله فاقتلوا المشركين  
 أي كل مشرك على أي حال كان  
 وفي أي زمان ومكان كان وخص  
 منه البعض كأهل الذمة  
 (وعليه) أي على الاستلزام  
 (الشيخ الامام) والدم المصنف  
 كالامام الرازي وقال المقراني  
 وغيره العام في الاختصاص مطلق  
 في المذكورات لاتناء صيغة  
 العموم مع الاختصاص به العام على  
 الاول معين المراد بما أطلق فيه  
 على هذا (مسئلة) في صيغ  
 العموم (كل) وقد تقدمت  
 (والذي رآني) نحو أكرم الذي  
 يأتك والي تأتلك أي كل آت  
 وآتية لك (وأي وما) الشرطيان  
 والاشقيهما ميثان والموصولتان  
 وتقدمتا وأماهما العلم بالقاء  
 العموم في غير ذلك (ومنى)  
 لزمان استهامة أو شرطية  
 فهو متى تجتني متى جتني  
 أكرمك (وأي وحسب) لا مكان  
 شرطين نحو أين أو حيثما كنت  
 أأكل أو قريباً أين الاستفهام نحو  
 أين كنت (ولمحوها) بجمع الذي  
 والي وكن من الاستهامة  
 والشرطية والموصولة وقد

المشركين معناه الأمر يقتل كل مشرك في أي حال كان عليه لاني كل حال وقوله الزانية  
 والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة معناه الأمر بجلد كل زانية وزان في أي  
 حال كانا عليه لاني كل حال فوجه الاستدلال حيثئذان الأحوال مثلما كانت لازمة  
 للاختصاص وجب اعتباراً في فردا تتفق منها وهذا معنى كلام الشارح بقوله على أي حال  
 حال الخ (قوله وخص منه المحسن) أي أخرج عن عموم الأحوال في الآية (قوله أي  
 لا يقربه كل منكم) هو من باب عموم السلب لاسلب العموم فإن هذه العيارة صالحة  
 لكل منهم والاول هو المراد كما يفيد المقام (قوله أي كل مشرك على أي حال) أي حال  
 الذممة أو الحرابة وقوله وفي أي زمان ومكان أي في الأشهر الحرم وغيرها وفي الحرم وغيره  
 (قوله كأهل الذمة) دخل بالكاف المؤمن والمعاهد (قوله فاختص به العام) أي من  
 حيث المذهب كوروات (قوله معين المراد بما أطلق فيه على هذا) لفظة ما عبارة عن  
 المذكورات من الأحوال وما معها وضع غيره يرجع لها وإن كان فاعل أطلق خبر العام  
 والتقدير فمختص به العام من حيث المذكورات من الأحوال وما معها معين المراد  
 بالأحوال وما معها التي أطلق العام فيها (قوله كل والذي الخ) انما قدم كل لانها أقوى  
 صيغ العموم وقوله وقد تفسدت أي في مصب الحروف وقوله والذي والي قال  
 الشهاب لهما استعمالان أن يقعا على شخص معهود وهو الذي تكلم عليه الصوريون  
 وأن يقعا على من يصلح أي كل من يصلح وهو المراد هنا اه وقضيت له لاختلاف بين  
 القرعيتين في إثبات كل من المعنيين وبما قلته تضييف القول بالاشتراك الاتي فلعن  
 الاصوليين قام عندهم دليل العموم فقط فخرجوه والنورين قام عندهم دليل الخصوص  
 فخرجوه سم (قوله وقد متنا) أي في الحروف وقوله وأطلقه شهاب الخ جواب سؤال  
 تقديره اطلاقهما يقتضي انهما معاً مانان في جميع استعمالهما وليس كذلك اذ لا عموم  
 لأي الواقعة صفة لشكراً أو حالاً من معرفة ولا لما الواقعة تكملة موصوفة أو نتيجة  
 وحاصل الجواب أنه سوغ الاطلاق ظهور وعدم العموم فيه ما في ما ذكر من هذه الامثلة  
 (قوله وفي الزمان) قيده ابن الحاجب وغيره بالمبهم وعليه لا يقال متى زالت الشمس  
 فأتني شيخ الاسلام ومعنى العموم في الزمان التوسعة فيه (قوله وابن وحسب المكان)  
 قال الشهاب هذا يقتضي مكانية حيثما في قوله

حيثما تستقم بقدر ذلك الثالث مشباحاً في غير الزمان

وفيه نظر اه وقد يجاب ما بأنهم أرادوا المكان ما يشعل الاعتباري وما بانها استعملت  
 في هذا المثال في غير المكان فتجوزا سم (قوله حيثما كنت آت) في نسخة آتتك بصيغة  
 الماضي وفي نسخة آتيتك بصيغة المضارع تأتيت الياء والقياص حذفها الجازم لكنه  
 يحسن رفع المضارع بعد فعل الشرط الماضي قال في الخلاصة

هو بعد ما ضر رفعك الجراح حسن (قوله وجميع) عطف على من الاستفهامية (قوله

ونظر المصنف فيها) أى فى جميع (قوله) وإنما شطب الخ) أى لاجل التصغير الذى كور  
وهو البحث فيها بانها لا تنفس العموم وإنما هو من المضاف اليه ولقاتل أن يقول اذا  
شطب علم الاجل النظر الذى كور فكيف ساغ الشارح ادراجها تحت قول المصنف  
ونحوها ثم انظر المصنف هو الحق بنظره لا يلزم من اعادة المضاف اليه العموم  
عدم اعادة هذا المضاف التخصيص على العموم لكونه من القاطن التوكيد ويمكن أن  
يجاب عن الاول بان ادراج الشارح لها فى قول المصنف ونحوها اشارت الى النظر الذى كور  
وهذا على ما هو الظاهر من جميع عطفها على أمثلة الخوفان رفعها كنحوها عطفها  
على كل فلا اشكال وأما الثانى وهو التنظير فنظر المصنف فهو صحيح وبوجه التنظير  
فى نظره أيضا بان المعرفة التى تضاف اليها لا يجب أن تكون من القاطن العموم كما فى قولنا  
جميع العشرة معنى فان الظاهر صحة هذا التركيب وعموم جميعه لصدقه تعرف العام  
عليها ولا يضر دلالة المضاف اليه على المحصر لان عدم المحصر انما يعتبر فى اللفظ العام وهو  
هذا المضاف لا المضاف اليه وكما فى قولك جميع زيد حسن فانه لا عموم فى المضاف اليه  
قطعا سيم مع زيادة (قوله) عاقت فيه قرينة انما خصوص) أى هو المرور رأى فهما  
فى هذا المثال ونحوه من العام الذى أريد به الخصوص للقرينة المذكورة فلا ينافى  
انهم بالعموم وضاع على انه قد يقال لا يجوز أن يكون فى المثال المذكور للعموم وذكر  
المرور لا يتبع من ذلك لجواز أن يكون المرور قد وقع بكل من انصف بالسلة فليست  
(قوله) للعموم حقيقة) خبر كل وما عطف عليه وقوله حقيقة حال من الضمير فى متعلق  
الخبر المحذوف أى حال كون كل وما عطف عليه حقيقة فى العموم أى مستعملة فيه  
بوضع أى سم (قوله) وقيل للعموم حقيقة) فبها أنه فى غاية البعد بالنسبة لكل  
ونحوها كما لا يخفى وتضعيف هذا القول وما بعده دليل على مخالفة الصحابة فى الموصولات  
حيث جعلوا الخصوص قائم عدوها من المعارف سم (قوله) أى الواحد فى غير الجمع  
الخ) جار على ما قدمه فى دلالة العام على أصل المعنى وقبه ما تقدم فلو قال أى الواحد  
فى المفرد وللاثنين فى المثنى وللاثنتين أو الثلاثة فى الجمع كان أولى شيخ الاسلام (قوله)  
لانه المتيقن) أى لانه ثابت على كل من احتبى العموم والخصوص فهو ثابت على كل  
حال (قوله) والعموم مجاز) أى واستعماله فى الأمثلة السابقة فى العموم مجاز وهو  
جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله) وقيل مشترك) أى اشتراكا لفظيا بأن تعدد الوضع  
(قوله) وقيل بالوقف) اختلاف فى عمله على أقوال فقيل على الإطلاق وقيل فى الوعد  
والوعد دون الأمر والنهي ونحوهما وقيل بعكسه وقيل غير ذلك شيخ الاسلام (قوله)  
والجمع المعروف) مثل الجمع اسم الجمع وفى قوله المعروف إشارة الى أنه لا تضاف بين جعل جمع  
المسألة معبد للعموم كما مثل به وبين قول الصحابة جمع السلامة جمع قلة ومنلول جمع  
القلة عشرة فأقل لان كلامهم فى الجمع المشكر وكلام الاصوليين فى المعرفة قاله امام

ونظر المصنف فيها بانها انما  
تضاف الى معرفة فالعموم من  
المضاف اليه وذلك شطب عليها  
بعد أن كتبها عقب كل هنا وقوله  
كالاستوى ان أى من الموصولات  
لا يعمان مثل صررت بأبهم فام  
وصررت بن فام أى بالذى فام  
صحيح فى هذا الغنيل ونحوها  
قامت فيه قرينة الخصوص  
لا مطلقا (لعموم حقيقة) لتبادر  
الى الذهن (وقيل) للخصوص  
حقيقة أى الواحد فى غير الجمع  
والثلاثة أو الاثنين فى الجمع لانه  
المتين والعموم مجاز (وقيل  
مشتركة) بين العموم والخصوص  
لانها تستعمل اسكلا منهما  
والاصل فى الاستعمال الحقيقة  
(وقيل بالوقف) أى لا يرى أى  
حقيقة فى العموم أى  
الخصوص أم فسم (والجمع  
المعرف باللام) نحو قوله  
المؤمنون (أو الاضائة) نحو  
يوصيكم الله فى أولادكم العموم

الحرمين وقال غيره لما منع من أن يكون أصل وضعه للقلة وغلب استعماله في العموم  
 بعرف أو شرع فنظر الصلة إلى أصل الوضع والاصوليون انى غلبة الاستعمال شيخ  
 الاسلام قلت كلام المصنف انما يقتضى على ما قاله امام الحرمين كما هو بين فتأمل (قوله) ما لم  
 يتحقق عهده) ينبغي اعتبار هذا القيد في الموصولات أيضا فانها قد تكون للعهد كما هو  
 مصرح به وقد يقال لاجابة الى هذا القيد لان الكلام في المعنى الوضعي الجمع المعروف  
 وهو العموم ولا ينبغي أنه ثابت مع تحقق العهد غاية أنه انصرف عن معناه اقربته العهد  
 غير أن ذلك لا يمنع ثبوت ذلك المعنى له ويمكن أن يجاب بوجوه منها انما قيد به ليظهر  
 الاختلاف واستدلال الاول بالتبادر وضع المقابل لذلك اذ مع تحقق العهد لا يظهر ذلك  
 اذا التبادر حيث نسبته العهد للناس أنه موضوع مع العهد لانه هو ودفكون عند  
 الاطلاق موضوعا للعموم وعند العهد لانه هو ودفكون يكون استعماله فيه حقيقيا كما هو  
 المتبادر من قوة كلامهم الثالث أنه لما احتمل أن يكون مع العهد موضوعا لعموم  
 احتياط بالتقيد المذكور وانظر لم يرد بعد قوله ما لم يتحقق عهد وتقدم قرينة على ارادة  
 الجنس سم (قوله) مطلقا أى احتمل معهودا لم لا (قوله) فهو عند الجنس أى من حيث  
 هو الصادق بكل فرد يهوى الافراد (قوله) كما في تزوجت النساء وملكك العبيد) مثل  
 بمنالين للاشارة الى أنه لا فرق بين الجمع واسمه واسم الجمع مادل على افراده دلالة المركب  
 على أجزائه وأما الجمع فدلالة تكرار العطف (قوله) في نفيه العموم عنه اذا  
 احتمل معهود) قد يقال المقهور من هذا عدم مجامعة العموم عنه لاحتمال المعهود  
 وهذا يشاقق الفرد بين العموم والعهد عند ذلك الاحتمال فيشكل كل من الحكم  
 والتفريع في قوله فهو وعنده الخ ويجب بأن المعنى خلافه في نفيه الجزم بالعموم سم  
 (قوله) متردد بينه وبين العموم) الظاهر أن وجه ذلك اشتراكه بينهما حيث قد (قوله)  
 اما اذا تحقق عهد الخ) مفهوم قوله ما لم يتحقق عهد (قوله) والاكثر آحاد الخ) تلخص  
 لما ذكره المتأخران في محصيه في الطول من أن عموم الجمع المعروف سواء قلنا أن أفراد  
 آحاد أو جموع محله اذا لم تقدم قرينة تصرفه الى ارادة الجموع فان قامت يمكن من قبيل  
 العلم ولم يمكن ذلك فادعى في العموم لان الخروج حيث قد من العموم لاسرائيل  
 لا بوضع اللفظ (قوله) ويؤيده حجة استنفاء الواحد) لم يقبل ويدل عليه لاحتمال  
 الانتفاع في الاستنفاء وقد يقال الاحتمال الخائف للظاهر لا يمنع الاستدلال  
 في الظنيات سم (قوله) نعم قد تقدم قرينة الخ) يجعل أنه تقيد لمحل الخلاف في كون  
 الافراد آحادا أو جموعا ويجعل أنه تقيد لاصل عموم الجمع سواء قلنا أن افراد  
 آحاد أو قلنا انها جموع كذا قال الكمال ويجعل أنه تقيد لهما جميعا ويجعل أنه  
 تقيد لقول الاكثر أن افراد آحاد وهذا أنسب بسياقه بدليل تأخير جواب  
 الاول عن استدلال الاكثر بقوله الاول بقول الخ عن هذا الاستدلال ولو كان حقا  
 استدرا كاعلى سال كان الانسب تأخير عن الجواب المذكور كما هو ظاهر يني أن

(والمفرد الهللى) باللام (مثنى) أى مثل الجمع المعروف بها فى العموم ما يتحقق به استبدادها إلى الذهن فهو واحد البيع  
أى كل بيع وخس منه القاسم كالر (بخلاف اللام) الرأى فى تقيده العموم عنه ٣٤١ (مطلقا) فهو عند العنفس الصادق

يخضع الافراد كافي لبيت الثوب  
وشرب الماء لانه المتقن عالم  
تقم قرية على العموم كافي ان  
الانسان لفي خمس الا الذين آمنوا

(۴) خـ لاقا (لامام الحرمین)

والغزالي) في تنقيح العلوم: ٤٠

(اذا لم يكن واحده يالها) كالماء

(زاد الغزالي أو غمير) واحد

(بالوحدة) كالرجل اذ يقال رجل

واحد فهو في ذلك للجنس

الصيادق بالبعض نحو شرب

الماء ورايت الرجل مالم تقم  
فقتل المصطفى رضي الله عنه

فريته على العموم نحو الديار  
خود من الورع بأى كاد بنا ربه

در کل در همه وکان مذکور آن

يقول وعنه بالواو بدل أولمكون

قيد انجبا قبله فان الغزالي قسم

ماليس واحد مائة الى ما يتفر

واحد به بالوحد فدايم والى  
الاشيئ اسالكم فاسالكم

مالاً يتجزئها كالذهب فيعم كالقير  
واحد القاء كالف كاف حش

والصبيحة الذهب والذهب بالذهب وبالآل

هَامَوْحًا وَالْبَرَاءَةَ الْأَهَامَوْحًا

والشعر بالشعر وبالاحاء وهاء

والقربى القربى بالاحاء وهما وكان

مراد امام الحرمین حیت لم یمثل  
الایمان فیما فی الدنیا

الاعيان ميمز واحده بالوحده  
ما ذكره الف: اما اذا تحققت

عهد مصرف المسح ما والمفرد

المضاف الى معرفة العموم على

المصحيح كما قاله المصنف في شرح

المختصر يعني ما لم يتحقق عهد

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: من قرأ القرآن في شهر رمضان...

كره في سياق النفي للمعروف وضعا

يقال لا يصح أن هذه القرينة صارقة للجمع عن العموم فكان الأولى أن يزيد المصنف ما يحترز به عقب قوله ما لم يتحقق عهد كان يقول أو يتمم قرينة على إرادة المجموع ويمكن أن يجاب بأن كلام المصنف في معاني اللغة الحقيقية وإذا استعمل اللفظ المذكور في المجموع كان الاستعمال مجازياً وجواز مع ما علم من مجتبأ الجازع عند اشتصاصه بما هنا بخلاف ما إذا استعمل في المعين المخصوص فإن الظاهر أنه حقيقى فاحتاج إلى الإشارة إليه فلنأتمل سم (قوله والمقرء الحقى مثله) الخ مما يذكر المقرء المخالف مع أنه مثله كما سيذكره الشارح لأن خلاف الامام انما هو حقى الحقى كما ذكره السكاك عند قول الشارح وأما المقرء المخالف المعروف الخ وقول المصنف مثله قد يشعل لغير اختلاف امام الحرمين إذا احتل معهودا ذا المعنى بقية التسوية بين المقرء الحقى والجمع في ذلك عند امام الحرمين ولا ينافى ذلك ذكره خلافه الا فى فقط لجوازاته اختار له هذا الفهم من المائلة فلنأتمل سم قالت المثلية المذكورة كانت على ابراهيم اختلاف امام الحرمين فتشعل اجراء خلاف أبي هاشم أيضاً فتصاهر على ابراهيم اختلاف امام الحرمين لا وجوبه حيث نذر الحق ان المثلية المذكورة غير شاملة لو احسد من المقلدين اذ لو كان الامر كذلك لكانت نظم عبارة المصنف هكذا وجمع المعروف بالامم والاضافة للعموم ما لم يتحقق عهد والمقرء الحقى مثله خلافاً لى هاشم الخ (قوله ويخص منه القامد) أى ينأى عن تناول العقدة كالصحيح (قوله خلافاً لا لا بام مطلقاً) أى سواء تم بمقرءه بالثاء كثيراً وبالواحة كرجل أم لا سواء تحقق عهد أم لا (قوله نحو الديار خبره من درهم) القرينة هنا معنوية وهى كقمة القبة (قوله ليكون قيداً فيما قبله) أى وهو قوله اذ لم يكن واحداً بالثاء (قوله الاهاوا) بالواو والقصر وكلاهما اسم فعل يعنى خذ كتابه عن التناقض (قوله وكان مراد امام الحرمين الخ) أى فلا يكون الحديث المذكور كونه على امام الحرمين وبجهة للنزاع فقط ولو افعة امام الحرمين الغزالي حيث نذر (قوله اما اذا تحقق عهد) هذا محترز قول الشارح ما لم يتحقق عهد (قوله فليصدا الذين يتخالقون عن امره) ضمن يتخالقون معنى يخبرون فعليه يعنى (قوله أى كل امره) قبل يلزم عليه حيث نذر وهو ان الوعد فى الآية ترتب على مخالفة كل الامور ودور بعضها وجوابه ان المراد بقوله أى كل امره أى امره وانما عجز بقوله أى كل امره لانه اظهر فى بيان معنى العموم ويمكن أن يقال ما ذكره بظاهره هو معنى الآية ولكن حكم البعض معلوم من دليل آخر وبجهد السكون فى الآية عنه لا يحسد ورغبه وقد نوزل الآية بالسلب الواقع للايجاب الكلى أى لا يمتثلون كل امره بل بعضه الا ووقف فتفسد ترتب الوعد على البعض فقط قاله سم قلت قوله وقد نوزل الآية الخ فسه أنه حيث نذر ليس من قبل العام وأنه مخالف لقول الشارح ويخص منه امر التذب (قوله فى سياق التنبى) أى التنبى ولو معنى فيشعل النهى نحو الاضرب أحدوا والاستههام الانكارى فهو هل تعلم له سبها هل من خالف

غيره هل يخص منهم من أحد وشمل النبي جميع أدوائه كما وان وليس ولا (قوله بأن تدل عليه بالمطابقة) تفسيره لا لئلا عليه وضعه وقوله كما تقدم أي في قول المصنف ومدلوله كلية (قوله من أن الحكم في العام) أي بسبب العام وفي التركيب الذي فيه العام أي الذي وقع فيه العام بحكم ما عليه وقوله مطابقة معقول مطلق عام له محذور في أي ودال عليه مطابقة أي دلالة مطابقة أي ذات مطابقة ويحتمل أنه حال من كل فرد أي حال كون كل فرد مطابقة أي ذات مطابقة لكن يحجب المصدر كما وان كثر ما عاى فالاول أولى (قوله وقيل لزوما) يؤيده قول الصانع أن لا في نحو لا رجل في الدار في الجنس فان قضيت ان المصنوع بطريق الزوم دون الوضع وعال في منع الموانع مانصة غير انافية مدلهنا أن اختيار في مسئلة أن دلالة الشكوة المنقبة هل هو بالزوم أو بالوضع التفسير فأقول انه بالزوم في المبنية على الفتح وبالوضع في غيره والاقول بالزوم على الإطلاق قول المنقبة والشيخ الامام الوالد وبالوضع مطلقا قول الشافعية مطلقا. اه وفي شرح المنهاج قال مانصة اختلفوا في أن الشكوة في سابق النبي هل عمت لذاتها أو لتي المشتغلين بها والثاني قول المنقبة وظاهر كلام غيرهم من الشافعية الاول اه ولا يخفى أن الثاني أي انه بالوضع هو الموافق لما قدمه المصنف من أن دلالة العام كلية وانه محكوم فيه على كل فرد مطابقة قاله سم قلت ولعل هذا الخلاف صبي على خلاف آخر وهو هل الشكوة مرادة لاسم الجنس فيكون مدلولها الماهية من حيث هي أو غير مرادة له بل مدلولها الفرد الشائع فليتم امل (قوله دون الثاني) لعل وجهه أنه لا يتصور وجود فرد بدون الماهية وحيث أنه لا يتأتى إخراج بعض الأفراد بعد نفي الماهية لا التزام نفيها في الجميع كذا قيل وقيل لأن النبي على الثاني يتوجه للماهية وهي مفردة فلا يتوجه قصد تخصيصها وقد يقال ما المانع من محصة قصد نفي الماهية باعتبار وجودها في بعض أفرادها قاله سم (قوله نصان بنيت على الفتح) هو شامل للمفردة والمجموعة جمع تكسيرة وكان مراده على الفتح أو نائيه فيشمل المثنى والمجوع جمع سلامة ثم هو في الجمع بمعنى على أن أفراد الجمع أحاد كما قدمه الشارح ويرد عليه بعد هذا كله ما إذا كان اسم لا منصوب بنحو لا صاحب برعمقوت المولى نصان وقت بعد لا العاملة حمل أن كان أولى (قوله وظاهر أن لم تبين) فيه أن يقال أن أراد أن لم تبين مطلقا كان قهوم ومفهوم قوله ان بنيت على الفتح متناهيين في المبنية على غير الفتح وان أراد أن لم تبين على الفتح كان دالا على الظهور في المبنية على غيره وفيه نظر ظاهر وقد يجاب عن هذا الظاهر بما تقدم من أن المراد بالناس على الفتح ما يميز البناء على الفتح أو نائيه لكن يبقى التنازع بين جهة أخرى وهو اقتضاؤه الظهور في اسم لا إذا كان منصوبا كما هو الآن يقول قوله ان بنيت على الفتح على معنى ان وقت بعد لا العاملة حمل ان وقوله ان لم تبين على معنى ان لم تقع بعد لا العاملة حمل ان بأن وقت بعد العامة حمل ليس وهذا مع بعده وتكلفه قد يشير إليه صنف الشارح فتأمل (قوله

بأن تدل عليه بالمطابقة كما تقدم من أن الحكم في العام على كل فرد مطابقة (وقيل لزوما وعليه الشيخ الامام) والد المصنف كالمقتضى نظرا إلى أن النبي أو لا للماهية ويلزمه نفي كل فرد في غير التخصص بالنسبة على الاول دون الثاني (نصان بنيت على الفتح) لنحو لا رجل في الدار (وظاهرا ان لم تبين) فهو ما في الدار رجل

فيجتمه لي في الواحد) أي احتمل لا حتم في ما إذا الغرض أنه ظاهر في العموم (قوله قال  
المصنف مراده العموم البديهي الخ) تأمله فإنه لا فرق بين المثال واللاية في أن المراد من كل  
العموم الشعولي إذا المعنى في المثال من يأتي بأي مال وفي اللاية وإن استجاره أي واحد  
وقد سهر الشعولي في اللاية بأن المعنى وإن استجاره كل واحد المقيد في إرادة ذلك من  
المثال لا يقتضاه أن المعنى من يأتي بكل مال أي يجمع الأموال ممنوع أما أول فلان  
الشعولي كما يفسر بذلك يفسر بمعنى أي شيء كان قلنا وأما ثانياً فلان حل الشعولي في اللاية  
على ما ذكره بقصد قصر الإجابة على استجابة الجميع دون البعض وهو كما سدد قطعاً فاعتبر  
أن المراد في اللاية ما قلناه فلفظ أن مراد الأمام بالعموم الشعولي لا البديهي سيما  
والمبتدأ من العموم انما هو الشعولي لا البديهي إذا الأول هو معنى العموم وما قلنا من  
مساواة المثال للآية في العموم الشعولي هو معنى ما أشار به العلامة وللعلامة مع هنا  
كلام لا يعول عليه (قوله وقد يجمع اللفظ عرفاً) أي في العرف فهو متعصب بفتح الخاض  
(قوله كالشعوي) أي كاللفظ الدال على الشعولي ليناسب قوله وقد يجمع اللفظ وقد  
منه في قوله ومفهوم الخافضة لذلك أنه شيخ الإسلام وظاهر اقتضاه على ما ذكرناه لا يشترط  
منه في قوله كترتيب الحكم على الوصف وفيه نظر لأنه مثال لقوله أو عتلا المعطوف  
على قوله عرفاً المتعلق بقوله وقد يجمع اللفظ فيكون التقدير وقد يجمع اللفظ عتلاً كترتيب  
الخ فلا بد أن يشترط منه في قوله كترتيب أيضاً يصح أن يكون معناه اللفظ المعجم عقلاً فلان  
قبل هذا التقدير في هذه المواضع صحيح في نفسه لكن يمنع قول المصنف والشارح  
الآتي والخلاف في أنه أي المفهوم مطلقاً لا عموم له لفظي إلى أن قال الشارح بناءً على أن  
المعوم من عوارض الالفاظ الخ فإنه دال على أن الكلام هنا أي في قول المصنف  
كالشعوي وقوله ومفهوم الخافضة في نفس المفهوم لأنه الذي يصح بناءً عليه بالعام على  
ما ذكرنا في اللفظ الدال عليه لأن اللفظ يصح أن يسمى عاماً سواء قلنا أن المعوم من  
عوارض الالفاظ والمعاني أو من عوارض الالفاظ فتعين أن الكلام في نفس المفهوم  
وحيداً يشترط كيف يصح وقوعه مثلاً لا لقوله وقد يجمع اللفظ قلناه إذ المعنى على أن قول  
المصنف والشارح والخلاف في أنه أي المفهوم لا عموم له لفظي متعلق بقوله وقد يجمع  
اللفظ عرفاً كالشعوي الخ وهو ممنوع بل هو استئناف مستقلة متعلق بنفس المفهوم فإن  
قالت إذا كان استئنافاً وليس متعلقاً بما قبله لموقعه هنا قلت موقعه أنه لما ذكرنا قبله  
أن اللفظ الدال على المفهوم حصل له التعميم عرفاً على قول ناسب أن يبين حكم نفس  
المفهوم في العموم بهم (قوله على قول) أي ضعيف وقوله تقدم أي في جعل المفهوم  
من أن الدلالة على الموافقة لفظية عرفية شيخ الإسلام ومعنى تسمية اللفظ الدال على  
الشعوي أن اللفظ الذي كان دالاً على الشعوي بطريق المفهوم صار موضوعاً لجميع  
الأفراد الشاملة لما كان قبل ظل العرف منظوقاً ولما كان مفهوماً من نصير معنى قوله

فيجتمه لي في الواحد فقط ولو  
ويذكر فيها من كانت نصاً أيضاً كما  
تقسم في الحروف أن من تأتي  
لتنصيص العموم قال أمام  
المؤمن والنكرة في سياق  
الشرط للعموم فهو من يأتي  
بمال أجازة فلا يختص بمال حال  
المصنف مراده العموم البديهي  
لا الشعولي أي بقرينة المثال  
أقول وقد تكون الشعولي نحو  
وإن أحسن المشركون استجاره  
فاجزم أي كل واحد منهم (وقد  
يجمع اللفظ عرفاً كالشعوي)  
أي مفهوم الموافقة بقسمة  
الأولى والثانية أي على قول تقدم  
نحو فلا تنقل لهما ألف ان الذين  
ياكلون أموال البناء أي الآتية  
قبل نقلهما العرف إلى صميم  
جميع الأيدي أموال الإيفاء



تعالى فلا تقل لهما أف التهي عن جميع الايدي آت ومعنى قوله تعالى ان الذين يأكلون  
أموال البتة الخ يتصرم جميع الاتلافات كما أشار الى ذلك الشارح (قوله) خلاف  
ما تقدم) حال من اطلاق على رأى سيويه لانه مبتدأ وقوله صحيح خبره وقوله انه لا أولى  
يدل على ما تقدم وقوله منه حال من الاولى والضمير له يوم الموافقة (قوله) وسرحت عليكم  
أمهاتكم) عطف على التعمى (قوله) نقله العرف من تحريم العين الى تحريم جميع  
الاستقاعات) اعترضه الكمال بما حاصله انه باقى في محبت الجمل ما يؤخذ منه ان هذا من  
باب الاخبار الذي دليل مضمرة العرف وانه تقدم أن الاخبار أربع من النقل وأجاب  
شيخ الاسلام بان ما تقدم فيما اذا لم يكن النقل مبنيا للضمير وهذا بخلافه على أن كلامنا  
ليس في الخلاف في ترجيح النقل على الاخبار أو عكسه بل في الخلاف في استقامة  
العموم من أم - أو غاية أن الخلاف في هذا مبني على الخلاف في ذلك ولا يلزم من الينما  
على شيء الاتحاد في الترجيح اهـ (قوله على معنى انه كناية) بدت العلة وحدها (المعلول)  
ليس هذا بياناً للكون الافظ عاماً بل بيان للمعنى العقل الذي هو سبب في تعميم اللفظ كما هو  
مقتضى عبارة المصنف حتى يصير لفظ العلماء في مثال الشارح الا على كل فرد بواسطة  
المعنى سم (قوله) اذ لم يجعل اللام فيه للعموم) أى بان جعلت للنفس احترازاً عما اذا  
جعلت للعموم فان العموم حينئذ يافى باللفظ لا بالعقل سم وقوله ولا عهد الواو فيه لئلا  
أى وأما اذا كانت له عهد فلا عموم أصلاً (قوله) وكفهوم المخالفة) عطف على  
قوله كترتيب الحكم والتقدير واللفظ الدال على مفهوم المخالفة وحاصل المعنى أن  
اللفظ صار عاماً في افراد مفهوم المخالفة بواسطة العقل (قوله على قول تقدم) أى  
في محبت المقهور وهو ضعيف أى والصحيح ان دلالة اللفظ لا بالعقل وعلى التقديرين  
ليس منطوقه اذ لم يضع اللفظ له ولا نقله العرف اليه وانما الخلاف هل دلالة اللفظ على  
المقهور به أو بحكم العقل (قوله) ان دلالة اللفظ الخ) يدل من قولهمزة أن مفتوحة  
ويجوز كسرهما على أن الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً وتي بهد والاول هو الظاهر (قوله)  
على أن ما عدا المذكور) ما عدا عن المقهور والمذكور هو المنطوق وقوله بخلاف حكمه  
شبران الثانية وما عدا بخلاف الاحلاب فهو ضمير حكمه يعود للمذكور وقوله بالمعنى خبر ان  
الاولى وقول شيخ الاسلام متعلق بدلالة اللفظ أراد التعلق بالمعنى (قوله) المعبر عنه هنا  
بالعقل) دفع كالتقيل انه لا يذكر العقل فيما سبق وحاصل الدفع انه ذكر بالمعنى لان المراد  
بالعقل هنا والمعبر عنه بالمعنى فيما سبق (قوله وهو) أى المعنى وقوله انه ضمير للشأن  
وقوله المذكور فاعل يتف والمراذبه المنطوق كالمسألة في قوله صلى الله عليه وسلم في الغنم  
الساكنة زكاة وكالغنى في قوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم وقوله عما عدا أى عن  
المقهور وهو غدير المسألة في الاول وغيره الغنى في الثاني وأورد على هذا الدليل وهو قوله  
لولا يتف المذكور الحكم عما عدا لم يكن لذكره فائدة انه ان أراد جميع ما عدا، معناه

واطلاق التعمى على مفهوم  
الموافقة بقسمه خلاف ما تقدم  
لانه لا أولى منه صحيح أيضاً كما  
عليه البيضاوى (وسرحت  
عليكم أمهاتكم) نقله العرف  
من تحريم العين الى تحريم جميع  
الاستقاعات المقصود من النساء  
من الوطء ومعهما وسبأ في قول  
ان يجعل (أو عقلاً كترتيب  
الحكم على الوصف) فانه يفيد  
علمية الوصف للحكم كما سبأ في  
في القياس فيفيد العموم بالعقل  
على معنى انه كلما وجدت العلة  
وجدت المعلول مثاله أكرم العالم  
اذ لم يجعل اللام فيه للعموم  
ولا عهد (وكفهوم المخالفة على  
قول تقدم ان دلالة اللفظ على ان  
ما عدا المذكور بخلاف حكمه  
بالمعنى المعبر عنه هنا بالعقل وهو  
انه لولا يتف المذكور الحكم عما  
عدا لم يكن لذكره فائدة كما في  
حديث الصحيحين مطل الغنى  
ظلم أى بخلاف مطل غيره

اللازمة لمصول القائمة قطعاً بتقسيمه عن بعض ما عداها وإن أراد عن بعض ما عداها  
لم يثبت المألوف وهو عموم المفهوم سم (قوله أي المفهوم مطلقاً) أي موافقةً ومخالفةً  
(قوله بناءً على) أي بناءً على الخلاف المذكور وقوله على أن العموم من عوارض الاتفاق  
والعالم راجع لقوله هل يسمى وقوله والاتفاق فقط راجع لقوله ولا لأن قيل هذا  
الخلاف معلوم من قوله السابق والصحيح أنه من عوارض الاتفاق الخ فلم ذكرهنا قلت  
للتبسيه على كون الخلاف لفظياً ولأنه لما ذكر أن اللفظ الدال عليه وصف بالعموم  
بواسطة العرف أو العقل ناسب أن يذهب على حكم نفسه لتلايف عنده سم (قوله وأما  
من جهة المعنى) بيان للمفهوم قوله لفظياً مقتضى كون الخلاف لفظياً بالاتفاق  
في المعنى لا يقال هذا الاتفاق في المعنى منافي لما سبق من تخصيص أن العموم من عوارض  
الاتفاق دون المعاني لأنه صريح في عدم عروضة للمعاني فينا فيه الاتفاق هنا في المعنى  
لأننا نقول هذا هو مفسد لان الذي سبق أن المعنى لا يوصف بالعموم بمعنى أنه لا يطلق  
عليه لفظ العموم حقيقة والمذكور هنا أن المفهوم شامل لجميع الصور بمعنى أن الحكم  
المفهوم متعلق بكل ما عدا المذكر وروشن ما بين المقامين ذكره سم (قوله بما  
تقدم) أي بسبب ما تقدم وهو متعلق بشامل (قوله من عرف الخ) اقتضاه على العرف  
والعقل كأنه لا تقدم ذكرهما أنما لا يفي بالمعلوم أن المفهوم شامل لجميع صور ما عدا  
المذكور على غير قول العرف والعقل من الجاهل والمثالي والشرع سم (قوله وإن صار)  
أي المفهوم به أي بسبب العرف منطوقاً أي مدلولاً عليه في محل النطق بمعنى أن تلك  
الضرورة لا تمنع كون الكلام في المفهوم بحسب الأصل سم (قوله أو عقل لم يقل وإن  
صار به منطوقاً) لأنه لا يقدح في أحد بل اللفظ إلى مفهوم المخالفة ودلالته عليه  
في محل النطق والذي تقدم في قوة وكيفية مفهوم المخالفة حاصله أن دلالة اللفظ على حكم  
المسكوت لا في محل النطق قطعاً لكن هل هو بطريق الوضع أو بطريق العقل بخلاف  
دلالة اللفظ على مفهوم الموافقة فانه في محل النطق على ذلك القول سم (قوله والخلاف  
في أن القوي) أي نفس القوي لا هو لان الذي تقدم في بحث المفهوم هو الأول  
كالإتيان سم (قوله على أن المثاليين) هما قوله كالقوي وقوله وكيفية مفهوم المخالفة (قوله  
يدل هذا) أي يدل قوله أن القوي بالعرف الخ وقوله فيه ما على قول أي لو قال والخلاف  
فيه ما على قول (قوله كان أخصر وأوضح) أما الأول فليسقط بجهل في القوي الخ  
وأما الثاني فلا يلام ما عدا به اعتماداً ما ذكره بخلاف قوله على قول فان للتبادله  
مرجوحته سم (قوله ومعباد العموم) أي دليل بحقيقته الاستثنا من معناه كما أشار إليه  
الشارح بقوله فكل ما صرح الاستثنا منه الخ وفي العبارة متضاف محذوف أي ومعباد  
العموم صحة الاستثنا دل عليه قول الشارح فكل ما صرح الخ وكل في قوله فكل ما صرح  
بالضم وترجم مفصولين مالاتيها وصلوة بخلاف ما إذا كانت ظرفية فانها ترسم متصلة

(والتخلاف في أنه) أي المفهوم  
مطلقاً (لا عموم لفظي) أي  
عائد إلى اللفظ والتسمية أي هل  
يسمى ما أولاً بناءً على أن  
العموم من عوارض الاتفاق  
والمعاني أو الاتفاق فقط وأما  
من جهة المعنى فهو شامل لجميع  
صور ما عدا المذكور بما تقدم  
من عرف وإن صار به منطوقاً  
أو عقل (و) الخلاف (في أن)  
القوي بالعرف والمخالفة بالعقل  
تقدم في بحث المفهوم تبسيه  
بهذا على أن المثاليين على قول  
ولو قال يدل هذا فيه ما على  
قول كما قلت كان أخصر وأوضح  
(ومعيار العموم الاستثناء)

بكل نحو قوله تعالى كلما ضاع لهم مشوا فيه (قوله) بما لا حصر فيه (زاد) جوازا عن الابراد  
 على قول المصنف كغيره ومعار العنوم الاستثناء في التلويح جوازا من آخر حيث  
 قال فان قيل المستثنى منه قد يكون خاصا اسم عدد نحو عندي عشرة الا واحدا واسم علم  
 نحو كسوت زيد الاراسه او غير ذلك نحو سمعت هذا الشهر الا يوم كذا او اكرمت هؤلاء  
 الرجال الا زيدا فلا يكون الاستثناء دليل العموم اجيب بوجوه الاول ان المستثنى منه  
 في مثل هذه المور وان لم يكن عاما لكنه يتضمن مسبقه عموم باعتبارها يصح الاستثناء  
 وهو جمع مضاف الى المعرفة أي جميع أجزاء العشرة أو أعضاء زيد أو أيام هذا الشهر وأحد  
 هذا الجمع الثاني وذكر ما أجاب به الشارح الثالث ان المراد استثناء ما هو من أفراد  
 ما لول القمط لاحاه من أجزائه كما في الصور المذكورة اه باختصار اه سم (قوله) للزوم  
 تناوله للمستثنى (أي من غير حصر كما تقدمه) (قوله) ومن نفي العموم فيها) قال الكمال أي من  
 نفي كونها للعموم حقيقة وذلك بتناول القائل بأن القصوص حقيقة وأن استعماها  
 للعموم مجازي والقائل بأن ما شتركة والمائل بالوقف اه وفي قول نفي العموم فيها القول  
 بالاشتراك والقائل بالوقف نظر ظاهر اذ لا نفي على هذين والتأخر اه خاص بالقول الاول  
 واما من قال بالاشتراك فيجعل الاستثناء مكية ارادة أحد المعنيين وهو العموم ومن قال  
 بالوقف يقول الاستثناء يدل على ارادة العموم مع احتفال أنه حقيقة وأنه مجاز فليأمل  
 فاه سم (قوله) الا ان تخصص فيم فيما يخص به) فان قلت هل يصدق عليه حينئذ  
 العموم بالمعنى المراد فيما سبق فالتفهم لانه قد استغرق الصالح له من غير حصر لانه لا يصلح  
 الا ان يصدق عليه الوصف وقد استغرق جميع أفراد ما يصدق عليه وقد ذكر في التلويح  
 كالتوضيح أن من ألقاظ العموم عندهم النكرة الموصوفة بصفة عامة وهي التي لا تختص  
 بفر من أفراد تلك النكرة كالأجاس الا رجلا عالما فان العلم مما لا يخص واحدا من  
 الرجال بخلاف لا أجاس الا رجلا يدخل داره وسده فبمثل كل أحد فان هذا الوصف  
 لا يصدق الا على فرد واحد وذلك الوجهين أحدهما الاستعمال في قوله تعالى ولعمري ومن  
 حيز من مشرك وقوله قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها ذى القمطع بأن هذا  
 الحكم عام في كل صيد مؤمن وكل قول معروف الثاني ان تعليق الحكم بالوصف المشتق  
 سواء ذكره وصونه أو لم يذكر يشعر بأن ما أخذ اشتقاق الوصف عنه لذلك فيم الحكم  
 بعموم علمه اه باختصار ومنال الشارح لا يظهر فيه الوجه الثاني ولا يضر ذلك لاستقلال  
 كل من الوجهين في التوجيه نعم فيه ما سألني به اه سم (قوله) نحو قام رجال  
 كانوا في دارك الا زيدا منهم) قال الكمال هذا المثال وان غشي فيه ما ادعاه من العموم  
 فيما يخص به فلا يرتفع المثال من كون الدار حاصرة لهم ولا غشي فيما مثل به ابن  
 مالك من قوله يا بني رجال صالحون الا زيدا اه واعتز به شيخ الاسلام حيث قال قد بوجه  
 عمومهم فيما يخص به بوجوب دخول المستثنى في المستثنى منه لولا الاستثناء لكون

فجعل ما مع الاستثناء منه مما  
 لا حصر فيه فهو عام للزوم تناوله  
 للمستثنى وقد صح الاستثناء  
 من الجمع المعروف وغيره مما تقدم  
 من الجمع نحو يا رجال  
 من الصبيح نحو يا رجال  
 الا زيدا ومن نفي العموم فيها  
 يجعل الاستثناء مكية  
 العموم ولم يصح الاستثناء من  
 الجمع المنكر الا ان تخصص فيم  
 فيما يخص به بنحو قام رجال  
 كانوا في دارك الا زيدا منهم

اذ احاطة الجميع ويرد عنهم وجوب ذلك وأن الدار حاصرة للجميع بل واثان لا يكون  
 زيدا منهم ولهذا احتج الى ذلك معهم مع أن في عموم ذلك نظرا اذ معيار العموم صحة  
 الاستثناء لا ذكره هنا لا يعرف الا بذكره وأما اختاره ابن مالك من جواز الاستثناء من  
 التكررة في الاثبات فهو جاني قوم صالحون الا بذكره وهو مخالف لقول الجمهور اذا الاستثناء  
 اخراج ما لو لا موجب دخوله في المستثنى منه وذلك مستثنى في المثال نعم ان زيدا عليه منهم  
 كان موافقا لهم لكن فيه ما مر أيضا اهـ وقوله وان الدار حاصرة للجميع قد يقال ولو سلم أنها  
 حاصرة للجميع فيكونها كذلك لا يقتضي العموم فيما يخصه بل يصدق القاطن بجماعة  
 من كانوا في الدار ولا يتبادر من القاطن جميع من كانوا في الدار ويجب أن الاستثناء  
 دامل العموم فيما يخصه به ولا يلحق به والظاهر من الاستثناء هو الاحتياج اليه  
 وقوله ولهذا احتج الى ذكرهم بمخالفته قول الشهاب وقوله منهم حال من زيدا يعني  
 لا يستثنى زيدا مثلا في هذا التركيب الا اذا كان من جهة الرجال المحدث عنهم فلا يلزم ذكر  
 لفظة منهم في التركيب حين الاخبار اهـ وقوله في توجيه ظاهر اذ معيار العموم صحة  
 الاستثناء لا ذكره قد يقال من لازم ذكره على وجه صحيح صحت ولا شك في صحة هذا التركيب  
 مع صحة هذا الاستثناء وقوله وأما اختاره ابن مالك الخ فينبغي فيه اراد الكيل هذا  
 انما على الشارح فيقال كلامه مبني على مذهب الجمهور وادع أن ما تقدم عن التوجيه  
 قد يدل على العموم فيما مثل به ابن مالك أيضا سم (قوله كما قلنا المصنف من الصانع)  
 عبارة في شرح المنهاج قال الصانع ولا تستثنى المعرفة من التكررة الا ان عت فهو  
 ما قام احد الزيد أو تخلصت فهو جاني رجال كانوا في دارك الا بذكرهم اهـ اهـ سم  
 قلت ظاهر عبارة الصانع المذكورة أنه لا بد من ذكرهم في التركيب كما قال شيخ الاسلام  
 خلاف ما قاله الشهاب اذ لو كان المراد ما قاله الشهاب لذكر ذلك على وجه يشمر  
 بعدم الاحتياج اليه في التركيب بان يقال اذا كان منهم (قوله فهو جاني عبيد زيدا)  
 ليس بعام أي في جميع أفراد والافعال فيما يخصه به ان قبل الا بذكرهم لما  
 قدم من أن الجمع التكرر انما يخصه به وهو ما يخصه بقوله لا بد من ذكره  
 كان أولى ومع ذلك نفسه ما مر فانه شيخ الاسلام وقد يفتد بأن التثنية يتسامح فيه  
 وبأن لا بد من صفة بل متعلق بجاء سم (قوله كما في رأيت رجالا) أي لأنه لا يمكن  
 رؤية جميع أفراد الرجال (قوله والاصح ان أقل معنى الجمع ثلاثة لاثنتان) قال شيخ  
 الاسلام الحق به كما قال البرماوي كل ما دل على جمعية دلالة الجوع ككس وجيل بخلاف  
 نحو قوم ورط لان دلالتهم على المجموع لا على الجميع اهـ وأقول كلام التسليم دال  
 على الحاق نحو قوم ورط أيضا فانه قال اختاروا في معنى التخصيص الى أن قال واختار  
 عند المصنف أن كان جمعا مثل الرجال والتسامع وفيه ما مر مثل الرط والقوم يجوز  
 تخصيصه الى الثلاثة نظر بعامل أنها أقل الجمع اهـ فانه اهـ سم (قوله فقد صفت قلوبكم)

كما قلنا المصنف من الصانع  
 جاني رجال الا بذكره  
 الا صفة بمعنى غير كما في لو كان فيها  
 آلهة الا الله لمفسدا (والاصح  
 ان الجمع التكرر) في الاثبات  
 فهو جاني عبيد زيدا (ليس بعام)  
 فيعمل على أقل الجمع ثلاثة أو  
 اثنتين لانه الحق وقيل انه عام  
 لانه كما يصدق بما ذكره يصدق  
 بجميع الأفراد وما بينهما  
 فيعمل على جميع الأفراد  
 ويستثنى منه أخذ بالاحوط  
 ما لم يمنع مانع كما في رأيت رجالا  
 فعلى أقل الجمع قطعا (و) (الاصح  
 ان أقل معنى الجمع) (رجال)  
 وسليق (ثلاثة لاثنتان) وهو  
 القول الآخر وأقوى أدلته ان  
 تنوب الى الله فقد صفت قلوبكم

أي مالت قلوبكم بالتحريم مارية وهو علة للتوبة وجواب الشرط محذوف تفديره تقبلا  
 (قوله أي عائشة وحفصة) تفسير للمعنى في تنويع قلوبكم (قوله لتبادر الزائدة) علة  
 قوة مجاز والكلام المصنف (قوله ومن ضمنه) هو بصيغة اسم الفاعل أي المنوى عليه  
 أي المضاف الذي هو ضمير عائشة وحفصة فان المضاف اليه وهو ضميرهما محذوف على  
 المضاف وهو قلوب احتوا الكل على يوحته لان القلب جرمين النقص (قوله بخلاف  
 مجموع عبد الله) أي عالم ينقض فيه المضاف اليه المضاف (قوله لكن ما مثله) هو على  
 حذف مضاف أي لكن مقتضى ما مثله وبه في إيجاب عن قول الشهاب في الأخبارية  
 أي بقوله بخلاف كماله ما مثله نظر وما ليست مصدرية لقوله فكان الأولى أن يقول تقبلهم  
 اه قاله سم (قوله بخلاف لاطباق النخاع) اعتمد طائفة أن الخلاف في الجمع  
 وقرئت ينسبوا إليه آخر منهم الأصمعي في شرح المصنوع فانه قال مانعه التنبه الرابع  
 الجواب عن اشكال عرض لبعضهم يعني القرأى وهو انه قال في مجموع عشر من سنة أو رد  
 هذا السؤال على القضاة لم يحصل لي ولا لهم جواب وهو ان الخلاف في هذه المسئلة  
 وهو أن أقل الجمع اثنان أو ثلاثة غير مضبوط ولا متروك وسببه أنه ان فرض قولهم أقل  
 الجمع اثنان أو ثلاثة في صيغة الجمع الذي هو جمع مبنى من حيث امتنع إنباته في غيرها ألا يترجم  
 بثبوت الحكم بصيغة ثبوتية لغيرها وان كان في مدلول هذه الصيغة فان مدلول هذه الصيغة  
 كل ما يجمع جمعا وصيغ العموم فانه ان جمع قلة وجع كثره واتفق النخاع على ان جمع القلة  
 موضوع العشرة فيادونهم الى الاثنين أو الثلاثة على الخلاف وجمع الكثرة موضوع لما  
 فوق العشرة قال صاحب المقصل وغيره وقد يستعمل كل منهما مكان الآخر وأصبر بهم  
 بالاستعانة يستغنى أن كلامه ما يستعمل في وضع الاثر مجازا وان جمع الكثرة  
 موضوع لما فوق العشرة فان استعمل فيادون العشرة كان مجازا فنقول بوضع  
 الخلاف ان كان جمع الكثرة لا يستقيم لان أقل الجمع على هذا التقدير أحد عشر والاثنان  
 والثلاثة انما يكونان لفظ في مجازا والبحث في هذه المسئلة ليس في المجاز لان اطلاق لفظ  
 الجمع على الاثنين والثلاثة لا خلاف فيه انما الخلاف في كونه حقيقة بل لا خلاف ان لفظ  
 الجمع مجوز اطلاقه وارادة الواحد مجازا فكيف الانسان وان كان الخلاف في جمع القلة  
 فلا يوجب لاتهم كروا أمثلتم في جوع الكثرة فدل على أن هراهم في تصويرها مثله ليس  
 حصرها في جمع القلة قال الأصمعي في الجواب الحق عن ذلك أن كون أقل الجمع اثنين أو  
 ثلاثة هو على الإطلاق سواء كان ذلك جمع قلة أو جمع كثره وقلة جمع الكثرة يصدق على  
 مادون العشرة حقيقة وأما جمع القلة فلا يصدق على ما فوق العشرة فان ساعد على ذلك  
 منقول الادب فلا كلام والافني خالفه وهو مجموع جباله الاصولية الدالة على عموم  
 الجمع على الإطلاق وكيف لا يحد اجماع الادباء على ذلك ومنهم مالمولى التقى الخلفاء  
 في التلويح فانه أشار في تقرير كلام التنقيح وشرحه الى التردد في أن أقل جمع الكثرة ثلاثة

أي عائشة وحفصة وليس لهما  
 الاقلان واجب بأن ذلك ونحوه  
 مجاز لتبادر الزائدة على الاثنين  
 دونهما على ذهن والداهي الى  
 المجاز في الآية كراهة الجمع بين  
 تليين في المضاف ومن ضمنه  
 وهما كالتالي الواحد بخلاف  
 مجموع عبد الله وبنى على  
 اختلاف ما لوقر أو وصى بدرهم  
 لزيد والاصح أنه يستغنى ثلاثة  
 لكن ما مثله من جمع الكثرة  
 بخلاف لاطباق النخاع على ان  
 أقله أحد عشر فذلك قال  
 المصنف الخلاف في جمع القلة

أولاً ثم بعد ان بسط الكلام على الخلاف في أن أقل الجمع ثلاثة أو اثنان قال مافيه واعلم  
أهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على أن التفرقة بينهما  
انما هي في جانب الزيادة يعني ان جمع القلة يختص بالعشرة وخادونها وجمع الكثرة غير  
مختص لانه يختص بما فوق العشرة وهذا هو الحق بالاستعمال وان صرح بخلافه كثير  
من الثقات اهـ ولما قلناه عنه الماص في باب الاسرف الناصية الاسم الرافعة الخبر من  
شرحه لتسليم عقبه بما قصه هذا كلامه ويعني بالمقام المشاكلة المقام التعريف بما  
يقيد لاستحقاق يريد ان العلماء لم يفرقوا في هذا المحل بين اقلوا المشركين وأكرم  
العلماء مثلاً حيث جعلوا كلامهم شاهداً للثلاثة وما فوقها الى غير النهاية فدل عدم  
الفرق بحسب الظاهر في هذه المسألة على ان التفرقة بينهما حال كونها مذكرين انما  
هو في جانب الزيادة كآمال وحاصله ان الجمعين متفقان باعتبار المسند مقترقان باعتبار  
المتنهي فبدأ كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نية بجمع الكثرة وهذا  
التفرق لا يحتاج الى ان نقول في محله من المحال هذا انما استعير به جمع القلة بجمع  
الكثرة اهـ نعم في حواشي التلويح الخسروية مافيه وجه عدم التفرقة ان كلامهم في  
الجمع المعروف سواء كان جمع قلة أو كثرة فلا بعد ان لا يبقى بينهما فرق بعد التعريف حيث  
قصد بهما الاستغراق وهذا لا يحتاج ما صرح به الثقات لأن تصرفهم في المنكر  
فليتأمل اهـ ويتأمل في قول الدماميني لا يحتاج الى أن نقول الخ اهـ سم (قوله) وشاع  
في العرف الخ) هو من كلام المصنف جواب سؤال تقدير لم جعل جمع الكثرة في قوله  
الافراد والوصية على الثلاثة كما تدل عليه عبارة في شرح المنهاج حيث قال ولقائل ان  
يقول اتفقت الفقهاء على أن من أقر بدواهم قبل منه نفسه بما بثلاثة وهي جمع كثرة  
وأقله اثنا في النجاة أحد عشر فما لجمع بين الكلامين اللهم إلا أن يدعى الفقه أن العرف  
شاع في اطلاق دراهم على ثلاثة واشتهر فصار حقيقة عرفية وهي مقدمة على القولية ولا  
يكفيه أن يقول اطلاق جمع الكثرة على القلة يصح مجازاً والاصل براءة القيمة عما زاد  
فقبلنا نفسه بثلاثة لذلك لا نأقول لا يقبل من اللفظ بصفاتي اللفظ في الاخبار  
التفسير بمجاز الا ترى أن من أقر بانفس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان جمع  
الاطلاق الجمع على الواحد مجازاً اهـ وتضمنه ان اطلاق دراهم على ثلاثة مجاز لغوي وهو  
منوع بل محال كون جمع الكثرة مجازاً في العشرة وما دونها فصار له جمع قلة والا كان  
مشتركا بينهما كما صرح به الرضوي بقوله واعلم أنه اذا لم يأت الاسم ببناء البناء جمع القلة  
كالرجل في الرجل والجمع الكثرة كرجل في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة  
وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر اهـ ووافقه قول ابن مالك

وبعض ذي بكثرة وضعاين • كالرجل والعكس جاء كالصني

اذ قوله وضعا صريح في الاشتراك ولأنه لم يردل دراهم جمع قلة فيكون استعماله

وشاع في العرف اطلاق دراهم  
على ثلاثة

في الثلاثة حقيقة فلا حاجة الى الاعتذار بشيوع العرف لان الحاصل حقيقته انه محقق  
للقلة والكثرة حقيقة والاصل برامنا الذمة بما زاد فيه ذابظه وما في كلام الكمال حيث  
صرح بالعموم فيقال له يرجع قلة وما في قول الشارح وما شاوليه من جمع الكثرة الخ لما  
تقرر انه مشترك فيهما فغيره ان يكون تشبيه به من حيث انه اقله نعم ماسا كما المصنف  
يحتاج اليه في شحوقهم فيقال لو قال ان تزجبت النساء أو اشربت العبيد فزججت طابق  
انه يحتمل بثلاثة لتورود جميع القلة للعبيد كما عبيدني أن يقال اعتذار المصنف المذكور  
بقوله وشاع الخ انما هو في مسئلة الاقرار والوصية بدراهم وقد يقال يجوز ان يشهد في  
رجال الذي يشبهه الشارح بأن يدعي عرفا شيوعه في ثلاثة أيضا أو يرى شيخ الاسلام  
الخلاف في كل جمع كثره شاع في القلة حيث قال بعد كلام قررته وحل فيه الدراهم في  
كلام المصنف على القليل ما منه فيكون الخلاف في جبي القلة والكثرة في الاول  
وضعا وفي الثاني شيوعا اه وفيه نظر اه سم (قوله كما قال الصني الخ) متعلق بقال  
المصنف أي قال المصنف قولا مماثلة لقول الصني الهندي الخلاف في عموم الجمع المذكور  
أي المذكور يقول المصنف والاصح ان الجمع المنكر ليس بعام فأن كلامهم ما تنقيد  
لحل الخلاف وان كان المقيد به متما كسا والخلاف يثبت في عموم متعلق به وفي جمع  
الكثرة خبره سم (قوله لا استواء الواحد والجمع الخ) اشارة الى قرينه هذا الجواز وسكت  
عن بيان علاقته ويمكن أن تكون الكمية والقرينة لان الواحد من الجمع جزء منه سم  
قلت قوله اشارة الى قرينه هذا الجواز غلط بل لو قيل انه اشارة الى علاقة هذا الجواز  
وانها المشابهة فيكون مجازا متعارة حيث شبه الواحد بالجمع في كراهة التبرج ثم استعير  
اللفظ الدال على التشبيه به للمشبه لم يكن بعيدا واما القرينة فغالبه فتأمل (قوله في  
كراهة التبرج ن) قال شيخ الاسلام في قوله له أي للرجل القائل فهو متعلق بالكراهة  
لا بالتبرج اه زاد شيئا الشهاب ويحتمل التعلق بالتبرج وعود الضمير لعمد كورين  
الواحد والجمع اه ويدل على صحة ما قاله ما ذكر ابن هشام أن الضمير قد يعود على المعنى كما  
تعود الاشارة وجعل من ذلك قوله تعالى لو أن لهم ما في الارض جيعا ومثله معه لا فتدرا  
به أي ذلك سم (قوله على بابه) أي الثلاثة أو الاثنين والاولى أن يفسر بأنه الجمع الاعم  
من أقله وما زاد عليه (قوله لان من برزت الخ) قال الشهاب أي قالوا جميع عليه هو اللازم  
المعادي اه (أقول) أو التبرج فذلك بأن يسمل عليها ذلك وتطيب به نفسها وان لم يوجد  
بالفعل سم (قوله والاصح تعميم العام) معنى المدح والذم الخ) فيه أمور الاول أنه قد يقال  
لم عبر بتعميم دون عموم ويحجب بان اللفظ عام وضعا فلا وجه لاختلافهم في عمومهما وانما  
الاختلاف هل يعتد بعمومه ويعمل به أم لا فأشار الى ذلك بتعميمه بالتعميم بمعنى الاعتداد  
بعمومه والعمل به الثاني ذكر المدح والذم انما هو على وجه القليل والاراد أن سوف  
العام لغرض آخر كالمذح أو الذم هل ينصرف بذلك عن عمومه أم لا الثالث أن الباقي

كما قال الصني الهندي الخلاف  
في عموم التكر في جمع الكثرة  
(و) (الاصح) (انه) أي الجمع  
(يصدق على الواحد مجزا)  
(لاستعماله فيه نحو قول  
الرجل لاصرا أنه وقد برزت لرجل  
أنتبرج من الرجال لاستواء  
الواحد والجمع في كراهة التبرج  
له وقيل لا يصدق عليه ولم  
يستعمل فيه والجمع في هذا المثال  
على بابه لان من برزت لرجل تبرز  
لغيره عادة (و) (الاصح) (تعميم)  
العام بمعنى المدح والذم) بأن  
سبق لاحدهما (إذا لم يعارضه  
عام آخر) لم يسقط ذلك التعميم  
له لا ينافي تعميمه فان عارضه  
العام المذكور لم يردم فيما عارض  
فيه بجمايعهما

بمعنى الملازمة والاضافة ياتي في التقدير حال كونها ملتبسة من حيث يلازم بعضها  
هو المدح أو الذم الرابع أن الشارح أثبت قوله بأن سبق لاحدهما في أن الواو بمعنى  
أو وقرئ بذلك عدم اجتماع المدح والذم غالباً وإن أمكن باعتبارين الخامس أن شيخ  
الاسلام قال وسكت أي الشارح عن بيان مفهوم ما زاد بقوله لم يسبق لذلك وهو ما إذا  
عارض العام المذكور عام آخر سبق لذلك فشكل. نعم أعاد وظاهر أنها مائة ارضان فيحتاج  
الى مرجع اه وقد يبأب عن سكوت الشارح عما ذكرناه انما سكت عنه لمخوله في مذوق  
كلام المصنف فيستفاد منه الاعتداد بعموم الاول كعارضه فيحتاج الى الترجيح كما  
يعلم من باب التعادل والتراجع. والسادس أنه سكت الشارح والمحشيان عن مفهوم  
قول المصنف عام آخر وهو ما إذا عارضه خاص من تلك الاول والقياس أنه يقدم عليه في  
القديم السابع قوله اذا سبق لذلك في شافي تعميمه قال شيخ الاسلام في تعديل تعميم العام  
بمعنى المدح أو الذم اه ويجوز كونه تعديلاً لتقييد الشارح بقوله لم يسبق لذلك اه سم  
(قوله لانه لم يسبق للتعميم) أي بل انما سبق للمدح أو الذم (قوله جمعا) غير محمول عن  
المفعول أي يجمع الاثنين في الواو بك اليمين وقوله وعارضه في ذلك أي هجومه  
للاثنين على اليمين جمعا (قوله فعل الاول) أي قوله وما ملكت أيمانكم على غير ذلك  
أي على غير جمعا الاثنين بالملك (قوله بأن لم يرد تناوله) أي على القول الاول وقوله  
أو أريد ويرجى الثاني الخ أي على القول الثالث (قوله بأنه محرم) أي والاول مباح والهرم  
مقدم على المباح لارادته الماسة مقدم على جلب المصالح (قوله الممكن تهما) دفع  
لاستدلال انهم بأنه لو كان عاماً لما صدق لانه لا بد بين أمرين من مساواة من وجه وأقله  
المساواة في طلب ما هد هما عنهما وحاصل الدفع أن المراد في مساواة يصح استقارها  
وان كان ظاهراً في العموم فهو من قبيل ما يختصه لعقل نحو الله خالق كل شيء أي كل  
شيء يخلق اه سم (قوله تضمن الفعل الذي لم يرد منكر) عبارة العبد لانه نكرة في  
سباق الثاني لان الجمله نكرة باقتضاها والتاء ولذلك وصفها بالنكرة دون المعرفة فوجب  
التعميم كغيره من النكرات وليس هذا قبيحاً في النفع بل استدلال بالاستقراء اه وقوله  
لان الجمله نكرة قال السعد دفع لما قل ان القيد بلا يستوي ليس يحسن لان المراد في  
النكرة اسم الجنس ويستوي فعل هذا ولكن نصريحهم بأن التمر يف والتمه كغيره  
خواص الامهات يتقوى كون الجمله نكرة والمحققون من التاء على أن المراد بتسكير الجمله  
ان المفرد الذي يسبق منها نكرة وهو الفعل الذي ليس من جهة تسكير بل من جهة  
ان ما تضمنه من المصدر نكرة فعلى لا يستوي زيد وهو لا يثبت استواء بينهما اه وبه  
يظهر حسن صريح الشارح وعدوله عن صريح العبد سم (قوله نظراً إلى أن الاستواء  
المتقوى الخ) قال الضفي في تقرير هذا الجليل قالوا أولاً المساواة قطعاً أي في الجمله أعم من  
المساواة بوجه خاص وهو الدواوة من كل وجه فلا يدل عليه لان الأعم لا اشعر له

وقبل لا يعم مطلقاً لانه لم يسبق  
للتعميم (وقالتم اعم مطلقاً)  
كغيره وينظر عند المعارضة الى  
الرجح مثاله ولاء عارض ان  
الابراراني نعم وان القعب ابراني  
بحجم ومع المعارض والذين هم  
اقرب وجههم حافظون الاعلى  
ازواجهم أو ما ملكت أيمانهم  
فانه وقد سبق للمدح بعم بظاهره  
الاثنين على اليمين جمعا وعارضه  
في ذلك وأن يجمعوا بين الاثنين  
فانه ولم يسبق للمدح شامل لجمعهما  
على اليمين فعمل الاول على غير  
ذلك بأن لم يرد تناوله له أو أريد  
ويرجى الثاني عليه بأنه محرم  
(و) الأصح (تعميم نحو  
لا يستويون) من قوله تعالى  
أفمن كان مؤمناً كان فاسقاً  
لا يستوي أصحاب  
النار وأصحاب الجنة فهو لنفي  
جميع وجوه الاستواء الممكن  
فعم تضمن الفعل المتقوى المصدر  
شكر وقيل لا يعم نظراً إلى أن  
الاستواء المتقوى هو الاشتراك في  
بعض الوجوه



وعل التعميم يستفاد من الآية الأولى أن الفاسق ٢٢٢ لا يلى عقد الشكاح ومن الثانية أن المسلم لا يقتل بالذمى وخالف في

المشتلن الحنفية (و) الأصح  
تعميم نحو (لا كات) من قوله  
والله لا كات فهو لثني جميع  
الما كولات ثني جميع أفراد  
الاكل المتضمن المتعلق به أقبل  
وان كات فزوجتي طالت مثلا  
فهو المنع من جميع الما كولات  
فيصبح تخصيص بعضها في المشتلن  
بالتقيد بصدق في ارادته وقال  
أبو حنيفة لا تعميم فيها فالأصح  
التخصيص بالنسبة لان التقيد والمنع  
لحقيقة الاكل وان لم ينمنا التقيد  
والمنع لجميع الما كولات حتى  
يخصتوا عدمها اتفاقا وانما  
عبر المصنف في الثانية بقيل على  
خلاف تسوية ابن الحبيب  
وغيره بينهم لما فهمه من أن عموم  
السكر في سياق الشرط يدل على  
تقديم عنه وليس الامر كما فهم  
دائم الما تقدم من مجزئ الشمول  
(له المفتضى) بكسر الصاد وهو  
ما لا يستقيم من الكلام لا يتقدير  
أحد أمور يسمى مقتضى يقع  
الضاد فانه لا يعم جميعها لان دفاع  
الضرورة بأحدها يكون محمدا  
يتم، يتعين بالقرينة وقبل يعنها  
حذر من الاجمال مثاله حديث  
مسند أبي عاصم الاتي في مصح  
المجمل رفع عن أمي انكأ  
والله ما نلو قوعها لا يستقيم  
الكلام بدون تقدير المؤخذة

بالأخص وجه من الوجوه فلا يلزم من نفيه نفيها للجواب أن ما ذكرتم من عدم اشعار  
الأعم بالأخص انما هو في طرف الأثبات لا في طرف النفي فان في الأعم يستلزم في الأخص  
ولو لا ذلك لسا مثله في كل ثني فلا يلزم في أبدا اه وبه يعلم أن تقرير الشارح لهذا الدليل  
أعني قوله نظرا في أن الخ يحتاج الى تميم وأن حق التعميم بدل قوله ان المنفى هو الاشتراك  
من بعض الوجوه أن يقول ان المنفى مطابق للاشتراك ودعوى من أن عبارة الشارح  
وافية بجميع معنى عبارة العبد غير مسلمة كآثر فينا (قوله) يستفاد من الآية الأولى  
الخ فيه أن التصحيح لالفاسق في الآية على الكافر قوله وما الذين فسقوا الى قوله  
يزوقوا عذاب النار الذي كتبته تسكون فان قوله فاما الذين الخ تفصيل للمؤمن  
والفاسق ويان لحكمهما وهذا يقتضى أن المراد بالشارح الكافر (قوله) فهو لثني  
جميع الما كولات) أى من حيث كونها ما كولة (قوله) المتضمن على صيغة اسم  
المفعول نعمت لا لكل وانما كان متضمنا على زنة المفعول المتضمن اللفظ لاندلالة الفعل على  
الحديث والزمان فهو جزئ مدلوله ومتضمن له الفعل وقوله المتعلق بصيغة اسم الفاعل  
نم لا لكل أيضا وضميرها الما كولات أو أفرادها لا كل وعلم من تفسير المصنف بلا  
أكات وان كات تصوير المسئلة بأن يكون الفعل متعديا بغيره قيد بشئ وهو الذي ذكره  
الفرزى والامام والامدى وغيرهم وعلى هذا يقال ان الفعل القاصرة لكن القاضى  
عبد الوهاب في كتاب الافادة قال الفعل في سياق الذي دل يقتضى العموم كالسكر في  
ساق التي لان ثني الفعل ثني لمصدره فاذا قلنا لا يتوم كات فانه لا قيام وعلى هذا التصوير  
نم المسئلة القاصرة قاله الزركشى ويمكن أن يكون عدم تقدير الشارح الفعل بالمعنى  
لذلك سم (قوله) وقال أبو حنيفة لا تعميم فيها) أى وضعا بل زوما كما سذكره (قوله)  
لان التقيد أى في المسئلة الأولى وهى لا كات وقوله والمنع أى في المسئلة الثانية وهى  
ان أ كات (قوله) وان لم ينم) أو من المذكور وهونى حقيقة الاكل ومنعها (قوله)  
على خلاف تسوية الخ) حال من قيل وخلاف بمعنى مخالفة ويمكن أيضا تعلقه بغير سم  
(قوله) لا المفتضى الخ هو وما عطف عليه بالجر عطف على العام (قوله) ما لا يستقيم من  
الكلام) الاظهر أن منة بعيدة فاما مقتضى كلام مخصوص وقوله يستقيم أى يصعدق  
وتوله يسمى أى ذلك لاحد مقتضى (قوله) نه أى المفتضى بالكسر لا يعم نفسه لقول  
المصنف لا المفتضى وما جده علم لثني العموم وأروعه لعدم العموم لكن باضعا ما بعده  
والاول الاظهر (قوله) لم ينم أى مثل هذا التركيب (قوله) وقيل يقدر جمعها) أى  
وهو الاول بتميم المفتضى (قوله) فانه لا يقتضى العموم في المعطوف) قال شيخ الاسلام  
أجرى العطف في كلام المصنف على معناه المسمى ولوجده على المعطوف لكفاؤه  
أن يقول فلا يلزم ولكأ أنسب بما قبله وما بعده على ان التعبير بشئ منها يجوز بان ينظر

أو الضمان أو نحو ذلك فقد زنا المؤخذة لهما عراض من مثله وقيل بقدر جمعها (والعطف على العام) فانه  
لا يقتضى العموم في المعطوف وقيل يقتضيه لوجوب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم وصحته

الى

الى المثال لان الكلام فيه انه احوق متعلق المعطوف والمعطوف عليه لا يعم ما انقسم ما  
 اه وحاصله ايراد ان أما الاول فقد يجب عنه بان الحاصل على الاجراء المذكور انه  
 ظاهر اللفظ مع صفة فلا ضرورة الى العدول عنه وفيه نظر لان العطف بالمعنى المصدري  
 مع فوات مناسيته لمقتضيه وما بعده لا يأتى تأميمه الا بقاية التعسف وأما الثاني فيمكن  
 دفعه بالوجه الاول في قول شيخنا انما يجب ما نصه قوله ولا ذو عهد عطف عن مسلم وبكاف  
 المقدر عطف على بكافر المقفوف ويصح أن يكون المعطوف عليه لفظ مسلم والمعطوف  
 ذو عهد وهما المحدث عنهما ووعومهما باعتبار قديهما وهما بكافر الاول والمقتدر اه  
 وقوله وبكافر المتقدم رأى على الخلاف فان الحنفى بقدره والشافعى اغماية بقدره  
 وقوله ووعومهما أى على الخلاف فان الشافعى يمنع وعوم العطف والعطف على الوجه  
 الاول في كلام الشيخ من عطف مفردين على مفردين وعلى الثاني عطف مفرد على مفرد  
 قوله قلنا في الصفة ممنوع أى وأما على الحكم فلم (قوله وخص منه) أى أخرج منه  
 غير الحرفى فيقتل به (قوله بل بقدر مجرى) أى بقدر ذلك من أول الامر (قوله والفعل  
 المثبت ونحوه) كان يجمع في السفر) فسد الفعل المثبت بقوله بدون كان لغير ما عطف  
 عليه لان الأصل في العطف المغايرة وكان يمكن ترك التقييد وجعل هذا لفظ من قبل  
 عطف الخاص على العام ونكتته دفع ما يؤول من عموم المعطوف نظر ما يأتى من أنه  
 قد تستعمل كان مع المضارع للتكرار وقد يقال لاجتماع المصنف بينهما بل كان  
 يكتفه الاقتصار على الفعل المثبت والتثنية مع كان وبدونها كما فعل ابن الحارث  
 أو الاقتصار على كان يجمع في السفر ففهم غيره بالاولى لانه خالفهم مع أنه يستعمل  
 للتكرار فغير ما ولى ويجب بان الحامل للمعنى صنيعة ارادة الاختصاص مع حصول الطلب  
 لانه لو اقتصرت على الفعل المثبت بالتثنية لتوهم عدم شموله لكان مع المضارع لزمه بأنه  
 قد يستعمل لتكرار في توهم تعميمه أو مع التثنية لانه عن كان فقط وكذلك أولاً  
 اقترن بكان توهم القطع بعدم التعميم في الخلفي عنهما مجرى بان الخلاف فيه فقد دس  
 (قوله فلا يعم أقسامه) كذا عرفت فاختصر وعبر العبد بقوله لا يعم أقسامه وجهاته قال  
 المولى النفاذ أن جعل الاختلاف بالذات كالنقل والقرض في مثال صلى داخل الكعبة  
 أقساماً وبالحيثيات كالشعباء بعد الحجر وبعد البياض أى في مثال صلى بعد غيبوبة  
 الشوق جهات ولما كان التقسيم كما يكون بالذات يكون بالاعتبار فتصرف المتن على  
 ذكر الأقسام اه ووجه اختيار الشارح طريق المختصر أنه أخصر اه سم (قوله  
 أنه لا يشهد اللفظ الخ) قد يقال كيف لا يشهد اللفظ بذلك مع ما يأتى من أنه قد تستعمل  
 كان مع المضارع لتكرار ويرى بان العرف على ذلك ويجب بان المراد لا يشهد بذلك  
 باعتبار الاستعمال لا تكراراً ولا يشهد بذلك القرينة وأما استعمال كان مع المضارع  
 لتكرار فهو القرينة كما قاله شيخ الاسلام (قوله وقيل يعلمان ما ذكره) أى لا لفظ

قلنا في الصفة ممنوع مثله حديث  
 أى داود وغيره لا يقتل مسلم  
 بكافر ولا ذو عهد في عهده قبل  
 يعنى بكافر وخمس منه غير الحرفى  
 بالاجماع قلنا لاجتماع ذلك بل  
 بقدر مجرى (والفعل المثبت)  
 بدون كان (وعوم) كان يجمع في  
 السفر) مما اقترن بكان فلا يعم  
 أقسامه وقيل يعلمان ما قاله  
 حديث بالأثر أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم صلى داخل الكعبة  
 رويهما شيخان والثاني حديث  
 أنس بن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يجمع بين الصلاتين  
 في السفر رويهما أيضاً فلا يعم  
 الاول القرض والنقل ولا الثاني  
 جمع التقديم والتأخير إذ لا يشهد  
 اللفظ بأكثر من صلاة واحدة  
 وجمع واحد في تصديق روع  
 الصلاة الواحدة فرضاً وفلاً  
 والجمع الواحد في الوقتين وقيل  
 يعلمان ما ذكره حكم الصلاة والجمع  
 بكل من عصى الصلاة والجمع

أى يجوز أن تكون هذه الصلاة فرضاً وأن تكون نفلاً ويجوز أن يكون هذا الجمع  
تقدراً وأن يكون جمع تأخير جوازاً على سبيل البذل لأن الواقع منه صلى الله عليه وسلم  
صلاة واحدة كما ذكره الشارح بقوله ويستحصل وقوع الصلاة الواحدة فرضاً ونفلاً الخ  
(قوله وقد يستعمل كان الخ) أى وهذا لا يرد على ما تقدم لأن هذا الاستعمال القرينة  
وما تضمن فيه في الاستعمال بدون قرينة كما مر ثم إن التحقيق أن المقيد للاستقرار هو  
المضارع دون كان وكان إنما قيد معنى الفعل أى الحدث الفاعل عليه المضارع كما قال  
السعدى بضم ذلك قولهم ينوفدون بكرسون الشيف وبأ تكون الجنة فانه يقيدان  
ذلك عادتهم ويؤيد ذلك ما تقدم في المعاني أنه يقصد بالمضارع الاستقرار التجدد بحسب  
المقام فتعلم أن إعادة المضارع التكرار لا يقيد بمقارنة كان فانه سم (قوله ولا المعلق  
الخ) بالبرصفاً على قوله لا المقضى وقوله لا تلتزم بحول عن المضاف أى ولا تعم لفظ  
المعلق حكمه بعله الخ (قوله لكن بعده قياساً) قال شيخ الاسلام لا ينافى تسجيته عقلاً  
في قوله أو عقلاً كترتيب الحكم على الوصف الخ لأن المراد منهما واحد وإنما أعاد ذلك  
ليسان التلخيص في أن عمومه وضى أو قياسى اه وفيه أن يقال لأجاجة في ذلك للجمع بين  
الموضعين لأن المكان الاقتصادي على أحدهما مع بيان الخلاف بل الترقى بين الموضعين أن  
اللائظ في الاول أى قوله كترتيب الحكم الخ صالح لتشموله لحدود كذا العلماء في قولك  
أكرم العلماء بخلافه هنا فان لفظ التمر غير شامل لغيره مما تحصى فيه العلم المذكور  
أن يقال إذا كان العموم المذكور قياساً فالوجه ذكرهنا المشبهة في باب القياس لأنها  
وجوابه أن المتعلق باب القياس أصل الخلاف لا يان لسموم المراد هنا فذكرها هنا  
لذلك ولأن لم أن محلها باب القياس فقال وجه ذكرها هنا أنه لما نسب بالعموم فتحققنا  
فاسب ذكرها هنا سم (قوله خلافاً لأى ذلك) نصريح عالم التزاماً من ذكر الأصح  
أو هو لدفع توهم أن في المفهوم نفسه لا عند الخالف من كونه أعماماً وبعضه عاماً  
وبعضه خاصاً لا تنص على ذلك في قوله خلافاً الخ (قوله وان ترك الاستئصال الخ) أى  
ترك الشارح طلب التفصيل في حكاية حال الشخص والمراد بالسكينة الذكر والتلفظ  
كقول غيلان لرسول الله صلى الله عليه وسلم إني ألت على عشرة نفوسم فتسبنا فانظرة  
حكى به حاله وقول الشارح في حكاية الحال متعلق بترك ويجوز كون في المصاحبة  
والمقال بمعنى القول والتلفظ ومثل حكاية الحال كون الحاكم صاحب القول وكونه غيره  
سم (قوله نأولاً أن الحكم) أى وهو أصالة الأربع ومعارفة الباقي بم الحالىين أى  
التقريب والمعية لما أطلق الكلام أى الجواب وقال امام الحرمين فيه ظواهره وذلك  
لجواز كون النبي صلى الله عليه وسلم عالماً بصورة الواقعة فلهذا لم يستفصل فلا يكون  
ذلك كالعموم في المقال اه وقوله عالماً بصورة الواقعة أى أن تزوجهم معالفاً  
العقد حينئذ لهما لك أى تزوج أى أربع منهن لا يقال وبأنه تزوجهم مرتباً فلهذا

وقد نستعمل كان مع المضارع  
للتكرار كما في قوله تعالى في قصة  
إسماعيل عليه الصلاة والسلام  
وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة  
وقولهم كان حاتم يكرم الضيف  
وعلى ذلك جرى العرف (ولا  
المعلق بعله) فانه لا يعم كل محل  
وجدد فيه العلة (لفظاً لكن)  
بعمه (قياساً) وقيل بعمه لفظاً  
مثله أن يقول الشارح حرمت  
التمر لا كراهة فالإيم كل مسكر  
لفظاً وقيل بعمه لذكر العلة  
فكانه قال حرم المسكر  
(خلافاً لأى ذلك) أى  
العموم في المقضى وما بعده  
كما تقدم (و) الأصح (أن ترك  
الاستئصال) في حكاية الحال  
(ينزل منزلة العموم) في المقال كما  
في قوله صلى الله عليه وسلم لغيلان  
ابن سلة الثقفى وقد أسلم على  
عشر نسوة أسكن أربعة وأفاروق  
سألهن رواء الشافى وغيره  
فانه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل  
هل تزوجهن معاً أو منفراً فاعلوا  
أن الحكم يعم الحالىين لما أطلق  
الكلام لاستئصال الاطلاق في  
موضع التفصيل المحتاج اليه  
وقيل لا ينزل منزلة العموم بل  
يكون الكلام مجعلاً

امسك الاربع الاول لصحة نكاحهن وفساد نكاح من بعدهن لان هذا لا يناسبه  
الطلاق قولاً امسك اربعاً ويمكن أن يجاب عن النظر المذكور بوجهين الاول ان املاقه  
على الله عليه وسلم في الجواب وان كان حاله بصورة الواقعة يوم الحالين والاستفصل  
لان اطلاق الجواب وهم السامعين وكل من يبلغه الجواب عموم الحكم ويحصل العمل به  
مع كثرة من أسلم على أكثر من العدد الشرعي والثاني أن كونه عليه الصلاة والسلام  
عالمًا بصورة الواقعة خلاف الظاهر انه لا فرق بين أساءه الجواب بذلك من نحو الحاشية  
وبتقديره فلا شبهة لعاقلة أن الظاهر أنه تزوجهن مراراً لأنه الغالب بل لا يكاد يقع تزوج  
العشرة معاً ولو فرض كونه صلى الله عليه وسلم عالماً بالواقعة كان الظاهر علمه بالتزويج  
وظاهر أن اطلاق قوله امسك اربعاً لا يفرق بين امسك الاوليات وأغفرهن والمستثناة  
نظية يكتفي فيها مثل ذلك والحاصل أن الظاهر عدم علمه عليه أفضل الصلاة والسلام وأنه  
بتقديره يكون الظاهر التزويج وعلى كل من ساءت المطلوب لان القطنيات يكتفي فيها  
بالظن وظاهر تقرير الشارح وغفر بناء الجواب على عدم علمه صلى الله عليه وسلم بالواقعة  
ولعل اقتضاهم على ذلك لأنه الظاهر سم (قوله وسأني تأويل الحنفية الخ) أي بناء  
على أنه مجمل والتأويل المذكور دليل قاطع عندهم (قوله انني الله) قال الشهاب ناظمه  
بالنقوى تركه لما لان سبب التكليف وهو القدرة بمعنى سلامة الاسباب والآلات قائم  
والقدرة لا تتناقض ذلك قال أو منصورا لما تردي العصمة لا تزال الحنة أي الأتلاء وهو  
التكليف اه قاله سم ثم ان عمل الخلاف ما يمكن فيه ارادة الأمة معه صلى الله عليه  
وسلم ولم تقم قرينة على ارادتهم معه بخلاف ما لا يمكن فيه أن نحوياً أي الرول يبلغ  
ما أنزل اليك أو ما يمكن فيه ذلك وقامت قرينة على ارادتهم معه نحوياً أي النبي اذا  
طلق النساء الآية وليس من عمل الخلاف أيضاً ما لا يمكن فيه ارادة النبي صلى الله عليه  
وسلم بل المراد به الأمة نحو قولنا أنكرت ليصطنع عملك وان مشى به بعضهم لم يل الخلاف  
فانه شيخ الاسلام (قوله من حيث الحكم) تفسيره لعل الخلاف أي وأما من حيث اللفظ  
والصفة فلا يتناولهم قطعاً (قوله وأوجب بان هذا) أي التعليل المذكور وهو قوله  
لان أمر القدوة أمر لا يسمع (قوله يشمل الرسول عليه الصلوات والسلام) قال السعد  
أي بحسب الحكم المستفاد من الترتيب اه أي كائنه اللفظ قال السعد لما تقدم انه  
عن يتناول اللفظ فوجب الدخول فيه عند الترتيب اه (قوله وان اقترن بقل)  
قال السعد ليس المراد صريح لفظ اقترن أي فقط بل يدخل فيه مثل بلغهم كذا وكذا  
أو كتب اليهم كذا وما أشبه ذلك اه (قوله لانه ورد على لسانه للتبليغ لغيره) عبارة  
للعقد قالوا ولانه عليه الصلاة والسلام أمر وأبلغ فان كان أمره فلا يكون مأموراً  
لان الواجب لطلب الواحد لا يكون أمره وأما مأموراً معاً وان كان ميلاً فلا يكون مبلغاً  
اليه مثل ذلك فان قيل قد يكون أمر مأموراً من جهتين قلنا الأمر أعلى وتبينة من

وسأني تأويل الحنفية امسك  
بأنه نكاح أربع معهن في  
المعية واستقر على الأربع الاول  
في الترتيب (و) الأصح (أن نحو  
يا أيها النبي) انني الله ويا أيها  
الزمر لم السبل لا يتناول الأمة  
من حيث الحكم لا اختصاص  
الصفة وقيل يتناولهم لان  
أمر القدوة أمر لا يسمع  
صرفاً كما في أمر السلطان الأمير  
يقع بلد أو رد العلق وأوجب  
بأن هذا مما يتوقف المأمور به  
على المشاركة وما نحن فيه ليس  
كذلك (و) الأصح أن (نحو  
يا أيها الناس يشمل الرسول  
عليه الصلاة والسلام وان  
اقترن بقل) وقيل لا يشمل مطلقاً  
لانه ورد على لسانه للتبليغ لغيره  
(و) والله التام (ان اقترن  
بقل فلا يشمل لظهوره في التبليغ  
والا فيشمله

المأمور ولا يضمن المغفرة الجواب لان لم أمر أو مبلغ بل الأمر هو لفظه الى والمبلغ  
 جبريل وهو صلى الله عليه وسلم حاله لم يبلغ جبريل ما هو داخل فيه اه وقوله لا يكون  
 أمراً أو مأموراً قال في العتود أي بالقطع الضروري أولان الأمر طالب واما  
 مطلوب وقوله ان مثل ذلك أي للقطع والمغفرة بين الأمر والمأمور وقوله فان قيل قد  
 يكون أمراً أو مأموراً وامن جهتين الخ قال السعد فان قيل فله رد على التبليغ ولا يتأتى  
 الجواب بمثل ما ذكرنا لا يشترط كون المبلغ أعلى قلنا لا بد أن يكون وصول الخطاب الى  
 المبلغ قبل وصوله الى المبلغ اليه وهذا في الواحد محال وان تعددت جهاته وهو ظاهر اه  
 وبما تقرر يعلم ان الشارع ذكر دليل هذا القول دون جوابه وله له الاشكال اطلاق في  
 التبليغ عليه من صلى الله عليه وسلم وكان وجهه: رخصه لدليل الثاني والثالث دون الاول  
 ظهور دليله اذ لا شبهة في تناول اللفظ له اه سم (قوله) وانه يتم العبد أي شرعا اذ لا كلام  
 في أنه يتم لغة وعبرة العبد خطاب الشرع الاحكام به بغيره فتناول العبد لغة مثل  
 يا أيها الناس يا أيها الذين آمنوا هل تتناول العبد شرعا حتى يتمهم الحكم ولا بل  
 يختص بالاحرار لا كثر على أنه يقول العبد سم (قوله) ويتناول الموجدون عطف  
 على يشمل الرسول ومن يحمل الخلاف وكان الاول أن يقول والاصح الخ كما قال في  
 الذي قبله وقوله الموجدون أي بصحة التكليف (قوله) دون من بعدهم هذا هو محط  
 اختلاف قال السعد أي بعد الموجدون في زمن الوحي وقبل من بعد الخاضعين منها بل  
 الوحي والاول هو الوجه وبدل عليه ما ذكر في الاستدلال انه لا يقال في المعدومين يا أيها  
 الناس اه وبالأول جزم الشارع بقوله وقت وروده سم (قوله) وقبل يتناولهم أيضا  
 قال العبد لنا أي على الاول اننا نعلم قطعاً أنه لا يقال للمعدومين يا أيها الناس وشعوه  
 وانكاره مكابرة ولنا أيضا انه امتنع خطاب الصبي والمجنون بشعوه واذا البر وجه شعوه  
 مع وجودهم فتصورهم عن الخطاب فالمعدوم أجسد وأن يمنع لان تناوله أبعد اه  
 واعترضه السعد فقال واعلم أن القول بمعوم البصير ان بعد الموجدون وان تسب  
 الى الخنابلة فليس يعيد الى أن قال وما ذكره المحقق من ان انكاره مكابرة حق فيما اذا  
 كان الخطاب للمعدومين خاصة وأما اذا كان للمعدومين والموجدون ويكون اطلاق  
 لفظ الناس أو المؤمن على المعدومين على سبيل التغليب فلا مشقة ما منع في الكلام  
 وكذا الاستدلال الثاني ضعيف لان عدم توجه التكليف بناء على دليله لا ينافي عموم  
 الخطاب وتناوله لفظاً اه وقوله لان عدم توجه التكليف الخ معناه أن قيام الدليل على  
 عدم تكليف شعوه الصبي حتى كان خارجاً من حكم هذا الخطاب الآن لا ينافي عموم له  
 وتناول اللفظ له حتى يستدل بعدم توجهه له على عدم توجهه للمعدوم سم قلت قد  
 يناقش في تضعفه الاول بأن التغليب مجزؤ الكلام في الشاؤل بحسب الحقيقة فتأمل  
 (قوله) قلنا دليل آخر أي المساواة المذكورة بدليل آخر وليس تقديره قلنا التناول

(و) الاصح (انه) أي شعوه يا أيها  
 الناس (يتم العبد) وقبل لا يتمه  
 احرف متافعة الى سببه شرعا  
 قلنا في غيرا وفلت ضيق العبادات  
 (و) والكافر) وقبل لا يتمه على عدم  
 تكليفه بالشروع (و) يتناول  
 الموجدون وقت وروده (دون  
 من بعدهم) وقبل يتناولهم  
 أيضا المساواة للموجدون في  
 حكمه اجماعا قلنا دليل آخر  
 وهو استدلال اجماع

بدليل آخر الاول لا يقول بالتساؤل أصلا فقله قلنا الخزركون المساواة دليل التناؤل  
 هذا معنى العبارة (قوله لا منه) أي من نحو يا أبا الناس وحاصله أنه لا اختلاف أن  
 الموجودين بعد الخطاب وقوله لا اختلاف في أنهم سواء الحكم وانما الخلاف في أن غير  
 الموجودين هل هم داخلون في الخطاب أم لا (قوله من الشرطية) كذا في المختصر وغير  
 العبد بقوله لا يفرق فيه بين المذكر والمؤنث مثل من وما وان كان العائد مذكرا فانه نعم  
 المذكر والمؤنث عند الأكثر قال السعد يشترى أن ذكر من الشرطية مجرد التثنية والاضابط  
 للاقتضا التي لا يفرق فيها بين المذكر والمؤنث وكان لها عموم مشمل من وما الموصولتين  
 والشرطيتين وغير ذلك اهـ وكان تقسيمه بقوله وكان لها عموم المراد منه الجموع الاستغراق  
 لمناسبة أن هذه المباحث محالة عموم استغراقها والافلا مانع من جريان الكلام فيها هو عموم  
 من الاستغراق والبدلي ثم رأيت قول شيخ الاسلام هذا مع ان الظاهر عدم تقسيمه من  
 بشي مما ذكرنا من كونه شرطية واستفهامية وغير ذلك لتشمل من التابعة والموصوفة  
 لكن عمومها في الاثبات عموم بدلي لا شمولي اهـ فانه سم (قوله لان المرأة لا يستتر منها)  
 فيه حيث لم يعلل بان من لا تتناول المرأة كما هو الظاهر لو ثبت هذه المسئلة على هذا  
 الخلاف انه لم يجرى في بناء هذا القول على القول الرابع من هذا الخلاف ايضا فيكون  
 الحديث المذكور من العام المخصوص بغير المرأة وحاصله أنه أشار الى بناء القول الاول  
 في نظر المرأة على الرابع من هذا الخلاف وجوز في القول الثاني بناءه على الرابع ايضا بناء  
 على تخصص الحديث بغير المرأة نظرا للمعنى المذكور وهو كونه لا يستتر منها سم (قوله  
 جمع المذكور السالم) نبيه على أنه محل الخلاف فخرج به اسم الجمع كقوم وجمع المذكور  
 المكسر وما يدل على جمعية بغير ما ذكر كالنساء فلا يشمل الاولان النساء قطعا ويشملهن  
 الثالث قطعا قال الزكشي وفي بعض النسخ وكذا المكسر وضعه هما وهو استدراك على  
 تصويرهم المسئلة بالجمع السالم فان المكسر كذلك ولم أر تصرح بمقابل ذلك رأيت في بعض  
 المسودات أن جمع التكسير لا خلاف في عدم الدخول فيه ويشهد له أنه لو وقف على ربح  
 زيد فانه لا يدخل فيه البينات نعم ان قامت قرينة على الدخول لدخل على الاصح كالوقوف  
 على ربحي وهاشم فان القصد الجهة اهـ والتعقيق كما في هذا أن المكسر لا يشمل الاثنا  
 ان دل بآية كبرياء والا فانه خلاف السابق اهـ شيخ الاسلام (قوله كالمسلمين) فيه إشارة  
 الى أن محل الخلاف فيما فيه وصف يتناسب الاثنا ايضا كالمسلمين بخلاف نحو الزيدون  
 (قوله ظاهرا) تنبيه على أن الجبروني والاصل وان جمع المذكور السالم لا يدخل في  
 ظاهرا أي يقطع النظر عن القرينة (قوله لا يقصد الشارع الخ) أو رد عليه أن جعل  
 المضارع جوابا للماضي يقتضي الأعلى مذهب ابن عصفور ويمكن أن يجاب بأن لما انما  
 يحتاج الى الجواب اذا قصد بها التعليق أما اذا لم يقصد بها الا مجرد الظرفية فلا يحتاج الى  
 جواب وجيء بقوله لا يقصد خبران ولما متعلقة به سم (قوله قصر الاحكام عليهم)

لامنه (و) الاصح (ان من  
 الشرطية تتناول الاثنا) وقيل  
 تختص بالذكور وعلى ذلك لو  
 تطلبت امرأة في بيت أجنبي جائز  
 ومبا على الاصح حديث مسلم من  
 تطلع في بيت قوم بغير انهم فقد  
 حل لهم أن يفتقوا عنه وقيل  
 لا يجوز لان المرأة لا يستتر منها  
 (و) الاصح (ان جمع المذكور  
 السالم) كالمسلمين (لا يدخل فيه  
 النساء ظاهرا) وانما يدخل  
 بقرينة تغليب الذكور وقيل  
 يدخل فيه ظاهرا لان ما كثر  
 في الموضع مشاركتهم للذكور  
 في الاحكام لا يقصد الشارع  
 بقطب الذكور قصر الاحكام  
 عليهم (و) الاصح (ان خطاب  
 الواحد) بجمع في مسئلة  
 (لا يتعداه) الى غيره (وقيل  
 بغيره) عادة لجريان عادة  
 الناس بقطب الواحد واردة  
 الجمع فيشاركون فيه قلنا  
 يحاج بخصاص الى القرينة  
 (و) الاصح (ان خطاب القرآن  
 والحديث بأهل الكتاب) نحو  
 قوله تعالى يا أهل الكتاب لا تغلوا  
 في دينكم (لا يشمل الامه)

المراد القصير بحسب اللفظ بأن لا يراد تناول اللفظ لمن ولا يسان حكمه من جهة اللفظ ولا يراد به إلا الرجال ويسان حكمهم لا قصر الحكم في الواقع فأنفع قول الشهاب فيه بحيث فاته ليس فيه تعرض للقصير غاية الأمر السكوت عن قوله سم (قوله وقيل يشعروهم فيما يتنازلون فيه) قال الكمال الشمول هنا هل هو بطريق العادة العرفية أو الاعتبار العقلي فيه الخلاف وعلى هذا ينبغي استدلال اللفظ بقوله تعالى أأمرؤ الناس بالبر الآية فان هذه الضمائر ينبغي اسرا قبل قال وهذا كله في الخطاب على أساس انما صلي الله عليه وسلم وأما خطابهم على السنة أنبياءهم فهي مسئلة شرع من قبلنا والقول بأنه معهم بطريق الاعتبار العقلي وهو القياس لا ينفيه المصنف الخاتمي العموم من حيث اللفظ بالصيغة أو المادة اهـ (قوله في عموم خطابه) أي في عموم متعلق خطابه لفظه ورأى الدخول انما هو في الخطاب به (قوله نحو قوله بكل شيء الميم) ان ثاب هذا الخطاب فيه قلت المراد بتولاهم الخطاب هل يدخل في خطابه أم لا ما عير به بعدهم أن ثابته تكلم بكلام يصلح لشموله هل يدخل فيه أو لا سواء كان ثم خطاب أم لا لأن المستفاد له بمنزلة الخطاب وإفادة التكلم له بمنزلة الخطاب شيخ الإسلام (قوله امرأ) مثله انتهى كما مر في شرح المختصر (قوله وقيل لا يدخل مطلقا الخ) هذا هو التحقيق (قوله والاول ناظر الى أن المعنى من جميع الاموال) الناظر الى ذلك هو الموافق لما مر من عدم الجمع المعروف بالإضافة من صبيح العموم وان مدلول العام كلية

• (تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله التخصيص) •

وقيل يشعروهم فيما يتنازلون فيه (و) الأصح (أن الخطاب بكسر الطاء) (داخل في عموم خطابه ان كان خيرا) نحو قوله بكل شيء علم وهو سبحانه وتعالى عالم بذاته وصفاته (الأمر) كقول السيد لمعه وقد أحسن إليه من أحسن الدنيا فأكرمه ليعبد أن يريد الأمر نفسه بخلاف الخبر وقيل يدخل مطلقا نظر الظاهر لفظا وقيل لا يدخل مطلقا ليعبد أن يريد الخطاب نفسه الابقرية وقال الزوي في كتاب الطلاق من الروضة انه الأصح عند أصحابنا في الأصول وجمع المصنف الدخول في الأمر في معناه بحسب ما ظهر له في الموضوعين (و) الأصح (ان نحو خذ من أموالهم يقتضي الأخذ من كل نوع) وقيل لا يدخل بالأخذ من نوع واحد (ووقف الأمدى) عن ترجيح واحد من القولين والاول ناظر الى أن المعنى من جميع الاموال والثاني الى أنه من مجموعها

